فائدة

قال ابن الحاجب كل ما فيه اخفاء او منزل منزلته فهو موضع في
وكل ما هو بمعنى الاستعلاء ودونه الاستقرار فهو موضع على
والخيار في التوافق نحو في الارض
وعليها رحمه الله

درویش [illegible]
٦٥٠

دلخسته اولوب سنی ارار حقی
[illegible]

١١

الباب الاول في بيان الاسم ٢٣
فصل في بيان حروف تنوين عن الحركات ٣٩
فصل في الاسم التام والناقص ٥٦
فصل في بيان الاسم المنصرف وغير المنصرف ٦٦
فصل في المعرفة والنكرة ١٠١
فصل في المذكر والمؤنث ١٠٦
الباب الثاني في المرفوعات ١٣٣
النوع الاول في الفاعل ١٣٣
النوع الثاني في مفعول ما لم يسم فاعله ١٤١
النوع الثالث في المبتدا ١٤٥
النوع الرابع في المرفوع برجوع الهاء الله ١٤٨
النوع الخامس في اسم ان واخواتها ١٥٠
النوع السادس في اسم ما الناقية المشابهة بليس ١٥٥
النوع السابع في المرفوع بالحروف الرافعة ١٦٠
النوع الثامن في خبر ان واخواتها ١٦٨
النوع التاسع في المرفوع بنعم وبئس ١٧٠
النوع العاشر في المرفوع بافعال المقاربة ١٧١
النوع الحادي عشر
النوع الثاني عشر في المرفوع بالحكاية ١٧٢
الباب الثالث في المنصوبات ١٧٣
النوع الاول في المفعول به ١٧٣
النوع الثاني في المنصوب بافعال الشك واليقين ١٧٣
النوع الثالث في المفعول له ١٧٦
النوع الرابع في المفعول معه ١٧٧
النوع الخامس في المفعول المطلق ١٧٨
النوع السادس في المفعول فيه ١٨٣
النوع السابع في الحال ١٨٨
النوع الثامن في التمييز ١٩١
النوع التاسع في الاستثناء ١٩٤
النوع العاشر في النداء ٢٠٤
النوع الحادي عشر في اسم لا لنفي الجنس ٢١٥
افعل التفضيل
النوع الثاني عشر في المنصوب بالاغراء والتحذير ٢٢٠
النوع الثالث عشر في المنصوب بفعل مضمر ٢٢٤
النوع الرابع عشر في المنصوب بفعل التعجب ٢٢٥
النوع الخامس عشر في خبر كان واخواتها ٢٣٠
الباب الرابع في المجرور والمجزومات ٢٤٠
النوع الاول في الحروف الجارة ٢٤٠
النوع الثاني في المجرور بحروف القسم ٢٥٤
النوع الثالث في المجرور بالاضافة الى الظروف ٢٦١
النوع الرابع في المجرور بالاضافة الى الاسماء الخمسة ٢٦٣
المجزومات في ... ٢٦٥
النوع الاول في المجزوم بالحروف الجازمة ٢٦٥
النوع الثاني في المجزوم بالاسماء التي تضمنت معنى الشرط ٢٦٩
الباب الخامس في التوابع ٢٧٢
النوع الاول في النعت ٢٧٣
النوع الثاني في البدل ٢٧٦
النوع الثالث في عطف البيان ٢٨١
النوع الرابع في التاكيد ٢٨٢
النوع الخامس في العطف بالحروف ٢٩٤
الباب السادس في اربعة ابواب خارجة عن الاعراب ٣٠٣
الفصل الاول في العدد ٣٠٣
الفصل الثاني في بيان الجمع ٣٠٧
الفصل الثالث في التصغير ٣١٤
الفصل الرابع في بيان النسب ٣١٧
خاتمة الكتاب في الاقطاب الثلاثة ٣٢٣
القطب الاول في الفاعلية وما يعود اليها ٣٢٦
القطب الثاني في المفعولية وما يعود اليها ٣٢٨
القطب الثالث في الاضافة وما يعود اليها ٣٣٦

ارشاد الطلاب

١

نعم المعار

وبلغني قول الناس فيما ملكته ... هذا مرة لغاك

٢٥

عدد ١٢٩٢

اعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع له واما مجاز ان استعمل في غيره

والمجاز منقسم الى قسمين احدهما ما يستعمل فيه لعلاقة بينهما وهو اما مجاز مرسل

ان كانت العلاقة غير التشبيه واستعارة ان كانت التشبيه والثاني ما

يستعمل فيه لا لعلاقة بينهما وهو مجاز بمجرد ثم اعلم ان المجاز منقسم الى قسمين

ايضا عقلي ولغوي فان اسند الفعل الى غير ما هو له عندنا

هو له ... استعمل فيه الفعل ومعناه الى ما هو له ... مجاز لان ...

فيها والفعل الموضوع له ... واما ما يسمى ... الكلمة ... الحاكم ...

والحقيقة ... الوضع والمجاز اللغوي هو ... اللغوي ...

هو الفعل ... النسبي ... من الفعل ... اللغوية ...

استعمال في المجاز ... فيه ... الحقيقة ...

وهو الفعل في المجاز ... الى العقلية

الحقيقة العقلية ... المعسر

وان استعمل في الحقيقة ... المعسر

حركيب الحرالعه عه

حسبي الله وحده

من الكتب التي وقفها الفقير الى الله ... محمد راغب ...

١٢٨٩

MİLLİ ...
RAGIP P...
MÜD...
Sayı 1130

RAGIP P.
Ka. N.
1289

بسم الله الرحمن الرحيم ومنه الامداد

الحمد لله الذي نحت اليه بالضمائر الخالصة قلوب اوليائه
العارفين الواصلين فرفضوا وحشي حواسهم المؤسسة على التقوى
ومبتزها فاصبحوا صفوة الناسكين وامسوا جازمين بعين
نصائبهم بما هو عين اليقين واضحوا خافضين جناحهم لاهل
الاشتغال السالكين ناصبين رايات معارفهم على اعلام الهدى
في اعلى عليين منادين هلموا الى الرشد والنجاح نحونا على لسان
افضل الصادقين محذرين عن الاشتغال بما لا يعنيهم مغرين على
ما ينفعهم في يوم الدين والصلاة والسلام على اول المخلوقين محمد
المنعوت باكمل الصفات من بين العالمين المعروف بالعلم المشار اليه باختصاص
بعلوم الاولين والاخرين وعلى اله الذين بذلوا مهجهم في العطف
عليه بقلوبهم وجوارحهم فكانوا لاظهار دينه وبيانه من السابقين
المقربين واصحابه الذين هم كالنجوم يهتدي بهم من بعدهم من العلماء
والايمة المجتهدين واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
في ذاته ولا في صفاته المبدع الخالق لافعال العالمين وان محمدا
عبده ورسوله من لم يزل من سيد احمر وانه تابد معصوما محفوظا
من طعن الطاعنين صلى الله وسلم عليه وعلى اصحابه السالمين معاد
افعالهم الصحيحة عن ان يشوبها نقص او اعتلال من كيد الكايدين
وعلى اله وازواجه وعشيرته واتباعه الطاهرين الاكرمين امين رب
العالمين وبعد فيقول العبد الضعيف احمد بن محمد الغنيمي الانصاري
الخزرجي المفتقر الى عفو مولاه والبه في ذلك وحزبه بلحنه قد سألني من لا
تسعني مخالفته بل لا اعدها الا من العقوق فهو كالوالد حنوا وشفقة
وكرما علينا وخصوصا في بلاد الاغتراب من الانعام ومزيد الحقوق
ان اشرح المقدمة النحوية في علم العربية المنسوبة الى من هو من اقرب
الناس اليه المتصل به مدده ومنه افيض عليه مولانا وسيدنا وقدوتنا

الي

الى الله تعالى العالم الرباني والعارف الصمداني الشيخ عبد الوهاب
ابن الشيخ السالك طريق الصواب احمد بن العارف بالله تعالى خلاصة
العلماء الزاهدين علي الشعراني عمدة السالكين المنفرد ذلك الفرع
المترعرع السابق بجمع الخلايق والمعارف الربانية والعلوم الشرعية
من وسع الله تعالى له في الزمن وافاض عليه من كمال الاسرار والمعارف
تلك المنن التي لم يبلغها احد من اهل عصره على الاطلاق وذلك
امر مجمع عليه بالاتفاق كيف وقد اطلعه الله سبحانه بطريق الكشف
الالهي على امور الدنيا والاخرة فنطرزت بها بالفاظ عذبة فايقة
رايقة فاخرة وذلك بطريق الفيض عليه والالهام وما كفاه
ذلك حتى رسمها باناملِ يده البيضاء من حروفها بالاقلام ولم يعهد ذلك
على هذا الوجه لاحد قبله ولا بعده فقد اكثر من تلك التصانيف
العديدة الجليلة الغريبة الفريدة والظاهر بل اليقين ان ذلك
بعض ما كان عنده وذلك مع المحافظة على عدم الخروج عن ظاهر
الشريعة المحمدية من غير ان يقع له شيء من الشطحات كما وقع من بعض
العارفين اولي الكرامات حتى رماهم اهل الظاهر بانهم من الطايفة
الباطنية بل اقدم بعضهم في تصانيفه وحكم بكفرهم بالكلية وعلى
الجملة فماذا يقول مثلي في وصف ذلك العارف الفاخر فانه شيء
نفيس تكل الالسن عن حصره ولا تفي به بطون الدفاتر وحسبي الان
ان اخدم ذلك العارف مع اقامة العذر بتشتت البال وهجوم
الامراض الجسمانية والمعنوية وكشف الامال وتوالي الغموم
وتراكم الهموم في حل الفاظ تلك المقدمة السنية الصادرة عن تلك
الانفاس الرحمانية حلا لطيفا يبين منها ان شاء الله تعالى المراد
الاصلي بحسب الطاقة فاني الان في مرتبة العجز والفاقة عن الوصول
الى درك اسرارها معانيها وان حصل شيء من ذلك فلا اعده الا من
انفاس منشيها وبانيها راجيا حصول ذلك من فيض الرحيم الرحمن

وان يكون سببا لي في سكنى اعلا الجنان وان ينتفع بها الطلاب
من اهل الدراية وان تكون تذكرة بما فيها من الجمع لاهل النهاية
فقد قصدت فيها وسلكت في الغالب طريق الايضاح امتثالا
لاشارة المولف رحمه الله تعالى ونفعنا به اللهم الا ان اقتضى الحال
والمقام خلاف ذلك فلا جناح سايلا ممن وقف عليه من اهل التهذيب
والانصاف اذ يتدبر فيه من غير مسارعة الى الاعتراض على وجه الاعتساف
فان من عجل زل ومن استكبر بنفسه واعجب ذل ومن اعتذر عذر ومن
ستر ستر ثم اعلم انى حيث اطلقت شيخنا فمرادي به علامة زمانه
فريد عصره واوانه الجامع بين تحرير المنقول والمعقول آخذا ذلك
عن الايمة الاعلام المحققين النحول العلامة احمد بن قاسم العبادي
صاحب الكرامات ومصنف كتاب الايات البينات على شرح المدقق
المحلي على جمع الجوامع امطر الله تعالى علينا وعليهم وعلى ساير المسلمين
من سما فضله وكرمه غيوث رحمته الهوامع وامدنا من طيب انفاسهم
وحشرنا ومحبينا تحت لوايهم آمين وها انا اشرع بعون الملك
العلام راجيا من فضله كما سهل الابتدا يسهل الاتمام انه على كل شي
قدير وبالاجابة جدير فاقول قال مولانا وسندنا
وقدوتنا الى الله تعالى شيخ الطريقة بل هو قطبها برهان الشريعة
في الحقيقة بعد البسملة كما هو الظن بالشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا
به من المحافظة على فضيلة الجمع بين البسملة والحمدلة عملا بالحديثين
المشهورين فيهما ويحتمل ان الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به اقتصر
على صيغة الحمد اشارة منه الى ان الاقتصار على احدهما كاف
وان لا تعارض بين الحديثين الا من حيث الكمال فان اجابوا عنه
الحمد لله قد ذكروا له اربعة معان منقولة عن السلف الصالح
كما في بعض التفاسير لكن المشهور الذي فيما بينهم ان الحمد لغة هو الثنا
بالجميل على الفعل الجميل الاختياري ولو حكما سوا كان قديما او حادثا

بصفة سلبية او وجودية او اضافية مفردة او مركبة واصطلاحا فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم لاجل انعامه على الحامد وما
ذكره بالجنان نقصده به قاله مولانا شيخ الاسلام زكريا في بسملته من التعميم على الحامد وغيره
وتبعه عليه جمع من المشايخ بعده واستند بعضهم ايضا الى قول
حسن جلبي الفنري انه كما قال بعضهم لم يثبت بالنقل الصحيح التقييد
بكونه على الحامد ففيه توقف عند من له ادنى تتبع قصير الباع
والاطلاع فقد صرح الفخر الرازي في اوايل تفسيره بالتقييد
بكونه على الحامد وناهيك به من امام وصرح السيد الشريف
العلامة الجرجاني في حاشيته على المطالع بالتقييد وكذا غيرهما وقد
نقلنا عباراتهم بالحرف المصرحة بالتقييد فيما علقناه على ام البراهين
للامام العارف بالله سبحانه محمد السنوسي مع زيادة ابحاث حسب
ما ظهر ثم اللام في الحمد قيل للاستغراق وعليه الجمهور وقيل
للجنس ونوقش فيه بانه مبني على طريق المعتزلة القايلين بخلق الافعال
ورد بان نقله الى الاستغراق بل رجحه السيد لكونه بطريق البرهان
وقيل للعهد ونوقش فيه بعدم عمومه لجميع المحامد واجيب عنه
وقيل غير ذلك مما لا ينبغي الاطالة به هنا والله علم على الذات
المعينة في الخارج فهو ليس من اعلام الاجناس وليس كليا انحصر فرده
في الخارج والا لما استفيد التوحيد من اللفظ بل من خارج على ما قيل
لم يتسم به احد غيره ولو اتى ضع لم هو مسماه لا غيره اتفاقا كاسماء
الملايكة سبحان من تسمى قبل ان يسمى وفاقا للكمال ابن الهمام
وخلافا لما يفهم من كلام غيره وخصوصا على القول بقدم الفاظ
غير مرتبة على ما هو الظاهر من كلام الاشعري على ما حرره بعض مشايخ
شيخنا واللام في لله قيل انها للملك وقيل انها للاختصاص وقيل
انها للقدرة وقيل غير ذلك وعبارة الفخر الرازي بعد ان ذكر الملك
والاختصاص انها للقدرة والاستيلا كقولنا البلد للسلطان

واللام في الحمد لله تحتمل هذه الوجوه انتهى كلامه فتامله وفي عبارة
بعضهم انها للتعليل اي جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى
كون حمد العباد لله مع انه حمد حادث ولا يجوز قيام الحوادث بذاته
تعالى قلت المراد منه تعلق الحمد به ولا يلزم من التعلق القيام
به كتعلق العلم بالمعلومات فلا يتوجه الاشكال قاله الكافيجي
واجاب بعض الافاضل بان الحمد ماخوذ من المصدر المبني
للمجهول فالثابت له تعالى المحمودية ولا يخفى عليك ان هذا السؤال
وجوابه كما ذكر في حمد العباد واما حمد الله تعالى نفسه بنفسه فهو قديم
قايم بقديم ولا اشكال فيه حتى يحتاج الى الجواب ومن ذلك نعلم
ايضا انه حيث كانت اللام في لله للملك تعين ان يكون المراد
بالحمد حمد الخلق لا حمد الله تعالى لان الملك يشعر بالحادث وقد
نبه على هذه الدقيقة المحقق المحلي في اوايل شرح جمع الجوامع
لكن اقول اذا كان المراد بالحمد ما يشمل القديم والحادث معا
بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه او الحقيقة والمجاز او عموم
على طريقة الحنفية صح ان تكون اللام في لله للملك لان المجموع المركب
من القديم والحادث حادث وان لم يرد المجموع من حيث هو مجموع
بل نظر اليه على وجه التفصيل جاز ان تكون اللام في لله مستعملة في الملك
والاختصاص بناء على الاشتراك او الحقيقة والمجاز فهي للملك بالنسبة
الى حمد الخلق وللاختصاص بالنسبة الى حمد الله تعالى نفسه وهذا
البحث وان لم يكن هذا محله لكن هديت له وكان مضيعا الانتفاع
وخشية عليه بعد عروضه من النسيان والضياع تتمة نقل بعضهم
عن الامام فخر الدين الرازي ان لفظ الحمد معرفا لا يقال الا في حق
الله تعالى لانه يدل على التعظيم فلا يجوز ان يقال الحمد لزيد قاله
سيبويه وفي التعليل نظر لا يخفى فليتامل ويمكن ان يقال اذا كانت
الذي في قوله التعظيم الكامل على وجه الاختصاص فلا نظر لا يقال قد

اجمعوا

قد اجمعوا على وقوع حمد الناس بعضهم لبعض لانا نقول هذا الاجماع انما
هو في ما صدقات الحمد نحو هو عالم هو صالح لا في ثبوت هذا المفهوم
المعرف بال الاستغراقية او الجنسية او العهدية فتامله فان قلت
يقال ايضا حمدت زيدا على وجه الحقيقة قلت فرق واضح بين
الحمد لزيد معرفا بال المذكورة وحمدت زيدا على ما لا يخفى على المتامل
تنبيهات الاول قد علم مما تقرر في معنى الحمد لغة واصطلاحا
ان بين معنييهما عموما وخصوصا من وجه فيجتمعان في ثنا بجميل على
فعل اختياري هو انعام وينفرد الحمد اللغوي في ثنا بجميل على فعل غير
انعام نحو كاماطة الاذى عن الطريق والصلاة مثلا وكف النفس
عن المحرمات او كالحمد على الذات العلية او الصفات السنية مثلا
وينفرد الحمد الاصطلاحي في ثنا بجميل عن قول بان كان بالجنان او
بالاركان على انعام فاذا قام شخص لاخر على جهة التعظيم لانعام
صدر منه عليه على ما قلنا او ولو على غيره كما قال مولانا شيخ الاسلام
كان هذا حمدا اصطلاحيا ولم يكن حمدا لغويا واذا قال شخص فلان
صالح عالم لاجل انه يصلي ويصوم مثلا كان هذا حمدا لغويا لا اصطلاحيا
الثاني انهم اختلفوا في جملة الحمد هل هي خبرية لفظا ومعنى
والحمد حاصل لها او هي انشائية معنى والحمد حاصل بها واستشكل
بانه لا يمكن من العبد ان ينشي جميع المحامد منه ومن غيره واجيب
بان المراد انشا الحمد بمضمونها لا انشا مضمونها فلا استحالة وقد
اطال في بيان ذلك شيخنا رحمه الله تعالى بما لا نطيل به وقيل انها
مستعملة في الخبر والانشا معا وهو مشكل وهذا جواب رب هو
في الاصل بمعنى التربية وهي تبليغ الشي الى كماله شيا فشيا ثم وصف به
للمبالغة كالصوم والعدل وقيل هو نعت من ربه يربه ثم اطلق على
المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربيه ولا يطلق على غيره الا مقيدا قاله
بعض مشايخ شيخنا وعزاه للقاضي البيضاوي وعبارة الشيخ اكمل

الدين رحمه الله سبحانه والرب يستعمل بمعنى الاله والمالك والسيد
ويستعمل معرفا ومنكرا ولا يطلق معرفا الا على المعبود بالحق وفي
الجاهلية كانوا يستعملونه في غيره معرفا انتهى بلفظه فتامل بين قوله
ولا يطلق معرفا الا على المعبود بالحق وبين قول بعض المشايخ ولا
يطلق على غيره الا مقيدا فان قضية كلام الاكمل ان الممنوع انما هو
المعرف فقط واما المنكر فلا منع منه وان لم يكن مقيدا وانظر
ايضا ما المراد بالتعريف هل هو خصوص ال او ما يشمل نحو الذا كالاضافه
وحرره فان المسالة اظنها منقولة وقال الامام الهدي ابو منصور
في معنى الرب ثلاثة اوجه الاله والمالك والمربي لكل شي على ما يليق به
انتهى وقيل غير ذلك فليتنبه قال بعضهم وفيه خصوصية لا توجد
في غيره من اسمايه تعالى وهي انك اذا قراته طردا كان من اسما الله تعالى
واذا قلبته كان اسما من اسمايه تعالى وهو بر بفتح البا اي محسن انتهى
العالمين فيه كلام منتشر حتى قال بعضهم لا يمكن حصره ولا رسمه
قال وحاصله اما ان يكون مشتقا من العلامة فيكون مدلوله يطلق
على كل موجود سوى الله تعالى وصفاته اذ في كل شي علامة تدل
على وحدانيته تعالى واما ان يكون مشتقا من العلم فلا يطلق الا
على العوالم الثلاث الملايكة والانس والجن والذي راه المتكلمون
الاول لان مقصود المتكلمين اقامة الدليل على اثبات الصانع
وذلك يحصل من اي موجود كان من العالم جوهرا او عرضا او حيا
او ميتا انتهى وهو كلام لا باس به وان كان فيه مناقشة هذا من
حيث معناه وعبارة الامام ابي منصور الماتريدي فيه والعالم
اسم لجميع المكونات انتهى وهي عبارة حسنة فيخرج عن العالم
صفات الله تعالى الذاتية وكذا السلبية مطلقا سواء كانت قديمة
او حادثة والاضافية وكذا جميع النسب التي لا تحقق لها في الخارج
ومن ثم ادعى بعضهم انه مساو للحادث كما هو ظاهر كلام الامام

ابي منصور ولنا فيه كلام مبسوط في حاشيتنا بهجة الناظرين في محاسن
ام البراهين واما من حيث لفظه فقيل انه جمع عالم بفتح اللام ورد
قال الامام ابن مالك التحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا
لعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دايرة من الجمع لان العالم اسم لما
سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلا انتهى واقول
الظاهر ان ما في قول الامام ابن مالك لما سوى الله تعالى واقعة
على موجود اي لموجود سوى الله تعالى فيندفع ما يقال ان ما بمقتضى
عمومها تشمل المعدومات مع انها ليست من العالم في شي وانظر
بعد ذلك يرد على العالم صفاته تعالى الذاتية فانها ليست
من العالم قطعا وكان عليه ان يقول ما سوى الله تعالى وصفاته
قلت اجابوا عن مثل ذلك بان صفاته ليست غيرا كما قال
بعضهم ولا عينا فلم تدخل في السوى فلا حاجة الى ذكرها ولهذا
قال بعضهم ما سوى الله تعالى من الموجودات مقتصرا عليه حاذفا
للصفات فتامله واشهد قال بعض الايمة معنى شهد في لسان
العرب يطلق على ثلاثة امور متباينة شهد بمعنى حضر ومنه شهد
بدرا والثاني شهد بمعنى اخبر ومنه شهد عند القاضي اي اخبر
بما يعتقده في المشهود به وعليه والمعنى الثالث شهد بمعنى علم
ومنه قوله تعالى والله على كل شي شهيد اي عليم ووقع التردد
لبعض العلما في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو الاية هل هو
من باب العلم لان الله تعالى يعلم او من باب الخبر لان الله تعالى اخبر
عباده عن ذلك فهو محتمل للامرين فهذه الثلاثة هي معاني شهد
انتهى بنوع اختصار والظاهر ان المراد هنا من هذه المعاني ان
تكون بمعنى علم قال المحقق المحلي في شرح المنهاج في الخطبة عند
قوله واشهد ان لا اله الا الله اي اعلم قال الشيخ شيخنا الفهامة
عميرة فيما كتبته على شرح المحلي رحمه الله تعالى قوله اي اعلم اي واذعن

فلا يكفي العلم من غير اذعان كما هو شأن كثير من اهل الكتاب الذين كانوا
في زمنه صلى الله عليه وسلم وكفروا عنادا وحسدا ومعنى اشهد لغة
الرؤية والمشاهدة انتهى كلامه بحروفه وقد استفدنا منه امرين
الاول ان اشهد هنا بمعنى اعلم وانه لا بد من الاذعان يعني يكون
الاتيان بها مؤمنا ظاهرا او باطنا والا فبمجرد النطق بها كاف في الحكم
بايمانه ظاهرا كما هو ظاهر الثاني ان معنى اشهد لغة الرؤية والمشا هدة
فيضم ذلك الى تلك المعاني الثلاث ثم وقع التردد في ضبط
قول الشارح المحقق اي اعلم فضبطه بضم الهمزة وكسر اللام من الاعلام
ونوزع فيه بما لا نطيل به وفصنيعه يدل الكلام ان جملة اشهد
خبرية لفظا ومعنى وهو كذلك وقال بعضهم هي انشائية معنى
وقيل ليست لمحض الاخبار ولا لمحض الانشاء على ما بينوه ويترتب على
ذلك هنا عطف الخبر على الانشاء قلت مثل ان لا اله بفتح الهمزة
مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شان محذوف اي انه اي الشان لا
نافية للجنس واله اسمها مبني معها على الفتح على ما هو مقرر في النحو والخبر
محذوف تقديره موجود او في الوجود او ممكن لان القصد الرد على من
ادعى الوجود والجملة من لا واسمها وخبرها خبر ضمير الشان وان وما
بعدها سادة مسد مفعولي اشهد الا الله بالرفع وفي اعرابه اقوال
متعددة لا نطيل بها منها انه بدل من محل لا مع اسمها لا من الخبر
لان لا لا تعمل في موجب ويجوز نصبه ايضا على الاستثناء لا على البدل
من اسم لا لان لا انما تعمل في نكرة منفية ولفظ الله علم اسم معرفة
بل اعرف المعارف كما قيل وقال الامام القشيري نفعنا الله به
ولا يستثنى منه اذ لا معبود يستحق العبادة غيره ولا اله الا هو
ولا يجري في دخول الاسلام غيره فلا تقول لا اله الا الرحمن و الا
الا العظيم ولا غيرهما من جميع الاسماء انتهى فائدة معلومة
مما سبق نقل عن بعضهم قال كنا مع برهان الدين المطرزي فاتي له

هذه

بعضهم

[illegible]

برقعة مكتوب فيها اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله
أن هنا مفسرة ام لا فكتب الجواب بل هي مخففة من الثقيلة بدليل
المعطوف بعدها وليست مفسرة انتهى تنبيه قد علم مما سبق ايضا
على سبيل الاجمال الاختلاف في كون جملة الحمد انشائية او خبرية
وكذا في جملة الشهادة والكلام في ذلك وتحريره طويل الذيل كثير
السيل وقد تشوقت النفس الآن الى جملة لا اله الا الله هل هي خبرية
او انشائية والذي وقفت عليه في كلام بعض المحققين المحررين نصه
وانت خبير بان بناء الخبر والانشاء على مضمون الكلام لا على المقصود
منه ومضمون كلمة التوحيد هو الوحدانية في الخارج ازلا وابدا فكيف
تكون الجملة انشائية على ان التفوه بكونها انشائية مقابلة للخبرية
محال بل ضلال تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
وتخر الجبال هدا لتوقف انشائيتها المقابلة للخبرية على انشاء
صفة الحرية في ذات العبد بانت حر سبحانه وتعالى عما يقولون
الجاهلون علوا كبيرا انتهى بحروفه الملك اي ذو الملك فان كان
عبارة عن التصرف في الاشياء بالخلق والاحياء والاماتة ونحو ذلك
كان من اسماء الافعال كالخالق وعن بعض المحققين الملك الحق هو
الغني مطلقا في ذاته وصفاته عن كل ما سواه ويحتاج اليه كل ما سوا
ه العبد لاحتياجه في الوجود الى الغير ليس في الملك المطلق والملك
عرفا مختص بمن يسوس اصحاب العقول ويدبرهم فلذا يقال
ملك الناس ولا يقال ملك الاشياء وهو ابلغ من مالك انه فاعل
لانه موضوع للثبات بخلافه ولذلك اطلق الملك على الله وحده
ولم يطلق المالك الا مضافا الى ما يعتد باضافته معنى الملك فكل
ملك مالك ولا ينعكس وقال الشيخ ابو القاسم الملك عند اهل
التحقيق هو القدرة على الابداع والانشاء فعلى هذا لا ملك في
الحقيقة الا الله والعبد اذا وصف بالملك فلفظ الملك في حقه

صفة الوحدانية التي هي مضمون ... في ذات الله تعالى ... الكلمة ...

مجاز وان كان احكام الملك في مسايل الشرع في حقه حقيقة انتهى ملخصا
من كلام الامام الطيبي وفي المواقف الملك اي تعز من تشا وتذل من تشا
ولا يذل فهو جل صفة فعلية وسلبية وقيل تمام القدرة فرجعه
القدرة انتهى وفيه مع اختصاره ما ليس في كلام الامام الطيبي مع طوله
كما ان في كلام الامام الطيبي مع طوله ما ليس في كلام المواقف مع اختصاره
فلهذا جمعنا بين العبارتين الحق اي الثابت وبازائه الباطل الذي
هو العدم والثابت مطلقا هو الله تعالى وساير الموجودات
من حيث انها ممكنة لا وجود لها في حد ذاتها ولا ثبوت لها من قبل
نفسها واياه عنى الشاعر بقوله

الا كل شي ما خلا الله باطل ۝ وكل نعيم لا محالة زايل

انتهى من كلام الطيبي بحروفه الشي بالشي يذكر قال العلامة
المحقق الدواني في شرح العضدية عند قول المتن قابل للفنا بنفسه
وقال الامام حجة الاسلام في الاحيا الممكن في حد ذاته هالك
دايما وقال في مشكاة الانوار ترقى العارفون من حضيض المجاز
الى ذروة الحقيقة فراوا بالمشاهدة العيانية انه ليس في الوجود الا
الله تعالى وان كل شي هالك الا وجهه لا انه يصير هالكا في وقت
من الاوقات بل هو هالك ازلا وابدا وذهب الكرامية الى انه
لا يقبل الفناء وان لم يخالفوا في حدوثه انتهى بحروفه كما ترى
وحيث عند عدم الفهم التسليم وعدم الاعتراض على من شاهد بطريق
العيان بقلب سليم وفي ظني القوي الآن ان الامام القرافي
وغيره تكلم بالمنع ادعيه على قول العوام ما في الوجود الا الله لاعتقاده
عدم سريان ذلك في قول اوليك العارفين الاعلام قد علم
كل اناس مشربهم ونسال الله سبحانه ان يجعلنا من مريديهم المبين
اي البين امره والالهية بان وابان بمعنى وتكون بمعنى المبين لعباده
امور دينهم ومعادهم انتهى من الشفا ولنبنا على تقديمه المعنى الاول

على المعنى الثاني مع ان الثاني هو المتبادر من حيث الاشتقاق
واشهد قد تقدم معناه ان محمدا علم يخفى على نبينا صلى الله
عليه وسلم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم
تفاولا بانه يكثر حمد الخلق له كما روي في السيرة انه قيل لجده عبد
المطلب وقد سماه في سابع ولادته لموت ابيه قبلها لم سميت ابنك
محمدا وليس من اسماء ابائك ولا قومك قال رجوت ان يحمد في السماء
والارض وقد حقق الله رجاه لما سبق في علمه ولم يتسم به احد قبله
الا خمسة عشر كما بينه بعضهم واما اسمه صلى الله عليه وسلم احمد فلم يتسم
به احد قبل ولادته وقيل ان الله تعالى سماه قبل الخلق بالفي عام
واشتق له صلى الله عليه وسلم من الحمد اسمان احدهما يفيد المبالغة
في المحمودية وهو محمد والاخر في الحامدية وهو احمد واشتهر الاول
منهما وهو الافضل على الاصح اشتهارا اكثر وخص به كلمة التوحيد
لانه انسب بما له من مقام المحبوبية كذا نقله غير واحد من المشايخ المصرح ح
بالافضلية فانها من مدرجاتنا واقول لعل ذلك مبني على
ان احمد منقول من افعل التفضيل اما على القول بانه منقول من الفعل
المضارع كما قيل به فلا مبالغة في الحامدية فتامله هذا وما اشتهر
من ان محمدا صلى الله عليه وسلم منقول كما سبق هو احد قولين وقيل
منقول من المصدر لان هذه الصيغة كما تكون اسم مفعول كما هو الكثير
تكون مصدرا كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق وقولهم
جربته كل مجرب وقيل انه مرتجل ومشى عليه ابن معطي بل صرح الزجاج
بان الاعلام كلها مرتجلة خلافا لسيبويه في انها كلها منقولة لان
النقل خلاف الاصل فلا يثبت الا بدليل ولا دليل على قصد
النقل اذ لا يثبت الا بالتصريح من الواضع ولم يثبت عنه تصريح
انتهى عبارته قال سيبويه الحمد في الاصل صفة ثم استعمل استعمال
الاسما وله اطلاقات مذكورة في المطولات والاضافة هنا

للتشريف وقدمه على رسوله لما قاله الشيخ ابو علي الدقاق ليس العبد
صفة اتم ولا اشرف من العبودية ولذا اطلقها الباري سبحانه على
نبيه صلى الله عليه وسلم في اشرف المقامات كمقام الاسراء وتنزيل
الوحي قال سبحان الذي اسرى بعبده الحمد لله الذي انزل على عبده
الكتاب تبارك الذي نزل الفرقان على عبده فاوحى الى عبده ما اوحى
انتهى وظاهر كلام هذا الكلام ان لم يكن صريحه ان صفة العبودية اشرف
من صفة الرسالة والنبوة وبه صرح بعضهم ومعنى ذلك والله اعلم
ان عبودية النبي صلى الله عليه وسلم مثلا اشرف واتم من صفة
نبوته او رسالته وليس المعنى ان عبودية غير النبي افضل من النبوة
او الرسالة كما قد يقع في الوهم او المعنى ان ماهية العبودية من حيث
هي بقطع النظر عن الافراد افضل من ماهية سائر الصفات حتى
النبوة والرسالة فليتامل فيه ورسوله هو مصدر يطلق على
الواحد وغيره ومنه انا رسول رب العالمين ومن العرب من يثنيه
ويجمعه ومنه انا رسولا ربك ولقد جاءت رسلنا ابرهيم ويكون
وصفا مفردا بمعنى مرسل ويكون بمعنى رسالة ايضا ولم يقل نبيه
لان الرسول اشرف من النبي لانه اخص منه فكل رسول نبي ولا ينعكس
وقيل يترادفان كما بين في كتب الاصول وغيرها سيد اصله سيود
اجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وادغم وقد اختلف في جواز اطلاقه على الله وعلى غيره وتقدم
غير اسمه وعلى غيره على اقوال ثلاثة الصحيح منها جواز اطلاقه على الله
وعلى غيره ونقل الامام النووي في الاذكار عن ابن النحاس جواز
اطلاقه على غير الله تعالى الا ان يعرف باللام ثم قال والاظهر
جواز اطلاقه على غير الله سبحانه بالالف واللام انتهى والسيد المتولي
للسواد اي الجماعة الكثيرة وبسبب ذلك يقال سيد القوم ولا
يقال سيد الثوب وسيد الفرس ويقال ايضا لكل من كان فاضلا

في نفسه

في نفسه قال النووي في الاذكار ويطلق على الذي يفوق قومه
ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى
الكريم وعلى المالك انتهى وقضيته اطلاقه انتهى على المالك ان
يقال سيد الثوب وسيد الفرس وقد يشهد له قولهم رب
الدار ورب الدابة اللهم الا ان يراد المالك الحقيقي وهو الله
سبحانه وهو بعيد فتامله وتامل ايضا فيما حكوه من الخلاف في
اطلاق السيد على الله تعالى وغيره باي معنى من المعاني السابقة
او ان تلك الاقوال موزعة على معان مختلفة في السيد فلم يتوارد
الخلاف بينهم على موضوع واحد وحرره فاني ما رايته الاولين
جمع اول الذي هو نقيض اخر والصحيح ان اصله أوأل على وزن
افعل فقلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت قال الجوهري
ويدل على ذلك قولهم هذا اول منك وجمع على اوائل واوالي بمعنى
بالقلب وقال قوم وزنه فوعل واصله ووأل قلبت الواو الاولى
همزة ولذا استعمالان احدهما ان يكون اسما فيكون مصروفا ومنه
قولهم ما له اول ولا اخر قال في الارتشاف وفي محفوظي
ان هذا مؤنث بالتاء ويصرف ايضا فتقول اولة واخرة بالتنوين
والثاني ان يكون صفة اي افعل تفضيل بمعنى الاسبق فيعطى
حكم غيره من صيغ افعل التفضيل من منع الصرف وعدم تانيثه بالتاء ودخول
من عليه فتقول هذا اول من هذين وما رايته مذ اول من امس اي
يوما قبل امس ونبه الجوهري على فائدة حسنة لم يذكرها شيخنا
في كتبه فقال فان لم تره مدة يومين قبل امس قلت ما رايته
مذ اول من امس قال ولا يتجاوز ذلك انتهى قاله العلامة الاسنوي
في كوكب سقناه برمته لنبرا من عهدته والاخرين بكسر الخاء المعجمة
جمع اخر بكسر الخاء ايضا مقابل اول ولا يصح الفتح هناك كما لا يخفى
فهو على حد قوله تعالى واخرون اعترفوا بذنوبهم فانهم الملهمون

قلت الاولين والاخرين لطيف حيث جعلهما صفتين لموصوفين معلومين [illegible]

يا الله فاصله منادى حذف منه حرف النداء وعوض عنها الميم في اخره
فصار كما ترى اللهم فهو منادى مفرد مبني على الضم الذي على الهاء
كما هو المتبادر وتردد بعض الافاضل في ذلك وقال لم لا يجوز ان
يكون مبنيا على ضمة مقدرة على الميم المشددة لكونها بالعوضية
صارت اخرها والبناء كالاعراب انما يكون في الاخر كما قالوا في عدة
مثلا فان اصله وعد فحذفوا الواو من اوله وعوضوا عنها الهاء في اخرها
واجروا الاعراب على العوض فليكن البناء كذلك والفرق بينهما لا يخ
فتدبره وجملة اللهم انشائية وان كان اصلها ادعو الله على ما قرره
النحاة كما سياتي ان شاء الله سبحانه بعونه في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه
ونفعنا ببركته فصل فعل امر مبني على حذف اخره وهو الياء وماضيه
صلى ومضارعه يصلي وقياس مصدره تصلية وهو مهجور فلا يقال
تصلية لعدم سماعه وان كان هو القياس والصلاة اصلها
صلوة بوزن فعلة كشجرة فلامها واو تحركت وانفتح ما قبلها قلبت
الفا وهي اسم وضع موضع المصدر لا مصدر كما تقدم من ان الفعل
صلى كزكى هذا ما يتعلق بلفظها على سبيل الايجاز واما معناها ففيه
كلام منتشر جدا قد اتينا على جمل منه مفيدة فيما علقناه على ام
البراهين للشيخ السنوسي رحمه الله ونفعنا به امين لكن رايت
عن الكشاف في تفسير قوله تعالى يقيمون الصلاة انها تحريك الصلوين
حقيقة سميت بها الاركان المخصوصة لتحركها فيها ثم سمي بها الدعاء
تشبيها للداعي بالمصلي في تخشعه فهي في الدعاء استعارة من المجاز لكن ل
وفي الكشاف ايضا في تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته
ان الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة ثم نقلت الى الانعطاف
على وجه الرحم كانعطاف عائد المريض عليه والمراة على ولدها لوجوده
فيها ثم منه الى الدعاء فتكون في الدعاء مجازا عن المجاز عن الاستعارة
انتهى وفي الفائق ان الصلاة تقويم العود ثم قيل للرحمة صلاة لانها

الصلوة

لها

على تقوم

على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء ففي الدعاء مجاز مجاز مرسل عن
الاستعارة انتهى ولا يخفى عليك ما بينهما من الخلاف وقد تعقب
ما في الكشاف العلامة سعد الدين في حاشيته عليه عند قوله في سورة
البقرة ويقيمون الصلاة بما حاصله ان الانصاف هو ما عليه الجمهور
من انها حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة لاشتمالها
على الدعاء وبين ذلك احسن بيان وهذا هو المشتهر بينهم وفي تفسير
القاضي البيضاوي عند قوله اولئك عليهم صلوات من ربهم
ورحمة الصلاة في الاصل الدعاء ومن الله التزكية والمغفرة انتهى
وفي عبارة بعض المتاخرين الصلاة في اللغة الدعاء بخير وتعديته فعلها
بعلى لتضمنه معنى العطف وهي من الله الاحسان او ارادته ومن غيره
طلب الاحسان انتهى ولا يخفى عليك ان هذا مخالف لما هو مشهور
بينهم من ان الصلاة لغة الدعاء وهي من الله رحمة مقرونة بتعظيم
ومن الملائكة استغفار ومن غيرها تضرع ودعاء والكلام عليه طويل
وكفى الان بهذا القليل وسلم فعل امر مبني على السكون لصحة اخره
عطف على صل اي سلمه من النقائص او حيه فان السلام ياتي بمعنى السلامة
من النقائص وبمعنى التحية وجمع بين الصلاة والسلام امتثالا لقوله
تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وخروجا من كراهة افراد الصلاة عن السلام
على ما فيه وهكذا عكسه كما في كلام بعض المشايخ علمه تنازع فيه كل من صلي
وسلم فاعمل الثاني وحذف متعلق الاول فهو ظرف لغو وعلى سائر
اي باقي الانبياء جمع نبي ولفظه بالهمز من النبا وهو الاخبار يقال
نبا وانبا اي اخبر وبتركه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح
ومنه نبا فلان ارتفع وعلا وعلى هذا فهو واوي واصله نبيو قلبت
الواو ياء على القاعدة في اجتماعهما وادغم وفي تقديم الانبياء هنا على
المرسلين اشارة الى انهم اذا استحقوا الصلاة والسلام عليهم بمرتبة
النبوة فاولى ان يستحقوها بصفة الرسالة بناء على ان الرسول اخص

وهو المشهور وقيل هو فعيل بمعنى فاعل او بمعنى مفعول فيه كلام لشيخنا
رحمه الله سبحانه لا نطيل به هنا والمرسلين جمع مرسل والكلام على النبي
والرسول مشهور وقد قال العز بن عبد السلام ان صفة النبوة افضل
من صفة الرسالة مع القطع بان الرسول افضل انما الكلام في الصفتين ه
وبرهن على ذلك بما فيه طول وافاد ايضا رحمه الله سبحانه فائدة
حسنة ان الارسال من الصفات الشريفة التي لا ثواب عليها وانما
الثواب على اداء الرسالة التي حملها واما النبوة فمن قال النبي هو الذي
ينبئ عن الله سبحانه قال يثاب على انبائه عنه لانه من كسبه ومن قال
عما ذهب اليه الاشعري من انه الذي نباه الله سبحانه قال لا ثواب
له على انباء الله تعالى اياه لتعذر اندراجه في كسبه وكم من صفة شريفة
لا يثاب الانسان عليها كالمعارف الالهية التي لا كسب له فيها وكالنظر
الى وجه الله تعالى الكريم هو اشرف الصفات انتهى كلامه رحمه الله سبحانه
ونفعنا به وانظر قوله وكالنظر الذي هو اشرف الصفات مع قولهم
ان اشرف الصفات صفة العبودية كما تقدم وحرره وآلهم اسم
جمع لا واحد له من لفظه والكلام على ال نبينا صلى الله عليه وسلم واصحابه
مشهور مضبوط واستحباب الصلاة عليهم تبعا واما الآخر نبينا صلى
الله عليه وسلم واصحابه فلم ار الآن من ضبطهم واجرى فيهم خلافا كما
جرى الخلاف او نظيره في ال محمد صلى الله عليه وسلم وكذا في صحبه نعم المعنى
اللغوي منصوص عليه وليس الكلام فيه انما الكلام في نظير ما وقع في ال
نبينا صلى الله عليه وسلم واصحابه من الضبط والاختلاف المرتب
عليه استحباب الصلاة عليهم تبعا ونحو ذلك واصل ال اهل كما قال
سيبويه قلبت الهاء همزة والهمزة الفا واستدل على ذلك بتصغيره
على اهيل لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وفي القاموس ان
تصغيره اهيل واويل فلا دلالة في التصغير على تعيين احدهما كما هو المشهور
وفي كلام بعض من لقيناه رحمه الله تعالى فقال بعض المتاخرين وال

قيل اصله اهل فابدلت الهاء همزة الخ ما تقدم وقيل اول من آل
يؤول في الدين قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل هو
في الاصل اسم الشخص وتصغيره على الاول اهيل وعلى الاخيرين اويل
وعلى كل هو مختص بالاضافة الى الاعلام العقلاء المذكورة ذوي الخطر
فلا يقال ال رجل ولا ال الاسلام ولا ال فاطمة ولا ال الحجام فان
قيل قال صاحب الكشاف بناء على تصغيره اختصاصه بالاشراف
وكانه يريد انه لا يصغر بعد الاختصاص فانه بحسب الوضع للتحقير
اجيب بان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم اختصاص استعماله
بالشريف فيجوز قصد تحقير من له خطر وتقليله على ان الخطر في نفسه
لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة فتامل انتهى
كلامه وفي كلام بعض المشايخ ولعله مادة كلامه ما نصه لا يقال
اختصاصه باولي الخطر والشرف يمنع من تصغيره لان المعتبر فيه الشرف
باعتبار المضاف اليه دون ذواتهم ولو سلم فالتحقير باعتبار لا ينافي
الخطر باعتبار آخر مع ان الخطر والشرف تتفاوت مراتبه بحسب الاضافة
وايضا فالتصغير يكون للتعظيم وهو مخصوص بالاضافة الى المعارف
الناطقة دون النكرات ودون الازمنة والامكنة فيقال ال فلان
ولا يقال ال الرجل ولا ال زمان كذا ولا ال الموضع كذا كما يقال اهل
زمان كذا او بلد كذا وعن الاخفش انهم قالوا ال المدينة وال البصرة
ومخصوص بالاضافة الى من له خطر في الدين او الدنيا من الذكور فلا
يقال ال الاسكاف ولا ال فاطمة بخلاف اهل فانه اعم من ذلك واما
قيل ال فرعون لتصوره بصورة الاشراف او لان له شرفا باعتبار الك
انتهى واقول قضية العبارة الاولى وهي قوله مختص بالاضافة
الى الاعلام العقلاء المذكور وهو مسبوق بها ايضا في كلام غيره انه
لا يقال ال النبي محمد ولا ال الرسول محمد ولا ال هذا الرجل العظيم
ولا ال الذي ملك الارض ونحو ذلك مما لا يكون المضاف اليه علما

نحو الزيدين او ال الثابعين وقضية العبارة الثانية وهي قوله
مخصوص بالاضافة الى المعارف الناطقة دون النكرات انه يقال
ال النبي محمد و ال الرسول و ال هذا الرجل العظيم ونحو ذلك فليحرر
بالنقل الصحيح ثم رايت بعضهم قد تعقب الشمني حيث قيد بالذكور
كما تقدم وقال فلا يقال ال فاطمة بانه قد ورد في كلام زهير وقد
اتفق على فصاحته في مطلع قصيدته المشهورة عفا من ال فاطمة الجوا
وقال في اخرى • عفا من آل ليلى بطن ساق • وقال في اخرى •
امن ال سلمى عفت الطلول • انتهى واقول يمكن الجواب عن ذلك
بانه لا يلزم من الاتفاق على فصاحة زهير انه لا يتكلم بالشاذ فان بعض
افراد الشاذ لا ينافي الفصاحة كما صرحوا به وبوقوعه في صدق كلام
وافصحه وهو القران العظيم تنبيـــه قد علم من كلام الشيخ رحمه الله
سبحانه ومدنا من نفحاته صحة اضافة ال الى الضمير وهو الصحيح خلافا
لما نقل عن الكسائي والنحاس والزبيدي من المنع وانه لا يضاف الا الى
مظهر متعللين في ذلك بانه لم يرد في الكتاب والسنة الا كذلك ورد
عليهم بورود ذلك في اشعار العرب وكلامهم وقد تعجب الادرعي
من منعهم ذلك مع وروده في كلام العرب وان القياس لا يمنعه ثم
قال ما نصه ولعل الشرع يمنع منه في ال النبي صلى الله عليه وسلم وغيره
من الانبياء عليهم السلام لا مطلقا طلبا للتصريح باسم المحبوب فاسم
النبي صلى الله عليه وسلم محبوب الى الله سبحانه وتعالى ومن ثم طلب
التصريح به فيح باسم من تهوى ودعني من الكنى • فلا خير في اللذات من
دونها ستر انتهى ما ذكره رحمه الله سبحانه والجهدة عليه فان الظاهر من
قوة كلامهم خلافه والمرجع فيه النقل فتامله وصحبهم اسم جمع صاحب
كركب وراكب وجمع الصحب اصحاب على ما فيه والصحابة جمع صحابي بفتح
الصاد وقد تكسر وقدم الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به الال على الصحب
للنص عليهم ولانهم اشرف من حيث الوصف بالالية او مراعاة لقوله

من

من قال ان الصلاة لا تسن على الصحب اذ لم يكن من الال اقتصارا على
ما ورد على ما فيه من الكلام اجمعين توكيد رافع لاحتمال ارادة الخصوص
في قوله سائر الانبياء والمرسلين واله وصحبهم لكن لا ينبغي لك ان تتامل تامل
العامل في اجمعين هل هو سائر او صحب من صحبهم نظرا للاصل او غيرهما
مما تقدم وهل هذه العبارة تفيد رفع الاحتمال عنهم من حيث تعلق
الصلاة بهم اجمعين بان يكون طالبا لهم الرحمة اجمعين او من حيث
تعلق السلام بهم على وجه العموم اي سلمهم من النقائص اجمعين او من حيث
تعلقهما معا فتفكر فيه فانه وان كان ظاهر المعنى من حيث ما يتبادر
منه لكنه عند التامل يظهر لك ما اشتمل عليه والله الهادي الى الصواب
اسئلة في كلام الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به بجمع العرفان
ربما عرضت في بعض الاذهان منها هل الافضل صيغة الحمد او صيغة
التشهد او صيغة الصلاة والسلام او البسملة وما الافضل فالافضل
على وجه الترتيب ومنها هل البداءة بالجملة الاسمية في الحمد اولى بالنسبة
الى المخلوق ام البداءة بالجملة الفعلية فانها من حيث المعنى ابلغ من الجملة
الاسمية وان ورد بها الكتاب العزيز على ما حرره شيخنا والضعيفا
في الايات البينات ومنها ان الشيخ رضي الله عنه ونفعنا به اتى بكل من
صيغتي الحمد والتشهد محتملا لان تكون الجملة فيه خبرية وان تكون
انشائية واتى في جملة الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم بما لا يحتمل
الا الانشائية فقط ومنها ان الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به قدم
صيغة التشهد على صيغة الصلاة والسلام عليه صلى الله وسلم عليه
مقدمة على صيغة التشهد كما الاولى ومنها انه اتى بصيغة الحمد جملة اسمية
واتى بجملتي التشهد والصلاة فعلية ومنها انه اتى بجملة الصلاة والسلام
بصيغة الامر ولم يقل واصلي واسلم كما قال في صيغة التشهد واشهد
والجواب عن هذه الاسئلة السهلة يظهر لمن له نوع المام بممارسة اساليب
الائمة الاعلام فلا ينبغي لنا ان نكثر به الكلام وبعد هي ظرف

تامل

وفيه نظر اذ الاولى ان يقدم صيغة الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عليه

زمان كثيرا وقد تستعمل في المكان ويصح ارادة كل منهما هنا قال ابن الملقن
في الاشارات وقد اختلفوا في ضبط بعد على اربعة اوجه احدها
الضم ثانيها مع التنوين ثالثها النصب والتنوين رابعها فتح الدال
مع تقدير لفظ المضاف وغيره ما يغني عن ذلك مع زيادة عن انه لم يذكر
الضم مع التنوين وممن الاوجه تاتي في كلام الشيخ رحمه الله
سبحانه ونفعنا به هذا النصب مع التنوين فان الشيخ لم يرسمها
بالف وقد بين العلامة بن هشام تلك الاوجه وحاصله انها
مبنية على الضم اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه وتعرب
في ثلاثة اوجه ولم يذكر الضم مع التنوين الذي ذكره ابن الملقن وهو
يحتاج الى التوجيه وقد وجه ذلك بعض المشايخ بانها هنا مبتدا
ولا يخلو عن نظر وذكر الشيخ الفهامة الشهاب بن حجر عن بعض المشايخ
انها فاعل بفعل محذوف اي مهما يكن بعد اي يوجد بعد وهو قريب
فليحرر ثم اعلم ان الواو في قوله وبعد قد اختلفوا فيها فذهب
بعض من حقق انها عاطفة قصة على قصة والعامل في بعد على هذا
محذوف تقديره اقول ونحوه والفاء زائدة للاشعار بالتزوم والتعدد
واقول بعد ما تقدم من الحمد وغيره هذا كتاب نفيس الخ فهو من
عطف مضمون سيق لغرض سبب التاليف على مضمون سيق لقصد
التبرك في التاليف ومثل هذا لا يعتبر في عطف القصة على القصة
كاف في الجامع ونظير ذلك ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
وبشر الذين امنوا انه عطف مضمون هذه الاية وهو وصف
ثواب المومنين على مضمون الاية المتقدمة وهو وصف عقاب
الكافرين وليس من عطف الجملة على الجملة حتى يرد ان يقال ان عطف
الخبر على الانشاء لا يجوزه الاكثر فيحتاج الى التزام ان ما تقدم من
جملة الحمد وغيره خبرية ولا يصح ان تكون انشائية فافهمه وقد نبه
السيد الشريف في حواشي الكشاف على نحو ذلك وقيل ان الواو في

المضاف اليه كما في الكافي حاشية وفي شرح القطر م

وبعد ليست عاطفة والعامل في بعد على هذا فيه خلاف قال الشيخ
خالد في شرحه على التوضيح قيل فعل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها
عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة عن الفعل
معنى لا عملا وعلى الثاني نائبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شي
بعد انتهى ومثله في شرح القواعد عن ان العبارة التي تكلم عليها
فيها اما في نظم الكلام صريحا واما ما نحن فيه فتكون اما مقدرة
في نظم الكلام والواو عوض عنها والاصل واما بعد فحذفنا اما
وعوضنا الواو عنها قاله بعضهم وعلى هذا فلا مجال لتوهم الجمع
بين الواو واما وعلى هذا فالفاء في قول الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا
به ليست زائدة بل هي واقعة في جواب اما الظاهرة في عبارة الشيخ
رحمه الله تعالى ونفعنا به او المقدرة في نظم الكلام التي عوض منها
الواو والاصل مهما يكن من شي بعد ما تقدم من الحمد وغيره فهذا كتاب
الخ فحذفت مهما ويكن من شي فانيب اما عن اداة الشرط وجملته كذا
عن ابن هشام في التوضيح ولا يخفى عليك انه بظاهره مخالف لنقل
الشيخ خالد رحمه الله تعالى السابق قريبا حيث قال وقيل اما
لنيابتها عن الفعل المقدر فان ظاهره انها نائبة عن الفعل وحده
لا الجملة ويشهد لما قاله ابن هشام ما قاله الامام السيوطي في الاشباه
من انها نائبة عن الشرط وفعله وفاعله في بحث الاختصار انتهى
ثم وقفت على عبارة الامام السيوطي رحمه الله تعالى في الهمع فوجدته
قال ما نصه فهي اي اما نائبة عن اداة الشرط وفعل الشرط معا
بعد حذفهما وقيل عن فعل الشرط فقد قاله في البسيط انتهى فتلخص
من ذلك ثلاثة اقوال انها نائبة عما ولم ارها كذلك مجموعة
في كتاب مثل اذا كانت اما ظاهرة في الكلام او قدر لفظها فيه واما
اذا كانت متوهمة فيه من غير تقديرها لفظا فيه بل ذكرت على سبيل
الغلط كما عن بعضهم فقد رايت في كلام بعض المتاخرين ما نصه

واما على تقدير اما فالعامل في بعد اما المحذوفة عند سيبويه لنيابتها
عن فعل الشرط المقدر واما على توهمها اما في نظم الكلام فالعامل
في بعد الفعل المقدر ولم يعرج على الواو وفي عبارة بعض اهل العصر
وعامل بعد هنا الواو النائبة عن اما المتضمنة معنى الشرط وفعله
والتقدير مهما يكن من شيء انتهى والتعويل عليه في ذلك فاني لم اظفر
فيه بنقل صريح في كلام معتبر لقلة الاطلاع مع ضعف القوى والبصر
فعليك بتتبع ذلك سددنا الله واياك الى احسن المسالك فان قلت
اذا كانت اما عاملة في الظرف لفظا او محلا بطريق النيابة والتضمن
المذكور فهل تعمل في الجزاء فيكون قوله فهذا كتاب جملة اسمية مقترنة
بالفاء في محل جزم قلت الظاهر لا فانها عامل ضعيف
ولهذا لا تقوى على نصب المفعول به خلافا للكوفيين قال الامام
السيوطي رحمه الله تعالى ونفعنا به وانما تعمل في الظرف والمجرور
والحال وفاقا لان هذه الاشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل انتهى بمعناه
ثم رايت الشيخ الرضي عفا الله تعالى عنه قال انما وجبت الفاء في جوابها
ولم يجز الجزم وان كان الفعل مضارعا لانه لما وجب حذف شرطها
فلم تعمل فيه قبح ان تعمل في الجزاء الذي هو ابعد من الشرط ولما لم تعمل
في الجزاء وجب الفاء انتهى كلامه وهذا النقل الذي هو كالصريح
والتوجيه الصحيح يسقط بحث من بحث فقال ينبغي ان يكون الجزاء
في محل جزم بطريق النيابة فان قلت اذا تقرر هذا فما المعنى
في تركيب كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به قلت المعنى
والله تعالى اعلم انه مهما يوجد شيء بعد الحمد والتشهد والصلاة فهذا
كتاب نفيس فاقتبسه الخ ووجود شيء بعد ما ذكر الذي هو الشرط الملزوم م
للجزاء محقق لابد منه فان الدنيا ما دامت باقية لابد من حصول
شيء فيها فيتحقق لازمه الذي هو الجزاء وهو كونه كتابا نفيسا الخ والغرض
العلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء هنا بيان لزوم

النفاسة

النفاسة بهذا الكتاب واقتباسه الى الجزم وانه امر محقق لاشك فيه
ولا شبهة تعتريه فتامله ثم رايت في هذا المقام عن شيخ شيخنا السيد
عيسى الصفوي علامة الانام سوالا وجوابا نقله بعض المشايخ عنه
وعبارته فان قلت مضمون الجزاء اثبات حمد ولم يحمد فما المراد
بكونه بعده قلنا انه قيد للاخبار والاعلام فان القيود قد تتعلق
به كما نص عليه ابن الحاجب فكانه قال انا قول او فاعل او البعدية تبينه
فافهم انتهى كلامه رحمه الله سبحانه ولعلك ان تاملت ما قررناه
من ان الغرض الاصلي هنا من هذه الملازمة بين الشرط والجزاء انما
هو بيان لزوم القطع بالضرورة بتحقق الجزاء وان بعد انما ذكرت
لاجل اقامتها مقام الشرط المحذوف الذي هو ملزوم وفاصلة بين
اما وجزائها وان هذا المقدار لا يحصل بدون بعد ونحوها اورثك
الشبهة في كلام شيخ شيخنا رحمه الله تعالى وقلت في قوله فان قلت
مضمون الجزاء اثبات حمد او لم يحمد سلمنا ثبوته في نفسه لكن الغرض هنا
بيان ثبوته على وجه التاكيد والقطع به وهذا المقدار ليس اثباتا حمدا
ولم يحمد وانما يثبت بصيغة دالة عليه نحو اما بعد فهذا الخ والحاصل
ان ظهور ذلك المعنى وثبوته على جهة القطع والتاكيد هو المعلوق في
الحقيقة وزمانه بعد زمان الحمد لا يقال هذا المقدار يحصل بدونه
ذكر بعد كما اشرنا اليه بقولك نحو اما بعد فانه لو فرض انه قال اما قبل
الحمد الخ فهذا كتاب نفيس الخ حصل الغرض من ثبوت الجزاء على وجه
القطع والتاكيد اذ التقدير حينئذ مهما يكن من شيء قبل الحمد الخ فهذا
كتاب نفيس الخ لانا نقول قد صرح السعد في مطوله بانا لا نسلم ان
الشرط النحوي ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته
معلقا عليه حصول مضمون اخرى اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة
عند حصوله الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط
وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه

بل الامر بالعكس لان الشرط اللغوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم انتهى
مع حذف بعض ما اذا علمت ذلك فاعلم ان الجزاء هنا على ما قررناه فيه
من الغرض وهو ظهور الحكم المحمود على وجه القطع لازم اعم يتحقق مع ملزومات
متعددة منها اما بعد حمد الله الخ ومنها عند عدم ذكر بعد بالكلية
حتى لو فرض انه قال مهما يكن من شيء فهكذا كتاب الخ حصل ذلك
الغرض ومنها قبل حتى لو فرض انه قال ما قبل حمد الله الخ اي مهما يكن شيء
قبل حمد الله حصل الغرض وفي ذلك كله يكون مضمون الجزاء متاخرا
عن الشرط بالزمان وحينئذ فلا حاجة للجواب بانه قيد للاخبار
والاعلام فتدبر فيه فلا يخلو عن شيء على ان القول بانه قيد لما ذكر
وكانه قال فاقول او فاعلم لا يخلو عن تامل وذلك انه يصير المعنى
هنا مثلا اما بعد حمد الله الخ فاقول هذا كتاب نفيس مثلا وحينئذ
فالمعلق وهو اقول مثلا زمانه متاخر عن زمان الحمد فالبعدية زمانية
فلا اشكال هذا تقرير جواب السيد عيسى عن سؤاله السابق ووجه
التامل الذي ابديناه اجمالا فيه ان القصد من هذا التركيب الذي
نحن فيه انما هو الاخبار بمضمون الجزاء الواقع بعد الفاء وانه ثابت
على وجه التحقق المؤكد المطابق للواقع بخلاف ما اذا جعلناه قيدا
في الاخبار كما ذكر كان القصد اولا وبالذات تحقق ذلك القول
وثانيا وبالعرض تحقق متعلقه الذي هو المقول وذلك خلاف
الغرض الاصلي من هذا التركيب على ان لك ان تقول ايضا لا يلزم من
تحقق معنى القول تحقق معنى مقوله فان الجمل المحكية القصد منها الفاظها
المحكية ولهذا اعربت مفعولا به او مطلقا حتى قال بعضهم ان تعددها
من الجمل لا يخلو عن تسامح وحينئذ فلا ينبغي دعوى مطابقتها للواقع
تبادر الجمل الغير المحكية واما قوله فان العقوبة قد تتعلق به كما نص عليه
ابن الحاجب فلم اقف عليه لقلة اطلاعي في مثل هذا المقام ويشبه
ان يكون ذكره لك في مقام يقتضيه والله تعالى اعلم بحقيقة الحال

واما

واما قوله او البعدية رتبية فافهم انتهى يعني به من غير تقدير اقول
اما على تقديره كما قدمه في الجواب السابق في كلامه فالبعدية زمانية
بلا شك اي ان كان المراد بالحمد الحمد اللفظي كما هو المتبادر الظاهر
من كلامهم واما اذا لم نقدر القول في الجزاء بل ابقيناه على ظاهره
من غير تقدير فالبعدية رتبية ولعله عليه الرحمة انما امر بالفهم لهذا
ونحوه وايضا في كلام بعضهم ما يقتضي ان البعدية بالنسبة للشرف
ما قبله وهو الحمد الخ ولكن التحقيق ان الامرين اللذين يمكن اجتماعهما
في الوجود من غير احتياج المتاخر الى المتقدم اذا اعتبر بينهما ترتب
فالتقدم بالرتبة فتكون البعدية لذلك والا فالشرف فتكون
البعدية بالنسبة له هذا كله اذا كانت بعد ظرف زمان اما اذا
جعلناها ظرف مكان باعتبار النقش فينهدم ذلك كله واعلم
فتامل فيه بالامعان فانه شيء صدر حين التسطير من هذا العبد الفقير
ولم ار احدا من الشراح تعرض لهذا التقرير بل جلهم نقل العبارات
على وجه التقليد وكانه عند بعض من الواضحات وعند بعض اخر بخلافه
القابل من المسلمات التي لا يبحث عن معناها بل يكتفي بنقل مبناها
ثم اعلم ان ذلك الذي قررناه في بعد انما هو مبني على انها من متعلقات
الشرط واما على طريقة الامام ابن الحاجب وغيره القائلين بانها من
متعلقات الجزاء فالكلام عليه فيه زيادة طول واليك العذر في هذا
التوسط من الطول فلا تعد من الفضول فان فيه نوعا من الضبط وتباعدا
عما وقع لبعضهم من الانتشار مع الخبط والخلط فان كان ما قلناه صحيحا
فهو من فضل الرحيم الرحمن ببركة المؤلف بحر العرفان وان كان فاسدا
فهو من نفسي المعرضة للخطا والنسيان فاستغفر الله العظيم انه العفو
الرحيم فهذا الفاء داخلة في جواب اما المقدرة في نظم الكلام او المتوهمة
على ما مر وهذا اسم اشارة للقريب مبتدا في محل رفع بالابتداء على الصحيح
وجزم المشار اليه هو كتاب اي الالفاظ او النقوش على ما ياتي الخ

ان كانت الخطبة متاخرة او الذهنية ان كانت الخطبة سابقة على
ما فيه من الاشكال المشهور وعلى كل تقدير فالاشارة بحازيته الاعلى
احتمال واحد فقط فافهم وكانه اثر اسم الاشارة القريب دلالة
على تعظم ذلك الكتاب ترغيبا فيه على حد قوله تعالى ربنا ما خلقت
هذا باطلا وقوله تعالى ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم او تنبيها
على ان المشار اليه وهو الكتاب حقيق بان يوصف بما بعده من النفاسة
والاقتباس الخ كتاب خبر هذا كما تقدم والكلام عليه قد نفخ
واخترق وامتلأ به بطون الورق والذي يخصنا منه هنا تذكيره
وهو كما قال بعضهم مصدر كتب كتابا من باب قتل والاسم منه
الكتابة بالكسر لانها صناعة كالتجارة او الخياطة وهو من الضم والجمع
يقال تكتبت بنو فلان اذا اجتمعوا وكتبت السقاء خرزته وقال
بعض الكتاب مصدر كالخطاب سمي به المفعول مبالغة كرجل عدل او فعال
بني للمفعول كاللباس للملبوس وقال الراغب في تفسير الكتاب هو في المتعارف
اسم للمكتوب وهو يعبر به عن المنظوم عبارة قبل ان يكتب بالكتاب
انتهى هكذا نقله بعض افاضل الاروام بتمرات عن بعضهم ايضا
ما نصه قال الراغب الكتب ضم اديم الى اديم بالخياطة وفي المتعارف
ضم الحروف بعضها الى بعض باللفظ ولهذا سمي كتاب الله وان لم يكتب
كتابا ثم قال والعجب من الفاضل البيضاوي انه جعل الكتاب عبارة
عن مطلق الجمع ثم جعل اطلاقه على كتاب الله تعالى سبحانه مجازا حيث
قال ثم اطلق على المنظوم عبارة قبل ان يكتب لانه مما يكتب انتهى
بلفظه فليحرر واذا علمت ذلك فاعلم ان الكتاب في كلام الشيخ رحمه الله
سبحانه ونفعنا به ليس المراد به المصدر وانما المراد به المكتوب على
اي تقدير والمكتوب اما الالفاظ كما صرح به العلامة سعد الدين
في شرح المقاصد وسياتي نقل عبارته واما النقوش على ما هو ظاهر
عبارة وقعت في كلام السعد في شرح العقايد وكما هو في كلام الراغب

السابق من انه اسم للمكتوب اي التي هي الصور المنقوشة الدالة على تلك
الالفاظ الدالة على ما في الذهن الدال على ما في الخارج بناء على الوجود
الذهني الذي انكره جمهور المتكلمين وعلى ان الموضوع له المعاني الذهنية
على قول ولذلك تحرير ليس هذا محله وقد خبط في هذا المقام
بعض افاضل الاروام وفي بحار الجهالة عام وتبعه في ذلك بعض
طلبة العرب بل انكر بحسب هواه ان يكون المكتوب هو الالفاظ وقال
على وجه الانكار هذا شيء ما سمعناه وانت قد علمت الرد عليه
من عبارة الراغب السابقة في الجملة لكن اسمع ما هو الصريح من كلام
العلامة سعد الدين رحمه رب العالمين في شرح المقاصد حيث قال
ما نصه فان قيل المكتوب في المصاحف هو الصور والاشكال لا اللفظ
ولا المعنى قلنا بل اللفظ لان الكتابة تصوير اللفظ بحروف هجايه
نعم المثبت في المصحف هو الصور والاشكال انتهى ما اردناه منه
بلفظه فهل بعد ذلك يسعه الانكار او يعترف ويستر ما صدر
منه من العوار وما الامر الا لله فلا عار لمن سواه ونستغفر الله فان
قلت اذا ثبت ان المكتوب هو اللفظ صريحا كما هو نص عبارة
المولى سعد الدين السابقة او النقوش اي الصور والاشكال كما هو
ظاهر عبارته في شرح العقايد وكما هو في عبارة الراغب السابقة
فما المراد منها في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به قلت
الظاهر المتبادر ان مراده هنا بالكتاب بمعنى المكتوب هو الالفاظ
حيث وصف الكتاب بالنفاسة وانه اقتبسه من نور كلام العرب
واحتمال ان المراد به النقوش والصور وان الوصف بالنفاسة
انما باعتبار دلالتها على تلك الالفاظ لا ضرورة تدعو اليه بل
لا حاجة اليه نفيس صفة مفردة لكتاب اقتبسته من نور كلام
العرب الفصحا الجملة صفة ثانية لكتاب بعد وصفه بالمفرد
كما هو الاولى من تقديم الوصف بالمفرد على غيره فقد قالوا اذا اجتمع

الوصف بالمفرد والجار والمجرور والجملة يبدأ على وجه الاولوية بالمفرد
ثم بالجار والمجرور ثم بالجملة كما في قوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل
فرعون يكتم ايمانه وقد اشتمل كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا
به في هذا التركيب الفصيح على ثلاثة انواع من الاستعارة استعارة
تبعية واخرى مكنية واخرى تخييلية اما بيان الاولى فانه شبه اخذ
ذلك الكتاب بالاقتباس من السراج واطلق عليه اقتباس الذي هو
مصدر اقتبس ثم اشتق منه الفعل وهو اقتبسته فجرت الاستعارة اولا
في المصدر ثم ثانيا في الفعل بطريق التبع واما بيان الاستعارة المكنية
والتخييلية فانه شبه كلام العرب الفصحا بالسراج وحذف المشبه به
وهو السراج وذكر المشبه فتحققت الاستعارة المكنية على حد قولهم
واذا المنية ثم اثبت له شيئا من لوازم المشبه به وهو السراج المحذوف وهو
النور على حد انشبت اظفارها كما في قولهم واذا المنية انشبت اظفارها
حيث اثبت للمنية انشبت اظفارها فقد تحققت الاستعارة التخييلية
التي هي قرينة المكنية كما قيل هذا ما ظهر في تقريره الآن وارجو صحته
عند اولي العرفان والعرب قيل انه اسم جنس للصنف المعروف من اولاد اسمعيل
وقحطان وقال الشيخ ابن كثير الصحيح المشهور ان العرب كانوا قبل
اسماعيل ويقال لهم العرب العاربة اي الخلص منهم من قبيل ليل اليل وظل
ظليل فانهم اذا ارادوا المبالغة في شيء ياخذون من لفظه صفة ويؤكدونه
بها وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم وغيرهم واما العرب
المستعربة فهم ولد اسماعيل وهو اخذ العربية عن جرهم انتهى قال
استاذ شيخنا السيد عيسى الصفوي رحمه الله تعالى واقول لعل خصوصه
الاسم بعضهم منه فحيث قالوا العرب من ولد اسماعيل اراد به القسم الثاني من
مطلق العرب فلا منافاة بين الكلامين فافهم انتهى تنبيه قال
اختلف الناس في النسبة بين العرب والاعراب فقيل العموم والخصوص من
وجه وقيل المطلق وعليه الفنري وكذا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى

ونفعنا

ونفعنا به في شرح الشافية حيث قال مع المتن وانما قيل في اعراب اعرابي
لانه جار مجرى القبيلة بل هو اسم جمع لا جمع لا يقال انه جمع عرب لان الاعراب
سكان البوادي من العرب والعرب غير العجم وان لم يسكنوها فلو كان
جمعا له لكان المفرد اعم من الجمع وهو ممتنع انتهى بلفظه فتامل قوله
من العرب تجد ما قلناه ثم وصف الشيخ رحمه الله سبحانه العرب بالفصحا
زيادة ترغيب الطلاب في الاقبال على ذلك الكتاب الغريب وهو جمع
فصيح من فصح بالضم اذا خلصت لغته من اللكنة وجادت ولم يلحن وهي
في اللغة الظهور والبيان ويوصف بها اصطلاحا الكلام والمتكلم
والمفرد ولكل معنى اصطلاحي بخلاف البلاغة فلا يوصف بها المفرد
والكلام على ذلك في محله في نحو يوم اقول ليس المراد من مضمون قوله
اقتبسته في نحو يوم الافتخار والاعجاب بنفسه حاشاه من ذلك وليس
المراد ايضا والله اعلم مجرد الاخبار بذلك لاجل اقامة العذر عند من
يعرض نفسه الى الاعتراض عليه في بعض الفاظ هذا الكتاب فان
حال الشيخ لا يقتضي ملاحظة مثل هذه المسالك وانما اراد بهذه
الجملة لازمها من تاهيل الله سبحانه له عبد الرحمن لم حتى يصنع في قليله
ما لا يصنعه غيره في كثيره كما هو الواقع المشهور الذي لا يمكن نكرانه وهو
من جملة النعم والمنن عليه المستوجبة للشكر عليها قال تعالى ولئن شكرتم
لازيدنكم فهو في مقام الشكر ابدا بتذكر تلك النعم والمنن الواصلة
اليه على سبيل الترادف فيا له من عارف امدنا الله من نفاسه ونور قلوبنا
بنور اقتباسه رجاء مفعول من اجله لقوله اقتبسته اي اقتبسته لاجل
الرجا وشرط المفعول لاجله من الاتحاد في الفاعل والزمن موجود كما هو
ظاهر وقوله ان اكتب مفعول رجاء فان وما بعدها منسبكة بمصدر
اي الكتابة في محل نصب وقوله في حرب ظرف لغو متعلق باكتب
وهو مضاف وقوله انصار مضاف اليه وهو جمع ناصر قال في الفائق
امجاد جمع ماجد كشاهد واشهاد وناصر وانصار وقال في مجمع الامثال

ان هذا الجمع عزيز في الكلام قال بعضهم وظاهره ان القلة لا تنافي الفصاحة
بل لا تنافي الفصاحة كما هو ظاهر انتهى والحاصل ان الكلام في جمع فاعل
على افعال فيه اضطراب حتى وقع في نفس كلام السعد ذلك الاضطراب
وفي كلام بعضهم ان انصار غلب حتى صار علما فصار كالاعلام الغالبة
ولهذا ينسب اليه لا الى مفرده فتقول انصاري لا ناصري كما تقول
في مساجد اذا جعل علما مساجدي من غير رد الى مفرده دين الله تعالى دين
مضاف ومضاف اليه باعتبار ما بعده وما قبله قال العلامة ابن حجر
ويساويه اي الدين الملة ماصدقا كالشريعة انتهى وفي كلام بعض
اصحابنا الافاضل الثقات ولا تضاف الملة الى الله تعالى ولا الى احاد
الامة ولا تطلق على احاد الشرائع فلا يقال ملة الله ولا ملة زيد ولا
الصلاة ملة الله بخلاف الدين انتهى وهو ماخوذ من قول بعضهم فالثلاثة
يعني الشريعة والملة والدين متحدة الا ان الشريعة والملة تضافان الى
النبي صلى الله عليه وسلم والى الامة فقط استعمالا والدين يضاف الى الله تع
انتهى فتامل فيه وليعرف به منصوب بان مضمرة جوازا بعد اللام الجارة
وان والفعل في تاويل مصدر في محل جر باللام معطوف على رجا فانه عند
الجمهور منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وانما جر الشيخ رحمه الله تعالى
سبحانه يعرف باللام مع كونه مفعولا في المعنى من اجله لفقد شرط النصب
وهو اتحاد الفاعل فان فاعل الرجا هو الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به
وفاعل المعرفة هم المريدون كما صرح ابن مالك في الفيته وغيره
والمعنى فتبسته لاجل رجائي ولاجل معرفة المريدين لا يقال
قد صرح بعضهم بانه لا يجوز تعدد المفعول من اجله منصوبا كان
او مجرورا ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا
تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا من اجله وانما
يتعلق به على جعل ضرارا حالا لانا نقول قد صرح بعض المشايخ
بان الظاهر ان محل المنع حيث لا تبعية انتهى واقول يشبه

ال

الا تكون هذه المسالة النحوية مبنية على مسالة اصولية وهي انه
هل يجوز تعدد العلل او لا يجوز والمسالة مبسوطة في كتبهم ولنا فيها
كلام الا انه غاب عني الان فان قلت فهل يصح ان يكون
وليعرف به معطوفا على قوله اذا كتبت فيكون من مدخول
الرجا فلا يجب الجر باللام بل هي زائدة موكدة كما في قوله تعالى انما
يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت قلت نعم يصح ذلك
من غير مانع والله اعلم والمعنى رجا الكتابة والمعرفة والكلام لكونها
زائدة لا تتعلق بشيء وان كان ان الفعل وان في محل جر بها فتامله
مع ملاحظة قواعد العربية فان قلت اي الامرين اولى
هل عطفه على المفعول من اجله او عطفه على مدخول المفعول من اجله
قلت للنظر فيه مجال فان المعرفة وان كانت تابعة من حيث
العطف على كل من الاحتمالين الا ان تبعيتها على كونها من مدخول
الرجا اشد فليتفهم بحسب الذوق ما هو المناسب منهما لمقاصد
الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته وهذه الاطالة منا وان
عدها بعضهم غير مناسبة للمقام ففيها لي ولاخواني نوع تدرب
وتيقظ لفهم كلام مثل ذلك العارف الكامل الامام نفعنا الله سبحانه
به امين اخواننا فاعل يعرف المريدون صفته وهو جمع مذكر
سالم مرفوع بالواو ومفرده مريد وكان في الارادة معنى الميل
او الطلب فلذا عداها باللام في قوله لطريق الله او اللام
للتقوية كما في قوله تعالى فعال لما يريد عهد وجل جلاله عن الظاهر
انها حالية على تقدير قد ان كانت الجملة خبرية لا اعتراضية
وان وقعت في البين فتامله مع المراجعة ويصح ان تكون مستانفة
وكذا ما عطف عليها مواطن جمع موطن مفعول يعرف وهو مضاف
لقوله اللحن اي الخطا لخروجه عن القاعدة يقال للمخطي
لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب في كلام الله اي اللفظي كما

هو ظاهر عز وجل فيه بما سبق من الاعراب حالا ويجوز هنا ان
تكون للاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وفي كلام رسوله
الظاهر ان الاضافة للعهد وانما نص عليها لانها العمدة والاصل
وغيرها تبع من باب اولى صلى الله عليه وسلم اي عليه والكلام في جملة
صلى وما عطف عليه كالكلام في جملة عز وما عطف عليه بناء على ان
جملة الصلاة تتمة خبرية اما على من التزم كونها انشائية دائما فلا يصح
ان تكون حالا الا بتاويل كما هو ظاهر ليحكوا الكلام علة العلة على
صورة تصوير الصورة تمثيلها الى هيئة معينة من الهيئات فلذلك
سميت صورة كذا قاله بعضهم والمراد هنا المحافظة على هيئة
الكلمات الواردة لما تواتر بلها ما جاء به نزل هو هنا لازم يقال
جاء المطر اذا نزل وجاء امر السلطان اذا بلغ من الوحي الظاهر انه
بيان لما وان الوحي بمعنى الموحى به اذ تعليلية تعاليت الفقرا
جمع فقير نقل عن القاضي عياض في المشارق سمي الفقير فقيرا لانه
سكن فقار ظهره لا من فقر المال وقيل سمي بذلك لان من فقد
المال كمن انقطع ظهره وكسر فقاره فيبقى لا حراك به وقال
قبله الفقار بفتح الفاء وكسرها ولا اعلم معنى كسر الفاء هو بمعنى فاعل
لا بمعنى مفعول كما هو ظاهر كذا نقله بعض المتاخرين والظاهر ان الا
هنا خلاف ذلك كله وانما المراد بهم المحتاجون الى سلوك طريق
القوم الموصلين الى الله سبحانه وتعالى سواء كان لهم مال او لم
يكن لهم مال في زماننا يحتمل انه حال من الفقرا وان كان مضافا
اليه ويمكن ان يكون حالا من غالب من حيث اضافته فتامل ويحتمل
انه ظرف لغو متعلق بالفقرا او المحتاجين لا يعتنون باصلاح اللسان
الجملة خبر غالب والمراد باللسان الكلام مجازا مرسلا من باب اطلاق
المحل في الجملة على الحال ويلحنون كثيرا في القران والاحاديث
عطف على قوله لا يعتنون وقد تقدم معنى اللحن لكن رايت في كلام

بعض

بعض المشايخ ما هو ابسط منه حيث قال واللحن مخالفة صواب الاعراب
وقد يطلق على الخطا قال صاحب الكشاف فيه اللحن ان تلحن بكلامك
اي تميله الى نحو من الانحاء ليفطن له صاحبك كالتعريض والتورية قال
وقد لحنت لكم لكيما تفقهوا ۞ واللحن يفهمه ذوو الالباب
وقيل للمخطي لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب انتهى وهذا الذي
قرره الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به كان في زمانه كما ذكر
رضي الله عنه واما الان في زماننا هذا سنة ست وثلاثين بعد
الالف فالقضية معدولة الطرفين اي اللا فقرا ولا اعتنا وانما
يعتنون بكبر العمايم واصلاح الثياب ويتزاحمون على ابواب الظلمة
وجهات ان يفتح لهم الباب فاذا فتح لهم دخلوا وفرحوا وقاموا
وقعدوا ودعوا وازبدوا ونفخوا الاشداق وتكلموا بالنفاق
وبلبلت السنتهم بمدح ذلك الظالم وحسنوا له ما هو فيه من المفاسد
والمظالم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ونسال من جزيل فضله
ان يلطف بنا وبالمسلمين وان يدفع عنا وعنهم شر الظالمين وشرط
الفقير يحتمل ان المراد بالشرط هنا ما لا بد منه ويحتمل غير ذلك
وقد تكلمنا على الشرط ومعناه وما يرد على تعريفه في حاشيتنا بهجة
الناظرين على ام البراهين للامام السنوسي بكلام مبسوط لا اظنه
مجموعا كذلك في كتاب ولله الحمد ان يكون عالما اي وعاملا والا
فكم من عالم غير عامل وخصوصا في هذا الزمان وان والعلم غ يا ويل
الصدر في محل رفع خبر عن قوله وشرط الفقير بجميع علوم الشريعة
الظاهر قال الله اعلم بمراده ان المراد ما يحتاج اليه من ذلك والا فان
معرفة الجميع ربما تتعذر على بعض الفقرا فليراجع اصطلاح القوم
في ذلك فانا لسنا ممن سلك تلك المسالك نعم قد اجتمعنا على بعض
اكابر اهل التصوف على وجه التبرك بهم لا بقصد الاخذ عنه وهكذا
كان وليس في الامكان ابدع مما كان ونسال الله سبحانه ان يرزقنا

حاله وقد ساعدهم وان يحشرنا ويحيينا في زمرتهم امين رب العالمين
والمراد بالعلوم هنا النسب التامة التي تكون العلم بها تصديقا
وبغيرها يعني وهو الطرفان تصورا وبالشريعة ما يوخذ من الشرع
وليس المراد ما يتوقف على الشرع كما قرروه في محله فافهمه وتوابعها
كالنحو والصرف والمعاني والبيان كما عليه اي بنا على ما عليه فالكاف
بمعنى على كما هو قول الاخفش والكوفيين من جوزان تكون للتشبيه
وهو الاظهر جماعة فالمحل ما الظرف المستقر الواقع موقع الصفة او الصلة
فتامل سيدي مضاف اليه الشيخ مضاف اليه ابي الحسن بدل او عطف
بيان الشاذلي نعت لابي الحسن فهو مجرور بكسرة ظاهرة لانه منسوب
هو مشبه الاسم الصحيح الاخر وتجوز رفعه ونصبه على القطع رضي الله تعالى
عنه قال الامام السنوسي رضي الله عنه ونفعنا به في شرح الوسطى
عند قوله ورضي الله تعالى عن اصحاب رسول الله اجمعين ما نصه جملة بمعنى
الدعا ورضي الله تعالى اما صفة فعل بمعنى الانعام او صفة ذات بمعنى
ارادة الانعام ويتعين هنا الاول لان الدعا انما يكون بمستقبل لم
يوجد في الحال وارادة الله تعالى ازلية يستحيل تجددها حتى يتعلق
بها الدعا انتهى كلامه بحروفه ولنا في تعين الاول كلام ليس هذا
محله وحيث كانت هذه الجملة دعائية فلا تكون حالا فهي جملة
مستانفة لا محل لها من الاعراب او معترضة بنا على ان الاعتراض يقع
في اخر الكلام وانما صنفت هذا الكتاب التصنيف جعل الشي اصنافا ن‌ا
ولا يخفى عليك مناسبة هذه الجملة لما قبلها من المشاركة لها في
السبب الباعث على وضع هذا الكتاب والاشارة في قوله هذا الى
الكتاب ويحتمل انه بمعنى النقوش ويحتمل انه بمعنى الالفاظ وليحذ
الاحتمالين الظاهر من الاخر عند التامل للفقرا الظاهر ان المراد بالفقرا
هنا من لم يتلبس بذلك الشرط السابق وهو ان يكون عالما بجميع العلوم
الخ ولم احوجهم الى القراة الظاهر في هذه الجملة ان تكون معطوفة

لاحالا لانما تملك في كتب النحاة متعلق بالقراة والمتبادر من الكتب
هنا هو النقوش لا الالفاظ ويحتمل على بعد ارادتها لاربن سلك
اي الطريق قال تعالى فاسلكي سبل ربك ذللا وفي تعديته سلك وعدم
تعديته كلام طويل يعلم من الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة
وليس بيدنا منها شي والله اعلم والامر فيه سهل وفي القران العزيز
ما سلككم في سقر وفيه ايضا نسلكه عذابا صعدا وفي الحديث الشريف
في حق علي كرم الله وجهه فمن سلك بكم الطريق المستقيم فلينظر في ذلك
كتب التفسير وشرح الحديث على يد احد قيل اصله وحد بوحد
هو واحد كما يقال حسن يحسن حسنا فقلبت الواو همزة ولذا يقال
الفرق احد الذي يستعمل في الاثبات مبدلة من واو وبمعنى واحد والف
احد الذي يستعمل في النفي اصلية بمعنى انسان كذا في كلام بعضهم
والفرق بين الواحد والاحد من وجوه مذكورة في المطولات ثم انظر
اضافة اليد الى احد وحرره بالتامل والمراجعة في معنى اليد حقيقة
ومجازا من اهل الطريق الجار والمجرور صفة لاحد لوقوعه بعده
نكرة مما ينبغي له اي لمن سلك الطريق الجملة خبران في قوله سابقا
لان من سلك ان ياخذ علما فاعل ينبغي بتاويل ان مع مدخولها
بمصدر على التاعدة اي اخذ علم من العلوم صفة لعلما الا على لسان
شيخه قال بعضهم نقلا عن القاموس الشيخ والشيخون من
استبان فيه السن او من خمسين او من احدى وخمسين الى اخر عمره او الى
الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل انتهى وهذا
المعنى الاخير هو مراده غالبا في الاستعمال فايدة لاباس بها
خشية من ضياعها قال بعضهم الشيوخ مفرده شيخ ويقال في جمعه
اشياخ وشيخان وشيخه بكسر الشين وفتح اليا ومشايخ ومشيخة
بفتح الميم واليا واسكان الشين ومشيوخا بالمد والمراد شيخه
وقد شاخ الرجل يشيخ شيخا بفتح الشين واليا وشيخوخة وشيخ

تشنجا يعني شاخ وشيخه دهو تدشيخا للتبجيل وصغر شيخ شييخ
وشييخ بضم الشين وكسرها ولا تقل شويخ انتهى دونقل هنى قديما
ان الامام النووي رحمه الله تعالى ونفعنا به ذكر في لغات التنبيه
ما هو قريب من ذلك فليراجعه من اراد فان قلت فما الظاهر
ان الاشارة ترجع في المعنى الى عدم الانبغا المفهوم من قوله لا ينبغي
ويحتمل رجوعه الى الاخذ لعلوم من ان ياخذ فتامل قوله مزيد ذوق
ليس المراد كما هو ظاهر غني عن البيان بالذوق هنا القوة الذائقة
للمحسوسات الذي يقول الفقها فيها وفي الذوق دية وانما المراد والله
اعلم جودة الفهم الذي قيل فيه انه قوة من شانها ان تعد النفس لاكتساب
الاراء والمطالب والذكا حدة تلك القوة واما الذهن فقيل
انه ترادف الفهم والحق انه نفس تلك القوة والفهم استعمالها كذا نقله
بعض المشايخ وفي كلام السعد في بحث التشبيه عند قول المتن من الذكاء
وهو شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون
سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتايج ملكة للنفس كالبرق
اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة انتهى وفي بعض الحواشي
تفسير الذكا بحدة الفواد فليحرر معنى الذوق في كلام الشيخ رحمه الله
سبحانه فاني لم اره وفقدنا ما عندي من كتب اللغة لا ادري الان ده
هل هو مساو للذكاء ام لا بد ذكونه الظاهر ان الهاء ترجع الى ما رجع
اليه اسم الاشارة السابق اي عدم الانبغا لهم او الاخذ وما رجع
الى مزيدا وذوق ففيه شيء احلناه على ذوق الذكي لا على فهم الغبي في نفوسهم
جمع نفس وهي عند جمهور اهل الحق امر لطيف مدبر متصرف في البدن
ويحل فيه حلول الدهن في الزيتون والماء في الورد ويعبر عنه بانا وانت
ويدرك بها الامور وتكتسب الصناعات انتهى المراد من كلام استاذ
شيخنا السيد عيسى الصفوي والكلام في النفس كثير عسير اقتصرنا منه
على هذا النذر اليسير لاجل المحافظة على حل الفاظ الكتاب ونرجو

تفسير النفس

من الله تعالى اصابة الصواب ولسان حال اهل الطريق يقول
اقول الظاهر ان الشيخ رحمه الله سبحانه وافاض علينا من عرفانه شبه علينا
حال اهل الطريق بانسان ذي ادراك وحذف المشبه به وهو الانسان
واتى بالمشبه وهو حال اهل الطريق على طريق الاستعارة بالكناية
واثبت للمشبه به ما يلايمه وهو لسان على جهة التخييل وحينئذ
فقوله يقول ترشيح لتلك الاستعارة المكنية فان ما زاد على قرينة
المكنية وكذا التصريحية من ملايمات المشبه به تكون ترشيحا ويمكن
تقرير كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به على وجه الاستعارة
التبعية او المجاز المرسل فعليك باستخراجه من كلامه ممن كان منا
فلا ياخذ من احد الاعنا الجملة مقول يقول في محل نصب به وهو في
خبر المبتدا وهو لسان حال اهل الطريق والى هنا تم الكلام على شرح
الخطبة وما يتبعها وانما صدرها ما صدر من اجابة بعض النظر في شرحها
على هذا الوجه الذي ارجو ان يكون من البيان لحسن كاد يوقظ
اعين الطلبة من الوسن لاني لم اقف على شرح لهذا الكتاب الذي هو
عمدة الطلبة المريدين الانجاب فاقتنعي شوقوا تنبيج جزه وايضا
فقد رايت بعض الناس ذمن من العجم والعرب يتركون التكلم على شرح
الخطب قائلا من اشتمالها على فوايد ونكات هي احلى من الضرب بقلت
ويقتضي عسى ان ياتي بعدي شارح عن جارح فيكون ذلك كالمادة
له فياخذ من شرحي ما طاب من معناه وندعو الله سبحانه لي وحده
ولمن كان السبب في انشا مبناه بالعفو والعافية ودوام الستر الى
الممات انه هو السميع العليم مجيب الدعوات وقد رتبت قيل
الترتيب لغة وضع كل شيء في مرتبته وفي عود الضمير في قوله مرتبته
على كل اشكال معروف مشهور وعنه اجوبة منها انه على حد قولهم
ركب القوم دوابهم واصطلاحا كما قال بعضهم جعل الاشيا المتعددة
بحيث يطلق عليها لفظ الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم

الترتيب لغة
وضع الشيء في مرتبته

والتأخر والتأليف جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم
الواحد سواء كان لبعض اجزائه نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر
فهو اعم من الترتيب ومن شرط ان الترتيب هنا انسب انتهى وقضيته
ان النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق وقضية كلام مولانا
شيخ الاسلام زكريا في شرحه على ايساغوجي ان بينهما العموم والخصوص
من وجه وهو لا يخلو عن نظر فراجعه ان شئت هذا الكتاب
اي اجزاءه فتدبره والمراد به النقوش ويصح ان يراد به الالفاظ
ايضا والمعنى ورتبت هذه الالفاظ بترتيب ما يدل عليها فليفهم
على ستة ابواب وخاتمة الكلام في الابواب والخاتمة من حيث
انها اسم للنقوش او الالفاظ تابع لما يراد بالكتاب وقد تقدم منا
ان الكتاب هنا اسم للمكتوب وان المكتوب كما يطلق على النقش يطلق
على اللفظ حقيقة فان قلت قد ذكر السيد الشريف ان اسماء الكتب
وما فيها من التراجم كالباب والخاتمة والفصل فيها احتمالات سبعة
ثلاثة احادية وثلاثة ثنائية وواحد ثلاثي وهو اللفظ والمعنى
والنقش وان المختار من تلك السبعة هو ارادة الالفاظ من حيث
دلالتها على المعاني فهل تأتي تلك الاحتمالات في كلام الشيخ رحمه
الله سبحانه ونفعنا به قلت الظاهر لا فانه قد جعل الاشارة
في صدر كلامه حيث قال فهذا كتاب نفيس الى الكتاب وليس المراد
منه المصدر قطعا كما قدمناه فهو بمعنى المكتوب وقد ذكروا في المكتوب
امرين اما اللفظ كما تقدم عن السعد في شرح المقاصد واما النقش
كما في كلام غيره صريحا ولم ار من قال ان المكتوب يطلق على الثلاثة
معا كما في اسماء الكتب وما فيها ولا على اثنين منها معا ولا على معنى اللفظ
فقط هذا ما ظهر لي الان حين التسطير فتأمله بالتحرير الباب
الاول في بيان الاسم الكلام في هذه الترجمة طويل ويحتاج الى مزيد
تحرير وقد الحق على بعضه العلامة الخبير الدواني في شرح التهذيب

فليرجع اليه من احب الوقوف عليه ومباحثه جمع مبحث وهو في
الاصل اسم مكان واصطلاحا اثبات المحمولات للموضوعات ٥٥ ٥٥
الباب الثاني في المرفوعات وانواعها جمع مرفوع لان موصوفه
اللفظ وهو مذكر لا يعقل وقد قالوا انه يجمع هذا الجمع باطراد صفة
مذكر لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وكالايام الخاليات وكالجبال
الراسيات وحينئذ فلا حاجة لقول من قال انه جمع مرفوعة اي كلمة
مرفوعة الاثنى عشر صفة لما قبله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة
وعشر اسم مبني على الفتح لا محل له من الاعراب لانه واقع موقع النون
وليس مضافا اليه كما قد يتوهم الباب الثالث في المنصوبات
ولم يقل الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به في بيان المرفوعات وفي
بيان المنصوبات كما قال في السابق لان الكلام عليهما من حيث انها
مرفوعة او منصوبة والرفع والنصب هيئة تابعة للفظ عرضي فلم
يعتن فيها بذكر البيان بخلاف الاسم فان الغرض بيان حقيقته وانقسامه
عن قسيميه الفعل والحرف ولو انه لم يذكر لعبر نفيه بل ذكر علامته الخاصة
به فناسب ذكر البيان فيه فليدرك باللطف فان مثل هذه نكات
تذكر بعد الوقوع فلا تقابل بالنقض والرد بالعنف وايضا قد يقال
ان الاسم لما كان له جهات متعددة فتارة يكون مرفوعا وطورا
يكون منصوبا ومرة يكون مجرورا اعتنى بذكر البيان فيه بخلاف
المنصوبات والمرفوعات وانواعها وعلى مثل ذلك فادرج وانواعها
الخمسة عشر تركيب عددي وربما قال بعضهم مزجي وفيه كلام مبني
على الفتح في محل جر صفة لما قبله معرف بال قال الامام السيوطي رحمه
الله سبحانه ونفعنا به وليس في العربية مبني تدخل عليه اللام الا هو
الى الاعراب الا الا الخمسة عشر انتهى كلامه رحمه الله تعالى ٥
الباب الرابع في المجرورات والمجزومات معا ولعل الحكمة
في جمعهما في باب واحد ان كل واحد منهما مختص بقبيل فالجامع بينهما

قوله الباحث
فيه مكانه فتدبر لان المبحث
يطلق على الاسم من الباحث وهو المشهور
وما ذكره من قوله ايضا فيصح على ما هو محل المحمولات
للموضوعات
معنى البحث لا المبحث ويلائم
ما قلنا اضافة الباحث
الى الضمير الراجع الى العلم
على انه قوله واصطلاحا بالنصب
سهو فتامل كاتبه

مطلق الاختصاص او يقال انهما كالضدين والضد اسرع خطورا بالبال
عند ذكر ضده ولم يذكر لفظ البيان في هذا لما قدمناه من البيان فيه
او نحو ذلك الباب الخامس في بيان التوابع لما قبلها من الاعراب
متعلق بالتوابع ولعل الشيخ رحمه الله تعالى انما زاد لفظ بيان
هنا لان التبعية من الامور النسبية التي لا تحقق لها في الخارج فهي
محتاجة الى البيان او يقال ان التوابع قد يقع فيها مزيد لبس كما في
عطف البيان والبدل حتى قيل في بعض المواضع ان الفرق بينهما
بالاعتبار فاحتاج الى ذكر البيان والله اعلم بحقيقة الحال والامر
في ذلك وامثاله سهل وانما يذكر لتشحيذ الاذهان الباب
السادس في بيان الاربعة ابواب الخارجة عن الاعراب لا يخفى حكمة
الاتيان هنا بلفظ البيان وقوله الخارجة صفة للمضاف لا للمضاف
اليه كما سيظهر بان تمثل وادخال الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به
ال على اربعة مع اضافته لما بعده سائغ على طريقة الكوفيين القائلين
بجواز ادخال ال على العدد المضاف واشتهر ايضا ذلك في كلام
المصنفين وان منعه البصريون وهل يقال ان الاربعة او قوله
ابواب بدل من اربعة لا مضاف اليه فيتمشى على طريقة البصريين
ايضا فانظر فيه مع ملاحظة القواعد الخاتمة في بيان زبدة
علم النحو لا يخفى حسن اضافة بيان الى زبدة وعلم النحو ليس المراد
به هنا ما يشمل علم التصريف فانه لم يذكر في هذا الكتاب وقد يطلق
ويراد به ما يشمله فتعريفه بالمعنى الاول علم باصول يعرف بها
احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء وبالمعنى الثاني هو
ما قاله البدر بن مالك في شرح الالفية علم باحكام مستنبطة من
استقراء الكلام العرب متعلقة بالكلم في ذواتها وفيما يعرض لها بالتركيب
من الكيفية والتقديم والتاخير ليحترز بذلك عن الخطا في فهم معاني
كلامهم وفي الحذو عليهم انتهى فاشار بقوله في ذواتها الى علم التصريف

لانه

خلاف موضوع علم التصريف لاختلاف الحيثية فيهما فموضوع علم النحو صح

لانه يبحث فيه عن ذوات الكلم من حيث التصحيح والاعلال والادغام
ونحو ذلك واشار بقوله وفيما يعرض لها بالتركيب الى علم الاعراب
لانه يبحث فيه عن احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء ومن
ذلك تعلم ان موضوع علم النحو الكلم العربية بذلك الاعتبار ه
وموضوع علم التصريف الكلم تلك الكلم بذلك الاعتبار والموضوع
المطلق لسائر العلوم هو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية
واحترز بالذاتية عن الغريبة على ما قرر في محله ومعنى البحث
عن العوارض الذي هو جمع عارض لا عرض حمل ذلك العارض محمولا
اي خبرا لا حمله موضوعا اي مبتدا كما قد يتوهمه من لا خبرة له
من الطلبة حيث قال فيه ما يبحث عن عوارضه فيتوهم ان ما بعد
عن هو الموضوع اي المبتدا وانه يثبت له شي اخر واعلم ايضا ان
العارض هو الخارج المحمول كالمعرب والمبني كان يقال هذا الاسم
معرب هذا مبني وليس العارض هو الاعراب والبناء كما يسبق الى
الاوهام فاحفظ فانه من المهمات عند من له المام بالمعقول وصرح
به الائمة المحققون الفحول وكما سيذكر علم النحو وغايته هي ما اشار
اليها الشيخ رحمه الله سبحانه صون اللسان عن الخطا في كلام الله تع
وكلام رسوله وغيرهما والاستعانة على فهم معانيهما وتقدم ايضا
في كلام البدر ابن مالك نحوه واستمداده من كلام العرب فائدة
يطلق النحو في اللغة على معان كالقصد كنحوتك اي قصدتك و
والجهة كسرت الى نحو دارك اي جهتها والمقدار كعندي نحو الف
درهم اي قدرها والمثل كرايت رجلا نحوك اي مثلك والقسم
كقولهم الكلمة على ثلاثة انحاء اي اقسام وقد جمع بعضهم تلك المعاني
المذكورة في بيتين على الترتيب المذكور فقال

نحونا نحو دارك يا حبيبي ✱ لقينا نحو الف من رقيب
وجدناهم جياعا نحو كلب ✱ تمنوا منك نحوا من نصيب

وانه كله يدور على ثلاثة اقطاب جمع قطب ولذلك انث عدده الذي هو ثلاثة وهو هكذا في النسخة التي بيدي وهو تحريف من الكاتب والله اعلم بدليل ان الشيخ رحمه الله سبحانه قال فيما ياتي د اخر الكتاب وهي بضمير المونث وان امكن تصحيح ما هنا الا انه لا حاجة اليه مع تعبير الشيخ رحمه الله ونفعنا به فيما سياتي من الفاعلية والمفعولية الباء فيهما ليست للنسبة اذ لا تقع في وسط الكلام وانما هي ياء المصدر اي كون الشيء فاعلا او مفعولا خلافا لمن توهم خلاف ذلك والاضافة فاكرم به صيغة تعجب والمراد بها انشاء التعجب والباء في به زايدة لازمة والهاء فاعل باكرم في محل رفع على الفاعلية وفي محل جر بالباء الزايدة كما هو ظاهر هذا ملخص مذهب سيبويه في مثل هذا التركيب وذهب بعضهم الى ان الباء زايدة في المفعول وبعضهم الى انها معدية والفاعل عليهما مستتر قيل يرجع للمخاطب وقيل للمصدر المفهوم من الفعل وعلى مذهب سيبويه فاكرم ونحوه على صورة الامر وحينيذ فينبغي انه مبني على السكون نظرا لظاهر الحال وعلى مذهب غيره فامر حقيقة وامره ظاهر وتفصيل ذلك في محله كما سياتي ان شا الله سبحانه من كتاب متعلق باكرم جمع صغير جمع مجموع اي بعض ما في المطولات بدليل قوله بعد جميع وجملة جمع صفة كتاب وجمع الشي ملمسه الذي تحت اليد وهذا يدل على ان المراد من الكتاب هنا النقوش ويحتمل على بعد ان يراد الالفاظ على ما سبق لنا في ذلك وسميته لباب الاعراب اللباب الخالص والالباب بالضم خالص كل شي اعلم ان سمي يتعدى الى مفعولين كما هنا فالها مفعول الاول ولباب الاعراب مفعوله الثاني وقد يتعدى الى الثاني بحرف الجر تقول سميت ابني بمحمد وقد وجدت في النسخة التي بيدي ضبط د الاعراب بالقلم بفتح الهمزة الثانية وهو ايهام جمع لا بكسرها الذي هو مصدر اعرب وقد يشهد له امران في الجملة الاول اضافة اللباب

اللهم

اللهم على معنى الخالص من كلامهم الفصيح فتامل الثاني ما قدمه الشيخ رحمه الله سبحانه من قوله اقتبسته من رموز كلام العرب الفصحا فليتفهم وذلك غير متعين بل يجوز ان تكون الهمزة د مكسورة من غير تكلف بل الظاهر انه متعين فان الاعراب كما يطلق على ما يقابل البنا يطلق اصطلاحا ايضا على النحو فقول الشيخ رحمه الله تعالى لباب الاعراب اي خالص النحو ويشهد له قوله المانع الخ المانع عن اللحن قد تقدم معناه في السنة والكتاب لعله انما قدم السنة على الكتاب وذلك قلب د ما تقدم من كلامه رعاية للسجع جعله الله تعالى خالصا لوجهه اي ذاته الكريم جملة دعائية وقد تقدم اعرابها وجملة ونفع به المسلمين امين عطف عليها فهي دعائية ايضا وها انا ادعو بمثل دعا الشيخ رحمه الله سبحانه لشرحي هذا واسال الله سبحانه زيادة على ذلك ان يشرح صدري وينور بصري وان يكفيني واولادي د واحبابي واحفادي والمسلمين شر الاشرار وكيد الفجار وان يزيل عنا ما بنا من غم الاكدار وان يحشرنا في زمرة الفائزين الابرار امين ثم اعلم يا اخي وفقنا الله واياك والمسلمين قبل الشروع فيما هو المقصود بالذات ان العلم من جملة الامانات وان تاديته على وجهه من جملة الواجبات وان هذه النسخة التي رسلت الى بقصد شرحها قد تصفحتها فوجدتها لا تخلو عن سقط في بعض الاماكن وعن تحريف في بعض اخر وذلك من الكاتب قطعا وعن امور اختارها الشيخ رحمه الله سبحانه مخالفة لما في الكتب المشهورة الان بين الطلبة ككتب الامام ابن مالك والعلامة ابن الحاجب والهمام ابن هشام ونحوهم من الايمة الاعلام وعن عبارات لا تخلو عن تساهل لكن لا تخل بمعرفة الاعراب الذي هو مقصود الشيخ من هذا الكتاب ومن المعلوم المقرر الذي لا شك فيه ولا شبهة بعزيه انه لولا

الشيخ المؤلف رحمه الله ونفعنا به وقف على تلك الكتب فانه
بالاتفاق واسع الاطلاع طويل الباع في العلوم الظاهرية والباطنية
وهذه كتبه لا ينبئك عليها شواهد وقد تطلبت نسخة بخط الشيخ
رحمه الله سبحانه ونفعنا به او مقابلة على خطه فلم اجدها لك بعد
السؤال وها انا بعون الله سبحانه ابين لك ذلك في مظانه
حسب الطاقة فاليك العذر في شرح مثل هذا الكتاب مع كونه على
هذا النمط والقصد الاصلي منه انما هو التبرك بنسبته المتواترة
الى ذلك القطب العارف ودفع ما يتوهم فيه انه من الغلط من غير
اعتراض في وضعه على هذا الشكل الذي اداه لا يخلو عن اسرار
باطنية واغراض قد لا ادركها انا او مثلي وحسبي حيث رايت فيه
ما يخالف الظاهر ان اتعرض لنقل وعقل لينظر فيه بعين البصيرة
وترك الاعتراض الفاضل الماهر والله اسال وبنبيه اتوسل ان
يعينني على التمام وان تكون تذكرة لي لا لدعا بالرحمة والعفو يوم
تزاحم الاقدام فانى والله يعلم من احوج الناس الى ذلك هداني
الله من فضله الى احسن المسالك امين وقد استخرت الله تعالى الذي
ما خاب من استخاره وسميته شرحي هذا بارشاد الطلاب
الى لفظ لباب الاعراب جعله الله تعالى خالصا لوجهه الكريم ونفع به
الطالبين بفضله العميم امين ولنشرع الان لام الامر والفعل
بعدها المبدو بالنون مجزوم بالسكون الظاهر في الابواب
جمع باب متعلق بنشرع الكتاب مضاف اليه وال فيه للعهد واقول
وبالله جار مقدم لافادة القصر وتاكيد على مبتدا به وهو التوفيق
والجملة معترضة بين القول ومقوله والتوفيق عند الاشعري
واكثر اصحابه خلق القدرة على الطاعة وقال امام الحرمين هو
خلق الطاعة قال العلامة الدواني والظاهر ان ما قاله امام
الحرمين فان القدرة على الطاعة تتحقق من كل مكلف اللهم الا ان يكون

المراد

المراد القدرة المؤثرة القريبة في الطاعة التي مع الفعل كما هو
مذهبه من ان القدرة مع الفعل وهو على ما عرفه بعض المتاخرين
جعل الاسباب موافقة انتهى وقد نقل القولين السابقين الامام
السيوطي في اخر شرحه لنظمه جمع الجوامع وحرر ان الخلاف لفظي فليلتفت
به فانه اتم من كلام العلامة الدواني وفي تعليق القاضي حسين
اختلفت عبارات اصحابنا في التوفيق فمنهم من قال هو تسهيل سبيل
الخير وسد سبيل الشر والخذلان عكسه ومنهم من قال هو الوقوع في
الخير من غير استعداد له والتوفيق الذي يختص به المتعلم اربعة اشيا
كما قيل شدة العناية وذكا القريحة ومعلم ذو نصيحة واستوا
الطبيعة اي خلوها عن الميل لغير ما يلقى اليه ولبعضهم اخي لن تنال
العلم الا بستة سانبيك عنها مخبرا ببيان ذكا وحرص واجتهاد
وبلغة وارشاد استاذ وطول زمان والتوفيق كالكلام عليه
عزيز ولعزته لم يذكر في القران الا في موضع واحد وهو قوله تعالى
وما توفيقي الا بالله وما ورد فيه من غير هذا الموضع فمن مادة اخرى
كقوله تعالى ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما الباب
الاول في بيان الاسم اي ما صدق عليه مفهوم لفظ اسم ومباحثه
قد تقدم معناها اعلم امر من علم يعلم يتعدى الى مفعولين والساد
مسدهما هنا هو قوله فيما سياتي ان الخ واتى امر الشيخ رحمه الله تعالى
ونفعنا به بالعلم في صدر الكلام كما يقدمه المصنفون في كلامهم امام
الكلام الذي ياتون به لغرض الاعتنا به والاستدرار الاصغا اليه
ليقبل عليه السامع وتتمكن منه فضل تمكن والا فالعلم بكل ما في الكتاب
مطلوب فليس الغرض العام منه فضل تمكن والا فالعلم بكل ما في الكتاب
الا الاهتمام وفي اعلم ضمير مستتر وجوبا على الفاعلية تقديره اعلم انت
خطابا لكل من يصلح له على البدل كانه احضرهم وخاطب واحدا بعد
واحد وهو مجاز مشهور هكذا قدره غير واحد من المشايخ في مثل هذا المحل

من كونه خطابا على سبيل البدل اي واحدا بعد آخر واقول
لا ضرورة الى ذلك بل لا حاجة اليه في مثل هذا المقام بل الخطاب
في ذلك عام على سبيل الشمول لا البدل فقد رايت في كلام بعض الايمة
الاكابر في الاصول في بحث العام حين وقع الكلام على خطابه صلى الله عليه
وسلم بقوله لئن اشركت ليحبطن عملك وقوله تعالى ولا تكونن من الجاهلين
وان ذلك مشكل فدفع ذلك الاشكال بان ذلك مثل قوله تعالى
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم كما قرره اهل البيان
وانهم لما تناهت حالهم القطيعة في الظهور لم يختص بها مخاطب دون
مخاطب قال والاولى ان يقرر مثل ذلك بانه عام عموم الشمول
كاستعمال المشترك في معانيه لا ان المراد عموم البدل للمخاطبين الصلاحية
لكل مخاطب بما يقتضي ان يصير الضمير وهو اعرف المعارف في معنى النكرة
واذا قرر لئن اشركت ولا تكونن من الجاهلين ونحو ذلك على هذا
المحمل اندفع الاشكال في هذه الايات ونحوها من اصله لانه صلى الله
عليه وسلم ليس مقصودا بذلك انتهى كلامه وهو كلام حسن ونفيس
فيما اردناه من عدم الحاجة الى عموم البدل في هذا المقام وان درج
عليه غير واحد من المشايخ الكرام رحمهم الله سبحانه يا اخي منادى مضاف
ليا المتكلم فهو منصوب بفتحة مقدرة على الخا منع من ظهورها اشتغال المحل ل
بحركة المناسبة رحمك الله تعالى جملة دعائية وقد تقدم الكلام
عليها ان الاسم بفتح ان كما قدمناه وهو لغة ما دل على مسمى سواء كان
فعلا نحو ضرب فيقال في ضرب انه اسم لغة وان كان فعلا في الاصطلاح ح
او حرفا نحو من فيقال في من انها اسم لغة وان كانت حرفا في الاصطلاح
او اسما نحو زيد فيقال فيه انه اسم لغة وهو اسم اصطلاحا ايضا لوجود
علامة الاسم فيه التي ذكرها الشيخ رحمه الله سبحانه وغيرها واما الاسم
اصطلاحا فهو كلمة دلت على معنى في نفسها كالحرف فانه يدل على معنى
في غيره كما حررته وقولنا ولم تقترن بزمن معين الفعل باقسامه

ولم تقترن بزمن معين فخرج بقولنا دلت على معنى في نفسها ح

الثلاثة

الثلاثة الماضي والمضارع والامر على ما فصلوه ثم اعلم ان الطرق
الموصلة الى معرفة الاسم اربعة اما التعريف وقد يعبرون
عنه بالرسم وهو اضبط من غيره وان كان اخفى واما الترديد
على جهة الانفصال ومنع الخلو كما سلكه العلامة ابن الحاجب
في كافيته حيث قال بعد تقسيم الكلمة الى ثلاثة اقسام اسم
وفعل وحرف لانها اما ان تدل على معنى في نفسها اولا الثاني الحرف
والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الثاني
الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل منها انتهى واما السبر
والعد كان تقول مخاطبا للطالب رجل اسم الدار اسم الفرس
اسم وهكذا وهذا محال لا يمكن الاحاطة به لانه غير متناه فلا
يحيط به علما وان كان ما وقع بالفعل يمكن علمه لتناهيه بالوقوع
الخارجي فافهم واما بالعلامة كما فعل صاحب الاجرومية رحمه
الله تعالى ونفعنا به حيث قال فالاسم يعرف بالخفض والتنوين
لها الخ وقد سلك الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به هذا الطريق تسهيلا
على الطلبة المريدين وذكر من تلك العلامات الكثيرة التي ذكرها الامام
السيوطي رحمه الله سبحانه ما هو انفعها في ضمن قوله هو اي الاسم
اي لفظ الاسم بدليل قوله عبارة اي معبر به عن كل ما اي
لفظ صح ان يخبر به عنه بحرف ي يخبر عن معناه بجر وعبارة ابن
معطي ان المنطوق به اما ان يدل على معنى يصح الاخبار عنه وبه وهو
الاسم انتهى المراد منها ما مثل ولا فرق في ذلك الخبر بين ان يكون
خبرا عن مبتدا حقيقة كقولك زيد قائم او غير مبتدا فيشمل سائر
المرفوعات ونحوها لانها كلها خبر عنها في المعنى هي اسما حتى يشمل الفاعل
في الانشا نحو ليضرب زيد فان المعنى فيه زيد مامور بضرب خلافا لمن
يات نازع فيه وقال ان تشمل هذه العبارة لا تشمل الفاعل في الانشا
واولى منها الحديث عنه لشموله للانشائيات اذ ليس المراد الاخبار

انه تتبعها فوجدها فوق الثلثين وعدها صح

عنه في خصوص ذلك التركيب بل ولو في تركيب اخر ويشهد لما قررناه
ان بعضهم طعن في قولهم الاسم ما يصح الاخبار عنه بان لفظة اين
وكيف واذا اسما مع انه لا يصح الاخبار عنها فاجاب عن ذلك الامام
عبد القاهر النحوي بانا اذا قلنا الاسم ما جاز الاخبار عنه اردنا
به ما جاز الاخبار عن معناه ويصح الاخبار عن معنى اذا لانك
اذا قلت اتيك اذا طلعت الشمس كان المعنى اتيك وقت طلوع
الشمس والوقت يصح الاخبار عنه بدليل انك تقول طاب الوقت
انتهى ونازعه في الجواب الفخر الرازي من جهة اخرى لا يطيل بها
نحو مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره وذلك نحو زيد
او منصوب بفعل محذوف تقديره اعني نحو زيد وزيد مضاف
اليه فتقول في زيد انه اسم لانه يصح ان يخبر عن معناه بحيث تقول
مثلا زيد قائم او حسن وعمرو اسم ايضا لانه يصح ان يخبر عن معناه كان
تقول عمرو كريم او عالم مثلا وفرس اسم ايضا لصحة الاخبار عنه
في قولك فرس عربي او مهري وحجر اسم ايضا لذلك كان تقول
فيه حجر صلد او خشن ونحو ذلك من كل ما يصح الاخبار عن معناه بحجر
او عن لفظه على ما هو طريقة ابن مالك في نحو ضرب فعل ماض فتقول
فيه ضرب في هذا التركيب اسم لانه اخبر عنه بقولك فعل ماض وكذلك
من حرف جر تقول فيه من في هذا التركيب اسم لانه اخبر عنه بقولك حرف
جر وكذلك قولك زيد ثلاثي فزيد اسم لانك اخبرت عن لفظه
بانه ثلاثي قال الامام ابن مالك رحمه الله
وان نسبت لاداة حكما فابن او اعرب واجعلنها اسما
ثم للمحققين كلام منتشر في هذا الاسناد الى المعنى وقولك ضرب فعل
ماض ونحوه انما هو مسند الى المعنى لا الى اللفظ كما بينوه وعلى قول
من قال ان المختص بالاسم انما هو الاسناد الى المعنى فقط واما الاسناد
اللفظي فلا يختص به قال انك اذا قلت ضرب فعل ماض ومن حرف

اللفظي حاصل هو من خواص الاسم كالاسناد الى المعنى او المختص بالاسم انما هو الاسناد صح

جر تقول فيه من مبتدا وحرف جر خبر عنه هكذا حرره بعض المحققين
وللكمال ابن الهمام في المسالة بحث اخر ربما تحررت منه الافهام ومن
اراد تحقيق هذه المسالة على وجهها فعليه تتبع كلام شيخنا فيها
رحمه الله سبحانه ونفعنا به بتحقيقاته هذا فان قلت قد ذكر
الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به بيان الاسم ومباحثه بذكر علامته
وهي الاخبار عنه ولم يذكر الفعل ولا الحرف مع ان غالب المختصرات
كصاحب الاجرومية ونحوها قد ذكروا الثلاثة وعلاماتها
وذلك على وجه التبرك والاقتداء بسيدنا علي كرم الله وجهه
فقد قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر
محمد بن رستم الطبري ثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب
ابن اسحاق الحضرمي ثنا سعيد بن سلم الباهلي ثنا ابي عن جدي عن
ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب رضي الله عنه
فرايته مطرقا مفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المومنين قال
اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية
فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته
بعد ثلاث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله
اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة
المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه
وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهر
ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة
ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت اشياء وعرضتها عليه
وكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت
ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها
منها فقال بل هي منها فزدها قال ابن عساكر في تاريخه كان ابو
اسحاق ابراهيم بن عقيل النحوي المعروف بابن المكبري يذكر ان عند

كان ضرب في هذا التركيب فعلا ماضيا لا اسما ومع كونه فعلا ماضيا هو مبتدا مرفوع بالابتداء وفعل خبره ومرفوع وماض صفة لفعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة كقاض ولا يرد عليهم قولهم ان المسند اليه لا يكون الا اسما لان ذلك القول باعتبار خصوص ... والكلام الاسناد اللفظي لا الى اللفظ ... ومن حرف جر صح

تعليقة ابي الاسود الدؤلي التي القاها عليه علي بن ابي طالب وكان
كثيرا ما يعيد بها اصحاب الحديث الى ان دفعها الى الفقيه ابي العباس
احمد بن منصور المالكي وكتبتها عنه وسمعتها منه في سنة ست وستين وارتها
واداته ركب عليها اسناد الا حقيقة له وصورته قال ابو اسحاق ابن
عقيل الخ ما ذكره الامام السيوطي في الاشباه مما لا نطيل به وانما
ذكرنا هذا المقدار على جهة التبرك وليزداد الطالب رغبة في تحصيل
هذا الفن كما ذكره الائمة وحثوا على تعلمه باخبار وروايات كثيرة
قلت في الجواب عن الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به حيث
لم يسلك تلك الطريقة على ذلك الوجه الذي ذكره غيره وان كان
له وجه وجيه كما تقدم يمكن ان يقال ان مرتبة الثلاثة اقسام
قد تقرر عند المريدين امرها بحيث لا يخفى عليهم وانما ذكرها الاسم
هنا لانه مدار المرفوعات والمنصوبات والمضافات والتعريف
والتنكير ونحو ذلك فهو اولى بالاهتمام وان يذكر في صدر الكلام واما
الفعل والحرف فعلم من كلامه هنا حيث ذكر ان الاسم هو الذي يخبر
عنه ان الفعل والحرف لا يخبر عنهما على وجه الاجمال والا لو وجدت
فيهما خاصة الاسم لم تكن خاصة له واما تمييز الفعل الماضي من المضارع
والامر فهو واضح باعتبار تخالف الزمنين فيهما وايضا سيذكر ما يدل
على ذلك في غضون كلامه واما الامر فقيل فيه انه مقتطع من الفعل
المضارع ومعناه ظاهر للمريد فلم يتعرض له الشيخ رحمه الله سبحانه واما
تمييز الحروف فكذلك وهي مضبوطة بالعد قال ابن فلاح في المغني
عدة الحروف سبعون حرفا بطرح المشترك منها احادية وثنائية
وثلاثية ورباعية وخماسية وعدها وقال ان الخماسي واحد
وهو لكن انتهى وقد ذكر جملة من الحروف وذكر ان منها ما يدخل
على الافعال ومنها ما يدخل على الاسما وانها كلها مبنية كما ستراه ان شاء
الله تعالى بعونه فتخلص من مجموع كلامه الاتي عند التامل ان الفعل

الماضي

هو ما دل على الزمن الماضي وقبل تاء التانيث وان الفعل المضارع صح

الماضي هو ما دل على الزمن المستقبل وقبل الجوازم والنواصب وان الحروف
ما عدا الثلاثة اقسام على وجه الاجمال فلم يخل الشيخ رحمه الله
سبحانه بذكر تلك الاقسام وان لم يذكرها صريحا في اول الكتاب
كما فعله اولئك الاقوام ولكل وجهة قد علم كل اناس مشربهم هذا
ما خطر الان في تقرير كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به ولعل هناك
سرا اخر في كلامه اوقفنا الله سبحانه على اسراره ثم الظاهر انها
حرف استيناف كما ذكروا مثله في قول متن التصريف للعزي ثم
الفعل اما ثلاثي الخ هو اي الاسم ما صدق عليه الاسم لا مفهومه
معرب اسم مفعول مشتق بحسب الاصل من الاعراب الذي هو مصدر
اعرب ثم نقل من اللغة الى اصطلاح النحويين ووجه نقله من اللغة
الى الاصطلاح على ما قاله ابن فلاح في المغني فيه خمسة اوجه احدها
انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلاة
والسلام الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين والمعنى على هذا ان
الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه الثاني انه
مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت واعربتها اي
اصلحتها فالهمزة للسلب كاشكيت الرجل اذا ازلت شكايته
والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه الثالث
انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا ان
الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير
الذي لحقه وظاهر التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى الرابع
انه منقول من التحبب ومنه امراة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها
والمعنى على هذا المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع الخامس انه
منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب
غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعنى
على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة انتهى هكذا نقله الامام

السيوطي عن ابن فلاح في الاشباه واقتصر بعض المشايخ في بعض تلك المعاني
وليس بشي لان تلك المعاني انما ذكرت لبيان وجه المناسبة بين المنقول
عنه والمنقول اليه وذلك حاصل ولو بطريق اللزوم في الجملة الا ترى
الى قولهم الكلمة مشتقة من الكلم وهو الجرح ونحو ذلك مما مر راتيه في الهمع
قال ما نصه الاعراب اي هذا مبحثه وهو مصدر اعرب مشتركا لمعان
الابانة يقال اعرب الرجل عن حاجته ابان عنها ومنه حديث الثيب
تعرب عن نفسها والاجالة عربت الدابة جالت في مرعاها واعربها
صاحبها اجالها والتحسين اعربت الشي حسنته والتغيير عربت المعدة
واعربها الله غيرها وازالة الفساد اعربت الشي ازلت عربه اي فساده
ويتعدى الاول بعن والثاني بالهمزة ويأتي اعرب لازما بمعنى
تكلم بالعربية او صارت له خيل عراب او ولد له ولد عربي اللون
او تكلم بالفحش او اعطى العربون فهذه عشرة معان والمناسب
للمعنى الاصطلاحي منها هو الاول اذ قصد به ابانة المعاني المختلفة كما
ستعرفه ويصح ان يكون من الخمسة بعده انتهى كلامه رحمه الله سبحانه
وقوله والمناسب للمعنى الاصطلاحي الخ كان مراده انه اشد من المناسبة
والا فقد علمت من كلام ابن فلاح في المعنى الذي نقله في الاشباه
المناسبة في غير الاول ايضا وقوله ويصح ان يكون من الخمسة الباقية
وقد تقدم في كلام ابن فلاح ما يبين ذلك فارجع اليه قريبا وانما
نقلت لك كلام الامام السيوطي في الكتابين لاني رايت بعض المشايخ
رحمه الله سبحانه نقل كلاما ويشبه انه كلام الامام السيوطي في الهمع
الا انه على عادته لم يعزه له فنقص منه وغيره وحرفه ايضا ولعل
نسخته التي نقل منها كذلك ولم يمعن فيه النظر فليحرر من كتب
اللغة لكن قد يستفاد منه انه كان الاولى لابن فلاح في الوجه الرابع
ان يقول انه منقول من اعربت الشي حسنته ومنه امراة عروب اي متحببة
متحسنة الى زوجها كما في عبارة بعضهم والامر فيه سهل جدا وتبين

وسياتي

وسياتي تعريفه في كلامه وقدم المعرب عليه لشرفه فقال
فالمعرب المنقول في الاصطلاح حقيقة ما اي اسم لان الكلام
في تعريف المعرب منه او الذي فعل والاول اولى وهو بمنزلة
الجنس فيدخل فيه كل لفظ وخرج بقوله تغير ما لم يتغير
نحو من وما اخره الضمير يرجع الى ما لا الى المعرب فلا دور
على انه لو رجع الى المعرب فلا دور ايضا لما انه تعريف لفظي
ومثله لا يورد عليه الدور على انه لو كان تعريفا حقيقيا
فلا دور ايضا لان وصفه العنواني غير ملحوظ فافهم والمراد بتغيير
تغير حال الاخر سواء كان اخرا حقيقة او حكما كيد ودم وكا
عشر واثنى عشر فان عشر كما قال ابن هشام حال محل النون و
والنون بمنزلة التنوين وليس مضافا اليه وسواء حصل ذلك
التغير بحركة ظاهرة او مقدرة او بحرف كذلك كما سياتي تفصيله
ان شاء الله تعالى وخرج به ما تغير اوله كفليس تصغير فلس او
وسطه كتخمة وتخم وكضم الراء في امرئ والنون في ابنم فليس
ذلك من المعرب في شي باعتبار تغير وسطه وان كان هو معربا
من حيث تغير اخره بعامل وقد زعم الكوفي في امرئ وابنم انه
معرب من مكانين وهو ضعيف والمنصور ان حركة الراء والميم
انما هي حركة اتباع لما بعدها كما عليه البصريون فان قلت
كما قال بعض المشايخ فيما شرحه على الاجرومية ما تغير اوله
او وسطه خارج الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به بتغير العوامل
بناء على ان التغيير بسبب تغير العوامل لا يكون الا في الاخر فهو قيد
ليس للاحتراز والاخراج كما تقدم بل هو لبيان محل الاعراب
واتى لك ايضا بقول الامام ابن هشام في شرح الشذور ان
قولهم في اخر الكلمة لبيان محل الاعراب من الكلمة وليس للاحتراز

اذ ليس لنا ان يجلبها العامل في غير اخر الكلمة الخ قلت ما قاله
ليس بشي اصلا اما اولا فقد صرح غير واحد بانه لا مانع من اخراج
الشي من احد بقيدين قال وأضافة الاخراج الى القيد
الاول اولى لسبقه واما ثانيا فان اخراج تغير الاول والوسط
بقوله اخره اوضح واصرح من اخراجه بقوله بتغير العوامل المذكور
بعد لان اخراجه لما ذكر بطريق اللزوم وربما يقال الخفي وذلك
مهجور في التعريف فافهمه واما ما استند اليه من كلام العلامة
ابن هشام في شرح الشذور فساقط اذ الامام ابن هشام عرف
الاعراب بناء على انه لفظي بقوله اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل
في اخر الكلمة فانت تراه قد اخر قيد الاخر في اخر التعريف وقدم
عليه قوله يجلبه فتعين عنده ان يكون قوله في اخر الكلمة لبيان
محل الاعراب لان المحترزات قد تمت عند قوله يجلبه العامل
وهذا بخلاف ما نحن فيه فان قيد الاخر مقدم على تغير العوامل او
اختلافها كما في عبارة الاجرومية وحيث كان متقدما فاضافة
الاخراج اليه اولى ولهذا لما قدم الامام ابن هشام قوله يجلبه
العامل على قوله في اخر الكلمة اضاف الاخراج الى الاول على ما هو
الاولى والمتعين عنده فكلام ابن هشام يؤيد ان قيد الاخر
في كلام صاحب الاجرومية وفي كلام الشيخ هنا للاخراج لا الاخرا
على ما سبق وذلك عكس ما فهم رحمه الله سبحانه بتغير اي بسبب
تغير العوامل جمع عاملة او عامل وما قيل ان فاعلا الوصف لا يجمع
على فواعل الا شذوذا مردود بان محل ذلك اذا كان صفة لمن
يعقل كما اشار اليه ابن مالك في الفيته حيث قال
وشذ في الفارس مع مماثله • وما هنا ليس كذلك فليس بشاذ
خلافا لمن وهم فيه والعامل مطلقا سواء كان لفظيا وكونه ابدا
او معنويا عاملا في اسم او في فعل هو ما اوجب كون اخر الكلمة
على

على وجه مخصوص من رفع او نصب او جزم هكذا قاله بعض الائمة
المتأخرين وهو كلام حسن ولعله احسن من قول بعض اخر العامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب واقرب الى فهم طلاب الاعراب
والمراد بتغير العوامل وجود جنسها فاستعمل التغير في لازمه
وهو الوجود على طريق الكناية مع ما في التعبير به من قصد المشاكلة
لما قبله وهي من المحسنات البديعية وحينئذ فلا يرد على الشيخ
رحمه الله تعالى ونفعنا به ما اورد على نظير تعريفه كتعريف صاحب
الاجرومية للاعراب المفهوم منه تعريف المعرب من ان التعريف
لا يشمل الاسم في اول تركيبه مع العامل كان قلت ابتداء زيد
قائم فزيد هذا لا يصدق عليه ان اخره تغير بسبب تغير العوامل اذ ليس
هنا الا عامل واحد فلا يكون معربا مع انه من المعرب قطعا ولانه
لا يشمل نحو الحال في رايت زيدا راكبا وجاء راكبا وذهب راكبا فان راكبا
لا يصدق عليه ان اخره تغير بسبب تغير العوامل بل اخره على حالة
واحدة ومثله سبحان مما لزم النصب على المصدرية او الظرفية ووجه
عدم الايراد انا اذا اردنا بالتغير الوجود وبالعوامل الجنس
صدق التعريف على المتغير ابتداء انه تغير بوجود الجنس وكذا
يصدق على ما لم يتغير في الاحوال كالحال ونحو ضربت زيدا وان زيدا
ورايت زيدا فافهمه وما وقع من بعض المشايخ في شرحه على الاجرومية
من الجواب عن الايراد الاول بان المراد اختلاف جنس العوامل من
الوجود عن الايراد الى العدم فلا يخلو عن نظر فان اختلاف
جنس العوامل من الوجود الى العدم اقل ما يتحقق من فردين من الجنس
ان الجنس من حيث هو جنس لا اختلاف فيه بخلاف وجوده فيتحقق
في واحد وفرق ظاهر بين اختلافه ووجوده فتامله وما وقع
له ايضا من الجواب عن الايراد الثاني حيث قال فان قلت
يرد على اختلاف العوامل انه قد يوجد اختلاف العوامل بدون

تغير الا اخرها في ضربت زيدا ورايت زيدا وان زيدا قلت
اجيب عنه بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل انتهى
من باب الخلط والخبط وكانه والله اعلم ظن ان عبارة الاجرومية
كعبارة الكافية التي تكلم عليها المولى الجامي واورد عليها ذلك
الايراد واجاب عنه بما يقتضيه ذلك المقام كما يعلم ذلك
بالوقوف على كلامه كما لا يخفى على ذوي الافهام على انا لو قلنا
انه لم يظن ذلك الظن اتجه ان يقال على قوله المراد باختلاف
العوامل اختلافها في العمل ان العوامل قد لا تختلف في العمل كمسئلة
الحال المتقدمة فتدبره مع التاني ومراجعة الجامي هذا
واقول يمكن ان يرفع هذا التكلف كله بان يكون مراد الشيخ رحمه
الله سبحانه ونفعنا به بقوله ما تغير اخره ما صلح لان يتغير
اخره بتغير العوامل ويكون التغير باقيا على حقيقته والعوامل على
حقيقتها المتبادرة من الجمع وحينئذ فلا يرد عليه شي من الايرادين
المذكورين اذ يصدق التعريف على المتغير بتبدل عامل واحد لانه يصلح
حقيقة لان يتغير بتغير العوامل اي تعاقبها عليه واحدا بعد
واحد وكذا يصدق على ما لم يتغير بالعوامل كمسئلة الحال ونحوها
انه صالح لان يتغير بتغير العوامل غاية الامر ان يكون الشيخ رحمه
الله سبحانه ونفعنا به ماشيا على ان الاسما قبل التركيب معربة بذلك
المعنى كما عليه الزمخشري وطائفة كما هو محرر في كلامهم ثم ان
الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به اخرج بقوله بتغير العوامل ما تغير
اخره لا بسببها اي من حيث تغير اخره بسبب غيرها كما في المحكي والمتبع
واما من حيث تغير اخره تقديرا بسببها فليس بخارج وذلك كالمحرك
اتباعا نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام او نقلا نحو من ابن نقل
حركة الهمزة الى النون ومن اكرم بالضم للنقل ايضا او حكاية نحو
من زيدا لمن قال رايت زيدا او لالتقاء الساكنين نحو من ابنك بكسر

نون من فيهما لالتقاء الساكنين ولا يخفى ان من في المثل اسمية واما
من الحرفية نحو من الرجل ونحو قد افلح بالنقل فيهما فليس داخلا في التعريف
اصلا حتى يحتاج الى اخراجه وان وقع لبعض المتشيخة فان الكلام في
تعريف المعرب من الاسما كما تقدم فافهمه هكذا قالوا في الاخراج
بذلك القيد واقره جملة من المشايخ وقد حاك في خاطري حين التسطير
شبهة وهي ان يقال اذا كان نحو الحمد لله بالاتباع ومن زيدا
على الحكاية خرج من تعريف المعرب بما ذكر من حيث تغيره بحركة الاتباع
او الحكاية فهل يدخل من تلك الحيثية في المبني فلا واسطة بين
المعرب والمبني بعد التركيب على الصحيح سلمنا ان هناك واسطة
فيشكل على من جعل التقابل بين الاعراب والبنا تقابل التناقض
حتى اعترض على من قال في رسم المبني ما هو بضده اي المعرب فقال ولو
قال بنقيضه كان اولى للعلم الا ان يلتزم ذلك القايل ان ما تغير
اخره في نحو الحكاية والتبع معرب او مبني فليتامل في دفع تلك
الشبهة فانها من الخطرات ولا ازعم بصحتها والاخذ لها الا بعد
الوقوف على المطولات لا بمثل التحريرات ثم عرضت شبهة ايضا وهي
على طرز الاولى بل هي اقوى منها وهي ان المصدر مثلا اذا اضيف
الى فاعله في نحو ضرب زيد حسن يقال فيه ان زيدا في المثال المذكور
معرب لانه تغير اخره بسبب العامل فيه بالجر وهو المضاف او الاضافة
ولا كلام في انه معرب من تلك الحيثية لكن يصدق عليه انه لم
يتغير اخره بسبب عامل من حيث الحكم على محله بالرفع مثلا فهو نظير
هولا مثلا في قولك جا هولا في كونه في محل رفع ولا يقال انه
مرفوع مثلا بضمة مقدرة على الدال لانه فاعل فان ذلك مخالف
لقول الامام ابن مالك في الفيته ومن راعى في الاتباع المحل فحسن
فانت تراه صرح بانه في محل رفع لا مرفوع بضمة مقدرة نعم والحال
ما ذكر يقال فيه انه معرب من حيثية ومبني من حيثية اخرى هذا

مما اراده فتامل فيه سلمنا انه مرفوع بضمة مقدرة على ما قاله العلامة
ابن هشام في المجرور بالمجاورة فتورد الشبهة بعينها في نحو الظرف
في نحو والركب اسفل منكم وكذا الجار والمجرور اذا وقع خبرا مثلا
نحو زيد في الدار فان اسفل والدار كل منهما متغير بسبب عامل جاز في الثاني
وناصب في الاول ولم يتغير اخرهما من حيث انهما في محل رفع بل هما
بمنزلة هذا مثلا في جاني هذا في كونه في محل رفع فهل يقال انهما من
هذه الحيثية انهما مبنيان بناء على عدم الواسطة لعدم صدق تعريف
المعرب عليهما من تلك الحيثية ومعربان من الحيثية الاخرى او لا يقال
ذلك ولا يسمون به فليحرر فاني ما رايته لقصور نظري وعدم
مادة متسعة بيدي ثم وقفت ولله الحمد على كلام لبعض المشايخ نراتيه
نقل ان المضاف الى يا المتكلم ليس معربا ولا مبنيا وذهب قوم الى
انه مبني قال والصحيح انه معرب بحركة مقدرة كالمقصور ونقل ايضا ان
المتبع لا معرب ولا مبني وقيل انه مبني وجزم به ابن الضايع والصحيح
انه معرب بحركات مقدرة على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
الاتباع ونقل ايضا ان المحكي بمن نحو من زيد من زيدا لمن زيد لا معرب
ولا مبني وان حركته حركة حكاية لا حركة اعراب ولا بناء وقيل انه
معرب وحركته حركة اعراب وانه في الرفع خبر من وفي النصب مفعول
بفعل مقدر وفي الجر بدل والصحيح انه معرب بحركات مقدرة على
اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وهو في الاحوال
كلها اما خبر من واما من مبتدا اخره انتهى ما نقله وهو وان كان فيه
طول الا ان فيه تعلقا قويا بما بحثناه قبل الوقوف على كلامه وحينئذ
فهل لقايل ان يقول في المضاف الى يا المتكلم وفي المتبع وفي المحكي
انها معربة من حيث تقدير الحركة الاعرابية فيها ومبنية من حيث
حركة المناسبة والاتباع والحكاية ام لا قلت الظاهر من نقل
تلك الاقوال السابقة لا وان كان اخل بنقل ان حركة الحكاية

بنائية كما اختاره ابن عصفور لان الخلاف ليس بحاصل في المعرب
في الكلام الذي هو فيه واخل ايضا بالتفصيل في المضاف الى يا المتكلم
فبعضهم يقول فيه في حالة الكسر انه لا يقدر اعرابه وفي قوله وهو
في الاحوال كلها اما خبر من واما مبتدا خبره من اجمال لانه من خبر عند
الجمهور ومبتدا عند سيبويه كما هو منقول فيهما قولان للجمهور وسيبويه
والامر فيه سهل ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا ببركاته
وصف كثيرة العوامل بقوله الداخلة عليه اشارة الى ان اخر
المعرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كانت العوامل طالبة له ومقتضية
له فهو وصف كاشف لبيان الواقع او لدفع توهم في الجملة ولا فرق
فيها بين ان تكون متقدمة نحو ضربت زيدا او متاخرة نحو زيدا ضربت
ولا بين ان تكون لفظية او معنوية كالابتداء ولا بين ان تكون
اصلية او زايدة نحو بحسبك درهم وما في الدار من احد قال
بعضهم ويجوز ان يكون قيد الداخلة للاحتراز عن حركة الحكاية كحركة
زيد في نحو من زيدا لمن قال رايت زيدا فانها بسبب عامل غير داخل
وهو رايت في كلام المسؤول انتهى وفيه نظر اذ الحركة في كلام الحاكي لم
تكن بسبب ذلك العامل ولا لاجله اصلا في كلام السايل والا للزم
ان العامل الواحد يوثر اثرين في اخر الكلمة اعني الاثر المقدر
في المحكي المانع من ظهوره حركة الحكاية والاثر الظاهر الذي هو
حركة الحكاية والحاصل ان المحكي خارج من حيث الحكاية بقوله
في التعريف بتغير العوامل كما تقدم لا بقوله الداخلة عليه فافهمه
ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به اخذ يمثل لذلك للمعرب
بقوله كقولك اي وذلك او اعني فالجار والمجرور وهو قوله كذلك
اي مقولك في محل رفع على انه خبر مبتدا محذوف او في محل نصب
بفعل محذوف جا زيد فجا فعل ماض مبني على الفتح الظاهر وزيد
فاعل جا الذي هو العامل فيه وقد تغير اخره بسببه بالضمة

الظاهرة على الدال ورايت زيدا فرايت فعل ماض متعد الى المفعول
به بلا واسطة مبني على فتحة مقدرة على اليا منع من ظهورها
السكون العارض لتوالي الحركات كما في ضربت زيدا والتا ضمير
في محل رفع على الفاعلية لانه اسم مبني لم تظهر فيه اعراب وزيدا
مفعول به ورايت هو العامل الذي تغير اخر زيد بالنصب به ومررت
بزيد فمر فعل ماض قاصر متعد الى المفعول به بالبا مبني على الفتح
على ما تقدم والتا فاعل به كما تقدم والبا الموحدة حرف
جر وزيد مجرور بها وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره وقد
تغير زيد بسببها لفظا وهو في محل نصب على المفعولية والى هنا
تم تعريف المعرب مع امثلته تنبيه كان من الممكن ان يقال
في اختصار ذلك التعريف الواقع في كلام الشيخ رحمه الله تعالى هو
كغيره فالمعرب المتغير الاخر بالعامل ولا يرد عليه شي من بعض تلك
الايرادات السابقة الا ان الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به
قصد مزيدا لايضاح للمريدين واشار بجمع العوامل وتغيرها الى
انواع مختلفة في العمل والاسمية والفعلية والحرفية وغيرها
وبقوله الداخلة عليها الى مزيد تعلقها بالمعمول وطلبها له على وجه
خاص فان قلت بعد ذلك هل يرد على التعريف يا النسبة
في نحو جاني بصري اذ يصدق عليها انها تغير اخرها وهو اليا الثانية
بعامل قلت لا يرد ذلك بل هو غلط لان الكلام في تعريف
المعرب من الاسما والمعنى المعرب هو ما اي اسم تغير الخ كما تقدم
ويا النسبة حرف فان قلت يرد عليه عبد الله علما فان عبد الله
قد تغير بالعامل مع كونه ليس اخرا قلت لا يرد اما على القول
بانه حال العلمية مركب من كلمتين حقيقة على ما هو راي بعضهم
في تعريف المفرد بانه ما نطق به بكلمة واحدة فلا من ظاهر واما
على القول بانه ليس مركبا وانما هو مفرد كما يقتضيه تعريف المفرد

علي

على ما اشتهر من انه هو الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه وان عبد
فيه بمنزلة الزاي من زيد من حيث العلمية فربما يرد واجيب
عنه بان عبد تغير اخره نظرا لاصله الاول قبل العلمية وبغير
ذلك ايضا واما المبني يعني فاما القسم الثاني من تقسيم الاسم
السابق الى معرب ومبني فهو ما يستقر الخ كما ساتي والبنا معناه
في اللغة وضع شي على شي على صفة يراد بها الثبوت ومنه يعلم معنى
المبني واصله مبنوي اجتمعت الواو واليا وسبقت احدهما بالسكون
فقلبت الواو يا وادغمت في اليا واصطلاحا فيه خلاف قيل انه
لفظي وقيل انه معنوي وهو الظاهر من قول الشيخ رحمه الله سبحانه
فهو اي المبني ما اي اسم او الذي على ما تقدم في تعريف المعرب
يستقر اخره يعني حقيقة او حكما نظير ما مر في المعرب فالنظر ان وجد
بالتتبع في كلامهم على حالة واحدة دخل فيه بحسب الظاهر نحو غلا
والفتى وسبحان ونحوه مما لزم النصب على المصدرية او الظرفية
فان اخر ذلك مستقر على حالة واحدة نظرا للظاهر واخرج ذلك
بقوله ولا يتغير بتغير العوامل الداخلة عليه اذ كل من الذي
وما بعده تغير لفظا او تقديرا فان المراد بالتغير في التعريف
ما يشمله وبالعوامل ما سبق مما تقدم شرحه فلا يفيده وادخل فيه
ما لم يتغير اصلا كمن في جاني من قام ورايت من قام ومررت بمن
قام وكسائر الاسما قبل التركيب وما تغير لا بسبب العوامل الداخلة
عليه كحيث في جلست حيث جلس زيد بفتحة بعد ضمة مثلا لكن
يدخل فيه ما تحرك بحركة اتباع او نقل او تخلص من سكونين او حكاية
هكذا اقرره بعض المشايخ في شرح نظم تلك الجملة الموافقة في كلامهم
ومقتضاه ان يكون ما ذكر كله من المبني ويوافقه في الجملة ما مر
في تعريف المعرب حيث قالوا فيه وخرج بتغير العوامل الداخلة عليه
ما تغير لا بسبب العوامل الداخلة بان لم يتغير اصلا كجا من قام

او رأيت او مررت او تغير لا لسبب كحيث بالضم بعد فتحه مثلا في نحو جلست حيث جلس زيد او تغير بسبب غير عامل كما في المحكي والمتبع وما فيه نقل او تخلص من سكونين من حيث تحرك بتلك الحركات لا مطلقا واولى قضية ذلك انها مبنية من تلك الحيثية كما ترى اي بنا على عدم الواسطة اولا ولا بنا عليها والذي يظهر بحسب الفهم وليراه الآن ان ذلك كلام مدمج او انه اختلط عليهم ما يقتضيه تعريف الاعراب والبنا على القول بانه معنوي او لفظي وما يقتضيه تعريف المعرب والمبني لذلك كما يعلم ذلك عند مزيد التامل في تلك التعاريف مما لا نطيل به والذي خطر عندي الآن في تحرير عبارة الشيخ رحمه الله ونفعنا به ان قوله في تعريف المعرب السابق بسبب تغير العوامل الداخلة عليه خرج به ما لم يتغير اخره بذلك السبب وهو على قسمين اما ان يكون ثابتا للمبني الاصل وليس فيه تغير اصلا نحو من في قولك جا من قام ورايت من قام ومررت بمن قام او فيه تغير لا لسبب كحيث بالفتح بعد الضمة مثلا على ما قالوا او فيه تغير بسبب غير عامل كالمتحرك بحركة النقل نحو من ابنه من اكرم او بحركة التخلص من سكونين نحو من ابنك بكسر النون ومن في الجمع اسمية لا حرفية اما الحرفية فهي خارجة عن كلامه من اول الامر لان تعريف الشيخ رحمه الله ونفعنا به انما هو للمعرب من الاسما كما تقدم وما وقع في كلام بعضهم من التمثيل للمنتقل في هذا المقام بنحو قد افلح وانه خارج بذلك القيد عن ظاهره والامر فيه سهل لكن ينبغي عدم الغفلة عنه واما ان لا يكون ثابتا للمبني الاصل نحو المتحرك بحركة الاتباع في نحو الحمد لله بكسر الدال بنا على انها ليست حركة بنا على الاصح ونحو المتحرك بحركة الحكاية في نحو من زيدا بنا على ان حركته ليست حركة اعراب كما قيل به فيه ولا حركة بنا كما قيل فيه ايضا ونحو المتحرك بحركة المناسبة كما في المضاف الى يا المتكلم نحو غلامي بنا على انها ليست حركة بنا وكذا الكلام

في

وحركة النقل او التخلص من سكونين ان وجدا في اخر اسم صالح للاعراب فنقول ان القسم الاول باقسامه السابقة يجب ان يكون خارجا بقول الشيخ رحمه الله سبحانه بسبب تغير العوامل الداخلة عليه فانها كلها مبنية فلا تتغير كما سبق تقريره واما القسم الثاني فيرجع فيه الى اقتضا الشيخ رحمه الله سبحانه فان كان يقول بالواسطة بين الاعراب والبنا في جميع ما تقدم او في بعضه فهو خارج ايضا بذلك القيد عن المعرب بل وعن المبني من غير اشكال وان كان يقول في بعضها بالبنا فامر ذلك البعض في الخروج عن التعريف ظاهر وان كان يقول في جميعها او بعضها بانه معرب بحركات مقدرة على اخر ذلك الاسم منع من ظهورها اشتغال الاخر بتلك الحركات على ما هو الصحيح وان تلك الحركات ليست حركات بنا ولا اعراب وانه لا واسطة عنده بين الاعراب والبنا فالامر مشكل اذ تصدق على ذلك القسم بانواعه انه لم يتغير بسبب عامل داخل عليه من حيث تحرك بتلك الحركات الظاهرة فيخرج عن حد المعرب فلا يكون جامعا ويلزم ان يدخل في المبني فالفرض انه لا يقول بالواسطة بين المعرب والمبني ولعل هذا هو الذي اوقع بعض المشايخ في اشكال نحو هذا التعريف لكنه لم يفصل هذا التفصيل في كيفية الاخراج بل اجمل في الاخراج وابهم حيث جعل المتفق على اخراجه من التعريف كالمختلف في اخراجه وذلك مما لا ينبغي ويمكن ان يجاب عنه بانه يقال ان المفهوم من مفهوم التعريف هو قولنا بان لم يتغير اخر ذلك الاسم بعامل داخل عليه يعني لم يحصل فيه شي من التغيير في اخره بسبب عامل فان الفعل المنفي عند بعضهم كالنكرة فيعم الاشخاص والاحوال على ما هو مقرر في محله وتلك المذكورات او بعضها في القسم الثاني قد ثبت لها التغيير التقديري بسبب عامل داخل عليها في تلك الحالة فلم تكن مبنية فهي داخلة في تعريف المعرب تصدق تعريفه عليها بخلاف القسم الاول بانواعه فانه لم يثبت له

ولا اظنه فليتتبع واذ وقع ذلك على هذا النحو صحيح

شيء من التغيير في الاخر بسبب العامل الداخل عليه لا في اللفظ ولا في
التقدير اذ الغرض انه يشبه مبني الاصل هذا ما ظهر في تقرير عبارة
الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به كثيرة في نظير ذلك التعريف كقول
الامام ابن هشام في القطر وهو اي المعرب من الاسما ما تغير اخره بسبب
العوامل الداخلة عليه انما يخرج المبنيات فقط واما ما حكم عليه
بانه معرب ولو تقديرا كما في المحكي والمتبع فلا يخرج بذلك بل
هو داخل في قوله اولا ما تغير اخره الخ فتامل فاني لم اره
كذلك منبها وقد شرح شيخنا العلامة احمد بن قاسم العبادي
قطعة يسيرة من القطر ولم يكمله ولم اقف عليها لا عرض ما لنواخذ
عليها فعليك بمراجعتها فان رايت فيها ما يخالف ما قررناه فاليه
نرجع ونستغفر الله وان لم تر ذلك فعليك بتامل ما خطر لهذا
الفكر الضعيف فان كان صحيحا فهو من فيض فضل ربي وان كان
خطا فمن شغلي ووسوسة نفسي والله يقول الحق وهو يهدي
السبيل حسبنا الله ونعم الوكيل رجوع الى ما ظهر لنا ايضا في تقرير
البنا في كلام الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به فنقول قد فهم
من تقريرنا السابق لكلام الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به ان بين
قوله ما استقر اخره وبين قوله ولا يتغير بتغير العوامل الداخلة عليه
عموما وخصوصا من وجه فليس قوله ولا يتغير الخ من عطف التفسير
وايضاحه ان استقرار الاخر وعدم التغير بالعوامل يجتمعان في نحو كم
والذي واين مثلا فهذه مستقرة الاخر وتتغير بتغير العوامل وينفرد
عدم التغيير بتغير العوامل الداخلة عليه في نحو حيث فان فيها لغات
متعددة فلا يصدق عليها انها مستقرة ويصدق عليها ان اخرها
لا يتغير بتغير العوامل الداخلة عليه في نحو علمها وحينئذ فقوله
في تعريف المبني ما استقر اخره يشمل غالب المبنيات مما هو مستقر الاخر
ولا كلام فيه ويشمل بعض المعربات بحسب الظاهر نحو الفتى كما تقدم

كذا بخطه انتهى والحاصل انه معرب
بسبب تغير العوامل الداخلة
عليه صح

بتغير صح

وينفرد استقرار الاخر في
نحو الفتى وغلامي وسبحان على
ما تقدم فهذه مستقرة الاخر
وتتغير بتغير العوامل صح

وليس ذلك بمراد فاخرجها بقوله ولا يتغير بتغير العوامل الداخلة
عليه ولم يشمل بعض المبنيات الذي لم يستقر اخرها على حالة
واحدة نحو حيث فان فيها لغات فلم تستقر على حالة واحدة
والمراد ادخالها في التعريف فادخلها بقوله ولا يتغير بتغير العوامل
الداخلة عليه فانه شامل لما هو مستقر الاخر ولغيره وان شئت
زيادة ايضاح وتوسعة في الكلام فنقول ان قوله في التعريف ما استقر
اخره يدل بمنطوقه على ان كل مستقر الاخر مبني ويدل بمفهومه على
ان ما لا يستقر اخره يكون معربا فيخص ذلك المنطوق بمنطوق
قوله ولا يتغير بتغير العوامل وحينئذ فيخرج عنه المعرب المستقر
الاخر نحو الفتى وسبحان ويخص المفهوم وهو ان كل ما لا يستقر اخره
يكون معربا بمفهوم قوله وهو لا يتغير وهو ان يتغير بتغير
العوامل فيئول الامر الى ان ما لا يستقر اخره يكون معربا ان تغير بتغير
العامل وحينئذ فيخرج عنه نحو حيث من المبني الذي لا يستقر اخره
فانه لا يتغير ويدخل في المبني وان شئت قلت يخص ذلك المفهوم
بمنطوق قوله ولا يتغير ايضا والمعنى ان كل ما لا يستقر اخره يكون
معربا الا اذا لم يتغير اخره بالعوامل فيكون مبنيا كحيث فتامل في
ذلك العبارة البديعة من الشيخ رحمه الله ونفعنا به وفي شرحها على
هذا الوجه مزيد الامعان فان للنظر فيه مجالا لا هذا ويمكن ان تقرر
عبارة الشيخ رحمه الله تعالى بوجه اخر وهو ان يقال ان قوله
ما يستقر اخره لا نسلم شموله لبعض المعربات نحو الفتى وسبحان وكذا
المحكي والمتبع على الوجه الذي قررناه لانها لم يستقر اخرها بل هو متغير
لفظا او تقديرا وعدم الشمول مراد فيه ولا يشمل نحو حيث لتغير اخرها
وعدم شموله لنحو حيث ليس مرادا فان القصد دخولها في المبني
فادخلها الشيخ رحمه الله سبحانه في عموم المعطوف وهو قوله ولا يتغير
بتغير العوامل او هو شامل لما استقر اخره وما لم يستقر فهو من عطف

العام على الخاص وليست الجملة حالية فتدبر وحينئذ فيكون بين قوله
ما استقر اخره وبين قوله ولا يتغير اخره العموم والخصوص المطلق
لا من وجه كما سبق ويمكن ايضا ان تقرر عبارة الشيخ رحمه الله سبحانه
بوجه اخر وهو ان يقال ان الشيخ رحمه الله سبحانه انما ذكر تلك
العبارة الى الجمع بين تعريفين للمبني واقعين في كلامهم بعبارتين
مختلفتين من حيث اللفظ وان كان عليهما مواخذات مذكورة في
المطولات فقوله ما استقر اخره اشارة الى تعريف ومراده به
ما لم يتغير اخره بالعوامل وهو قريب من قولهم في تعريف البنا المفهوم
المفهوم منه تعريف المبني لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل وحذف
منه الشيخ رحمه الله سبحانه قوله لغير عامل لما قيل انه لا حاجة اليه وقوله
ولا يتغير بتغير العوامل الداخلة عليه اشارة الى تعريف اخر وهو في
المغني من قول العلامة ابن هشام في متن القطر فانه بعد ان عرف
المعرب بقوله وهو ما تغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه قال
ومبني وهو بخلافه اي ما لم يتغير بسبب العوامل الداخلة عليه فلله
در الشيخ الامام العارف بلاغة وفصاحة واحاطة بتلك الدرر
الدوارف ولنكتف بهذا المقدار في شرح ذينك التعريفين راجين
من الافاضل ستر ما فيه من العوار ان كان فالانسان محل السهو والغفلة
والنسيان ومن عذر عذر ومن ستر ستر نا الله تعالى بستره الجميل
وافاض علينا من معارف مولانا ذلك القطب العارف بفضله الجميل
ثم انه نفعنا الله به شرع في التمثيل للمبني كما مثل للمعرب في السابق
فقال كقولك اي مقولك جاني من ضربك فجاني فعل ماض مبني
على الفتح الظاهر والنون للوقاية والياء مفعول به اسم مبني على
السكون في محل نصب على المفعولية ومن اسم مبني على السكون في محل
رفع على انها الفاعلية وجملة ضربك في محل رفع على انها صفة لمن ان كانت
نكرة ولا محل لها ان كانت موصولة والعايد الضمير المستتر في ضربك

على كل

على كل منهما ورايت من ضربك فرايت فعل ماض مبني على فتحة مقدرة
على الياء والتا اسم مبني في محل رفع على انه فاعل برايت ومن اسم
مبني على السكون في محل نصب على انه مفعول به لرايت وجملة ضربك في
محل نصب ان كانت من نكرة ولا محل لها من الاعراب ان كانت
من موصولة ومررت بمن ضربك فمررت قد علم اعرابه من نظيره
والبا حرف جر ومن موصولة او موصوفة على ما تقدم
في محل جر وفي محل نصب وجملة ضربك صلة او صفة على ما تقدم وعلى
الثاني يكون في محل جر ولا محل لها على الاول كما هو ظاهر فانت
ترى من في الاحوال الثلاثة مستقرة الاخر ولم تتغير بسبب
ما دخل من العوامل المختلفة فهي مبنية على السكون كما تقدم ثم شرع
الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به تتكلم على ما يحصل به التغيير
من حركات الاعراب وما لا يحصل به تغير من حركات البنا على ما ياتي
فقال وحركات الاعراب الذي هو تغير اواخر الكلم بسبب
عامل الخ بنا على القول بان الاعراب معنوي لا لفظي كما هو الظاهر
من تعريف الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به للمعرب بانه ما تغير اخره الخ
فان المشتق مشتمل على معنى المشتق منه وزيادة فنسبة المشتق الى المشتق
منه كنسبة الاخص الى الاعم نحو انسان وحيوان وحينئذ فاضافة حركات
الى الاعراب من اضافة الدال الى المدلول اي الحركات المخصوصة الملفوظ
او المنوية التي يجلبها العامل الة على الاعراب الذي هو تغير اواخر
الكلم وما اقتضاه كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به من ان الاعراب
معنوي لا لفظي هو ظاهر قول سيبويه واختاره الاعلم وكثير من المتاخرين
وحدوه بما حده به صاحب الاجرومية وحكاه ابن اياز قول
اكثر اهل العربية وذهب ابن مالك تبعا لغيره انه لفظي فتكون
تلك الحركات والسكون وما يقوم مقامها هي نفس الاعراب لا علامة
عليه وحينئذ فالاضافة في حركات الاعراب على هذا القول

من اضافة العام الى الخاص كما سياتي ونسبه في شرح التسهيل للمحققين
من النحويين فهو كما قال رضيه هنا ما رده عن المجعول اخر الكلمة مبينا للمعنى
الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامهما الخ وقال
بعضهم لو كانت الحركات وما يجري مجراها اعرابا لم تضف الى الاعراب
لان الشي لا يضاف الى نفسه وهذا قول صادر عمن لا تامل له لان اضافة
احد الاسمين الى الاخر مع توافقهما معنى وتقاربهما واقعة في كلامهم
باجماع واكثر ذلك فيما يقدر اولهما بعضا او نوعا والثاني كلا
او جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله
خلاف ما ذكرنا انتهى ما نقله الامام السيوطي رحمه الله سبحانه
وتعصبا به امين واقول في دعوى الاجماع نظر فقد قال
الامام ابو حيان في الارتشاف قال الفرا ولدار الاخرة اضيفت
الى الاخرة وهي الاخرة والعرب قد تضيف الشي الى نفسه اذا اختلف
لفظه كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد الصدق ومكر السي وحق
اليقين ونسا المومنات قال ابن الطراوة وهذا من اضافة الشي الى
نفسه لاختلاف اللفظين فشبها بما اختلف لفظه ومعناه وفي
النهاية ما اتحد معناه واختلفا لفظا او اتفقا لا يجوز عند البصريين
اضافة بعضها والكوفيون يجيزون ذلك فيما اختلف لفظهما انتهى
كلامه بلفظه ومنه تعلم ما في دعوى الاجماع وتعلم ان قوله وهذا قول
صادر عمن لا تامل له قول صادر عمن لا احاطة له بفهم ذلك الاعراض
لا صحة له وكان يكفي في دفعه ان يقال اضافة حركات الى الاعراب
من باب اضافة العام الى الخاص وهي سائغة ثم ما قاله الفرا وابن
الطراوة ايضا في كلام الامام ابي حيان لا يخلو عن نظر فليس ما ذكر
من نحو يوم الخميس وشهر رمضان اضافة الشي الى نفسه كما لا يخفى وكان
الاولى بالامام السيوطي ان يتعقب ذلك بالرد المبالغ في اعراضه وكانه
والله اعلم راى انه وقع في كلام العرب في بعض التراكيب اضافة الشي

الى

الى مرادفه قطعا فمن العلما من اوله كابن مالك حيث قال في الفيته ولا
يضاف اسم لما به اتحد معنى واول موهما اذا ورد ومن العلما من لم
يوول فصح دعواه الاجماع على الوقوع فليتامل قوله ثلاثة بالتا
كما في النسخة التي بيدي والظاهر صحتها وان كان المعدود مونثا الذي
هو حركات جمع حركة فانهم قالوا اذا حذف المعدود جاز الحاق التا
وتركها سوا كان مذكرا او مونثا وكذا اذا تقدم نحو رجال ثلاث
وثلاثة ونسا ثلاث وثلاثة على ما نص عليه الامام النووي فان
قلت المعدود في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه لم يحذف بل هو العدد
مذكور في قوله رفع ونصب وجر من اجل ذلك انث العدد على ما هو
القاعدة من حذفها مع المذكر واثباتها مع المونث وخصوصا ان
اعربنا قوله رفع وما بعده بدلا من ثلاثة فيكون هو المقصود ومن
اجل ذلك اتى بالتا قلت هو محل نظر وانظر ايضا هل يصح
ان يكون رفع وما بعده بدلا من حركات ولا يضر الفصل بالخبر الذي هو
ثلاثة وحرره فان المسالة منقولة رفع المراد به الحركة الملفوظة
او المقدرة التي جلبها العامل بنا على ان الاعراب معنوي لان الحركة
دالة على الاعراب الذي هو التغير الخ وعلى القول بان الاعراب لفظي
كما هو مختار ابن مالك تكون هذه الحركة هي نفس الاعراب لا علامة
ولا دالة عليه كما تقدم ونصب وجر المراد بهما ما تقدم على القول
ثم ظاهر كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ان الرفع وما عطف عليه لا يقال
على حركات البنا قال الملا جامي عند قول ابن الحاجب وانواعه اربعة
رفع ونصب وجر وجزم هذه الاسما الثلاثة مختصة بالحركات والحروف
الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة
والفتحة والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية غالبا وفي الاعراب
على قلة انتهى وقال الامام السيوطي في الاشباه كما نصه الفائدة
الخامسة يقال في حركات الاعراب رفع ونصب وجر وخفض وجزم

وفي حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف قال بعض شراح الجمل والسبب
في ذلك ان الاعراب جعلت القابه مشتقة من القاب عوامله فالرفع
مشتق من رافع والنصب من ناصب والجر والخفض من جار وخافض والجزم
من جازم قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم
نحو العمومة والخؤولة لانهما مشتقان من العم والخال فلما صار الرفع
والنصب والجر والجزم القابا للاعراب ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق
له منه الالقاب جعلت القابه الضم والفتح والكسر والوقف ثم قال
الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة على المقرب اختلف النحاة هل
يطلق احدهما على الاخر فيقال مثلا للمعرب مضموم وللمبني مرفوع
ام لا على ثلاثة مذاهب فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما
على الاخر لان المراد الفرق وذلك يعدمه ومنهم من قال يجوز مجازا
والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة تبينه ومنهم من قال يجوز
اطلاق اسماء البناء على الاعراب ولا ينعكس انتهى بلفظه ومنه تعلم ان
ما قاله ملا جامي واقتصر عليه هو القول الاول من تلك الاقوال
الثلاثة الذي قالها ابن النحاس ثم رايت عن الرضي ما نصه الضم
والفتح والكسر في عبارات البصريين لا يقع الا على حركات غير اعرابية
بنائية اولا كضمة قاف قفل ومع قرينة يقع على حركات الاعراب
والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا انتهى
وهو لا يوافق كل الموافقة شيء من الاقوال السابقة ثم رايت الامام
السيوطي في الهمع قال ثم الجمهور على ان حركات الاعراب غير حركات
البناء وقال قطرب هي هي والخلاف لفظي لانه عائد الى التسمية فقط
فالاولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع والنصب والجر والجزم
وعلى حركات البناء الضم والفتح والكسر والوقف وقطرب ومن وافقه
يطلقون اسماء هذه على هذه انتهى كلامه ونقله عنه بعض المشايخ
ولم يتعقبه فيه وهو حقيق بالتعقب فقد علمت من كلام ابن النحاس

الذي

الذي نقله نفس الامام السيوطي عنه سابقا ان في المسالة ثلاثة
مذاهب ولم افهم قول قطرب انها هي هي والخلف لفظي الخ اذ كيف
تكون هي هي وحركة الاعراب قد اعتبر فيها التغير بسبب جلب العامل
لها وحركة البناء اعتبر فيها اللزوم وعدم جلب العامل لها وايضا فقد
نقل الامام السيوطي عن ابي البقاء العكبري في اللباب انما خص الاعراب
بذلك لان الرفع ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجر
والجزم وحركة البناء حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى
باسم الجنس كالواحد من الادميين اذا اردت تعريفه علقت عليه علما
كزيد وعمرو ولا تسميه رجلا لاشتراك الجنس في ذلك فضمة الاعراب
كالشخص المخصوص وضمة البناء كالواحد المطلق انتهى وهو كما ترى يفيد ك
ان حركة الاعراب مغايرة لحركة البناء فان قلت هل ثم وجه لكلام
قطرب قلت يمكن ان يقال والله اعلم ان قطرب نظر الى ان حركة
البناء وحركة الاعراب من حيث النطق بهما واحد ولم يعتبر عوارضهما
من كون حركة الاعراب جلبها عامل وهي عرضة للتغير وحركة البناء لم
يجلبها عامل وليست عرضة للتغير بعامل فحكم بانها هي هي وان لها اسماء
متعددة يطلق على كل منها علمها كما هو مذهب الكوفيين حيث اطلقوا
اسما كل من النوعين على الاخر هذا ما حضر عندي الان في توجيه كلامه
فليتامل فيه فان قلت هذا الخلاف الواقع في الاطلاق هل
هو جار على المذهبين في الاعراب من كونه لفظيا او معنويا ام خاص
بمن قال انه لفظي قلت الظاهر من تقريراتهم انه جار على القولين
فان بعض من اعتمد انه معنوي ذكر ذلك الخلاف وبعض من اعتمد
انه معنوي اجراه ايضا ولا بعد في ذلك الخلاف وبعض من اعتمد
انه معنوي اجراه فان من يقول انه معنوي يقول ان تلك الحركات
الملفوظة او المقدرة علامة على التغيير المخصوص وتلك العلامة
تسمى بالضم والرفع والخفض عند بعض البصريين القائلين بذلك القول

ولا تطلق تلك الاسما على حركات البنا الخ فتامله فاني ما رايته
صريحا وكلها اي الحركات الثلاثة تدخل في الاسم المتمكن والمراد به
ما لا يشبه الحرف شبها يودي الى بنايه على ما فصل في المطولات فيدخل
فيه ما لا ينصرف فيدخله الحركات الثلاثة اثنان بطريق الاصالة
الرفع والنصب وواحدة بطريق النيابة وهي الفتحة نيابة عن الجر
كما نبه عليه الشيخ قريبا فهو كالمستثنى من دخول الحركات الثلاث
ويحتمل ان مراده بالمتمكن ما يقابل الامكن فيخرج عنه ما لا ينصرف
اصلا لكن يرد عليه جمع المونث السالم فان الداخل فيه حركتان كما سياتي
ويحتمل ان مراده بدخول الحركات الثلاث في الاسم المتمكن دخولها
في المجموع فلا ينافي ان بعضا منه يدخله حركتان فقط وهو ما لا ينصرف
وجمع المونث السالم فليتامل واما الفعل اي المضارع المعرب
الذي لم تتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان الاول
مبني على السكون نحو النسوة يقمن والثاني مبني على الفتح نحو زيد
ليقومن كما سياتي تفصيله ان شا الله تعالى وينبغي ايضا ان يقيد
بما اذا لم يتصل به الف الاثنين نحو الزيدان يقومان او واو الجماعة
نحو الزيدون يقومون او يا المخاطبة نحو انت تقومين فانه
والحالة هذه وان لم يكن مبنيا بل معربا الا ان غرض الشيخ رحمه الله
سبحانه بقوله فيدخله الرفع والنصب ما هو الاصل فيها لا ما ناب
عنها بدليل قوله بعد فصل في بيان حروف تنوب عن الحركات ولا
يدخله اي الفعل الجر وهي الكسرة التي يحدثها العامل والسر في ذلك
ان الفعل ثقيل باعتبار كثرة معناه والاسم خفيف باعتبار معناه
بالنسبة الى الفعل فاعطوا الثقيل وهو الفعل ما هو خفيف وهو الجزم
واعطوا الخفيف وهو الاسم ما هو ثقيل وهو الجر ليتعادلا بينهما وقال
الامام ابن مالك في شرح الكافية الكبرى انما اختص الجر بالاسم ولم
يجر الفعل لامتناع دخول عامله عليه وانما اختص الجزم بالفعل ولم

يجزم

يجزم الاسم لامتناع دخول عامله عليه وقيل غير ذلك والانسب
بقول الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به الا انهم وضعوا في الفعل
المضارع مكان الجر الجزم ان التعليل الاول كما يدرك بالذوق ووضعوا
فيما لا ينصرف الفتح مكان الجر كما سياتي فان قلت كان مقتضى
الظاهر ان يضم الشيخ رحمه الله سبحانه الى ذلك جمع المونث السالم
كان يقول وفي جمع المونث السالم الكسرة فما الحكمة في النص هنا على ما لا
ينصرف دون الجمع المذكور قلت لعل وجه ذلك والله اعلم ان ما لا
ينصرف لما كان مشابها للفعل منع الجر والتنوين لانهما لا يدخلان
الاصل المشبه وجعلوا الفتح فيه مكان الجر لتذهب منه صورة الجر
بالكلية محافظة على شدة الشبه وحسن للنص على ما لا ينصرف وضمه
الى الفعل مناسبة قوية لم توجد في جمع المونث فليدرك باللطف
او يقال بعبارة اخرى وهو ان الفعل لما كان ثقيلا كما تقدم اعطوه
امرا خفيفا وهو الجزم وما لا ينصرف لما كان مشابها للفعل تبع اثره
في الخفة فاعطوه الفتحة مكان الجر وان شيت قلت لما تصرفوا
في الفعل بالخفة تصرفوا فيما يشبهه بها ومن امثالهم شبيه الشي منجذب
اليه والحاصل من هذا الامر السهل ان لذكر الشيخ رحمه الله سبحانه
ما لا ينصرف في هذا المقام دون ذكر جمع المونث السالم حكمة
تظهر بالتامل فعليك باستخراجها ان كنت من اهلها كقولك حيث
وكيف وهولاء هكذا في النسخة التي بيدي والظاهر والله اعلم
ان هنالك سقطا من قلم الكاتب قطعا ونظم الكلام ان يقال
وحركات البنا ثلاثة ضم وفتح وكسر كقولك حيث وكيف وهولاء
وهذا واضح فلنشرح عليه فنقول قولنا ثلاثة هو بالنا وقد تقدم
الكلام فيه في قوله قريبا حركات الاعراب ثلاثة فليقس عليه وقوله
ضم وفتح وكسر ظاهره انها لا تطلق على حركات الاعراب اصلا بل
ولا غيرها وقد تقدم قريبا نقل الاقوال فيه ثم رايت الرضي قال

الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين لا يقع الا على حركات غير اعرابية
بنائية او لا كضمة قاف قبل ومع قرينة يقع على حركات الاعراب والكوفيون
يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا انتهى وقال منلا جامي
في شرح الكافية ممزوجا مع المتن والقابه اي القاب المبني من
حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وكسر وفتح للحركات
الثلاث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني
في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر
عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها
الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر
في صدر الكتاب حتى قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا
وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوح والجيم مضموم انتهى كلامه
وهو بظاهره قد يخالف كلام الرضي فعليك بالتوفيق فهو جدير دقيق
بعد او قد خطر لهذا الضعيف شبهة في كلام الجامي وان اقره عليه
بعض اهل الحواشي فان ما استدل به على ما ادعاه وهو قوله والمراد
الخ من قوله لانهم كثيرا ما يطلقونها الخ قد يقال لا دليل فيه اذ يمكن
قد صح في باب الاعراب بان الضمة والفتحة والكسرة تستعمل في الحركات
البنائية غالبا وفي الاعرابية على قلة وحيث كان الامر كذلك فلا
دليل فيه لان الكلام هنا في الضم والفتح والكسر لا الضمة والفتحة والكسرة
على انا لو سلمنا مساواة الضمة للضم وكذا ما بعده كان ذلك اطلاقا
مع القرينة وقد تقدم في كلام الرضي ان الضم مع قرينة يقع على
الحركات الاعرابية فما بالك بالضمة فتامل فيه فان كان صوابا
فلا تعدل عنه وارجع اليه وان كان خطا فاعذر وانح اذيال الستر
عليه فانه خطر على البال والقلب متقلب في عوارضه وهو على وجل
وقوله حيث هو ظرف مكان مبني على الضم كما هو المناسب هنا وفيه
عدة لغات مذكورة في المطولات وقوله كيف هو اسم استفهام

مبني

كيف

هؤلاء

اولا

مبني على الفتح قيل ولا يستفهم به الا عن الاحوال التي ليس للعبد فيها
اختيار نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم وقوله هؤلا اسم اشارة مبني
على الكسرة في المشهور وهو المناسب والها فيه للتنبيه هنا يشار به
للجمع مطلقا سوا كان مذكرا او مؤنثا قال البدر بن مالك واكثر
ما تستعمل بغير تعقيل وقد تجي لغيره كقوله ذم المنازل بعد منزلة
اللوى والعيش بعد اولئك الايام وفي اولا لغتان المد والقصر
فالمد لاهل الحجاز وبه نزل القران والقصر لبني تميم انتهى فصل
في بيان حروف اربعة الواو والالف والنون واليا اذ هي النائبة
من الحروف لا غير تنوب تلك الحروف عن الحركات الثلاث السابقة
على سبيل الاجمال وسياتي في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه
مواضع تلك النيابة على وجه التفصيل مع الامثلة وحاصله ان حركة
الرفع ينوب عنها احرف ثلاثة الالف في التثنية خاصة والواو في
موضعين جمع المذكر السالم والاسما الخمسة والنون في الافعال الخمسة
وان حركة النصب ينوب عنها من الحروف حرفان الالف في الاسما الخمسة
خاصة واليا في موضعين في المثنى وجمع المذكر السالم وان حركة
الجر ينوب عنها من الحروف حرف واحد وهو اليا في الاسما الخمسة
وفي المثنى وجمع المذكر السالم فهذه عشرة مواضع تكون فيها تلك
الاحرف الاربعة نائبة على الوجه المذكور وقد سكت الشيخ رحمه الله
سبحانه ونفعنا به في الترجمة عن نيابة حركة عن حركة ولربما ان باب
جمع المؤنث السالم الكسرة فيه نائبة عن الفتحة وباب ما لا ينصرف
على القلب وسكت ايضا عن نيابة حذف النون في الافعال الخمسة
المنصوبة عن الفتحة نحو لن يقوما فلن حرف نفي ونصب ويقوما منصوب
بلن وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة وسكت ايضا
نفعنا الله به عن نيابة حذف النون عن السكون وذلك في الافعال
الخمسة المجزومة نحو لم يفعلا فيفعلا مجزوم بلم وعلامة جزمه

حذف النون نيابة عن السكون وسكت ايضا عن نيابة حذف حرف
العلة وذلك في المضارع المعتل الاخر اذا دخل عليه جازم نحو لم
يغز فلم حرف نفي وجزم ويغز فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة
جزمه حذف حرف العلة نيابة عن السكون فهذه الخمسة بحسب
الظاهر خارجة عن الترجمة حيث قال فيها فصل في بيان حروف
تنوب عن الحركات وما ذكر من تلك الخمسة ليس فيها حروف نايبة
عن الحركات كما علمت مع ان الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به قد
ذكر ثلاثة منها في الضربين فذكر في الضرب الثاني جمع المونث
السالم وذكر في الضرب الثالث الافعال الخمسة في حالة الرفع د
وحالة النصب وحالة الجزم وذكر بعد ذلك اثنان الفعل المعتل
وذكر الاسم الذي لا ينصرف في فصل على حدته بعده وح فربما يقال
الا في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به نوع قصور حيث اخل
بهذه المواضع الخمسة قلت لا قصور في كلام الشيخ رحمه الله تع
ونفعنا به اما اولا فلانه اشتهر بين المشايخ وسمعناه منهم كثيرا
ان المصنف اذا ترجم لشيء وزاد عليه ليس بعيب انما العيب اذا
ترجم لشيء ونقص عنه واما ثانيا فكلام الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا
به انما هو في المعرب من الاسما كما تقدم وح فلا يضر خروج النيابة
في الفعل باقسامه نعم قد يشكل على ذلك قوله فيما سياتي الضرب
الثالث الافعال الخمسة الخ فانه جعل النيابة بالحروف عن الحركات
ثلاثة اضرب وجعل الضرب الثالث في الافعال الخمسة فاقتضى
كلامه ان الكلام في المعرب مطلقا سوا كان اسما او فعلا فتامله
واما ثالثا فقد يقال ان كلام الشيخ رحمه الله سبحانه وان كان
اولا في المعرب من الاسما الا انه قصد في ذلك الفصل التعميم
ومعنى قوله في بيان حروف يعني به وجودا وعدما وكذا قوله
تنوب عن الحركات اي وجودا وعدما وح فيشمل جميع ابواب

النيابة من غير قصور في كلامه ومثل هذا الجواب واقع في كلامهم
واما رابعا فقد يقال ان الشيخ رحمه الله سبحانه قد حذف العاطف
والمعطوف عقب قوله في بيان حروف يعني وغيرها وكذا فعل في قوله
تنوب عن الحركات يعني وغيرها وحينئذ يشمل جميع ابواب
النيابة وحذف العاطف والمعطوف سائغ وقرينته في كلام الشيخ
رحمه الله سبحانه ذكر النايب في الافعال وغيرها بعد ذلك وان كان
مفرقا ولا يخفى ما فيه واما خامسا فلعل غرض الشيخ رحمه الله سبحانه
تسهيل الامر على الطالب فخص في الترجمة نيابة الحروف عن الحركات
ووكل امر النيابة في غيرها مما ياتي في كلامه الى المرشد المعلم واما
سادسا فقد يقال انما خص الترجمة بما ذكر لان الحروف مستقلة
وغيرها من الحركات وغيرها غير مستقل فربما توهم الطالب ان الحروف
لقوتها واستقلالها لا تنوب عن الضعيف بخلاف نيابة الحركة عن
مثلها او نيابة الحركة عن الحرف ونحو ذلك فانه لا يستبعده الطالب
في الجملة فمن اجل ذلك خصها بالترجمة دفعا لهذا التوهم البعيد هذا
ما ظهر في تقرير كلام الشيخ رحمه الله سبحانه في هذا المحل المخالف بحسب
الظاهر لصنيع غيره حيث قال ان الخارج عن الاصل باعتبار المحل ده
لا النايب سبعة ابواب وعدها واما باعتبار النايب فعشرة وعدها
كما تعلم ذلك من التوضيح وشرحه وهي في الحقيقة عند التامل لا مخالفة
اصلا فعبارتنا شتى وحسنك واحد وهي اي الحروف النايبة عن
الحركات تنقسم على ثلاثة اضرب اي اصناف الضرب الاول من بيان
الحروف النايبة عن الحركات موجودة في الاسما الخمسة باسقاط
الهن منها فلا يعرب بالحروف مضافا او غير مضاف لنقصانه بحذف
لامه فهو معرب بحركات في عينه وجره محذوف اعتباطا قال
في القطر والافصح استعمال الهن كغد اي منقوصا معربا بحركات كغد
فهذا هنك افصح من هذا هنوك برد لامه وبعضهم جعلها ستة

فعد الهن منها فاعربه بالحروف مضافا مردود اللام وهي
لغة غير مشهورة لم يطلع عليها الفرا والزجاج فادعيا ان المعرب
بالحروف خمسة اسما لا ستة وعلى ذلك مشى الشيخ فعدها خمسة
التي صفة الاسما الخمسة وهو اسم موصول صلته قوله هي مبتدا
ابوك اي لفظ ابوك وما عطف عليه والجميع خبر هي ومع ذلك
فليس المراد خصوص تلك الالفاظ المعينة بل المراد هي وما صاهاها
من نحو ابوكما وابوكم وابوه وابوها وابوهم ونحو ذلك كابي
زيد فافهم واصل ابوك في حالة الرفع نحو جا ابوك ابوك نقلت
حركة الواو التي هي الضمة الى البا بعد سلب حركتها فصار ابوك
فالواو فيه لام الكلمة وهي الاعراب او علامته واصله في حالة
النصب نحو رايت اباك ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار رايت اباك فهذه الالف منقلبة عن لام الكلمة
وهي اعراب او علامة اعراب واصله في حالة الجر نحو مررت بابيك
بابوك نقلت حركة الواو وهي الكسرة الى البا بعد سلب حركة البا
ثم قلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك فهذه
اليا منقلبة عن لام الكلمة وهي الواو فهي اعراب او علامة اعراب
واخوك الكلام فيه كسابقه من النقل في حالة الرفع والقلب في حالة
النصب الفا وفي حالة الجر يا فلا نعيده وحموك بضم الميم وسكون
الواو وكسر الكاف لان الحم اقارب الزوج في المشهور وبالغ بعضهم
فقال ان فتح الكاف تحريف ابا كاذا واخا وغيرها كالابن كما صرح
في شرح اللباب وغيره وقد يطلق على اقارب الزوجة ويسمى احمانا
والصهر يجمع الجهتين فائدة حكى الاصمعي انه يقال للمراة حماة فيقال
في المذكر هذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك وعليه جاءت حماة
المراة لام زوجها قال الجوهري ولا لغة فيها غير ذلك انتهى يعني الفصحى
والاصح وعليه البصريون ان وزنه فعل بفتح الفا والعين وكذا الاب

والاخ

والاخ فالثلاثة على طرز واحد على الصحيح بدليل جمعه على افعال
نحو احما لكن اختلف في لامه واو او يا على قولين اصحهما الاول كالاب
والاخ لقولهم في التثنية حموان وقيل انها يا من الحماية لان احما المراة
يحمونها وفوك اصله فوه بسكون عينه لانه لا يقدم على الحركة الا
بدليل على وزن فوز وذهب الفرا الى ان وزنه فعل بضم الفا
والاسكان كقفل ويدل للاول قولهم في الجمع افواه وفي التصغير
فويه وتفوه فلان بكذا وهذا افوه من هذا وافواه لا يدل على
تحريك عينه لان فعلا اذا كان عينه حرف علة ساكن جمع على افعال
نحو حوض واحواض فحذفت الها اعتباطا وصار الاعراب بالعين
بخلاف ما تقدم من ابوك واخوك وحموك فانه باللام وذو مال
اصله ذوي قال الاندلسي في شرح المفصل ولام ذو يا لتوسط الواو
فيه وقال في الحواشي وزنه فعل بالتحريك لقولك ذووي وقال
الخليل فعل بالاسكان ومعناها صاحب ولا تضاف الا الى اسم
جنس ظاهر لان الغرض منها التوصل الى الوصف باسما الاجناس ولهذا لم
تضف الى مضمر وصاحب اعم منها لانه يضاف الى الجنس وغيره انتهى بلفظه
واقول ظاهر قوله وقال الخليل فعل بالاسكان انه قايل مع ذلك
ان لامها يا وقد نقل الامام السيوطي في الهمع عن الخليل ان لامها
واو وعبارته بنصها وذهب الخليل الى ان وزنه فعل بالفتح
والاسكان وان اصله ذوو فلامها واو وعلى الاول اصله ذوي
فلامه يا وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين ثم قال رحمه الله تعالى
قال ابو حيان والمحذوف منه هو اللام في قول اهل الاندلس والعين
في قول اهل قرطبة قال والظاهر الاول انتهى بحروفه وعلى هذا
الظاهر يكون حرف الاعراب عين الكلمة بخلافه على قول اهل قرطبة
وفي حاشية بعض المشايخ لا يخفى عليك ان حرف الاعراب فيما عدا فوك
وذو ما هو لام الكلمة واما فيهما فهو عينها بعينها عند الشيخ الرضي

انتهت ثم اقول ايضا ظاهر قوله لانه لبيي بنها ستوى وهذا لم تضف
للضمير ان الاضافة للضمير خارجة بقوله ظاهر فهو قيد معتبر ومثل
ذلك في كلام غير واحد مع زيادة غير صفة ولم يظهر لي ذلك فان قد
الاضافة اليه خارجة بقوله اسم جنس اذا الضمير ليس باسم جنس كا هو ظا
اللهم الا ان يقال انه صفة كاشفة او انه لاما نع ان يخرج الاضافة
الي الضمير بامرين وان كان الاولى اضافة الاخراج الي الاول ونحو ذلك
مما فيه نوع تكلف فليتامل فيه فاني ما وقفت عليه في كلام احد لا تنبه
اليه وهو وان كان امرا سهلا الا انه مما ينبغي التنبيه عليه ثم
وقفت ولله الحمد بعد تسطيره لك على الكلام لعلامة الدماميني ره
وستراه قريبا وبه يتجلى الحال ويزول الاشكال وعدم المادة اقتضى
مثل هذا الحال ولو وقفنا عليه اولا كان غنية عن التطويل بمثل هذا
المقال استطرادا لا بابن بيع ونحوه كما قال بعضهم ان اللام محذوفة في جميع
متصرفات ذوا الا في ذوات جمع ذات وعند بعضهم اصل ذات ذوات ذوات
كنوات لتعالم في المثنى ذوا تا فحذفت العين لكثرة الاستعمال قال
في المرايات ذو تقتضي موصوفا ومضافا اليه نحو رجل ذو مال وتؤنثه
امراة ذات مال هذا اصل هذه الكلمة ثم اقتطعوا عن مقتضاها
واجروها مجرى الاسما المستقلة فقالوا ذات قديمة وذات محدثة
ونسبوا اليها كما هي من غير تغيير علامة التانيث فقالوا الصفات
الذاتية واستعملوها بمعنى نفس الشي انتهى وقال ابن فلاح قال
ابن برهان استعمال المتكلمين الذات في الله خطا لانها مؤنثة فلا
تستعمل فيه لنقص التانيث كلامه وفيه نظر لان في صفاته ما فيه
علامة تانيث كالعزة والقدرة والكبريا وانما علامة فانما تمتنع
لانها تدل على التدرج في العلم الى بلوغ النهاية وهذا ممتنع في حق الله
تعالى انتهى كلامه ورفع هذه الاسما يكون بالواو ظاهرة كما تمثل
فيما سياتي او مقدرة كما اذا لقيها ساكن نحو جا ابو الحسن فابو فاعل

بجا

بجا فهو مرفوع بالواو المحذوفة لالتقا الساكنين ومما الواو واللام
ونصبها يكون بالالف الظاهرة كما سياتي او المقدر اذا لاقاها ساكن
تقول رايت ابا الفتح فابا مفعول به لرايت منصوب بالالف المحذوفة
لالتقا الساكنين ومما الالف واللام وجرها يكون باليا
التحتية الظاهرة كما يذكر بعد او المقدرة نحو مررت بابي الرجا
فابي مجرور بالبا الموحدة وجره باليا التحتية المحذوفة لالتقا الساكنين
ومما اليا واللام تقول في بعض امثلة ما تقدم من الاسما الستة
المعربة بالحروف الظاهرة جاني اخوك فجا فعل ماض مبني على فتحة
ظاهرة على اخره والنون للوقاية واليا ضمير المتكلم في محل نصب
على انه مفعول به واخوك فاعل بجا فهو مرفوع بالواو الظاهرة في اللفظ
والخط وقد تقدم تقديرها ورايت اخاك فراي فعل ماض مبني على
فتحة مقدرة على اليا التحتية والتا الفوقية المتصلة به فاعل به
وهو ضمير مبني في محل رفع واخاك مفعول به فهو منصوب ونصبه بالالف
الظاهرة لفظا وخطا وقد تقدم تقديرها وهو مضاف والكاف
اسم مبني في محل جر مضاف اليه ومررت باخيك فمر فعل ماض مبني على
فتحة مقدرة على الرا الثانية والتا فاعل به اسم مبني في محل رفع والبا
الموحدة حرف جر واخيك مجرور بها وجره باليا التحتية وهو مضاف
والكاف ضمير مبني في محل جر بالاخ على الصحيح مضاف اليه وعلى ذلك
فقس نحو جا ذو مال ورايت ذا مال ومررت بذي مال وكذا تقول
حسن فوك وقبلت فاك ورشفت من فيك وقد علمت مما سبق ان ده
حرف الاعراب في ذو وفو هو العين بخلاف ما عداهما فلا تغفل من
مراجعة ما سبق قريبا وما ذكره الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به من ان
اعراب الاسما الستة بالحروف هو المذهب المشهور بين المعربين
وهناك اقوال اخر في اعرابها عشرة او اكثر من اقوالها بل قيل انه اقوا ها
وهو مذهب سيبويه في احد قوليه وجمهور البصريين انها معربة

ذوات

بحركات مقدرة ومن اضعفها انها معربة بالحركات الظاهرة وعن
الكوفيين انها معربة بالحركات على ما قبل حروف العلة وبحروف
العلة وقيل غير ذلك كما هو مذكور في المطولات مع رد تلك الاقوال
فان قلت قد اخل الشيخ رحمه الله سبحانه بذكر شروطها التي اشترطوها
في الجملة وايضا سياتي في ابواب متفرقة في كلامه ما تعلم منه تلك
الشروط فمن تلك الشروط التي شرطوها هنا ان تكون مضافة
لغير يا المتكلم كما نطق بها الشيخ كذلك فلو كانت غير مضافة اعربت
بالحركات نحو هذا اب ورايت ابا ومررت باب ولو كانت مضافة
الى اليا كانت معربة بحركات مقدرة على ما قبل يا المتكلم ما لم
تكن مثناة او مجموعة جمع تصحيح نحو هذا ابي واخي وحمي ولا حاجة
الى اشتراط الاضافة في ذو لانها لا تكون الا مضافة الى اسم جنس ظاهر
فلا تضاف لغيره كالضمير والعلم والجملة الا نادرا ولا عبرة به والمراد
بقولنا ظاهر تبعا لابن مالك في التسهيل ما يقابل الصفة فلا تضاف
اليه فلا يقال جاني ذو عالم او ضارب ومن ثم خرج بالظاهر الضمير
والا فالضمير خارج بقولنا اسم جنس لانه ليس باسم جنس كما هو ظاهر وليس
المراد باسم الجنس هنا النكرة كما وقع لبعض الاغبيا فاستشكل حديث
ان تصل ذا رحمك وغاب عنه ما جا في التنزيل نحو والله ذو الفضل
العظيم ذو العرش المجيد هذا معنى ما قاله العلامة الدماميني رحمه
الله باختصار وبعد فاقول قضية كلامه من ان اسم الجنس ما يقابل
للصفة وانه خرج بقوله ظاهر الضمير انها لا تضاف الى اسم الاشارة ولا
الى الموصول فلا يقال جا في ذو هذا الرجل او الضارب ولا جاني ذو
الذي قام ابوه فان كلا من اسم الاشارة والموصول ليس باسم جنس فان
قلت مراده بالصفة المقابلة لاسم الجنس ما يصح الوصف به فيدخل اسم
الاشارة والموصول فيهما فتصح اضافة ذو اليهما قلت يحتاج الى نقل من
كلام ثقة ولعل الظاهر لفقد المادة ويلزم عليه انها لا تضاف الى اسم

اشترطوها واعرابها قبل
لم يحتج بالاشتراط بها
سواه

الزمان

الزمان والمكان والالة لانها لا يصح الوصف بها كما هو مقرر في
باب النعت فعليك بالتحرير من تحرير فانه من الخطرات حتى التسطير
ثم رايت بعض المشايخ اجاب عن ذلك القيل السابق وهو انه
لا حاجة الى اشتراط الاضافة في ذو لانها لا تكون الا مضافة ففيه تحصيل
الحاصل بان الاشتراط فيها لبيان الواقع فان القيود تكون للجمع والمنع
ولبيان الواقع قلت وعندي فيه نظر فان القيود التي ذكروا انها
تكون كذلك انما هي القيود الواقعة في بيان الماهيات الحقيقية
والاصطلاحية لا مطلق القيود الشاملة للشروط وقد يقال
يمكن الجواب عن ذلك بان تلك الشروط التي شرطوها في اعراب
الاسما الخمسة فلا تعرب بالحروف شروط لمجموع الاسما الخمسة فلا يضر
لزوم بعضها لبعض الافراد كلزوم ذو للاضافة او يقال ان تلك
الشروط المخاطب بها قصدا انما هو الجاهل بها فلا يضر لزوم بعضها
في بعض الافراد كما في ذو فان لزومها للاضافة انما هو من حيث الوضع
الاصلي لها وقد يجهل بل قد يجهل اشتراط ذلك في اعرابها بالحروف
وان علم لزوم اضافتها وضعا فتامله او يقال ان في ذو جهتين جهة
الوضع الاصلي وجهة اعرابها بالحروف واشتراط الاضافة فيها
من حيث اعرابها بالحروف لا انها في لزومها للاضافة بحسب الوضع الاصلي
لانفكاك الجهة فلم يكن فيه تحصيل الحاصل كما تقدم الامام ابن
هشام وتبعه غير واحد على وجه التقليد على ان تحصيل الحاصل انما
يمتنع من ذلك الحصول كما هو مقرر في الاصول ثم رايت بخط في ذهن
الفضل من نفقر مولانا وسيدنا خاتمة المحققين شيخنا احمد بن قاسم
العبادي في درسه حين قراءته الالفية بين المغرب والعشا بالجامع الازهر
عند قول الامام ابن مالك وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا
ما نصه اعترض على المصنف في ذو وملازمته للاضافة فلا حاجة الى اشتراط
الاضافة فيها وكذا الفم حيث خلت منه الميم واجاب بعضهم

بما حاصله مع الايضاح ان الملازمة المذكورة لا تمنع من الاشتراط لانه
لا يلزم من الملازمة للاضافة ان يكون الاعراب المذكور لاجل الاضافة
فيتبين باشتراط ذلك ان الاضافة لها دخل في اعرابها الاعراب المذكور
قال شيخنا المقدم بعد ان قرر هذا وجواب اخر وهو انا نقول يبين ذلك
ان شرط الاضافة يقول به حتى من يقول ان ذو تضاف الى الضمير
وان كان قولا مرجوحا هذا بالنسبة الى ذو واما الفم فلو لم يذكر
هذا الشرط لتوهم ان الفم يعرب بهذا الاعراب في حالة الاضافة حتى الى
اليا فقال وشرطه اي الاعراب ان ينفصل لم يترتب عليه قوله لا لليا هكذا
تحصلت عليه من درسه رحمه الله سبحانه ونفعنا به امين وانظر ان رايته
في هوامش بعض كتبه الا اني لم اقف عليه لانقله بلفظه فان فيه من
تحرير العبارة ما ليس في هذا التعبير فانه في زمن التحصيل وقد خشيت
عليه من الضياع والا فمثل هذه المقدمة لا تحتمل مثل هذه الاوضاع
ونسال الله من فضله تمام الانتفاع ثم بعد تسطير ذلك على هذا الوجه
رايت الاندلسي في شرح المفصل قد ذكر الاشكال في ذو واجاب
عنه وعبارته فقوله مضافة اي الاسماء الخمسة يؤذن بان هذه الاسماء
قد تستعمل غير مضافة وهو غير صحيح ثم اجاب عنه بما نصه ان الكرما
يصح افراده ومتى صدق الخاص صدق العام فاذا صدق ان بعضها
يفرد صدق انها تفرد في الجملة وقوله انها مضافة صحيح فان جميعها
يستعمل مضافا فانه بعضها يلزمه الاضافة والبعض لا يلزمه وقوله ان
ذلك يوهم انها تستعمل غير مضافة قول بالمفهوم ولا يصح انتهى بحروفه
فليتامل فيه فانه يحتاج الى تحرير من كتب الاصول في بحث المفهوم وليس
هذا محله ومن تلك الشروط ان تكون مفردة اي ليست مثناة ولا
مجموعة جمع تصحيح لمذكر او مؤنث ولا جمع تكسير فان كانت مثناة اعربت
اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا مع رد ما حذف ان كان يرد
في الاضافة لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها المستعملة فتقول جا

ابوان

ابوان واخوان وحموان وهنوان وذوا مال في المذكر وفي التنزيل في
المونث ذواتا افنان والقياس في تثنية ذو ذوا الزيدين قال
في متن التسهيل فصل يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الاضافة
لا غير انتهى فهذه كلها مرفوعة بالالف وتقول رايت ابوين واخوين
وحموين وهنوين وذوي مال وفوي غلامين فهذه كلها منصوبة بالياء
نيابة عن الفتحة لانها مثناة وحذفت النون من ذوي وفوي لانهما
مضافان الى ما بعدهما على وجه اللزوم في ذو مطلقا وفي فو عند مفارقة
الميم وتقول في الجر مررت بابوين واخوين الخ كالنصب فهي مجرورة
بالياء نيابة عن الكسرة وان كانت مجموعة على حد المثنى اعربت اعرابه
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا فتقول جا ابون واخون وحمون
وهنون وذوو مال الخ ولم يجمع منها هذا الجمع الا الاب والاخ والحم
قيل وفيه نظر فقد قال ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم يمتنع
الا اني لا اعلم انه سمع ونازعه ابو حيان بان القياس يأباه وهي منازعة
صحيحة خلافا لمن ردها لان جمع الاب والاخ على خلاف القياس فلا
يقاس عليه وحكى بعضهم سماع هنون وذوون وعن ثعلب انه
يقال في فم فمون وفين قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة
وتقول في النصب والجر رايت ابين واخين الخ فهو منصوب بالياء
ومررت بابين واخين الخ فهو مجرور بالياء ايضا وان كانت
مجموعة جمع المونث السالم اعربت اعرابه بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا
وجرا تقول جاءتني ذوات مال فالالف والتاء فيه للجمع ولامه محذوفة
ولا يقدح تغير صيغة المفرد في كونه جمع تصحيح لانها خرجت عن الاصل
كاخوات وهو مرفوع بالضمة الظاهرة وتقول في حالتي النصب
والجر رايت ذوات مال فهو منصوب بالكسرة الظاهرة في اخره ومررت
بذوات مال فهو مجرور بالكسرة الظاهرة في اخره وتقول في هن الذي لم
يذكره الشيخ رحمه الله فيها كما تقدم هنوات فترفعه بالضمة وتنصبه

ويجره بالكسرة فان قلت بقيت النفس مشوقة الي جمع الاب
والاخ والحم بهذا الجمع اعني جمع المونث السالم بالالف والتا قلت
قال في متن التسهيل ما نصه ويقال في المراد به من يعقل من ابن واب
واخ وهن وذي بنون وابون واخون وهنون وذوو ومات
انتهى فاحترز بقوله من يعقل عما اذا اريد به ما لا يعقل فيجمع بالالف
والتا فراجع شروح التسهيل فقد رايت في كلام بعض المشايخ ما يفهم
منه ان الاسما الخمسة بل الستة اذا كان المراد بها ما لا يعقل جمعت
بالالف والتا فتشمل الحم وفيه نظر وانت تراه في التسهيل قد حذفه
فانظر ما عليه التعويل وان كانت مجموعة جمع تكسير اعربت بحركات
ظاهرة على اواخرها ما لم تكن مضافة الى يا المتكلم فان اضيفت اليها
فقد تقدم حكم المضاف اليها فتقول في الرفع جا اباوك واخواتك
وتحاصم احماوك وتحركت افواه الاكلة فكل من تلك الاربعة فاعل
لما قبله مرفوع بضمة ظاهرة وتقول في النصب رايت اباك واخوتك
واحماك وافواه الاكلة فكل من اباك وما بعده منصوب بفتحة
ظاهرة على اخره وتقول في الجر مررت باباك واخوتك الخ فهو مجرور
بكسرة ظاهرة في اخره فان قلت بقي ذو وهنو عد من عدها فهل
يجمعان جمع تكسير قلت قال الرضي ذو يجمع على اذوا ولا دليل فيه على
فتح عينه لان قياس ساكن العين معتله افعال ايضا كحوض واحواض
وبيت وابيات وقال ايضا واما هن فانه لم يستعمل اهنا حتى يستدل به
على تحريك عينه ومونثه وهو هنه بالتحريك لا يدل على تحريك عينه
لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تا
التانيث لا بد من فتحها انتهى ما اردناه منه بلفظه ومنه يعلم الجواب
عنها ومن تلك الشروط ايضا ان تكون مكبرة فلو صغرت اعربت بحركات
ظاهرة تقول هذا ابيك واخيك الخ في الرفع بضمة ظاهرة وفي النصب
بفتحة ظاهرة وفي الجر كذلك ما لم يمنع مانع من ظهور الحركة لانها تشبه

نحو

نحو ظبي ودلو وعلى ما يشبه الاسم الصحيح كما هو ظاهر قيل ومن تلك
الشروط ان لا تكون منسوبة فلو كانت منسوبة نحو ابوي واخوي اعربت
بحركات ظاهرة في نحو جا ابوي واخوي وابويك واخويك فهو مرفوع
بضمة ظاهرة وكذا في حالة النصب بفتحة ظاهرة وفي حالة الجر بكسرة
ظاهرة كما تقدم في المصغر قال ابن فلاح وقياس النسب في ذات
ذو وذي بحذف التا واعادة لامها انتهى وانظر في قياس النسب الى
ذو بنا على ان لامها واو ويا وكذا في قياس النسب الى فو وحرره من باب
النسب تتميما للفايدة ومن الشروط في الحم خاصة ان لا يكون مماثلا
لدلو ولا قرء وهو بفتح القاف وسكون الرا وهمزة مقصورة يطلق
على الحيض والطهر ولا خطا بفتح الخا المعجمة وفتح الطا المهملة وهمزة
مقصورة وهو ضد الصواب فان ماثل شيئا من ذلك اعرب بالحركات
نحو هذا حمولك وحموك وحماوك كما قاله بعضهم وهو كذلك في
التسهيل ومن الشروط في الاب والاخ والحم عدم التشديد وفي الاخ
ان لا يكون ساكن العين كذا قاله بعضهم وفي الفم مفارقة الميم
كما قال ابن مالك والفم حيث الميم منه بانا فان كان به ميم
اعرب بالحركات نحو لخلوف فم الصايم هذا ما يتعلق بالضرب الاول
مما ينوب فيه الحروف عن الحركات وهو الاسما الخمسة فاحفظه
فقل ان تجده كذلك مجموعا في كتاب في ظني بل قد ذكر غالبهم
محترزات تلك الشروط على وجه الاجمال وبعضهم على وجه الاخلال
حيث ذكر في محترز قولهم ان تكون مفردة فقال بان لا تكون
مثناة ولا مجموعة على حدة ولو حذف حدة ووقف عند حده
كان اجمل في رشده ثم شرع الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به
يتكلم على الضرب الثاني وهو كما سياتي مشتمل على ثلاثة ابواب
باب المثنى وجمعي التصحيح فقال الضرب الثاني التثنية
والجمع مبتدا وخبره والمراد المثنى والمجموع كما عبر به ابن مالك وغيره

شروطا ابدا اليه بالجر وهو ظاهر

وكذلك اي وبيان ذلك المذكور ان رفع التثنية اي المثنى اذ المتصف
بالرفع ونحوه هو اللفظ لا المعنى المصدري ويمكن ان يقال ان التثنية
صارت حقيقة عرفية في المثنى او كالحقيقة لغلبة الاستعمال فيه
وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين المتفقين في المعنى واللفظ
فلا يرد عليه نحو العمرين والقمرين و لا كلا وكلتا واثنان واثنتان
بالالف اي ملتبسا بالالف او متحققا بها تقول قولا مطابقا
للغة العربية جاني الزيدان فجا فعل ماض مبني على فتحة ظاهرة في اخره
والنون للوقاية والياء ضمير في محل نصب على انه مفعول به لانه اسم
مبني والزيدان فاعل جا مرفوع بالالف الظاهرة نيابة عن الضمة
والنون المكسورة فيه وفتحها لغة وقد تضم عوض عن الحركة والتنوين
على ما اشتهر وقيل غير ذلك وقد تكون الالف مقدرة فيه لدلالة
الفتحة عليها كما اذا اضيف المثنى الى ساكن نحو جاني صالحا القوم
فصالحا مثنى صالح مرفوع ورفعه بالالف المحذوفة لالتقاء الساكنين
وكذلك تقدر الالف فيه تقديرا في باب الحكاية كقولك دعني من
تمرتان في جواب الك تمرتان او يكفيك تمرتان فتمرتان في من تمرتان
مجرور بمن وعلامة جره الياء المقدرة نيابة عن الكسرة منع من ظهورها
الحكاية هكذا قاله غير واحد قال الدماميني وهو عندهم
شاذ وهو مقصور على حالة الجر المسموعة ولسنا نعديه الى غيرها
لشذوذه انتهى ومعناه دعني من هذا الحديث ولو قيل من تمرتين
لم يؤد هذا المعنى وكقولك لمن قال ضربت الزيدين من الزيدان
ونصبها وجرها اي التثنية بمعنى المثنى بالياء التحتية المفتوح ما قبلها
اشعارا بانها خلف عن الالف والالف لا يكون قبلها الا مفتوحا
فلهذا لم يذكر هذا الوصف مع الرفع نحو رايت الزيدين فرايت
فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على الياء والتاء ضمير فاعل مبني ومررت
بالزيدين فمر فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على الراء الثانية

فهو في محل رفع والزيدين مفعول به فهو منصوب ونصبه الياء او وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لانه مثنى صح

دال

والتاء ضمير مبني في محل رفع على الفاعلية والباء حرف جر والزيدين
مجرور بها وجره او وعلامة جره الياء والنون عوض عن الحركة
والتنوين على ما تقدم فان قلت قد ذكرت فيما سبق في
حالة الرفع ان الالف قد تكون مقدرة فهل الامر كذلك في
حالتي النصب والجر تكون الياء مقدرة قلت لا بل تثبت
محركة بالكسر عند ملاقاتها لساكن كالقوم ومررت بصالحي القوم
فصالحي منصوب بالياء الظاهرة في الاول ومجرور بها كذلك
في الثاني واما الجمع اي المذكر السالم بدليل مقابلته بجمع المؤنث
السالم وهو ما دل على جمع بواو ونون او ياء ونون واغنى عن
المتعاطفات فيكون رفعه بالواو الظاهرة المضموم ما قبلها
ولو تقديرا نحو جا مصطفون بفتحة قبل الواو واصله مصطفيون
استثقلت الضمة فحذفت ثم الياء التي قبل الواو للساكنين
والمضموم ما قبلها من غير تقدير نحو جاني المسلمون فجا فعل ماض
مبني على فتحة ظاهرة في اخره والنون للوقاية والياء ضمير مبني في
محل نصب على المفعول به والمسلمون فاعل جا مرفوع به ورافعه
الواو الظاهرة والنون بعدها المفتوحة عوض عن الحركة والتنوين
في المفرد على ما اشتهر من بعض الاقوال فيها وقد تكون الواو
الرافعة مقدرة كما اذا لاقاها ساكن نحو جا صالحوا القوم فصا لحوا
جمع صالح فاعل جا مرفوع بالواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ومنها الواو قبل اللام وكذا تقدر في باب الحكاية كقولك من
الزيدين في جواب من قال ضربت الزيدين وكذا تقدر الواو
في الجمع المذكور في حالة الرفع اذا اضيف الى يا المتكلم نحو جا
مسلمي فان اصله مسلموي اجتمعت الواو الرافعة والياء المضاف
اليها فحذف لام الاضافة والنون الهاو سبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت في الياء المضاف اليها وقلبت

بخلافها في جمع المذكر كما سياتي قريبا فتقول رايت صالحي صح

لحوا

الضمة كسرة وقدرت الواو وهذا ان كان ما قبل الواو مضموما كما في
المثال فان كان مفتوحا بقي على فتحه لتدل الفتحة على الالف
المحذوفة لالتقا الساكنين نحو مصطفين بفتح الفا جمع مصطفى
بالقصر واما مصطفين بكسر الفا فانه جمع مصطف بالنقص كما قاله
الشيخ خالد في شرح التوضيح هنا وقد قال العلامة ابن الحاجب
ان تقدير الواو فيه للاستثقال وهي مسالة معروفة بالاشكال
من وجهين الوجه الاول انا سمعنا بعض مشايخنا المحققين ممن
كان رفيقا لشيخنا خاتمة المدققين احمد ابن قاسم رحمهما الله تعالى
يقول في تقريره وكانه اخذه من كلام الامام ابي حيان فان قال
ان اعرابه في تلك الحالة لفظي لما معناه ان الواو في نحو مسلمي
ليست محذوفة مقدرة بل هي اليا المدغمة في يا المتكلم غاية
الامر ان هيئتها قد تغيرت والمادة موجودة ومثل ذلك بالسبيكة
من الفضة تجعل تارة خاتما ومرة سوارا ونحو ذلك فلم تخرج
بذلك عن مادة الفضة وانما تغيرت صورتها وشكلها فقط
ومن قال ان حقيقتها تغيرت بالقلب فلا يخلو عن نظر قال
فالقياس ان يقال في الاعراب جا مسلمي مما اضيف الى يا المتكلم في حالة
الرفع مرفوع بالواو المنقلبة يا او يقال بالياء المنقلبة عن الواو وشك
مني في تقريره لطول الزمن وضياع غالب ما حصلته من تقرير
المشايخ رحمهم الله سبحانه وانا شرعت فيهم امتنانه واظن ان هذا
التوقف في كلامهم غير انني ما راجعته الوجه الثاني ان ابن الحاجب
صح بان التقدير في نحو مسلمي للاستثقال لا للتعذر وتبعه غير
واحد واعترض الناس عليه في ذلك واجابوا بما اجابوا بما فيه
انتشار وتشويش في بعض الافكار لكن قد رايت بعض المشايخ قال
ما نصه فايدة مما يقدر فيه حركة التعذر ما سكن اخره للادغام
نحو وقتل ام او دحا لوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا

ذكره

ذكره ابو حيان في شرح التسهيل ومنه ايضا المحكي نحو من زيدا
لمن قال اكرمت زيدا ومن زيد لمن قال جا زيد ومن زيد لمن قال
مررت بزيد على راي الحجازيين وعلى الاصح عندهم في حالة الرفع الضمة
حركة حكاية لا اعراب انتهى المراد منه بلفظه وحينئذ فاقول
ينبغي السعي في الفرق بين المدغم المعرب بالحركات وبين المدغم المعرب
بالحروف نحو مسلمي الذي الكلام فيه حيث قال ابو حيان في شرح
التسهيل كما سبق في الاول انه يقدر فيه الحركة للتعذر وقال العلامة
ابن الحاجب في الثاني المدغم المعرب بالحروف كمسلمي في حالة الرفع ان
التقدير فيه للاستثقال لا للتعذر كما سبق فاي فرق بينهما وهو
ممكن عند التامل ثم رايت استاذ شيخنا السيد عيسى الصفوي قال
على الكافية واعلم ان المصنف حكم بالتقدير في عصا بعد الاعلال والقلب
لا للاستثقال في مسلمي فيه تحكم لم يظهر له وجه وجيه فليتامل
انتهى كلامه وهو كما قال رحمه الله سبحانه واما نصبه وجره
فيكون باليا المكسور ما قبلها ولو تقديرا نحو رايت المصطفين واصله
المصطفيين بيائين استثقلت الكسرة على اليا فحذفت ثم اليا الاولى
للساكنين قبله والباقي يا الاعراب وقبلها بحسب اللفظ فتحة وفي
التقدير كسرة والمكسور ما قبلها لفظا من غير تقدير نحو رايت
المسلمين فرايت فعل ماض وفاعل كما مر والمسلمين مفعول به وهو
منصوب باليا المكسور ما قبلها لفظا لا تقديرا المفتوح ما بعدها
ومررت بالمسلمين فمررت فعل ماض وفاعل كما مر والبا الموحدة
حرف جر والمسلمين مجرور بها وجره اليا المكسور ما قبلها المفتوح
ما بعدها وانما كسروا ما قبل اليا في الجمع للفرق بينه وبين المثنى
حيث فتحوا فيه ما قبل اليا ولم يعكسوا لان الفتح اخف والمثنى
احق به لتقدمه ولان الفتح ثابت في المثنى قبل الاعراب فابقي
بعده ايضا لعدم المعارض بخلاف المجموع وتكون نون التثنية مكسورة

على المشهور ونون الجمع مفتوحة على المشهور ايضا ليفرق بينهما اي بين
الجمع والتثنية والظاهر انه تعليل للضم والفتح فيما قبلهما وللكسر والفتح
فيما بعدهما فتامله وهو تعليل مجرد ينفي ان يقال لم اختص المثني بفتح
ما قبل الالف والياء والجمع بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء ولم
كسرت النون في المثنى وفتحت في الجمع قلت اما اختصاص المثني
بفتح ما قبل الالف فهو ضروري لان الالف لا يكون قبلها الا مفتوح
واما فتح ما قبل الياء فللاتباع ولانها خلف عن الالف والالف
لا يكون قبلها الا مفتوحا واما اختصاص الجمع بضم ما قبل الواو فلانها
ولانها علم العمدية في الجملة واما كسر ما قبل الياء ففيه المناسبة
ايضا ولانها علم الفضلية في الجملة واما اختصاص المثنى بكسر النون
فعلى الاصل في التخلص عن التقاء الساكنين واما اختصاص الجمع
بفتح النون فللتخفيف في اللفظ مع دفع التقاء الساكنين بيصلها لان قبلها
في الرفع واو وقبلها ضمة وفي النصب والجر يا قبلها كسرة فلو ضمت
او كسرت لثقل اللفظ جدا ثم اعلم ان هذه مناسبات ذكرت بعد
الوقوع على المذهب المنصور وهناك لغات اخر على مذاهب ضعيفة
مذكورة في المطولات لا ينبغي الاطالة بها والتعرض لنقضها وفي هذا
القدر الواضح الذي ذكرناه كفاية للطالب استطراد هل حكم المثنى
المضاف الي يا المتكلم حكم الجمع المذكور في تقدير الالف في حالة
الرفع وظهور اعرابه في حالة النصب والجر قلت لا بل هو ظاهر
الاعراب بالحروف في الاحوال الثلاثة فتقول في حالة الرفع جا
مسلماي فجا فعل ماض ومسلماي مثنى مسلم فاعل بجا مرفوع وعلامة
رفعه الالف الظاهرة وهو مضاف محذوف النون للاضافة فان
اصله مسلمان ويا المتكلم المفتوحة ضمير مبني في محل جر بالاضافة
وتقول في حالة النصب رايت مسلمي بادغام يا التثنية في يا المتكلم
فمسلمي بتشديد اليا مفعول رايت فهو منصوب ونصبه اليا المدغمة

في يا المتكلم ويا المتكلم مضاف اليه في محل جر بالمضاف على الاصح
وحذفت منه النون للاضافة على ما مر وكذا القول في حالة الجر
نحو مررت بمسلمي فمسلمي مجرور بالبا وعلامة جره اليا المدغمة في يا
المتكلم وهي مضاف اليه في محل جر على ما سبق واما جمع المؤنث
السالم قيل ان السالم صفة للجمع ويصح ان تكون صفة للمؤنث وهو
ما تحققت جمعيته بالف وتا زائدتين نحو مسلمات جمع مسلمة
وصف لمؤنثة وهندات جمع هند علم امراة فيرفع بالضمة على الاصل
تقول جانني مسلمات فجا فعل ماض والتا للتانيث والنون للوقاية
والياء في محل نصب على المفعولية ومسلمات فاعله مرفوع بجا وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره كما تقول جاني مسلمون في جمع المذكر
السالم فانه مرفوع بالواو وقوله للاتباع ما سياتي في نصبه وجره بالكسرة
اشارة الي ان جمع المؤنث فرع بالنسبة الي جمع المذكر فلو عرب كاصله
وكان القياس ان يتبع الفرع اصله في الاعراب بالحروف لكنه
تخلف عنه لعلة مفقودة في الفرع وهو انه ليس في اخره حروف تصلح
للاعراب فتامله باللطف فانه خفي واما في النصب والجر فهو على لفظ
واحد مكسور فيهما لكن الكسرة في الجر على الاصل وفي النصب نائبة
عن الفتحة فحملوا نصبه على جره كما حمل في اصله وهو جمع المذكر السالم
نصبه باليا على جره بها ليلتحق الفرع ولم يتبع الا لحاقه في الاعراب باصله ح
بالحروف لما قدمناه تقول رايت مسلمات فرايت فعل ماض
وفاعل كما مر في اعرابه غير مرة ومسلمات جمع مسلمة منصوب برايت
وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم ومررت
بمسلمات فمررت فعل ماض وفاعل والبا الموحدة حرف جر ومسلمات
مجرور بكسرة ظاهرة في اخره على الاصل من غير نيابة فلفظ المنصوب
والمجرور فيهما واحد كما رايت لكن النصب بالكسرة محمول على الجر فيها
كما تقول في اصله وهو جمع المذكر السالم رايت مسلمين فرايت

فعل ماض وفاعل ومسلمين مفعول به فهو منصوب ونصبه اليا المكسور
ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة وذلك بطريق الحمل على
جره المذكور في قوله ومررت بمسلمين فمررت فعل ماض وفاعل
والبا حرف جر لما بعده وجره اليا المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها
تنبيه هل يكون اعراب جمع المونث السالم تقديريا ام لا يكون الا ظاهرا
لصحة اخره قلت نعم قد يكون تقديريا وصحة الاخر لا تمنع التقدير
كما اذا كان مضافا ليا المتكلم وكما في حالة الادغام كما علم مما نقلناه
سابقا عن ابي حيان فارجع اليه فان قلت المستفاد من كلام الامام
ابي حيان ان التقدير فيه للتعذر فهل يكون التقدير فيه استثقالا
قلت لم اقف عليه الان فمن وقف عليه في غير باب الوقف فليكتبه
لزيادة الفايدة بالبيان الضرب الثالث الضرب مبتدا موصوف
بالثالث والعامل في الصفة الابتدا على ما هو القاعدة ان
العامل في الصفة هو العامل في الموصوف على الاصح فيهما وخبره
الافعال والعامل فيه المبتدا الذي هو الضرب على الاصح فيهما
وجرة الافعال وقوله الخمسة صفة الافعال فالعامل فيها
المبتدا فالابتدا عمل في شيئين بطريق الاصالة والتبع والمبتدا
كذلك كما هو ظاهر سهل ان شا الله تعالى على المريدين للاعراب
وكونها خمسة انما هو بحسب اللفظ واما من حيث المعنى فاكثر كما
يتبين لك ان شا الله سبحانه وتسمى ايضا الامثلة الخمسة قال
ابن هشام في شرح اللمحة ومعنى تسميتها امثلة انها ليست افعالا
باعيانها كما ان الاسما الستة اسما باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها
عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان وينطلقان
ويستخرجان وغير ذلك وكذا الباقي وسميت خمسة على ادراج المخا طبتين
تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة انتهى قال شيخنا واقول
على قياسه تكون سبعة لا ستة نظرا للغايبتين فليتامل هكذا نقل

ذلك

ذلك عن شيخنا بعض الاخصاء من تلامذته وجزم وقد يظن ان ذه
ما وقع من شيخنا تعقب لكلام الامام ابن هشام والذي ظهر لهذا
الضعيف ان معنى كلام الامام ابن هشام انما هو الاعتراض على من جعلها
خمسة بنا على ذلك الادراج فكانه يقول في الاعتراض عليه جعلها
خمسة بنا على ذلك الادراج فاسد والاحسن بنا عليه ان تعد ستة
واما على عدم البنا على الادراج فهي سبعة كما هو ظاهر فابن هشام
قايل بانها سبعة عند عدم الادراج وستة بنا على ادراج المخاطبتين
تحت المخاطبين فتامل في قول شيخنا واقول على قياسه تكون
سبعة وكانه وا هذا على ارادتها تكون سبعة بنا على عدم الادراج
فتدبره وحقيقة الحال في ذلك انا اذا نظرنا الى الصيغ المنطوق
بها فهي خمسة لا غير قطعا وان نظرنا الى ما دلت عليه من المعاني مع
قطع النظر عن التغليب فيها وعن كون الواو والالف ضميرا او حرفا
فهي سبعة قطعا وبيانه ان تفعلان بالتا الفوقية يشمل ثلاث
معان الاول ان تكون للمذكرين المخاطبين نحو انتما يا زيدان تقومان
الثاني ان يكون للمونثتين المخاطبتين نحو انتما يا هندان تفعلان
الثالث ان يكون للمونثتين الغايبتين نحو الهندان تذهبان
فاثنان منها يضمان الى معاني تلك الخمسة يصير المجموع سبعة
وهذا واضح جلي لا سترة فيه على طالب واما اذا نظرنا الى كون الواو
والالف فيها حرفا على لغة اكلوني البراغيث فقد تذاكرت فيه
مع بعض اخواننا الافاضل فجزم بانها عشرة وكتب ذلك على
هامش نسخة شرح التوضيح للشيخ خالد رحمه الله تعالى ووفقني
عليها فكتبت ما كتبه وهو خطه نقلت وصورته فايدة هذه الافعال
ستة بنا على ادراج الغايبتين تحت المخاطبتين فان لفظهما واحد
والا فهي سبعة ويصح ان تكون عشرة باعتبار كون الالف والواو
حرفين او ضميرين ففي يفعلان بالتحتية اثنان وفي يفعلون بالتحتية

ايضا اثنان وفي تفعلان بالفوقية اربعة تفعلان يا زيدان او يا هندان
والهندات تفعلان وتفعلان الهندان والتاسع والعاشر تفعلون
وتفعلين بالفوقية فيهما ولا تكون الواو والياء فيهما الا ضميرين وذكر
عع المكودي انها ثمانية انتهى ما كتبه رحمه الله سبحانه وعفا عنه بفضله
على هامش نسخته وقوله لا يخلو عن نظر اذ ادراج الغائبتين تحت
المخاطبتين مما لا ينبغي اذ المتبادر من ادراج الشيء تحت الشيء ان يكون
ذلك الشيء المندرج فيه صادقا عليه ولو في الجملة المدرجة واخص منه
كاندراج الانسان تحت الحيوان والاقسام تحت المقسم والغائبتين بالنسبة
للمخاطبتين ليس كذلك فلو قال بناء على ادراج المخاطبتين تحت
المخاطبين كما صنع ابن هشام كان اسد ثم ان قوله وفي تفعلان ه
بالفوقية اربعة الخ مع قوله بعد في التاسع والعاشر ولا تكون
الواو والياء فيهما الا ضميرين يوهم ان تلك الاربعة يصح فيها ان تكون ن
الالف في كل واحد منها حرفا وان تكون ضميرا وليس الامر كذلك
وعبارة بعض المشايخ الثقات في هذا المقام والظاهر انه ناقله
عن الائمة الاعلام عزاه لبعضهم لهذه لفظها وقد تزيد الصيغ على خمس
نظرا الى كون الالف والواو حرفا في فعل الاثنين الغائبين والاثنتين
الغائبتين والجمع المذكر الغائب في لغة اكلوني البراغيث نحو يقومان
الزيدان وتقومان الهندان ويقومون الزيدون فهذه ثلاث صيغ
اخرى فتكون الصيغ ثمانية ولا يخفى مغايرة نحو الهندان تقومان
لها انتما تقومان لمذكرين او مؤنثين لان التاء في الاول للتانيث
دون الخطاب لان الفاعل غائب وفي الثاني للخطاب لان الفاعل مخاطب
فتكون الصيغ تسعة انتهى كلامه بحروفه ومن ذلك تعلم وجه عد
المكودي لها ثمانية والتطريفي عدها عشرة كما تقدم فلينظر ما بين
الكلامين من التفاوت وبعدا ان تعلم ما قررناه من ان الفاظ المنظوم
بها خمسة لا غير وان معانيها سبعة يسهل عليك امر عدها مع اعتبار

الادراج

الادراج وعدمه فتامله استطرادا لا بالمرتبة ومنها تعلم ايضا ان التا المضارعة
تارة تكون للتانيث واخرى تكون للخطاب فهل يقال فيها انها مشتركة بينهما
او حقيقة في احدهما مجاز في الاخر قلت ذلك مبني على ان احرف المضارعة
كلمات اصطلاحية او ليست بكلمات اصلا وانما هي بمنزلة الف ضارب
وتضارب وللناس في ذلك كلام وتحرير ليس هذا اوانه وتعلم ايضا
ان ما يقع في عباراتهم من قولهم الهمزة في المضارع للمتكلم والياء للغائب
والتاء الفوقية للمخاطب لا يخلو عن شيء كما هو ظاهر وهل لك ان تقول
ان زيادته العدد فيها نظرا الى لغة اكلوني البراغيث لا ينقص عليه فهذا
الاخفش وابن درستويه ذهبا الى ان الاعراب فيها مقدر قبل هذه الاحرف
لانه آخر الفعل وانما حق الاعراب ان يكون في الاخر وزعما ان النون ه
ليست باعراب ولكنها دليل وقيل عن ذلك فهو على هذا يكون الفاعل
مستترا فيها واللاحق لها حروف بناء على الاخذ بظاهر النقل عنه حيث
قال لعل هذه الاحرف والمراد ذلك مرجاحته وعبارة السيوطي في الهمع
وقيل الاعراب بحركات مقدرة قبل العلامة والنون دليل
عليها وعليه الاخفش انتهى بلفظه نعم رايت صريحا ان الياء في
تضربين حرف مشتركا ستشاره في اضرب فلعله النقل فيما عدا والفاعل ج
الياء وحينئذ فتزيد العدد فيها على ما ذكرنا بما قلت كما هو
ظاهر بادنى تامل فلا تغفل وبقي اي الاعمال الخمسة بمجموع ما ذكره
بقوله تفعلان بالتاء الفوقية وتكون للثلاث معان الاول
للشخصين نحو انتما يا زيدان تفعلان الثاني للمؤنثتين المخاطبتين
نحو انتما يا هندان تفعلان الثالث للغائبتين المؤنثتين
نحو الهندات تقومان ولو كانتا بلفظ ضمير الغيبة فتقول
هما تفعلان بتاء فوقية تعني امرأتين حملا للضمير على المظهر
ورعيا للمعنى وهذا قول ابن ابي العافية تلميذ الاعلم وهو المرجح
وبه جاء السماع وقال ابن الباذش هما يفعلان بياء تحتية رعيا للفظ

فهذا اللفظ يكون للمذكرين انتهى ايقاظ لا باس به تشحيذا
للاذهان قد صرحوا في هذا المقام بانه اذا اجتمع مذكر ومونث
يغلب المذكر وان كان المونث اكثر وقد صرحوا ايضا بانه اذا اجتمع
مخاطب وغايب يغلب المخاطب وحينيذ فاقول اذا قلت
انت يا هند وزيد فهل تقول تقومان بالتا الفوقية تغليبا
للمخاطبة على الغايب المذكر او تقول يقومان بالتحتية
تغليبا للمخاطبة على المخاطب المونث او تقول يجوز الامران للتعارض (للمذكر صح)
لم ار في ذلك الان شيا لقلة ما عندي من المواد فليحرر بالنقل
عن الثقات المحررين لا عن النقلة المهورين وانظر ايضا فيما اذا
اجتمع مخاطب ومتكلم نحو انا وانت يا زيدا وهند فهل تقول
تقومان بالفوقية تغليبا للمخاطب على المتكلم فهو بمنزلة انتما
تقومان ام يتعين عدم التغليب فتقول نقوم بالنون وتخرج
المسالة عن هذا الباب ام يجوز الامران وعلى منوال ذلك فادرج
في السوال في بقية الامثلة كان تقول اذا اجتمع مخاطب مونث
ومتكلم مذكر وغايب مذكر فهل يغلب المخاطب فنقول تقومون
بالتا الفوقية تغليبا للمخاطب المونث او يقال يقومون بالتحتية
تغليبا للمذكر ام يقال نقوم بالنون تغليبا للمتكلم وتخرج المسالة
عن هذا الباب وكان تقول اذا اجتمع متكلم وغايب نحو انا وزيد
فهل يقال يقومان بالتحتية لانه بمنزلة الزيدان يقومان او يقال
نقوم او يجوز الامران والحاصل ان الاقسام العقلية كثيرة لانها
ثلاثة مخاطب وغايب ومتكلم وكل منها اما مذكر واما مونث
فالتغليب يقع فيما بينها وقد تكون كلها مذكرة او كلها مونثة
او البعض والبعض في صيغتي الجمع وصيغتي التثنية غير ان بعض الاقسام
معطل الوجود مثلا لا يمكن ان تكون كلها مونثة في صيغة تفعلون
بان تكون المخاطب مونث وغايب ومتكلم كذلك وكذا في صيغة

تفعلون

تفعلون كما لا يخفى وقد يجتمع قسمان منها ولا يمكن تغليب مثلا
المخاطبة المونثة والمخاطب المذكر نحو انت يا هند وانت يا زيد
تقول فيه تقومان بالتا الفوقية ولا ضرورة فيه لتغليب المذكر
على المونث لعدم ظهور اثره فان الصيغة واحدة هكذا يظهر
واما المخاطبة المونثة مثلا والغايبة المونثة نحو هند وانت
يا سعاد فالصيغة فيهما واحدة ايضا فتقول فيهما تقومان
بالفوقية فهل التغليب في ذلك بحاله وظهور اثره ام لا قلت
الظاهر نعم فان التا الفوقية في المونثة المخاطبة وهي في (المخاطب صح)
الغايبة للتانيث كما تقدم وحينيذ فيقال انا غلبنا المخاطبة
على الغايبة بان نزلناها منزلتها في الخطاب فتكون التا في تقومان
متمحضة للخطاب بمقتضى التغليب فتامله لكن قد يخطر هنا شبهة
وهي ان يقال قد صرحوا بان التغليب من باب المجاز فهل التجوز ده
هنا مثلا واقع في سعاد المخاطبة او في هند او في مجموعهما واما (الغايبة صح)
تقومان فلا مجاز فيه ولا في ضميره لان اسناده اليهما وقع بعد
التغليب او يقال ان التجوز سرى اليه من المسند اليه والى ضميره
ايضا او يقال التجوز انما سرى في الفعل وحده او يقال انه
من المجاز في الاسناد وهكذا الكلام في تغليب المذكر على المونث
فتفكر فيه وكذا فيما مثله مما قدمناه فانه شي خطر لهذا العبد
الضعيف حين التسطير فاحببت رقمه لينظر فيه اهل التحرير ومن
عندهم مواد من نفايس الكتب المختصرة والمطولات ولست جازما
بالتبعية في هذه الخطرات فربما لا تخلو عن هفوات فلست
على يقين منها لتشعب الافكار وتوالي الاقسام والاكدار ونسال
الله تعالى من فضله مزيد امتنانه وحلمه ويفعلان بالياء التحتية
عطف على تفعلان وهو للمذكرين الغايبين نحو الزيدان يقومان
قال بعضهم او المذكر والمونث الغايبين نحو هند وزيد يقومان

انتهى وظاهره انه لا يقال زيد وانا يقومان لان انا وان كان
واقعا على انثى فليس بغايب لكن ذكر ذلك البعض ان المراد بالغايب
هنا وفيما ياتي غير المخاطب انتهى وقضيته ان يقال في المثال
السابق يقومان لان انا غير مخاطب فهو غايب فليحرر وتفعلون
بالفوقية لجماعة الذكور المخاطبين قال بعض المشايخ والظاهر
ان ما قاله غير كلامهم ما نصه واعلم انه اذا اجتمع مخاطب
وغايب يغلب المخاطب تقول انت والزيدان تفعلون بالفوقية
انتهى وانظر هل المراد من المخاطب هنا هو المذكور فيكون انت
في كلامه بفتح التا او ما يشمل المونث حتى لو قلنا انت يا هند
والزيدان تقول تفعلون بالفوقية والظاهر الاول وعلى
ذلك فقولهم اذا اجتمع مخاطب وغايب يغلب المخاطب مقيد
بما اذا كان كل منهما مذكرا او مونثا اما اذا كان احدهما مذكرا
والاخر مونثا فالغلبة للمذكر عملا بقاعدة ان المذكر يغلب
على المونث وان كثر كما تقدم فعليك بتحريره فلم اره صريحا
والعلم امانة لا ينبغي الجزم فيه بشي من غير مستند صحيح ويفعلون
بالياء التحتية لجماعة الذكور الغايبين نحو الزيدون يقومون او عمرو
وبكر وزيد يقومون ولا تغفل هنا عن ذا على التغليب السابقة
مع التحرير وتفعلين بالفوقية لا غير للمونثة المخاطبة نحو انت يا هند
تقومين ولا سبيل الى التغليب هنا لعدم التعدد في المعنى وبقي
ان يقال اذا انزلنا ما لا يعقل من المونث المجازي منزلة من يعقل
وخاطبناه كان قلنا مثلا انت يا شمس تطلعين او تغيبين فظاهر
ان تلك الصيغة تستعمل فيه ومنه قولي كقول صاحب المنفرجة اشتدي
ازمة تنفرجي انتهى وبقي المشكوك في امره ممن يعقل كالخنثى المشكل
الواحد فهل يقال فيه تلك الصيغة او يعامل معاملة المذكر قلت
قد قال العلامة الاسنوي رحمه الله سبحانه ونفعنا بتحقيقاته اعلم

ان

ان الخنثى بالثا المثلثة ماخوذ من قولهم تخنث الطعام اذا اشتبه
امره فلم يخلص طعمه المقصود وشارك طعم غيره فسمي الخنثى بذلك
لاشتراك الشبهين فيه قاله الماوردي والف الخنثى للتانيث
فيكون غير مصروف والضماير العايدة عليه يوتى بها مذكرة وان اتضحت
انوثته لان مدلوله شخص صفته كذا وكذا اي له فرجان وثقبة
يبول منها على ما سياتي انتهى كلامه ومن ذلك تعلم حاله هنا فلا
يقال فيه تلك الصيغة كان تقول انت يا خنثى تقومين ولم ار
لهذه المسالة ذكرا في كتب العربية ولا عرج عليها احد من المتاخرين
ممن كتب فيما اطلعت عليه مثلا وينبغي ان تتفطن ان كلام الاسنوي
انما هو في لفظ خنثى واما لو سميناه باسم خاص نحو زيد او هند او زينب
فهل حاله في الضماير الراجعة اليه كذلك ام لا فليراجع فمن راى شيئا
من ذلك فليثبته بالاقلام ليستفيده مع الطلبة اولي الافهام وعلامة
الرفع فيها اي فيما صدق عليه انه من الافعال الخمسة ثبوت
النون اي بالنون الثابتة نيابة عن الضمة لفظا كما في تلك الامثلة
او تقديرا كما اذا اكدت بنون التوكيد خفيفة كانت او ثقيلة وما
وقع في بعض نسخ شرح التوضيح من التقييد بالثقيلة فليس بشي بالنسبة
الى الواو والياء فان الخفيفة تشاركها في ذلك لكن وصلا دون وقف
واما الالف فلا تجتمع مع الخفيفة على الاصح كما هو مقرر وما وقع
فيه ايضا من التقييد بالمتصلة كذلك نعم لا تحذف النون مع نون
التوكيد الخفيفة الا في حالة الوصل دون الوقف بخلاف الثقيلة
فالحذف معها مطلقا كما هو مقرر في باب التوكيد وحينئذ يمكن الجواب
عن الشيخ خالد رحمه الله سبحانه حيث قيد بالثقيلة بان مفهوم
الثقيلة فيه تفصيل وقد اشتهر عند المشايخ وسمعناه منهم كثيرا
ان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض عليه فاحفظه ومحل تقدير
النون انما هو في المرفوع المتصل به الواو او الالف او اليا كما في

متن الازهرية وغيرها فالواو خرج بالمرفوع المجزوم نحو ولا يصدنك
بضم الدال واما ترين ولا تتبعان فان الاعراب فيه ظاهر بحذف
النون للجازم على ما بين في المطولات وخرج ايضا بالمرفوع المضارع
المنصوب اذا اكد ولم ار من تعرض له ويكن الجواب عن تصويره
فعليك بتحصيله نقلا او تخريجا على القواعد وما ذكره الشيخ
رحمه الله سبحانه ونفعنا ببركاته من ان اعرابها بثبوت النون هو
مذهب الجمهور وقيل ان الاعراب فيها بالالف والواو والياء
كما انها في المثنى والجمع كذلك وذهب الاخفش الى ان الاعراب
مقدر قبل هذه الاحرف لانه اخر الفعل والنون ليست باعراب
وانما هي دليله ونسب السهيلي الى ان الاعراب مقدر كما ذهب
اليه الاخفش لكن لم يجعل النون دليل الاعراب بل قال انما تثبت
النون رفعا لشبه يقومان ويقومون وتقومين بقائمان وقائمون
وقائمين ولما دخل الجازم فاتت المشاكلة فزالت النون ورده
الامام ابن مالك وقيل انها معربة ولا حرف اعراب فيها وعليه
الفارسي قال ابو حيان وبين هذا القول وقول الاخفش
مناسبة الا ان الاخفش يقول الاعراب فيها مقدر فهو اشبه انتهى ذكره
ما نقله بعض المشايخ مع اختصار ما على المطلوب بلفظه ونحوه مع زيادة
في الهمع للامام السيوطي رحمه الله سبحانه فليراجع وعبارة الشيخ خالد
رحمه الله سبحانه في شرح الازهرية في هذا المقام نصها وعلى القول
بان اعرابها بحركات مقدرة على لاماتها فالجازم حذف الحركة
المقدرة واكتفى بها وحذفت النون عند الجازم لانه كما تقدم
انتهى ثم قال ايضا في شرح الازهرية ما نصه وقيل منصوبة
بحركة مقدرة على لاماتها وحذف النون للفرق بين صورتي المرفوع
والمنصوب انتهى فتامل كيف خالف في تعليل حذفها للجازم وحذفها
للناصب نوع مخالفة فالامر فيه سهل وتامل ايضا في تلك

الاقوال وجريانها في حالة النصب واما في حالة الجزم فقد علم
حكمها مما سبق وفي اي حالة يكون الياء والواو والالف اعرابا هل
ذلك في حالة رفعها خفضها فتكون الواو والالف والياء فيها
علامة الرفع ويكون ساكتا عن اعرابها حالة النصب والجزم ام هي
موزعة على حالاتها من الرفع والنصب والجزم حتى ان الياء لا تكون اعرا با
الا في حالة النصب والواو والالف لا يكونان اعرابا الا في حالة
الرفع كما هو قضية التشبيه بالمثنى والجمع في الظاهر ام كيف الحال
وهل هي ملازمة لتلك الفعول احرف وما هي مستتر قلت لم ار من
تعرض لذلك لفقد المادة فليحرر ربما لو توقف على تحرير تلك
الوقوف الاقوال من المطولات في جميع الحالات فان ما ذكرناه
انما هو من قبيل الخطرات واما في حالة النصب والجزم فتحذف
النون يصح في تحذف ان يكون مبنيا للفاعل فالنون مفعوله وان يكون
مبنيا للمفعول فهي نايب الفاعل والثاني اولى لمناسبته لقوله مما بقا
بثبوت النون فليفهم باللطف والحاصل ان النون المحذوفة نايبة
عن السكون في حالة الجزم وعن الفتحة في حالة النصب فهي علامة
النصب والجزم بطريق النيابة فقول الامام ابن مالك في الفيته
وحذفها للنصب والجزم سمه لا يخلو عن تاويل والامر فيه سهل لا[illegible]
به مع ظهور المراد كقولك اي كقولك في حالة الجزم لم تفعلا
فتقول في اعرابه لم حرف نفي وجزم وقلب وتفعلا فعل مضارع
مجزوم بلم وجزمه او وعلامة جزمه النون المحذوفة نيابة عن السكون
وضمير التثنية فيه فاعله في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
وقدم مثال الجزم هنا وفيما ياتي على مثال النصب لان النصب محمول
على الجزم ولن تفعلا فتقول في اعرابه لن حرف نفي ونصب واستقبال
وتفعلا فعل مضارع منصوب بلن ونصبه او وعلامة نصبه النون المحذوفة
نيابة عن الفتحة والالف فيه فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر

فيه اعراب ولم تفعلوا واعرابه كالاول لا ان الواو فيه فاعل في محل
رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب ولن تفعلوا كالثاني في الاعراب
لكن تقول فيه الواو فيه فاعل في محل رفع الخ ما تقدم ولم تفعلي فتقول
في اعرابه لم حرف نفي وجزم وقلب وتفعلي فعل مضارع مجزوم بلم
وعلامة جزمه او وجزمه بحذف النون والياء ضمير المخاطبة فاعل
في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وقيل ان الياء حرف
والفاعل مستتر كاستتاره في اضرب زيدا او انتصر له بعضهم بما لا يطيل
به ولم ار لفظة اطلاعي من انتصر لكون الالف في يقومان والواو
في يقومون حرفا والفاعل مستتر بل ارد ذلك بالكلية صريحا القائل
مخصوص فليحرر بالنقل ولن تفعلي فتقول في اعرابه لن حرف نفي
ونصب واستقبال وتفعلي فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه
او ونصبه بحذف النون والياء فاعل على ما تقدم تنبيه قد تقدم
لك ان النون تفقد في المضارع المرفوع من هذه الافعال للتصل
به نون التوكيد الثقيلة مطلقا او الخفيفة على التفصيل فيه قد
اشرنا اليه فيما سبق اجمالا وتفقد ايضا النون فيها فيما اذا اجتمعت
مع نون الوقاية فانه يجوز الحذف والاثبات مع الادغام والفك
فقرا نافع بالحذف في تامروني اعبد ايها الجاهلون وقرا ابن عامر
تامرونني بالفك وقرا الباقون بالادغام واما الفاجوني في قراة
نافع بنون واحدة فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح واما
حذفها في حالة الرفع لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما وقد ورد في
الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا والحذفت
من لا تدخلوا ولا تومنوا وقال الشاعر
ابيت اسري وتبيتي تدلكي ٭ وجهك بالعنبر والمسك الذكي
الشاهد فيه في موضعين ان الاصل وتبيتين تدلكين كذا قالوا قال
البدر الدماميني قلت انما يتم ذلك اذا كان مقصوده مجرد

الاخبار

الاخبار بصورة الحال واما اذا كان مقصوده او التعجب منه
لعل موضع البياض لفظ الانكار
وذلك بان يقدر همزة الاستفهام الانكاري او التعجبي محذوفة
وتجعل تبيتي منصوبا بان مضمرة بعد الواو في جواب الاستفهام اي
ابيت اسري وتبيتي تدلكي انكر قضية الجمع بين الحالين او التعجب
منه فالشاهد اذن في تدلكي فقط اذ هو مرفوع قطعا وروي بدل
اسري ابكي انتهى واقول قوله اذ هو مرفوع قطعا هل لك ان تقول
لا نسلم انه مرفوع قطعا ولم لا يجوز ان يكون منصوبا على انه بدل مما
قبله اذ الفعل يبدل من الفعل كما في نحو قولك ان تصل تسجد يرحمك
الله وحينئذ فلا شاهد فيه قطعا فان قلت هذا خلاف الظاهر
قلت وما ارتكبه من حذف الهمزة خلاف الظاهر ايضا فليتامل
فيه فانه خطر حين التسطير من غير مراجعة حاشية السمني وغيرها
فلتراجع فان حصل الموافقة في الاعتراض فلله الحمد والا فاليك النظر
فيه وعدم الاعتراض واليك النظر ايضا في هذه المواضع التي تفقد فيها
النون هل ذلك التقدير للثقل وهو الظاهر او للتعذر والامر
فيه سهل فانه لا ينبني عليه في النطق بها ما ينبني عليه شيء ثم لما كانت
هذه النون في تلك الافعال شبيهة بالنون في نحو ضاربون وضاربا
وضاربين ربما قد يتوهم متوهم انها مثلها في السقوط للاضافة
او انه لما تكلم في السابق على حكم النون في الجمع المذكر والمثنى من الفتح
والكسر انجر الحال به الى ان ذكر حكمها في الاضافة ولم يذكر هذا
الحكم عقب ذلك الحكم السابق بل هناك اخره هنا كي لا يكون كالفاصل
الاجنبي بين ابواب النيابة ولمثل هذه المناسبات الجزئية ونحوها
التي ينبغي ان لا تقابل بالعنف بل اللطف ذكره بعد تمام تلك الابواب
فقال واعلم امر من علم يعلم نبه به على ايقاظ الطالب واهتمامه
بشان ما يذكر بعده من قوله ان نون التثنية اي المثنى كما سياتي مثاله
وكذا ما الحق به نحو هذان اثنا زيد فان اثنا ملحق بالمثنى في الاعراب

وليس مثنى حقيقة اذ لا يقال في مفرده اثن والاصل اثنان فحذفت
للاضافة ونون الجمع المعهود وهي جمع المذكر السالم كما سياتي مثاله
ومثله في ذلك الحكم ما الحق به نحو عشرون وعمرون فعشرون ملحق بذلك
الجمع في الاعراب بالحروف وليس بجمع حقيقة بل ملحق به لانه لا مفرد
له فيسقطان اي كل من النونين عند الاضافة المراد لاجلها وذلك
كما تقول ضربت العبد عند اساءته اي لاجلها وانما حذفت فيهما
لانها اشبهت التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين
يلي علامة الاعراب ومن ثم لا تحذف النون التي تليها علامة
الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس ومساكين العلما لانها
لا تشبه التنوين فيما ذكر لان النون فيها تليها علامة الاعراب
وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد اخر الكلمة من غير فاصل
فتكون الحركة فيها بعد النون كما هو احد القولين في المسالة والقول
الثاني ان الاعراب مقارن لاخر المعرب لا بعده والى حذف النون
والتنوين من المضاف اشار ابن مالك بقوله
نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف قاله الشيخ خالد رحمه
الله سبحانه وانت لا يخفاك ان ما علل به حذفها فيما سبق انسب
بما هو المشهور من ان فيها لغة اعراب المثنى والمجموع وهناك اقوال
اخر ربما لا يناسب بعضها ومن ثم سلك بعضهم في تعليل الحذف غير
ذلك حيث قال لان التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف
اليه والاضافة تؤذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل
هذه العلة تحذف ما يقوم مقام التنوين كنوني التثنية والجمع انتهى
لكن عذر الشيخ خالد رحمه الله سبحانه ونفعنا به واتبع في ذلك التعليل
لانه في مقام شرح المتن وذلك المتن مناسب للمتن الالفية حيث قال
فيها نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف كما نبه على ذلك
رحمه الله سبحانه وقد كان شيخنا المذكور النهاية العلامة الكامل سيبويه زمانه

في

في العربية وفي اظهار النكات الفائقة السنية ابو المحاسن المشهور
نسبه بابن الحلطة وقد اخبرني شيخنا المذكور عن جده المشهور
بما ذكر انه كان من اجل علماء المالكية وانه مذكور في طبقاتهم يمدح
شرح الشيخ خالد المذكور ويقول هذا هو شرح الكتاب فانه
فيه يحاول شرحه بكلام صاحب المتن العلامة ابن هشام من اجل اتساعه
في الكلام وكان رحمه الله سبحانه له به اعتنا وكذا بسائر كتبه حتى
شرحه على الاجرومية والازهرية وكذا كتب الامام ابن هشام
حتى شرح الشذور والقطر حتى يكاد رحمه الله سبحانه ان يحفظها
ويستخرج منها دقائق المسائل بفكره الثاقب وكان رحمه الله تعالى
خبيرا بحل التراكيب الصعبة الابية وتخريجها على قواعد العربية
وقد علق على مختصر الشيخ خليل في فقه المالكية تعليقا لطيفا تعرض
فيه بحل ما صعب من تراكيبه وكان بعض مشايخ المالكية يراجعه في
ذلك ونحوه وقد شاهدت الشيخ العالم الفهامة كريم الدين الكرموني
صاحب الحاشية المشهورة على الشيخ خليل يراجعه ويكتب عنه ما يقوله
في المجلس رحمهما الله سبحانه وكذا له تعليق لطيف على متن الالفية على جهة
الاختصار جدا يحب الفهم من غير قصد تاليف بالمراجعة في الكتب
ومما اتفق ان ليلة موته كسرت خزانة برواق الفوات وسرق معه
بعض كتب يسيرة وابيعا لبعض الاكابر المشهورين بالتصنيف بثمن
غال وقد شتت الله سبحانه شمل السارقين ومات احدهم غريبا
كما اذل الله من رحمه الله والبعض الاخر لم يستقر بعد ذلك بالجامع
الازهر اصلح الله حاله وتاب علينا وعليه وكذا كتب على هامش شرح
الاجرومية حين قراه بعض المتعلمين عليه وقد جرد ما كتبه بعض تلامذته
ومثل ذلك كتب على هامش نسختي متن التصريف من اوله الى اخره وهي
ولله الحمد عندي بخطه حين قراته عليه بالجامع الازهر داخل المقصورة
وذلك بعد ختمه قراءة شرح الالفية للعلامة الاشموني وبعده

الكراس يقراه على اكابر الطلبة ومنهم مدرسون في العربية
وغيرها وكنت اذ ذاك من اصغرهم سنا وعلما وسالوه ان يقريهم
الزنجي بعده فما رضي وقال لا اقرا الا المتن الشريف ولا طا لع
علينا لا اشرحه للزنجاني وامرني بقرايته بخاصة وحصله
ايضا بعض الطلبة مثلي وحضر فيه معي غالب طلبته الاكابر
وكان لا يزيد على حل المتن منطوقا ومفهوما مع ذكر ما يحتاج اليه
من قيد في المسالة قاصدا بذلك نفع الطلبة مثلي الاصاغر ولا
يلتفت الى قول من يقول له قال المولى سعد الدين كذا وفي حواشيه
كذا بل يعرض عنه مجيبا له انا ما طالعته ولا طالعت حواشيه
واما انا بصدد قراة هذا المتن وهذا الشرح يعني شرح الزنجاني
ومن له شبهة فيها فليذكرها لنسعى في ازالتها وقد كان رحمه
الله سبحانه على الغاية القصوى من التواضع واللطافة يميل
الى الاصوات الحسان ويذهب الى بعض الوجوه المتصدين للتدريس
بقصد ان يقريهم في العربية ثم يحضر درسه وكان له مشيخة على الشيخ
الامام الفهامة الهمام نجم العرفان نادرة الزمان فريد عصره علما
وعملا وزهدا شيخ المالكية على الاطلاق بالاتفاق محمد البنوفري
رحمه الله تعالى ونفعنا به كما ان له عليه مشيخة في فقه المالكية فهما
نظير الامام ابن مالك والامام النووي فقد سمعنا من المشايخ الثقات
ان الامام ابن مالك كان يقرا على الامام النووي في الحديث وهو
يقرا عليه في العربية وعلى الجملة فقد كان في عصره عديم النظير
وحصل لنا ولغيرنا منه في العربية انتفاع كثير وقد اخبرني فيه
بعض علما المالكية الثقات انه ذكر له انه اجتمع ببعض الصالحين
فقال له يا محاسن الزمن الرضي عن الله سبحانه قال فقلت له المهم ما تطلبت
نفسي شيا من الدنيا زيادة على ما انا فيه وعلامة ذلك انه كان لا يسعى
ولا يتردد على القضاة مع فقره وكان يشتري معاشه من السوق

بنفسه

بنفسه من غير خادم له وكان قليل الكتب جدا عربية وفقها ومع ذلك
كان يتصدق بها حسب الامكان كما شاهدناه منه كثيرا حتى على الطلاب
هذا وانما ذكرت هذه الجمل المعترضة وان كان لا محل لها مما هو المقصود
الاصلي من شرح الكتاب لاجل التبرك بذكر اولئك الائمة الثقات
فعند ذكرهم تتنزل الرحمات وقصدا الى الاشارة بذكر بعض اوصافهم
الحسنة واخلاصهم في اعمالهم وتواضعهم فعسى ان يكون سببا في اتباعهم
وان يدعى لهم ولي وللمسلمين ولمشايخي واحبابي بالمغفرة والرضوان
وان يحشرنا معهم في اعلا الجنان انه الكريم الرحمان ولنرجع بعد هذا
السير الحسن الى شرح كلام ذلك العارف مفرد الزمن حيث قال
تقول انت في مثال التثنية اي المثنى المرفوع المحذوفة نونه
للاضافة جاءني غلاماك واعرابه جاء فعل ماض مبني على فتحة ظاهرة
على اخره والنون للوقاية واليا مفعول به فهي في محل نصب لانه اسم
مبني لا يظهر فيه اعراب وغلاما فاعل بجا فهو مرفوع به وعلامة رفعه
او ورفعه الالف لانه مثنى والاصل غلامان فحذفت النون للاضافة
والكاف اسم مبني مضاف اليه في محل جر لا يظهر فيه اعراب وتقول
ممثلا للمثنى في حالة النصب وحذف النون منه للاضافة رايت
غلاميك واعرابه رايت فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على اليا على
الاصح والتا فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وغلامي
مفعول به فهو منصوب باليا لانه مثنى والاصل غلامين فحذفت
النون منه لاضافته الى كاف الخطاب التي هي في محل جر لبنائها فلا يظهر
اعرابها وتقول في مثال المثنى المجرور مررت بغلاميك واعرابه
مر فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الاصح والتا فاعل مبني في محل رفع
فلا يظهر فيه اعراب والبا حرف جر مبني لا حظ له في الاعراب اصلا
وغلامي مجرور بالبا وجره او وعلامة جره اليا المفتوح ما قبلها
المكسور ما بعدها اذ الاصل غلامين فحذف النون منه لاضافته

الى كاف الخطاب التي هي في محل جر لبنائها فلا يظهر اعرابها وتقول
في مثال الجمع مثلا له من حيث حذف نونه للاضافة جاءني صالحو قومك
فجاء فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به على ما تقدم وصالحو
جمع صالح فاعل بجاء فهو مرفوع وعلم رفعه الواو لانه جمع مذكر سالم والاصل
صالحون فحذفت نونه للاضافة الى القوم المضاف اليه المجرور بالكسرة
الظاهرة وهو مضاف الى كاف الخطاب المبنية فلا يظهر اعرابها
وتقول في مثال المنصوب المحذوفة نونه للاضافة رايت صالحي قومك
واعرابه رايت فعل ماض وفاعل كما تقدم وصالحي مفعول به فهو منصوب
وعلم نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها والاصل صالحين لانه
جمع مذكر سالم وهو مضاف الى قومك وحذفت نونه للاضافة وهو
مضاف للكاف على ما تقدم وتقول في التمثيل للجمع المذكور في حالة
الجر مررت بصالحي قومك بسقوط النون في جميع ما تقدم من امثلة
المثنى والجمع ولا يخفاك اعرابه وان صالحي مجرور بالجر مضافا الى ما بعد
على ما تقدم وقد سكت الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به وبركاته
عن حذف النون فيهما مع الاضافة اللفظية لعلمها بطريق المقايسة
ومثال ذلك تقول جاءني ضاربا زيد ورايت ضاربي زيد
ومررت بضاربي زيد وتقول في الجمع جاءني ضاربو زيد ورايت
ضاربي زيد ومررت بضاربي زيد بسقوط النون للاضافة في المثنى
والجمع كما رايت تتمة قد تحذف هاء التانيث سماعا نحو واقام
الصلاة اي اقامة قال ابو حيان نحو للاضافة عند الفراء وحذف
مستقل عند غيره فصل في الاسم التام الظاهر انه اراد به
المفرد وقد اشتهر ان المفرد يطلق في باب الاعراب على ما ليس مثنى
ولا مجموعا ولا من الاسماء الخمسة والناقص الظاهر انه اراد به المنقوص
اللغوي بدليل انه جعل من الناقص الاسم المقصور نحو حبلى والعصا والفتى
اوانه اصطلاح منه رحمه الله سبحانه ونفعنا به على اطلاقه على ما يشمله

فان

فان قلت المشهور في اصطلاح اهل العربية كالامام ابن مالك وابن
هشام وغيرهما ان نحو الفتى وحبلى مما اخره الف لازمة قبلها فتحة
يسمى مقصورا وما اخره ياء لازمة قبلها كسرة يسمى منقوصا نحو القاضي
والداعي والشيخ رحمه الله سبحانه قد خالفهم ومخالفة الاصطلاح تعد
من الخطا في عرفهم قلت ممنوع ذلك فقد قال في المواقف وشرحه
للسيد الجرجاني ما نصه ولا مشاحة في الاصطلاح بل لكل احد ان يصطلح
على ما شاء الا ان رعايته الموافقة في الامور المشهورة بين الجمهور
اولى انتهى بنصه فانت تراه ذلك من الخطا بل خلاف الاولى على ان محل
خلاف الاولوية ما لم يكن ثم غرض صحيح حامل على ارتكابه وغرض
الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به تقليل الاقسام وضبطها للمريدين حتى
لا تتشوش اذهانهم ويدل على ذلك انه عليه الرحمة جعل فيما سياتي الفعل
المعتل احد الاقسام الناقص كما سياتي الكلام فيه ثم رايت في كلام
بعضهم ما نصه وتسميته هذا اي ما اخره الف مقصورا هو المشهور
من الاصطلاح ونقل عن سيبويه تسميته منقوصا ونقل عن ابن ولاد
تسمية ما الفه منقلبة منقوصا دون ما ليس الفه منقلبة نحو حبلى
وهو تحكم انتهى وعلى هذا فلا يتوهم الاعتراض على الشيخ بوجه من
الوجوه غاية الامر ان الشيخ رحمه الله سبحانه اطلق عليه ناقصا وسيبويه
اطلق عليه منقوصا والتفاوت بينهما في هذا المقام سهل بل ربما
يقال ان تعبير الشيخ بناقص احسن من تعبير سيبويه بمنقوص مثلا
على فرض ان الشيخ لم يطلع على من سماه ناقصا والظن به خلاف ذلك فهو
المطلع العارف بالمنقول والمعقول على انك قد علمت مما قررنا انه
لا مشاحة في الاصطلاح ومن ذلك تعلم ان دعوى الحكم في التفرقة
بين ما الفه منقلبة وما الفه غير منقلبة غير صحيحة على ان وجه
التفرقة ظاهر فان ما وقع فيه قلب وقع فيه نقص من حيث التغيير
ولا كذلك ما لم يقع فيه قلب فتامله فالتام من الاسم هو صحيح

نصل للتاكيد ما تم اخره اي اسم منفرد بالمعنى السابق من غير نقصان الحركة
في اخره كما يدل على ذلك مقابلته بالناقص وهو ما نقص من اخره الحركة
هذا هو ظاهر العبارة بحسب الفهم وذلك التام نحو زيد وعمرو وخالد
فان كلا منها لم ينقص من اخره الحركة فتقول جاء زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد بالحركات الثلاث وكذا القول فيما بعده وان نقص
قسيم التام اي الاسم المفرد الناقص هو ما اي اسم مفرد نقص من اخره
الحركة اي جنسها وذلك بان لم يكن فيه شي من الحركات الظاهرة نحو الحبلى
فانه ليس في اخره شي من الحركات الظاهرة او كان فيه بعض ظاهر وبعض
اخر خال عن الحركة الظاهرة وذلك نحو القاضي والجواري فان الضم
فيه والكسر ليس بظاهر بخلاف النصب فانه ظاهر نحو رايت القاضي
وجواري هذا ما ظهر في تقرير عبارة الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به
فان قلت هل يرد على تعريف الناقص نحو غلامي ومسلماتي ورجالي
مما اضيف الى يا المتكلم ولم يكن مقصورا ولا منقوصا فانه يصدق
عليه انه نقص من اخره الحركة فانها لم تظهر فيه فيكون ناقصا لا تاما
قلت لا لان نقصان الحركة فيه لعارض الاضافة الى يا المتكلم
ولا يعتد بالعارض ومعنى قول الشيخ رحمه الله سبحانه ما نقص من اخره
الحركة اي نقصا يلحقه لذاته لاخره بان يكون لاخره الفا او يا او واوا
والمضاف الى يا المتكلم المذكور انما لحق النقص اخره لعارض لا لذاته
فلا يكون ناقصا ويرشدك الى ذلك حصره الناقص فيما سياتي عقب
ذلك في ثلاثة انواع فافهم فان قلت يدخل في تعريف الناقص
الاسم الذي لا ينصرف كاحمد فانه يصدق عليه انه نقص من اخره
الحركة قلت هو سؤال مجمل ربما راج امره على من لم يتامل
في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ويجب في جوابه بالتفصيل وهو
ان يقال ما لا ينصرف على قسمين قسم منه اخره الف كحبلى وموسى او
يا كجواري ولا شك ان ذلك من الناقص عنده كما نص عليه الشيخ رحمه

الله

الله سبحانه ومدنا من انفاسه في كلامه الاتي وقسم لا يكون كذلك
وهذا القسم لا يدخل في تعريف الناقص كما اشرنا اليه فيما سبق
من ان المراد ان يكون نقص لاخره بذاته بان يكون الفا او يا او واوا
كما تقدم على انه وقد يقال ولو على بعد مع قطع النظر عن تقييد الاخر
بكونه الفا او واوا او يا لا نسلم ان هذا القسم نقص من اخره الحركة
بل الحركة موجودة فيه في الاحوال الثلاثة بطريق الاصالة في البعض
والنيابة في البعض الاخر وفيه نظر او يقال ان النقص فيه لعارض
شبهه بالفعل ولا يعتد بهذا العارض في وجه التسمية لا يقال
القسم الاول نحو حبلى وموسى قد سميتموه ناقصا وهو يشبه الفعل
ايضا فقد اعتددتم بالعارض في وجه التسمية بالناقص لانا نقول
لا نسلم ذلك فان القسم الاول نقص اخره ذاتي فاعتددنا به في وجه
التسمية بالناقص ولم نعتد بما فيه من الشبه العارض في وجه
التسمية فتامل ومثل هذا التقرير في هذا القسم يجري بنظيره في ايراد
جمع المونث السالم على تعريف الناقص حيث يقول القايل انه يصدق
على جمع المونث السالم انه نقص من اخره الحركة مع انه ليس بناقص فيقال
له في الجواب ما تقدم فتامل فان قلت هل يرد عليه المثنى
والجمع والاسما الخمسة فانه يصدق عليها انه نقص من اخرها الحركة
فانها معربة بالحروف على ما هو المشهور فلا حركة فقد نقص من اخره
الحركة قلت لا وقد اشرنا فيما سبق الى الجواب عن ايرادها حيث
قلنا المراد بالاسم التام والناقص الاسم المفرد والمراد بالمفرد في باب
الاعراب ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسما الخمسة فلا يصدق
التعريف عليها على انا نقول لو حمل كلام الشيخ رحمه الله سبحانه على ذلك
التقييد السابق امكننا ان نقول في دفع هذا الايراد وغيره عن
التعريف ان الشيخ رحمه الله سبحانه قد حصر انواع الناقص في ثلاثة
كما سياتي قريبا نعلم من ذلك ان التام ما عداه لكن ربما اشكل على

ذلك قوله في تعريف التام هو ما تم آخره من غير نقصان فان المتبادر
من قوله من غير نقصان ان تكون الحركة موجودة فيه وربما اشعر بذلك
تمثيله بنحو زيد وعمرو وخالد فتدبره ومما يخطر بالبال ان يقال
لا يخلو الحال اما ان يكون التقابل بين التام والناقص على اصطلاح
الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به تقابل التناقض او تقابل التضاد
فان كان الاول اقتضى ان جميع ما اوردناه على التعريف من قسم التام
فانه حصر الناقص في ثلاثة انواع فيعلم ان ما عداها تام وللشيخ
رحمه الله سبحانه ان يصطلح على ذلك واي مانع يمنع من ذلك وان
كان الثاني اقتضى في الجملة ان هناك واسطة بين التام والناقص
فان الضدين قد يرتفعان لكن تلك الواسطة مجملة تحتاج الى البيان
على مقتضى اصطلاح الشيخ رحمه الله سبحانه في هذا الباب والله اعلم
بمراده بهذا وكاني بك وقد قلت ما هذا الانتشار المشوش على بعض
الافكار فاقول في جوابه لي عذر فيه حيث خالف الشيخ رحمه الله
سبحانه ونفعنا به الاصطلاح المشهور في تعريف المقصور والمنقوص
كما علمت مما سبق لنا ولو وافق اصطلاحهم كما صنع ابن مالك في الفيته
حيث قال

وسم معتلا من الاسماء ما ... كالمصطفى والمرتقي مكارما
فالاول الاعراب فيه قدرا ... جميعه وهو الذي قد قصرا
والثاني منقوص ونصبه ظهر ... ورفعه ينوى كذا ايضا يجر

واي فعل آخر منه الف او واو او يا فمعتلا عرف الخ لم نحتج الى ذلك
الانتشار لكن قد قيل ان من شرط الشارحين ان لا يكونوا جارحين
بل يكونون محافظين على تصحيح الكلام على اتم نظام وهذا جهدي
مع ضعف بنيتي وتشتت ذهني فليعذرني الناظر حيث راى فيه
شيئا من الخلل ويستر ذلك لان الزلل فان ذلك بحسب الافكار وهي
لا تقف عند حد بل تختلف باختلاف قوى النظار ثم ان الشيخ رحمه

الله سبحانه لما فرغ من تعريف الناقص وافراده كثيرة لا تنحصر اراد ضبطه
بذكر انواعه فقال وهو اعني الناقص اي الاسم الناقص هذا هو المتبادر
الى الفهم وسياتي فيه الكلام على ثلاثة انواع الجار والمجرور في موقع
الخبر عن قوله هو وجملة اعني الناقص معترضة بينهما النوع الاول
من الناقص ما تضمنه قوله ان يكون في آخره اي في جهة آخره والظرفية
مجازية الف مقصورة احترز به عن الالف الممدودة فان ما هي
فيه ليس بناقص نحو صحراء وزكرياء زائدة عنه ليس للاحتراز عن شيء بدليل
قوله فيما سياتي ولا فرق الخ ومراده ان الالف في المقصور تنقسم
الى ثلاثة اقسام قسم تكون الفه زائدة على اصول الكلمة نحو حبلى
وقسم آخر تكون الفه منقلبة عن اصل نحو عصا فانها منقلبة فيه
عن واو ورحى فانها منقلبة عن يا وقسم تكون الفه اصلية كمتى مسمى
به وكذا على نحوه فان الفه ليست زائدة ولا منقلبة عن شيء وقد
مثل للقسم الاول بقوله نحو حبلى فالفه زائدة على اصول الكلمة
اتى بها للدلالة على التانيث وسكرى مؤنث سكران وصغرى مؤنث
اصغر وكبرى كذلك فالالف فيها زائدة على اصل الكلمة لان اصولها
ثلاثة بغير تنوين في هذه الامثلة ظاهر والاخير مقدر فيما
لا ينصرف كما صرح به في باب الاضافة لانها اي هذه الامثلة ونحوها
مما لا ينصرف وكان آخره الف مقصورة مما لا ينصرف اي من الاسم الذي
لا ينصرف فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة فلا تنصرف اي تنون تنوين
تمكين ويحتمل ان العطف لانها مما لا ينصرف اي من الاسم الذي لا ينون
تنوين تمكين فلا تنصرف اي تجر بالكسرة بل بالفتحة النائبة عنه وهذا
التقدير له التفات الى تحرير مسمى الصرف هل هو التنوين ويتبعه الجر
او غير ذلك مما هو مبين كما سياتي ان شاء الله سبحانه وتعالى ولا فرق
في المقصور مطلقا بين ان يكون الالف فيه اي في المقصور من حيث هو
لا بقيد كونه في آخره الف زائدة كما قد يقع في الوهم فلا اشكال في كلام

الشيخ رحمه الله سبحانه اصلية اي ليست منقلبة من اصل وذلك نحو متى وعلى
واذا مسمى بها فانه مقصور والالف فيه اصلية قال الرضي وان كانت
الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شي نحو متى وعلى واذا اعلاما فان
الالف في الاسما العريقة البنا اصل انتهى وبهذا التقدير الحسن انشا
الله تعالى يندفع ما يتوهم من ان وفي قول الشيخ رحمه الله سبحانه
او منقلبة محرفة من الناسخ عن اي التفسيرية وقد قدمت اني ما وقفت
على النسخة التي بخط الشيخ رحمه الله تعالى بعد الفحص فلهذا لم اجزم بشي
اما عن الواو نحو عصا بالتنوين فان اصله عصو تحركت الواو وانفتح
ما قبلها قلبت الفا وحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين فتقول
في اعرابه مثلا هذه عصا بالتنوين عصا خبر ما قبله فهو مرفوع به
وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين
واذا قلت العصا بالالف واللام او الاضافة نحو هذه عصاي
ثبتت الالف من غير حذف لها وكان الاعراب مقدرا عليها للتعذر
اذ الموجب لحذفها التنوين وهو لا يجتمع مع ال والاضافة وبقية
الحال فيه كسابقه واما عن يا نحو رحى بالتنوين واصله رحي تحركت
اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين
واعرابه مقدر على اليا المحذوفة للساكنين لا للثقل وفيما تقدم للتعذر
وعليه اشكال مشهور ومهدي كسابقه في القلب والاعراب فان جيت
بال فيهما كان قلت الهدي والرحي او الاضافة نحو هدي زيد
ورحي عمرو كان اعرابه مقدرا على الالف فلا تغفل عن القواعد ولكن
لا يدخل هذا التنوين لانه غير منصرف هكذا وقع في النسخة التي بيدي
لي الظاهر القريب من اليقين انه محض تحريف من الكاتب وان صواب
النسخة ولكن يدخل هذا التنوين لانه منصرف ويدلك على ذلك قول
الشيخ رحمه الله سبحانه فيما سبق في القسم الاول من الناقص بغير تنوين
لانها مما لا ينصرف فلا تنصرف وهذا ظاهر لا سترة فيه والمراد على النسخة

الصحيحة

الصحيحة بقوله ولكن يدخل هذا التنوين اي تنوين الصرف يعني
حيث لا مانع منه كوجود ال او الاضافة واعلم ان كلا هذين الفرعين
اي من النوع الاول من الناقص وهما ما كان اخره الف مقصورة زايدة
وما اخره اصلية او منقلبة عن اصل نجعلهما ضربا واحدا مقابلا لما فيه
الالف الزايدة وهذا بنا على ان او في قول الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا
به ليست محرفة عن اي التفسيرية اما لو قلنا انها محرفة عنها فيكون الفرع
الثاني المقابل لما فيه الالف الزايدة هو ما اخره الف اصلية اي
منقلبة عن اصل واو او يا وربما اشعر بذلك تمثيله الاتي بحبلى وعصى و
فذكر ما فيه الالف الزايدة وما فيه الالف المنقلبة عن اصل
ولم يذكر ما الفه اصلية وبنا على ذلك يكون الشيخ تاركا لما الفه
اصلية وعذره في ذلك كغيره واضح اما لقلة ذلك واما لانه
لا يكون الا بالنقل ونحو ذلك يكون هو اي كلا الضربين على حالة
واحدة الجار والمجرور في موضع خبر يكون وجملة يكون على حالة واحدة
خبر عن كلا هذين والرابط الضمير في يكون وان كان مفردا لان كلا
يجوز في ضميرها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في الرفع اي بالضمة
المقدرة في اخره للتعذر والنصب بالفتحة المقدرة في اخره كذلك
والجر بالكسرة على الاصل ان كان منصرفا نحو الفتى والعصا وبالفتحة
نيابة عن الكسرة في غير المنصرف كما في نحو حبلى وسكرى وموسى وعيسى و
وبذلك تعلم ان الجر بالفتحة يكون في كلا الصنفين من النوع الاول
من الناقص تقول انت في التمثيل لذلك هذه حبلى واعرابه
الها للتنبيه وذا اسم الاشارة بعدها مبتدا في محل رفع بالابتدا
لا يظهر فيه اعراب لبنائه وحبلى خبره فهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة
مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وعصى بالتنوين معطوف
على حبلى والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله لكن بضمة مقدرة على الالف
المحذوفة لالتقا الساكنين كما مر ولو اتي به معرفا بال مثلا كان

مرفوعا بضمة مقدرة على الالف الموجودة كما سبقه هذا في حالة الرفع
وتقول مثلا في حالة النصب رايت حبلي واعراب رايت قد
تقدم فلا نعيده وحبلي مفعول به وهو اسم لا ينصرف لما فيه من الف
التانيث المقصورة فهو منصوب بفتحة مقدرة على تلك الالف منع من
ظهورها التعذر وعصًى بالتنوين معطوف على المفعول فهو مثله لكنه
منصوب بفتحة مقدرة على الالف المحذوفة لما تقدم ولو اتي به
معرفا كان رفعه مقدرا على الالف الموجودة لزوال التنوين منه بوجود
ال وتقول مثلا في حال الجر مررت بحبلي وعصًى بالتنوين في عصًى
وقد تقدم اعراب مررت والبا في بحبلي حرف جر وحبلي مجرور بها
وعلامة جره فتحة مقدرة على الالف نيابة عن الكسرة لانه اسم
لا ينصرف والمانع له من الصرف الف التانيث المقصورة كما سياتي الكلام
فيه وعصًى معطوف على حبلي فهو مثله مجرور لكن بكسرة مقدرة
على الالف المحذوفة كما مر فيه ولو كان فيه ال مثلا كان اعرابه
مقدرا على الالف الموجودة كما تقدم واذا علمت ذلك فالمثل
السابقة كلها معربات لا مبنيات بحركات مقدرة في اخرها لكن فيما
لا ينصرف تقدر الحركات الثلاث وفي غير المنصرف يقدر حركتان الضمة
في الرفع والفتحة في حالة النصب وكذا في حالة الجر لكن بطريق
النيابة عن الكسرة الا ان لا اخر فيها على لفظ واحد وذلك لان في
اعرابها التقديري لوجود مقتضيه وانتفا المانع منه تنبيه
ينبغي لك ان تتامل في هذا الاستثنا في قول الشيخ رحمه الله سبحانه
الا ان اخرها على لفظ واحد هل هو منقطع كما هو المتبادر او متصل
او لا متصل ولا منقطع كالاستثنا في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر
الا من تولى وكفر فيعذبه الله فحرره مع الامعان بتصحيح الاذهان
قال الله تعالى جملة تعالى اعتراضية لا حالية الا بتكلف ولا ينبغي ارتكابه
لا محل لها من الاعراب بين القول ومقوله وهو قوله يوم لا يغني مولى

عن

عن مولى شيا الاول اي المولى الاول وهو الواقع بعد يغني في موضع الرفع
اي موضع مرفوع مرفوع بضمة مقدرة في اخره على انه فاعل يغني
ويحتمل ان مرفوعا خبر عن قوله الاول وقوله في موضع الرفع مقدم
من تاخير على انه في موضع الحال من الضمير في مرفوع والتقدير الاول
مرفوع حال كونه في موضع الرفع ومعنى في موضع الرفع انه مرفوع بضمة
مقدرة في اخره قال ابن الحاجب في التعليقة اذا قلنا ان الفتى
والقاضي في موضع رفع يعني ان الضمة مقدرة على الالف والبا ولولا
امتناع الالف من الحركة واستثقال الضمة على يا القاضي لظهرت
الحركة انتهى فتامله والثاني في موضع جر يعني مجرور بكسرة مقدرة
على اخره المحذوف والكلام فيه كالكلام في سابقه ولفظهما واحد
في حالة الرفع والجر وقد ترك الشيخ رحمه الله سبحانه مثال المنصوب
لحكمة تظهر بالتامل فعليك باستخراجها هذا ويحصل من النوع الاول
ان كل اسم معرب اخره الف لازمة قبلها فتحة يكون اعرابه مقدرا
على تلك الالف المحذوفة والموجودة للتعذر ولا فرق في تلك
الالف بين ان تكون زائدة او اصلية او منقلبة عن اصل ادعيه ولا
حالها ولا فرق ايضا بين ان يكون مفردا كالفتى او جمعا كالسكارى وحبالى
ثم ان كان منصرفا قدرت فيه الحركات الثلاث والا فالضمة والفتحة
لا غير فاحفظه فلن تجده كذلك مجموعا في كتاب فيما اظن لعدم التصريح
به في كلامهم مفرقا لا مجموعا كذلك وهو مفهوم من كلام الشيخ رحمه الله
تعالى ايضا لكن على وجه الاجمال عند التامل والامر فيه سهل جدا غير
اني نبهت عليه لينتفع به القاصرون لا الطلبة الماهرون النوع الثاني
من الناقص ما تضمنه قوله ان يكون في اخره اي الناقص يا اي لازمة
لفظا كالقاضي وتقديرا كقاض وخرج بهذا القيد نحو مررت
بابيك والزيدين فان اليا فيهما ليست لازمة فانك تقول جا ابوك
والزيدون قبلها كسرة وذلك كالقاضي والوالي والمدعي واما الذي
عي

عليه نحو النوع الاول وربما خص ذلك المعنى الذي زدناه من منطوق
الشيخ رحمه الله سبحانه بالقاضي كذلك مع الغاية فانه مكسور ماقبل
اخره واخره يا لازمة والرازي كذلك فانه يكون هو اي الناقص
من هذا النوع كما بينا في حالة الرفع والجر ومعنى كينونته في تلك
الحال هو ما ذكره بقوله بمعنى انه اي المنقوص مقدر اعرابه
لثقل الضمة والكسرة على اليا في حالة الرفع والجر هكذا المتن
في النسخة التي بيدي ويحتمل ان اصل النسخة في موضع بدل حال
تناسب قوله فيما سبق في النوع الاول الاول في موضع الرفع
مرفوع والثاني في موضع الجر مجرور وحينئذ يكون قوله بمعنى
انه مقدر موافقا لما نقلناه عن ابن الخباز في التعليقة كما سبق
قريبا فلا تغفل عنه هذا ما ظهر الان في حل هذا التركيب ويحتمل
غير ذلك فاستخرجه ومنصوبا اي لفظا في الحال اي حال النطق به
من غير ان يكون في موضع النصب حتى يقدر اعرابه كما قدر في حالة
الرفع والجر بل اعرابه في تلك الحالة ظاهر لخفة الفتحة على اليا
والظاهر ان منصوبا معطوف على محل قوله في حال الرفع السابق ذكره
فانه في موقع خبر يكون كما اشرنا اليه سابقا واعلم ان الجر المقدر
في هذا النوع تارة يكون بالكسرة ان كان الاسم منصرفا ومرة يكون
بالفتحة النائبة عن الكسرة ان كان الاسم غير منصرف نحو مررت بالجواري
فالجواري مجرور بالبا وعلامة جره فتحة مقدرة على اليا ولم
تظهر لانها نائبة عن ثقيل والنائب عن الثقيل ثقيل مثله تقول
مثلا في حالة الرفع جا القاضي فالقاضي فاعل بجا فهو مرفوع وعلامة
رفعه ضمة مقدرة على اليا الموجودة للثقل وتقول في النكرة جا
قاض بالتنوين فيكون فاعلا مرفوعا بضمة على اليا المحذوف كذلك
وتقول مثلا في حال الجر مررت بالقاضي فالقاضي مجرور بالبا
وعلامة جره كسرة مقدرة للثقل على اليا الموجودة وتقول في النكرة

علامة

وعلامة جره كسرة مقدرة كذلك على اليا المحذوفة لدفع التقا
الساكنين كما تقدم وهذا في المنصرف وتقول في غيره مررت
بالجواري فهو مجرور بالبا وعلامة جره الفتحة المقدرة على اليا
الموجودة نائبة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع ولم
يظهر فيه الفتحة لما تقدم قريبا وتقول في منكره مررت
بجوار بالتنوين وهو عوض عن اليا المحذوفة لدفع التقا الساكنين
فان اصله جواري بتنوين الصرف فاستثقلت الضمة على اليا فحذفت
فالتقى ساكنان اليا وتنوين الصرف فحذف اليا ثم بعد هذا الاعلال
رايناه على صيغة منتهى الجموع فنصناه الصرف اي تنوينه وعوضنا
عن اليا تنوينا اخر فصار مجرورا بالبا وعلامة جره فتحة مقدرة
على اليا المحذوفة للثقل والتنوين عوض عنها وفي حالة النصب
تظهر الفتحة فتقول رايت جواريا وهذا هو الصحيح في المسالة
وتقول مثلا في حالة النصب رايت القاضي والجواري بفتح اليا
وانما ظهر النصب فيه لخفته على اخره هذا ان لم يمنع من ظهور نصبه
مانع فان منع من ذلك مانع قدر نصبه كما في معدي كرب وقالي
قلا المسميين بهما عند من اعربه اعراب المتضايفين وذلك لثقله
بالتركيب وقد ادعى الامام ابو حيان في هذا ان التقدير فيه
بالاجماع ونوزع في دعوى الاجماع وقد يقدر الفتحة في المنقوص
فيسكن للضرورة وقيل انها لغة قوم صحيحة وخرج عليها قراءة جعفر
الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون اليا وقولهم اعط
القوس باريها بسكون اليا تنبيه لم ار من تعرض له وهو انهم صرحوا
بان لدى من الظروف المعربة وانها لا تكون ظرفا الا في المكان كظرف
عند فانها تكون ظرفا لها نحو عندي ان هذا القول صواب ولا يقال
لدي كما قاله ابن الشجري في اماليه وسيرهان في حواشيه وصرحوا
بان الفها تقلب مع المضمر يا كالى وعلى قال الله تعالى ولدينا

اعط القوس باريها

مزيد وما كنت لدهيم لا مع الظاهر نحو لدي الحناجر ومن العرب من
يقر الالف مع المضمر ايضا كالظاهر وكذا الي وعلي وحينئذ فاقول
بنا على القلب هل يقال فيها انها منصوبة بفتحة مقدرة على اليا التي
انقلب فيكون منقوصا منصوبا مقدرة فتحته للثقل او يقال انها منصوبة
بفتحة مقدرة على الالف التي انقلبت يا للتعذر فيكون مقصورا والظاهر
بالنقل الترجيح وينبغي ان يقال فيه ما قيل في جمع المذكر السالم المضاف
الي يا المتكلم في حالة الرفع من كلام ابن الحاجب فيه والبحث معه فتدبر
فايدة حسنة قد تذاكرت مع بعض الاماثل في لفظ معني المفرد
والجمع هل يعرب اعراب المقصور فيقدر اعرابه في الاحوال الثلاثة
على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين فتقول هذا معنى صحيح
او حسن مثلا وفهمت معنى صحيحا ونظرت في معنى صحيح او يعرب اعراب
المنقوص لانه من عنى يعنى فتقول في النصب فتقول فهمت معنيا كما
تقول رايت قاضيا والذي استقر عليه الحال ان الحركات الثلاث
تقدر فيه حال كونه مفردا اما على كونه اسم مفعول وهو محل الشبهة
فان اصله معنوي كما ان اصل مرمي بالتشديد مرموي فاجتمعت
الواو واليا وسبقت الواو بالسكون فقلبت يا كما هو القاعدة وادغمت
الياء في اليا وكسرت النون للمناسبة فخفف بحذف احدي اليائين ثم فتحت
النون ثم قلبت اليا الفا للقاعدة وحذف لالتقائها ساكنة مع التنوين
فهو كما ترى تخفيفات وهذه التخفيفات لم تتاتى في مرمي ونحوه
قال بعض المحققين ان تخفيفه كذلك غير قياسي والذي جرا على هذا
الاحتمال مع بعده الميل الي جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف
فيقال معنى الكلام ومعنيه واحد انتهى ومن ذلك علمت انه صار
بعد التخفيف المذكور اسما مقصورا كمعنى فتقدر فيه الحركات الثلاثة
هذا على كونه اسم مفعول واما على القول بانه مصدر ميمي او اسم مكان
او زمان فالامر فيه ظاهر من تقدير الحركات الثلاث فيه اذ لم يقع

اي لفظ معنى

فيه ذلك الاعلال والتخفيف الواقع فيه حال كونه اسم مفعول واما
جمعه فتظهر فيه الفتحة لكونه على صيغة منتهى الجموع كجوار فتقول
فهمت معاني فمعاني منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره كما تقول
رايت جواري هذا ما استقر عليه الحال من تلك المذاكرة ولعله صحيح
ان شا الله تعالى فان قلت كيف يكون لنا جمع منقوص ومفرده مقصور
قلت ذلك لا يستنكر فقد صرح بذلك في متن الفية ابن مالك
وكذا في متن التوضيح وعبارة متن التوضيح ممزوجا ببعض شرحه للايضاح
نصه واذا كان مفاعل معتلا منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتنقلب
ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلا ينون بحال لانتفا ما يقدر
اعرابه في الالف كعذارى جمع عذرا بالالف ومدارى جمع مدرا بكسر الميم
والقصر وهذا الاستعمال غير الغالب والغالب ان تبقى كسرته وياؤه
على حالها فاذا خلي من ال والاضافة اجري في حالتي الرفع والجر مجرى
قاض وسار ونحوهما من المنقوص المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه
نحو هؤلا جوار ومررت بجوار قال تعالى ومن فوقهم غواش والفجر
وليال عشر فغواش مرفوع بالابتدا وليال مجرور بالعطف على الفجر ويجري
في حالة النصب مجرى دراهم في سلامة اخره وظهور فتحه من غير تنوين
نحو رايت جواري قال تعالى سيروا فيها ليالي انتهى من غير اسقاط
مخل وعبارة ابن المصنف على الالفية نصها وكذلك تشترك فعالى وفعالي
فيما اخره الف مقصورة للتانيث او للالحاق نحو حبلى وحبالى وذفرا
وذفار وذفاري انتهت ومنه تعلم ان لنا جمعا تارة يكون مقصورا ومفرده
مقصور مثله وتارة يكون جمعا منقوصا ومفرده مقصور ويبقي الكلام
في جمع منقوص ومفرده كذلك وقد مثلناه في بعض رسايلنا ويبقي الكلام
في جمع مقصور ومفرده منقوص وهو تتمة الاقسام الاربعة الحاصلة
من ضرب اثنين في اثنين فعليك بتتبعه من باب جمع التكسير هذا وقد
استشهد الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به على ظهور النصب في السوغ

الثاني بقوله قال الله تعالى يا قومنا اجيبوا داعي الله ومحل الاستشهاد
قوله داعي الله فانه مفعول به لاجيبوا فهو منصوب وعلامة نصبه
فتحة ظاهرة في اخره واجيبوا فعل امر والواو فاعل في محل رفع وقومنا
منادي منصوب بالفتحة الظاهرة لانه منادي مضاف الى الضمير
المتكلم واعلم صدر هذا المبحث بلفظ اعلم وهو امر من علم يعلم
اهتماما بشانه وليتنبه الطالب على ان ما اخره يا لا يلزم ان يكون
منقوصا يقدر فيه الاعراب كما قد يقع في الوهم من بعض ضعفة الطلبة
على وجه الغفلة عن تعريف المنقوص السابق بل قد يكون اخره يا ويسكن
ما قبلها فيكون اعرابه ظاهرا ولا يكون من المنقوص في شي لان الشرط
فيه كسر ما قبل اليا على ما تقدم انه اي الشان اذا كانت اليا والواو
في اخر الاسم مشددة خبر كانت او لم تكن مشددة لكن كان قبلها اي
اليا وما عطف عليها ساكن اعرب جواب اذا اي بحركات ظاهرة
لا مقدرة بقرينة قوله في المنقوص السابق بمعنى انه مقدر الخ وبقرينة
الامثلة الاتية فان قلت قوله او قبلها ساكن يغني عن قوله مشددة
لان المشدد هنا لا يكون قبله الا ساكن ولا يصح ان يكون من عطف الخاص
على العام لان شرطه ان يكون بالواو كما اشتهر قلت هو من عطف
المغاير وذلك لان الحرف المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد
لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة فيصير الحرف الساكن كالمستهلك
لا على حقيقة التداخل بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما بهيئته وهو
الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد الذي سكن
ما قبله من غير ادغام مثلا فحصلت المغايرة بهذا الاعتبار وصح العطف
تقول انت اذا اردت التمثيل لما سبق هذا صبي اصله صبوي
قلبت الواو يا وادغمت وهو من الصبوة فهذا مبتدا وصبي خبره
مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وعدو عطف على صبي
فهو مرفوع مثله واصله عدوو فادغم فهو مثال للواو المشددة وما

قبله مثال لليا المشددة في حالة الرفع وتقول في حالة النصب
رايت صبيا وعدوا فصبيا مفعول به لرايت فهو منصوب بفتحة ظاهرة
وعدوا منصوب كذلك بالعطف عليه وتقول في حال الجر مررت بصبي
وعدو فصبي مجرور بالباء بكسرة ظاهرة في اخره وعدو كذلك بالعطف
عليه وتقول في التمثيل لما قبله ساكن واوا ويا هذا ظبي ودلو فهذا
مبتدا وظبي خبره مرفوع به بالضمة الظاهرة في اخره ودلو كذلك
بالعطف عليه هذا في حالة الرفع وتقول في حالة النصب رايت ظبيا
ودلوا فظبيا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ودلوا كذلك
بالعطف عليه وتقول في حالة الجر مررت بظبي ودلو فظبي مجرور بالبا
وجره كسرة ظاهرة ودلو كذلك بالعطف عليه تنبيه ما ذكره
الشيخ رحمه الله سبحانه في قوله واعلم الخ يسمى عند النحاة بالاسم المشبه
بالصحيح اي في جريان الحركات الاعرابية الظاهرة عليه ومحل ظهور الاعراب
فيهما لم يمنع مانع منه كالوقف وكالادغام على ما فيه من خلاف طويل بين
اهل العربية والقراء وكالحكاية ان وجد شرطها ونحو ذلك مما لا نطيل به
ثم اعلم انه لا يلزم من كون تلك المفردات معربة بالحركات الظاهرة
ان يكون مجموعها كذلك كما قد يتوهم فهذا ظبي ودلو مثلا جمع الاول
اظب والثاني ادل واصلهما اظبي وادلو نضم اليا والواو فقلبت ضمتهما
كسرة والواو في ادل يا وحذفت اليا الاصلية من اظب والمنقلبة
في ادل على حد الحذف في قاض وغاز فهما جمعان منقوصان لجواز نقله
فيهما الضمة والفتحة بدلا عن الكسرة ويظهر نصبهما تقول رايت اظبي
وادلي فاحفظه النوع الثالث اي من انواع الناقص ما تضمنه
قوله ان يكون اخره الف او يا او واو وذلك اي الذي اخره ما ذكر
خاص بالافعال المستقبلة يعني الافعال المضارعية سوا كانت مستعملة
في الحال او الاستقبال او الماضي اي ما اخره ما ذكر من مجموع الالف
والواو واليا مقصور على ما ذكر من الافعال المستقبلة لا يتجاوزه

جمع الظبي والدلو

الى الاسما اذ الواو فيها لا يتعلق بها اعراب بالحركات عليها وانما فعلته
فيها بالاولين فقط ومثال ما ذكر نحو يخشى مثال لما اخره الالف
ويرمي مثال لما اخره اليا ويدعو مثال لما اخره الواو وهذا على سبيل
الاجمال في المثال وا لافليست متساوية الاقدام في الاعراب واما على
سبيل التفصيل في الاعراب فهو ما ذكره بقوله فاما يخشى اي ما اخره
الالف وهو فعل مضارع فهو امثاله نحو يسعى ويرعى على حالة اي ذى
هيئة واحدة في حالتى اى زمان الرفع وذلك نحو هو يخشى فهو مبتدا
في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب ويخشى فعل مضارع مرفوع
لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف
للتعذر وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو والجملة في محل رفع خبر من
هو والرابط هو المستتر ويرضى معطوف على يخشى فهو مثله والعامل
في محله هو لعامله فيما قبله والنصب بالجر عطف على الرفع ومثاله نحو
لن يخشى ولن يرضى فلن حرف نصب ونفي واستقبال ويخشى فعل مضارع
منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف للتعذر ولن يرضى
مثله فهو جملة معطوفة على جملة فان قيل ما الحكمة في ان الشيخ رحمه
الله سبحانه ونفعنا بركاته اعاد العامل في مثال النصب وهو لن ولم
يعده في مثال الرفع السابق قلت قد يقال انما اعاده في حالة
النصب لاجل ان يتعين ان يكون مثالا للمنصوب بخلاف ما اذا حذفه
وقال لن يخشى ويرضى فيحتمل انه مرفوع بناء على ان الواو فيه ليست
للعطف فلا يتعين ان يكون مثالا للمنصوب بخلاف عامل الرفع السابق
سوا اعاده او لم يعده الفعل الثاني مرفوع لتجرده على كل حال فليتامل
مع اللطف ويمكن غير ذلك واما يخشى ونحوه في حالة الجزم فتحذف انت
الالف تقول بالتاء الفوقية لم يخش ولم يرض فلم حرف نفي لحدث المضارع
وقلب لزمانه وجزم للفظه ويخش فعل مضارع مجزوم به وعلامة جزمه
حذف الالف وكذا الكلام في لم يرض واما قولك يرمي ويدعو مما

اخره اليا والواو نحو يمشي ويغزو فيكون ساكنا اي اخره في حالة الرفع نحو
هو يرمي ويدعو فيقدر اعرابه في تلك الحالة فهو مبتدا كما تقدم
ويرمي فعل مضارع مرفوع لتجرده على اليا الساكنة ولم يظهر الضم عليها
لثقله وكذا الكلام في يدعو انظر ما تقدم ومنصوبا في حالة النصب
اي ويكون منصوبا في حالة النصب فمنصوبا عطف على ساكنا وفي النصب
معطوف على في الرفع فاحفظه ومثاله لن يرمي ولن يدعو فلن حرف
نفي ونصب واستقبال ويرمي فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه
فتحة ظاهرة على اليا لخفتها عليها وكذا الكلام في لن يدعو من غير
اطالة ومحذوفا في الجزم الظاهر انه معطوف بالتوزيع على قوله اولا
ساكنا في الرفع فتامل فيه ومثال ذلك نحو لم يرم ولم يدع فلم حرف
نفي وجزم على ما تقدم ويرم فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه
حذف اخره لانه معتل الاخر وكذا الكلام في لم يدع الا ان المحذوف
منه الواو ومما قبله اليا هلا وقد اشار الامام ابن مالك الى هذا
النوع بتمامه في الفيته على اللطف وجه واحسنه بابلغ نظم واتقنه حيث
قال

وأي فعل آخر منه الف • او واو او ياء فمعتلا عرف
فالالف انو فيه غير الجزم • وابد نصب ما كيدعو يرمي

لكن لك ان تسال وتقول الامام ابن مالك رحمه الله سبحانه قد جعل
الكلام على الفعل المعتل مقابلا للكلام على الاسم المقصور والمنقوص
حيث قال وسم معتلا من الاسماء الخ ثم قال واي فعل الخ كما يعلم
بالوقوف على عبارته والشيخ رحمه الله سبحانه جعل الكلام على الفعل
المعتل من جملة انواع الناقص وفي صدر كلام الشيخ رحمه الله سبحانه
ونفعنا بعلومه جعل الناقص احد قسمي الاسم وقسم الشي ما اندرج تحته
وكان اخص منه ولا شي من الفعل بمندرج تحت الاسم الذي هو المقسم واذا لم
يندرج تحت المقسم الذي هو اعم من الاقسام فاحرى ان لا يندرج تحت
الاقسام ويكون نوعا من احدهما كما صنع الشيخ رحمه الله سبحانه قلت

٢ عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة صح

قد تقدم ما حين تقرير عبارة الشيخ رحمه الله السابقة ما يعلم منه جواب
هذا السؤال ويمكن الجواب عنه بجواب آخر قد ارتكبه بعض اهل المعقول
في نظير ذلك وان كان هو خلاف التحقيق وذلك انه جوز بان القسم يكون
اعم من المقسم كما في تقسيم الحيوان الى الانسان والابيض فان الابيض
اعم من الحيوان وح فجاز ان يكون قول الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به
فيما سبق والناقص ما نقص من آخره الحركة شاملا للاسم والفعل وان كان
المقسم الذي هو الاسم اخص منه فتامله تنبيه ما ذكره الشيخ رحمه
الله سبحانه ونفعنا به في هذا النوع الثالث مقيد بما اذا لم يتصل بالفعل
المضارع الف الاثنين وواو الجماعة او يا المخاطبة بقرينة ما قدمه من
ان المضارع المتصل به ما ذكر معرب بالحروف ومقيد ايضا بما اذا لم
يتصل به نون النسوة ولم يباشره نون التوكيد فانه في الحالة هذه
يكون مبنيا ويدل على هذا القيد نطق الشيخ رحمه الله سبحانه واما من علينا
وراداته بالامثلة كذلك مع قرينة المقام وهو ان الكلام في المعربات
ومثل ذلك الاطلاق ... في كلام الائمة واقع مع عدم المؤاخذة به
بالاتفاق خصوصا ومثل هذه المقدمة انما صنفها الشيخ رحمه الله سبحانه
لبعض المريدين المسترشدين الطالبين الطريق لاجل صون السنتهم عن
اللحن في الحديث الشريف مقتصرا فيها على اقل ما يحصل به المرام في ذلك
المقام ومما سمعناه من بعض مشايخنا عن امام الحرمين انه قال اذا فهمت
مرادي فما عليك من سوادي ولم يقصد الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به
فيها تمام التحرير وهو من المقاصد الحسنة عند اهل التجريد الخارير
فصل يصح ان يكون مرفوعا على انه خبر مبتدا محذوف والتقدير هذا
فصل والمراد به لغة هو الحاجز بين الشيئين واصطلاحا احد امور سبعة
ذكرها السيد الشريف الجرجاني في اسما الكتب وما فيها من التراجم واتحاد
منها ان المراد الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني فيكون المعنى المراد هنا
تنبيها على ذلك هذه الفاظ دالة على معان في بيان الاسم الذي لا ينصرف

ويصح

ويصح ان يقرا بالسكون بناء على انه غير مركب مع شي وح فالسكون الذي فيه
اما سكون بنا او سكون وقف بناء على الاختلاف في الاسما قبل التركيب
هل هي معربة او مبنية وقد خبط بعضهم في هذا المقام بذكر امور وتكلفات
هي مجرد خيالات واوهام لا ينبغي لنا نقلها وردها في مثل هذا المقام
في بيان الاسم المنصرف اي ما يصدق عليه هذا المفهوم وغير المنصرف
الظاهر من هذه العبارة بقرينة ما سياتي ان التقابل بين المنصرف وغير
المنصرف تقابل التضاد فيكون هناك واسطة وقد قيل به ويحتمل
ان التقابل بينهما تقابل التناقض فلا واسطة لكن هذا الاحتمال لا يناسب
كلام الشيخ رحمه الله تعالى الاتي ولم اره مصرحا في كلام احد لقلة
اطلاعي على انه لا يخلو عن نظر تام عند اهل المعقول وغاية ما وقفت
عليه في كلام بعضهم ان ظاهر كلام المفصل يدل على الحصر اي حصر الاسم
المعرب في المنصرف وغير المنصرف حيث قال والاسم المعرب على نوعين فانه
يدل على الحصر ثم تفسيره كل واحد من النوعين ينفي الحصر لانه تبقى اسما كثيرة
لا تدخل تحت واحد من التفسيرين نحو الاسما المعربة بالحروف فانها لا تدخلها
الحركات الثلاث والتنوين فلا تكون منصرفة ولا يختزل عنها الجر
والتنوين ولا تفتح في موضع الجر فلا تكون غير منصرفة انتهى فعليك بالمطولات
ان شئت تمام التحرير ثم بعد تسطير ذلك رايت بخطي من التحصيل عن
بعضهم ولم يحضرني الان اسم الكتاب الذي نقلت منه بعد ان قال
واقسام الاسم من جهة الانصراف والتصرف اربعة اقسام وبينهم ثم قال
ما لفظه وهنا قسم اخر لا يوصف بانه منصرف ولا غير منصرف وهو في
اربعة اصناف المضاف والمعرف باللام والمثنى والمجموع لا يقال
منصرف اذ لا تنوين فيه ولا يقال غير منصرف اذ لا شبه فيه للفعل لانه
قد قويت الاسمية فيه بوجود احد هذه فانتفى ذلك الشبه المعتبر
في منع الصرف او نقول غير المنصرف هو الذي منع التنوين لشبه الفعل
وها هنا مانع التنوين ليس للشبه بل لامر اخر فاذا غير المنصرف ضد المنصرف

وليس نقيضا له لان الضدين يجوز الخلو عنهما عند وجود الواسطة بخلاف
النقيضين فان قيل كيف يكون الاسم لا منصرفا ولا غير منصرف وهذا الا جمع
بين المتناقضين قلنا ليس كذلك وان شئت فاستانس بالنقل فانه لا يقال
انه منصرف ولا غير منصرف انتهى ما وجدته بخطي وهو وان كان في بعضه نظر
الا ان فيه استيناسا لما قلناه من ان التقابل بين المنصرف وغيره تقابل التضاد
لا تقابل التناقض ثم رايت بعضهم حاول ان التقابل بينهما تقابل التناقض
اخذا من قول ابن الحاجب ان الممنوع من الصرف ما فيه علتان وبين ذلك
بما فيه طول لا ينبغي لنا نقله لان فان الغرض الاصلي لنا في شرح هذه
المقدمة انما هو غالبا فيما يتعلق بالفاظها بحيث يصل اليها الطالب
ويكتفي بها عن غيره وهذا البحث قد اكثر الناس فيه الكلام واتى فيه
بعضهم بما لا يفيد الطالب الا بعد تحقيق اصطلاح من غير ان يترتب
عليه حكم نطقي وبعض اعرض عن ذلك وذكر ما فيه فائدة نطقية
من الجر بالفتحة وعدم الجر بها وقد لخص الشيخ رحمه الله سبحانه زبدة ذلك
على وجه حسن يسهل على المريدين تناوله من غير انتشار في الاقوال فقال
واما الاسم المنصرف فهو الفا وما بعدها جواب اما والجملة لا محل لها من
الاعراب لكون اما شرطا غير جازم ما اي اسم معرب يدخل عليه اي ذلك
الاسم الحركات الثلاث يعني الضمة والفتحة والكسرة مع التنوين يعني
تنوين الامكنية لا تنوين العوض عن حرف فانه يكون فيما لا ينصرف نحو جواد
ولا تنوين المقابلة كما في مسلمات واما عرفات ففيها خلاف مشهور تطويل
بذكره اي مصحوبة تلك الحركات مع التنوين المذكور مع حال وحركتها
حركة اعراب على الاصح وهي لكان لا اجتماع نحو زيد مع عمرو ووقته نحو
جيت مع العصر وبمعنى كل منهما لكن الثاني هنا اظهر فتامله ثم لا فرق
في تلك الحركات بين ان تكون ظاهرة كما في زيد وعمرو ولا بين ان تكون
مقدرة نحو الفتى والقاضي فان قلت قد اقتضى قول الشيخ رحمه الله
سبحانه ونفعنا به في تعريفه انه اعرب بالحروف ليس منصرفا لانه

لم يدخل عليه الحركات الثلاث مع التنوين قلت نعم وهو صحيح وبه قال
بعضهم فان قلت فهل يدخل في تعريف غير المنصرف الاتي بيانه قلت
الظاهر لا فانه قد قال في التعريف الاتي ويكون في موضع الجر مفتوحا وهذا
لا ينطبق على المعرب بالحروف وح فتكون واسطة بينهما ومن ذلك يعلم
ان التقابل بين المنصرف وغير المنصرف تقابل التضاد فيكون هناك واسطة
ولا ضرر فيه كما تقدم نعم قد يقال المناسب لتقابل التضاد ان يعرف
غير المنصرف بما فيه علتان كما عرف به ابن الحاجب فان الضدين في اصطلاح
اهل المعقول امران وجوديان بينهما غاية الخلاف والشيخ رحمه الله سبحانه
كغيره عرفه بقوله هو ما يدخله جر ولا تنوين الخ فاخذ السلب في مفهومه
وهو يناسب التناقض لا التضاد وقد يقال المقصود من ذلك التعريف
قوله فيه ويكون في موضع الجر مفتوحا فيؤول الحال فيه الى امر وجودي وكانه
قال المنصرف ما جر بالكسر مع التنوين وغير المنصرف ما جر بالفتحة مع عدم
التنوين فتدبره واما غير المنصرف فهو ما اي اسم معرب لا يدخله جر ولا
تنوين اي تنوين الامكنية كما هو المتبادر وانما لا فهو يدخله الجر بالفتحة نيابة
عن الكسرة ويدخله تنوين العوض عن حرف كما في جوار وغواش والحصر
دخل في التعريف المعرب بالحروف نحو احمرون وافضلون واحمران وافضلان
مثلا مثلا ودخل فيه جمع المونث السالم نحو مسلمات اذ يصدق عليه انه
لم يدخله الجر اي الكسرة كما تقدم ولا تنوين الامكنية وخرجا عنه بقوله
رحمه الله سبحانه ونفعنا به ويكون في موضع الجر بالكسرة مفتوحا بفتحة
نائبة عن الكسرة التي كان يستحقها لو لم يمنع بالعلتين وهذه زيادة
حسنة من الشيخ رحمه الله سبحانه في التعريف والا فغير المنصرف عند قدماء
النحويين ما لا يدخله الكسرة والتنوين وعند الامام ابن الحاجب وكثير من
ما فيه علتان والشيخ رحمه الله سبحانه قد تبع المتقدمين وزاد عليهم في
المحاسن حيث اخرج ما لا يستحق الدخول تنبيه ينبغي النظر فيه وهو
الظروف المعربة مما ليس علتان كقبل وبعد ويمين وشمال وفوق مما لا

متصرف او متصرف تصرفا ناقصا بان لم يستوف الحركات الثلاثة
وكذا المصادر اللازمة للنصب هل تدخل في تعريف المنصرف لان
عدم دخول الحركات الثلاث مع التنوين فيها عارض ام لا يدخل فيكون
واسطة واما عدم دخولها في تعريف غير المنصرف فظاهر وهذا مما لم اره
لغيره الطلابحي ثم رايت بخطي منقولا عن بعضهم ان نحو عشا وسحير امنصرف
غير متصرف على ما ياتي في الظروف انتهى فلله الحمد هذا وقد رايت للامام
السيوطي رحمه الله سبحانه ونفعنا ببركاته قد قال ما نصه من
ابواب النيابة ما لا ينصرف واختلف في حده بناء على الاختلاف في
تعريف الصرف فقيل هو المسلوب منه التنوين بناء على ان الصرف
ما في الاسم من الصوت اخذا من الصريف وهو الصوت الضعيف وقيل
هو المسلوب منه التنوين والجر معا بناء على ان الصرف هو التصرف في جميع
المجاري قال ابو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته وحكم ما لا ينصرف
انه لا ينون ولا يجر بالكسرة واختلف لم منع منهما فقيل لشبه الفعل
وقيل على بنيته ثم قال فان اضيف او صحب ال المعرفة كانت او
موصولة او زائدة او بدلها وهو ام في لغة طي جر بالكسر اتفاقا نحو
في احسن تقويم كالاعمى والاصم رايت الوليد ابن اليزيد مباركا بيت
بليلام ارمد اغتماضا ولقا اي بليل الارمد وهل هو باق على منع
صرفه وانما جر لامن دخول التنوين فيه او منصرف لانه دخله خاصية
من خواص الاسم فضعف فيه شبه الفعل خلاف بناه بعضهم على الخلاف
السابق في تعريف الصرف والثاني هو المختار وعليه السيرافي والزجاج
والزجاجي وفي راي ثالث اختاره كثير من المتاخرين يفصل بين ما زالت
منه احدى العلتين كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة
ودخول اللام فمنصرف وما لا كالوصف ونحوه فلا انتهى ما اردناه
من كلامه وانت لا يخفاك ان هذا الخلاف حيث كان مبنيا
كما قال بعضهم على الخلاف السابق وقد قال فيه الامام ابو حيان

لاطايل

قاعدة في اثبات التاء وتركها في العدد

لاطايل تحته فالمبني عليه لاطايل تحته احدهما ان يكون لاطايل تحته
ولا فوقه ثم رايت شيخنا السيد عيسى استشكل تصور الخلاف
من اصله كما يعلم بالوقوف على كلامه ثم شرع الشيخ رحمه الله سبحانه
وتغمده في ضبط موانع الصرف وتعدادها فقال وموانع الصرف
مبتدا ومضاف اليه ويعبر عنها اهل النحو بالعلل وانت لا يخفاك
التغاير بين العلة والمانع والسبب عند اهل اصول الفقه ولكل وجهة
وقوله تسع خبر المبتدا وقد ترك الشيخ رحمه الله سبحانه التاء من تسع
مع ان المعدود مذكر وهو موانع فانه جمع مانع والقياس فيما
معدوده مذكر ان يؤتى بالتاء وفيما معدوده مؤنث ترك التاء
قال تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قلت قد قالوا
ان محل ذلك فيما اذا ذكر المعدود متاخرا اما لو حذف فيجوز التاء
وتركها ففي الحديث الشريف واتبعه ستا من شوال فقد ترك في ست
التاء مع كون المعدود مذكرا وهو ايام او تقدم فيجوز الامران
نحو عندي رجال ثلاث او ثلاثة او نسا كذلك وعدها تسعا هو
ما اشتهر بين المعربين وعدها بعضهم عشرا افرادا لفا الالحاق وزاد
بعضهم حادية عشر وهي مراعاة الاصل في نحو احمر علم وقد عد ابن هشام
في مغنيه قول النحاة يمتنع سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان
للعلمية والزيادة مما اشتهر والصواب خلافه قال وانما هو قول
الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفي
التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان تعد موانع الصرف ثمانية
لا تسعة وانما شرطت العلمية في الاسم او زنة سكران في الصفة لان
الشبه لا يقوم الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت
علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سالناهم عن علة
الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث
فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كلامه انتهى من كلامه

الهمامة الدماميني واقول قد ذكر الامام السيوطي رحمه الله سبحانه
في الهمع ان علة منع الالف والنون على القول بان الشرط في الوصف
ان يكون مؤنثه على فعلى كسكران سكرى وريان ريا شبههما بالف
التانيث في عدم قبول ها التانيث وقيل ان النون التي بعد الالف
مبدلة من الهمزة المبدلة من الف التانيث وعلة منعهما على القول
الثاني وهو ان الشرط ان لا يكون مؤنثه على فعلانة سوا وجد له مؤنث
على فعلى ام لا كونهما زايدتين لا تلحقهما الها من غير ملاحظة الشبه بالفي
التانيث ثم نقل عن الكوفيين انتهى حاصل ما ذكره وانت اذا تاملته
حق التامل اورث عندك النظر في كلام السيد السابق على اني اقول
ان هذا الخلاف من اصله لا ثمرة له نظرا ما قال ابو حيان فيما سبق
ونظرا ما قاله بعضهم ايضا في قوله حيران مما لا ينصرف اذا الصنف اورث
دخلته الهاء يكون منصرفا ام لا يكون منصرفا ام يفصل فيه كما سبق
نقله في كلام السيوطي والاشتغال بامثال ذلك وتحريره لا فايدة
له الا مجرد التمرين لاذهانهم كي يقفوا على مدارك الايمة الاعلام
نظمه الشاعر في قوله جمع مخصوص ولو بحسب الاصل ونعت ويعبرون
عنه في هذا الباب بوصف فالمراد منهما في هذا الباب واحد وان
فرق بينهما بعضهم في غير هذا الباب ولا بد في ذلك الوصف ايضا هنا
من شروط مذكورة في المطولات وتانيث بالتا او بالالف وهو
على ثلاثة اقسام كما سياتي ومعرفة يعني بالعلمية وهي المرادة
في هذا الباب كما هو المشهور وقيل ولو باللام او الصلة كما في بعض
الحال كما في المبسوطات وعجمة والمراد بها ان يكون من الاوضاع
غير العربية سوا كان عجميا او سريانيا او هنديا او عبرانيا ثم عدل وهو
على اقسام وثم هنا قيل انها بمعنى الواو ويمكن ان تكون للترتيب
الذكري وكذا الكلام فيها في قوله ثم تركب والمراد التركيب
المزجي على ما بينوه والنون زايدة حال من النون من بعدها الف

يعني

يعني زايدة ايضا هكذا في النسخة التي بيدي ولعله تحريف من
الناسخ وصوابه كما في بيت الكافية من قبلها الف قال شيخنا
العلامة عيسى الصفوي في شرح الكافية شارحا لتلك الجملة
ما نصه مع المتن والنون حال كونها زايدة على اصل الكلمة
كاينة من قبلها من زايدة او بمعنى في انتهى واقول فيه امران
الاول ان مذهب الجمهور زيادتها في نكرة ذات نفي او نهي او استفهام
بهل لا غيرها قال ابو حيان وفي الحاق الهمزة بهل نظر قال
السيوطي بعد ان نقل عن الاخفش والكسائي الاطلاق اي زيادتها
في النفي والايجاب والنكرة والمعرفة قال واختاره في التسهيل
وشرحه ثم قال بعد ذلك والاصح انها اي من في نحو قبل وبعد ابتدائية
وهو قول الجمهور انتهى المراد منه الثاني ان كونها بمعنى في
مذهب كوفي في نحو قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
اي في يوم الجمعة وهذا المعنى فيما نحن فيه لا يخفى عليك ركاكته
اذ يصير المعنى والنون زايدة من قبلها الف وقد خالف فيه اهل البصرة
وحيث ارتكب في هذا التركيب العدول عن البصريين ومذهب
الجمهور ولم يخرج عليه فهلا اتى فيه بما فيه قرب لفهم الطالب مثلي
او حال التخريج على مذهب البصريين والجمهور لا بد لك من رخصي
فان مقامه في التدقيقات هو المقام العالي السني وضعف فهمي عن
الوصول اليه اوجب عرض ذلك على منزل حضرة تلك المسالك بهذا
وهل لك ان تقول ان واو العطف محذوفة من الف وقوله من قبلها
حال منها مقدمة عليها او من قبلها حال من ضمير زايدة او حال من النون
او من قبلها خبر مقدم والف مبتدا مؤخر والجملة حال والرابط الها
في قبلها فانظر في ذلك بطريق الفهم وخرجه على قواعد العربية وانظر
تقدير شيخنا فيما تقدم في شرح الكافية قوله كاينة من
قبلها هل يناسب شيئا مما ذكر من الاحتمالات او هو خارج عنها فانه دقيق

وبالتامل حقق بخلاف ما اذا كانا اصليين او احدهما فانه يصرف
نحو بيان ومستغان مسمى به ونحو حسان وشيطان وتبان ان كانت
من الحسن وشطن بمعنى بعد والتبن صرفتها لعدم الزيادة وان كانت
من الحس بمعنى القتل وهو الصحيح ومن شاط اذا اهلك والتب
وهو الخسران منعت من الصرف لزيادة الالف والنون فيها على هذا
وهكذا الكلام في عفان من العفة او العفونة والحاصل كما قاله الامام
السيوطي في الهمع ان علامة زيادة الالف والنون ان يكون قبلهما
اكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتبار
ان قدرت اصالة التضعيف فهما زائدتان او زيادته فالنون
اصلية فحسان ان جعلته من الحس فوزنه فعلان فلا ينصرف وان
جعلته من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان مثل يأتي من الحياة او الحين
انتهى كلامه بحروفه لطيفة على وجه الاحماض ذكرها الجاربردي
نصها وقيل جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك اينصرف حيان او لا
ينصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجهه
بانه ان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحي ولا ينصرف لزيادة الالف
والنون مع العلمية وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من الحين فينصرف
انتهى بلفظه استطراد يتعلق بكلام الامام السيوطي حيث قال بعد
ذكر العلامة فلك اعتباران وهو ان ظاهر كلامه ان المتكلم بالخيار
في كل مضعف من غير ترجيح وفيه نظر فقد قال الجاربردي ما نصه
ولاجل انهم يرجحون اغلب الوزنين على شبه الاشتقاق قالوا رمان
فعال من رمن وان كان رمن غير مستعمل لان فعلان من رم اي اصلح اقل
اي لغلبة حرفا التضعيف او وزنه فعال في نحو رمان من اسما النبات
نحو حماض وهو نبت له نور احمر وتفاح وعلام لضرب من الحمض وعلام للحنا
وفي قوله رمن غير مستعمل نظر لما ذكره المص في شرح باب ما لا ينصرف
من شرح المفصل انه يحتمل ان يكون رمان من رم او من رمن بمعنى اقام

ريان

حيان

رمان

ثم اعلم

ثم اعلم انه ذكر في الصحاح انه قال سيبويه سألته يعني الخليل عن الرمان
اذا سمي به فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن له
معنى يعرف به اي لا ندري من اي شيء اشتقاقه فحمله على الاكثر والاكثر
زيادة الالف والنون وقال الاخفش نونه اصلية مثل قراص وحماض
البابونج وهو نور الاقحوان اذا يبس واحده قراصة وهذا هو المذكور
في الصحاح وهو يدل على ان وزن رمان عند الخليل وسيبويه فعلان
وكانه المختار عند المص ولذلك قال وكذلك قيل رمان فعال
ولم يقل ولذلك كان رمان فعال انتهى بلفظه طبق النسخة التي
بيدي واذا تاملته وكذا ما قاله في هذا البحث قبل هذا اورثك
النظر في جزم الامام السيوطي بما ذكر ونقل ايضا الجاربردي عن الصحاح
ان العرب لا تصرف قبان قال وذكر ابن مالك ان الصحيح في حسان منع
الصرف وهذا مما يقوي النظر اللهم الا ان يقال معنى قول الامام
السيوطي فلك اعتباران يعني بطريق التبع لما قالوه او نحو ذلك لا في
كل مضاعف فليحرر بتدبر. الغزي قد تعقب الجاربردي في حاشيته
فقال قوله قالوا رمان فعال قال المرادي وغيره الصحيح ان نونه
اصلية لا لكونه اسم نبات بل لكونها في الاشتقاق قالوا مرمنة للبقعة
الكثيرة الرمان ولو كانت زائدة لقالوا مرمة قوله لما ذكره المصنف
ذكر مثله الموصلي والظاهر انه اخذه منه ولم اظفر في الصحاح ولا في القاموس
من استعمال رمن بمعنى اقام انتهى كلام الغزي برمته ولا يخفى انه مؤكد
للنظر في كلام الامام السيوطي ووزن فعل بشرط ان يكون خاصا بالفعل
او غالبا فيه او يكون الفعل به اولى على ما بينوه عند قول ابن مالك ووزن
يخص الفعل او غالب فراجعه ان شئت ومثل القول اي المنظوم منه
تقريب قال شيخ شيخنا السيد عيسى الصفوي في شرحه على الكافية اي
موجب لتقريب المسائل الى الحفظ والضبط فان المنظوم اسهل حفظا من
المنثور واقول يمكن ان يكون معناه ان كونه نشطا تقرب الى الطلب

قبان

يعني ان الصواب ان العلة الاصلية ثمانية اذ الالف والنون انما جعلت
علة لمشابهتهما الف التانيث لا بالاصالة عند البصريين والعلل الاصلية
والفرعية عشرة لان منها الالف المقصورة الزائدة في اخر العلم لا للتانيث
كارطى كما صرح به الشيخ وغيره الا انه جعل الالف والنون بمنزلة الاصلية
لقوة الخلاف وما يدل على اصالتهما او لكثرة الاحكام فقيل ان الاصلية
تسع هذا القول مبني على تقريب الامر الى الصواب باعطا الفرع حكم
الاصل فافهم وعلى هذا يكون في هذا القول فائدة جليلة غفل عنها
المعلقون انتهى بلفظه وقد نقله بعض المشايخ فيما علقه على الاجرومية
ولم يعزه له بل اوهم انه معناه ان كونها تسعا وذكر عبارة السيد
المتقدمة بالحرف الى قوله فافهم وحذف ما بعدها ثم من كلام السيد
السابق وهو قوله وعلى هذا يكون الخ وانت لا يخفاك ان هذا
مما لا ينبغي من المصنفين وكان الاولى عزوه اليه لينظر فيه الطالب فيتلقاه
بالقبول او يترحم عليه او يبدي وجها في الكلام غير ما سلكه ذلك الامام
كان يقول مثلا يمكن ان يكون معناه ان كونها معدودة على ذلك
الوجه المجمل الخالي عن ذكر شروط كل منها فيه تقريب الى الصواب حيث
تصورها مجملة ثم بعد ذلك يبحث في التفصيل بان يبحث عن شرائطها
كان يقول مثلا ان كل جمع لا يكون مانعا من الصرف ولا كل معرفة
مانعة من الصرف ولا كل صفة مانعة ولا كل وزن فعل وهكذا فيسال
عن تعيين ذلك حتى يصل الى الصواب بعد ان حصل مرتبة القرب
منه بتصورها او يقول يمكن ان يكون معناه ان عدها تسعة تقريب على
الطالب بعض المسافة من عدم تحقيق ونظر في الخلاف فيها وان العلل في الحقيقة
ثلاث عشرة التسعة المتقدمة وزيد عليها الف الالحاق كارطى فصارت
عشرة وزيد عليها مراعاة الاصل في احمر والجمع المتناهي بنيته على علتين
ولذلك استقل بالمنع وكذلك التانيث يشتمل على علتين ومن اجل ذلك
استقل بالمنع والا فالسبب الواحد من حيث هو واحد لا يؤثر في منع

من تقريبات زمن او اخرف من القول انه
نقطا افعل او قال وبكلى
الا بعون مع

الصرف

الصرف فحصل من ذلك اثنان بعينا فان الى الاحد عشر فصار الجملة ثلاثة
عشر وفاقا وخلافا او يقول وان كان فيه ما فيه يمكن ان يكون معناه
وهذا القول مني حيث اقتصرت في النظم على بيتين تقريب لك ايها الطالب
وتسهيل عليك في حفظهما كي لا تعدل الى حفظ قول من جمعها في ابيات
متعددة وعلى مثل ذلك فاستخرج ثم بعد ذلك وسطرتم وقفت على
شرح الكافية لمنلا عصام فرايته قد اطنب في المقام وارتكب فيه الشطط
وبعضه لا يخلو عن غلط ولولا اني رايت بعض المشايخ نقل كلام السيد ولم
يعزه اليه فاخذتني الغيرة عليه فتكلمت على لسانه بما تكلمت بما هو منقول
وغير منقول كان الواجب علي في مثل هذا المقام الاعراض عن الكلام فكل
اسم اجتمع فيه سببان بشروطهما المذكورة في المطولات فلا ينون نحو
نوح ولوط من هذه الاسباب اي كائنان من هذه الاسباب فالجار
والمجرور في موضع الصفة النعت صفة لاسباب واتى فيه بالتا جريا على
ما هو المشهور في القاعدة من تانيث العدد اذا كان المعدود مذكرا
وقد علمت ان المسالة مفتقدة والشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به لاحظ
ذلك العدد وحذفه لما تقدم من قوله موانع الصرف تسع واتى بها
هنا ليعلمك انه يجوز الامران اذا لم يتاخر المعدود فافهم كلام العارفين
ولا تكن من الغافلين تنبيه عبر الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به هنا
بالاسباب وفيما سبق بالموانع اشارة منه الى ان مؤدى الموانع والسبب
في هذا الباب هذا العلة واحد لا كما اصطلح عليه اهل الاصول
من تغايرهما كما بيناه بما لا مزيد عليه في حاشيتنا بهجة الناظرين على ام
البراهين ومن ثم قال الرضي اعلم اولا ان قول النحويين ان الشيء الفلاني
علة لكذا لا يريدون انه موجب له بل المعنى انه شيء اذا حصل ذلك الشيء
ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم
والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة انتهى وقال ايضا تسميتهم
لكل واحد من الفروع من غير المنصرف سببا وعلة مجاز بل كل واحد منهما جزء

علة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة
اذا مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد
منها انتهى المراد منه وقال العصام وكانه يعرض بالرد على الشيخ الرضي
في شرحه على الكافية ما نصه يقال اطلاق العلة على كل واحد من العلتين
تجوز اذ العلة التامة هو مجموع العلتين وفيه ان اطلاق العلة على
العلة الناقصة حقيقة بل التحقيق ان الاطلاق على العلة التامة نحو
التجوز انتهى بحروفه واقول ان اراد المولى عصام بقوله
ان اطلاق العلة على العلة الناقصة حقيقة الخ عند اهل الاصول
فهو قول غير مقبول عند عامة الناس فقد قرروا في باب القياس ما يخالف
ذلك صريحا ولا نطيل بذكره الان وان اراد ان ذلك لاجل الاصطلاح
للنحاة تواطئوا عليه فهو يتوقف على نقل الايمة عنهم ذلك الاصطلاح
ولم يثبت ذلك عند الشيخ الرضي عفا الله عنه بل اراد بما نقلناه عنه
سابقا التوفيق بين كلام اهل الاصول وكلام النحاة على وجه التقريب
وكذا لم يثبت عند غيره بدليل ان الامام الاصبهاني قال في شرح الكافية
حين ابدا احتمالات في معنى قول ابن عمرو هذا القول تقريب ما نصه
والاولى ان يقال المراد بقوله وهذا القول تقريب ان القول بان العلل
تسع قول على سبيل التقريب لا على سبيل التحقيق لما ذكرنا من الاختلاف
او القول بان كل واحد علة قول تقريب لا قول تحقيق لان كل واحد منها
ليس علة بل اثنان علة والا لكان كل واحد مستقلا في منع الصرف
لكن لما كان لكل واحد منها مدخل في التاثير يسمى سببا وعلة مجازا او لان
كل واحد منها انما يكون علة بمعنى جزء العلة اذا كانت بشروط بشرط
فقولنا انها علة بمعنى انها جزء علة على الاطلاق قول تقريبي انتهى
بلفظه فانت تراه في المعنى موافقا للشيخ الرضي ومثله باختصار في حواشي
المتوسط وغيره فكيف مع ذلك يدعي المولى عصام ان الاطلاق على العلة
التامة هو التجوز بل ذلك منه مجرد دعوى خالية عن دليل ولو كان

ثم اصطلاح للنحاة في ذلك منقول لما تكلف اولئك الايمة في سبب
التسمية بالعلة والسبب كما تقدم ذلك في كلام الامام الاصبهاني
وكذا في كلام غيره فان قلت مستند العصام فيما ذكره هو اطباق
النحاة على ان علل منع الصرف تسع او ثمان مثلا على الاطلاق من غير
تقييد وذلك علامة الحقيقة فيقتضي اطلاق العلة على كل واحد
منها بطريق الحقيقة لا المجاز قلت بعد تسليم ذلك هو لا يقتضي
ان التحقيق ان الاطلاق على العلة التامة هو التجوز كما ذكره لجواز
ان يكون اطلاق العلة على العلة التامة حقيقة ايضا ويكون ذلك
من باب المشترك وغاية الامر ان النحاة قد اقتصروا في كلامهم هنا
على احد معنيي المشترك على انه اذا كان ذلك بمجرد اصطلاح منهم لا يقال
فيه انه تحقيق وغير تحقيق الذي هو اثبات المسالة بالدليل يكفي
فيه مجرد النقل الصحيح عنهم واني لم ار ذلك فالاظهر ما قاله الشيخ
الرضي عفا الله عنهما الى ان يثبت نقل صحيح صريح عن ايمة العربية بما قاله
العصام واقدم به في الرد على مثل ذلك الامام ثم رايت في شرح المفصل
للامام الاندلسي ما نصه فان قيل لم اوجبتم ان يكون منع الصرف بسببين
من هذه ولم يكتفوا بواحد ثم كيف سموا كل واحد من هذه سببا مع انه
لا يستقل بالحكم قلت اما الاول فالجواب عنه الى ما ذكرنا لا حاجة
لنا به فيما نحن بصدده الى ان قال الثاني ان لكل واحد من هذه التسعة
تاثيرا في الجملة فانها تهيئ الاسم لان يدخل عليه سبب اخر فيمتنع صرفه
ولولا الاولى لما امتنع بالثانية فكان لها مدخل في الجملة او نقول
ان كل واحد منها علة بشرط انضياف امر اخر اليه واعتبار الشروط
لا يوجب خروج العلة عن كونها علة او نقول ان كل واحد منها يقتضي
المنع الا انها صارت معارضة باصالة الاسم فاحتاجت الى الاخرى للترجيح
والمعارضة لا تخرجها عن اطلاق العلة عليها الا ان نعني بالعلة والسبب
ما يثبت الحكم عقيبه وحده فيكون كل واحد منها جزء سبب ولا مشاحة

في الاصطلاح مع فهم المعنى لهي بحروفه فانظر الى هذا الامام الجليل
المطلع على نقول الايمة اهل العربية كيف لم يجزم بشي بل قوة كلامه تقتضي
عدم الوقوف على اصطلاح عند النحاة في اطلاق العلة على العلة التامة فصله
وانها حقيقة او مجاز على انا لو سلمناه فلا نسلم ان اطلاقهم عندهم على
التامة بطريق التجوز كما قال المولى العصام ولا اظن ان لك منه الا
بمجرد الاقدام على وجه التساهل والتجوز في هذا المقام هذا ما ظهر على
سبيل الاستطراد مع المولى العصام مكتنظرا فيه بالقبول او الرد اولو الافهام
ما ابى رقمته على عجل حين التسطير وكنت في غنى ان اكون فيه عرضة لسهام
الافكار ولكن طالب الحق لا تقره اصابته بعون الملك الستار فهو غير
منصرف الجملة في محل رفع خبر عن قوله سابقا فكل اسم ودخلت الفا
في الخبر لما ان المبتدا وهو كل للعموم فتدخل الفا في خبره لشبهه بالشرط كما في
قولهم الذي ياتيني فله درهم على ما هو مقرر في محله فاذا نقص منها اي
من الاسباب التسعة سبب فاعل نقص واحد صفته سواتبعه لاخراج السبب
الاخر لا وذلك فيما كانت العلمية شرطا فيه لزوال المشروط بزوال
شرطه الا ترى ان نحو ابرهيم اذا نكر لا تبقى فيه الجهة المانعة من الصرف
لزوالها بفقد شرطها وهو العلمية فتامل وجملة قوله عاد الى الصرف
جواب اذا فلا محل لها لكون الشرط غير جازم وفيه قلت من جملة
الاسباب المتقدمة الجمع والتانيث بالالف وكل منهما يستقل بالمنع ومثله
لا يتاتى فيه اذا نقص منها سبب عاد الى الصرف فان الجمع المتناهي اذا
زال وكذا التانيث بالالف لم يكن هناك سبب اخر باق في كلمة حتى تعود
الى الصرف قلت كل من الجمع المتناهي والتانيث بالالف انما استقل
بالمنع لكون كل منهما بمنزلة سببين فصدق قول الشيخ رحمه الله سبحانه
فاذا نقص منها سبب واحد في الجملة عاد الى الصرف فليتامل فيه فان قلت
بل عبارة الشيخ رحمه الله سبحانه ونقصنا به لا تصدق على ما لا ينصرف
في المعرفة والنكرة وهو القسم الاول لاتي قريبا مثلا اذا سمي باحمر

كان

كان المانع من الصرف فيه العلمية ووزن الفعل فاذا نكر زال منه احد
السببين ومع ذلك لا يعود الى الصرف بل هو ممتنع على منع صرفه كما سياتي
في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه قلت معنى قول الشيخ رحمه الله سبحانه
ونقصنا به عاد الى الصرف اي ما لم يكن هناك سبب اخر يقتضي المنع كالذي
نحن فيه فان العلمية وان زالت من احمر لكن هناك مانع اخر وهو الوصفية
فانها تمنع مع وزن الفعل على ما سياتي بيانه وجميع ما لا ينصرف احد عشر
نوعا ستاتي في كلامه مفصلة وهي لاحد عشر نوعا على قسمين قسم
تم يجوز ان يكون قسم مجرورا على انه بدل من قسمين ويجوز ان يكون
مرفوعا على انه خبر لمبتدا محذوف اي احدهما قسم وقوله لا ينصرف
في المعرفة والنكرة صفة لقسم وقوله في المعرفة الظاهر انه حال
من الضمير في لا ينصرف والمراد بالمعرفة في هذا الباب العلم او جنسيا
وقيل المراد بها ما يشمل المعرف باللام والصلة في بعض الاماكن على ما قرر
في المطولات وقوله والنكرة عطف على المعرفة فاما ما لا ينصرف
اي القسم الذي لا ينصرف حال كونه في معرفة ولا نكرة وهو خمسة
انواع ذكرها ضمن قوله فكل ما كان على وزن افعل صفة اي غالبا من
غير الغالب افيعل نحو اخيضر وافيضل من الصفر فانه لا ينصرف ايضا
للوصفية ووزن الفعل فانه على وزن ابيطر كما قاله المرادي وغيره
ويشترط فيما كان على وزن افعل ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء
كحمراء او فعلى كافضل فضلى او كونه لا مؤنث له كاكمر لعظيم الكمرة فان قلت
مقتضى ذلك ان نحو اربع من نحو قولك مررت بنسوة اربع يمنع من الصرف
لكونه على وزن افعل ولا يقبل التاء في تلاث لحاقه وهو صفة قلت
لا لان المعتبر في الصفة التي وزنها على افعل ان تكون صفة اصلية لا عارضة
كاربع فانه وان اريد به ما فيه العدد المعين لان الواضع وضعه
اولا لنفس العدد فلا يكون وصفا في الاصل فلم يعتبر ذلك عند الجمهور
واحترز بقوله صفة عما لو كان على وزن افعل وهو غير صفة نحو احمد

الا ولو عرفوه مالا ينصرف

فانه من القسم الثاني وهو ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة
كما سياتي قريبا ولا بد فيه ايضا ان لا ينقص بناؤه بحذف الهمزة
نحو خير وشر فانك تصرفه ولا تعتد بالمحذوف لانه صار نسيا
منسيا الا ترى كيف اجاب سيبويه حيث قيل له لم صرفت رجلا
سميته بقيل او رد واصلهما فعل الخاص بالفعل فقال لانه لما سكنت
عينه سكونا لم يستعمل معه الاصل البتة وذلك ذهب المثال وصار
على مثال يكثر في الاسما انتهى من الاندلسي وذلك الذي على وزن
افعل صفة وهو مستوف للشروط نحو احمر واسود فان كلا منهما
يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود من ذكره وهو الحمرة والسواد
المانع من الصرف فيه الوصف ووزن الفعل فلو سميت به ثم نكرته
فذهب الاخفش الى انه يصرف لانه ليس فيه الا الوزن ومعنى الوصف
قد ذهب بالتسمية واجاب الجمهور بانه شبيه بالوصف وشبه
العلة في هذا الباب علة وفيه راى ثالث انه يسمى به رجل احمر لم
ينصرف بعد التنكير لانه يسمى بوصفه فجرى الاسم مجراه في ذلك المعنى
وان يسمى به اسود ونحوه صرف لخلوص الاسمية وذهاب معنى الوصفية
وعلى هذا الفرا وابن الانباري وزاعم انه يجوز فيه الصرف وتركه
وعليه الفارسي راعى فيه الاصل والحال كا بطح قال الامام السيوطي
رحمه الله سبحانه نعم اذا كان افعل التفضيل نحو احمر فانه اذا
سمي به ثم نكر انصرف باجماع لانه لم يبق فيه شبه الوصف اذ لم يستعمل صفة
الا بمن ظاهرة او مقدرة واذا سمي به مع من ثم نكر منع قولا واحدا
وكل عطف على كل السابقة من عطف الجمل او المفردات ما كان على وزن
فعلان بفتح الفا وسكون العين احترازا عن مضمومها نحو عثمان
نعم لحا الجهة صفة للرجل اي الضامر البطن وعن مكسورها كظربان
فانهما مصروفان ومؤنثه على فعلى احترز به عما مؤنثه على فعلانة
نحو ندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم وقيل الشرط في منع

نديمان

الصرف انتفا فعلانة لا وجود فعلى وان لزم منه انتفا فعلانة ومن
ثم اختلف في رحمن فمن قال الشرط انتفا فعلانة لا عدم منعه من الصرف
لتحقق الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى كما اشار
اليه الشيخ رحمه الله سبحانه صرفه اذ لم يجئ رحمى وهذا كله مبني على ان الرحمن
صفة كما ذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب وجماعة وقال الاعلم وابن
مالك هو علم لا صفة ويدل عليه مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القران
قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن والاستدلال
على انه صفة من الصفات بوقوعه صفة كما في البسملة وكونه بازا المعنى
لا الذات وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافي علميته لعلي وصالح وحسن
وحارث قال الامام ابن مالك واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن
انصرفه ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في صرفه فخارج عن كلام
العرب من وجهين لانه لا يستعمل صفة ولا مجردا عن ال الا في الضرورة
انتهى كعطشان وعطشى مثال لما كان على وزن فعلان ومؤنثه فعلى
وكذلك سكران وسكرى وقيل لم يختلف في منع صرفه على الراجح لانه
وجد له فعلى وان انتفت منه فعلانة ونظر فيه بان بني اسد قاطبة يصرفونه
ويقولون في مؤنثه سكرانة المانع مبتدا من الصرف فيه متعلق بالمانع الوصف
خبر المبتدا وهو المانع والجملة من المبتدا والخبر خبر عن قوله قبله
وكل ما كان على وزن فعلان وزيادة الالف والنون عطف على الوصف
فلو سميت بعطشان مثلا كان على حاله من منع الصرف نظرا الى ذلك
الوصف الاصلي فما كان من هذا الباب لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة
كما قاله الشيخ رحمه الله سبحانه لكن لو نكرته بعد التسمية هل يبقى
على منع صرفه ام يصرف قلت قد ذهب الاخفش الى انه اذا سمي به
ثم نكر بعد التسمية انه يصرف وذهب سيبويه الى المنع ثم انظر في الاقوال
التي ذكرناها في احمر مسمى به عن الامام السيوطي هل قيل بشي منها
في هذا الباب ام لا وحرره بالنقل وهذا الذي ذكره الشيخ رحمه الله

مبحث كون الرحمن صفة او علما

١

غير منصرف لان الاشهر انه مخصوص بالله فلا ...

سماه كعيره من ان المانع من الصرف هو الوصف وزيادة الالف
والنون هو ما اشتهر وهو قول الكوفيين واما البصريون فمذهبهم
ان المانع شبههما بالف التانيث في عدم قبولها التانيث وقيل ان
النون التي بعد الالف مبدلة من الهمزة من الف التانيث بدليل
قول العرب في النسب الى صنعا صنعاني فاسلك عزيزة اذا قلت
مررت برجل افعل لم يصرف عند سيبويه لانه كناية عن الوصف فكانه
قال مررت برجل احمر وصرفت عند ابي عثمان لانه لا معنى للوصف
فيه انتهى قاله ابن فلاح واقول هل يجري ذلك فيما نحن
فيه فاذا قلت مررت بفعلان لم يصرف عند سيبويه ويصرف عند
ابي عثمان لانه لا معنى للوصف فيه محل تامل لم اره الان وكل عطف
على كل السابق ما كان صفة معدولة في النكرة احترز بقوله به عما كان
معدولا في المعرفة عن فاعل الى فعل نحو عمر وزفر علم لا عن عامر
وزافر فانه من القسم الثاني وهو ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف
في النكرة كما سياتي قريبا بيانه في كلامه رحمه الله تعالى ونفعنا به
وذلك نحو مثنى وثلاث ورباع فانها معدولة عن اثنين اثنين وثلا
ثلاثة واربعة اربعة اى معدولة عن الفاظ العدد الاصول حال
كونها مكررة تخفيفا للفظ واشار الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به
بلفظ نحو الى ان الامر لا ينقصر على ذلك قال الامام ابن هشام في التوضيح
مع مزج شرحه للشيخ خالد رحمه الله سبحانه واما الوصف ذو العدل
فنوعان احدهما موازن فعال بضم الفا ومفعل بفتح الميم والعين وهما
مسموعان من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة على الاصح
وقيل في العشرة والخمسة فدونهما سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين
والزجاج وقيل بقياس على فعال خاصة لانه اكثر وا لصحيح كما قاله
الموضح هنا وفي الحواشي ان الباقين مسموعان في الالفاظ العشرة حكاه
الشيباني ولا يعارض بقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب

لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع مما لم يسمعا وتنقل السخاوي انه يعدل
ايضا عن فعلان بضم الفا من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات
ووحدانا وهي معدولة عن الفاظ العدد الاصول حال كونها مكررة
فاصل جا القوم احادا جاؤا واحدا واحدا فعدل عن واحد واحد الى
احاد تخفيفا انتهى ما نقلناه من المتن والشرح بحروفه لما اشتمل عليه
من بيان سر قول الشيخ رحمه الله سبحانه من اقتصاره على مثنى وثلاث
ورباع فادركه وايضا ورد ذلك في الاية الشريفة فرحمه الله سبحانه
وتعالى ونفعنا به قال العلامة الدماميني وههنا سوال يلهج به
الطلبة كثيرا وهو ان قولك جا القوم احاد اذا كان اصله جا القوم
واحدا واحدا اشكل من وجهين الاول ان اسم العدد ههنا حال مفردة
فلا بد من صحة حملها على ذي الحال لانها خبر عنه في المعنى وذلك غير متات
اذ لا يصح الاخبار بالواحد عن القوم وكذا نحو جاء القوم اثنين اثنين الثاني
ان الحال انما هو مجموع اللفظين لا واحدهما والذي ينتصب على الحالية
هو الحال لا جزوه فكيف انتصب كل منهما وهو جز وهذا يجري ايضا
في قولك جا القوم ثلاثة ثلاثة وامثاله والجواب ان الاسناد في
جا القوم وان كان في الظاهر الى مجموعهم ففي المعنى انما هو الى كل قسم
من اقسامهم اذ هذا الكلام مستعمل في مقام التقسيم وحصر الاقسام فيما
دل عليه لفظ العدد في المعنى جا كل قسم من اقسام القوم واحدا واحدا
او اثنين اثنين او ثلاثة ثلاثة وهكذا فالحمل على هذا صحيح والحال
انما هو اللفظ السابق فقط والثاني تاكيد لم يكن التزم ذكره لان التكرير
علامة على ارادة التقسيم وليس من لوازم التاكيد جواز اسقاطه
فقد قال سيبويه في الكتاب رب تاكيد يلزم حتى يصير كانه من الكلمة
ومثله بما الزايدة للتاكيد ولا سيما زيد بخفض زيد فطاح الاشكال
بوجهيه والله اعلم بالصواب انتهى كلامه التي هي وصف لاجنحة
في قوله تعالى اولي اجنحة بل المراد بالصفة هنا ما دل على ذات وهيية

هي المقصودة منه وقد يتفق ان تقع نعتا نحويا كما في الاية الشريفة فان
مثنى فيها نعت لاجنحة وما بعده نعوت عطف عليه وقد تقع حالا كما في
قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث
ورباع احوال من النساء وقد تقع خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى الاول
خبر صلاة ومثنى الثاني تكرير له قال ابن هشام وانما كرر لقصد
التوكيد لا لافادة التكرير انتهى يعني فانه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى
في المقصود وقد زعم الفراء ان هذه الاسما معارف بنية الالف واللام
فعلى هذا فهي في الايتين بدل اذ لا تنعت النكرة بمعرفة ولا يجي الحال
معرفة الا بتاويل ورد بان البدل بالاسما المشتقة قليل فلا يحمل عليه كلام
الله تعالى وايضا لو كانت معارف لما اضيفت واللازم باطل فانه ورد
اضافتها ولا يقال العلم قد يضاف لانا نقول ذلك قليل فحملها على
الكثير اولى ثم اعلم ان ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من كون المانع في تلك
الامثلة هو العدل والوصف هو الصحيح وقول سيبويه من اقوال متعددة
لا نطيل بذكرها ومن كونها لا تنصرف في المعرفة والنكرة كذلك خلافا
للاخفش حيث ذهب الى انها تصرف بعد التسمية بها وتنكيرها كما قيل
في احمر وان قلت الصفة فيها غير اصلية فلا تعتبر كما قالوا في اربع قلت
اجيب عن ذلك بان الصفة في ثلاث اصلية لانه ما استعمل قط الا
وهو دال على الهيئة فان قيل كيف تكون الصفة فيها اصلية وفي المعدول
عنه وهي ثلاثة غير اصلية اجيب بان المعدول عنه ليس ثلاثة بل
ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة دال على الهيئة في جميع استعمالهما
تنبيه ما تقدم لك من ان تلك الامثلة وهي مثنى وثلاث ورباع
ونحوها مما لا ينصرف في المعرفة والنكرة كما هو صريح كلام الشيخ رحمه
الله سبحانه هو ما صرح به غير واحد واعتمده شيخ شيخنا السيد عيسى
الصفوي في شرح الكافية حيث قال ما نصه فاذا سمي بها اي بثلاث
ومثلث فللعدل والعلمية عند الجمهور واذا نكر فالامر على الخلاف

الثاني

الثاني في احاد كذا ذكره ابو حيان وغيره فاعتمده انتهى كلامه
ثم رايت ابن فلاح قال ما نصه واذا صغر هذا العدد انصرف
لزوال صيغة العدل فيقال جاني احيد وموحيد ومثين وثليث
وربيع فاذا سمي به انصرف ايضا عند جمهور البصريين خلافا للجرمي
وانما انصرف لان الوصف زال بالتسمية وبزواله يزول العدل اللازم له
في حال التنكير والجرمي نظر الى الصيغة وهي باقية فاعتبرها مع التعريف
وهذا ضعيف لان العدل المصاحب للتنكير غير العدل المصاحب للتعريف
فتاثير المصاحب للتنكير يزول بزوال لازمه ولا يوجد تاثيره مع
التعريف وان نكر بعد التسمية لم ينصرف على قول سيبويه لكونه
صفة في الاصل وانصرف على قول الاخفش لان اللازم قد زال
بالتسمية ولا يعود بالتنكير لكون تنكير العلم غير تنكير الوصف انتهى كلامه
بحروفه فلينظر فيه مع ما نقلناه عن شرح الكافية للسيد ولعل في قوله
فاعتمده الاشارة الى هذا النقل ونحوه ثم رايت في كلام الامام
السيوطي ما نصه معدول العدد اذا سمي به ثم نكر بعد التسمية ذهب
الاخفش ايضا الى صرفه لما تقدم في احمر وخالفه الجمهور انتهى بحروفه
فانظر بين هذه النقول عن الجمهور وكل عطف على كل السابقة ما اي اسم
كان في اخره اي اخر ذلك الاسم الف اسم كان وخبرها تقدم وهو مضاف
الى التانيث واحترز بذلك عن الف الالحاق فانما هو فيه لا يصرف في المعرفة
وان نكر صرف وكلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به فيما لا ينصرف
في المعرفة والنكرة فلا تغفل المقصورة وهي الف مفردة او الممدودة
وهي الف قبلها الف فتقلب الالف المتاخرة وهي الف التانيث همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة كما هو المنقول عن سيبويه وغيره وعلى ذلك
فقولهم الممدودة فيه تجوز اذ المد على الالف قبلها وقيل ان الالف
الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث افعل وبين مؤنث
فعلان وعليه فلا تجوز لكن رد هذا القول بانه يفضي الى وقوع علامة

مبحث الف التانيث الممدودة

التانيث حشوا وقيل ان لا لغتين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس
لنا علامة تانيث على حرفين وقال في شرح الفصول ومن اطلق عليهما
ذلك وقال الفا التانيث فقد تسمح في العبارة وهو ظاهر والمقصورة نحو
حبلى وسكرى والممدودة نحو حمرا بالمد واصلها عند سيبويه حمرى بالقصر
بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبلها الفا اخرى والجمع بينهما محال
وحذف احدهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات
المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التانيث وقلبت الاولى نحو
مخلّا بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة انتهى من شرح التوضيح
للشيخ خالد رحمه الله ونفعنا به وصغرا بالمد والكلام فيه كالكلام
في حمرا بالمقايسة ثم اعلم ان الف التانيث بقسميها تستقل بمنع الصرف
مطلقا فيمتنع صرف مصحوبها كيف ما وقع سوا كان صفة كما مثل له
الشيخ رحمه الله تعالى بحبلى وسكرى وحمرا ام اسما نكرة كان كذكرى بالقصر
وصحرا بالمد او معرفة كرضوى بفتح الرا والقصر اسم جبل بالمدينة وزكريا
بالمد علم للنبي صلى الله عليه وسلم او جمعا وسوا كان مفردا كما تقدم تمثيله او جمعا
كجرحى بالقصر جمع جريح واصدقا وانبيا بالمد جمع صديق ونبي واعلم ان معرفة
المقصور والممدود وان الفه للتانيث او غيره مرجعها بمجرد النقل عن الايمة
الثقات وعدوا لها اوزانا خاصة في مطولات الكتب فما كل الف مقصورة
او ممدودة تكون للتانيث الا ترى ان نحو علبا وقوبا منصرفة لان الفهما
منقلبة عن يا الالحاق وليست للتانيث وكذلك فعلى وفعلى جاءت
منونة لانقلاب الفها عن يا الالحاق نحو تترى في قراءة من نونه وعلقى
وارطى ومعزى وذفرى ورب تركيب واحد احتمل ان الالف فيه للتانيث
وان يكون للالحاق كعيسى فانهم قالوا فيه يحتمل ان تكون فعلى من العيس
وهو البياض والفه للتانيث فلا ينصرف معرفة ولا نكرة او للالحاق
فلا ينصرف معرفة وينصرف نكرة ويحتمل ان يكون اعجميا فلا ينصرف
للتعريف والعجمة المانع من الصرف فيهما اي في نحو حبلى وسكرى ونحو حمرا

وصفرا التانيث والصفة هكذا وقع في النسخة التي بيدي فان كان
ذلك من تصرف الناسخ فلا وكان ارمعه لانحرافه عن الطريق الجادة
اذ الطريق الجادة في ذلك ان يقال في التعبير المانع من الصرف فيهما
الف التانيث فان المصرح به في عامة كتب العربية حتى المتون المختصرة
ان الف التانيث تستقل بمنع الصرف وتقوم مقام علتين فلا حاجة
معها الى علة اخرى كما قاله العلامة ابن الحاجب والامام ابن مالك
وابن هشام وبعتهم غيرهم وعبارة الامام ابن مالك في الفيته والف
التانيث مطلقا منع صرف الذي حواه كيف ما وقع وان لم يكن
ذلك تصرف من الناسخ بل مما رقمه الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا
به فيجب التسمح في بيانه وتصحيحه فان من شرط الشارحين ان لا يكونوا
جارحين وخصوصا اذا صدر مثل ذلك من الايمة العارفين الجامعين
بين الحقيقة والشريعة المحيطين بما ابوا المنقول والمعقول فنقول
ولله الحمد والمنة قد وقفت على نص ما قاله الشيخ رحمه الله سبحانه
ونفعنا به في كلام بعضهم وعبارته قال ابو علي في الايضاح ان حمرا لاجتمع في
الوصف والتانيث وعند الجمهور لا اثر للوصف لانه زائد على المانع
بدليل عدمه في صحرا وجارا من الاسما التي ليست بصفات انتهت
تلك العبارة وهي كما ترى عين ما نقله الشيخ رحمه الله سبحانه وفي
ذلك دليل قوي على احاطة الشيخ رحمه الله سبحانه بالعلوم ونقول
الايمة المتقدمين والمتاخرين وهو وان كان في ذلك النقل مخالفا
الجمهور فلا ضرر فيه وخصوصا في مثل هذا العلم بل فيه فائدة وهي تنبيه
الطالب على هذه المقالة التي كادت متون العربية ان تجمع على
خلافها وكل ما كان ثالثه الف التكسير واوله مفتوحا اي حرف كان
وبعد الالف المذكورة حرفان اولهما مكسور لفظا كما مثل الشيخ
رحمه الله سبحانه او تقديرا نحو دواب تشديد البا فان اصله دوابب
نحو احضر بحذف نحو عبال بفتح العين المهملة والبا الموحدة وتشديد

العبال

اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال القي عليه عبالته اي ثقله قاله
الشيخ خالد في شرح التوضيح وقال شيخ الاسلام زكريا في حاشيته على ابن
المص قوله كعبالة هو بتشديد اللام الثقل يقال القي عليه عبالته اي ثقله
كما في القاموس فهو مفرد مذكر ومؤنث ايضا فيقال القي عليه عبالته
اي ثقله كما في الصحاح انتهى فتامل بين النقلين لترى تفاوت بعضهم قد
نقل عن المرادي رحمه الله سبحانه انه قال عبال جمع عبالة على حد تمر
وتمرة لان الساكن الذي يلي الالف من عبال لاحظ له في الحركة والعبالة
الثقل انتهى وهذا النقل موافق لما ذكره شيخ الاسلام ومخالف
لما ذكره الشيخ خالد رحمه الله سبحانه بحسب الظاهر ويمكن التوفيق
بان يقال مراد الشيخ خالد رحمه الله سبحانه بقوله جمع عبالة الجمع اللغوي
فلا ينافي في ذا اسم جنس جمعي كتمر وعلى كل تقدير فعبال خارج عن الضابط
المذكور فهو مصروف فتامل او ثلاثة وسطها ساكن فمثال ما كان بعد
الفه حرفان على زنة مفاعل في الحال نحو مساجد جمع مسجد او بحسب
الاصل نحو عذاري ومهاري كما قاله الدماميني ومصابيح مثال
ما بعد الفه ثلاثة احرف وسطها ساكن وقد عدل الشيخ رحمه الله سبحانه
عن تعبير بعضهم في هذا المقام بقوله كل ما كان على صيغة مفاعل او مفاعيل
لما على تلك العبارة من المواخذات المذكورة في المطولات وللتنبيه على
انه لا فرق بين ان يكون اوله ميما كما مثل او لا كصوامع وقناديل تنبيه
قولنا وسطها ساكن قال الاندلسي في شرح المفصل بين بيان لما عليه
كلامهم اذ ليس في كلامهم جمع بعد الفه ثلاثة احرف متحركات وانما
تجنبوا ذلك لئلا يكون عجز الكلمة اكثر من صدرها وقال بعضهم
لا حاجة الى هذا القيد لانه لا يكون الا كذلك ولا يكون الاوسط
ههنا ابدا الاحرف علة ساكنا فلا حاجة الى ذكره اذ فيه بيان للمبين
المجمع عليها انتهى ولهذا ترى الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به اسقط هذا القيد
من كلامه وان ذكره كثيرون فان قلت بل هو للاحتراز كما قاله

بعضهم

بعضهم نحو ملائكة قلت يمكن الجواب عن ذلك بان الباء في ملائكة
في نيته الانفصال فلم يكن بعد الالف ثلاثة احرف اوسطها ساكن
ولهذا من قيد الجمع بكونه بغير هاء في اخره قال لا تخرج فوارهة اذ الهاء
اصلية فتدبر المانع من الصرف فيما اي في كلما كان ثالثه الخ تكرير
الجمع مرتين ولو بحسب الاصل فانه اذا احصل نحو مساجد ومصابيح
علما كان الامر فيه كذلك من منع الصرف كما افاده كلام الشيخ رحمه
الله سبحانه وقال بعضهم فلا خلاف في منع صرفه فلو نكر بعد
التسمية فالجمهور على منع صرفه ايضا وخالف الاخفش وقال فيه
بالصرف بناء على ان علة منع صرفه قيام العلمية مقام الجمعية فلما طرا
تنكيره انصرف وقيل العلة في منع صرفه الصيغة وعليه لا ينصرف لوجود
الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان انتهى فان
قلت مساجد ومصابيح لم تكرر الجمع فيهما مرتين بل هما جمع مفرد
قلت قد اشار الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به الى الجواب
عن ذلك بقوله لانه على صورة جمع الجمع وان لم يكن هناك جمع جمع فان
مساجد جمع مسجد كما تقدم ومصابيح جمع مصباح فلم يتكرر فيهما
الجمع كما تكرر في كلب واكلب واكالب فان اكلب جمع كلب واكالب
جمع لهذا الكلب الجمع والمراد ان يكون هناك جمع لا يصح ان يجمع مرة
اخرى جمع تكسير سواء كان ذلك الجمع جمع جمع كما في اكالب فانه لا يصح ان
يجمع مرة اخرى او جمع مفرد لا يصح ان يجمع مرة اخرى كما في مساجد
وقناديل مثل مفاعل ومفاعيل اي مثل موازنهما او مثلها نفسهما
فتامل ونظير ذلك اي شبهه اسورة مفرد واساوير على زنة
مفاعيل جمع صفة لاساوير سوار مضاف اليه وحاصله ان اسورة
تجمع على سوار وهو يجمع على اساوير فاساوير جمع الجمع والذي رايته
بخط شيخنا لعاشر الجابي بضده واساور جمع اسورة واناعيم جمع انعام
جمع نعم انتهى فليحرر من اللغة وكذلك عرب واعاريب جمع الجمع

لان جمع جمع عرب اعاريب هكذا في النسخة التي بيدي فليتفهم معنى
تلك الجملة من كتب اللغة والمعنى ظاهر والى هنا انتهى الكلام على الاقسام
الخمسة التي لا تنصرف في معرفة ولا نكرة وقد علمت مما سبق لنا حال
تلك النسخة التي وقعت لنا من ان المانع فيما كان فيه الف التانيث
المقصورة او الممدودة نحو حبلى وحمرا التانيث والصفة وهو خلاف
قول الجمهور فلا تغفل وقد شرع الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به فيما
لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة وهو ستة كما سياتي فقال
واما ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة فهو كل ما كان على
وزن احمد بشرط ان يكون اسما لا صفة بدليل ما قدمه الشيخ رحمه الله سبحانه
في القسم الاول حيث قال فيه ووزن افعل صفة نحو احمر واسود فانه
لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة تنبيه قد اختلفوا في لفظ احمد
فقيل انه منقول عن الفعل المضارع او عن الفعل الماضي من احمدت الرجل
اذا اصبته محمودا او من افعل التفضيل من قولك هو احمد من عمر اي
اكثر حمدا او اولى به وهو على كل التقادير ممنوع من الصرف واذا نكر
صرف فان قلت على تقدير انه منقول عن افعل التفضيل يكون
منقولا عن الوصف فينبغي انه اذا نكر لا ينصرف كاحمر لان فيه الوصف
ووزن افعل وقد تقدم في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ان ما كان على وزن
افعل نحو احمر صفة فانه لا ينصرف في المعرفة والنكرة قلت هذا غفلة
عما قدمناه مما هو منقول في كلامهم من ان افعل التفضيل اذا كان مجردا
من من ثم سمي به ثم نكر انصرف بالاجماع ولم يجر فيه الخلاف الذي قرروه
في احمر ونحوه اذا سمي به ثم نكر وقد قدمنا تعليله فاحفظه ويزيد ويشكر
يعني الشيخ رحمه الله سبحانه ان كل اسم في اوله زيادة هي في الفعل اولى
لكونها تدل في الفعل ولا تدل في الاسم كاحرف انيت يكون ممنوعا من الصرف
لما سيذكره ومعلوم من الكتب المطولة ان الامر لا ينقصر على ذلك بل
الشرط ان يكون على وزن خاص بالفعل نحو انطلق واستخرج وتقابل

وتصلح

وتصلح اعلاما او غالب فيه كما قال الامام ابن مالك رحمه الله سبحانه
في الفيته: كذاك ذو وزن يخص الفعلا او غالب كاحمد ويعلى
انتهى فالغالب كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة وبالدال
المهملة حجر الكحل وكاصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحد الاصابع وفيه
عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الهمزة في ثلاثة احوال
الباء والعاشرة اصبوع وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة
بينهما سعف المقل حال كون الثلاثة اعلاما فان موازنها في الفعل
اكثر من الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب
فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم انتهى من
التوضيح وشرحه ولا يؤثر في منع الصرف وزن هو بالاسماء اولى كفاعل
نحو كاهل علما فانه وان وجد في الفعل كضارب امر من ضارب الا انه
في الاسماء اولى لكونه فيه اكثر ولا يؤثر وزن هو موجود فيهما على السواء
نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج ومعلوم عدم
تاثير وزن خاص بالاسم ولا يوجد في الفعل الا نادرا ان وجد ذلك
فليتبع فان قلت لم اقتصر الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به
على ما كان على وزن احمد وما بعده مما فيه زيادة هي بالفعل اولى وهلا
ذكر ما هو خاص بالفعل من الاوزان او غالب فيه كما قدمناه قلت
قد يقال لعل السر في ذلك ان يقال اذا كان المنع من الصرف مترتبا
على وزن هو بالفعل اولى فاولى ان يترتب على ما هو خاص به او غالب فيه
فادركه بالطف تنبيه قد ذكر غير واحد في هذا المحل ان احمد ويشكر
علمان على نبينا ونوح صلى الله عليهما وسلم وان المانع من الصرف فيهما
العلمية ووزن الفعل كما ذكره الشيخ رحمه الله سبحانه الا انه عليه الرحمة لم
يقل علمان لنبينا ونوح صلى الله تعالى وسلم عليهما ولقد احسن في ذلك
والقول المتبادر من ذلك انهما عربيان لا عجميان اما احمد فالظاهر
انه ليس من الاوضاع العجمية ولهذا قال بعض المشايخ لم يتسم به احد

الإثمد

الأبلم

قبله صلى الله عليه وسلم بخلاف محمد صلى الله عليه وسلم واما يشكر اسما لنوح
صلى الله عليه وسلم فالظاهر انه ممنوع لعجمي اخذا من قول ملا جامي واعلم ان اسما
الانبيا عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف الا ستة محمد وصالح
وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا
كنوح لان سيبويه قرنه معه ويوبده ما يقال من ان العرب من ولد
اسماعيل الخ ان يشكر علما لسيدنا نوح اعجمي فالمانع من الصرف العلمية
والعجمة من غير حاجة الى اعتبار وزن الفعل الذي كادوا ان يطبقوا على
اعتباره فان قلت هذا الذي قررته في يشكر علما على سيدنا نوح
صلى الله وسلم عليه ظاهر فما تقول فيمن سميته بيشكر من الناس قلت
ان قصد المسمي بذلك نقله من اسم النبي صلى الله عليه وسلم فهو ممنوع من الصرف
للعلمية والعجمة وان قصد نقله من الفعل المضارع الخالي عن الضمير
فهو ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل وان جهلنا قصده حملناه على
ما جرت به العادة من التسمية باسما الانبيا هذا ما خطر لهذا الخاطر
الكسير ولمراره فعليك بالنظر فيه والتحرير المانع من الصرف فيه اي في
كل ما كان على وزن احمد الخ المعرفة خبر عن قوله المانع كما تقدم نظيره
والمراد بها هنا العلمية ووزن الفعل عطف على المعرفة ومنه اي مما
لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة الاسم الاعجمي العلم اي الموضوع
علما في لغة العجم والمراد بها كل لغة خالفت لغة العرب من روم ويونان
وفرس وغيرها واستعملته العرب اولا علما لما كان له في العجم او لغيره وهذا
بخلاف ما نقل من لسان العجم وهو نكرة كاللجام وما كان نكرة في لسانهم
ثم نقل في اول احواله علما كبندار فيصرف لانتفا العلمية في لغة
العجم وهذا الذي ذكرناه من اشتراط العلمية في لغة هو ما جزم به ابن
الحاجب في شرح المفصل وصرح به في شرح المنظومة ووافقه
الامام ابن هشام وقال ابو حيان ذهب اليه قوم وهو ظاهر قول سيبويه
لكن جمهور النحويين على انه لا يشترط وانما الشرط العلمية في اول

استعمال العرب وبه جزم الرضي عفا الله عنه وتبعه اخرون وشرطها
ايضا عند ابن الحاجب وجماعة تحرك الاوسط او زيادة حروف الاسم
على ثلاثة فالشرط احد امرين اما تحرك الاوسط وزيادة حروف الاسم
على ثلاثة فنوح منصرف عنده لفقد الامرين وشتر علم قلعة وابرهيم
ممتنع لتحرك الاوسط والزيادة واما عند غيرهم وهم الاكثر كما قال
الشيخ الرضي عفا الله عنه عند سيبويه واكثر النحويين تحرك الاوسط
لا تاثير له في العجمة فقولك منصرف وجوبا كنوح وهو لحن وعلى هذا
فالشرط عندهم كون العجمي علما في اول استعمال العرب او الزيادة على الثلاث
من غير اعتبار تحرك الاوسط فتامل وقد صحح الفاكهي ابن هشام ان
شتر منصرف ونقل عن السيرافي وغيره لكن كلام الشيخ رحمه الله سبحانه
الاتي لما يلايم كلام العلامة ابن الحاجب كما سياتي الكلام فيه نحو ابرهيم
واسماعيل واسحاق مما هو علم اعجمي وذلك نحو يعقوب واسرايل ويوسف
وموسى وعيسى وهارون ويونس وداود وايوب وزكريا ويحيى على
ما يأتي فيهما وهابيل وقابيل وجالوت وطالوت وكذلك جبريل
وميكاييل واسرافيل وعزرايل وجميع اسما الملايكة عليهم الصلاة
والسلام كذلك اعجمية قال بعضهم الا اربعة وهي منكر بفتح
الكاف ونكير ورضوان ومالك مهمة نفيسة جمعها حيثما اتفق
فقل ان توجد في سوق تاجر وهي اني وجدت للعلما رضي الله تعالى عنهم
عبارات في اسما الانبيا صلوات الله سبحانه وسلامه عليهم فمن عباراتك
وهو الفاضل الجامي في شرح الكافية اعلم ان اسما الانبيا عليهم الصلاة
والسلام ممنوعة من الصرف الا ستة محمد صلى الله عليه وسلم وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل هود كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويوبده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل فما بذكر
وكان كنوح انتهى قال بعض المشايخ وفي التاييد بذلك نظر فقد قال
الشيخ ابن كثير الصحيح المشهور ان العرب كانوا قبل اسمعيل ويقال

لهم العرب العاربة وهم قبايل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم
وغيرهم واما العرب المستعربة فهم من ولد اسماعيل وهو اخذ العربية
عن جرهم انتهى واقول هذا النظر مستفاد من قول الفهامة
الجامي حيث قال ويوجد مما يقال ومن قوله فيما يذكر مبني
الفعل فيهما للمجهول للاشارة الا ان ذلك ليس قويا ولا مقطوعا
به فيما بينهم ثم رايت الاندلسي في شرح المفصل قد سلك ما سلكه
العلامة الجامي فهو في الحقيقة ناقل وان لم يعزه كما هو عادة العجم
غالبا ومع فلا نظر في كلامه وعبارة الاندلسي مسئلة جميع اسماء
الانبيا عليهم الصلاة والسلام غير مصروفة الا ستة منها وهي محمد
وهود وصالح ونوح ولوط وشعيب عليهم الصلاة والسلام واما
هود ونوح ولوط فتنصرف في كل حال لخفتها وهذا على خلاف
ما قاله الزمخشري من ان فيه لغتين قال السيرافي ان هو عربي
الا ان سيبويه عده مع الاعجمية فظاهره انه عنده اعجمي والناس قد
اختلفوا في مثل هذا فمنهم من يقول ان العرب من ولد اسماعيل ومن
كان قبل ذلك فليس بعربي وهو قبل اسماعيل فيما يذكر انتهى هذه
بحروفه على اني رايت في كلام العلامة ابن فلاح اليمني ما نصه والثلاثي
مصروف عند هو لا سوا تحرك وسطه كشتر وكذا ملح او سكن كنوح ولوط
وهو عند سيبويه لان العرب من ولد اسماعيل في المشهور وقد
وهود كان قبل اسماعيل فلا يكون عربيا انتهى فانت تراه قد قال
ان العرب من ولد اسماعيل في المشهور وكان كذلك فلا نظر في كلام
الفاضل الجامي بما نقله عن الشيخ ابن كبراذ هو من معارضة نقل
بنقل اخر هذا وقد قال العصام متعقبا لكلام الفاضل الجامي في
حاشيته عليه فلما يخلو عن هذه القاعدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون
مجمعا عليه عندهم وعليه شاهدا صدق شيث وعزير فلا عجب ان
يقضي به العجب انتهى وقوله وعليه لنا اعتراض على الحصر في الستة

بزيادة هذين الاسمين عليها فانهما مصروفان وليسا منها ولهذا اعترض عليه
دون له ثم اقول العجب كل العجب انما هو من المولى العصام اما
اولا فالحصر في الستة المذكورة انما هو باعتبار ما اشتهر بين الافاضل
في الكتب المختصرة وليس من اللازم في الكتب الصغيرة ان يستوفي فيها جميع
الاحكام والاقسام والا لتعذر التصنيف والتقريب على الطلاب
وانما يذكر فيها ما حضر من ورود المسايل والاشارة اليها بنحو من الايجاز
كما هو واقع واما الكتب المطولة فقد ذكرت ذينك الشاهدين هذا ما الشاهد
الاول وهو شيث فقد ذكره الامام العلامة تقي الدين بن فلاح
اليمني وعبارته بحروفها وكذلك جميع اسما الانبيا عليهم الصلاة و
والسلام لا تنصرف الا ستة ثلاثة منها عربية وهي محمد صلى الله عليه
وسلم وصالح وشعيب واربعة اعجمية وهي نوح ولوط وهود وشيث
لكونها سابقة على العربية انتهى بحروفه واما الشاهد الثاني فقد
اتى به الامام الاندلسي في شرح المفصل وعبارته فيه مسالة عزير
اسم اعجمي معرفة وانما انصرف لانه ثلاثي مثل نوح ولوط ولم
يحدث التصغير فيه ثقلا ومن لم ينونه فلانه لما وصفه بابن واقع
بين علمين اسقط التنوين على ما عرف وعلى هذا اخبر المبتدا محذوف
وقيل انه اخبر انتهى على انك ان تقول ان الشاهد الثاني وهو
عزير فلا يخلو عن تخريج فقد رايت بعضهم نقل عن القاضي البيضاوي
في تفسيره سورة المايدة ما نصه تنوين عزير بناء على انه عربي منصرف
وترك تنوينه بناء على انه اعجمي وحيث كان اعجميا فهو ممنوع من الصرف
فهو داخل في المستثنى منه فلا يرد على المستثنيات فلا يصلح ان يكون
شاهد صدق بل امر محتمل فهو ساقط الاعتبار عند النظار لا نقال
نوح يحتمل الصرف وعدمه على ما هو مقرر بينهم وقد ذكره في المستثنيات
لانا نقول يحتمل ان العزير اخصوصية باعتبار الحروف في التصغير فيه لكونها
لازمة له لا كالحرف الاصلي فيها وعن ذلك اقتضت عدم صرفه او

ترجحه فلم يعده في المستثنيات فليحرر امره وهذا الضعيف والله
يعلم ليس عنده تفسير القاضي البيضاوي ولا غيره من التفاسير سوى
قطعة من الزمخشري والبغوي فلتراجع عبارة القاضي البيضاوي في
ذلك المحل وما عليه من الحواشي وعلى ان لك ان تقول ايضا سلمنا ان
عزيرا اعجمي وهو منصرف فلا يصلح ان يكون هو وكذا اثبت شاهدين على
المولى الجامي عندنا تامل والتدبر في كلامه فانه عليه الرحمة علل الصرف
نوح ولوط بخفتهما اي سكون وسطهما فيعلم من هذا التعليل الحاذق ان كل
ما سكن وسطه وكان ثلاثيا يكون منصرفا ولا شك ان عزيرا كذلك
ولا يضر في ذلك يا التصغير لانه لا عبرة بها فيما هو ثلاثي اعجمي بحسب
الاصل كنوح ولوط واما شيث فامره ظاهر ولك ان تقول لا حاجة
الى هذه الاطالة فقد تقرر في علم الاصول اخذا من كلام اهل العربية
ان المستثنى في حكم المسكوت عنه من قبيل انه لم يحكم عليه بخلاف حكم
المستثنى منه فاذا قلت قام القوم الا زيدا كان الحكم بالقيام
انما هو على القوم وزيد لم يحكم عليه بالقيام ولا بعدمه كما هو المذهب
عند الايمة الحنفية حتى قالوا ان لا اله الا الله لا تفيد التوحيد من حيث
اللغة واما عند الايمة الشافعية وان قالوا ان المستثنى ليس في حكم
المسكوت عنه بل يثبت له خلاف حكم المستثنى منه حتى يكون زيد في المثال
المتقدم محكوما عليه بعدم القيام فقد قال الامام الحافظ الامام النووي
ان مفهوم العدد باطل عند الاصوليين وان كان فيه ما فيه وحينئذ فلا
يصلح اقامة ذينك الشاهدين على المولى الجامي اذ هو غير منكر ان
غير الستة التي ذكرها لا يثبت لها حكمها من الصرف بل قد يثبت
لكن بامر خارجي غير دلالة الاستثنا اللغوية ولان قيل قد اعتبر بعضهم
مفهوم العدد وح فيلزم الحصر في الستة التي ذكرها وح فيصح اقامة
الشاهدين قلت محل ذلك ما لم يعارض مفهوم العدد معارض فان
عارضه معارض اقوى منه لا يعمل به وقد عارضه استدلال الايمة العربية

على

على ان الاعجمي الثلاثي الساكن الوسط كنوح يجوز صرفه وقد اشار المولى
الجامي الى تعليل ذلك بالخفة والحكم يدور مع علته وجودا وعدما
وقلما يخلو عن هذه القاعدة كتاب يعتد به حتى كادت ان يكون مجمعا
عليها فلا عجب ان يعتني من العصام العجب وعندي انه لو سلك في الاعتراض
على المولى الجامي طريقة اخرى لكان احرى كان يقول الحكم على جميع الانبيا
بانها ممنوعة من الصرف الا كذا وكذا حكم على مجهول اذ هم كما في صحيح ابن
حبان مرفوعا مائة الف اربعة وعشرون الفا الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة
عشر وفي رواية ثلثمائة وخمسة عشر ومن ابعد البعيد ان ايمة العربية
احاطت باسمائها كلها وخصوصا ان ادم كما قيل كان يتكلم بالعربية ايضا
لمن الجايز انه سمى بعض اولاده الانبيا باسم عربي مصروف او اعجمي ثلاثي
ساكن الوسط غير ما نصوا عليه وايضا قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم
منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك والحاصل انه لم يقم
دليل قاطع ولا دليل ظني قوي على ان جميع الانبيا ممنوعة من الصرف الا
كذا وكذا كما قال المولى الجامي وتبعه غيره او انها كلها اعجمية الا كذا
وكذا كما في عبارة غيره كما ستكلم عليه ومن ثم ترى الايمة يحكمون تارة
على بعضها بالصرف وعلى بعض اخر بعدم الصرف غير ما ذكرنا سابقا ومرة
يحكمون على بعضها بالعجمة وعلى بعض اخر بالعربية وطورا يترددون
وذلك لضعف احاطتهم بل ذلك بحسب ما ظهر لهم مما وقفوا عليه فانظر
الى منصور حيث قال ان ادم غير عجمي وكذلك الشيرازي وكذلك
ابو البقا وانما منع من الصرف لكونه على وزن افعل وليس عجميا والى تردد
القاضي البيضاوي في يحيى لكنه استظهر انه عجمي ومن اين له ذلك لا بد له
من دليل وقال الكواشي ولم ينصرف يحيى للعجمة وتعريفه وان كان
عربيا فلتعريفه ووزن الفعل كيعمر وقد تقدم منا النقل عن القاضي البيضاوي
في عزير فلا نعيده هذا ما جرى به القلم على وجه الاستطراد مع الفاضل
العصام فلينظر فيه صحة وفسادا اولوا الافهام ومن قابل في هذا المقام من

لعظامه

يحيى

بعض المتأخرين ما نصه وجميع اسما الانبيا عليهم الصلاة والسلام اعجمية
الا اربعة محمد صلى الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا والحق بها في
الصرف نوح ولوط وشيث فتلك السبعة مصروفة وجمعها شعر

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا   وهودا ولوطا ثم شيثا ومحمدا

انتهى ولا يخفاك زيادة شيث على ما عده المولى الجامي ولم يذكر عزيرا
الذي ذكره العصام وكانه تبرأه عن منصرف كما تقدم الكلام فيه ولا
يخفاك ايضا حسن الختام في النظم بمحمد خاتم الانبيا والمرسلين عليه وعليهم
افضل الصلاة والسلام لكن عندي ان تعبير المولى الجامي بقوله ان اسما
الانبيا عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف الاستة احسن من قوله
بعض المتأخرين السابق وجميع اسما الانبيا عليهم الصلاة والسلام اعجمية
الا اربعة وبيان ذلك ان المراد ان عبارة المولى الجامي شاملة لما كان
عربيا من اسما الانبيا وهو ممنوع من الصرف نحو احمد اسمه صلى الله عليه وسلم وكذا
ما قيل فيه انه عربي ممنوع من الصرف كادم كما تقدم ويحيى على احد الاقوال
فيهما بخلاف عبارة بعض المتأخرين السابقة فانها تقتضي ان يكون اسم
احمد علما عليه صلى الله عليه وسلم اعجميا لانه استثنى من الاسما الاعجمية
اربعة ولم يعد احمد منها فانتفى دخوله في المستثنى فيكون اعجميا والظاهر
انه لا قائل به وقد سالت بعض اخواننا في الله سبحانه عن هذا
الايراد فاجاب بان عربية احمد مشهورة مقررة لا تحتاج الى
استثنائها فقلنا وكذلك محمد عربيته مشهورة اكثر مع انه استثناه
بل كان احمد احق بالاستثنا واجاب بعض اخر بان النص على محمد كاف
عن ذكر احمد لانه مرادفه ولا يخفاك ما فيه ثم رايت ما قد يوخذ منه
الجواب عن ايراد احمد على عبارة بعض المتأخرين وهو ان بعض الافاضل
قال قال الزمخشري قيل خمسة من الانبيا ذو اسمين اسرايل ويعقوب
والياس وذو الكفل وعيسى والمسيح ويونس وذا النون ومحمد واحمد
قال السهيلي في تفسيره في سورة الانبيا لا يريد انهما اسمان لان الفارسي

منع تسمية الشخص الواحد باسمين علمين واجازه غيره ونبينا محمد صلى الله عليه
وسلم العلم الحقيقي له محمد واما احمد فمشتق من الحمد لانه افعل فان قلت
منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل قلنا لم اسمان باعتبار ملتين فاسمه
احمد في التوراة ومحمد في ملتنا انتهى وقضية جوابه منع صرفه لما ذكر
وقد يقال منع صرفه للوصف ووزن الفعل والمراد بالعلم ما يقابل
الكنية واللقب والا فالعلم يشملهما ولو قال اسمين علمين لكان اظهر
في اداء مراده انتهى فتامل قوله وقد يقال منع صرفه للوصف ووزن
الفعل تجد الجواب عن ايراد احمد السابق على عبارة بعض المتأخرين وهل
لك ان تجيب عن ايراد احمد بان المراد باسما الانبيا الاسما التي وضعها
عليهم اباؤهم او من يجري مجراهم من البشر بخلاف احمد فانما وضعه له الله
سبحانه وتعالى في التوراة فليتامل فيه ثم ان استثنا تلك الاربعة
من جميع اسما الانبيا انما يقتضي بحسب الظاهر ان تلك الالفاظ الاربعة
عربية ولا يلزم من ذلك ان تكون ذواتهم من العرب اذ لا عرب زمن الاسترى
الى اسماعيل فانه عربي بل هو ابو العرب على ما قيل واسمه عجمي وقد حاول
تحقيق هذا المقام الفهامة اللوذعي الذكي الفايق على اقرانه في زمانه تم المص
من جمع الله سبحانه له بين الحفظ والفهم العم جمال الدنيا والدين الغنيمي الخزرجي
الانصاري الذي قال في حقه شيخنا خاتمة المحققين احمد بن قاسم
العبادي ما رايت افهم من الشيخ جمال الدين الغنيمي وكفى في مدحه
هذه الشهادة من ذلك العالم الرباني العلامة الثاني فاشار الى
ان الكلام في الانبيا صلوات الله تعالى عليهم وسلامه يتعلق بثلاث
مقامات المقام الاول في اسمايهم هل هي عربية او عجمية المقام الثاني
في ذواتهم اهي عربية او عجمية المقام الثالث فيما ينصرف من اسمايهم
وما لا ينصرف وقد نظم الفهامة العم جمال الدين تلك المقامات
ارتجالا في المجلس فقال

اعاجم كل الانبيا عدا الذي   ابينه بالقول فاحفظ ترشد

وذلك اسماعيل هود وصالح شعيب مع الهادي النبي محمد
واسما كل الانبيا اعجمية سوى صلح هود شعيب محمد
وممنوعة من صرفها غير ستة شعيب ولوط هود نوح به اقتد
محمد الماحي الردا ثم صالح وهذا تمام النظم فاسمع تحمد

انتهى ومثله احسب ما اتفق لي وراه منقولا عن الايمة الثقات فاما كون الانبيا كلهم عجم الا الخمسة التي ذكرها بقوله وذلك اسماعيل الخ فقد رايته كذلك في شرح رسالة المالكية للشيخ التتاي وهو مسبوق به ايضا وعبارته الانبيا كلهم عجم الا خمسة محمد واسماعيل وهود وصالح وشعيبا ونظمه بعضهم فقال

شعيب وهود ثم صالح والذي نداه الذبيح ثم محمد

انتهت وانت لا يخفاك ان ما نظمه ابو جمال الدين احسن من هذا البيت والطف وذلك لانه بدا فيه بمبدا العرب وهو اسماعيل مع التصريح باسمه وختمه بخاتم الانبيا والمرسلين عليه وعليهم افضل الصلاة والتسليم تنبيه تعبير الشيخ التتاي رحمه الله سبحانه بقوله الانبيا كلهم عجم الخ يوافقه ظاهر النظم السابق في النظم لكن الشيخ الامام ابو الحسن في شرح تلك الرسالة عبر بما نصه وعدة الانبيا على ما في صحيح ابن حبان مرفوعا مائة الف اربعة وعشرون الفا الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة عشر وفي رواية ثلثمائة وخمسة عشر والرسل كلهم عجم الا خمسة محمد صلى الله عليه وسلم واسماعيل وهود وصالح وشعيب والوحي الى جميعهم كان في المنام الا اولوا العزم فانهم لجبريل بالثبات وتمم ما في الكشاف الخ ما ذكر من عدهم مما ليس لنا غرض الان في نقله وغرضنا الان انما هو في تعبيره بالرسل وتعبير الشيخ التتاي بالانبيا وعندي ان تعبير الشيخ ابي الحسن حسن لان الرسل يمكن ضبطه والحكم عليهم بخلاف الانبيا كما تقدم لنا واما قول النظم واسما كل الانبيا اعجمية الخ فالظاهر انه اخذ ذلك من شرح القطر للفاكهي فانه كان كثير الالمام به وكتب منه عدة نسخ بخط الحسن وكان

يبيع النسخة منه باغلا ثمن وهو الذي اظهر لك الشرح بين الافاضل بالجامع الازهر بعد ان كان لم يذكر واما قوله وممنوعة من الصرف غير ستة الخ الظاهر انه تبع فيه المولى الجامي كما تقدم لك ولم يلتفت الى زيادة شيث والعزير مع ان شيث قد ذكره الفاكهي في شرح القطر وعدها به سبعة تتمة تتعلق باسما الانبيا صلوات الله تعالى وسلامه عليهم وغيرهم قد قدمنا ان موسى وعيسى من اسما الانبيا صلوات الله وسلامه عليهم لا ينصرفان للعلمية والعجمة وهو كذلك كما قال الاندلسي رحمه الله سبحانه موسى وعيسى النبيان عليهما الصلاة والسلام لا ينصرفان واما موسى الحديد فان سمي بها لم تنصرف للتعريف وشبه التانيث وان نكرت انصرفت لانها مفعل وسيبويه راسه هو مفعل وليست من حاس يحيس لانه قد سمع فيها التنوين وعيسى في العربية فعلى من العيس وهو البياض فتكون الفه للتانيث فلا ينصرف او هي للالحاق فينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة وتقدم ايضا ان اسحق اسم للنبي صلى الله عليه وسلم لا ينصرف فان اردت به مصدر اسحق ثم سميت به انصرف وكذلك يعقوب اسم طاير وافق اسم النبي صلى الله عليه وسلم قال الشاعر عال يقصر دونه اليعقوب وتقدم ايضا ان زكريا لا ينصرف قال الاندلسي ومن ذلك اي مما يجوز فيه الصرف وعدمه زكريا من اشتقه من زكا وتذكر كانت الهمزة فيه للتانيث فلا ينصرف معرفة ولا نكرة ووزنه فعليا وفيه اربعة لغات المد والهمزة والقصر وهو ايضا غير منصرف للعجمة والتعريف في القصر او لان في اخره الف التانيث ان قلنا انه مشتق وزكري بالتشديد والصرف لان علامة التانيث قد زالت ويقال ايضا زكر بحذف احدى اليائين فيصرف انتهى وشرح منقوصا مصروفا انتهى بلفظه ومن كلامه ايضا الاسما الاعجمية لا توزن لانها لا يدرى اصلها واشتقاقها حتى يعرف الزايد فيها من الاصلي ومن كلامه ايضا رحمه الله سبحانه الاسما

الاعجمية يجوز تغييرها والتلعب بها واذ كانت اعلاما بشرط
ان لا تخل دلالتها انتهى بحروفه فايدة قال ابن فلاح رحمه الله
سبحانه واما ياجوج وماجوج فقيل هما اعجميان لا ينصرفان للتعريف
والعجمة وقيل عربيان مشتقان ولا ينصرفان للتعريف والتانيث
لانهما اسمان لقبيلتين ومن همزهما فاشتقاقهما من اجيج النار وهو
التهابها او من الاجة وهي شدة الحر او الاختلاط او من الاوج وهو
سرعة العدو ووزنهما يفعول كيربوع ومفعول كمعقول ومن لم
يهمزهما فالاجود انه ابدل من همزتها الفا لتعذر اشتقاق ياجوج
من غير همز لانه يج مهمل فيتعذر فيه فاعول واما ماجوج فيمكن اشتقاقه
من مج الماء ووزنه فاعول وقول ابن حاتم ماجوج مفعول من ماج يموج
والهمز لغة وغلط لان ميم ماج اصلية لكونها فاء الكلمة وميم مفعول
زايدة فلا تكون منه انتهى بلفظه ومن كلامه ايضا واعلم
ان تغيير الاعلام لا يجوز صرفها واختلف سيبويه والمبرد في تصغير
ابراهيم واسماعيل فسيبويه يشبه همزتها بالهمزة الزايدة
فتقول بريهيم وسميعيل لانه قد سمع من العرب بريه والمبرد يشبه همزتها
بالاصلية نحو اصطبل فيقول ابيره واسيمع انتهى ومن كلامه ايضا
وكذلك ابليس لعنه الله تعالى لا ينصرف للمعرفة والعجمة ومن زعم
انه مشتق من ابلس اذا ايبس فقد غلط لان الاشتقاق من العربي
يوجب الصرف لعدم العجمة وانما هو من اتفاق الالفاظ واما اتفاق
الاوزان فان جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة وجاموس
وطاووس وراقود مصروفة لكونها نكرات انتهى المراد نقله منه
فان قلت قد قدمت ان الانبيا كلهم عجم الا ما استثني فهل لسانهم
واحد ومختلف قلت بل هو مختلف فقد رايت في شرح الرسالة
للشيخ الفهامة التتاي ما نصه قال الاقفهسي ايضا السنتهم ثلاثة
سريانية وعبرانية وعربية السريانيون خمسة ادريس ونوح ولوط وابراهيم

ياجوج ماجوج

ابليس

الانبيا

ويونس والعبرانيون منهم من بني اسرايل وهو يعقوب بن اسحاق
ابن ابراهيم والعرب منهم خمسة هود وصالح وابراهيم واسماعيل
ومحمد صلى الله عليه وسلم وعليهم اجمعين وقال غيره الانبيا من ولد
ابراهيم الا ثمانية ادم وشيث وادريس ونوح وهود وصالح
ولوط ويونس وكلهم من بني اسرايل الا عشرة الثمانية المذكورة
وابراهيم واسحاق والسنتهم ثلاثة سريانية وعبرانية وعربية
فالسريانية منهم خمسة ادريس ونوح ولوط وابراهيم ويونس
والعبرانيون منهم من بني اسرايل وهو يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم
والعرب منهم خمسة هود وصالح وابراهيم واسماعيل ومحمد انتهى
وفيه نظر لانهما عدا ابراهيم فيمن لسانه سرياني وفيمن لسانه عربي الا
ان يكون ابراهيم جمع بين اللسانين والله اعلم انتهى كلام الشيخ التتا
برمته وانما نقلت ذلك عنه حسب ما اتفق لي وهو عالم فهامة
مشهور بين السادة المالكية والمسالة مسطورة في كتب التفاسير
والتواريخ مشهورة فمن رام زيادة على ذلك فليراجعها وانما ذكرنا
تلك الجمل من الكلام وان كانت خارجة عن مقام شرح هذه المقدمة
قصدا الى ضبطها عن الضياع فانها كانت عندي في بعض اوراق منتثرة
حصلتها زمن الاشتغال وكتاب تحصيلي عن المشايخ وكتبي التي حصلتها
زمن اقامتي في اسلامبول قد اصبت فيها بالغرق عند الوصول الى الثغر
السكندري والحمد لله على كل حال ومن اجل ذلك تراني انقل عن صغار
الكتب وانردد كثيرا في بعض مسايل ربما كانت منقولة في الكتب
المطولة وما يدرك فلا جرما يترك كله ونسال الله سبحانه الاخلاص
وان يحفظ ما ابديناه من المباحث عن سرقة بعض الناس ولنرجع بعد
هذا السير الطويل الى شرح كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا ببركاته
حيث قال عقب قوله كما سبق نحو ابراهيم واسماعيل واسحاق المانع
من الصرف فيه اي في نحو ابراهيم الخ مما هو اسم اعجمي علم كما قدمنا جملة

من ذلك ومن الاعجمي ايضا فرعون وجالينوس وارسطاليس وان تصرفت
فيه العرب فقالوا ارسطو وارسطاليس لما انه ورد على اجزا وزانهم لخفيفة
وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم وكذلك
قالوا في ابراهيم انه ممتنع الصرف بجميع لغاته من ابرهيم وابراهام وابرهم
وكذلك قالوا اعجمي فالعب به فكيف شيت وقد ذلك بعض المتاخرين
بقوله قلت مع جراتهم على الاعجمي وتصرفهم فيه لا يتصرفون فيه الا
عما يجعله من جنس كلامهم والعلم في كلامهم مصون عن اللام والاضافة
فبالعلمية يمتنعون من التصرف فيه باللام والاضافة فيمتنعون مما
يناسبهما من التنوين رعاية لحق العجمة الخ ما ذكر بعض المحققين من
شراح الكافية الاشارة الى ذلك التقييد المعرفة اي بالعلمية والعجمة
اي كونه من اوضاع العجم فاذا انصرف لزوال العلمية وبها تزول العجمة
ايضا لانها شرط فيها والشي يزول بزوال شرطه ومنه اي ومما لا ينصرف في
المعرفة وينصرف في النكرة ما اي اسم عن صفة في اخره اي اخر ذلك الاسم
الف ونون فاعل الظرف اي الجار والمجرور الواقع صفة لما او صلة وذلك
الذي في اخره ما ذكر نحو سلمان مضاف اليه فهو مجرور بالفتحة نيابة
عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون كما قال
الشيخ فيما ياتي قريبا فان نكرته صرفته وعمران ومروان الكلام فيهما كالكلام
في سلمان وانما كرر الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به الامثلة المستوفاة للحركات
الثلاث للاشارة الى انه لا يعتبر في هذا القسم وزن خاص بخلاف
ما تقدم في الصفة مع زيادة الالف والنون فيها فلا تغفل ثم يشترط
ان تكون الزيادة غير مصحوبة بها او بالنسبة ولهذا صرف سعدانه ومرجانه
وطهراني وعيباني ورقباني اعلاما ولم تؤثر فيها زيادة الالف والنون
فاحفظه المانع من الصرف فيه اي في نحو سلمان المعرفة اي العلمية فلو كان
غير علم او علما ونكر كان مصروفا نحو مرجان ومرجانة غير علمين اما لو كانا علمين
فينصرف الثاني لما تقدم دون الاول والالف والنون الزايدتان وقد

تقدم

وقد تقدم ان تلك الزيادة ليست بنايتها علة عند البصريين فلا نعيده
واحترز بقوله الزايدتان عما كان من الاسما في اخره الف ونون واحتمل
النون فيه الاصالة والزيادة قال الشيخ خالد في شرح التوضيح ففيه
وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها نحو تلك رمان ودهقان
وحسان ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس
والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالتنو
والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تحققت جهة الاصالة صرفت كما
اذا سميت بطحان من الطحن او تبيان من التبن او سمان من السمن ونحو ذلك
واختلف في ابان تخفيف البا علما فمن صرفه راى ان وزنه فعال
فالهمزة والبا والنون اصول ومن منعه الصرف راى وزنه افعل
وانه منقول من ابان الشي يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش
واذا ابدل من النون الزايدة لام منع من الصرف اعطا للبدل حكم
المبدل منه وذلك نحو اصيلال مسمى به اصله اصيلان تصغير اصل على غير
قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به اصله
حنا ابدلت همزته نونا انتهى بحروفه تنبيه اذا سمي بما فيه
فعلان الوصف كسكران ثم نكر فذهب الاخفش الى انه يصرف وسيبويه
على المنع وتوجيهها ما تقدم في احمر فاله الامام السيوطي رحمه
الله سبحانه انتهى ومنه اي مما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة
ما كان مجردة عن الزمان واسمها مستتر فيها عايد على ما وقوله
مؤنثا خبرها بالها متعلق به وقد تبع الشيخ رحمه الله سبحانه الامام
ابن مالك في التعبير بالها وعبارة ابن الحاجب بالتا وكل صحيح لكن
قد قال بعض شراح الالفية كان الاولى ان يقول يعني ابن مالك
بتا بدل قوله بها فان مذهب سيبويه والبصريين ان علامة
التانيث التا والها بدل عنها في الوقف وقد عبر بالتا في باب
التانيث فقال علامة التانيث تا او الف وكانه

ابان

حنان

انما فعل ذلك للاحتراز من تانيث بنت واخت وكذا فعل في التسهيل
انتهى ومنه نعلم وجه تعبير الشيخ بالها كما فعل الامام ابن مالك
رحمهما الله سبحانه قال الرضي تا التانيث تا زايدة في اخر الاسم
مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف ها فنحو اخت وبنت ليس مونثا
بالتا بل التا بدل من اللام لكن هذا الابدال انما يكون في المونث دون
المذكر لمناسبة التا للتانيث حيث كان علامة له فاذا لم يكن مونثا
بالتا فلو سمي مذكر بنحو اخت وبنت لم يمنع من الصرف انتهى ما اردناه
منه وادلهم قوله فلو سمي مذكر بنحو اخت لم يمنع من الصرف انه لو سمي به
مونث منع من الصرف وعبارة شيخ شيخنا السيد عيسى الصفوي في شرح
الكافية عبارة حسنة وافية ونصها واما التا التي لم تجعل جزءا
للاسم فان ما جعلت جزا كبنت واخت اذا كان مع العلمية لمونث فهو
كالمعنوي والا لم تعتبر قطعا عند الجمهور وكذا قيل انتهت بلفظها
فتامل قوله فهو كالمعنوي ولم يقل فيمنع من الصرف كما يفهم من كلام
الرضي فان قياس قول سيبويه انه اذا سمي بهما مونث ان يكون على الوجهين
في هند كما قاله بعضهم وهو وجيه فتامله وذلك المونث بالتا كطلحة
علم على رجل وحمزة كذلك وفاطمة علم على مونث حقيقي وعايشة كذلك
واشار بذلك الى انه لا فرق بين ان يكون ما فيه تا التانيث لمذكر
حقيقي او مونث كذلك او لا لذا ولا لذاك كغرفة ولا بين قلة الحروف
كثبة وبرة علمين وكثرتها نحو زعانفة وخربصيصة لان المدار على
حصول علتين وموتثا بالمعنى عطف على قوله مونثا بالها وذلك
بان لم يكن فيه علامة التانيث الظاهرة من التا او الالف المقصورة او الممدودة
كما قاله بعضهم وقال الرضي المونث بالتا على قسمين احدهما ما فيه
التا ظاهرة وشرطه العلمية سوا كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مونثا
حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة وثانيهما ما فيه التا مقدرة
سوا كان مونثا حقيقيا كزينب او غير حقيقي كمصر وما قدر فيه التا
فهو

فهو المونث المعنوي عند المص والالف لا تقدر كالتا لانها لازمة للفظ
فلا تحذف حتى تقدر والعلمية شرط التاثير في القسم الثاني ايضا احترز
بحذف التفصيل منه وانما قال عند المص يعني العلامة ابن الحاجب لانه
حقق فيما بعد ان المونث قد يكون بلا علامة لفظا وتقديرا كحايض
فانه مونث حقيقي ولا تا فيه في التقدير ايضا وعبارته والتا غير مقدرة
في نحو حايض والا لمنع من الصرف اذا جعل علم المذكر كعقرب ولثبت في تصغيره
حييضة كشميسة في شمس لان الاوزان مستقيمان لا يقال في تصغيره
حييض وانما شرطت فيه العلمية لانها شرط في الاقوى وهو ما فيه
التا ظاهرة ففي الاضعف اولى لكن بينهما فرق وقد اوضح بيانه
رحمه الله سبحانه فمن رامه فليراجعه والكلام في هذا المبحث طويل
لا تحتمله هذه المقدمة لكن قول الرضي التا غير مقدرة في نحو حايض قد
يخالفه قول العلامة الاندلسي في شرح المفصل ومعنى التانيث المعنوي
ان يكون الاسم لم يوضع الا لمونث وطريق معرفة ذلك السماع وانه
يجري مجرى ما فيه علامة لفظا لان التا مقدرة فيه والمقدر في
حكم المظهر ثم هو على ثلاثة اضرب الاول ما كان على اربعة احرف
فصاعدا نحو سعاد وزينب فهذا لا ينصرف للعلمية والتانيث اللازم
معنى سوا سمي به مذكر او مونث لان الحرف الرابع ينزل منزلة
تا التانيث لفظا بدليل امتناع دخول الها عليه في التصغير ولذلك
اذا صغر في الترخيم حتى صار على ثلاثة احرف نحو سعيدة دخلته
الها لزوال الحرف الرابع المنزل منزلة التا وشرط تاثير هذا
التانيث ان لا يكون اصله التذكير وان يكون تانيثه حقيقيا
في الاصل فيخرج على هذين الشرطين مسئلتان الاولى لو سميت
بحايض وطالق انصرف وان كان على اربعة احرف مختصا بالمونث
الا ان اصله التذكير لكونه صفة وصف بها مونث بلفظ مذكر
الثانية لو سميت بنسا انصرف اذا سميت به مذكرا لان تانيثه

تانيث جمع بمنزلة كلاب وتانيث الجمع غير حقيقي انتهي المراد نقله منه بلفظه
فانظر قوله الا ان اصله التذكير الخ وقوله قبل وشرط تاثير هذا
التانيث ان لا يكون اصله التذكير الخ تفهم منه المخالفة لقول الرضي بحسب
الظاهر والتوفيق ممكن عند اهله ثم بعد تسطيري لك وقفت علي
عبارة الرضي في محل اخر ونصها وههنا شروط اخر لمنع صرف المونث اذا سمي
به مذكر تركها المص احدها ان لا يكون ذلك المونث منقولا عن مذكر
فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان رباب قبل
تسمية المونث كان مذكرا بمعني الغيم وكذا لو سميت بنحو حايض وطالق
مذكرا لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المونث اذ معناه في الاصل
شخص حايض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء صفة
المذكر وذو التاء موضوعا للمونث فكل نعت للمونث بغير التاء فهو في الاصل
صفة موضوعة للمذكر استعملت للمونث انتهي بلفظه وهو كما تري موافق
في المعني لعبارة العلامة الاندلسي في محل اخر من الرضي ما نصه ولا
تو ثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية ولا يصح الاستدلال علي كون
التانيث المعنوي مشروطا بالعلمية ايضا بانصراف نحو حايض وامراة
جريح كما فعل المص في شرحه لان المراد بالمونث المعنوي ما كان التاء
فيه مقدرة كما مر لا المونث الحقيقي ونحو حايض لا تاء مقدرة اذ لو كان كذلك
لكان غير منصرف مع كونه علما لمذكر كعقرب وليس كذلك لانه يقال
في تصغيره حييض الا تري الي نحو حايض منصرفا مع التانيث والوصف مثله
مع العلمية ايضا منصرف كما يجي انتهي المراد منه واشار بقوله كما يجي الي
العبارة السابقة التي نقلناها فادري قولك وههنا شروط الخ ثم رايت
عبارة الامام السيوطي في الهمع فوجدته قد نقل المسالة عن اهلها وعزاها
لقايلها فقال ما نصه ولو سمي مذكر بوصف المونث المجرد كحايض وطامث
وجريح وظلوم فالبصريون تصرف رجوعا الي الاصالة تقدير التذكير
لان تلك اسما مذكرة ووصف بها المونث لامن اللبس وحملا علي المعني

فقولهم مررت بامراة حايض بمعني شخص حايض ويدل لذلك ان العرب
اذا صغرتها لم تدخل فيها التا والكوفيون تمنع بنا علي مذهبهم في ان نحو حايض
لم تدخله التا لاختصاصه بالمونث وان انما تدخل للفرق انتهي المراد
منه بلفظه فتامل ما بين هذه العبارات من الاختلاف بالاعتبارات
ومع قول شرح الفية الامام ابن مالك عند قوله في باب التانيث

علامة التانيث تا او الف … وفي اسام قدروا التا كالكتف
ويعرف التقدير بالضمير … ونحوه كالرد في التصغير

انما اخذ السماع وقد تقدم عن الامام الاندلسي مثله ايضا وحيث كان
ماخذه السماع فنحو حايض اذ وجد فيه علامة من علامات التانيث التي
ذكروها حكمنا عليه بانه مونث وان التا مقدرة فيه وان لم يوجد
فيه شي من العلامات اصلا بحسب الاستقرا لم نحكم عليه بانه مونث معنوي
من غير حاجة الي تلك الاطالة واما انتفا بعض العلامات عن نحو
حايض كالرد في التصغير الذي سلكه الرضي فلا يلزم منه انتفا تانيثه ولا
عدمه اذ العلامة في المشهور مطردة ولا يلزم انعكاسها هذا ما ظهر
نقلا وبحثا والذي قاله الامام السيوطي من النقل هو الذي ينبغي
التعويل عليه والرجوع اليه فجزم الشيخ الرضي وتبعه غير واحد بان نحو
حايض اذا سمي به مذكر كان منصرفا مما لا ينبغي بعد ما سمعت فيه انه عند
الكوفيين ممنوع من الصرف كما تقدم نقله عن الامام السيوطي وقوله
اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما لمذكر كعقرب وليس كذلك
لانه يقال فيه حييض اي من غير الحاق هابه لم يظهر لي وجه ذلك كل
الظهور وبيان ذلك ان عقرب مونث معنوي سماعي باعتبار معناه
الجنسي فاذا سمي به رجل امتنع من الصرف قال منلا جامي في تعليل ذلك
ما نصه لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم
مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهرت التا المقدرة كما تقتضيه قاعدة
التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من

عن ظاهر التا لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع
صرفه للعلمية والتانيث الحكمي اتفاقا بلفظه ومنه تعلم ما في كلام الرضي من التوقف
فان عقرب مونث معنوي سماعي كما هو منقول واما حايض فقد اعترف الرضي
بانه لفظ مذكر كما سبق نقله عنه وكل من حايض وعقرب اذا صغر لا تلحقه
التا اما عقرب فلقيام الحرف الرابع مقامها واما حايض فلانه في الاصل
لفظ مذكر لا مونث معنوي فقوله لانه يقال فيه حييض لا تا هذا فيه
ان عقرب ايضا يقال فيه عقيرب كما قاله الجامي بالتصغير بغير تا فهذه
مشترك بينهما فليتفهم مع التامل لكن رايت في التوضيح وشرحه للشيخ
خالد رحمه الله سبحانه ما نصه الغالب في التا ان تكون لتفصل صفة المونث
من صفة المذكر كقايمة وقد ترد من غير الغالب في الاسما غير الصفات نحو
رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصدين وهي
الصفات المختصة بالمونث كحايض وطامث فان قصد بها الحدوث
في احد الازمنة لحقتها التا فقيل حايضة وطامثة فان قصد بها الحدوث
وان لم يقصد ذلك لم يلحقها فيقال حايض وطامث بمعنى ذات اهلية
للحيض والطمث انتهى فتامله فلعلك تستفيد منه كلاما اخر يتعلق
بحايض مسمى به مذكر تنبيه قد علم مما تقرر انك لو سميت رجلا بقايم او
قاعد مثلا كان منصرفا اتفاقا من البصريين والكوفيين فاحفظه فانه
صحيح ان شا الله تعالى بغير انه مصرحا به لكن من غير نقل الاتفاق وان
لو سميت بقايمة وقاعدة مثلا كان ممنوعا من الصرف سوا سميت به مذكرا
او مونثا لوجود التا الظاهرة فيه كما هو ظاهر وتقدم قريبا وذلك الكلي
بالمعنى كزينب وسعاد فانهما علمان على مونثين من خلاف لم يسبق لهما
استعمال في النكرات فهما ممنوعان من الصرف للعلمية والتانيث المعنوي
وكذا لو سمي بهما مذكر لقيام الحرف الرابع فيهما مقام التا التانيث المقدر
وقد فسر شيخ شيخنا في شرحه على الكافية التانيث المعنوي بقوله
وهو هنا كون اللفظ المجرد عن التا والالف موضوعا في الاصل للمونث

سوا كان علما او لا وهو انما يكون بتا مقدرة انتهى ولا شك في صدقه
على نحو زينب وسعاد وان سمي بهما مذكر ومنه تعلم ايضا ان نحو حايض اسم
ذكر ليس من المونث المعنوي في شي لانه في الاصل موضوع لمذكر كما تقدم
لك عن الرضي وغيره وتعلم ايضا ان قول العصام في شرح الكافية
لا تانيث الا بالتا او الالف كما يستفاد من تعريف المونث فيما بعد
ووافق الرضي المصنف على ذلك في بحث المذكر والمونث لكن حقق هنا ان
المونث قد يكون بلا علامة لفظا او تقديرا كحايض فانه مونث حقيقي
ولا تا فيه في التقدير ايضا انتهى تكلف توجيه ذلك بما لا يخلو عن
نظر عندي وذلك ان المونث المعنوي مقصور على السماع كما تقدم لك
نقله وتقدير التا انما يكون في المونث المعنوي وحايض ليس منه فانه
موضوع لمذكر بحسب الاصل كما اعترف به الرضي وغيره فلا حاجة الى تكلف
وجه عدم تقدير التا فيه فموافقة الرضي لابن الحاجب في بحث المذكر
والمونث من انه لا تانيث الا بالتا او الالف لا تكون الا حقا ان شا
الله تعالى فلتتامل فيه وسقر بفتح القاف اسم لجهنم او طبقة من طبقاتها
وهي محركة الوسط كما تقدم فيجب منعها من الصرف قال تعالى ساصليه
سقر وما ادراك ما سقر وهي مونث معنوي والمونث المعنوي انما يحتم
منعه من الصرف باحد امور اشار الشيخ رحمه الله سبحانه الى اثنين منها
بالمثال وهما اما زيادته على ثلاثة احرف لفظا بغير التصغير اما لو
كان زايدا عليها فانه يصرف كحريب كما مثل به الشيخ فيما سبق بزينب
وسعاد او تقديرا كجيل مخفف جيال واما تحرك وسطه لفظا لا تقديرا
كما اشار اليه الشيخ رحمه الله سبحانه ونقصنا به حيث مثل بسقر وسياتي قريبا
في كلامه ان الثلاثي الساكن الوسط يجوز فيه وجهان الصرف وعدمه
وانما تحتم منع صرف المونث الثلاثي المحرك الوسط على الاصح خلافا
لابن الانباري فانه جعله ذا وجهين وما ذكره في البسيط من ان سقر
ممنوع باتفاق ليس بشي لان الحركة تقوم مقام حرف رابع كما انشد

عليه فان قيل لو نزلت الحركة منزلة الحرف الرابع لم تلحق تا التانيث
في التصغير كما لا يلحق في الرباعي ولا شك في لحوقها هنا نحو قديمة وجحيدة
قلنا نحن لا ندعي ان الحركة تجري مجرى الحرف في كل حكم بل في موضع يثقل
اللفظ بها وذلك في المكبر واما المصغر فلا يفترق فيه ساكن الاوسط
ومتحركه لاشتراكهما في تحريك الوسط في التصغير لاجل يا التصغير فان قيل
فالفتحة تناسب السكون في الخفة بدليل امتناع تخفيف نحو جمل قلت
لا نسلم المناسبة بل الفتحة ثقيلة بالنسبة الى السكون خفيفة بالنسبة الى
الضم والكسرة قد علم مما قررناه ان متحرك الوسط اذا سمي به مذكر لا يمنع
من الصرف كما منع الرباعي نحو زينب مسمى به مذكر وعقرب كذلك كما
تقدم بل نقل بعضهم انه اذا سمي به رجل بسقر مثلا انه لا خلاف في صرفه
لنقله من الاثقل الى الاخف وليس فيه تا التانيث ولا ما يقوم مقام
علامته واعتبار الحركة انما يكون في محل الثقل وهو المونث واما مع المذكر
فلا اعتبار لها واذا صغر المذكر لم تلحقه علامة التانيث لانه زال عنه
التانيث وصار مذكرا بل يقال قديم وسقير وجحيد وتقول في
في المونث قديمة وجحيدة وسقيرة وهذا بخلاف الرباعي كعقرب
وزينب فانه في التصغير لا تلحقه التا مطلقا فان الحرف الرابع يؤثر
ثقله في المونث والمذكر لظهوره ونيابته مناب تا التانيث كما تقدم
هكذا في كلام بعض المحققين وتبعه غير واحد من متاخري [illegible] وغيرهم
واقول في دعوى انه لا خلاف في صرف نحو سقر مسمى به مذكر
نظر ظاهر فان الخلاف فيه محقق فيما بين الايمة كما نقله الامام السيوطي
في الهمع وكذا بعض شراح الفية ابن مالك حيث قال ما نصه اذا سمي
به مذكر بمؤنث مجرد من التا فان كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفرا
وثعلب اذ ذهبا انه لا ينصرف سوا تحرك وسطه نحو فخذ ام سكن نحو
حرب ولابن خروف في المتحرك الوسط انتهى بلفظه وعبارة الامام السيوطي
لو سمي مذكر بمؤنث ثلاثي صرف على الاصح مطلقا سوا تحرك وسط

ام لا كجنف وشمس اسمي رجل وذهب الفرا الى المنع مطلقا وفصل
ابن خروف فمنع المتحرك دون الساكن تنزيلا للحركة منزلة الحرف الرابع
انتهى المراد نقله منه على انك قد سمعت فيما سبق لك قريبا ان ابن الا بياري
جعل سقر ذا وجهين قال لان الثلاثي كله خفيف فخفته تقاوم
احد السببين فيجوز الصرف فاستفده وما طلبت من جلالة من لم يقف
على الخلاف فنقل الاتفاق كما هو عادة غالب الاعاجم لميلهم غالبا
الى المعاني وعدم اعتنائهم بنقل الاقوال على ما هي عليه روما للاختصار
وعدم الانتشار فالمانع من الصرف فيه اي فيما كان مونثا لفظيا
او معنويا المعرفة اي العلمية والتانيث اللفظي لفظا او المعنوي
وتقدم المراد بالتانيث المعنوي في هذا الباب عن شيخ شيخنا السيد
عيسى الصفوي في شرحه على الكافية واياك وان تظن ان المراد به
ما قالوه في باب الفاعل من التانيث المجازي المقابل للحقيقي كما سياتي
لنا ان شا الله سبحانه تحريره ومنه اي مما لا ينصرف في المعرفة وينصرف
في النكرة ما كان ذا اي علم معدولا لا عن فاعل الوصف وذلك نحو عمر وزفر
علمين لمذكرين معدولا عن عامر الوصف فان العرب منعتهما الصرف ولم
يظهر فيهما الا سبب واحد للمنع وهو العلمية والقاعدة عندهم تقتضي انه
لا يمنع الصرف الا بعلتين فقدروا العدل فيهما عن عامر وزافر ايضا لئلا
كي لا تنخرم ومن ثم سمي هذا النوع بالعدل التقديري بخلاف نحو مثنى
واخر وجمع فانه عدل تحقيقي على ما بين في المطولات قال شيخ شيخنا السيد
عيسى الصفوي تبعا لغيره كانهم قصدوا ان يجعلوا عامرا مثلا وهو
وصف علما ثم عدل عنه الى عمر صرح به المصـ وغيره ففيه تقديران
تقدير عامر علما وتقدير خروج عمر منه فاذا صغر او نكر صرف لعدم بقاء
موجب العدل انتهى كلامه رحمه الله سبحانه وعبارة الامام السيوطي
في الهمع وتبعه غير من بعض شراح الفية الامام ابن مالك بحمل عمر
معدولا عن عامر العلم المنقول لا عن الصفة انتهت وهي بحسب ظاهرها

مخالفة لقول شيخ شيخنا كانهم قصدوا ان يجعلوا الخ اللهم الا ان يكون ذ
معنى كلام الامام السيوطي ومن تبعه ملاحظا فيها الكاينية اي كانهم جعلوا
عمر معدولا الخ وفي عبارة بعضهم كانهم ارادوا التسمية بعامر
فعدلوا عنه الى عمر للخفة فليتامل وفي عبارة بعضهم وذلك لان الواضع
قصد التسمية بعامر اولا لا انه عامر لما كان من الاجناس خاف
اللبس فعدل عن تلك الصيغة الى هذه لان عمر غير موجود في الاجناس
فكانه سماه اولا عامرا ثم سماه عمر ثانيا انتهى وزفر عطف على عامر
هو مثله المانع من الصرف فيه اي في نحو عمر وزفر المعرفة اي العلمية
والعدل اي التقديري وهو انه لا يدل على خروجه من اصل الا ان
العرب لم تدخله الكسرة والتنوين ولم تظهر فيه الا علة واحدة والعلة علم
انهما لا ينفعان الا معا فيه علمنا انه لذلك نعلم ونقدر انه معدول
عن اصل فتنبغي الدار عدة محفوظة وتتوقف معرفتنا اياه على معرفة
ان العرب لم تدخله فيه انتهى من شرح الكافية لشيخ شيخنا وهو ظاهر
لا كلام فيه فان قلت قد جا زفر ونحوه مصروفا مثل قولهم رجل
زفر اي كثير العطا وقد دخل عليه اللام في قوله

يابى الظلامة منه النوفل الزفر

فكيف يكون غير منصرف قلت اجاب عن ذلك العلامة الاصفهاني
بعد ان سالم فقال اجيب بان زفر المعدول هو المعرفة وليس منقولا
من زفر النكرة فان اللفظ متفق والمعنى مختلف فالغلط من اشتراك اللفظ
ولعدم الفرق بين الصورتين غلط بعض المتاخرين فصرف زفر وشنع على
النحاة انتهى بلفظه واقول كانه يشير بقوله ولعدم الفرق بين الصورتين
غلط بعض المتاخرين الى ما قاله العلامة الخوارزمي بعد ان مهد مقدمة
وهي ان الاسما الواردة على هذا الوزن اجناس نحو زفر وحطم واعلام
وهي على ضربين منقولة عن جنس وغير منقولة نحو عمر فالاول منصرف والثاني
غير منصرف ثم قال اجمع النحويون على ان عمر وزفر غير منصرفين لكن زفر

ليس

ليس بمثابته الا ترى ان زفرا علما منقول من الزفر بمعنى السيد وانشدوا
يابى الظلامة منه النوفل الزفر وقد اتفقوا على انه ما كان من الاعلام
على هذا الوزن منقولا فانه مصروف قال ابو علي لو سميت بزفر
رجلا وحطم فانه لا ينصرف معرفة ونكرة فان قلت قد تواردا
هنا اجماعان احدهما اجماعهم على ان زفر غير منصرف والثاني اجماعهم
ان ما كان على هذا الوزن وهو علم منقول فانه منصرف فلم رجحت
احد الاجماعين على الاخر قلت لان الاجماع هناك على امر عددي
والاجماع هناك على امر تقديري وابطال الاجماع على شي عددي اولى
لان السهو في العدديات احرى منه في التقديرات ولانه لو بطل هذا
الاجماع لم يبطل الا حكم صورة واحدة ولا كذلك ثمة وبعد
ذلك فلو اصبت زفر غير منصرف فلا يخلو ان يكون ذلك في الشعر
او ليس فان كان خارج الشعر لم اقبله وهات هذه رواياتك ورواية
امثالك وان كان في الشعر حملته على مذهب الكوفيين لان من مذهبهم
ان الاسم يمتنع من الصرف بالعلمية المجردة انتهى كلامه وناقشه العلامة
الاندلسي بابسط مما تقدم في كلام العلامة الاصفهاني بقوله قلت
الاولى هنا تسليم ما قاله ونقله مع ترك المناقشة خيفة التطويل
ان يحمل ذلك على ان زفر العلم غير الموجود في النكرات بل هو معدول
عن زافر علما غاية ما في الباب انه موافق له في اللفظ والتوافق في
الالفاظ العربية كثير من ذلك اسحاق ويعقوب وغير ذلك فانهما
وافقت لفظ الاعجمي وانما قلنا ان هذا الاحتمال اولى لان فيه جمعا بين
الدليلين ولو ذهبنا الى ما قاله لزم تخطئة احد الاجماعين ولا يلزم
مما ذكرنا سوى اتفاق اللفظين وهو وان كان بعيدا قليلا لكنه قد
ترجح باجماع الجماعة على منع صرفه وبتمثيلهم به في جميع كتبهم كما يمثلون بعمر
وما ذكره ايضا ينقدح في عمر فان عمر ايضا في النكرات وهو جمع عمرة
فلقايل ان يقول انه منقول منه وليس معدول عن عامر فيصرف انتهى

كلامه برمته وقد تقدم انه لايخلو عن نظر فاما قوله بعد تسليم
ما قاله ونقله نفيه منع النقل لان النقل لا يمنع كما هو مقرر في محله
واما قوله انه يحمل ذلك على ان زفر العلم غير موجود في النكرات بل
هو معدول الخ فهو مجرد دعوى منه خالية عن الدليل ولهذا ترى
الشيخ الرضي عفا الله عنه قال اما عمر وزفر علمين فكان الواجب
على هذا الاصل صرفهما لانه كما جا فاعل قبل العلمية جا فعل ايضا نحو عمر
جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى يابي الظلامة منه النوفل الزفر
لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي
بل هما معدولان عن فاعل انتهى فانظر كيف استدل على منع زفر من الصرف
بسماعه من الرضي العرب كذلك وعدل عن كونه غير موجود في النكرات
وهذه الدعوى من الرضي وغيره لا يسلمها الخوارزمي كما تقدم صريحا
في كلامه بل دعواه انه لم يسمع من العرب ممنوعا من الصرف فان قلت
هذه شهادة نفي وما قاله الرضي وغيره شهادة اثبات وهي مقدمة
على النفي كما اشتهر فيما بينهم وكادوا ان يطبقوا عليه قلت قد صرح
الكمال بن الهمام في متن التحرير في الاصول بما نصه ممزوجا بشرحه فان
قيل المثبت اولى بالقبول من النافي عند التعارض لان النافي انما
ينفي لعدم الوجدان وهو لا يدل على عدم الوجود الا ظنا والمثبت
مثبت للوجدان وهو يدل على الوجود قطعا فيترجح القول به على
القول بنفيه قلنا ذلك اي كون المثبت اولى بالقبول من النافي عند
التعارض انما هو في نقل الحكم من الشارع ونفيه اما هنا اي في نقل الحكم
اللغوي من اهل اللغة فلا اولوية للمثبت على النافي وسيظهر وجهه
قريبا ونبه عليه انتهى بحروفه من المتن والشرح وكانه اشار بقوله
وسيظهر وجهه قريبا الى ما ذكره في بحث الجمل من ان شهادة النفي على
اقسام ثلاثة وبينها فلا نطيل بذكرها لحصول غرضنا بما ذكرناه فاستفد
ذلك فانه من المهمات ولم يقف عليه بعض العلما المصنفين فبحث على سبيل

الظن والتخمين وفوق كل ذي علم عليم والله اعلم واما قوله نهايته في الباب
انه موافق له في اللفظ والتوافق في الالفاظ العربية كثير الخ فهو غاية ما ينتج
جواز الامرين في زفر باعتبارين كما قالوه في اسحاق ونحوه ان اخذ من مصدر
اسحق كان مصروفا وان لم يوخذ منه بان كان اعجميا لا اشتقاق له كان
ممنوعا من الصرف وذلك غير مصادم لدعوى الخوارزمي عند المتامل واما
قوله وانما قلنا ان هذا الاحتمال يعني به ان زفر العلم غير موجود
في النكرات بل هو معدول الخ قد علمت مما سبق ان ذلك مجرد دعوى
خالية عن دليل واما قوله لان فيه جمعا بين الدليلين ففيه انه بعد هذا
الحمل السابق منه وقوله بعد ذلك لكنه ترجح باجماع الجماعة على منع
صرفه اي زفر وتمثيلهم به في جميع كتبهم كما يمثلون بعمر ليس هناك جمع بين
الدليلين بل ابطال للاجماع الثاني وهو اجماعهم ان ما كان على هذا الوزن
وهو علم منقول فانه منصرف فليتامل فيه واما قوله ولو ذهبنا الى رد
ما قاله لزم تخطئة احد الاجماعين ففيه قد يمنا ان الاجماع في اللغة
يجوز خرقه ونقضه فلا ضرر واما قوله اي الاندلسي في الرد على الخوارزمي
وما ذكره ايضا ينقدح في عمر فان عمر ايضا في النكرات وهو جمع عمرة
فلقائل ان يقول انه منقول وليس بمعدول عن عامر فينصرف انتهى
فاقول فيه ان ذلك لا ينقدح في عمر فان عمر انما تكلمت به العرب غير
منصرف بالاجماع الذي لا نزاع فيه فاحتجنا فيه الى تقدير العدل عن عامر
اذ منع الصرف انما يكون بعلتين ولم يوجد فيه الا العلمية فاحتجنا الى
تقدير علة اخرى فيه وهي العدل التقديري ولا كذلك زفر فانه
لم يثبت عن العرب في الاختيار انهم انما تكلموا به ممنوعا من الصرف كما هو
دعوى الخوارزمي كما سبق في كلامه ويمكن ان يكون منقولا ما ذكرناه على
ما هو الاصل في الاسما كما تقدم نقله عن ابي علي حيث قال لو سميت بزفر
وجعل وحطم فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة انتهى على انا نقول لو ثبت
عن العرب نقل عمر عن النكرة قلنا فيه انه كزفر مصروفا وبغرب ويويد

ان نقل العلامة الاندلسي قال ما نصه وان كان فيه طول لا انه لما اشتمل
عليه من الفوايد المهمة لا يعد ذكره في مثل هذا المحل من الفضول والضايع
في فصل ان تقول كل فعل علما جهل انه مشتق فالاصل ان يصرف حتى يقوم
دليل سمعي على منعه وان علم اشتقاقه لكن يجهل كونه في النكرات فالاصل
ان لا يصرف حتى يقوم دليل على صرفه وكل فعل علما وجدته في النكرات فاصرفه
حتى يقوم دليل على منعه وكل فعل علما فتبين انه ليس فعال الذي وجدته
في النكرات وانما هو اسم وافق له في اللفظ واعلم ان العدل انما يكون حالة
التسمية ولا بد ان يلاحظ فيه الاصل حتى لو ارتجلت نحو عمر وزفر ولم
تنظر الى اصلها لصرفت لفقد ان العدل انتهى كلامه بحروفه واقول
حاصل الامر ان الاختلاف في صرف زفر ونحوه وعدم صرفه يرجع الى
نقل الثقات من ايمة اللغة عن العرب انهم انما تكلموا به في الاختيار
غير مصروف وحينيذ فيكون معدولا وقد ضبطوا تلك الالفاظ الواردة
عنهم كذلك وعدوها كما بين في المطولات مع الاختلاف في بعضها او
تكلموا بها مصروفة فتكون غير معدولة قطعا واما مسالة الجهل فقد
سمعت فيه ما سبق عن الاندلسي من التفصيل وفي شرح الكافية لشيخ شيخنا
ما نصه بعد ان قرر العدل التقديري فاذا امتنع اخوات الاسم
ولم يعرف حال نفسه ففي شرح المفصل قيل الاولى ان لا يصرف الا قام عليه
وقيل الاولى ان يصرف لانه القياس وفي شرح التوضيح ان سيبويه
قال لا يصرف وجزم الشيخ الرضي وغيره بعدم الصرف انتهى بحروفه فليتامل ما بين
العبارتين من التفاوت هذا وقد استفدنا من قول العلامة الاندلسي واعلم
ان العدل انما يكون حالة التسمية ولا بد ان يلاحظ فيها الاصل الخ فايدة
مهمة لم ار من صرح بها وهي ان غالب العوام بل وبعض الفقهاء اذا سموا اولادهم
بعمر مثلا لا يلاحظون فيه حين التسمية الاصل بل يريدون به علما على احد من اولادهم
تخصيصا مميزا له عن عداه من غير تلك الملاحظة وعلى ذلك فهو مصروف
نعم قد تقع فيه ملاحظة نقله عن عمر الذي هو في نفس الامر غير مصروف

كم

كم بن الخطاب الصحابي رضي الله عنه للتبرك باسمه من غير ملاحظة صرف
او عدمه فهل مثل ذلك يوثر في منع صرفه ويقوم مقام تلك الملاحظة
الموجبة لمنع الصرف ام لا هذا مما لم ار فيه شيا فليتامل في ذلك كله
فانه بمجرد خطرات لهذا الذهن الضعيف المشغول في غالب اوقاته
بتوالي الاسفار والاكدار والاكوام المهموم سايلا ممن وقف عليه ان يدعو لي وللاحباب
والمسلمين بالصحة وزوال تلك الغموم هذا في الحياة وبعد المماة
بالمغفرة ومزيد المكرمات ومنه اي ومما لا ينصرف في المعرفة
وينصرف في النكرة كل اسمين خرج به ما تركب من حرفين كانما او من
حرف واسم نحو حيثما ويازيد او من حرف وفعل نحو قد قام فانها اذا
سمي بها حكيت كالجملة فالتحقت بها فلذلك الحفيد وكانه لم يذكر المركب
من فعلين لانه مرفوض في كلامهم لكن يشكل عليه انه ذكر المركب من حرفين
مع كونه ايضا مرفوضا قال السيد في شرح اللباب واما بين الفعلين
اي التركيب بينهما فمرفوض وكذا بين الحرفين فتامل جعلا اسما واحدا
يعني ولم يكن الجزء الثاني منهما مبنيا ولم يكن ايضا مستحقا للاعراب
قبل العلمية فان كان الجزء الثاني مبنيا نحو سيبويه وخمسة عشر علما
استمر على بنايه السابق على الاصح وان كان الجزء الثاني مستحقا للاعراب
قبل التركيب نحو غلام زيد بالاضافة وضرب زيدا وحسن وجهه وكذا
الصفة مع الموصوف نحو حيوان ناطق استمر على اعرابه الاول هذا على
وجه الاجمال وان اردت بعض تفصيل فقد قال الرضي وان كان
الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا
وجب ابقاوه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول
على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف
والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضارب زيدا
وحسن وجهه ومضروب غلامه انتهى وعلى ذلك فنقول في ضارب
زيدا مثلا جاني ضارب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه انتهى وعلى

وعلى ذلك فتقول في ضرب زيدا مثلا جاءني ضرب زيدا ورايت ضرب زيدا ومررت بضرب زيدا فيبقى الجزء الثاني على الاعراب المعين وهو النصب والجزء الاول على الاعراب العام فيرفع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب ويجر مع عامل الجر قال الرضي ايضا عقيب ما تقدم وان لزم منه دوران الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وقال ايضا وكذا التوابع الخمس مع متبوعها نعتا يبقى التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تبعيات الاعراب عليهما ويراعى الاصل في الصرف وتركه انتهى المراد منه وان اردت تمام المراد فراجع كلامه فانه جدير بان يستفاد فرحمه الله سبحانه واما الجملة نحو تابط شرا مسمى بها فقد قال الرضي فيها اما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا باعراب ولا بناء لانهما من عوارض الكلمة واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال جزئها الاخير بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك انتهى المراد منه لكن في كلام السيد في حواشي المتوسط ما نصه كما رايته منقولا عنه واما اذا جعلت اي الجملة علما صارت المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري عليه الاعراب على اخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية حقيقة لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي اعتبار التعدد ظاهرا في اخر الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف انتهى واقول هو بصريحه مخالف لكلام الرضي السابق اللهم الا ان يقال لا مخالفة حيث قال فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية فتامل قوله في الظاهر يعني واما في الباطن اي في نفس الامر فهي معربة على ما حققه السيد لكن في ذلك التحقيق منه قد لا يظهر في

نحو

نحو شاب قرناها اذ الجزء الاخير منه لم يشتغل بالاعراب المحكي للدلالة على القصة الخ اللهم الا ان يقال انما قال ذلك لاجل خصوص المثال الذي ذكره ولو عبر السيد بقوله لكن لما كان الجزء الاخير مشغولا بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون لذلك كما عبر به المحقق الرضي ربما كان احسن وقد يؤيد ذلك ما ذكره بعضهم من نقل القولين في الجملة المسمى بها فقال بعضهم انها مبنية فهي في محل الاعراب وقال بعضهم انها معربة تقديرا ولم يقيد ذلك الجزء الاخير كان معربا بالحركة الظاهرة كما قد يفهم من كلام السيد السابق وقد يؤيده ايضا ان صاحب المتوسط قال لانه لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ نحو تابط شرا وشاب قرناها وذرى حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف انتهى قال السيد في الحاشية جعل الشارح رحمه الله تعالى نحو تابط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل ان الجملة من حيث هي جملة مع قطع النظر عن جعلها مثنية بل عدت قسما رابعا من مبني الاصل وان كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما وذكر ما نقلناه عنه سابقا الخ فتامل قول السيد جعل الشارح عليه الرحمة نحو تابط شرا من قبيل المبنيات وقوله وان كانت اجزاؤها معربة يعني سواء كانت اجزاؤها معربة ام لا فربما تفهم من قوة كلامه واعتراضه على الشارح المتوسط حيث مثل بتابط شرا وشاب قرناها وذرى حبا ان كونها معربة تقديرا لا يختص بنحو تابط شرا مما اخره مشغول بحركة الاعراب الظاهرة قبل التركيب هذا ما ظهر الان والله تعالى اعلم بحقيقة الحال وانما صدرنا هذا مثل الطول وان كان غير مناسب في هذه المقدمة فيما يقال لما ان بعض الاخوان الصالحين سالني سابقا لما وقف على كلام السيد السابق عن حكم شاب قرناها هل يقال انه مثل تابط شرا الذي مثل به السيد في تقدير الحركة الاعرابية على اخره ام لا وكنت توقفت معه في ذلك وقد ظهر

بكونه

لي الان ما رايته فاحببت ابقاءه خشية الضياع فان كان صحيحا فمن
فضل ربنا الرحمن وا لا فهو مني ومن الشيطان وا لا فانا نعرضه للسهو
والنسيان نحو حضرموت اي ذلك نحو حضرموت فانهما اسمان جعلا
اسما واحدا علما على بلد وبعلبك كذلك وهو علم على بلدة بالشام او بعل
الزوج واسم صنم وا لبك دق العنق وسمي مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة
كذا قاله المولى عصام وقال شيخنا العلامة السيد يحيى الصفوي
في شرحه على الكافية علم بلد مركب من بعل اسم صنم وبك اسم صاحب
البلدة او موضع فهذا التركيب للعلمية ولم يكن بنسب احدهما الى الاخر
قبل العلمية بقصد اضافة وعدم صرح به الشيخ قبال لم يقصد
عند العلمية ايضا الاضافة وفي اثباته خرط القتاد وكلما تحقق فيه
هذا التركيب فالافصح منع صرفه ويجوز الصرف والبنا كما سيجي انتهى كما
في النسخة التي بيدي فليتفهم معناه بالامعان ومعدي كرب كذلك
وهو معطوف على حضرموت وهو علم بلدة المانع من الصرف فيه اي في
كل منهن الخ او في نحو حضرموت المعرفة اي العلمية اذ هي المرادة
في الاشهر في هذا الباب والتركيب اي المزجي المتبادر في هذا الباب
عند الاطلاق تنبيه هل التركيب المزجي مقصور على السماع او
جائز لنا بالقياس محل نظر والظاهر من قول ابن هشام حيث عرفه بقوله
وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تا التانيث مما قبلها انه ليس مقصورا
على السماع ويشهد لذلك ما نقلناه عن الرضي سابقا وقوله ايضا
ويجوز في التوابع اجراوها مجرى معدي كرب من وجهي التركيب والاضافة
الاعطف النسق فان حرف العطف مانع منه انتهى فهذه المسالة تامل
ادخال ال على اسم العدد المضاف وتقدم ما فيه فلا نعيده لا تنصرف
معرفة اي في حال كونها معرفة بالعلمية وتنصرف نكرة اي في حال كونها
نكرة بان زالت علميتها بقصد المتكلم بان لم يقصد بها معينا وقد
عدها في التوضيح سبعة نعم العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة

كعلمي

كعلمي وارطى قال شارحه ويبقى عليه الف التكثير كقبعثرى ومن
ادخلها في الف الالحاق فقد سهى اذ ليس في اصول الاسم سداسي فيلحق
به انتهى وعلى ذلك فتكون الاقسام ثمانية لا ستة كما قال الشيخ
رحمه الله سبحانه ولا سبعة كما قاله ابن هشام رضي الله تعالى عنه
لانها اي تلك الاقسام اي ماصدقاتها اذا انكرت نقص منها المعرفة
التي هي احد السببين في منع الصرف فيبقى فيها سبب واحد وهو لا يستقل
بمنع الصرف فتعود اي تنزع بعد ان كانت خرجت عن الاصل الى الاصل
المعهود في الاسما وهو الصرف اي الجر بالكسرة مع التنوين فتقول
مثلا رب حرف جر احمد مجرور برب وجره كسرة ظاهرة في اخره وقد
نقص منه العلمية وبقي عليه سبب واحد وهو وزن الفعل ورب ابراهيم
فابرهيم منون مجرور برب وجره كسرة في اخره وقد ذهب منه العلمية وبقيت
العجمة وعمر عطف على ابرهيم واعرابه ما تقدم ونقص منه العلمية
وبقي العدل ومعدي كرب عطف على ابرهيم واعرابه كما تقدم وقد
زالت منه العلمية وبقي منه التركيب المزجي ورفر عطف على ابرهيم
وقد نص عليه الشيخ رحمه الله سبحانه لما فيه من الخلاف الطويل كما قدمناه
والا فهو مثل عمر من زوال العلمية وبقاء العدل وقس على هذه الامثلة
ما بقي من الاقسام نحو رب سليمان وعثمان وزينب وسعاد تنبيه
قد يفهم من قول الشيخ رحمه الله سبحانه فيبقى سبب واحد انه لو كان معه
سبب اخر منع واعلم ان من علم بعلم صدر به هذا البحث تنبيها
للطالب على الاهتمام بشانه وتحريضا له على الاخذ بمضمونه والبحث
عن مكنونه فقد وقع فيه اختلاف وغلط وخبط كثير من الايمة الغائر
كما يعلم من المبسوطات وربما اشرنا الى شي من ذلك في مضمون العبارات
انه الظاهر ان الضمير للشان والجملة في محل نصب ساده مسد مفعولي
اعلم اذا وقع فيما لا ينصرف اسم كاعمل وقع ولا فرق في ذلك الاسم
بين ان يكون عربيا او عجميا كما يظهر لك من الامثلة الاتية في كلام

ظاهرة صح

الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به على ثلاثة احرف الجار والمجرور في موقع
الصفة للاسم ومثل الثلاثي الثاني اذا كان علما لمونث كيد فيجوز فيه
الوجهان كما ذكره سيبويه وخرج بالثلاثي ما كان زايدا عليها كزينب
وسعاد فيتحتم منعه من الصرف وان كان مسمى به مذكرا على ما فيه من تفصيل
مذكور في المطولات وقوله ساكن الوسط صفة اسم ايضا وانما قدم
الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به الوصف بالجار والمجرور على الوصف
بالمفرد مع ان الاولى تقدم الوصف بالمفرد على الوصف بالجار والمجرور
والجار والمجرور على الوصف بالجملة كما في الاية الشريفة وقال رجل
مومن من ال فرعون يكتم ايمانه لنكتة تظهر بالتامل وخرج بقوله
ساكن الوسط ما كان متحرك الوسط لفظا لا تقديرا بخلاف ما سكن
وسطه للتخفيف او الاعلال كدار ونار مسمى به مونث فان فيه الوجهين
كهند كما سيجي نحو سقر علم على جهنم او طبقة من طبقاتها اعاذنا الله ومحبينا
والمسلمين منها بفضله وكرمه وقدم اسم امراة فهو ممنوع من الصرف
حتما على الاصح خلافا لمن جوز فيه الوجهين تنزيلا للحركة منزلة الحرف
الرابع والمانع له من الصرف العلمية والتانيث المعنوي في سقر والحقيقي
في قدم نعم ان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي كرجل سميته بسقر
وكتاب سميته بقدم قال الرضي فلا خلاف عندهم في وجوب
صرفه وفي كلام الامام السيوطي وغيره نقل الخلاف فيه وقضية
كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به ان شتر بفتح الشين المعجمة
والتا المثناة فوق اسم قلعة او اسم حصن كما في كلام بعضهم وهو
اعجمي انه لا يجري فيه الوجهان بل يتعين منع صرفه لوجود علتين فيه
العلمية والعجمة او يتعين صرفه لعدم تاثير العجمة في الثلاثي مطلقا وقد
جزم بالثاني ابن هشام في التوضيح بان شتر المذكور مصروف لكونه
ثلاثيا والعجمة فيه ملغاة وبذلك صرح الرضي وغيره قال وعند سيبويه
واكثر النحاة ان المتحرك الوسط لا تاثير له في العجمة فهو كملك عندهم

منصرف

منصرف متحتما كنوح ولوط ولا فرق بينه وبين المونث نحو سقر حيث
اثر في منعه تحرك الوسط بخلاف الاعجمي فما حاصله ان الحركة فيه انما
اثرت لسدها مسد علامة التانيث بخلاف الاعجمي فلا علامة لها
حتى يسد مسدها شي الى اخر ما بينه رحمه الله سبحانه وجزم بالاول
ابن الحاجب في متن الكافية بان شتر ممتنع من الصرف وتعقبه الرضي فقال
يجوز ان يكون امتناع صرفه لاجل التاويل بالقلعة فهو علم مونث
انتهى يعني فليست العجمة فيه علة مستقلة بل هي مقوية للتانيث
واقول ح يكون شتر ممنوعا من الصرف ايضا لكن لا لما ذكره
ابن الحاجب من العلمية والعجمة فقط بل العلة في منع صرفه العلمية
والتانيث المعنوي بالعجمة وليست العجمة فيه سببا مستقلا ويشهد
لما قلنا قول الامام ابن مالك في الفيته

وشرط منع العار كونه ارتقى   فوق الثلاث او كجور او سقر
وزيد اسم امراة لا اسم ذكر فقابل قوله او كجور فانه اشار الى المونث
المعنوي اذا كان اعجميا كجور وماه يتحتم منع صرفه لان العجمة لما انضمت
الى التانيث والعلمية تقوي التانيث فيتحتم منعه وان كانت العجمة
لا اثر لها في الثلاثي مطلقا وفي هذا لم تو ثر في المنع وانما اثرت
تقوية ثم ما تعقب به الرضي كلام ابن الحاجب قد رايته في كلام بعض
شراح الكافية حيث قال واذا تحقق الفرق دل على ان شتر ما فيه العجمة
منصرف واما شتر فلا يتعين للتذكير لانه اسم قرية فيمنعه من الصرف
التعريف والتانيث المعنوي بالعجمة كما في ماه وجور وكذلك حكم بلخ
ان كان اسم بلدة انتهى بلفظه فتلخص من ذلك حسبما قام عندي في هذه
اللفظة وهي شتر ان قول العلامة ابن الحاجب بمنع صرفها مبني على
انها علم على مذكر وهو حصن فالمانع من الصرف عنده العلمية والعجمة
ولم يثبت عنده انها علم على مونث وهو قلعة مثلا وهو مذهبه ان العجمة
توثر في الثلاثي المتحرك الوسط كملك ولو مثل به لسلم من الاعتراض

علم في شتر كما وقع من الرضي كما تقدم وان قول الامام ابن هشام ان
شتر مصروف مبني على انه علم على مذكر ايضا وان مذهبه عدم تاثير
العجمة على وجه الاستقلال مع العلمية في الثلاثي مطلقا تحرك وسطه
او لا فان قلت لم حملت قول ابن هشام على انه علم على مذكر ولم لا
يجوز ان يكون على مؤنث ويكون قايلا بصرفه قلت والله تعالى اعلم
لا يجوز ذلك عنده فانه صرح في التوضيح كغيره بان ماه وجور علمان
اعجميان على مؤنث وقد حكم عليهما كابن مالك وغيره بانهما
ممنوعان من الصرف ووجهوا ذلك بان العجمة لما انضمت الى التانيث
والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها
هنا لم تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتمه هذا ما ظهر بطريق الفهم
في هذه اللفظة واظنه صحيحا ان شا الله تعالى لكن قد رايت في كلام
الاشموني في شرح الالفية بعد ان مثل بشتر ولمك ونقل الاقوال
في المسالة عن الايمة الاكابر ما نصه ويتحصل في الثلاثي ثلاثة
اقوال احدها ان العجمة لا اثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح الثاني ان
ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان الثالث ان ما تحرك
وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب انتهى
وانت لا تخال ما في هذه الاقوال من الاطلاق وعدم تقييدها
بكون المسالة مصورة بان يكون الموضوع لم مذكرا كما فهمناه من كلماتهم
في شتر وربما يفهم ذلك من ضم لمك فانه اسم لمذكر كشتر فيكون
مثله اسما لمذكر وان كان غير حقيقي كحمص مثلا وما هو اعم من المذكر
والمؤنث فتحرر المسالة مع النظر في قول المحقق الرضي اذا كان الاسم
ثلاثيا وكان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا
فالصرف اذ هما كنوح ولوط كما يجي وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا
فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الوسط
كما يجي لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير

لاسيما مقتضي المنع انتهى المراد نقله منه بحروفه ثم بعد تسطير ذلك
وتقريره على ما سبق رايت بعضهم نقل عن الامام ابن مالك في مقام
الرد على من قال تنزل حركة الاوسط منزلة الحرف الرابع وليس بسعيد
بدليل منع شتر وعضد بان حركة الوسط في المؤنث الثلاثي قامت
مقام الحرف الرابع فكذا هنا ما نصه واعترض عليه ابن مالك وقال
ليس في كلام العجم اسم ثلاثي محرك الوسط واما شتر فلم يثبت
ولا يعرف معناه وبتقدير ثبوته فقيل هو اسم امراة وقيل اسم قرية
وح فلا يصح الاستدلال به لانه يكون المانع له العلمية والتانيث
فلا اثر للعجمة فيه انتهى فانظر يا اخي وفقك الله سبحانه الى انتشار
هذه الاقوال من الايمة الاعلام واعذرني في الطول الذي قد
يعد بالنسبة الى هذه المقدمة من الفضول فان القصد بجمع تلك
الاقوال انما هو وقوف الطلاب الفقراء الذين لا قدرة لهم على
تحصيل الكتب ولو بالعارية ممن هي عندهم على حقيقة الحال فان تلك
الجملة التي ذكرها الشيخ رحمه الله سبحانه يلوح فيها كثير من الافاضل على
وجه الاجمال والاخذ باطلاقه لا تخلو عن اهمال من الشيخ رحمه الله
سبحانه وان كان عالما بلا شك بالتفصيل فيما قصده التسهيل
ولنرجع الى مفهوم قول الشيخ رحمه الله سبحانه وتعنا به ساكن الوسط
فخرج به متحرك الوسط نحو شتر وتقدم ما فيه من الطول وخرج به
ايضا نحو جور ماه ونحو ثلاثي مذكر متحرك الوسط اذا كان اسم امراة
فان قضية كلامه انه لا يجري فيه الوجهان وهو كذلك والحكم فيه انه
يتعين منعه من الصرف لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل
خفة اللفظ وهذا مذهب سيبويه والجمهور وخرج به ايضا
لمك وقد تقدم عن الرضي انه منصرف حتما وان العجمة ملغاة في
الثلاثي مطلقا وذلك عند سيبويه واكثر النحاة وعند ابن الحاجب
انه ممنوع من الصرف لان الشرط عنده في العجمة الزيادة على الثلاثة

شتر اسم امراة
او اسم قرية

او تحرك الوسط وعليه ايضا فهو خارج من كلام الشيخ رحمه الله سبحانه
فلا يجوز فيه الوجهان بل اما الصرف على قول الاكثر وسيبويه واما
عدم الصرف على طريقة ابن الحاجب ولهذا لغلة الطلاعجي وقصر ابا عجمي من
جوز فيه الامرين كهند ولو ثبت ذلك ورد على عبارة الشيخ رحمه الله
سبحانه والحاصل انه خرج بمفهوم ساكن الوسط الثلاثي وهو متحرك
الوسط قسمان قسم واجب الصرف فقط وقسم ممتنع الصرف فقط كما علمت
مما قررناه جاز فيه اي في ساكن الوسط او في الاسم الذي على ثلاثة
احرف ساكن الوسط الصرف اي لجره بالكسرة مع التنوين لاجل الخفة
مع تركه وانما جاز ذلك فيه سواء كان عربيا او عجميا نظرا الى خفة
اللفظ بالسكون وانه قاومت احد السببين وتركه اي الصرف
نظرا الى وجود السببين ولم يعتبر الخفة وقد جمع الشاعر بينهما في قوله
لم تتلفع بفضل مئزرها   دعد ولم تسق دعد في العلب
في المعرفة اي العلمية وسياتي قريبا انه في النكرة يتعين صرفه لفقد
احد العلتين وهو العلمية ولم يصرح الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به
بشيء من الصرف وعدمه كما فعله غيره اما اختصارا او لما فيه من الاضطراب
الكبير ففي بعض الامثلة يكون الراجح الصرف وفي بعضها يكون الراجح المنع
كما يشير الى ذلك في الامثلة التي ذكرها بقوله نحو دعد وهند
علمان عربيان على امرأتين المانع فيهما العلمية والتانيث الحقيقي مثل
الحقيقي عن فيجوز فيهما الصرف وعدمه لما تقدم والراجح عند
ابن مالك في مثلها المنع من الصرف قال في الالفية
وجهان في العادم تذكيرا سبق   وعجمة كهند والمنع احق
يعني ان الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا منقولا عن مذكر
كهند ودعد يجوز الوجهان والمنع احق وهو الذي عليه الجمهور وقيل
الصرف افصح قال ابن هشام وهو غلط ونقل الزجاج انه متحتم
المنع وقيل ان كان اسم بلدة لا يجوز صرفه وقد علمت من كلام الامام

ابن مالك

ابن مالك ومن تمثيل الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به ان هذه الاقوال
مقيدة بما اذا لم يكن ذلك الثلاثي الساكن الوسط العربي منقولا
من المذكر مسمى به مونث كزيد اذا سميت به امرأة فانه يتحتم
منع صرفه عند سيبويه والجمهور لثقله بالنقل كما صرح به ابن مالك
كغيره واشار اليه في الالفية بقوله   كزيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وعلمت ايضا ان نحو دعد وهند اذا سمي بهما مذكر حقيقي كرجل او لا كا
مصروفين لعدم وجود العلتين فيهما اذ ذاك وعلمت ايضا من
تمثيل الشيخ رحمه الله سبحانه ومن فرضه المسالة ان نحو دعد وهند
اذا صغر بالتا نحو هنيدة يحتم المنع من الصرف لظهور التانيث فيه
ونوح ولوط علمان اعجميان لفظا ومعنى ومثلهما شيث وكل لفظ اعجمي
ثلاثي علم المذكر ساكن الوسط وعليه عيسى بن عمر وتبعه قتيبة
والجرجاني وجزم ابن مالك بالصرف في الثلاثي الاعجمي مطلقا
تحرك وسطا او سكن قال في شرح الكافية قولا واحدا في لغة
جميع العرب ولا التفات الى من جعله ذا وجهين مع السكون ومتحتم
المنع مع الحركة لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة
على الثلاث قال وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي
وابن برهان وابن خروف ولا اعلم لهم من المتقدمين مخالفا ولو كان
منع صرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره
من الوجوه الغريبة انتهى وعبارة بعضهم وجوز الشيخ الرضي وعبد
القاهر بصرف نوح ولوط لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من
الكلام فصيحا كان او غير فصيح انتهى تنبيه قد علم من ذكره الامثلة
الجمة في كلام الشيخ رحمه الله ومن قوله نحو ان جريان الوجهين لا يختص
بخصوصها ولا فرق بين ان تكون اعلاما على الانبيا صلوات الله وسلامه
عليهم او على غيرهم وان الشرط فيها ان لا تكون علما على مونث حقيقيا
او لا كماه وجور وحمص فان كانت كذلك تعين فيها عدم الصرف

يجوز فيها الصرف وتركه لسكون الوسط ح

كما اشار اليه ابن مالك في الفية في البيت السابق نقله حيث قال
او يجوز فلا تفصل وبذلك صرح الشيخ الرضي ايضا فقال وان سميت
به اي بالثلاثي الساكن الوسط الاعجمي مذكرا حقيقيا اولا فالصرف
لازم وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا فترك الصرف لازم لان العجمة
وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الوسط كما يجي لكن مع سقوطها عن
السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بها متحتم المنع انتهى
وعلم مما نقلناه عن الامام ابن مالك وغيره ان القول بصرف نوح ولوط
مما العجمي ساكن الوسط ضعيف جدا بخلاف ما تقدم في الاسم العربي الساكن
الوسط كهند فان الخلاف فيه لا يخلو عن قوة والشيخ رحمه الله سبحانه
قد صرح بجواز الوجهين في العربي كهند والعجمي كنوح دون كل اسم
التفصيل في ذلك الى العلم المرشد نفعنا الله سبحانه به ومصر
علم على البلدة المعروفة فان كانت لفظة عربية وهي علم على مؤنث
ولم تكن منقولة من مذكر جاز فيها الوجهان كهند كما قال وان كانت
علما على مذكر كانت معروفة لفقد احدى العلتين منها كهند علما على
مذكر كما تقدم وان كانت لفظة اعجمية كنوح فان كان مسماها مذكرا
فهي كنوح في جواز الوجهين وان كان مسماها مؤنثا تعين منع صرفها كما
قدمناه عن الامام ابن مالك والرضي فهذا مقتضى كلامهم ثم رايت
عن بعض اصحابنا الثقات نقلا عن شيخه واظنه العلامة ابن قاسم
شيخنا ونصه قال شيخنا نحو مصر البلد المعروف ممنوع مع انه ساكن
الوسط فيلزم احد امور ثلاثة اما كونه اعجميا واما كونه منقولا عن
المذكر واما كونه كان المنع لا واجبه انتهى كلامه وقد رايت ايضا
في بعض شروح الكافية ما نصه واما قوله تعالى اهبطوا مصرا ففيه
ثلاثة اوجه احدها انه البلد المعروف فصرف على احدى اللغتين
والثاني انه مذكر لانه عبارة عن حاجز بين الشيئين والثالث
انه نكرة لانه اراد مصرا من الامصار انتهى قلنا تحمل ما سبق الشيخ

رحمه الله سبحانه منه الى ما هو جائز الصرف وتركه فينطبق ما يناسب جواز
الوجهين بينهما قدمناه واما في النكرة فليس فيه الا الصرف مقابل قوله
قبله في المعرفة لانه اذا نكر لم يبق فيه الا علة واحدة كما تقدم
تحريره قاعدتان مثنى قاعدة وهي عند اهل المعقول قضية كلية يتعرف
منها احكام جزئيات موضوعها لكن الفقهاء واهل العربية قد لا يعتبرون
ذلك التعريف كليا بل يقولون تارة قاعدة اغلبية كما هنا كما يعلم
مما سيجي الاولى من القاعدتين جميع اسماء القبائل جمع قبيلة والاحيا ..... جمع حي صح
والبلدان جمع حي والبلدان جمع بلد اذا قصدت الفاظ المتكلم به بمعنى
صفة موافقا لما ورد عن العرب وليس المراد الاطلاق كما يعلم مما
سننقله قد ريما مؤنثا كقبيلة فانه مؤنث بالتاء او ارض فانه مؤنث
معنوي بدليل عود ضمير المؤنث عليه كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها
او بقعة مؤنث بالتاء واشار الشيخ بتعداد الامثلة الى تنوع انواع
التانيث وانه لا ينحصر فيما ذكره منع لم ينصرف لوجود العلتين
فيه وهما العلمية والتانيث وان قصدت به مذكرا اي قصدا مطابقا
لكلام العرب كاب او بلد انصرف لزوال احدى العلتين منه ثم اعلم
انما قررنا به كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به من التقييد
هو الذي ينبغي فاني شهدت عند الافاضل بل وبعض المصنفين الاخذ
باطلاق تلك العبارة في كل اسماء القبائل والاحيا والبلاد كما هو
الظاهر من كلام الشيخ رحمه الله تعالى نفعنا به والكلام فيها
منتشر كثير واحسن ما وقفت عليه الان فيها من التحرير قول المحقق الرضي
عفا الله عنه واعلم ان اسما القبائل والبلدان ان ظهر فيها مع العلمية سبب
اخر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان
وفيها مع العلمية التانيث بشروط وان لم يظهر فالاصل فيها هو الاستقرا
فان وجدتهم سلكوا في الصرف وعدمه طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم
ثقيفا وحنينا وترك صرفهم سدوس وبهرنا الصرف تاويلا بالاب او الحي

في القبائل او بتاويل المكان والموضع في البلدان وترك الصرف بتاويل
الام او القبيلة في القبائل وبتاويل البقعة والبلدة في البلدان وان
وجدتهم سلكوا الطريقين الصرف وعدمه كما في ثمود وواسط وقريش
فجوزهما جميعا بالتاويلين المذكورين وان جهلت كيفية استعمالهم فلك
فيه وجهان وربما تاول الاب بالقبيلة فمنع الصرف والام بالحي فصرف
واما نحو قرات هود فان جعلته اسم النبي صلى الله عليه وسلم على حذف المضاف
اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فالمنع واما اسما الكلم
المبنية في الاصل مثل ضرب فعل ماض وان تنصب وترفع فالاكثر الحكاية
وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة وكذا
اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها وسيجيء في باب الاعلام
انتهى كلامه برمته نقلناه مع طوله لنفاسته ثم ان المولى عصام قد
تعقب الرضي فقال بعد تلخيص كلامه السابق في اسماء القبائل والبلدان
ما نصه قال الرضي ما جهل استعمالهم اياه يجوز فيه الامران ونحن نقول
الاقيس الصرف لانه الاصل الا ان يثبت ان غير المنصرف اكثر فالترجيح
بين الارجاع الى الاصل والالحاق بالاغلب ولذلك تراهم يصرفون علما
لا يعرف انه علم مذكر او مؤنث خلافا للفراء لانه منع صرفه لشبه العجمة
في كونه مجهول الحال في كلام العرب كالاعجمي انتهى كلامه وقد يقال
ان ما ذكره لا يخلو عن خفا فتنبه وبيان ان يقال ما استشهد به من قوله
ولذلك تراهم يصرفون علما لا يعرف الخ نقول انما حكموا عليه بالانصراف
في تلك الصورة عملا باصلين الاول ان الاصل في الاسماء الصرف والثاني
صرفوه لذلك واما ما ذكره المحقق الرضي من جواز الوجهين في المسالة
المذكورة فتوجيهه ان الاصل في جنس اسماء القبائل والبلدان ورابن هشام
ثلاثة قسم يمنع من الصرف حتما وقسم يصرف حتما وقسم يجوز فيه الوجهان
على ما هو مقرر عندهم فاذا جهلنا استعمالهم في فرد كان احتجنا به الى الجواز
الوجهين احتياطا لانه لا يخلو عنهما في نفس الامر وفي ضمنه ذينك القسمين

ان الاصل هو المذكر والمؤنث
فرع فاعتضد الاصل الاول
بالثاني منه

الاخرين

الاخرين ولم يرجح به الى ما هو الاصل في الاسماء من الصرف لانه لم يتضمن ذينك
القسمين الاخرين وليس في ذلك احتياط فليتامل هذه فانه من الخطرات
حين التسطير هذا وقد رايت للامام السيوطي في الهمع ما نصه وقد
يتعين اعتبار الحي او القبيلة او المكان او البقعة فالاول ككلب
والثاني كيهود ومجوس والثالث كبدر ونجد والرابع كدمشق وجلق
والحجاز وذات مر واليمن والعراق وقد جا بالوجهين في النوعين اسما
وذلك على ثلاثة اقسام قسم يغلب فيه اعتبار التذكير كقريش
وثقيف ومنى وهجر وواسط وحنين وقسم يغلب فيه اعتبار
التانيث كجذام وسدوس وفارس وعمان وقسم استوى فيه الامران
كثمود وسبا وحرا وقبا وبغداد وقد تسمى القبيلة باسم الاب كتميم وباسم
الام كباهلة فيوصفان بابن وبنت فيقال تميم بن مر او بنت مر و
وباهلة بن او بنت اعصر مراعاة للاصل والمسمى انتهى المراد منه بلفظه
كما في النسخة التي بيدي وانت لا يخفى عليك ما في بعضه من المخالفة
لكلام المحقق الرضي فتامل فيها والله اعلم القاعدة الثانية ان جميع
ما لا ينصرف اذا اضيف اضافة لفظية او معنوية او دخل فيه الالف
واللام معرفة كانت او موصولة او زائدة ومثلها بدلها وهو ام في
لغة حميرية كقوله

تبيت بليل امارمد اعتادا اولقا ... ام بليل الارمد انصرف

اي جر بالكسرة اتفاقا واما انه بعد ذلك هل يسمى غير منصرف
او هو منصرف او لا هو منصرف ولا غير منصرف كما قاله الفارسي او في
بعضه تفصيل بين ان تزول منه احدى العلتين بالعلم الاضافة كاحمدكم
وعمركم فهو منصرف لزوال المانع اعني العلمية بالاضافة او لا تزول
كالاحمر واحمركم فهو غير منصرف ففيه خلاف طويل الذيل عديم النيل لما
لا ينبغي ان نشتغل بتحريره لما انه لا يترتب عليه حكم نطقي فهو على كل حال
اذا دخله ما ذكر يجر بالكسرة لا بالفتحة لغلبة الاسمية عليه فابعدنه

عن شبه الفعل في الفرعيتين اللتين اقتضتا المنع من الصرف تقول
انت ممثلا لما فيه الالف واللام مررت بالاحمر والحمراء افضل من الاحمر
والحمراء مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره لدخول الالف واللام
عليهما وال فيهما معرفة على الاصح كال في الاعمى والبصير وقد وقع لبعضهم
انه مثل بالاعمى والبصير لما فيه ال الموصولة وهو غير صحيح على الصحيح فان
الاعمى والبصير صفتان مشبهتان فال فيهما معرفة ولا مرية في ذلك سهل
انه يكفي في المثال الصحة ولو على قول فان قلت ما مثال ال الموصولة
قلت قد مثلها بعضهم بقوله وهن الشافيات الحوايم بخفض
الحوايم ومثل لال الزائدة بقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا
والمساجد عطف على الاحمر وتقول انت ممثلا لما اضيف مررت
بحمراكم وعثمانكم الى اخره اي اخر جميع ما لا ينصرف نحو جا عطشاننا
واسقيت العطشان ونحو جا افضلنا والافضل ونحو رضي الله سبحانه
وتعالى عن عائشتنا وفاطمتنا ونحو ذلك من الامثلة فالذكي كما قيل
يدرك بالمثال الواحد ما لا يدركه الغبي بالف شاهد تتمة
يجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب او ضرورة فالاول نحو وجئتك
من سبا بنبا سلاسلا واغلالا والثاني كقوله
تبصر خليلي هل ترى من ظعاين   واستثنى الكوفيون افعل التفضيل
فلم يجيزوا صرفه لذلك واستدلوا على ذلك بما فيه طول واجازه البصريون
ما استدلوا عليه واستثنى اخرون ما فيه الف التانيث المقصورة
فمنعوا صرفه للضرورة وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اي
في الاختيار لغة لبعض العرب حكاها الاخفش قال وكان هذه
لغة الشعراء لانهم قد اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك
في الكلام واما عكس المسالة السابقة وهو منع المصروف من الصرف
ففيه اربعة اقوال احدها الجواز مطلقا حتى في الاختيار والثاني
المنع مطلقا حتى في الشعر وعليه اكثر البصريين وابو موسى من الكوفيين

والثالث

والثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه اكثر الكوفيين
والاخفش من البصريين واختاره الامام ابن مالك وصححه ابو حيان فيما
على عكسه والرابع تجوز في العلم خاصة فصل في المعرفة والنكرة
اي في ضبط المعرفة والنكرة بالعد والمعرفة تنقال على خمسة انواع
في حسن نحته تلك الخمسة وما زاد عليها اي والذي زاد على تلك
الانواع فهو نكرة الحالة جر عن ما الموصولة ولذلك دخلت الفا
في خبرها لانه نحو الذي ياتيني فله درهم نحو فرس للحيوان المعروف
قال الفراء في كتاب المذكر والمؤنث والفرس الذكر والانثى
تقع عليه بغير ها يصغر فريسا قال يونس سمعت العرب تقول فرسه وعجوزه
وذلك منهم ارادة توكيد التانيث واذهاب الشك عن سامعه
انتهى بلفظه ورجل للذكر من بني ادم وربما قيل رجلة للانثى فقيل
وظاهره انه لا يقال للذكر من الجن رجل فليحرر من كتب اللغة التي ليس
بيدي منها شيء وثوب للملبوس المعروف ومثله القميص وقد قال الفراء في
القميص انه مذكر واشباههما مما ليس من تلك الانواع المذكورة في قوله
النوع الاول من المعرفة الاسم العلم وهو ما وضع لشيء بعينه بان تكون
الاشارة الى التعيين ماخوذة في معناه بحسب الوضع غير متناول غيره
اي غير ذلك الشيء بوضع واحد فلا يطلق على غيره بحسب ذلك الوضع
الواحد وذلك مثل زيد وعمرو علمان شخصيان موضوعان للذاتين
المعينتين المعلومتين ولا يصح اطلاقهما بحسب ذلك الوضع على غيرهما
ثم لو وضعا مرة اخرى لغيرهما يجوز اطلاقه عليهما بحسب ذلك الوضع
الثاني وخرج بهذا القيد باقي المعارف فانها تطلق بوضع واحد
على متعدد فان انا مثلا موضوع مرة واحدة لكل متكلم مجاز استعماله
في كل متكلم على سبيل البدل بحسب ذلك الوضع وقس عليه غيره فان
قاله بمعناه ثم قال الفاضل السيد علي شيخ شيخنا في شرح الكافية
وانت لا يخفى لك ما قيل من الخلاف في وضع الضماير ونحوها من الالفاظ

وماذكره مولانا السيد انما هو على احد القولين فيها ولا نطيل بذلك
دقوله على سبيل البدل وقد يستعمل الضمير لا على سبيل البدل بل الشمول
في العموم نحو كونترى وا شار الشيخ رحمه الله سبحانه بالمثالين الى العلم
الشخصي واما العلم الجنسي فهو ما وضع لمعين في الذهن اي ملاحظا فيه
الوجود فيه وذلك اسامة للاسد وثعالة للثعلب وهو يطلق على كل
من افراده على وجه الحقيقة ان لم تعتبر خصوصية ذلك الفرد كما قاله
بعضهم والكلام فيه كثير جدا لا نطيل به وكذلك نحو ابي محمد وابي
زيد اشار بذلك الى ان العلم ينقسم الى اسم كزيد والى كنية وهي
ما صدرت باب كما ذكر او ام نحو ام الخير وام عمرو وقيل او ابن او بنت
والقسم الاخر اللقب وهو ما اشعر برفعة المسمى او بضعته نحو زين
العابدين وشهاب الدين وقفة وبطة على ما هو مبين في المطولات
النوع الثاني من الانواع الخمسة ما دخله الالف واللام المعرفة
وذلك نحو قولك لاخر اي لشخص اخر جاني الرجل فالرجل هنا معرف
بالالف واللام العهدية كما يعلم من قوله يعني الرجل الذي عهدته
انت علمناه سابقا من غير ذكر له وهذا هو المسمى العهد الذهني
عند النحاة وقد ادرجه المعانيون مع العهد الذكري تحت العهد
الخارجي وجعلوا الذهني ما اشارة بال الى الحقيقة من حيث
وجودها في ضمن بعض الافراد كقولك ادخل السوق واشتر اللحم
حيث لا عهد في سوق اي سوق ما ما ولعل الشيخ رحمه الله سبحانه انما خص
بالتمثيل العهدية مع ان غيرها كذلك في كونه معرفة كال الجنسية
نحو قولك الرجل خير من المراة وكال التي اشير بها الى فرد مبهم كقولك
ادخل السوق حيث لا عهد في سوق معين المسوقاما انتهى لما ان التعريف
في ال العهدية اظهر من بقية اقسامها اولان الاصل فيها هو العهد
كما قيل به والنوع الثالث المبهم هكذا في النسخة التي بيدي بالواو
قبل النوع كارات وقد حذفها الشيخ رحمه الله سبحانه من النوع الثاني

كارات

كارات وقد حذفها الشيخ رحمه الله سبحانه من النوع الثاني وقبله
ومن النوع الرابع بعده فان كانت النسخة صحيحة فلينظر في نكتة
ثبوتها فيه دون ما قبله وما بعده والامر فيه سهل جدا ولم اظفر
بالنسخة التي بخط الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به حتى اتكلم عليها
واتكلف لها نكتة ومراد الشيخ رحمه الله تعالى بالمبهم اسما الاشارة
بقرينة التمثيل وبعضهم جعله شاملا للموصول ويمكن ان يكون الشيخ
رحمه الله سبحانه اراد ذلك والمثال لا يخصص غير انه لا يناسب عد العاري
خمسة بحسب الظاهر وان امكن فتامل وهي ما وضع لمسمى واشارة
اليه اشارة حسية باحدى الجوارح كما في عبارة بعضهم وفي عبارة
بعضهم باليد ومن ثم قال بعض المتاخرين ان جميع اسما الاشارة الواقعة
من الحق تبارك وتعالى والواقعة من الخلق اليه ليست بطريق الحقيقة
وبعضهم اطلق بحس البصر فلم يرد شرا الاشارة اما لمفرد ومذكرا ومونث
او المثنى او الجمع كذلك فهي ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة الى جمع
المذكر والمونث بلفظ واحد فصارت الاقسام الوضعية لاسماء
الاشارة بحسب مرجعها خمسة وان تعددت الفاظ بعضها كما بين
في المبسوطات واشار الشيخ رحمه الله سبحانه اليها على سبيل الاجمال
والاختصار بقوله نحو هذا ها فيه للتنبيه وتقدمها على المجرد
كثير وعلى ذي الكاف قليل وعلى ذي اللام ممنوع وذهب ابن مالك
انها لا تدخل على المقرون بالكاف في المثنى والجمع فلا تقال هذانك
ولا هولائك ونازعه ابو حيان في ذلك وذا اسم اشارة للمفرد
المذكر ومبهم ووجه ابهامه على ما قاله بعضهم عمومه وصلاحيته
للاشارة به الى كل جنس والى كل شخص انتهى والمراد بالمفرد حقيقة هذا
زيدا وحكما نحو قولك ذا الجمع وذا الفريق وذا الركب وذلك
اتى هنا بالكاف الحرفية للاشارة الى ان الاشارة تارة يكون للقريب
كما في المجرد من الكاف واللام وتارة يكون للبعيد كما في مصحوب الكاف

واللام نحو ذالك قيل ان يكون للمتوسط وهو المقرون بالكاف فقط هذا
ما عليه الاكثرون وقال الامام ابن مالك ليس لها الا مرتبتان
قربى وبعدى واستدل على ذلك باشياء منها ان الحجازيين لا ياتون
الا بالكاف واللام معا سوا كان متوسطا او بعيدا وبنو تميم
لا ياتون بهما معا فلو كان ثمة قال الاكثرون يتبع ذلك وان ثمة
عن تميم تمسكوا به لا يعلم حاله في توسط ولا بعد وقال المرادي
ان هذا الوجه اقواها قال بعضهم وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم
علم هولا حال غير الحجازيين والتميميين ان لا يعلمه غيرهم انتهى
وهو لا بضم اوله وكسر اخره ممدودا عند الحجازيين ومقصورا عند
غيرهم وعلى القصر يكتب بالياء لان الفه مجهولة الاصل فحمل على الياء
وهو لجماعة الذكور والاناث العقلاء وغير العقلاء قال الشاعر هؤلاء

ذم المنازل بعد منزلة اللوى   والعيش بعد اولئك الايام

قال بعض المحققين وقد ينون مكسورا كما في صه وان كان ولا معرفة
فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكرين فيكون اولا كاولئك
تنبيه جميع اسما الاشارة مبنية لاحتياجها الى القرينة الرافعة
لابهامها من الاشارة الحسية والوصف احتياج الحرف الى غيره ولتضمنها
معنى الاشارة لا التثنية ذا وتا نحو ذان وتان في لغة من يقول
ذان وتان بالالف في حالة الرفع وذين وتين بالياء في حالة النصب
والجر فانهما بخلاف العوامل لان الاسم لما صار معربا بالتثنية استحق
الحركة والتنوين فان كان الواحد لا يستحق ذلك وقيل انهما مبنيان
لقيام علة البنا فيهما كما في المفرد والجمع واما في لغة من قال ذان وتان
في الاحوال الثلاثة الرفع والنصب والجر فانهما مبنيان على هذا القول
اتفاقا كما قال بعضهم النوع الرابع من انواع الخمسة الضمير
وهو ما دل على متكلم به او مخاطب به او غايب تقدم ذكره ولو في الجملة سوا
كان اي الضمير منفصلا وهو ما يصح الابتدا به ويقع بعد الا اختيارا

فالمنفصل

وهو معنى من معاني الحروف تكون معنى لنسبتها مح

معربان والنون فيهما بدل من الحركة والتنوين اللذين في الاسم المفرد مح

فالمنفصل من الضمير نحو انا للمتكلم وحده مذكرا كان او مونثا كذا في
عبارتهم وكان ينبغي ان يقال بدل مونثا او لا ليشمل انا الواقعة في نحو
انني انا الله وانا الواقعة من الملايكة فانهم لا يوصفون بذكورة ولا انوثة
وظاهر كلام الشيخ رحمه الله سبحانه كغيره ان الضمير هو مجموع انا الكوفيين
واختاره الامام ابن مالك بدليل اثبات الالف وصلا في لغة ومذهب
البصريين ان الضمير هو ان المفتوحة النون بلا الف ولكون النون مفتوحة
زيدت فيها الالف في الوقف لبيان الحركة كها السكت وليست الالف
من الضمير بدليل حذفها وصلا وفي الالف لغات اثباتها وصلا ووقفا
وهي لغة بني تميم وبها قرا نافع وحذفها فيهما وحذفها وصلا واثباتها
وقفا وهي الفصحى ولغة الحجاز وانت للمخاطب بفتح التا وبكسرها للمخاطبة
وانتما للمخاطبين مطلقا وانتم للمخاطبين وانتن للمخاطبات وظاهر
كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به ان الضمير هو مجموع انت ومثله
فروعه السابقة وهو مذهب الفرا وذهب ابن كيسان الى ان الضمير
في تلك الصيغ هو التا فقط وهي تا فعلت وكثرت بان وزيدت الميم
للتقوية والالف للتثنية والنون للتانيث وذهب بعض المتقدمين
الى ان انا مركب من الف اقوم ونون نقوم وانت مركب من الف اقوم
ونون نقوم وتا تقوم ووهاه ابو حيان وذهب الكوفيون الى انه
ان اذا اريد الخطاب زيد على ان تاو هي حرف خطاب لا اسم وهي
كالتا الاسمية لفظا فتفتح في المذكر وتكسر في المونث فيقال انت
وانت وتضم اذا توصل بميم في جمع المذكر كانتم وبميم والف
في المثنى كانتما وبنون في جمع الاناث كانتن وتضم التا في الثلاثة هذا
محصل ما قاله السيوطي في الهمع وقد عزي ما نقله عن الكوفيين الى البصريين
في نكته وظاهر كلامه ان الاصل في انا وانت وفروعه ان انا بفتح النون
والمشهور من كلام ابن هشام ان الاصل فيها هو ان بفتح الهمزة وسكون
النون وعزاه الى الجمهور والامر في ذلك لعله قليل الجدوى ولا يظهر

الضمير انا

انا وهو مذهب مج

في الالف لغات

الضمير انت

لذلك ثمرة فيما يظهر الا من حيث انا هل يحكم علي محل انا او انت وفروعه
بانا لجموع في محل رفع او المحل انما هو الاول لان مثلا سوا كانت مفتوحة
النون اي لاصلا او ساكنة فليتامل ونحن للمتكلم ومعه غيره مفردا كان
او غيره مذكرا او غيره او للمعظم نفسه حقيقة او ادعا ولما فرغ من الاشارة
الى امثلة الضمير المنفصل الحاضر شرع يتكلم علي الضمير المنفصل الغايب
والمراد به ما ليس متكلما ولا مخاطبا وان كان حاضرا في المجلس فقال
وهو للغايب المذكر والواو فيه عند البصريين من نفس الكلمة وانما
حذفت من هاوهم وكان القياس هوما وهوم للتخفيف ولئلا يجتمع
في الجمع واوان وهي للغايبة المونثة واليا فيها كذلك من نفس الكلمة
عند البصريين وعند الكوفيين ان الضمير هو الها وحدها والواو واليا
للاشباع وما ذكره البصريون هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك
ولا يثبت الا ضرورة هكذا ذكره بعض المحققين وهما للغايبين المذكرين
او المونثين وهم للغايبين المذكرين وهن لجماعة الاناث الغايبات
قال الشيخ خالد في شرح التوضيح وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الها فقط والواو واليا
اشباع وفي هما وهم هو الها وحدها وحكي عن الفارسي ان المجموع وفي
هن الها وحدها والنون لا دلي كالميم في هم والتابيث كالواو في هموا
انتهى بحروفه وقال السيوطي في نكته والاصح في هما وهم وهن ان
الضمير الها فقط والحروف البواقي زوايد هذا مذهب البصريين
وما فقوا علي ان هو وهي اصلان والكوفيون ذهبوا الى ان الضمير
منهما ايضا الها فقط والواو واليا زايدتان كالبواقي وعليه
ابن كيسان والزجاج وهو المختار انتهى بلفظه واشباههم اي امثال
المذكورات من انا وانت الخ وقد علمتها مما قررناه والمتصل عطف
علي المنفصل وهو قسيمه لم فسره بانه لا يصح لفظ الابتدا به ولا يقع بعد
الا اختيارا وذلك نحو ضربت فضرب فعل ماض مبني علي فتحة مقدرة

على البا

على اليا منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع توالي الحركات
والتا ضمير المتكلم مذكرا ومونثا متصل بعامله فاعل في محل رفع لا يظهر
فيه اعراب البتة وضربنا فضرب فعل ماض على ما تقدم ونا ضمير رفع
متصل للمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه ولو ادعا بعامله على انه فاعل
فهو في محل رفع كما تقدم ويحتمل ان يقرا بفتح البا من ضرب وتح يكون نا
مفعول به والفاعل مستتر جوازا في ضرب ولكن الاول انسب فانه اشار
بالمثالين الى ضمير الرفع المتصل واشار بقوله وضربك الى ضمير النصب
المتصل فضرب فعل ماض مبني على فتحة ظاهرة في اخره وفاعله مستتر
جوازا والكاف ضمير متصل في محل نصب على انه مفعول به واشباههما
اي اشباه ما تقدم من امثلة المتكلم والمخاطب مرفوعا ومنصوبا على
الاجمال والتفصيل لك ان ضمير الفاعل المرفوع المتصل ستة الفاظ بحسب
النطق ومعناها اثنا عشر كما هو معلوم اثنان للمتكلم وقد ذكرهما الشيخ
بقوله ضربت وضربنا بسكون البا وخمسة للمخاطب نحو ضربت بفتح التا للمذكر
وضربت بكسرها للمونث وضربتما للمثنى مطلقا مذكرا كان او مونثا وضربتم
لجمع الذكور وضربتن لجمع الاناث والتا في الجميع هي الفاعل وهي اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب والحروف اللاحقة لها لا دخل لها في الفاعلية
وان ضمير المفعول المنصوب الحاضر الذي اشار اليه الشيخ بقوله ضربك
ستة الفاظ ايضا بحسب اللفظ وان كان معناها اثني عشر اثنان للمتكلم
نحو ضربني فضرب فعل ماض مبني على الفتح الظاهر والنون للوقاية
واليا ضمير متصل للمتكلم في محل نصب على انه مفعول به لضرب ونحو ضربنا
بفتح البا فضرب فعل ماض كما تقدم ونا ضمير متصل للمتكلم ومعه
غيره او المعظم نفسه في محل نصب على انه مفعول به والخمسة الباقية
ضربك بفتح الكاف للمخاطب المذكر وبكسرها للمخاطبة المونثة ونحو ضربكما
للمثنى المخاطب مطلقا ونحو ضربكم لجماعة الذكور المخاطبين ونحو ضربكن
لجماعة الاناث المخاطبات واعرابها ما تقدم والكاف وحدها هي

الضمير وهو في محل نصب كما تقدم ولا دخل للحروف اللاحقة لها في التعريف

تنبيه لم يتعرض الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به صريحا الى الضمير المستتر اما للاستغناء عنه بما يذكره في باب الفاعل ونحوه واما لانه اشار اليه بمثال ضربك ونحوه فان فيه ضميرا مستترا واما لما قيل من ان الضمير المستتر المنوي في فعل الغايب كضرب مثلا ليس بلفظ لا هو ولا مثله كما اشتهر فانهما من منفصلة بل التحقيق انه شيء لم يوضع له لفظ حقيقة بل في حكم اللفظ والمراد من اللفظ في تعريف الكلمة ما يكون لفظا حقيقة او حكما فهو كلمة اصطلاحا حقيقة ولفظ مجازا وحكما فلا تغفل انتهى

النوع الخامس من انواع المعرفة ما كان مضافا اى اسم او الذى كان مضافا وكان هنا مجردة عن الزمان كما هو ظاهر الى واحد من هذه الانواع اى الى واحد مما صدقاتها ومعلوم ان المضاف الى واحد مما ذكر لا يكون الا معرفة خالية عن مانع الاضافة فان الاسماء النكرات منها ما لا يضاف ولا يضاف اليه واقول فيما يحضرني الان من مثاله وذلك كاسم الفعل المنون نحو صه ومه وايه فانه نكرة ولا يضاف فضلا عن ان يتعرف بالاضافة ولا يضاف اليه ايضا كما هو متقرر في بابه ومنها ما يضاف ويضاف اليه وهو كثير نحو غلام رجل تقول جاءني اخو غلام رجل ومنها ما يضاف ولا يضاف اليه كاي الشرطية المضافة الى نكرة نحو اي رجل تضرب اضرب وكم الخبرية الجارة لتمييزها باضافتها اليه على ما فيه ومنها ما يضاف اليه ولا يضاف وهو عزيز المثال فعلك تتبعه من ارباب الصدور وقد قيل من غدا مضافا لارباب الصدور تصدرا وقليل ما هم في مثل هذا الزمان الذي ارتفعت به اسافله على اعاليه مع التحوز والعيان الشيء بالشيء يذكر قد تتلفت الخاطر الى تقسيم المعارف من حيث الاضافة كما قسما النكرات فنقول منها ما يضاف ويضاف اليه وهو العلم فانه يضاف اذا قصد تنكيره نحو احدكم ذو نابه قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ولكن اقول

هذا في الحقيقة من اضافة نكرة الى المعرفة حتى ان تعريفه في تلك الحالة بالاضافة نحو غلام زيد وسلب عنه تعريف العلمية كما صرح به السيوطي في الاشباه نقلا عن ابن يعيش فاحفظ ويضاف اليه باقيا على علميته نحو غلام زيد ومنها ما لا يضاف ولا يضاف اليه وحصر في حين لم يسطر من شانه لم اسم الفعل غير المنون نحو صه ونحوها عند عدم التنوين فانه معرفة قيل بالعلمية وقيل بال العهدية ومع ذلك لا يضاف ولا يضاف اليه ومنها ما يضاف اليه ولا يضاف وهو الضمير باقسامه نحو غلامه وعبدك وكذلك اسم الاشارة نحو جاءني غلام هذا الرجل ومنها ما يضاف ولا يضاف اليه وهذا القسم معطل لا وجود له اذ ليس لنا معرفة تضاف ولا يضاف اليها اذ من شرط المضاف ان يكون نكرة في الحقيقة وقد علمت مما تقدم من نحو احدكم من اضافة العلم فانه قلنا فيه على وجه المسامحة انه علم مضاف الا انه يضاف اليه ايضا فلا يصلح مثالا لما نحن فيه هذا ما خطر حين التسطير من غير مزيد تامل وتحرير وهو امر سهل للمتتبع ان اراد التمرين وكثرة الامثلة السالمة من التنفير رجوع الى قول الشيخ رحمه الله سبحانه فما كان مضافا الى واحد من هذه اعلم ان المراد بالاضافة هنا في كلامه احد قسمي الاضافة المعنوية وهي ما تفيد تعريف المضاف كما هو ظاهر جلي من المقام وهو المتبادر الى الافهام فخرج بذلك ما اضيف لفظية وهي اضافة الوصف الى معموله كما هو مقرر في كلامهم فشروط نحو ضارب زيدا الان وغدا فانه باق على تنكيره ولا يتعرف بالاضافة وكذلك خرج نحو مثل وغير وخدن بكسر المعجمة وسكون المهملة بمعنى صديق وكذا نحو شبه بمعنى مثل وناهيك وحسبك من رجل اي كافيك وما في معناها نحو قطك وقدك بمعنى حسب فهذه كلها اسماء نكرات ولم تتعرف بالاضافة الى المعرفة قيل لتوغلها في الابهام فلا تدل الاضافة فيها على معين نعم ان حصل فيها دلالة على نوع من التعيين كانت معارف ولهذا قالوا محل كون مثل وغير لا يتعرفان بالاضافة اذا لم يشتهر

الاسماء التي لا تتعرف بالاضافة

موصوف غير او مثل لمغايرة المضاف اليه ومماثلته اما اذا اشتهر فيتعرف
بالاضافة الى المعرفة وذلك كقوله تعالى غير المغضوب فان غير هنا تعرفت
بالاضافة فوصفت صفة الذين انعمت عليهم بناء على اشتهار المنعم عليهم
بمغايرة المغضوب عليه كما في قولك عليك بالحركة غير السكون لزوال
ما يمنع تعريف الاضافة وهو التوغل في الابهام وكذا الكلام فيما
اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة ونحو ذلك فاذا قيل
جاني مثلك مع قصد المماثلة في الوصف المشهور كانت مثل معرفة
بالاضافة لزوال التوغل في الابهام والكلام في هذا المقام طويل
يحصل ما عليه التعويل كما قال بعض المدققين ان هذه الالفاظ ونحو
كنظير وسواء وند وترب وشبه لا يتعرف بالاضافة الا اذا تعين
المراد نحو مثلك انتهى كان لك مثل معين انتهى تنبيهان الاول ليس
مراد الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به بقوله ما كان مضافا الى واحد
من هذه ان يكون كل واحد من تلك الخمسة لفظا منطوقا به بل المراد
ما يشمل المقدر فقد قالوا في كل وبعض اذا قطعا عن الاضافة في اللفظ
نحو قوله تعالى وكل في فلك يسبحون فضلنا بعضهم على بعض انهما
في هذه الحالة معرفتان بنية الاضافة عند سيبويه والجمهور ولذلك
تاتي الحال منهما كقولهم مررت بكل قائما وببعض جالسا واصل الحال
التعريف وذهب الفارسي الى انهما نكرتان هكذا في شرح التوضيح
واقول ... ولا يخلو عن تامل اذ لا يتعين ان يكون المضاف اليه
المحذوف معرفة حتى يتعرفان بالاضافة بل جاز ان يكون نكرة ومجيء
الحال لا يعين التعريف بل يكفي فيها التخصيص بوجه ما والحاصل ان كل
وبعض معرفتان بالاضافة الى الضمير المحذوف قال في المغني الثاني
مراعاة معناها نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون وكل اتوه داخرين
وكل كانوا ظالمين اي كلهم وذكر قبل ذلك مراعاة اللفظ نحو كل يعمل
على شاكلته اي التقدير كل احد والحاصل عند القطع تارة يكون المحذوف
نكرة

نكرة وتارة يكون معرفة كما تقدم وفصل في ذلك تفصيلا حسنا يعلم بمراجعته
وعرضنا انما هو الاول وهو انها مضافة الى معرفة عند القطع فهو معرفة
مع عدم ذكر المضاف اليه وكذا قالوا في قبل وبعد وفوق وتحت ونحوها
انه يحذف المضاف اليه المعرفة فيبنى على الضم اذ ذاك وح فيكون معرفة
مع حذف المضاف اليه ونحو ذلك مما يعلم بالتتبع والحاصل ان قول الشيخ
رحمه الله سبحانه ان العلم باسائر اقسامه يصح ان يضاف اليه فيتعرف
المضاف بالاضافة اليه لا فرق في ذلك العلم بين الاسم واللقب سواء
اكان مفردا او مركبا نحو زين العابدين واما الكنية فلا تكون الا مضافة
نحو ابو بكر وفي ذلك كلام لا نطيل به نعم عرض التوقف في نحو تابط
شرا علما فهل يصح ان يضاف اليه فيقول جاني غلام تابط شرا فيكون غلام
معرفة باضافته الى تابط شرا ويضاف الى غيره من كنية او غيرها
او لا يصح ان يضاف اليه ولا يضاف نظرا الى صورة الجملة فيه والجملة
لا تضاف ثم قالوا ان الجملة يضاف اليها كالظرف لكن مع تاويلها بالمصدر
نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم مضاف الى جملة ينفع لتاويلها
بنفع ونقل في الحال كذلك تفيد الاضافة اليها تعريف المضاف او هو
نكرة على حاله تخصصت بالاضافة احتمالا لان لصاحب البسيط وجه
التخصيص ان الجمل نكرات ووجه التعريف انها في تاويل المصدر المضاف
في التقدير الى فاعله او مفعوله هكذا حكاهما ابو حيان بلا ترجيح لكنه
نظر في التعريف الثاني ان الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به قد عد
المعارف خمسة وهو في ذلك تابع لابن الحاجب في مقدمته لكنه
ذكر الموصول وقال الرضي انه مشكل اي عده من المعارف ولهذا قال
بعض اهل الاصول انه نكرة والكلام فيه طويل ولعل الشيخ رحمه الله سبحانه
تركه لما فيه من طول الكلام المشوش على الاذهان قصدا للتسهيل كي لا يتشتت
الذهن لما فيه من التطويل وترك الشيخ ايضا رحمه الله سبحانه من المعارف
المنادى فلم يعده اما لاجل صحة قوله والمضاف الى واحد من هذه

وما كان مضافا الى واحد من هذه ... اي لفظا او تقديرا ثم ظاهر كلام الشيخ تحقيق

لان المنادى لا يضاف اليه واما لانه ليس بابا مستقلا يذكر فيه واما
لما ذهب اليه بعضهم من ان تعريفه بال مقدرة لا بالقصد وعليه
فهو داخل فيما ذكره فان قلت بما علمت لك يشكل قول الشيخ
رحمه الله سبحانه ونفعنا به وما كان مضافا الى واحد من هذه فان
المنادى لا يضاف اليه قلت قد يقال لا اشكال اصلا فان المراد
المراد الى واحد من هذه اي من جنس كل واحد من هذه في الجملة ويكفي
في صدق ذلك وجود الاضافة في بعض افراد المعرف بال نحو غلام
الرجل وان لم تصح الاضافة في كل فرد منه كالمنادى وكذا الكلام
في بقية الانواع فتامل حق التامل فانه شيء خطر لهذا الفكر الفاتر
والنظر القاصر فان كان صحيحا فهو من نفحات ذلك الاستاذ العارف
الماهر وان كان خطا فهو مني لما بي من شغل الخواطر والله تعالى يهدي
الى سوا السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل فصل في المذكر والمؤنث لا يخفى
مناسبة هذا الفصل لما قبله وما قبله لما قبله فانه لما فرغ مما لا
ينصرف ومتعلقاته وهو مشتمل على ذكر العلم وعلامة قد يكون وقد
يكون مذكرا او مؤنثا حقيقة او حكما وعلامة قد تدخله ال وعلامة
يضاف ونحو ذلك فانجر الكلام من ذلك الى ذكر المعرفة باقسامها
والنكرة في الجملة والى ذكر المؤنث والمذكر قال العلماء المذكر
اصل والمؤنث فرع قال بعض المحققين في توجيه الاصالة فان
المذكر اصل له وسابق عليه لان كل عين او معنى يصدق عليه انه شيء
ومعلوم ومذكور وهذه اسما مذكرة فاذا عرف انما اطلق عليه
هذه الاسما مؤنثة وضع لها اسما او علامات دالة على تانيثه
وهذا معنى قول سيبويه التانيث يخرج من التذكير اي يتفرع عليه
ولان المذكر لا علامة له والمؤنث له علامة وذلك يدل على انه فرع
المذكر ولذلك يجوز لك في وجوه تذكير المؤنث لما فيه من الرجوع الى
الاصل ولا يجوز تانيث المذكر لما فيه من مفارقته الاصل انتهى ومنه

تستفيد

تستفيد ان لفظ المذكر والمؤنث يصح ان يكونا صفتين للفظ حيث
قال وهذه اسما مذكرة ويصح ان يكونا صفتين لمعنى اللفظ حيث قال
فاذا عرف انما اطلق عليه هذه الاسما مؤنثة وضع لها اسما الخ
فلذلك تراهم في عباراتهم يطلقونهما على اللفظ تارة وعلى المعنى اخرى
بحسب ما يقتضيه المقام من تلك العبارات وتطرد ذلك لفظ المثنى
تارة يطلق على اللفظ ومرة يطلق على المعنى والامر فيه سهل الا انه مما
ينبغي التنبيه عليه هذا وقد وجه بعضهم ايضا اصالة المذكر بوجه
معنوي فقال ان كمال المذكر مقصود بالذات ونقصان المؤنث مقصود
بالعرض ونقصان العرض فرع كمال الذات وقد رايت قديما في بعض
شروح الاجرومية ولا يحضرني الان تعيينه ان وجه الاصالة ان حوى
خلقت من ضلع ادم عليه الصلاة والسلام فهو اصل لها وهي فرع منه
وهو اي المؤنث باعتبار المعنى لا اللفظ المؤنث ليناسب قوله الاتي
فالمؤنث الحقيقي ما كان خلقة الخ والتاويل فيه لا حاجة اليه بعد
ما علمت انه تارة يطلق على اللفظ واخرى على معناه فتامل على
ضربين اي يجي في كلامهم على قسمين حقيقي بدل من ضربين بدل
ما بعده والموقوف وغير حقيقي بدل مفصل من مجمل ويصح ان يكونا
مقطوعين على الابتدائية كما هو مقرر في محله فالمؤنث اي المعنى
المؤنث الحقيقي ما كان اي معنى كان هو اي ذلك المعنى خلقة خبر
كان واسمها ضمير مستتر كما اشرنا اليه والظاهر والله اعلم انه احترز
بقوله خلقة عما كان مصنوعا نحو لبنة والاصنام المنحوتة على شكل
ما له فرج فلا يقال فيها انها مؤنث حقيقي ثم انظر في حال الخنثى
المشكل فانه مشكل كاسمه هل يدخل في هذا التعريف ام لا وقد
قدمنا فيما اظن الان نقله عن الامام الاسنوي ان لفظ خنثى
للتانيث فيكون غير مصروف والضماير العائدة اليه يؤتى بها مذكرة
وان اتضحت انوثته لان مدلوله شخص صفته كذا وكذا اي له

كل واحد من لفظ المذكر والمؤنث والمثنى يكون صفة للفظ تارة وللمعنى اخرى

فرجان او ثقبة يبول منها انتهى كلامه ثم رايت في بعض شروح الكافية
بعد قول العلامة ابن الحاجب ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان
كالمراة الخ ما نصه يعني ان المونث الحقيقي ما هي صاحبة فرج وانما
عدل عنه مراعاة للادب لسماجة اللفظ بلفظ الفرج اولان الخنثى
قد يكون عنده كرامع انه صاحب فرج انتهى فانظر قوله او لان الخنثى الخ
مع كلام الامام الاسنوي واجمع بينهما ان شئت وفرق بين بعد
تسطير ما تقدم رايت ابن اياز في شرح الفصول في باب الفاعل قال
ما نصه واعلم ان المونث على ضربين حقيقي وغير حقيقي فالاول
ما بازائه ذكر من الحيوان وما له فرج نحو رجل وامراة وجمل وناقة
وحمار واتان وكبش ونعجة فاذا كان فاعلا لزمت العلامة في فعله
كقولك قامت المراة وارملت الناقة قال ابو علي على ان العلامة
تلزم على حسب لزوم المعنى وحقيقته هذا التانيث لازم لانه خلقي
فلزمت علامته انتهى بحروفه وفيه ايضاح لكلام الشيخ رحمه الله سبحانه
في الجملة وان كان التعريف مختلفا بحسب الظاهر ثم تامل قوله فالاول
ما بازائه ذكر من الحيوان او ما له فرج هل اشار بالعطف باو
الى بيان تفسير بدل او لا قلت الظاهر الاول كذلك كما يوخذ
مما تقدم لنا قريبا عن بعض شراح الكافية ولا فرق بينهما الا من حيث
الادب في التعبير كما تقدم لكن قد رايت الرضي قال قوله
يعني ابن الحاجب الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان
يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي انتهى وعليه يكون
بين التعريفين اللذين اشار لهما ابن اياز فرق من حيث المعنى لا من
حيث التعبير لكن ما قاله العلامة الرضي رده العصام بقوله وهذا
كلام خارج عن التحصيل على ان حال هذا المفروض غير معلوم هل هو ملحق
باللفظي في الاحكام او بالحقيقي وانه منقوض بما قالوا في الغراب انه
يمتنع تمييزه عن انثاه بالطم كذا فان الظاهر منه ان لا يكون لها فرج

انتهى

انتهى من نسخة محرفة د في نسخة بدل منقوض معروض واسقاط لا التي
قبل يكون وكتب عقبها بعض المشايخ وعن ابن سيده الفرج الخلل بين
الشيئين والجمع فروج وعن اصحاب الن فعي ان الفرج يطلق على القبل
والدبر والمراة انتهى صورة ما رايته وكان قصده به التعرض لعصام
فيما قال ثم رايت في بعض التعاليق على الكافية ولا ادري هل هو سابق
على الرضي او متاخر عنه ما نصه فان قيل لو قال المونث ما له فرج
كان اولى اذ العقاب لا ذكر له من جنسه بل ذكره طاير يقال له
الرخ كان اولى فنقول انه لم يقل من جنسه بل قال ما بازائه ذكر من
الحيوان والعقاب والرخ من الحيوان انتهى بحروفه وكتب الرخ
بالميم كما رايت والمشهور على الالسنة الرخ بلا ميم فليحرر من كتب اللغة
فليس عندنا منها شي وفي بعض كتب خواص الحيوان والتواريخ ان بعض
الحيوانات تارة يكون سنة ذكرا وسنة اخرى انثى فليحرر امره ويمكن
ان يقال هذه عجيبة لا طايل تحتها وكان معنى كلام المحقق الرضي ان
قول العلامة ابن الحاجب فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان انه
لا يشترط في المونث الحقيقي من حيث الوضع اللغوي او الاصطلاحي
ان يكون بازائه ذكر من الحيوان بل سماه من حيث الوضع ان يكون
من ذوات الفروج سوا كان بازائه شي ذكر من الحيوان ام لم
يكن بازائه شي ذكر من الحيوان فان اتفق ان بازائه ذكر من الحيوان
كان وان لم يتفق ذلك لا يخرج عن كونه مونثا حقيقيا وهذا هو
الاضباط واما قول العصام على ان هذا المفروض غير معلوم هل هو
ملحق باللفظي في الاحكام او بالحقيقي يقال عليه ان كونه ملحقا باللفظي
في الاحكام او بالحقيقي مسالة اخرى وانما الكلام في تعيين الموضوع
له لفظ المونث على انه قد يمنع عدم علمه اذ قواعد اهل العربية قد
بينت احوال المونث الحقيقي على الاجمال بل وعلى التفصيل واستثنوا
منه اشيا قد اضطربت اقوالهم فيها بحسب ما فهموه عن اللغة الاترى

الفرج
الرخ

الى نحو نملة وقملة وبقة مما لا يتميز مذكره عن مؤنثه قال
فيه بعضهم انه ان استعمل في المؤنث كان حكمه حكم المؤنث الحقيقي وان من ذكره
استعمل في المذكر فيها كان حكمه حكم التانيث اللفظي ومن ثم اعترض
العلامة ابن الحاجب وغيره كلام الامام الاعظم ابي حنيفة رضي
الله عنه حتى نسبه الى الوهم في قوله ان النملة في قوله تعالى قالت
نملة كان انثى بدليل تانيث فعلها وقصته مشهورة كما روي عن قتادة
انه دخل الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سلوا عما شئتم وكان الامام قصة النمل
ابو حنيفة رضي الله عنه حاضرا وهو غلام حدث فقال سلوه عن نملة
سليمان عليه الصلاة والسلام اكانت ذكرا ام انثى فافحم فقال ابو
حنيفة رضي الله عنه كانت انثى فقيل له من اين عرفت ذلك فقال
من كلام الله سبحانه حيث قال قالت نملة وهذه القصة مذكورة في
الكشاف وغيره وقد شنع بعض شراح الكافية على العلامة ابن الحاجب
حيث نسب ابا حنيفة الى الوهم وقال انه تعسف هنا وترك الواجب
حيث اعترض على امام الاسلام رضي الله عنه ولم يقتصر على اعتراضه
حتى نسبه الى الوهم بالخيال وها انا اكشف لك عن ساعد الانتصار
منه والحرب سجال ثم قال ما قال مما لا ينتج الا الاهمال كما يعلم
من مراجعة كلام المحقق الرضي وغيره في هذه المحال ولا ينبغي الاطالة
به في هذا المجال وانا اقول الانصاف انه لا ينبغي التجري على الائمة
الاعلام الثقات حيث وجد لكلامهم وجه صحيح وان فرض انه ضعيف
وخصوصا قد قيل ان التخطئة في اللغويات متعذرة او متعسرة اذ اللغة
واسعة لا يحيط بها الا ملك او نبي قال المولى عصام ان الاسم
الجنس اذا اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التانيث عند ابن
السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا يتم استدلال
الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه بالقران على ان نملة سليمان كانت
انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه انتهى وفي اعراب السمين ما نصه

قوله

ما نصه قوله قالت نملة هذه النملة هنا مؤنثة حقيقية بدليل لحاق
علامة التانيث فعلها لان النملة تطلق على الذكر والانثى فاذا اريد
تمييز ذلك قيل نملة ذكر ونملة انثى نحو حمامة ويمامة وحكى الزمخشري
عن ابي حنيفة رضي الله عنه وذكر القصة ثم ذكر ما زعمه الامام ابي حيان
في ذلك وتعقبه فليراجع وفي شرح اللباب للسيد ما نصه واعلم ان الملحق
به تاء التانيث للتنصيص على الواحد نحو حمامة وحمام لا خلاف انه يطلق
على المذكر والمؤنث نحو حمامة ذكر وحمامة انثى ولكن فيه خلاف في ان التا
اذا اطلق على المذكر هل يجب تذكيره كما يجب تذكير طلحة اذا جعل
علما لمذكر وفي قول الائمة النحو هنا اضطراب قال في الصحاح البط
من طير الما الواحدة بطة للمذكر والانثى جميعا مثل حمامة ودجاجة
وقال قال ابن السكيت هذا بقرة الى عنيت ثورا فان عنيت بها
انثى قلت هذه بقرة وقال جار الله العلامة في تفسير قوله تعالى
قالت نملة ولو كان ذكرا لقال قال نملة وقال ابن الحاجب انه
مؤنث لفظي ولذلك كان قول من زعم ان النملة في قوله تعالى
قالت نملة انثى لورود التانيث في قالت وهما لجواز ان يكون
مذكرا وورود التانيث وروده في فصل المؤنث اللفظي والاولى ان
نقول انه يجب تذكيره لان الاصل ان يكون للمؤنث ولما طرا عليه
التذكير الحقيقي بسبب اطلاقه على المذكر الحقيقي منع من اعتبار تانيثه
في غيره من الفعل والصفة والخبر لان الطاري ازال حكم المطرد عليه مع
رعاية الفرق بين المذكر الحقيقي وغيره فان نحو نملة كالعين في الاشتراك
وفي افتقاره الى القرينة المعينة للتعيين ابهمه بحروفه وانت بعد
ما علمت مقالة ابن السكيت وغيره علمت صحة مقالة الامام الاعظم
ابو حنيفة رضي الله عنه ونصنا به من ان نملة سليمان صلى الله عليه وسلم وعلى
سائر الانبياء والمرسلين كانت انثى النحو لتانيث فعلها واقول
قد يشهد لما ذكرنا قوله فتبسم ضاحكا من قولها فتامله بالطف وتح

فمن حكم عليه بالوهم لا يكون الا واهما لما ذكرناه لا لما ذكره بعض شراح
الكافية ولولا خشية زيادة الطول لذكرنا ما ذكره من الفضول والتطاول
على العلامة ابن الحاجب مما لا ينتج الا المعايب على انه كان من الممكن
ان يعتذر عن الامام الاعظم انه لو فرض عدم صحة ما قاله الا الاجماع
بانه انما ذكره له في حداثة سنه قبل احاطته وتحريره للعلوم
وفي ذلك دلالة على تمام حذقه اذ ذاك وميل طبيعته الى اقتباس هذا
الفرد الخاص على غيره مما جرى على القياس افاض الله تعالى علينا من بركته
وحشرنا وحبيبنا في زمرته امين ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه مثل للمؤنث
الحقيقي بقوله كالمرأة فانها مؤنث حقيقي خلقة وهي من ذوات
الفروج والتاء فيها للفصل بين المذكر والمؤنث وهو قليل في الجوامد
كامرء وامرأة ورجل ورجلة وغلام وغلامة وانسان وانسانة وحمار
وحمارة واسد واسدة وبرذون وبرذونة وهذا النوع لا ينقاس
فان التاء الفصل لاجلها تجئ من وظيفته اللغوي والغالب فيها ان تفصل
صفة المؤنث من المذكر كضارب وضاربة وقائم وقائمة وحسن وحسنة
والناقة فانها مؤنث حقيقي خلقة وهي ذات فرج والتاء فيها
لتأكيد التأنيث فان لفظ الناقة مخالف للفظ الجمل فكان ينبغي ان يكتفي
بالخلاف عن التاء كما اكتفوا في عناق بطرح التاء لان المذكر جدي وكما
اكتفوا في حمار واتان بالمخالفة من غير تاء عن التاء في مثل الناقة
والنعجة ارادوا تأكيد التأنيث واذهاب الشك عن سامعه فادخلوا
فيها التاء وسائر ذوات الفروج قد تقدم معنا لها وهو عطف
على قوله المرأة اي كالمرأة وسائر ذوات الفروج من عطف العام
على الخاص ثم لا فرق فيما دل عليه بين ان يكون فيه التاء مثل الشيخ
رحمه الله تعالى او الف التأنيث كحبلى ونفساء او لا يكون فيه شيء من
ذلك كاتان وعناق والظاهر والله اعلم ان الشيخ رحمه الله سبحانه
ونفعنا به جعل المثال من تتمة التعريف كما هو واقع من بعضهم وح

فلا يرد

فلا يرد عليه نخلة فانها مؤنث خلقة وتقابلها ذكر غير انها ليست
من ذوات الفروج ولهذا لما قال ابن الحاجب في تعريف المؤنث
الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان قال شراح كلامه واحترز
بقوله من الحيوان عن النخلة فانه وان كان في مقابلها ذكر الا انه
ليس من الحيوان وقد تقدم لك اعتراض الرضي عليه بانه لو قال
الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى الخ وتقدم لك ما فيه
كفاية فلا نعيده ومثل ذلك الاعتراض لا يرد على عبارة الشيخ
رحمه الله تعالى نحو دجاجة وحمامة ويمامة وشاة اذا كانت لانثى
وكذلك نحو نملة ونحلة وبقة وناموسة مما يفرق بينه وبين
واحده بالتاء ودخل فيه نحو حبلى ونفساء واخت وبنت فتكون من
المؤنثات الحقيقية لصدق التعريف السابق عليها وخرج عنه نحو
طلحة علم على مذكر وحيث دخلت فيه لزم ان لا يكون من غير الحقيقي
نحو حمامة مثلا اذا كانت لانثى مؤنث حقيقي واذا كانت لذكر
مؤنث غير حقيقي وطلحة علم ذكر ليس مؤنثا حقيقيا لخروجه عن
تعريف المؤنث الحقيقي السابق ومؤنثا غير حقيقي فانه اذا خرج
عن الاول دخل في الثاني لوجود علامة التأنيث فيه وهي التاء
اذ لا واسطة بين حقيقي التأنيث وغير حقيقيه ولا ضير في الحكم
على حمامة ويمامة ونحوهما بانها اذا كانت لمذكر تكون مؤنثة غير
حقيقية كما صرح به بعضهم ولا في الحكم على طلحة علم على مذكر
انه مؤنث غير حقيقي كما صرح به بعضهم ايضا وان كان حكمه
مخالفا لحكمه في لحوق العلامة فانه يجب على طلحة علما لذكر عدم
لحوق التاء لفعله نحو قال طلحة بخلاف غيره من غير الحقيقي فهو
مستثنى من اخواته فافهم واما نحو حبلى ونفساء فهو داخل في تعريف
المؤنث الحقيقي نظرا وكذلك نحو مرضعة فلا يكون من المؤنث غير
الحقيقي وكذلك اخت وبنت وسنتمم الكلام في ذلك عند تعداد

النخلة

عندا ونى تامل فتامل كلامه وحمل
ع نص الشيخ صح

انواع المونث الغير الحقيقي والمونث غير الحقيقي مقابل قوله سابقا
فالمونث الحقيقي والظاهر ان التقابل بينهما تقابل التضاد والسلب
والايجاب لا العدم والملكة فلحصر المقابلة ان تقول
في ضابط المونث غير الحقيقي هو ما لم يكن خلقة كدار ونار وقدم
وسائر ذوات ما لا فرج لها كالبشرى والذكرى والشمس والارض ونحو
ذلك لكن لك ان تقول ان تلك الضابطة الماخوذة من المقابلة
على هذا الوجه لا يخلو عن خلل من حيث صدقها على افراد مذكرة
وليست غير مونث حقيقي كوضوء فانه مذكر ويصدق عليه قولك
ما لم يكن خلقة وليس له فرج وكذلك قميص فانه مذكر وكذلك درع
المراة فانه مذكر بخلاف درع الحديد فانه انثى كما قاله الفرا
فانه لا يقال فيها انها مونثات غير حقيقية مع دخولها في تلك
الضابطة المفهومة من الكلام بل يدخل فيها بحسب الظاهر
ايضا نحو ضارب وقايم وزيد وعمرو وغير ذلك مما ليس له ذلك
الفرج الخاص فان تلك الضابط صادق عليها ولا يقال فيها
انها مونث غير حقيقي فان قلت هذا كله مدفوع بان يراد
بما في قولنا ما لم يكن خلقة مونث اي معنى مونث قلت لا يخفاك
ما فيه من الدور اذ يصير المعنى للمونث الغير الحقيقي مونث لم يكن
خلقة الخ فان قلت مثل هذا الدور في التعاريف اللفظية
مرفوع كما هو مقرر عندهم قلت سلمنا انه مرفوع لكن يرد عليه
ح ان يقال ان طلحة علم المذكر وحمزة كذلك ونحوهما وقد صرح
بعضهم بانها مونثات غير حقيقية مع ان تلك الضابطة لا تصدق
عليها اذ لا يقال في طلحة انه معنى مونث لم يكن خلقة الخ نعم لفظ
طلحة مونث لفظي لوجود التاء فيه ومعناه مذكر حقيقي ولهذا اخرج
من تعريف المونث الحقيقي ولزم على كلام الشيخ رحمه الله سبحانه
دخوله في غير الحقيقي المونث كما تقدم لوجود العلامة فيه اذ لا واسطة

فان

فان قلت لا نسلم ان ما في تلك الضابطة المفهومة من كلام الشيخ
رحمه الله سبحانه ونفعنا به واقعة على المعنى بل هي واقعة على اللفظ
والمعنى لفظ مونث لم يكن خلقة وليس من ذوات الفروج فيصدق
على نحو طلحة علم على المذكر انه لفظ مونث ولا اشكال قلت لا يخفاك
ان نفي الخلقة عن اللفظ ونفي الفرج عنه لا يخلو عن شي فان قلت
الضمير المستتر في قولنا ما لم يكن خلقة راجع الى ما يصدق لفظ مونث
لكن على حذف مضاف والتقدير لفظ مونث لم يكن معناه خلقة الخ فحذف
المضاف واستتر الضمير فهو من الاسناد الى غير من هو له قلت
مثل ذلك في مثل هذا المقام المقصود منه التمييز بين القسمين مما لا ينبغي انه
لا يفيد الا في ادخال نحو طلحة في التعريف وادخاله فيه مشكل فان مقتضى
كونه مونثا غير حقيقي ان يجوز في فعله التاء وتركها وليس الامر كذلك
بل يتعين فيه ترك التاء ولا يقال قامت طلحة ولا على قول لبعض
الكوفيين ولست بشي ولتعلم ان ما حرق الى هذه الاطالة الا انني
لقلة اطلاعي وقصر باعي لم اقف لهم على ضابط سالم من الخدش في
تعريف المونث الحقيقي ومقابله بحيث يترتب على ذلك احكامهما من
لحوق التاء في المسند وعدم لحوقها فيه اذ احسن الضوابط فيه ما قاله
العلامة ابن الحاجب في الكافية من ان الحقيقي ما اي مونث بازايه
ذكر من الحيوان كامراة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين انتهى
وفيه ايضا ما فيه مما لا ينبغي الاطالة به والقصد انما هو التنبيه في
فهم كلام الشيخ رحمه الله سبحانه على وجهه ونسال الله تعالى تيسير
ذلك ببركته ثم بعد ذلك هذه الاطالة رايت في الفصول
وشرحها ما نصه قال وغير الحقيقي الذي ليس له خلقة يعرف بها وانما
تثبت في الفعل المسند اليه او بالاخبار عنه او في صفته او في تصغيره
نحو قولك في عين عيينة اقول لم يتوضح ان هذا الفصل
للحقيقي حتى تقول وغير الحقيقي والظاهر انه يريد بغير الحقيقي المو

ليس م

الذي لم فيه علامة لانه قسيم ما فيه علامة وعنى بالحلقة العلامة
الا ترى ان قال او انما ثبتت في الفعل المسند اي وانما ثبتت العلامة
في الفعل المسند اليه والمونث السماعي يوخذ من كتب اللغة انتهى وانت
لا يخفاك ما فيه من الاعتراف بالقصور لكن على الجملة به نفع وان كان
مباينا لكلام الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به ورايت ايضا في بعض
متون العربية ما نصه المونث ما فيه اية التانيث لفظا او تقديرا
والمذكر بخلافه انتهى اي ما ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا
تقديرا ولا يذهب عليك ما فيه القصور او التقصير ومخالفته
لكلام العلامة ابن الحاجب وغيره في شرح كلامه وقال الشيخ رحمه
الله سبحانه ونفعنا ببركاته لما راى مثل هذه الامور وما هو زايد
منها وما فيه من الاختلاط وعدم الضبط الموجب لتشويش الفهم على
الطلاب اجمل في تعريف غير المونث الحقيقي وسلك طريق الحد تسهيلا
على الطلبة فقال اربعة لموخر عن قوله والمونث غير الحقيقي ذو
انواع مضاف اليه وهو جمع نوع فلهذا الحق عدده التا على ما هو
القياس فيه النوع الاول ما اي مونث كان في اخره في
موقع الجر لكان تقدم على المبتدا وهو قوله التا والمحركة صفة
للتا وقوله التي صفة ثانية وهي اسم موصول وصلته يوقف
عليها هاء والعائد الهاء في عليها واحترز بذلك عن التاء في
اخت وبنت فانه لا يوقف عليها بالهاء بل بالتاء الساكن ما قبلها
كما كانت فلا يكونان من المونث غير الحقيقي بل هما داخلان في تعريف
للمونث الحقيقي الثابت في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه نعم ان جعلا
علمين على ذكرين فيتردد النظر فيهما هل يقال انهما من المونث
غير الحقيقي اخذا من قول ابن الحاجب وغيره ان المونث الحقيقي ما بازائه
ذكر من الحيوان واللفظي بخلافه اي ما ليس بازائه ذكر من الحيوان فيصدق
ذلك عليهما اذا كانا علمين على مذكرين كما انه يصدق على نحو دجاجة

وحمامة اذا كانا لمذكرين وعد ذلك ابن الحاجب من المونث اللفظي
في نحو دجاجة وحمامة او يقال انهما ليسا في تلك الحالة من المونث غير
الحقيقي بانه هو الذي يكون تانيثه باعتبار اللفظ ووجود العلامة
يعني لفظا او تقديرا وليس في اخت وبنت علامة لفظية ظاهرة لان
التا فيهما ليست للتانيث ولذلك قالوا اذا سمي بهما رجل صرفتهما
لان التا فيهما للالحاق عند سيبويه واكثر النحويين ولا مقدرة في الغير
المذكور بل قد يقال ولا فيهما اذا اريد بهما المونث ايضا لان التا
الموجودة فيهما تمنع من تقدير تا اخرى وفيه نظر ويحتاج الى النقل
بخلاف نحو هند وقدم فان التا فيهما مقدرة حين كونهما للمونث
نعم من قال ان التا في اخت وبنت للتانيث وان كان الاسم بني
عليها فيمنعونهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء وعلى
ذلك فاقول بنا على ذلك يتجه انهما من المونث غير الحقيقي ذو
كطلحة وحمزة فتامل فان هذا كله بطريق الفهم ولم اره مسطورا
فلتراجع المطولات ممن هي عندهم مخزونات محفوظات استطراد
لا باس به بذكره وهو انهم في بنت واخت جعلوا التا فيهما بمنزلة
تا التانيث في نحو طلحة في باب جمع المذكر السالم حيث قالوا
فيه انه يشترط لذلك الجمع ان يكون مفرده خاليا من التا فلا يجمع
طلحة بهذا الجمع وكذلك اخت وبنت علمين على مذكر عاقل لا يجمع
ذلك الجمع لوجود التا المانعة منه كالتا في طلحة وجعلوهما
في باب جمع المونث بمنزلة التا التي في نحو مسلمة وطلحة فحذفوها
في ذلك الجمع كما يحذف التا من مسلمة وطلحة عند ذلك الجمع ولكن
ولكن عوضوا منها لامها المحذوفة فقالوا في جمع اخت اخوات
ولم يردوا ذلك اللام في بنت عند الجمع بل قالوا بنات وقد
ابقوها على حالها في التثنية من غير رد للام فقالوا اختان وبنتان
كما قالوا مسلمتان وطلحتان ولا يقال لو ردها وقيل اخوات

لحصول اللبس بين المؤنث والمذكر لانا نقول هذا اللبس موجود
في النسب اليهما فانه ينسب اليهما كما ينسب الى الاخ والابن فيقال اخوي
وبنوي فان قلت ذلك ليس من اللبس في باب النسب وانما هو
من باب الاجمال وقد ارتكبته العرب في بعض المحال لاغراض قلت
فليكن الامر كذلك في باب التثنية ولا احتياج الى بيان السر في التمييز (صح)
بين البابين فليسع فيه طالب الحق وان لم يكن فيه حين وجعلوهما في
باب ما لا ينصرف ساقطي الاعتبار بالكلية نظرا للبدلية فقالوا
اذا سمي مذكر باخت وبنت انصرف كما عليه سيبويه واكثر النحاة لعدم
وجود العلتين فيه لان تلك التاء فيه للالحاق لا للتانيث فلم يكن
فيه الا العلمية فقط وجعلوهما في باب النسب غير ساقطي الاعتبار فقالوا
اذا نسبت الى اخت وبنت فقال سيبويه هي كالنسبة الى الاخ والابن لان
التاء تحذف للنسب فيقال في اخت اخوي كاخ وفي بنت بنوي كما
تنسب الى الابن بحذف همزته فانظر قوله لان التاء تحذف اي كما
تحذف من مكة للنسب ونحوها فتقول مكي حيث جعل ما يحذف
لاجل النسب فيكون حكمها حكم التاء التي للتانيث المحذوفة للنسب
نحو بصري وكوفي وفاطمي واما في باب التصغير فقال بعض شراح الالفية
اذا سميت مؤنثا ببنت واخت حذفت هذه التاء ثم صغرته والحقت
تاء التانيث فتقول بنية واخية واذا سميت بهما مذكرا لم يلحقه
التاء فتقول بني واخي انتهى ومن ذلك تستفيد ما بحثناه فيما لو سمي بهما
مؤنث من عدم تقدير التاء فيه اذ ذاك ونظرنا فيه واحلناه على
النقل فافهم والحاصل انه ينبغي للطالب تحصيل السر في مخالفة
هذه الابواب وذلك يسهل عند التتبع والفراغ بعون الملك الوهاب
ولقد اطلنا من غير تقصير طالبين الاستفادة من طالب تحرير وقد
مثل الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به لما فيه تلك التاء المتحركة
التي يوقف عليها بالهاء بقوله كالمرحمة والعداوة ونحوهما كالارادة

والعبادة

والعبادة ولا فرق فيها للحقيقة تلك التاء بين كثرة الحروف وقلتها
نحو شنه وعده وزنه وبره فان قلت قد دخل في هذا النوع الى
نحو طلحة وحمزة علمين على مذكرين فانه يوقف عليهما بالهاء فيلزم
ان يكون من المؤنث غير الحقيقي قلت نعم والامر كذلك فيه كما
تقدم لنا فان قلت ودخل فيه ايضا التاء في فاطمة وعائشة علمين
على مؤنث حقيقي فان التاء فيهما ونحوهما يوقف عليها بالهاء كالمعرفة
فيلزم ان يكونا من المؤنث غير الحقيقي وليس الامر كذلك ويلزم من
دخولها في قول الشيخ ما كان في اخره التاء المتحركة الخ فان كلامه
بحسب الظاهر يصدق على تلك التاء في نحو فاطمة وعائشة فانه
يوقف عليها بالهاء ان يكون بين النوع وجنسه او ما هو كجنسه وهو قوله
وغير الحقيقي عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في نحو طلحة علم مذكر
فيصدق عليه انه غير حقيقي التانيث ويصدق عليه ان في اخره تلك
التاء التي يوقف عليها بالهاء وينفرد الجنس وهو غير المؤنث الحقيقي في
نحو عقرب وسقر فيصدق عليهما انهما مؤنثان غير حقيقيين وليس فيهما
التاء التي يوقف عليها بالهاء قد وينفرد النوع في نحو فاطمة وعائشة
علمين على مؤنث فيصدق عليهما ان فيهما التاء التي يوقف عليها بالهاء
ولا يصدق عليهما الجنس وهو المؤنث الغير الحقيقي بل انهما مؤنثان حقيقيان
كما صرح به الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته لكونهما من ذوات
الفروج وانت خبير بان النوع لا بد وان يكون اخص من الجنس ومندرجا (صح)
تحت ذلك الجنس وذلك نحو الحيوان والانسان فان الحيوان جنس (تحقيقه)
والانسان نوع منه وهو مندرج تحته واخص منه فان الانسان مطلق
الحيوان الناطق وهو اخص من مطلق الحيوان الذي هو الجنس فكيف
جعل الشيخ رحمه الله تعالى ما كان في اخره التاء التي يوقف عليها بالهاء نوعا
من ذلك الجنس مع كونه ليس اخص منه كما عرفت قلت عنه جواب حقيقي
على طريق اهل المعقول ولا نطيل به وجواب ظاهري سهل الماخذ

وهو ان يقال ان قوله ما كان في اخره الفا المتحركة التي يوقف عليها
بالها مقيد بما اذا لم يكن مسماه من ذوات الفروج بدليل ان الشيخ
رحمه الله تعالى جعل غير الحقيقي قسيما للمؤنث الحقيقي الذي هو من
ذوات الفروج وفي الحقيقة المناقشة بمثل هذه المواخذة مما لا
ينبغي في مثل هذه المقدمة ونحوها من كتب العربية المبنية على
المساهلة والمسامحة اذ المقصود بوضع الكتب بالنسبة الى المبتدي
انما هو الاستفادة منها في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة على
الوجه الكامل غير اني خشيت من تلبس لاخرة لم يتعلم الشيخ رحمه الله
تعالى ونفعنا به ان ينسبني الى الاعتراض على الشيخ بادي بدء من غير
ملاحظة شيء من القواعد وتعقل الشيخ وان كان جلادا تحاريرا في
انواع المعارف طودا شامخا ولكن مع هذا كان بشرا فطر من صلصال
لا من سلسال وخلق من ماء مهين لا من ماء معين والبشر في اغلب احواله
عاجز والسهو عليه في بعض احواله جايز ومن اجل ذلك اجتهد في تقويم
كلامه ليجري على القواعد بحسب الاستطاعة وان كنت قليل
البضاعة راجيا نفحة من انفاسه ونورا من اقباسه والله يقول الحق
وهو يهدي السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل النوع الثاني ترك فيه
العاطف لقصد التعداد ومثله جايز ما كان فيه الف التانيث قد
يتبادر ان اضافة الف الى ما بعدها من اضافة الدال الى المدلول
اي الالف الدالة على ان مدخولها مؤنث اما لفظا ومعنى فهو
نحو حبلى او لفظا لا معنى نحو زكريا علم رجل وهذا هو مراد الشيخ هنا
لا الاول فلا تغفل لكن رايت عن ابن الحاجب ان الف التانيث ليست
بكلمة وحدها فالدال على التانيث انما هي مع ما قبلها اي المجموع المركب
منها ومما قبلها وهذا كما هو التحقيق في الف ضارب وتضارب ونحوها
وبناء على ذلك لا تكون من اضافة الدال الى المدلول الا على وجه المسامحة
المقصورة صفة لالف التانيث ولا اشكال فيه او الممدودة قال

المولى في حاشيته على الجامي لا يخفى ان الالف التي تمد في التحقيق قبل الهمزة
وعلامة التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة عن الالف
المقصورة او اصلية ففي قوله والالف الممدودة نظرا لان جعل
وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اي بالالف الممدود
ما قبلها انتهى واقول قوله وعلامة التانيث الهمزة اجماعا فيه
نظر فقد قال في متن التوضيح واما الف مفردة يعني علامات التانيث
كحبلى او الف قبلها الف قال الشارح زايدة فينقلب هي اي الالف
همزة كحمراء قال الشارح هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب
بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة التانيث وذهب
الكوفيون الى ان الهمزة للتانيث وليست مبدلة من الف التانيث
انتهى بلفظه فانظر كيف نقل عن بعضهم ان المجموع هو علامة التانيث
وكذا في كلام غيره فكيف ينقل الاجماع اللهم الا ان يقال لم يعتد
بذلك المخالف فتامله وقد تقدم منا الكلام على وصفها بالمد بابسط
من ذلك فارجع اليه فان قلت هل يدخل في هذا النوع نحو زكريا علم رجل
فيلزم ان يكون مؤنثا غير حقيقي قلت نعم والامر فيه كذلك من كونه
مؤنثا غير حقيقي كطلحة وحمزة كما تقدم الكلام فيه فان قلت
ويدخل فيه حبلى وسلمى ونحوهما مما فيه الف التانيث وهو مؤنث حقيقي
فيلزم من دخوله ان يكون غير حقيقي والامر ليس كذلك قلت لا يدخل فيه
ما ذكر نظير ما تقدم لنا في دخول نحو فاطمة في النوع الاول ويمكن ان
يقال ان ما في قول الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به ما كان فيه الف
التانيث الخ واقعة على مؤنث غير حقيقي بدليل قوله النوع الثاني ما كان
اي مؤنث غير حقيقي فيه الف التانيث الخ فخرج عنه نحو حبلى مما هو مؤنث
حقيقي او يقال ان قول الشيخ رحمه الله تعالى نحو البشرى والكبرى والحمراء
والصفراء فقال في الف التانيث اي كحالة كون الف التانيث مثل
الالف في نحو بشرى الخ في انها لا تدل على مؤنث حقيقي بل تدل على مؤنث

غير حقيقي فان قلت من شرط الانواع ان تتباين فلا يجتمع بعضها
مع بعض ولا ريب في هذا النوع مع ما قبله ليس كذلك لان التاء التي توقف
عليها بالهاء قد تجتمع مع الف التانيث كما في علقاة قلت ليس الامر
كذلك لان التاء المذكورة لا تجتمع مع الف التانيث ابدا فلا نقال
حبلاة ولا صحراة واما التاء في علقاة فالالف مع وجودها للالحاق
بجعفر مع عدمها للتانيث كما صرح به غير واحد منهم الشيخ خالد في شرح
التوضيح رحمه الله تعالى ونفعنا به فان قلت ما النسبة بين هذا
النوع وجنسه كما تقدم تقديره وهي العموم والخصوص من وجه فمادة
الاجتماع نحو البشرى والحبلى فانه مونث غير حقيقي وفيه الف التانيث
وليس مونثا غير حقيقي بل هو مونث حقيقي لكونه من ذوات الفروج
وينفرد الجنس في مونث غير حقيقي وليس فيه الف التانيث وهو كثير
نحو عين وسقر وعقرب والجواب عن ذلك نظير ما تقدم فلا نعيده
الثالث من الانواع الاربعة للمونث غير الحقيقي وهو مبتدا خبره
ما كان فيه تقدير التاء وما موصوفة وصلته جملة كان فيه وكان يحتمل
انها تامة وفاعلها تقدير التاء وفيه متعلق بتقدير اي ما وجد تقدير
التاء فيه ويحتمل انها ناقصة واسمها تقدير التاء وفيه في موضع خبرها
مقدما على اسمها والظاهر ان كونها تامة اتم وانسب من جهة المعنى
فتامله فان قلت هل هذا النوع مباين لما قبله كما هو شان
الانواع بعضها مع بعض قلت نعم لان التاء المذكورة لا تجتمع مع الف
التانيث لا ظاهرة ولا مقدرة كما صرح به فان قلت ما حاله
في النسبة لما قبل قبله قلت التباين ايضا بناء على ان المراد بالتاء
في النوع الاول التاء الظاهرة كما هو الظاهر المتبادر من كلام
الشيخ رحمه الله سبحانه وان كان المراد فيه بالتاء ما يشمل الظاهرة
والمقدرة فهذا النوع مندرج تحت النوع الاول ثم الفارق بينهما
ان هذا النوع كما قال الشيخ رحمه الله تعالى مقصور على السماع بخلاف

الذي هو المونث غير الحقيقي كما علم ~~ ان بين النوع الاول وجنسه
وينفرد هذا النوع في نحو حبلى ونفسا فخصه الف التانيث صح

النوع الاول فانه شامل لما هو مقصور على السماع ولما هو مقصور
عليه كما في التاء اللاحقة للصفات المشتقة غالبا نحو ضاربة وضاربة
قد يرد وقد مثل الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به لما فيه التاء المقدرة
بقوله كالشمس وهي كوكب نهاري ينسخ ظهورها وجود الليل فان
قلت قد قال الله تعالى في كتابه العزيز فلما راى الشمس بازغة
قال هذا ربي فاشار اليها باشارة المذكر فدل ذلك على انها ليست
من المونث غير حقيقي اذ لو كانت منه لقال هذه ربي فيشير اليها باشارة
المونث قلت قد اجاب عن ذلك العلامة ابو حيان فقال
الفرق بين المذكر والمونث في الاخبار لا يكون في اكثر الالسن فلا يوجد
ذلك في لسان العجم ولا لسان الترك بل المذكر والمونث في ذلك
سوا وهذا من احسن ما يعتذر به عن المذكر في قوله تعالى فلما راى
الشمس بازغة قال هذا ربي فاشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابرهيم
عليه الصلاة والسلام ولم يكن في لسانه فرق بين المذكر والمونث
فحكى قوله على لغته انتهى قلت قال في الاشباه للجلال السيوطي
في حرف الحاء ما نصه الحمل على المعنى قال في الخصائص اعلم ان هذا
الشرح غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح وقد ورد به القران
وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتانيث المذكر وتذكير المونث
وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على
لفظ قد يكون عليه الاول اصلا كان ذلك اللفظ او فرعا وغير ذلك
فمن تذكير المونث قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي
اي هذا الشخص نهى المراد منه بحروفه وفي حفظي قديما عن البيضاوي
انه قال ما معناه تذكير المسند اليه هذا باعتبار الخبر يعني ربي وان
بعضهم نافسه في ذلك بما لا يحضرني الان ولنا فيه كتابة قد غابت
عني الان وبالجملة فحيث كان مثل ذلك واردا في كلام العرب منثورا
ومنظوما وهو فصيح كما نقله الامام السيوطي لا حاجة اليها فكلفة

العلامة ابو حيان من قوله السابق والارض والدار معطوفان على
الشمس تقول استدلال على تقدير التا في تلك الامثلة حيث اتى بها
في تصغيرها اي الشمس وما بعدها شميسة في شمس وارضية في ارض ودويرة
في دار يعني ان التصغير يرد الاشيا الى اصولها فعلمنا منه على هذا الوجه
ان التا مقدرة في تلك الامثلة ومثل عود ضمير اليها الاشارة ونحو
ذلك كما قال الامام ابن مالك في الفيته

ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير

وهذا النوع من بين الانواع الاربعة سماعي كله في الثلاثي مرجعه
اللغة لا قياسي فلا تقيس على ما سمع من العرب ما لم تسمعه منهم كان تقيس
قمرا مثلا على شمس ومكانا على ارض والبيت على الدار وهكذا وانما ملهك
معاملة ما قدروا فيه التا الرابع مستدا وهو اخر الانواع للمونث
غير الحقيقي ما كان جمعا في خبر المبتدا وبني موصولا او موصوفة وما
بعدها مثل كان واسمها المستتر فيها الراجع اليها وخبرها وهو جمعا صلة
الموصول وصفة الموصوف والظاهر ان التعبير كله في هذا المقام ان التا
مجردة عن الزمان الماضي اذ لو قلنا بدلالتها عليه لزم ان تكون تلك
الجموع اذا سمي بها مونث حقيقي كان يسمى مثلا امراة برجال او بجنود
او بزيود من المونث غير الحقيقي اذ يصدق عليها انها كانت قبل العلمية
جمعا وليس الامر كذلك قطعا ولو كانت منه لجاز في فعل المسند اليها
والحال انما ذكر الحاق التا التانيث به وتركها بل يتعين والله اعلم الحاق
التا به لانه صار علما على مونث حقيقي التانيث فيعطى احكامه فان
قلت يجوز الان الحاق التا وتركها نظرا للاصل المنقول عنه
قلت الظاهر انهم لا يسمحون بذلك ويشهد لذلك ما صرحوا
به في باب ما لا ينصرف من انه لو سمي بما تانيثه غير لازم كما في الجمع
المكسر نحو رجال فان تاويله بالجماعة مذكر كان مصروفا قطعا عند
البصريين فعلم منه ان ذلك التانيث بهذه العلمية الطارئة قد اضمحل

بالكلية فتامل فيه فانه من الخطرات ولعله صواب ان شا الله تعالى
وينجر الكلام الى ان تلك الجموع اعني جموع التكسير الخالية من التا باسرها
اذا كانت علما على مونث فهي ممنوعة من الصرف بلا كلام لكن هل يشترط
لتحتم منعها من الصرف احد الامور الاربعة التي اشترطوها لتحتم منع
الصرف في التانيث المعنوي وهي الزيادة على ثلاثة احرف او تحرك
الوسط او العجمة او النقل من مذكر الى مونث هذا محل لمراده مفصلا
في كلام من وقفت على كلامه والعلم امانة فعليك بتفصيله واستخراجه
مع امثلته بالتتبع وهو سهل ان شا الله على من وفقه الله تعالى وكان
جمع مونث يعني تانيثا غير حقيقي لتاويله بالجماعة اي يصح فيه ذلك
ويصح ايضا تاويله بالجمع فيجوز في المسند اليه الحاق التا وعدم الالحاق
ولا فرق في ذلك الجمع بين ان يكون جمعا مكسرا لمذكر حقيقي كزيود
او غير حقيقي ككتب او لمونث حقيقي كهنود او غير حقيقي كغرف او جمع
مونث سالم سوا كان لمونث حقيقي التانيث كهندات وزينبات او غير
حقيقي التانيث نحو غرفات او لمذكر حقيقي التذكير كطلحات او غير
حقيقي التذكير كحمامات هذا ما اقتضاه عموم كل من كلام الشيخ
رحمه الله سبحانه وهو صحيح ويترتب عليه جواز لحوق التا في المسند اليه
وتركها وهو كذلك وان اختلف في ترجيح الالحاق والتا وعدمها في
بعضها وعلى هذا العموم شراح كلام ابن الحاجب كالرضي وغيره ولم يستثن
ابن الحاجب منه شيا الا ما استثناه الشيخ رحمه الله سبحانه ونقضا به
بقوله الا ما جمع بالواو والنون اي ما تحققت جمعيته بهما او بالياء والنون
وذلك نحو المسلمون والمسلمين فانهما جمع مسلم او المسلم صفة لمن يعقل
واتى بالمثالين اشارة الى ان جمع المذكر السالم يعلى قسمين اما ان يكون
علما لمذكر عاقل او صفة له بشروطها المقررة في كلامهم فانه
اي ما جمع بهما مذكر باعتبار تاويله بالجمع دون الجماعة لسلامة بنا الواحد
فيه اذ قلت لم نقل الشيخ رحمه الله سبحانه على هذا الحكم وهو انه

[illegible]

مذكر مع خمسة من الاستثناء السابق فان معناه الا ما جمع بالواو والنون
فليس مؤنثا فان المستثنى يثبت له ضد الحكم السابق على ما هو مقرر
فترى اذا استثنى منه ان يثبت له التذكير قلت يحتمل انه
انما نص عليه للايضاح والتاكيد ويحتمل ان يقال انما نص عليه دفعا
للقول القائل بان المستثنى من قبيل المسكوت عنه الذي لم يحكم
عليه بشيء كما عليه ائمة الحنفية ويحتمل ان يقال على بعد انه لا يلزم
عقلا من نفي التانيث غير الحقيقي عنه ان يكون مذكرا حقيقيا وهو
بعيد جدا كما لا يخفى فان قلت قضية تعليل كون هذا اعني الجمع
بالواو والنون مذكرا بانه سلم فيه بناء الواحد يجري في جمع المونث
السالم نحو هندات فانه سلم فيه نظم الواحد فكان مقتضى التعليل
ان يجب فيه تانيث المسند لسلامة بناء الواحد فيه كما وجب التذكير
في الجمع بالواو والنون لسلامة واحده قلت قد اخذ بهذا
المقتضى العلامة ابن هشام ومن ثم قال في متن القطر الا جمعي التصحيح
الا المذكر والمونث فكمفرديهما اه في التذكير والتانيث فيجب
عنده كما انه يقال قام الزيدون كما يجب في قام زيد
بترك التا ويجب عنده ان يقال قام الزيدون كما يجب في قام زيد
بترك التا ويجب عنده ان يقال في نحو الهندات مما هو جمع مونث
سالم قامت الهندات قال بعض شراح كلامه وهذا مذهب
جمهور البصريين وصححه المرادي وجزم واستثنوا منه ما يكون واحده
مذكرا كطلحات او متغيرا كبنات فحكمه حكم جمع التكسير انتهى كلامه
واقول هو كلام مجمل من العلامة ابن هشام والاستثناء
من شراح كلامه غير تام وكان حق الشرح لكلامه ان يقال المفرد
في جمع المونث السالم تارة يكون حقيقي التذكير كطلحات وتارة
يكون غير حقيقي التذكير كحمامات وتارة يتغير بناء الواحد فيه وتارة
يكون باقيا على حاله لا تغير فيه وتارة يكون حقيقي التانيث كهندات

وحليات

وحليات وزينبات وتارة يكون غير حقيقي التانيث كغرفات
وتارة يتغير بناء الواحد فيها وتارة لا يتغير فالاقسام ثمانية قسمة
عقلية هذا في جمع المونث السالم واما جمع المذكر السالم فلا تاتي فيه
هذه القسمة لان من شرط ان يكون مفرده علما لمذكر عاقل او صفة
له نعم تارة ذلك المفرد قد يتغير كالمصطفون وتارة لا يتغير
هذا اذا اردنا بجمع المذكر السالم ما تحققت فيه شروط واما اذا
اردنا به ما يشمل ما الحق به نحو سنين وارضين ووابلين فيتصور
فيه اقسام اخر تعلم بالتتبع وقد صرح الشيخ الدماميني بحثا
على الامام ابن مالك في التسهيل بان نحو بنات الواو يكون من جمع التصحيح
مع ان حكمه ليس حكم واحده اذ حكمه جواز الحاق العلامة وحكم واحده
امتناع لحاقها فتامله انتهى كلامه فلعجزه وقضية كلام المتن
النظر الى مفرد تلك الجموع مطلقا فان كان المفرد يجب تذكيره
وجب التذكير في الجمع وان كان المفرد يجب فيه التانيث وجب
التانيث في الجمع وان كان المفرد يجوز فيه التانيث وتركه
جاز في الجمع كذلك ثم بعد هذا التقرير يقول ذلك الشارح
لكلام ابن هشام في القطر واستثنوا منه ما يكون واحده مذكرا
كالطلحات او متغيرا كبنات فحكمه حكم جمع التكسير ثم ان قوله او متغيرا
عطف على قوله مذكرا يقتضي ان الاول غير متغير بحسب الظاهر
او يقتضي ان الشرط في جواز الوجهين كونه مذكرا تغير او لم يتغير
وفي كل منهما نظر اما الاول فطلحة بوزن فعلة بفتح الفاء وسكون
العين يجب تحريك عينه في الجمع فتقول طلحات بفتح اللام قال ابن ع
رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
فهو من جملة المتغير وداخل فيه فيجوز فيه الحاق التا لفعله وعدمه
فتقول قامت الطلحات وقام الطلحات لكون واحده تغير
لا لكونه مذكرا فكان ينبغي ان ياتي بمثال المذكر الا تغيير في مفرده

فان جاء مثال من الجمع المذكور ولم يتغير فيه واحد قلت انه
يجب ترك الحاق العلامة لفعله اخذا من قول المتن فكمفرديهما
اللهم الا ان يخص المفرد في كلام ابن هشام بكونه مذكرا في جمع المذكر
السالم ومونثا في جمع المونث السالم كما هو الغالب فيهما قلتها مثل قال
الشيخ خالد رحمه الله تعالى في شرح التوضيح ما نصه قال الشاطبي
ومحل الخلاف في مصحح الجمعين اذا لم يحصل تغير فيهما اما ما تغير
فيها كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى ونستفيد
من ذلك انه حيث حصل تغير فيهما جاز الوجهان اتفاقا لا فرق
في ذلك بين ما وجد فيه شروط الجمعين اولم توجد كطلحة وان وجد
فيه شرط جمع المونث السالم فان ما فيه التا يجمع هذا الجمع باطراد
الا انه فيه تغير نحو ما يجوز فيه الوجهان اتفاقا فان فعلة الساكنة
العين المثلثة الفا اذا كانت عينها صحيحة نحو تمرة وغرفة وكسرة
تفتح عينها في الجمع بالالف والتا سوا كانت صحيحة اللام اولا نحو تمرات
وغرفات وكسرات اوتحرك عينها بحركة الفا للاتباع اذا كانت
فعلة مثلثة الفا صحيحة العين اسما ويجوز التسكين في غير المفتوحة
الفا للتخفيف واما مفتوحة الفا فلا تكون الا مفتوحة العين
فتعلم من ذلك ان طلحات قد تغير فيه المفرد وهو طلحة قطعا ثم اعلم
ان الخلاف الذي اشار اليه الشاطبي بقوله ومحل الخلاف في مصحح
الجمعين هو ما ذكره في متن التوضيح واقره عليه الشيخ خالد رحمه
الله سبحانه حيث قال في المتن الا ان سلامة نظم الواحد في جمعي
التصحيح المونث والمذكر اوجبت التذكير في الفعل في نحو قام
الزيدون وفي التنزيل قد افلح المومنون واوجبت التانيث
في الفعل في نحو قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور
البصريين خلافا للكوفيين فيهما فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعي
التصحيح التذكير والتانيث وخلافا للفارسي من البصريين

في جم

في جمع تصحيح المونث فانه انفرد من اصحابه بجواز الامرين ووافق اصحابه
في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه
انتهى من المتن مع الممزوج بالشرح وهكذا نقل الخلاف عن الكوفيين
والبصريين في المسالة غير واحد وقد اشكل علي تحرير محل الخلاف
فان الشاطبي قد قال ان محل الخلاف ما لم يحصل تغير وان
حصل تغير جاز الوجهان اتفاقا من البصريين والكوفيين وذلك
قد يشكل بما في متن التوضيح وغيره حيث نقل هو وغيره عن الكوفيين انهم
احتجوا على مذهبهم بنحو الا الذي امنت به بنو اسرايل فانث
الفعل مع جمع التصحيح المذكر وبنحو اذا جاءك المومنات فذكر
الفعل مع جمع تصحيح المونث ثم قال واجيب الخ فانظر الى هذا
الاحتجاج منهم على مدعاهم بقوله تعالى الا الذي امنت به
بنو اسرايل مع ان بنو قد تغير فيه نظم الواحد فلو كانوا متفقين
مع البصريين على ان المتغير يجوز فيه الوجهان اتفاقا لما اتى منهم
هذا الاستدلال الا على سبيل السهو والغفلة عن مذهبهم
في المسالة والذي قام عندي الان اخذا من قوة كلام متن
التوضيح وغيره حيث قال الا ان سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح
الخ ان محل الخلاف اذا سلم نظم الواحد فيهما وكان ذلك الواحد في
جمع المذكر السالم مذكرا كما هو الشرط في جمعه وفي جمع
المونث السالم مونثا حقيقيا كما هو الغالب فيه كما يشير اليه قوله
اوجبت التذكير في نحو قام الزيدون يعني مما هو مذكر سالم من
التغيير واوجبت التانيث في نحو قامت الهندات يعني مما هو
مونث حقيقي سالم واما ما كان مذكرا معنى في جمع المونث السالم
وسلم فيه بنا الواحد كان تسمي رجلا بجوزة او بيضة فانك تقول
فيه جوزات بسكون الواو وبيضات بسكون اليا فالواحد فيه سالم
في الجمع ولم يتغير فحاله مسكوت عنه فهل هو ملحق بنحو هندات

المؤنث السالم واحده فيجب فيه التانيث وهذا بعيد جدا من كلام
ائمة العرب النحاة وغيرهم من ايمة العجم ابعد او ملحق بجمع المذكر السالم
كزيدون فيجب فيه التذكير لسلامة واحده المذكر كما في الزيدون
وهذا ايضا لا يخلو عن بعد عن ان عبارة الشيخ خالد التي نقلها
عن الشاطبي تقتضي انه من محل الخلاف بين البصريين والكوفيين او
يجوز فيه الوجهان التذكير لكون واحده مذكرا سالما من التغيير فهو بمعنى
الجمع والتانيث نظرا لما فيه من التاء في الجمع وحذفها من مفرده فهو
كالمتغير فهو بمعنى الجماعة وهذا الاحتمال وهو جواز الوجهين فيه قد
صرح به الشاطبي عن انه علله لسلامة نظم الواحد وقد علمت
ما فيه بالنسبة لنحو طلحة فتامل ويبقى الكلام فيما سلم فيه بناء
الواحد ولم يكن معناه مذكرا كجوزة وبيضة عن علمين وكان مذكرا
من حيث اللفظ نحو حمامات واسطبلات من غير تغيير فقضية كلام
شارح كلام ابن هشام حيث قال او مفردا بالعطف على قوله مذكرا
او نحو بيضات وجوزات عن علمين لا يكون حكمه حكم جمع التكسير
لانه لم يتغير فيهما بناء الواحد وتسا علمين وليس الامر كذلك كما
تراه عن الشاطبي وقضية الامام الشاطبي الذي نقله عنه الشيخ كلام م
خالد فيما سبق انه من محل الخلاف بين البصريين والكوفيين
لانه سلم فيه بناء الواحد وهو في غاية الاشكال اذ البصريون قائلون
بوجوب التانيث في نحو جاءت الهندات لسلامة نظم واحده ولانه
اذهم يقولون بوجوب التانيث في جوزات فيقولون انكسرت
الجوزات ولا يقولون انكسر الجوزات ومثل ذلك حمامات فقضية
كلامه ان البصريين يوجبون فيها التانيث فيقولون انهدمت الحمامات
ولا يقولون انهدم الحمامات وان الكوفيين يجوزون فيها الامرين اما
جواز الامرين عند الكوفيين فلا اشكال فيه واما وجوب التانيث
فيه عند البصريين فلا يخلو عن نظر ثم بعد تسطيره ذلك والجولان

تنبيه

تنبيه كما رايت في كلام بعض مشايخنا رحمه الله سبحانه ما نصه نقلا عن
الشاطبي واما جمع المؤنث السالم فعلى ثلاثة اقسام احدها ما يكون
للمذكر حقيقة او مجازا نحو الطلحات والحمامات فجواز الوجهين
فيه ظاهر فوجه عدم لحاق التاء اعتبار سلامة الواحد كما اعتبر في جمع
المذكر السالم ووجه لحاقها اعتبار لفظ الجمع اذ هو مؤنث اللفظ بالتاء
وهو مما يجمع عليه المؤنث فاعتبر فيه ذلك على الجملة والثاني ان يكون المؤنث
المجازي التانيث نحو ثمرات وحظوات فجواز الوجهين فيه ظاهر اما اعتبارا
بواحده واما لانه مؤنث اللفظ فهو مثل معاملة ما تانيثه لفظي
والثالث ان يكون للمؤنث الحقيقي التانيث نحو الهندات والزينبات
فظاهر اطلاق الناظم الخ انتهى بحروفه والعهدة فيه عليه وانت
لا يخفاك انه بظاهره مخالف لما نقله الشيخ خالد عنه في شرح التوضيح
كما مر من قوله وقال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين
اذا لم يحصل تغير فيهما اما ما تغير فيها ككنين وبنات فيجوز فيه
الوجهان اتفاقا انتهى وقد بينا لك ما استفدناه من هذه العبارة .... حسب ما ظهر من مخالفة الشاطبي لهذه العبارة
التي نقلها عنه بعض مشايخنا قال في القسم الاول ان الجمع اذا كان
للمذكر حقيقة او مجازا نحو طلحات والحمامات فجواز الوجهين فيه ظاهر
قال فوجه عدم لحاق التاء اعتبار السلامة الواحد كما اعتبرت
في جمع المذكر السالم وانت قد علمت مما قررنا ان طلحات لم يسلم فيه
بناء الواحد لا يقال هذه مناقشة في المثال وليست من دأب
المحصلين لانا نقول سلمنا ذلك لكن قضية تعليله بسلامة الواحد ان
الواحد لو تغير تغير الحكم وان كان لمذكر كان تسمى رجلا بثمرة فنقول
في جمعه ثمرات بفتح العين فلا يجوز فيه عدم الحاق التاء لعدم وجود
اعتبار سلامة واحده وليس بصحيح قطعا بل عدم السلامة موجب
لجواز الوجهين كما يؤخذ من العبارة التي نقلها عنه الشيخ خالد في
شرح التوضيح فتامل وكان يكفيه في جواز الوجهين فيه كونه

جمعًا فيجوز فيه اعتبار الجمع واعتبار الجماعة كجمع التكسير نحو رجال
كما سلك ذلك فيه ابن الحاجب وشراح كلامه وظاهر كلام الشاطبي
ايضا انه حيث كان الجمع لمذكر حقيقة او مجازا يلزم ان يكون واحده
سالما وليس ذلك بسالم دايما فجاز ان يكون لمذكر حقيقة او حكما
وليس ذلك بسالم دايما كمثال طلحات الذي مثل به فانه لم يسلم
فيه بنا الواحد كما تقدم تحريره ومثله ثمرات اسم رجل والحاصل
ان كلام الشاطبي الذي نقله عنه بعض مشايخنا ما لم ينظر الى معاني
مفردات ذلك الجمع من كونه مذكرا او مؤنثا مجازيا او مؤنثا
حقيقيا ولم يجعل الضابط تغيره وعدم تغيره كما نقله عنه الشيخ
خالد فلم ار النقل عن الشاطبي فيما ذكره الشيخ خالد رحمه الله سبحانه نعت
في النقل ولعله وقف على عبارة للشاطبي غير تلك العبارة التي
نقلها عنه بعض مشايخنا والله اعلم بحقيقة الحال والذي فهمته في هذه
المسألة بحسب التلفيق من كلامهم ان الكوفيين قايلون بجواز الوجهين
الحاق التا وعدم الحاقها في جمعي التصحيح المذكر والمؤنث من غير استثنا
نعم ان جمهور البصريين يوجبون ترك الحاق التا في جمع المذكر
السالم المستوفي للشروط بخلاف الملحق به نحو سنين وارضين وما
كان على شكله مما لم يستوف الشروط فانهم يجوزون فيه الوجهين
كما سيأتي عن الشاطبي قريبا ويوجبون الحاق التا في جمع المؤنث
اذا كان واحده مؤنثا حقيقيا سالما من التغيير وما عدا ذلك
عندهم سوا كان مفرده مذكرا حقيقيا ام لا او كان مفرده مؤنثا
حقيقيا متغيرا وغير حقيقي مطلقا يجوزون فيه الوجهين ثم ان ذلك
البعض من مشايخنا نقل عن الشاطبي ما فيه زيادة فايدة على ما سبق
الوعد به عنه فقال ما حاصله ان جمع التكسير يطلق تارة على الجمع
السالم اذا لم يحصل فيه تغيير الواحد او غلب او جا على شكل السالم وليس فيه
شروط كارضين وعزين وسنين ولا شك انه بهذا المعنى مراد

الناظم يعني ابن مالك كالاول فتقول مضت سنون ومضى سنون
ومرت الاوزون ومر الاوزون وذهبت اللذون وكذلك
ما كان من هذا النحو بالالف والتا نحو لدات حكم التا معه التخيير
ايضا ومن ذلك عند الناظم بنون وبنات فانهما لم يسلم فيهما بنا
الواحد انتهى ببعض اختصار عن محل الحاجة لا يخفى عليك عند التامل
ان قوله وما كان من هذا النحو بالالف والتا نحو لدات الخ
يشمل نحو اولات وعرفات واذرعات اذا كانت اعلاما على
اناث فقضية كلامه ان حكم التا معه التخيير فانه على شكل
السالم من المؤنث وليس فيه شروطه وهو مستبعد مع قول الامام
ابن مالك رحمه الله سبحانه في الفيته

وذهب اللذون صح

وانما تلزم فعل مضمر • متصل او مفهم ذات حر •

اي فرج وكذا في كلامهم كما طبقه ان المؤنث الحقيقي غير المنفصل
يجب فيه الحاق العلامة ولا يجوز الترك وكذا الكلام فيما لو سمي بما
لحق به بجمع المذكر السالم انثى نحو ارضون وعشرون بجواز الوجهين
فيه مما يستبعد فليحرر بالنقل ان كان والا فاطلاق قولهم ان المؤنث
الحقيقي يجب فيه الالحاق كاف في ذلك بل اقول ان ايجاب
البصريين الالحاق في نحو بنات الهندات مطلقا في ذلك بسلامته واخذه
يقتضي على مسئلتنا المفروضة وجوب الالحاق لانه صار مفردا
حقيقي التانيث فيجب فيه الالحاق بالاولى وان لم يجب
الالحاق في اصله المنقول عنه فتامله ثم اقول ان اطلاق
الشاطبي جواز الوجهين فيما لحق بجمع المذكر السالم قد يخالفه قول
الرضي وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون
والارضون حكم المجموع بالالف والتا لان صحة الجمع بالالف
والتا كما يجي فالواو والنون فيه عوض عن الالف والتا انتهى
تقوله حكم المجموع بالالف والتا يعني في جواز الوجهين فيه

مطلقا كما هو راي ابن الحاجب والزمخشري ومن تبعهما واما جمع
المذكر السالم فهم يوافقون ائمة مشايخ العرب في وجوب التذكير
ولا يجوزون فيه الوجهين فانظر كيف فيه الدعوى جواز الوجهين
في الملحق بجمع المذكر السالم يكون واحده مؤنثا كسنين وكانه
احترز بذلك عما اذا كان واحده مذكرا كالوابلون جمع وابل فلا
يجوز فيه الوجهان عنده لان واحده ليس مؤنثا وهذا المقدار
ليس في كلام الشاطبي بل ظاهره بل صريحه انه حيث كان على شكل
السالم ولم توجد فيه شروط جاز فيه الوجهان من غير تقييد ولكل
وجه فتدبر هذا ما انتهى اليه فهمي الان في هذه المسالة ولعله
ان شاء الله سبحانه صحيح وبه يسقط توقف بعض المشايخ وتردده
في بعض المسائل مما لا ينبغي الاطالة بذكره ورده ثم بعد هذا الجولان
بحسب الفهم والتخمين وقفت على عبارة التسهيل وشرحه
للعلامة الدماميني فرايت فيهما ما قد يحصل منه على تحرير المسالة
وها انا اذكره وان كان فيه طول لا يناسب هذه المقدمة لتنشط
فيه نفسي بتمام به انشراح هذه المسالة الخرسية فاقول قال
وحكمها اي حكم التاء مع جمع التكسير كالرجال وشبهه والمراد به اسم
الجمع كنسوة وجمع المذكر بالالف والتاء العاقل وغيره كالطلحات
والدريهمات حكمها في الواحد المجازي التانيث فلك الحاق التاء
وتركها مع كل واحد من هذه الثلاثة فتقول قامت الرجال
وقام الرجال وجاءت النسوة وجاء النسوة وذهبت الطلحات
وذهب وكسدت الدريهمات وكسد كما تقول طلعت وطلع الشمس
لكن انت بالخيار في الاثبات والحذف على حد سوا واما مع هذه الامور
الثلاثة فالحذف احسن لكون تانيثها مجازيا بل الخ ما وجه ذلك
ثم قال واذا كان اتجهت المناقشة على المص فيما يقتضيه ظاهر
عبارته من التساوي وحكمها اي حكم التاء مع جمع التصحيح غير

المذكر

المذكر انها وهو الجمع بالواو والنون نحو الزيدون وما جمع بالالف
والتاء من المؤنث نحو الهندات حكمها مع واحده فتقول قام الزيدون
بترك العلامة كما تقول في واحده قام زيد بتركها وتقول قامت
الهندات باثبات العلامة كما تقول في واحده قامت هند باثباتها
وهذا الذي ذكره المص مذهب البصريين في المسالة واجاز الكوفيون
تجريد الفعل مع جمع المؤنث بالالف والتاء كالتكسير فيذكر على معنى
الجمع ويؤنث على معنى الجماعة واختاره الفارسي واستدلوا عليه
بانه اذا جاءك المؤمنات وبقوله ان عرا الخ ثم اجاب عن الاستدلال
وتمام تحقيقه ما نصه ايضا ويرد على المص نزلت الوابلون فان هذا
من باب جمع التصحيح عن المذكر انها مع ان حكمه ليس حكم واحده اذ حكمه
جواز الحاق العلامة وحكم واحده امتناع الحاقها فتامله انتهى كلام
الدماميني بحروفه كما في النسخة التي بيدي وقد حرف بعض المشايخ
او الناقل عنه لفظ الوابلون بلفظ القاتلون بالقاف والتاء فكان
سببا لتوقفه في وجه ذلك الايراد من الدماميني وهو امر سهل
ثم قال في متن التسهيل عقب قوله فتامله وحكمها اي التاء مع البنين
والبنات حكمها مع الابناء والاباء قال الدماميني عقبه ما حاصله
ان حكمها حكم جمع التكسير فيجوز فيهما الالحاق والترك وعلله بان لفظ
الواحد فيهما قد تغير فالحقا بجمع التكسير انتهى المراد منه وانت
اذا تاملت المتن مع شرح الدماميني عذرتني في ذلك الانتشار
فانه ايضا لا يخلو عن اجمال مع مخالفته لكلام الشاطبي السابق ولما
نقله عنه ايضا الشيخ خالد فعليك بالتحرير والله اعلم وما احسن ما سلكه
العلامة الزمخشري وابن الحاجب وشراح كلامه في هذه المسالة حيث
جوزوا الوجهين في جمع المؤنث السالم مطلقا سواء كان لمذكر او مؤنث
حقيقي ام لا تغير فيه الواحد ام لم يتغير ومن ثم سلك الشيخ رحمه
الله سبحانه مسلكهم ولم يستثن الا ما استثنوه وهو جمع المذكر السالم

كما تقدم وفرقوا بين الجمعين بما حاصله ان جمع المذكر السالم لم
يبطل الجمع بالواو والنون فيه التذكير الحقيقي في نحو الزيدون لبقا
لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان القياس ان يبقى التانيث الحقيقي
في جمع المونث السالم بالالف والتا ايضا نحو الهندات لبقا لفظ
الواحد فيه ايضا فيجب فيه التانيث الا انه لما كان يتغير لفظ المفرد
ذو العلامة اما بحذفها ان كانت تا نحو الغرفات او بقلبها
ان كانت الفا كما في الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير
كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته
ثم حمل عليه ما التا فيه مقدرة ولم يظهر فيه التغيير كالزينبات
والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر وايضا المونث
فرع المذكر ومن شان الفرع ان ينحط عن الاصل فجوزوا فيه الوجهين
واوجبوا التذكير في الاصل وهو جمع المذكر السالم الذي مفرده
حقيقي التذكير محافظة على التنظير للواحد وهذا فرق حسن خال
عن التكلفات فتحصل مستثنى منه الرضي ما كان واحده مونثا كسنين
كما سبق نقله عنه فيجوز فيه الوجهان وقد اعترض العلامة الدماميني
عليهم في هذه التفرقة بانها ليست مذهبا للبصريين ولا للكوفيين
فان البصريين يوجبون التذكير في جمع المذكر السالم والتانيث
في جمع المونث السالم نظرا الى مفردهما والكوفيين يجوزون الوجهين
فيهما كما سبق واقول قد علمت مما سبق لك نقله عن متن
التوضيح وشرحه ان الفارسي من البصريين قد انفرد عن اصحابه
في جمع المونث السالم بجواز الامرين فيه كالكوفيين ووافق اصحابه
البصريين في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه في ذلك الامام
ابن مالك كما قال الشيخ خالد رحمه الله سبحانه وح فلا يكون مذهب
ابن الحاجب وشراح كلامه والزمخشري مخالفا لجميع البصريين كما
اوهمته عبارته بل هم تابعون فيما قالوه للامام الفارسي كما رايت

ولا بدع في ذلك لقوة دليلهم فيه عندهم وقد انضم اليهم الامام
البارع امام الخواص مالك في تلك المسائل وكذا غيره نفعنا الله بهم
وبهم اجمعين امين امين والشيخ رحمه الله سبحانه وتعالى قد تبعهم
في تلك المقالة وحكم على كل جمع بانه مونث الا ما جمع بالواو والنون
فانه مذكر ولهذا قال مفرعا على ذلك فلا يجوز ان تقول خرجت
المسلمون وذهبت الزيدون بالحاق التا بالفعله فان سلامة مفرده
فيه اوجبت النظر اليه فوجب التذكير كما وجب في واحده بل
تقول فيه خرج المسلمون وذهب الزيدون ونحو ذلك كل جمع لمذكر
سالم قد استوفي شروطه بخلاف جمع المونث السالم فيجوز ان تقول
فيه قام الهندات وقامت الهندات وذهب الحبليات وذهبت
الحبليات وقد تقدم الفرق بينهما بما لا مزيد عليه فلا نعيده واما
بنون جمع ابن فيجوز ان تقول فيه خرجت البنون قال الله تعالى
الا الذي امنت به بنو اسرايل فالحق بفعله التا سوا كان متصلا
بفعله كما مثله او منفصلا عنه كما في الاية الشريفة ويجوز عدم
الالحاق فتقول خرج البنون لان الواحد فيه اي بنون لم يسلم
فلم يعتبره فكانه جمع مكسر والجمع المكسر يجوز فيه الحاق التا لفعله
وعدم الالحاق سوا كان لمذكر نحو الرجال او لمونث كالهنود وكان
هذه الجملة في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه جواب عن سوال مقدر
ماخوذ من الكلام السابق تقديره انكم قلتم ان ما جمع بالواو والنون
لا يجوز ان يقال فيه خرجت المسلمون بالحاق التا وقد وجدنا ما جمع
بواو ونون يقال فيه ذلك فاجاب عنه بقوله واما بنون
فيجوز لان الواحد فيه لم يسلم وقضيته التعليق بسلامة الواحد انه
لا يختص ذلك الحكم ببنون بل كل ما تغير فيه بنا الواحد يكون الحكم
فيه جواز الوجهين كسنين وعضين وعزين والامر كذلك مطلقا
في كل ما الحق بجمع المذكر السالم كما اقتضاه عبارة ابن الحاجب التي

نقلناها عنه سابقا ومنه وابلون جمع وابل فانه يجوز فيه الوجهان
وان كان مفرده يجب فيه ترك التا كما صرح به الدماميني في شرح
التسهيل وح فلا وجه لتوقف بعض المشايخ فيه نعم عبارة الرضي تقتضي
ان الذي يجوز فيه الوجهان انما الحق به اذا كان مفرده مونثا كسنين
كما تقدم نقله سابقا ثم رايت في كلام بعض المحققين من المتاخرين
عن الرضي في شرحه على الكافية ما نصه والمراد بجمع المذكر السالم ما كان
حقيقة للسلامة ولا يكون جمعه بالواو والنون خلاف القياس نحو
بنين وارضين وسنين فان الاول في حكم الابنا والاخرين في حكم
الجمع بالالف والتا قال تعالى امنت به بنو اسرائيل انتهى بحروفه
وبذلك يسقط ايضا توقف بعض المشايخ في نحو مصطفون وقاضون
مما تغير فيه الواحد وكان جمعا مستوفيا للشروط حيث قال
ان قضية التعليل بالتغير انه يجوز في نحو ذلك الوجهان لعدم
سلامة نظم الواحد وهو بعيد فليتامل مع مراجعة تعريف الجمعين
نعم منه ذلك تنبيه قد حصر الشيخ رحمه الله تعالى التانيث
غير الحقيقي في اربعة انواع كما سبق تقريره قال قلت يرد على
ذلك الحصر ما لو سميت رجلا بحايض وطالق مثلا فانه مونث غير
حقيقي وليس من تلك الانواع الاربعة اذ ليس فيه التا ولا الالف
التانيث ولا التا المقدرة اذ لو كانت فيه والحال انه علم على
مذكر لكان غير منصرف وليس كذلك ولا هو جمع ويرد ايضا ما لو سميت
مذكرا حقيقيا او غير حقيقي قال الرضي كرجل سميته بسقر وكما
سميته بقدم ولو قال لحمار سميته بقدم كان احسن لما لا يخفى قال
لم تقدر فيه التا لطريان التذكير في الوضع الثاني على ضعف تانيثه
في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير انتهى
يعني بغير تا فيه فدل ذلك على عدم تقديرها وليس فيه الف التانيث
ولا هو جمع فلم يدخل في شي من تلك الانواع الاربعة كما هو ظاهر

وكذا

وكذا ابن ونحو رجال سمي به مذكر فان تانيثه غير حقيقي لانه بمعنى
الجماعة او الجمع قلت لا يرد شي من ذلك على الشيخ رحمه الله سبحانه
وتعالى به عند النظر في تحقيق معنى المونث غير الحقيقي كما يعلم بمراجعة
كلام المحققين لا كلام اهل الظاهر المتساهلين والله اعلم فرع
لا يخفى عليك مناسبة هذا الفرع لما قبله بل والى ما بعده ايضا كل
ما كان في الجسد لم ثان اي على ما جرت به العادة من الخلقة الالهية
فيها يظهر والا فقد يكون في شخص الواحد يد واحدة خرقا للعادة او ثلاث
ايد مثلا او اربع يد وكذلك الارجل خرقا للعادة والظاهر
انهما مونثة وقد سكت الشيخ رحمه الله سبحانه في هذا الفرع عما زاد على
اثنين كالاصابع والاسنان فاما الاصابع فقال ابو زكريا يحيى ابن
زياد الفرا رحمه الله تعالى في كتاب المذكر والمونث الذي صنفه
وقد اوقفني عليه بعض الاخوان فانتخبت منه مسايل وهو ما رايت
في هذا المحل اذ ليس عندي شي من كتب اللغة المطولة كالصحاح
والقاموس والمزهر للامام الحافظ السيوطي وغير ذلك فراجعه
في شرح هذا المحل ما نصه والاصابع كلهن اناث الا الابهام فان
العرب على تانيثها الا بني اسد او بعضهم فانهم يقولون هذا
الابهام والتانيث اجود واحب الينا انتهى بحروفه واما الاسنان ولا
يخفى عليك ان الفم يشتمل على اضراس وانياب وثنايا ولو اخذنا نظر
في حكمها من التذكير والتانيث قلت قد قال الفرا والناس
الابل انثى تصغيرها نييب وهي في الهرمة والناب من الانسان
ذكر والاسنان اناث تقول هذه سن وتصغيرها سنينة الا
الانياب والاضراس فانهن ذكران قيل لبعض العرب من ابنك فقال
سنينة ابيك انتهى المراد منه بلفظه وانظر فيما قيل لبعض وفي
الجواب عنه بالتامل من الاضاحيك عضو هو مونث اي ما دل عليه
لفظ مونث او هو من حيث الدال عليه مونث اي تانيثا غير حقيقي

بحث الاصابع مؤنثة

بحث الاسنان والانياب والاضراس مؤنثة

فيعاد عليه ضمير المؤنث او اشارته ونحو ذلك وجملة تحوله فهو مؤنث
خبر عن قوله وكل ودخلت الفاء فيه لما فيه من العموم ومنه
اليد والرجل فانهما مؤنثان بدليل عود الضمير المؤنث عليهما وبدليل
تصغيرهما على يدية ورجيلة والتصغير يرد الاسماء الى اصولها واما
الذراع فقد صرح الشيخ خالد رحمه الله تعالى في باب ما لا ينصرف
من شرح التوضيح بانه مؤنث بدليل ذراع رايتها قال فاذا سمي به
مذكر انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم انت
ذراعي وعضدي بمعنى انت ناصري ومنجدي انتهى وقال الفرا
الذراع انثى وقد ذكرها بعض عكل وتصغيرها ذريعة وربما قالوا
ذريع والهاء في التصغير اكثر واجود تقول ثلاث اذرع واستشهد
على ذلك انتهى وانظر الساعد والمنكب والمرفق والكعب وهي
داخلة في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه والكف مؤنث كاليد
والرجل كما نص عليه الفرا ايضا قال وقد ذكر الشاعر الكف
انشدني يونس البصري

اري رجلا منهم اسيفا كانما * يضم الى كشحيه كفا مخضبا

وانما ذكره لضرورة الشعر وانه وجده ليس فيه الهاء والعرب يجترئ
على تذكير المؤنث اذا لم يكن فيه الهاء قال الشاعر

فلا مزنة ودقت ودقها * ولا ارض ابقل ابقالها

انتهى كلامه والاذن والعين مؤنثان ايضا قال الفرا العين
انثى تصغيرها عيينة وجمعها ثلاث اعين واذا كثرت فهي العيون
والاذن انثى تصغيرها اذينة وجمعها فتقول ثلاث اذان انتهى
المراد منه واليمين والشمال كذلك مؤنثان وليس المراد بهما قطعا جهة
اليمين وجهة الشمال لان الكلام انما هو في الاعضا بل المراد منهما
ما يكون من الاعضا كاليد اليمين او اليد الشمال مثلا كالاذنين فانهما
مؤنث لكن ينبغي الكلام فيما اذا اردنا باليمين والشمال ما لم يكن نحو

الذراع

الساعد والمنكب والمرفق والكعب

كالحاجب

كالحاجب والخد كما سياتي في كلامه كما لو عبرنا عن الخدين او الحاجبين
مثلا كالحاجب والخد بلفظ اليمين والشمال كان تقول مشيرا الى الخد
الايمن هذه يمين وفي الخد الشمال هذه شمال فهل يتعين في الاشارة
اليهما مثلا او في عود الضمير عليهما ان يكون باشارة المؤنث نحو هذه
او بضمير المؤنث نظرا الى التعبير عنهما بلفظ اليمين والشمال او لا يتعين
ذلك نظرا الى ما عبر به عنهما ليس مؤنثا فليحرر والفخذ مؤنث ايضا
قال الفرا انها انثى وينسب الرجل اذا ضخمها فيقال فخاذي انتهى
والقدم والساق كذلك قال الفرا الساق انثى وينسب الرجل
الى حسن الساق فيقال رجل سوق وامراة سوقاء انتهى ونحوها
اي من كل ما كان له ثان في الجسد كالورك فانها مؤنثة كما نص عليه
الفرا وتصغيرها وريكة ودخل في نحوها العقب قال الفرا والعقب
انثى وهي عقب الرجل وتصغيره بالهاء وتجمع في العدد بطرح الها تقول
ثلاث اعقب والعقاب انتهى المراد منه بلفظه وانظر قوله وهي عقب
الرجل هل الرجل قيد او لا وحرره وقال ايضا العضد انثى تصغيرها عضيدة
وينسب الى ضخم العضد فتقول عضادي انتهى واما الثدي والابط
فانظر فيهما بالنقل فانه المهم في هذا الباب وقد تقدم عذري في تحري
عن تحرير ذلك لفقد المادة عندي وقد رايت الامام النووي
رحمه الله سبحانه ونفعنا به قد قال في لغات التنبيه ما نصه الابط
باسكان الباء يذكر ويؤنث انتهى وقال الفرا في العاتق يذكر ويؤنث
واستشهد عليه ونستفيد من ذلك فائدة حسنة وهي ان ما كان
في الجسد اقساما ثلاثة منها ما هو مذكر ومنها ما هو مؤنث ومنها
ما يذكر ويؤنث والمرجع في ذلك كله انما هو السماع من العرب
وانما ذكر من الضوابط في ذلك انما هو باعتبار الاغلب على وجه
التقريب والا فاللغة واسعة جدا الا الحاجب والخد والجنب
والهدب والجفن مستثنى من قوله كل ما كان في الجسد له ثان غير الاعضا

الورك والعقب والعضد

الثدي والابط والعاتق

عضيدة صح

فهو مؤنث الا الحاجب وما بعده فان له ثانيا في الجسد من الاعضاء صح

ولم يكن مؤنثا بل هو مذكر يعود عليه ضمير المذكر واشارته ووصف
المذكر ونحو ذلك من احكام المذكر تنبيه ينبغي ان تنظر في هذا
الاستثنا هل متصل فيها على ابن الحاجب وما تبعه مطابق عليهم الاعضا الا
ان المستثنى منه ما في الجسد من الاعضا فاذا كان الامر كذلك فواضح
انه متصل والا فهو منقطع فان قلت بل فيها ما يطلق عليه
اسم عضو كالخد وفيها ما لا يطلق عليه العضو كالهدب فهل والحالة
ما ذكر يكون الاستثنا متصلا او منقطعا او لا متصلا ولا منقطعا كما
قيل به في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر وهو بحث دقيق
والتامل فيه حقيق مثلا اذا قلت قام القوم الا زيدا او حمارا هل
يكون متصلا نظرا لزيد او منقطعا نظرا للحمار ويفرق فيه بين
تقدم زيدا او تاخره قلت المسالة مذكورة في كلام بعض الائمة
ولا يحضرني الان نقلها على وجهها فمن اراد ذلك فليتتبعها ان اراد او
يسال عنه من الثقات وكل ما ليس له ثان من الاعضا فهو مذكر وهو في
المعنى مفهوم قوله سابقا كل ما كان في الجسد له ثان من الاعضا
الخ واعراب هذه الجملة كاعراب الجملة المتقدمة ولعله انما نص
على هذا المفهوم لانه لا يلزم من الحكم على كل ما كان له ثان من الاعضا
ان يكون مفهومه مذكرا لاحتمال ان يكون مذكرا ومؤنثا كما سبق
لك نقله عن الامام النووي في الابط فتامله كالراس ود وذلك
كالراس فانه مذكر يعود عليه ضمير المذكر واشارته ونحوهما
والعذار في كلام بعض الفقهاء ما نضد العذار وهو كما في الخلاصة
البياض الذي بين الاذن ونبت الشعر وفي كلام الشيخ زين نقلا
عن الارشاد العذار المحاذي للاذن يتصل باعلى الصدغ ومن الاسفل
بالعارض انتهى فانظره مع مراجعة كتب اللغة فان الفقهاء قد
يتساهلون في مثل ذلك لاجل ترتب الاحكام الشرعية فيطلق
الحال على المحل وعكسه وبالجملة فالشيخ رحمه الله سبحانه قد جعل العذار

مما ليس له ثان فهو محل تامل ان كانت النسخة صحيحة وربما اطلقه
الفقهاء في كتبهم على الشعر ولا ينبغي حمل كلام الشيخ رحمه الله عليه اما اولا
فلعطف نبت الشعر عليه والاصل في العطف المغايرة من كل وجه
واما ثانيا فلان الكلام في الاعضا فتامل واللحي قال الامام النووي
في لغات التنبيه اللحيان بفتح اللام عظما الفك انتهى والظاهر
ان الشيخ رحمه الله تعالى اراد ذلك وكذا عده مما لا ثاني له فليتامل
فيه واما اللحية فقال بعض الفقهاء المراد بها الشعر النابت على
الذقن والخدين انتهى وهي مؤنثة بلا كلام لوجود التا الظاهرة فيها
والشعر بفتح العين واسكانها وفي عده من الاعضا ما لا يخفى فتامله
والوجه معروف والانف قال بعض العلما المتاخرين من الحنفية
والانف اسم لما صلب واما ما لان منه فلا يجوز الاقتصار عليه
في السجود اجماعا كما نقله غير واحد انتهى واقول كثير من عوام
الحنفية يكتفون في سجودهم بما لان منه بل بعض الاروام لا يسجد عليه
اصلا ويكتفي في سجوده بكور عمامته ظنا منه انه سجد بجبهته وهي كافية
في السجود ولم يدر ان الشرط في السجود ان يدرك يبس الارض بجبهته
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذه الجملة وان كانت
خارجة عما نحن بصدده الا اني ذكرتها مترجيا للواقف عليها ان يجتهد
في تصحيح العبادات وان لا يتبع من يفعل ذلك فانه من اعظم الجهالات
تنبيه قد عد الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به الانف مما لا ثاني له
وقد رايت في متن الفصول وشرحه للشيخ كمال الدين ابن اياز ما نصه
وما كان في الحيوان من الاعضا مزدوجا فالغالب عليه التانيث
الا الحاجبين والمنخرين اقول في الشرح واما الحاجبان ن
والمنخران فانهما مذكران وهذا مرجعه السماع انتهى كلام المتن
والشرح رحمه الله تعالى ونفعنا به قد عد الحاجب من المزدوج كما
سبق وعد الانف من غير المزدوج كما رايت والامر فيه وان كان

اللحية مؤنثة

بحروفه فانت تراه قد عد
الحاجبين والمنخرين من
المزدوج والشيخ ...

سهل الا انه مما ينبغي التنبيه عليه واللسان عطف على الراس فهو
كذلك مذكر لانه ليس له ثان من الاعضا قال الفرا رحمه الله تعالى
واللسان يذكر وربما انث اذا قصدوا قصد الرسالة والقصيدة من
الشعر قال الشاعر

لسان السوء تهديها الينا • وحنت وما حسبتك ان تحينا •

وقال اخر

اتتني لسان بني عامر • فجلت احاديثها عن بصر •

ذهب الى الرسالة وذكرها الخطبة فقال

ندمت على لسان فات مني • فليت بانه في جوف علم •

ويروي فليت بانه فاما اللسان بعينه فلم اسمعه من العرب الا مذكرا
انتهى بلفظه كما في النسخة التي وقفت عليها والقفا بالعطف على الراس
كذلك فهو مذكر وكذا ما قبله لان الصحيح في المعطوفات اذا
تكررت تكون على الاول فهو مذكر منها كما تقدم لكن قد رايت الامام
النووي في لغات التنبيه قد قال ما نصه القفا مقصور يذكر
ويونث جمعه اقفا واقف واقفيه وقفي بضم القاف وتشديد
اليا وبالكسر القاف وقفين انتهى بحروفه ونحو ذلك المذكور من كل ما ليس
له ثان من الاعضا فمن ذلك البطن قال الفرا والبطن مذكر ومن
انثه فهو مخطي واما قول الشاعر

فان كلابا هذه عشر ابطن • وانت بري من قبايلها العشر •

فلم يرد بها هنا بطن الانسان وانما اراد بطون القبايل انتهى ومن
ذلك العنق وقد قال الفرا فيه ايضا والعنق مونث في قول
اهل الحجاز تقول ثلاثة اعناق وتصغيرها عنيقة وتميم وربيعة
تخفف فتقول عنق واسد تذكره وتحقره فتقول عنيق طويل انتهى
وقد دخل في عموم كلام الشيخ رحمه الله تعالى لذكره له اسما كثيرة
فهل هي كلها مذكرة او مونثة او البعض والبعض فما نظرتها وانظر

ايضا فيما جاور المذكور ما جاوره ولا ينبغي ان يدخل في عموم كلام الشيخ
رحمه الله تعالى نحو السرة والعانة وان كان لا ثاني لكل منهما وكذا الحشي
الكلية والرئة فانهما مونثان بالتا واما القلب وعليه المدار فهو مذكر
لرجوع ضمير المذكر اليه كما تقدم والاشارة لذلك اليه ووصفه
بطاهر ونحوه من صفات المذكر فهو داخل في كلام الشيخ رحمه الله تعالى
ولا ينافي ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم الا في الجسد كله الا وهي القلب
ولا قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور
لما هو ظاهر جلي غني عن البيان ولم يستثن الشيخ رحمه الله سبحانه وتعالى
من هذا القسم شيا كما استثنى من القسم الاول فانظر السر في ذلك
ودخل ايضا في كلام الشيخ رحمه الله تعالى الصدر والظهر فانهما لا ثاني
لهما وقد تقدم الكلام على البطن لكن انظر في اسما ما في باطنها غير
ما تقدم قال الفرا الكبد مونث تصغيرها كبيدة وتجمعها ثلاثة
اكباد والكثير الكبود والكرش والقحف انثيان يصغران بالها كريشة
وقحيفة والمعا اكثر الكلام تذكيره تقول هذا معي وثلاثة امعا وربما
ذهبوا به الى التانيث كانه واحد دل على جمع جا في الحديث المومن
ياكل في معا واحد واما الضلع فقال الفرا انه تقول ثلاث اضلع
واضلاع فاذا كثرت فهي الضلوع والاضالع وجا في الحديث الشريف
خلقت المراة من ضلع عوجا ويقال اذا كان القوم يميلون على الرجل
انتم علي ضلع جايرة انتهى بلفظه ضابط عقلي وهو ان ما في الجسد تارة
يكون له ثان فقط كالعين واليد ومرة يكون له اكثر من ثان نحو السن والضلع
وطورا لا يكون الا واحدا كالراس والوجه وذلك بحسب العادة الا
كما تقدم فهذه اقسام ثلاثة وكل منها اما مذكر فقط كالراس والوجه
واما مونث فقط كالعين واليد واما يذكر ويونث كالابط كما
تقدم نقله عن الامام النووي رحمه الله تعالى ونفعنا به فهذه
ثلاثة اقسام تضرب في تلك الثلاثة السابقة يصير الحاصل

البطن مذكر

العنق مونث

القلب مذكر

مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله

الصدر والظهر

الكبد والكرش والقحف والمعا

من تلك فتستحضر اقسام فعليك باستخراجها مع امثلتها ان وجدتها جميعها او بعضها من كتب اللغة المطولة ان شئت او بالسوال عنها ممن هي عنده لهم محفوظة ثم ان الحكم بالتذكير والتانيث على تلك الالفاظ هل هو خاص بالنوع الانساني او عام فيشمل الحيوانات قلت الظاهر الجموع خاص بالنوع الانساني وقد يتخلف بعضها في بعض الحيوانات احيانا ان لا يوجد فيه كالاصابع مثلا بالنسبة الى ذات الحافر والظلف وقد يتخلف بالنسبة الى التذكير والتانيث الا ترى ما تقدم لنا نقله عن الفرا في لفظ الناب حيث قال انها في الابل مونث وفي الانسان ذكر والحاصل ان المرجع في ذلك كله انما السماع من العرب الموثوق بعربيتهم ولا ينبغي للطالب الاجتهاد في ذلك بكليته وبجملته الابقدر الضرورة لاجل تصحيح الحديث وكلام الايمة الاكابر والاجتهاد في تحصيل غيره اهم من العلوم الشرعية وتوابعها الضرورية وليكن هذا اخر ما يسر لي في شرح هذا المحل حسب ما وقفت عليه ولنزيد ذلك بعض فوايد من كلام الامام الفرا في ذلك الكتاب خشية الضياع فان الطالب قد لا يظفر بذلك الكتاب مع صغره عنده من يعيره او في سوق يباع قال السلطان انثى وذكره بعض العرب تقول قضت به عليك السلطان والتانيث عند الفصحاء الكثر القول انثى الفرس الذكر والانثى يقع عليها بغيرها يصغر فريسا قال يونس سمعت العرب تقول فريسة وعجوزة وذلك منهم ارادة التوكيد للتانيث واذهاب الشك عن سامعه ومثله مما اجمع عليه ما كان ينبغي الهاء ان لا تدخل فيه قولهم ناقة ونعجة لان لفظ الناقة مخالف للفظ الجمل فكان ينبغي ان يكتفى بالخلاف من الهاء كما اكتفوا في عناق بطرح الهاء لان الذكر جدي وكذلك الحمار والاتان اكتفوا بخلاف اللفظ من الهاء وقد كان ينبغي ان لا تدخل الهاء في مخالف فاذا رايت ذلك فهو من التوكيد الذي وصفت لك الضان والمعز

والابل مونثات والنعم ذكر قلت تقول هذا نعم وارد والخيل انثى تقول هذه خيلة والغنم انثى تقول هذه غنيمة انتهى بلفظه مفرقا وقال ايضا العقاب انثى وجمعه ثلاث اعقب والكثير العقبان قال الشاعر كانها عقاب تدلت من شماريخ شهلان. الرجل انثى ويقع للانثى من ولد الضان تصغيرها رجيلة الضبع انثى العسل الابيض انثى ويقال الضرب البيضا والملح انثى تصغيرها مليحة البير انثى تصغيرها بويرة وجمعها ثلاث ابور والقليب ذكر والركي انثى وربما ذكرته الذنوب ذكر وانثى واستشهد عليه الى ان قال الدلو انثى تقول هذه دلية واذا جمعت قلت ثلاث ادل وانشد بعضهم

قدام القاضي بامرجل • ان تمنحوها ثمان ادل •

والدلالة انثى والدلا الكثير الطريق يونثه اهل الحجاز ويذكره نجد الهدي مذكر الا ان بني اسد يونثونه يقولون هذه هدي حسنة السري انثى سوى الكيل المكيال انثى واهل الحجاز يذكرونه وربما ادخلوا الهاء في قال الشاعر

على حالة لو ان في القوم حاتما • على جوده لضن بالماء حاتم •

درع المراة ذكر ودرع الحديد انثى واما الضحى فذكر الضحى انثى تعالى فذ ارتفعت الضحا وتصغرها العرب بغيرها لانهم كرهوا ان يشبه تصغيرها تصغير ضحوة قال الشاعر

بنعت خليفا بعدما اشتدت الضحى • بمرتقب حلي النسا ربيع •

فاذا قلت الضحا فهو مذكر انتهى بلفظه كما في النسخة التي وقفت عليها القوس انثى وتحقيرها غريسة الفهر انثى وهو حجر تحقيره فهيرة النار انثى تحقيرها نويرة وجمعها النوار ونيران الذهب انثى يقال هي الذهب الحمرا الالف من كل عدد ذكر ولو كان انثى لقلت ثلاث الاف واذا سمعت القايل يقول هذه الف فهو جايز يذهب به الى جماعة الدراهم لا الى الالف المعروض فهي مما اردنا انتخابه من ذلك

الكتاب بلفظ لكن متفرقا وانما انتخبنا ذلك منه لكثرة دورانه
بعضها على الالسن وفيه فايدة جليلة تتعلق بالعربية وهو انه لما كان
من تلك الالفاظ مذكر بينا ما لي في الاسناد اليه معاملة المونث
المجازي كذلك هذا اذا لم تسم بها فان سميت بالمذكر منها انثى
او ذكر فتجري عليه تلك الاحكام المقررة في باب منع الصرف
وغيره وان سميت بالمونث منها ذكرا او انثى جرت عليه احكامها المقررة
في متن الكافية وشروحها وغيرها وتفصيل ذلك فيه طول فلا ينبغي
ايراده كي لا يعد من الفضول قاعدة وهي عندهم قضية
كلية تتعرف منها احكام جزئيات موضوعها والكلام عليها كثير في مباحث
اهل الاصول في المفعول للمونث الحقيقي قد تقدم معناه في كلام
الشيخ رحمه الله سبحانه وتعالى بفعله يونث فعله سواء كان ماضيا او مضارعا
اي تلحقه علامة التانيث سواء كانت التاء الساكنة كما يجي منا انه
او غيرها نحو تقوم هند من التاء الداخلة في اول المضارع للغايبة او الغايبتين
نحو تقوم الهندان وتقوم هند وساوى ابن مالك بالتاء بين المذكورتين
من جهة انها تلحق الماضي والمضارع بخلاف غيرها اي التاءين الملحقتين
على الماضي والمضارع فان الاولى اي التاء الساكنة مختصة باخر الماضي
والثانية باول المضارع والحاصل ان علامة التانيث تارة تكون
في اخر الفعل وتارة تكون في اوله ومحل تفصيله المطولات ولا فرق في
ذلك المونث الحقيقي بين ان يكون مجردا او ثلاثيا او لا متفقا لا
كزيد اسم امراة او مقرونا كسعاد فيه تا التانيث كفاطمة امراة كان او لا
كناقة ونعجة مركبا كام الخرادة معربا ام مبنيا كذي وذه لي لق
مفردا او مثنى كالهندان ومجموعا جمع مونث سالم كالهندات كما
ذهب اليه ابن هشام وابن مالك من ان ذلك الجمع تابع لواحده خلافا
لما سلكه ابن الحاجب وشراح كلامه كما تقدم التحرير فلا تغفل عنه
انتهى هذه المذكورات يونث فعلها تارة على سبيل الوجوب وذلك

نون التانيث الحرفية نحو ضربن او نحو ضربن الهندات وبهذه اعم من التاءين المذكورتين

في مسئلتين الاولى ان يتصل ذلك المونث الظاهر الحقيقي التانيث
بفعله المتصرف وان لا يتصدر الحاق التا به فخرج بقولنا المتصرف نحو
نعم وبيس فانه لا يجب فيه الحاق التا بل كل من الالحاق والترك فيه
فصيح لمشابهته بعدم التصرف الحرف فيجوز نعم المراة هند ونعمت
المراة هند وبقولنا وان لا يتصدر نحو قول المراة افعل فان الهمزة
تمنع من زيادة التا فيه وكذلك ضربتما وضربتن وضربن فان الخطاب
ونون جماعة النسا تمنع زيادة التا فيه وبقولنا ان يتصل بفعله ما اذا كان
هناك فاصل فانه يجوز فيه الالحاق والترك نحو حضر القاضي اليوم
امراة وحضرت الا اذا كان الفاصل الا نحو ما قامت الا هند
فانه كما قال ابن هشام تعالى نثره ان الحاق التا فيه ممتنع في النثر
لان الفاعل في الحقيقة ليس هو ما بعد الا وانما هو مذكر محذوف
والفعل مسند اليه وما بعد الا بدل منه والتقدير ما قام احد الا
هند وكما اذا كان الفاصل الباء الزايدة في فاعل كفى بهند فانه نحو كفى ح
والحالة هذه لا يجوز الحاق التا مع انه مونث حقيقي التانيث
فلا يقال كفت بهند كما صرح به ابن هشام رحمه الله تعالى في
الاوضح ووجه ذلك بانه قد اكتسى ثوب الفضلة بجره بالبا الزايدة
وهي لا يونث لها الفعل كذا وجهه بعض الشارحين واقول
قضية ذلك انه يجب عدم الالحاق فيها اذا جر بمن الزايدة نحو
ما قام من امراة لانه اكتسى ثوب الفضلة وليس كذلك فقد صرح
الشاطبي فيه بجواز الوجهين وكذا الرضي قايلا بجواز الوجهين فيه
وفي كفى بهند لان الجار فيهما غير لازم بخلاف افعل في التعجب فراجعه
وقال بعضهم لا حاجة الى استثنا ذلك لان الفاصل موجود
بالحرف الزايد وفيه انه واضح على طريقة الرضي لا على ما ذهب اليه
ابن هشام في كفى فتامل الثانية مما يجب فيه الحاق التا بفعله اذا كان
مسندا للضمير المتصل سوا كان لغايبة حقيقية التانيث او مجازية

ج

كهند فانت ان تقوم والجارية الثانية نحو الشمس طلعت او تطلع وحرف
نقول المتصل الضمير المنفصل نحو هند ما قام الا هي وما تقوم الا هي
والشمس ما طلع الا هي وما تطلع الا هي فان التذكير في ذلك واجب
في النثر فانه انما وجب التانيث عند الاتصال لئلا يتوهم ان ثم
فاعلا مذكورا منتظرا اي يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع
نورها بخلافه عند الانفصال فينتفي هذا التوهم لان الفعل لا يكون له
فاعلان وعلل ابن هشام وجوب التذكير عند الفصل بالا بان الفاعل
في الحقيقة ليس هو ما بعد الا وانما هو مذكر محذوف والفعل
مسند اليه وما بعد الا بدل منه والتقدير ما قام ... احد الا هند
انتهى بالمعنى وقد نوقش فيه بما لا نطول به هكذا اطلقه ابن هشام
في متن التوضيح وغيره وتبعه غير واحد من المتاخرين ولم يقيدوا ذلك
بان يكون الفعل متصرفا او غيره وقد رايت في كلام بعضهم تقييده
بكونه متصرفا وان لا يتعذر الحاقها احترازا عن نحو قول المراة اقوم
فانه مسند للضمير ويتعذر الحاق التانيث وكانه احترز بكونه متصرفا عن فاعل
نحو نعم وبئس اذا كان ضميرا مستترا مفسرا بتمييز نكرة نحو امراة هند
وقد رايت في هذه المسالة اضطرابا في النقول ففي بعض النقول انه
يجب فيها التانيث نحو اي تعالى نعمت امراة هند مراعاة لتمييزها
وقال الرضي ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل البصرة لعدم تصرف
نعم وبئس وقال السيد في شرح اللباب اتفق اهل البصرة والكوفة
على ان الضمير المبهم الذي في نعم وبئس لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لعدم
تصرفها الى ان قال فعلى هذا كان قوله وفي المؤنث نعمت امراة تط
لانه انث الضمير ولا يجوز تانيثه اتفاقا من اهل البصرة والكل على قول
مردود انتهى وانظر قوله هنا من اهل البصرة ولم يذكر اهل الكوفة كما في
اول كلامه والامر فيه سهل وفي كلام الامام السيوطي ما يصرح بجواز

اتفاقا صح

الجنس

الوجهين فيه كالفاعل الظاهر فانه قال ومنه نعم وبئس اي مما
يجوز فيه الوجهان نعم وبئس نحو نعمت المراة فلانة ونعم المراة لان
المقصود فيه الجنس على سبيل المبالغة في المدح والذم وكذا نحو نعمت
جارية هند ونعم جارية هند انتهى كلامه بحروفه وظاهر كلامه
استواء الوجهين فيه كجمع التكسير واسم الجمع مطلقا اي لمذكر ومؤنث
فانه جعله مثله لك فانظر الى هذا التفاوت من حيث الفعل وفي
الاشموني في شرح الالفية اذا اسند لمؤنث لحقته تاء التانيث
نحو نعمت امراة هند هكذا مثله في شرح التسهيل وقال ابن ابي الربيع
لا تلحق وانما يقال نعم امراة هند استغناء بتانيث المفسر
ويؤيد الاول قوله فبها ونعمت انتهى واشار بقوله فبها ونعمت
الى الحديث وهو من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت واقول
قد قال تعالى وساءت مرتفقا وحكم ساء كحكم نعم وبئس قال
ابن مالك واجعل كبئس ساء انتهى فهو مؤنث ايضا في الجملة ثم
اعلم ان وجوب التانيث انما هو اذا كان الفعل مسندا الى الضمير
مطلقا محله اذا كان المرجع مفردا حقيقي التانيث او مجازيه كما
تقدم ومثله المثنى فانه تابع في الاسناد الى مفرده واما ضمير المجموع
بالالف والتاء المؤنث وضمير جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ففيها
من حيث الحاق العلامة تفصيل وتركته لكلام طويل منتشر لا تتحمله
هذه المقدمة فعليك بالمطولات ان شئت او التلقي من الثقات
واعلم ايضا ان محل وجوب الالحاق فيما يتميز مذكره عن مؤنثه
بالهاء نحو حمامة وعمامة فانه يجوز فيه التذكير والتانيث وان كان
معناه مذكرا ومن ثم قيل انه لا دلالة في قوله تعالى قالت نملة
على ان نملة سليمان صلى الله عليه وسلم انثى كما سلكه الامام الاعظم
ابو حنيفة رضي الله عنه فاستدل بذلك على انها كانت انثى وقصته
مشهورة وحكايته في الكشاف وغيره من يوره واجابوا عنه بان

مع مؤنثه بخلاف نحو نملة وحمامة
قيل وكذا الكل ما يتميز مذكره صح

مافالم الامام تابع فيه لابن السكيت والمسئلة فيها طول وانتشار وكفى فيها
بهذا المقدار فائدة قال السيوطي في الاشباه من باب التانيث
ما نصه ضابط قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة التانيث
اما ان يكون حقيقي التذكير وحقيقي التانيث او مجازيهما ان كان
مجازيهما فالاصل فيه التذكير نحو عود وحايط ولا يونث شيء من ذلك
الا مقصورا على السماع وبابه اللغة نحو قدر وشمس وقد صنف
في ذلك الناس الفرا وابو حاتم وغيرهما وان كان حقيقي التذكير
والتانيث فاما ان يمتاز فيه المذكر من المونث او لا فان امتاز
فيونث اذا اردت التانيث ويذكر اذا اردت المذكر وذلك نحو هند
وزيد وان لم يتميز فيه المذكر من المونث فان الاسم اذ ذاك يذكر
سوا اردت المونث ام المذكر وذلك نحو برغوث انتهى وكان بنا
هذا ما ذكرناه في قوله لان المقسم في كلام ابي حيان الاسم الذي
ليس فيه علامة التانيث فلا تغفل وهل يوخذ منه انه لا يقال
برغوثة لان المقسم كذلك فانظره ويوخذ منه انك اذا جمعته
وقلت براغيث كما هو واقع في كلام العلماء انه يجوز في لك التانيث والحاق
العلامة لفعله فتقول اكلتني البراغيث وهو ظاهر لا خفاء فيه لانه
جمع تكسير واما اذا اسندت الى ضميرها فتقول البراغيث هلكت او هلكن كما هو ظاهر ايضا من متن الكافية واذ قد علمت ما سبق من
وجوب التانيث في مسئلتين مع قيودهما علمت منه ان ما سواهما
ما يجوز فيه التانيث وتركه في الجملة على وجه لا جمال فمن ذلك الظاهر
الحقيقي المفصول من عامله بغير الا نحو حضر القاضي اليوم امراة ونحو اذا
جاءك المومنات والحاق التا في هذه الصورة ارجح ومن ذلك الظاهر
الظاهر غير الحقيقي المتصل نحو طلعت الشمس او طلع الشمس والحاق
العلامة في هذه الصورة ايضا ارجح واما المنفصل نحو قد جاءتكم
موعظة فكلام العلامة ابن هشام يقتضي ان التانيث في هذه ارجح

الرغوث

وتركها فتقول اكلتني البراغيث صح

ايضا

ايضا وتنوزع في ذلك بان الترك فيها ارجح كما يقتضيه كلام ابن
مالك في التسهيل وبه صرح الدماميني في شرحه بل كاد ان
ينقل عليه الاجماع كما اشار اليه بعضهم اخذا من كلامه ووجه
ذلك فقال اي كان الظاهر غير حقيقي التانيث نحو طلع اليوم
الشمس فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره
سوا كان الفصل بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة
انتهى بحروفه ثم ان العلامة الدماميني رحمه الله ساق بحث
في ذلك وقال الذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب العزيز
قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى الظاهر غير
الحقيقي كثرة فاشية فانه وقع من ذلك ما يضيف على مائتي موضع
ووقع فيه ما ترك العلامة فيه في الصورة المذكورة نحو خمسين
موضعا وكثرة احد الاستعمالين دليل ارجحيته فينبغي المصير الى
القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن انتهى وهذا البحث
منه موافق لظاهر كلام ابن هشام في شرحه على القطر ومخالف لظاهر
عبارته في شرح الشذور فانه قسم فيه التانيث ثلاثة اقسام تانيث
واجب وتانيث راجح وتانيث مرجوح قال فاما التانيث الواجب
ففي مسئلتين وذكرهما ثم قال واما التانيث الراجح ففي مسئلتين
احدهما ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا مجازي التانيث كقولك
طلعت الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الا
مكاء فانظر كيف كان عاقبة امرهم وجمع الشمس والقمر الثانية
ان يكون ظاهرا حقيقي التانيث منفصلا بغير الا كقولك قام اليوم
هند وقامت اليوم هند وكقولك

اذا امر غره منكن واحدة ٭ بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور

والمرجح لذلك بالشعرية قال واما التانيث المرجوح ففي مسئلة
واحدة وهو ان يكون الفاعل مفصولا بالا كقولك ما قام الا

هند فالتذكير هنا ارجح لانه باعتبار المعنى لان التقدير ما قام
احد الا هند فالفاعل في الحقيقة مذكر وتجوز التانيث باعتبار
ظاهر اللفظ كقوله

ما برئت من ريبة وذم ۔ من حربنا الا بنات العم

والدليل على جوازه في النثر قراة بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة
برفع صيحة وقراة جماعة من السلف فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم
بنا الفعل لما لم يسم فاعله وبجعل حرف التا المثناة من فوق وزعم
الاخفش ان التانيث لا يجوز الا في الشعر وهو محجوج بما ذكرنا انتهى
المراد نقله منه بحروفه كما ترى فانظر كيف حصر التانيث
الراجح في مسئلتين وليس منهما مجازي التانيث الظاهر المنفصل
نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى وحصر التانيث
المرجوح في مسالة واحدة وهو ان يكون الفاعل منفصلا بالا لا بغيرها
لا بغيرها ولا فرق في الفصل بها بين ان يكون حقيقي التانيث
او مجازيه كما يعلم من قوله والدليل على جوازه في النثر الخ فتامله
ليعلم منه ان الفصل بالا يكون التانيث فيه مرجوحا مطلقا لا فرق
بين حقيقي التانيث ومجازيه واما الفصل بغير الا في مجازي التانيث
الظاهر نحو طلع اليوم الشمس فقضيته حصر المرجوح في مسالة واحدة
وهي ما اذا فصل بالا ان يكون المفصول بغيرها ليس مرجوحا ولا يلزم
منه دخول تلك الصورة وهي الفصل بغير الا في راجح التانيث بل
بحصر الاقسام في الثلاثة وح فيكون مخالفا لكلام الرضي السابق
والدماميني حيث قالا فيه ان الفصل سوا كان بالا او بغيرها
في الصورة المذكورة الاحسن فيه ترك العلامة انتهى والفصل
الحقيقي على غيره فان قلت هل الاجل منهوم قول ابن هشام
في تلك الصورة منفصلا احترازا عما اذا كان منفصلا سوا كان
الفصل بالا او بغيرها فيكون ترك العلامة فيه احسن وح فيكون

موافقا لكلام الرضي والدماميني السابق قلت يمنع من
ذلك حصره المرجوح في الفصل بالا وفرض مسئلتنا انه فصل
بغير الا قلت فهو منفصل اما انه عند الا نفصال لا يكون راجح
التانيث وذلك صادق بان يكون مرجوح التانيث او يستوي فيه
الامران قلت يمنع من ذلك حصره الاقسام في تلك الثلاثة
اللهم الا ان يمنع الحصر فيها لما علمت في فهم كلام ابن هشام فانه لا يخلو
عن نظر حسب ما ظهر الان والحاصل ان المنقول في المونث المجازي
الظاهر المفصول بالا او غيرها ان ترك العلامة فيه احسن كما صرح به
الرضي والدماميني غير ان الدماميني قد نازع في هذا المنقول
في كلامهم فقال بعد نقله عنهم والذي يظهر لي خلاف ذلك
فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد
الى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينيف عن
مائتي موضع كقوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وضربت
عليهم الذلة وعدد امثلة ثم قال ودقق فيما تركت فيه العلامة
نحو خمسين موضعا واكثرية احد الاستعمالين دليل ارجحيته فينبغي
المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن فتامله انتهى
كلامه واقول قد تاملناه فرايناه ان تم له انما يتم فيما
اذا كان الفصل بغير الا اما اذا كان الفصل بالا فلا يسعه القول
فيه بان الاتيان بالعلامة فيه احسن فقد كادوا ان يطبقوا فيه على
ان الترك واجب او ذاك على ان دعواه على ان اكثرية احد الاستعمالين
في القران دليل ارجحيته ممنوعة اذ القران العظيم في اعلا طبقات
البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقد اقتضت الكثرة في تلك
الحال والقلة في غيرها فلا يستدل بها على الارجحية الا ترى ان القران العظيم
قد ورد فيه الفصيح والافصح بل احد انواع الشاذ بالكلية ومع ذلك
لا يقال في التركيب الخاص الذي فيه الفصيح دون الافصح انه مرجوح

بالنسبة الى ذلك الافصح وما ذاك الا ان البلاغة اقتضت ذكر
الفصيح في ذلك التركيب الخاص دون الافصح والقرآن سنة متبعة
على ان لك ان تقول ان المؤنثات المجازية مقصورة على السماع
من العرب العرباء فتحتاج للترجيح بالكثرة التي ذكرها الى تتبع تلك
التراكيب الواقعة في كلام العرب العرباء لا في خصوص تتبع القرآن
العظيم فاذ رأينا التراكيب التي فيها اثبات التاء اكثر من غيرها ساغ
لنا فيه ان نحكم بالارجحية للكثرة المذكورة واني له بذلك والائمة
الجهابذة الثقات قد نقلوا ان ترك العلامة في تلك الصورة
احسن من اثباتها فوجب علينا تلقي كلامهم بالقبول لانهم انما
ينقلون ذلك عن تتبع كلام العرب مع التفتيش حسبما لامكان
عن لغاتهم التي في القرآن وغيرها فلا يصدر لك النقل بمجرد انه ورد الذي نقلوه صح
القرآن العظيم كثرة الاتيان بالعلامة فيما ينيف عن مائتي موضع
والترك في نحو خمسين موضعا فيكون الارجح الاتيان بالعلامة كما
قال فان هذا تتبع غير تام بل ولا قريب من التمام اذ هو قاصر
على ما ورد في القرآن العظيم واللغة واسعة لا تنقصر على ما في القرآن
العظيم الا ترى ان في القرآن السبع المتواترة ما يخالف ما عليه
الجل من العرب ومع ذلك لا نقول ان ما في القرآن هو الارجح مما عليه
الجل في نفسه بل نقول ان البلاغة اقتضته في هذا المحل وان هذه فيه
ان اللغة واسعة لا تنقصر على ما في القرآن الكريم هذا ما ظهر
لهذا الفكر الفاتر والنظر القاصر نعم اعرضه على الطلاب
فينتفعون به ان رأوا فيه شيئا من الصواب ثم بعد تسطيره على هذا
الوجه المطول قد رأيت في كلام شيخنا العلامة احمد بن قاسم
رحمه الله تعالى تعقبا على الدماميني لانه لم يتبع عنه كل الافصاح
فانه نقل دليل الدماميني بالمعنى على وجه الاجمال ثم قال ما نصه
فان كان ما ذكره اولا في التحرير منقولا للائمة امكن الجواب بان كثرة

الاثبات

الاثبات في القرآن لعله لاقتضاء الحال فليتأمل انتهى بلفظه ونقل
هنا التعقب بلفظه بعض الاكابر من تلامذته ولكنه لم يعزه له
كما هو عادته فرحمهما الله تعالى بكرمه ولنرجع بعد هذا
السير الطويل مع علمي بانه لا يناسب هذه المقدمة غير اني خشيت
عليه الضياع في بعض الازمان فرقمته تذكرة لي خشية من النسيان
كي اراجعه مع التأمل فيه في بعض الاحيان ورجوت من الله تعالى
ذي الفضل العظيم ان ينتفع به ذو فهم قويم فنقول قد علمت
مما قررناه سابقا ان تأنيث الفعل تارة يكون على سبيل الوجوب
وتارة يكون على سبيل الجواز والشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به
قد اجمل في قوله يونث فعله اختصارا واعتمادا على التوقيف ثم عمم
في ذلك الفعل الذي يونث ومثله غيره مما يقبل التانيث فقال
سوا تقدم اي ذلك الفعل الذي يونث ومثله غيره مما يقبل
التانيث فقال سوا تقدم اي ذلك الفعل او تاخر تقول انت
مثال المتقدم خرجت المراة فخرج فعل ماض مبني على الفتح والتاء
للتانيث والمراة فاعل خرجت مرفوع بالضمة الظاهرة وهي حقيقية التانيث صح
والمراة خرجت مثال التاخر المؤنث فالمراة مبتدأ مرفوع بالابتداء
بالضمة الظاهرة وخرج فعل ماض مبني على الفتح والتاء للتانيث
وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هي والجملة في محل رفع خبر المبتدأ
تنبيه قد علمت مما سيتلى تقريره ان تانيث الفعل في المثال
الاول واجب لانه مسند الى فاعل حقيقي التانيث غير منفصل
عن فعله فان فصل بالا وجب التذكير نحو ما حضر الا المراة وان فصل
بغير الا جاز تانيثه والاثبات ارجح قال ابن مالك في الالفية بقوله
وقد يبيح الفصل ترك التاء في * نحو اتى القاضي بنت الواقف
وكذا يجب التانيث في المثال الثاني لان الفعل فيه مسند الى ضمير
الظاهر الحقيقي التانيث فان فصل بالا وجب التذكير نحو هند

ما خرج الا بي هكذا قالوا قال شيخنا ومثلا لا غيرها من ادوات
الاستثنا وهو محل تامل ويحتاج الى تحرير بعد ان تعلم ان كلامهم
في الفصل بين هذا الفاعل وفعله فتدبر وغير الحقيقي اي غير المونث
الحقيقي وقد تقدم معناه فلا نعيده وهو مقابل للمونث الحقيقي
يجوز في فعله التذكير والتانيث اذا تقدم بمعنى جوازا مستوي
الطرفين في بعض الصور وراجح التانيث في بعض الصور وراجح
الترك في بعض اخر كما هو مفصل في الكتب المطولة ومحل ذلك
ما لم يكن هناك فصل بالا فان كان وجب التذكير نحو ما طلع الا
الشمس كما علم مما قدمناه ويجب ان يستثنى ايضا ما اذا كان علما
لمذكر وفيه التا فانه من المونث غير الحقيقي كما صرحوا به ولا يجوز
في فعله التانيث فلا تقول قامت طلحة خلافا لبعض الكوفيين
وقد تقدم لنا الكلام على المسالة وصرحوا ايضا بان نحو جاحم وشاه
للذكر من المونث غير الحقيقي بخبر ام فعله فان فيه نوع اضطراب
يضيق عن تحريره الان المقام لكثرة ما فيه من الكلام نحو طلعت
الشمس وطلع فعل ماض مبني على الفتح والتا فيه للتانيث وهو مقدم
على فاعله الذي هو الشمس وطلع الشمس فطلع فعل ماض كما تقدم
والشمس فاعل طلع مجرد من تا التانيث وقدم الشيخ رحمه الله تعالى
مثال الحاقه التا على التجرد منها لعله لان التانيث في مجازي التانيث
المتصل اكثر من التذكير واذا تاخر فعله اي فعل غير الحقيقي التانيث
وهو مقابل لقوله اولا اذا تقدم فليس فيه الا التانيث والجملة
جواب اذا وحذف الشيخ رحمه الله تعالى جواب اذا الاولى لدلالة
ما قبله عليه ومثال تاخره نحو الشمس طلعت والشمس مبتدا مرفوع بالابتدا
وطلع فعل ماض مبني على ما تقدم والتا للتانيث فيه وفيه ضمير مستتر
جوازا تقديره هي والجملة في محل رفع خبر المبتدا ولا يجوز الشمس طلع
وقد قدمنا تعليله وعلم من كلام الشيخ رحمه الله تعالى انه حيث

اسند

اسند الفعل الى الضمير سواء كان مجازي التانيث او حقيقي
التانيث انه يجب فيه التانيث على ما سبق تحريره فلا تغفل
والله اعلم الباب مبتدا وقوله الثاني صفة
للباب من ابواب الكتاب في المرفوعات اي في بيانها وضوابطها
وهي جمع مرفوع لان موصوفه اللفظ وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا
الجمع باطراد صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من
الخيل وكالايام الخاليات والجبال الراسيات ويصح ان يكون جمع
مرفوعة اي كلمة وجمع هذا الجمع باطراد ايضا ما فيه التا مطلقا
ولو لمذكر يعقل كالطلحات جمع طلحة علم على رجل والجار والمجرور
في موقع خبر المبتدا متعلق بمحذوف اي الباب الثاني كائن في
المرفوعات وفي مستعارة للدلالة وانواعها جمع نوع وهو مبتدا
خبره قوله اثنا عشر فهو مرفوع بالالف لكونه ملحقا بالمثنى وعشر
اسم لا محل له من الاعراب لانه بمنزلة التنوين وليس مضافا اليه
كما قد يتوهم النوع الاول منها مرفوع خبر عن النوع والاول نعته
وانما كان منها لانه فاعل يعني وكل نائب مرفوع لفظا او محلا نحوهما
ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه شرع في بيانه برسمه فقال الفاعل
اي وبيان الفاعل هو كل اسم حقيقة او تاويلا ولو بحسب المعنى
نحو انا انزلنا من قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا ونحو
قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم كانه قيل تبين لكم كيفية
فعلنا بهم ونحو قوله تعالى اولم يهد لهم كم اهلكنا هو على تاويل اولم يهد
لهم كثرة اهلاكنا قال الامام ابن مالك وجاز الاسناد
في هذا الباب باعتبار التاويل كما جاز في باب المبتدا نحو سواء عليهم
اانذرتهم ام لم تنذرهم انتهى وخرج بقوله اسم الحرف والفعل وكذا
الجملة فلا يقع شيء منها فاعلا وذكر هشام وثعلب وجماعة ان الفاعل
يجوز ان يقع جملة مطلقا نحو يعجبني يقوم زيد وظهر لي اقام زيد

ففاعل تبين مضمون كيف فعلنا بهم صح

قال ابن هشام وفيه نظر لان زيادات التعليق بان يكون مانعة
اشبه من ان تكون مجوزة وكيف يعلق الفعل عما هو كالجزء منه وبعد
فعندي ان المسالة لا تصح ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر
المعلقات وعلى الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى
ان المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اي جواب قول القائل ذلك وهذا
لا بد من تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء مناف للاستفهام
المقتضي للجهل انتهى كلامه وهو لا يخلو عن نظر وقد بالغ الدماميني
في رد كون الفاعل جملة وهو الحق كما صرح به اهل المعقول والمنقول
من ان الجملة من حيث هي جملة لا يمكن ان ترتبط بغيرها حتى قالوا ان الجملة
اذا وقعت خبرا كانت من قبيل التصور الذي لا حكم فيه قوله ما اسند
اليه الفعل اي نسب اليه او ربط به ربطا اقليا سواء افاد فائدة
الكلام ام لا فليس المراد بالاسناد هنا ما قالوه في تعريف الكلام بل هو
اعم منه لكن يدخل فيه البدل والمعطوف فانه يصدق عليهما انه اسند الفعل
بتلك المعنى اليهما واجيب عن ذلك بان المراد الاسناد بطريق
الاصالة لا التبعية بقرينة ذكرهما في التوابع واما عطف البيان
والنعت والتوكيد فلا ترد خلافا لمن اورد التوابع كلها واجاب
بما ذكرنا لان تلك المذكورات لا اسناد فيها وانما المراد منها الكشف
والتقدير على اني اقول ان البدل لا يرد بناء على ان العامل
فيه مقدر كما هو واضح فان قلت هذا يخالف كلامهم اذ اطبقوا على
عده من التوابع قلت معنى تبعيته على من قدر فيه العامل الثاني
انما هو لظهور الاول فاضماره متوقف على ظهوره فيكون تابعا بهذا
المعنى فتامل ولا يدخل فيه فاعل كان واخواتها بناء على انه لا يسمى فاعلا
في الاصطلاح واما من سماه فاعلا كالزمخشري تبعا لسيبويه فلا ضير
في دخوله قوله قبله اي قبل الفاعل فلا يتقدم عليه خلافا للكوفيين
فقيد القبلية قد اخرج ذلك اذ التعريف المذكور انما هو على طريقة

المعربين كما هو ظاهر فقول العلامة ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره
انه لا حاجة الى هذا القيد لا يخلو عن نظر لانه يحمل كلامه على انه
لا حاجة اليه بالنسبة الى اخراج المبتدا في نحو زيد قام فانه يتوهم فيه
ان قام مسند الى الضمير يرجع اليه فهما واحد وليس هذا التوهم بصحيح
وانما زيد مبتدا والجملة بعده من الفعل والفاعل معا هو المسند فتامل
وحده فقد برز سواء كان اي ذلك الاسناد حقيقيا اي عند اهل
اللغة او مجازيا يعني عند اهل اللغة ايضا فان الفاعل عند اهل
الفاعل عند اهل اللغة والفلاسفة وعلماء الكلام واهل العربية
اللغة هو الذي يقع منه الفعل اي الحدث ظاهرا وعند الفلاسفة
هو الموجد سواء كان بالاختيار او بالايجاب وعند علماء الكلام الفاعل
هو الموجد بالاختيار وعند اهل العربية هو ما ذكره الشيخ كغيره
فعند غيرهم مدلول الفاعل غير لفظ وعند اهل العربية مدلوله اللفظ
والشيخ رحمه الله سبحانه تبع في تعريفه كلام اهل العربية ثم انه عمم
في الاسناد بقوله سواء كان حقيقيا او مجازيا وهو لا يناسب تعريف
اهل العربية فوجب علينا حمل ذلك التعميم من الشيخ على طريقة اهل
اللغة تصحيحا للكلام ما امكن والشيخ رحمه الله سبحانه تابع ايضا في
ذلك لغيره كالشيخ خالد في شرح الازهرية وغيره كبعض شراح الكافية
حيث قال ما نصه ولا فرق في الاسناد بين ان يكون الذي اسند
اليه الفعل وجد منه حقيقة او لا كقولك مات زيد ورخص السعر ولم
الفاعل عند المازني
يقم زيد فزيد فاعل ولم يوجد منه فعل اسند اليه وقال المازني
الفاعل حقيقة من وجد منه فعل ومن هو محمول عليه وهذا صحيح اراد به
المسمى اللغوي انتهى المراد نقله بحروفه وفيه استيناس في الجملة على تعميم
الشيخ رحمه الله سبحانه الاسناد لكن بالغ العلامة سعد الدين في حواشي
العضد انكار كلام فقال اتفق علماء البيان ان الفعل لا يدل الا على
الحدث والزمان من غير دلالة له بحسب الوضع على ان فاعله يلزم ان يكون
قادرا او غير قادر سببا حقيقيا او غير حقيقي وقد قام الشيخ عبد

القاهر على ذلك ادلة كثيرة وتبعه الامام الرازي والسكاكي على
ان السبب الحقيقي لو اجري على ظاهره لزم ان يكون في الافعال المسندة
الى غير الخالق مجاز باعتبار المسند او الاسناد على ما اختير به بعض
الشارحين على الشيخ عبد القاهر من انه ذهب الى ان الاسناد في نحو
طلعت الشمس ومرض زيد مجازي انتهى بلفظه نحو قام زيد مثال
للحقيقي وسقط الحائط ومرض زيد وتحركت الشجرة امثلة للمجازي
كما بينه بقوله فاسندت الفعل الى الحائط والشجرة مجازا لغويا كما
تقدم واما في الاصطلاح فهو حقيقي لما سمعت عن العلامة سعد
الدين ولقول العلامة ابن الحاجب في امالي المسائل المتفرقة قول
النحويين الفاعل على ضربين حقيقة ومجاز ليس بمستقيم فالمجاز مثل
مات زيد وسقط الجدار وبيان انه ليس بمستقيم ان المجاز فرع الحقيقة
فلابد في هذا اللفظ ان يكون له حقيقة ثم ينتقل عنها الى المجاز ولا حقيقة
له البتة حتى يقال انه مجاز وايضا فالفاعل عبارة عما اسند اليه فعل
وقدم عليه على جهة قيامه وهذا موجود فيما ذكرنا من قولنا مات
زيد اذ الفعل مقدم عليه ومسند اليه على جهة قيامه به فان الموت قائم
بزيد والوقوع قائم بالحائط وهذا لا شك فيه فلا عبرة بتوهم
فاعل حقيقة وفاعل مجاز انتهى وتعقبه بعضهم بمناقشات منها ان ذلك
الاجراء لا ينطبق على مثل قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض فان الارادة
لا تقوم بالجدار فالاعتبار على الوجه الاول انتهى ومنها غير ذلك مما
لا نطيل به ذا الظاهر من بيان العلامة ابن الحاجب ان الكلام في المجاز
المفرد لا في الاسناد فتامله ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه اشار الى بيان
الاسناد المجازي في تلك ببيان الجهة الحقيقية فقال والمعنى يعني
الحقيقي لتلك الامثلة اسقط الله الحائط وحرك بهواء الله الشجرة
هي في الاصل مفعول وصارت فاعلة ولا تجوز فيها انما التجوز في اسناد
حركت اليها بعد حذف الفاعل الحقيقي وكذا الكلام في اسقط الله الحائط

وامرض

وامرض بهواء الله زيدا فزيدا مفعول ولا تجوز فيه انما التجوز في اسناد
مرض اليه ونحو هذا ما حضرني الان في توجيه كلام الشيخ رحمه الله سبحانه
ونفعنا به وبركاته ثم رايت في بعض شروح التلخيص ما نصه وذهب
الشيخ عبد القاهر وتبعه المص الى ان المجاز هنا اي في قولنا انبت الربيع
البقل عقلي على معنى انه في التركيب والاثبات وهو ان الاثبات يحصل
بفعل الله تعالى ونحن لم نسنده اليه بل الى الربيع والاسناد الى قدرة
الله تعالى امر ثابت له لذاته لا بسبب وضع واضع فاذا اسندنا الى غيره
كان التصرف في حكم عقلي فيكون مجازا عقليا انتهى بحروفه وقال فيه
انه ناش عن صرف الطبع السليم والذوق المستقيم الذي بني هذا
العلم عليهما انتهى ونظر هذا بعينه يجري في الامثلة التي ذكرها
الشيخ رحمه الله فيقال مثلا في سقط الحائط ومرض زيد ونحوهما
انها من المجاز العقلي كما قال الشيخ على معنى انه في التركيب والاثبات
وهو ان السقوط مثلا يحصل بفعل الله تعالى ونحن لم نسنده اليه بل الى
الحائط وزيد ونحوهما والاسناد الى قدرة الله تعالى امر ثابت له
لذاته لا بسبب وضع واضع فاذا اسندنا الى غيره كان التصرف في
حكم عقلي فيكون مجازا عقليا ولعل الشيخ رحمه الله سبحانه عثر على هذه
المقالة فاعتمدها ولم يبال بكلام المولى سعد الدين السابق وبكلام
ابن الحاجب ولكل منهم وجهة فتامله بالانصاف فان المحافظة على
تصحيح الكلام خير من هدمه كما هو مقرر عند الائمة الاعلام ثم ان الشيخ
رحمه الله سبحانه استشعر سؤالا ناشئا من قوله الفاعل كل اسم اسند اليه
الفعل ومما هو مرتب عليه من قوله فاسندت الفعل الخ بان نحو زيد
من قولك لم يركب زيد لم يسند اليه فعل بل نفي عنه الفعل وسلب
فاجاب عن ذلك السؤال بما تضمنه قوله واما قولهم لم يركب
زيد ولم يخرج عمرو فمرفوع اي على الفاعلية ايضا كما انه كذلك بدون
النفي ولم يخرج بذلك النفي عن كونه فاعلا لاسناد نفي الفعل اليه يعني

لاسناد الفعل المنفي اليه نفي لحقيقته اما هو فاعل لما دخل عليه النفي
فزيد في قولك لم يركب زيد فاعل يركب وهو مسند اليه الفعل والنفي
لقولك لم يركب وعبر بعضهم عن جواب ذلك السؤال بان حرف النفي
دخل على حد الايجاب اي على تقدير الايجاب وتحقيقه ان نفي الشيء عن
الشيء يتوقف على تصور كل منهما اذ ما لا يتصور لا يحكم عليه بنفي ولا اثبات
فلما نفاه دل على تصوره ومعنى تصوره حصوله وثبوته في الذهن ثم
بعد ذلك ينفيه ان لم يكن مطابقا لما في الخارج فيكون النفي طاريا فلم
يرتفع ما ثبت انتهى ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به لما فرغ
من رسم الفاعل على وجه التعريف وكان الغالب ان الفاعل يستلزم معمو لا
واشتهر فيما بينهم ان الاصل في الفاعل ان يتصل بفعله لكونه كالجزء منه
بدليل سكونه عند اتصال الضمير في نحو ضربت كي لا يتوالى اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف اتصاله بالمفعول نحو ضربك شرع يتكلم
على خلاف ذلك الاصل من تقديم المفعول عليه وصدر ذلك المبحث
بقوله واعلم اهتماما بشان ذلك المبحث كي لا يغفل عنه فقال واعلم
انه اي الشان يجوز تقديم المفعول اي به كما هو المتبادر على الفاعل
اصطلاحا كما هو المتبادر ايضا اذا امن اللبس اي بشرط امن اللبس يعني
ولم يكن هناك مانع يمنع من جواز التقديم وان اخره لا فقد يجب التقديم
مع امن اللبس وذلك اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في قوله تعالى
واذ ابتلى ابراهيم ربه فيجب تقديم المفعول في هذه الصورة ونحوها لانه
لو اخر لزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وهو ممتنع الا في صورة مخصوصة
مذكورة في المطولات وكذا يجب تقديم المفعول على الفاعل فيما اذا حصر الفاعل
بانما نحو قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء وكذا بالا على الاصح نحو
ما ضرب عمرا الا زيد واعلم انه يجوز تقديم المفعول به على الفعل نفسه
كما صرح به الحفيد في الصورتين اللتين ذكرناهما وانه لا يجب فيهما توسط
المفعول بين الفعل وفاعله كما يفهم من متن التوضيح فاحفظه فانه عزيز

لكن

لكن ينبغي تقييدهما بما لم يعرض فيهما عارض يقتضي عدم التقدم فيهما
على الفعل نفسه فتدبره ومما يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل
ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير ضمير متصل
نحو ضربك زيد وضربني زيد وهذه والمسئلتان قبلها مما يجب فيها
تقديم المفعول وتاخير الفاعل عنه وسيأتي قريبا ما يجب فيه تاخير
المفعول وتقديم الفاعل على ما هو الاصل ثم ان الاكمل الشيخ رحمه
الله سبحانه مثل لجواز التقديم من غير لبس عند قوله كقولك
اكل الطعام زيد فاكل فعل ماض مبني على الفتح والطعام مفعول مقدم
جوازا على الفاعل وهو زيد ولا لبس فيه لان من المعلوم ان الطعام ماكول
والاكل زيد وشرب الماء عمرو الكلام عليه نظير ما تقدم وكرر
المثال للايضاح مع مناسبة المسند من حيث المقابلة ولم يكتف
بهما بل اتى بما هو شاهد على ذلك من كلام الله تعالى فقال
وفي القرآن العظيم ولقد جاء آل فرعون النذر الظاهر ان اللام لام
القسم وقد حرف تحقيق وجاء فعل ماض مبني على الفتح وآل مفعول
مقدم وهو مضاف وفرعون مضاف اليه والنذر فاعل جاء مؤخر
عنه جوازا ويجوز في غير القرآن تقديمه وتاخير المفعول عنه جريا
على الاصل ويجوز في هذه الامثلة تقدم المفعول على نفس الفعل
ايضا فان خيف اللبس لم يكن الفاعل الا المقدم هذا محترز قوله
سابقا يجوز تقديم المفعول عن الفاعل اذا امن اللبس يعني اذا خيف
اللبس وجب تقديم الفاعل على الاصل وتاخير المفعول وذلك
نحو ضرب موسى عيسى فان الاعراب فيهما تقديري وليس هناك قرينة
تعين الفاعل من المفعول فيتعين ان يكون موسى فاعل ضرب وعيسى مفعول
مؤخر عنه على الاصل وجوبا اذ لو جوزنا في هذه الصورة تقدم المفعول
على الفاعل لم يفهم المراد وكذا الكلام في قوله ومثلهم هذا هذا فانهما
لا اعراب فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا وانما هما مبنيان فاللبس فيهما

حاصل اذ لا يتميز الفاعل من المفعول لعدم الاعراب فيهما ويشكل
كل منهما كالموصولين وغيرهما نحو ضرب سيبويه سيبويه لطيفة
ما الكلام فيه تقول نبذا هذا هذا الاول فعل ماض من الهذيان
والثاني فاعله ولا يجب التقديم لاجل اللبس لان الثالث مفعول به لهذا
الاول فان كان الاعراب ظاهرا فيهما او في احدهما نحو ضرب زيد عمرا
وضرب الفتى سيده فلا يتعين تقديم الفاعل اذ لا لبس مع وجود الاعراب
الظاهر المميز للفاعل من المفعول او كان الاعراب مقدرا وثم قرينة
لفظية نحو ضربت سلمى عيسى او معنوية نحو اكل الكمثرى موسى فانه
لا يتعين تأخر المفعول عن الفاعل اذ لا لبس بل يجوز فيه التقديم
والتأخير لا مانع كما يعلم من صور وجوب تقديم الفاعل وتأخره
تنبيه قد علمت من كلام الشيخ رحمه الله سبحانه انه يجب تقديم
الفاعل لاجل اللبس فيجوز ان يتقدم المفعول على الفعل والفاعل جميعا
ام لا قلت قد صرح ابن هشام رحمه الله في التوضيح انه لا يجوز تقدمه
على الفعل وعلله شارحه بما حاصله انه يلتبس عند التقديم بالمبتدا
وخالف ابن هشام بعض فضلاء العجم فجوزوا التقديم وقد عزا ابن هشام
بان الصواب هو الامتناع من التقديم في هذه ولجوازه في نحو ضربت
زيدا فيجوز زيدا ضربت معترضا على ابن مالك في الالفية
حيث اقتضى كلامه المنع في هذه الصورة كصورة الالتباس هذا
حاصل كلامه بالمعنى فمن رام التفصيل والتصريح فليرجع الى الشرح الصحيح
وبقي من صور وجوب تقديم الفاعل وتأخر المفعول غير صورة اللبس التي
ذكرها الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به ما اذا كان الفاعل ضميرا
متصلا بالفعل نحو ضربت زيدا فانه يجب فيها التأخير عن الفاعل والفعل
والفاعل جميعا كما هو قضية قول الامام ابن مالك في الالفية
واخر المفعول ان لبس حذر ۔ او اضمر الفاعل غير منحصر

عند خوف اللبس فهل في هذه الصورة التي وجب فيها تقديم الفاعل صح

حيث

حيث سوى بين المسئلتين لكن اعترض عليه ابن هشام في التوضيح في
هذه الصورة كما اشرنا اليه فيما سبق فقال وكلام الناظم يوهم
امتناع التقديم اي المفعول عن الفعل كزيدا ضربت لانه سوى في النظم
بين هذه المسالة اي مسئلة ضربت زيدا ومسالة ضرب موسى عيسى
اي في وجوب تأخر المفعول فيهما عن الفاعل والصواب ما ذكرنا
من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى
لئلا يتوهم ان عيسى مبتدا وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول
انتهى من المتن والشرح وبقي ايضا من صور وجوب تقديم الفاعل
وتأخر المفعول ما اذا حصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا او بالا على الاصح نحو
ما ضرب زيد الا عمرا فصارت صور وجوب تقديم الفاعل
على المفعول ثلاثة وقد علمت منازعة ابن هشام في الصورة الثانية
وهي ضربت زيدا نعم قال ابن هشام اذا كان الفاعل والمفعول ضميرين
متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل كضربته تتمة
قال الامام ابن هشام في توضيحه رحمه الله سبحانه واما تقديم المفعول
اي على الفعل والفاعل جوازا نحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون
واما وجوبا ففي مسئلتين احدهما ان يكون اي المفعول مما له الصدر نحو
فاي ايات الله تنكرون ايا ما تدعوا الثانية ان يقع عامله
بعد الفا وليس له منصوب غيره اي غير المفعول المتقدم نحو فاما اليتيم
فلا تقهر بخلاف نحو اما اليوم فاضرب زيدا انتهى واذا تقدم الفعل
سوا كان ماضيا او مضارعا على الاسم الذي هو فاعل وكان مثنى
او مجموعا اي دالا على اثنين او جماعة ظاهرا او ضميرا منفصلا نحو ما قام
الا هما او هم فلا يجوز ان يثنى اي الفعل يعني لا يلحقه علامة التثنية
سوا كان مؤنثا او مذكرا ولا ان يجمع يعني لا يلحقه علامة
الجمع وهي الواو في جمع المذكر والنون في جمع المؤنث فلا تقول
قاما الزيدان او قامتا الهندان ولا قاموا الزيدون ولا قمن

ما اذا حصر المفعول صح

القائل يجب تجريد الفعل من تلك العلامات المذكورة هذا على
اللغة المشهورة الفصيحة واما على تلك العلامات اللاحقة حمايه فلا
تلحق لان الفعل لا يتعدد مرتين كما سياتي ايضاحه قريبا وهنا لغة
اخرى اذا اسند الفعل الى الظاهر المذكور الحقوه الالف في الاثنين
والواو في جمع المذكر والنون في جمع المونث كما تقدم ويجعلونها
حروفا لاحقة للافعال دالة على حاله كما لحقت التا علامة التانيث
نحو ضربت هند ومما جا على هذه اللغة قولهم اكلوني البراغيث وقوله
صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملايكة بالليل وملايكة بالنهار ويسمون
هذه اللغة لغة اكلوني البراغيث وابن مالك يعبر عن هذه
اللغة بلغة يتعاقبون فيكم ملايكة بالليل وملايكة بالنهار وهو
ظاهر على رواية الحديث هكذا لكن رواه البخاري وغيره ان لله ملايكة
يتعاقبون فيكم الخ فعليه الواو فيه ضمير لا حرف وليس من تلك اللغة
في شي فان قلت فماذا يفعل اهل اللغة المشهورة فيما ورد من
لحاق تلك العلامات للفعل المسند الى الظاهر نحو اكلوني البراغيث
والحديث المتقدم على احدى الروايتين فيه قلت قال الاشموني
في شرح الالفية تبعا للوالد وتبعه فيما قال الاشموني ايضا ما نصه
ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على انه خبر متقدم ومبتدا موخر
ومنهم من يحمله على الابدال من الظاهر من المضمر وكلا الحملين غير ممتنع
فيما سمع من غير اصحاب اللغة المذكورة يعني لغة اكلوني البراغيث
ولا يجوز حمل جميع ما جا من ذلك على الابدال او التقديم والتاخير لان
الايمة اللغة اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون الالف والواو
والنون علامات للتثنية والجمع كانهم بنوا ذلك على ان من العرب
من يلتزم مع تاخر الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل
جمع المذكر والنون في فعل جمع المونث فوجب ان يكون عند هولا
حروفا وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التا

للدلالة على التانيث لانها لو كانت اسما للزم اما وجوب الابدال
او التقديم والتاخير واما اسناد الفعل مرتين وكل ذلك باطل
لا يقول به احد انتهى كلامه بحروفه وقد نوقش في ذلك بما لا
يحتمله المقام لكن قد يخطر بالبال سوال لم ار لعلة الحلا على من تعرض
له وهو انك اذا قلت قاما القومان فهل على اللغة الغير المشهورة
يقال فيه فاما القومان بالف التثنية نظرا لصورته او يقال فيه
قاموا بواو الجمع لانه في المعنى جمع او يجوز فيه عندهم الوجهان فليحرر
على طريقتهم الجواب عنه تنبيه الصحيح كما قاله غير واحد جريان
تلك اللغة الضعيفة مع المفردين او المفردات المتعاطفة يعني بغير
او كما قاله بعضهم وهو ظاهر فيقال قاما زيد وعمرو وقاموا زيد
وبكر وعمرو لان الاول بمنزلة المثنى والثاني بمنزلة الجمع وللعلامة
الدماميني ومثله الشمني تخريجات على هذه اللغة الضعيفة لم
يستندا فيها الى سماع عنهم وانما اخذاها من عبارات القوم بمجرد الفهم
والمناقشة فيها لا تتحمله هذه المقدمة لكن اقول قد اطبقت
عباراتهم ان الاسم الظاهر اذا كان مثنى او مجموعا لحقته علامة التثنية
والجمع وصرح غير واحد كابن هشام ان الصحيح على تلك اللغة
جريانها مع المفردين او المفردات المتعاطفات اي بالواو كما قاله
بعضهم وهو ظاهر بخلاف او ونحوها كما تقدم فقد يعلم منه ان مرادهم
بالجمع ما دل على اكثر من اثنين وقد استدلوا لاهل هذه اللغة بقول الشاعر

يلومونني في اشترا النخيل اهلي فكلهم الوم

فقالوا اهلي فاعل يلومونني وقد الحقوه العلامة وهي الواو الحرفية
عندهم ولا يخفى عليك ان اهلي اسم جمع لا جمع فيعلم منه ان المراد بالجمع
في كلام اهل تلك اللغة ما دل على اكثر من اثنين كما تقدم وحكي
عنهم الحاقها مع لفظ النسوة وهو اسم جمع ايضا فتحصل ان اسم الجمع ان
سوا كان مذكرا او مونثا كالجمع فتلحق العلامة فعله بالواو في الاول

والنون في الثاني وسبق الكلام في اسم الجنس الجمعي وفي الملحق بجمع المذكر
السالم كثمرات وفي نحو طلحات لمذكر ولم ار من حرر جميع ذلك على وجه
التفصيل في تلك اللغة الضعيفة وغاية ما وقفت عليه قول الامام
ابن مالك في التسهيل وقد يلحق الفعل المسند الى ما ليس بواحد من ظاهر
او ضمير منفصل الف التثنية وواو الجمع ونون الاناث الحرفية انتهى
وقد شرح هذه الجملة العلامة الدماميني ولم يتعرض لشيء مما ذكرناه
غير انه ذكر عجيب الفهم ابحاثا لا يخلو بعضها عن نظر من ذلك انه قال
ان اصحاب تلك اللغة يلتزمون العلامات في الفعل ثم قال ما نصه
وينبغي ان تلك اصحاب هذه اللغة يتركون العلامة اذا قالوا قام
اليوم اخواك جوازا واذا قالوا ما قاما الا اخواك وجوبا كما يفعلونهم
وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي واذا قيل قام زيد وعمرو فينبغي لحاقها
عندهم كقوله   وقد اسلماه مبعد وحميم   فانظر في قوله ان اصحاب
هذه اللغة يتركون العلامة اذا قالوا قام اليوم اخواك جوازا
مع قوله قبله ان اصحاب تلك اللغة يلتزمون العلامة وانظر قوله
ايضا واذا قالوا ما قاما الا اخواك وجوبا اي يتركونها وجوبا مع
قول المتن السابق او ضمير منفصل ومثل له الدماميني بقوله نحو ما قاما
الا هما وما قاموا الا هم وما قمن الا هن انتهى واي فرق بين الضمير والظاهر
فانه مخالف لنص المتن على الظاهر والضمير المنفصل بمجرد الفهم الخالي
عن النقل عن اهل تلك اللغة وتصرف عليهم من غير دليل ظاهر ولو اخذنا
بمقتضى التثنية تاء التانيث على الاطلاق كما لزم ان يقال ما وجب
فيه الحاق تاء التانيث من مثنى او جمع لزم فيه عند اهل تلك اللغة الالحاق
وما جاز فيه الحاق تاء التانيث جاز فيه الحاق العلامة وتركها والظاهر
ان هذا تصرف على اهل تلك اللغة بغير مستند من كلام اهل تلك اللغة
ويخالف لظاهر متن التسهيل السابق اذ هو مطلق ولا يقال
يوخذ من تعبير متن التسهيل بقوله وقد المشعر بالتقليل انهم في بعض

الاماكن

الاماكن لا يلحقون فيتم بحث الدماميني لا في قوله هو نفسه قد
رد ذلك فقال ما نصه فان قلت كيف قال المصنف ابن مالك
في التسهيل وقد يلحق فاشعر بالتقليل مع ان الغرض ان هذا باب هذه
كثير شايع بل هو امر ملتزم قلت انما قال ذلك بالنسبة الى اللغة الاكثرين
التي يجردون وايضا قد استدلوا على الالحاق بقوله
يلومونني في اشترا النخيل   اهلي فكلهم الوم
وبقول اخر   نتج الربيع محاسنا   القحنها غر السحاب
فاعلى كاعل يلومونني مع كونه مفعولا وغر السحاب فاعل القحنها مع كونه
مفصولا بالمفعول في هو اطها وقد الحق الفعل النون الحرفية والظاهر
من استدلالهم بنحو ذلك ان الالحاق في نحوه واجب فاطلق في المسالة
الاولى نظر فتامله واذا قيل قام زيد وعمرو فينبغي الحاقها عندهم كقوله
وقد اسلماه مبعد وحميم   لا يخلو عن نظر حيث سار مساق البحث
حيث قال فينبغي الحاقها عندهم مع انه منقول في كلامهم فقد قال
ابن هشام في متن التوضيح والصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين
والمفردات المتعاطفة خلافا لزاعمي ذلك انتهى قال الشارح وانما
كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات مثل مجيء قوله
وقد اسلماه مبعد وحميم   وقوله وان كانا له نسب وخير   انتهى
ثم قال الشارح وهذا من البيتين رد ابو حيان على الحضراوي حيث
قال لا اعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر
قال الموضح في المغني وليس الرد بشيء لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى
والحاصل ان المسالة مشهورة بالخلاف وقد ذكرها في المغني ايضا
مبسوطا وتكلم عليها في الحاشية وتعقبه الشمني فكان ينبغي ترك
التعبير بقوله فينبغي الموهم انه بحث له على انه كان ينبغي ان يذكر جوازا
كالمسالة السابقة وكان التعرض للكلام على متن التسهيل من حيث المفهوم
والمنطوق اولى مما ذكره فانه مجمل يحتاج الى البيان حتى يتبين منه

بلغ قراءة الجزء الكريم ه

حال تلك الصور التي توقفنا فيها من جوازها او خروجها او دخول البعض ه
وخروج البعض وهو مهيع واسع يتوقف على التتبع لكلام اهل تلك
اللغة عنه او نقل الائمة الثقات عنهم وعلى الجملة فلم يظهر لهذا الفكر
القاصر ولنظر القاصر تعيين تلك الاماكن التي يلتزمون فيها اصل
تلك اللغة الحاق العلامة والاماكن التي يجوزون فيها الالحاق ه
وعدمه كما بحثه العلامة الدماميني في بعض الصور كما سبق عنه مع
نقله عنهم انهم يلتزمون العلامة وهذا النقل عنهم صرح به البدر
ابن مالك كما تقدم نقله عنه قريبا وهو تابع فيه لوالده ايضا فلو
ظهر لي تعيين تلك الاماكن على وجه التفصيل المستند الى كلامهم فليعتمد
والاخذ باطلاقها من المستهل السابقة لا يكون هاهنا المقام كما لا
يخفى على ذوي الافهام والله اعلم بحقيقة الصواب واليه المرجع والمآب
ثم ان الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به قد استدل على عدم جواز تثنية
الفعل وجمعه اذا تقدم في الجملة بايتين من القران العظيم بقوله قال
الله تعالى قال رجلان فرجلان فاعل قال مرفوع بالالف لانه
مثنى وهو مجرد من علامة التثنية وقال الله تعالى قد افلح المؤمنون
فقد حرف تحقيق وافلح فعل ماض مجرد من علامة الجمع والمؤمنون
جمع مؤمن فاعل لافلح مرفوع بالواو لكونه جمع مذكر سالم واما اذا تاخر
اي الفعل عن الاسم وهو مفهوم قوله سابقا اذا تقدم جاز ان يثنى
ضميره اي اذا كان ذلك الاسم المتقدم مثنى او يجمع اي ضميره واذا كان
ذلك الاسم المتقدم جمعا وانما قال هنا ضميره ولم يقل فيما سبق فلا
يجوز ان يثنى ضميره الخ لما انه بلغة اكلوني البراغيث السابقة فان تلك
الاحرف اللاحقة للفعل السابق ليست بضمائر عندهم وانما هي احرف
كما تقدم تفصيله فان قلت كيف قال الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا
به هنا ان يثنى ضميره ويجمع مع ان ذلك امر واجب اذ يجب مطابقة
الضمير لمرجعه فنقول كما سياتي في كلامه الزيدان قاما بضمير

المثنى

المثنى والهندان قامتا كذلك والزيدون قاموا بضمير الجمع والهندات
قمن بنون جماعة النسوة ولا يجوز ان تقول الزيدان قام من غير ضمير
ولا الزيدون قام ولا الهندان قامت ونحو ذلك الا على طريقة
الكوفيين كما عزيه لبعضهم او بعضهم كما عزيه بعض اخر المجوزين لتقديم
الفاعل فان ذلك جائز عندهم والشيخ رحمه الله سبحانه لا يرتضي تلك
الطريقة حتى يحمل كلامه عليها قلت قول الشيخ رحمه الله تعالى جاز
ان يثنى ضميره ويجمع في مقابلة قوله سابقا فلا يجوز ان يثنى ولا
ان يجمع وقد اشتهر من كلامهم ان ما جاز بعد امتناع وجب
او صدق بالواجب كما قالوا بعضهم وايضا قرينة السياق وجوابه
عن ايراد قوله تعالى واسروا النجوى الخ فان فيه تقديما وتاخيرا
يرشد الى الوجوب ذلك فليتامل ويمكن ايضا ان يقال انه اشار
بتعبيره بجاز الى دقيقة وهي ان بعض الافعال الجامدة اذا تاخر
عن الاسم لا يثنى ضميره ولا يجمع فالجواز ليس كليا وذلك نحو الزيدان
نعم رجلين والزيدون نعم رجالا والهندان نعم امراتين والهندات
نعم نساء وكذا الكلام في بئس ونحوها فادركه باللطف من غير مدافعة
بالعنف ثم مثال ما اذا تاخر الفعل عن الاسم وثني ضميره نحو الزيدان
قاما فالزيدان اسم متقدم على الفعل وهو مبتدأ مرفوع بالابتدا
ورفعه بالالف لانه مثنى وقاما فعل ماض متاخر عنه وقد ثني ضميره
وهو الالف الفاعل القائم فهو في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب والجملة من الفعل وهو قام وفاعله وهو ضمير المثنى في محل رفع
على انها خبر عن المبتدأ وهو الزيدان والزيدون قاموا فالزيدون اسم
متقدم على فعله وقد جمع ضميره وهو الواو في قاموا والجملة من الفعل
والفاعل خبر عن المبتدأ وهو الزيدون المرفوع بالواو لانه جمع مذكر
سالم هذا وقد ورد سؤال هنا من قول الشيخ رحمه الله سبحانه
ونفعنا به سابقا واذا تقدم الفعل على الاسم فلا يجوز ان يثنى

ولان جمع الضمير وتقديره ان لا بد الكريمة الاتية تقدم فيها
الفعل وهو اسروا على الاسم وهو الذين ظلموا ومع ذلك جمع اي لحقه
ما دل على الجمع وهو الواو وقد قلتم ان ذلك لا يجوز فاجاب
عنه الشيخ رحمه الله تعالى بقوله واما قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا فنعته اي في قوله تعالى تقديران الجمع وهو جملة
اسروا وتاخر المبتدا ذلك الخبر وهو الذين ظلموا كانه قال
الذين ظلموا فالمبتدا الذين لغوا الذين ظلموا متقدم تقديرا على خبره
وهو جملة اسروا النجوى فلم يكن في الاية تقدم الفعل على الاسم
الا بحسب اللفظ فقط فلا يرد ذلك على قولنا اذا تقدم الفعل
على الاسم لا يجوز ان جمع لان معنى قولنا اذا تقدم الفعل على الاسم
تقدما ذاتيا ولم يكن في نية التاخير عن الاسم هذا المعنى كلام الشيخ
رحمه الله تعالى في مسئلة لك في المثنى اذا تاخر عن الفعل وان لم يذكر
الشيخ رحمه الله تعالى مثالا لانه لا فرق بين الجمع والمثنى كما هو ظاهر
ولا يخفى ان هذا الجواب انما هو من جانب اهل اللغة المشهورة ولا
يتاتى من جانب اهل اللغة الضعيفة لانهم قايلون بلحوق العلامة
للفعل المتقدم على الاسم الظاهر لزوما على ما تقدم لك تحريره
وانما اقتصر الشيخ رحمه الله سبحانه على هذا الاعراب في الاية لسهولته
وشهرته والا فقد جوزوا في الاية المذكورة ان يكون الذين ظلموا
مرفوعا بدلا من واو اسروا او واو استمعوه او مبتدا خبره قول محذوف
عاملا في جملة الاستفهام اي يقولون هل هذا او خبر المبتدا المحذوف
اي هم الذين او فاعلا لقول محذوفا وان يكون منصوبا بدلا من مفعول
ياتيهم او على اضمار اذم او اعني وان يكون مجرورا بدلا من الناس في اقترب
للناس حسابهم او الهاء والميم في لاهية قلوبهم فهذه ستة اوجه وثمانية في
الاية الوجه الذي ذكره الشيخ رحمه الله سبحانه وهو ان الذين ظلموا مبتدا
والجملة قبله خبر مقدم عليه فيصير فيها عشرة اوجه ولا يخفى ما في بعضها

من البعد والضعف وينبغي بل يجب ان يختار في اعراب القران العظيم
ما عليه الجمهور من التركيب الفصيح البليغ واما ما يذكره بعض المعربين
من تلك الاقوال الضعيفة البعيدة فالظاهر والله اعلم انهم انما
يذكرونه على وجه الاحتمال الموافق للعرب في لغاتهم المختلفة وفي ذلك
اشعار عظيم بشان القران العظيم المحتمل لتلك اللغات وليس القصد
منهم ان يحمل على ما ضعف او شذ منها النوع مبتدا الثاني صفته
مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل كالقاضي وقوله
موضوع مرفوع على انه خبر المبتدا الذي هو النوع وهو مضاف الى ان
قوله لما يعني عاملا من فعل ماض او مضارع متصرف لم يكن انشا فلا يعني صح
لازم للمفعول وكذا الجامد وكذا ما قصد به الانشا من الافعال
او اسم مفعول لا افعل تفضيل ولا صفة مشبهة ولا اسم فاعل فلا يبنى
للمفعول وكذا اسم الفعل والظرف والجار والمجرور وامثلة المبالغة
والجامد الجاري مجرى المشتق فالمرفوع بعدها لا يكون الا فاعلا
كما صرح به بعضهم ومحل رفع اسم المفعول النايب عن الفاعل اذا لم
يجر مجرى الصفة المشبهة على ما اوضحه الشيخ خالد في شرح التوضيح
فراجعه فانه مفيد رحمه الله تعالى ومصدر مؤول بان والفعل او ما
والفعل على كلام فيه نحو يعجبني عنايتك الزيدان بالصديق فالزيدان نايب
الفاعل لعناية اي ان عني الزيدان بنا على المفعول وهو الاكثر في الاستعمال
تقول عنيت بكذا فانا معني به واستعماله على عني كرضي قليل وهذا
المثال احسن من التمثيل بنحو يعجبني اكل الخبز اي يعجبني ان اكل الخبز لما لا
يخفى على الطالب واما الافعال الناقصة ككان واخواتها فمنع بنايها
للمفعول كلام طويل لا يحتمله المقام لم يسم فاعله اي فاعل ما المتقدمة
الواقعة على العامل الا على المفعول ولا على اسم كما وقع في الوهم لعني لم يذكر
ذلك الفاعل لا في اللفظ ولا في التقدير بحيث صار نسيا منسيا وهو
على القول بان صيغة المبني للمفعول اصل برأسها وليست متفرعة على

صيغة المبني للفاعل وحذف ذلك الفاعل الذي حذف واقيم
مقامه المفعول لاغراض كثيرة مذكورة في مطولات كتب النحو
والمعاني والبيان فمن ذلك قصد صدور الفعل عن اي فاعل كان
نحو قتل الخارجي لان الغرض المهم قتله لا بقيد قاتله ومنها الابهام
لغرض كما تحذف منه وعليه او لئلا يعلم عن مخاطبك لقرينة عنده
وقد اشار الشيخ رحمه الله الى نحو ذلك بالتمثيل فقال نحو ضرب زيد
وسيق البعير تريد انت المتكلم بهذين المثالين ان ضاربا نحو عمرو مثلا
ضرب هو اي ذلك الضارب وهو عمرو زيدا فاصل التركيب مثلا ضرب
عمرو زيدا فحذف الفاعل وهو عمرو لغرض من الاغراض السابقة ونحوها
واقيم المفعول وهو زيدا مقامه بطريق النيابة عنه فارتفع بعد ان كان
منصوبا وصار حكمه حكم النائب عنه او سايقا عطف على ضاربا ساق هو
اي ذلك السايق وهو زيد مثلا البعير وكذلك لم تذكر اسمه اي اسم
ذلك الضارب في المثال الاول والسايق في المثال الثاني فحذفته
لغرض من الاغراض قالوا ومن جملة الاغراض التي يحذف الفاعل لاجلها
الجهل بالفاعل نحو قولك سرق المتاع اذا لم تعلم السارق من هو وفيه
نظر ذكره الامام ابن هشام بان الجهل به انما يقتضي ان لا يصرح باسم
الفاعل لا ان يحذف كيف وكل فعل يجوز لك ان تسنده الى اسم
الفاعل المشتق من مصدره مثل سال سائل وشام شائم وهذا لا يتفق
في وقت ما انتهى وقد تكلم عليه البدر الدماميني بكلام كثير نقله عن
شرح التلخيص للشيخ بهاء الدين السبكي ونظر فيما قاله شيخنا بكلام
كثير ايضا لا نطيل به والذي خطر لهذا العبد الضعيف ان ما قاله
الفهامة ابن هشام من النظر في كلام القوم لا يرد عليهم بعد ان نسلم
ان هذا النظر منه لا يختص بجهل الفاعل بل يجري في غيره ايضا من بعض الاغراض
فقد ذكروا منها الابهام وذكروا منها عدم تعلق مراد المتكلم بالتعيين
نحو واذا حييتم بتحية ونحو ذلك فيقال فيه نظر ما قاله الامام ابن هشام

من نظره

من نظره في الجهل من ان الابهام وعدم التعيين انما يقتضي ان لا يصرح
باسم الفاعل لا ان يحذف الخ ما قال من نظره والسبب في عدم
ورود نظره على القوم في قولهم بحذف الفاعل للجهل به ان هذه
الاغراض التي ذكروها في هذا الباب انما هي مجوزة لحذف
الفاعل لا موجبة للحذف وقد يستدل له بان بعضها قد يجتمع مع بعض
ولو كان كل واحد منها موجبا للحذف لم يجتمع مع الموجب الآخر
دفعا للزيادة من غير ثمرة ظاهرة وفيه نظر والحاصل انها اذا كانت
مجوزة للحذف لم يرد ما قاله الامام ابن هشام على القوم وبيانه
ان عدم التصريح باسم الفاعل عند الجهل له طريقان الحذف وذكره باسم
عام وارتكاب احد الجائزين جائز دون الآخر الا ترى ان الجائز
مثلا اذا كان له طريقان متساويتان فسلك احدهما لا يقال له
لم سلكت احدهما دون الآخر وكذا الجائع اذا قدم له رغيفان
متساويان والعطشان اذا اتى له بقدحين مثلا لا يقال له لما
اكلت هذا الرغيف دون ذلك او شربت هذا القدح دون ذلك
فان الارادة في مثل ذلك مخصصة كما قرر في محله وحيث صح
هذا الكلام من هذا العبد الضعيف انعدم ما قاله الفهامة ابن
هشام وما بنوه عليه مما لا نطيل به رحمة للضعف وضيق الزمن وانما
صدر مني بعد هذا التنبيه لينظر فاني كتبته على العجل بمحل — فيه التنبيه صح
والقلب مني في غاية الوجل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل
لطيفة نفيسة يعلم منها سر مخالفة الشيخ رحمه الله سبحانه في
ترجمته السابقة في هذا الباب وهي قوله مرفوع ما لم يسم فاعله
لكلام النحويين المتقدمين والمتاخرين فاما ترجمة المتقدمين
وهي قولهم مفعول ما لم يسم فاعله فقد اعترضها الفهامة ابن
هشام وادعى ان التعبير بباب النائب عن الفاعل اولى منها لوجهين ذكرهما في شرح
الشذور احدهما ان النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره كما

سياتي والثاني ان المنصوب في قولك اعطي زيد درهما يصدق
عليه انه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم انتهى وكذا
رجح عبارته عن عبارتهم في المغني كما يتجلى لمن له الوقوف عليه وعبارة
الشيخ رحمه الله سالمة من ذلك الاعتراض بوجهيه وان اجيب
عنه فانه عبر بمرفوع ما لم يسم فاعله ولا يرد شيء منهما عليه كما هو ظاهر
واما ترجمة المتاخرين كالامام ابن هشام ومتابعيه بنائب الفاعل
فقد يقال ولم اره الان يرد عليها الافعال اللازمة للبناء للمفعول
كزهي وجن وزكم فلا يصدق عليها تلك الترجمة بنائب الفاعل اذ لا
فاعل لها اصلا اذ لم يستعمل المبني للفاعل منها في كلامهم ويصدق
عليها ترجمة الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به بقوله مرفوع ما لم يسم فاعله
اذ السالبة تصدق بنفي الموضوع وايضا التعبير بنائب الفاعل لا يصدق
على كان الناقصة بناء على القول بصحة نيابة خبرها عن اسمها على ما فيه
ويصدق عليه تعبير الشيخ رحمه الله تعالى بقوله مرفوع ما لم يسم فاعله
ونحو ذلك مما يمكن استخراجه من كلامهم فلله در الشيخ رحمه الله
سبحانه الخبير بكلام القوم المطلع على دقائق اسرارهم نفعنا الله تعالى
ببركاته وحشرنا ومحبينا في زمرته امين ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه لما ذكر
مرفوع ما لم يسم فاعله استلزم ذلك ان يكون هناك فعل لذلك
الفاعل على وجه الاجمال ولم يكن شاملا بالمتعدي كما سبق فربما يتوهم
من ذلك التمثيل اختصاصه بالفعل المتعدي فاشار عليه الرحمة
الى ان الفعل الذي يكون مرفوعه نائب الفاعل لا يقتصر على المتعدي
بل تارة يكون كذلك وتارة يكون قاصرا فقال الى اخر ذلك البحث
اهتماما به كي لا يغفل عنه واعلم ايها من علم يعلم ان الفعل التام يجيء
على قسمين قسم لازم وقسم متعد فاللازم اي فالقسم اللازم ما اي
لفظ لان المقسم الفعل الاصطلاحي ويجب ان يكون القسم مندرجا
تحت المقسم كما هو مبين في محله يلزم ذلك اللفظ باعتبار معناه

وهو

وهو الحدث المشتمل عليه نفس الفاعل لذلك الحدث ولا يتعدى عنه
الى غيره من مفعول به بلا واسطة وذلك نحو قام وغضب وجاء في احد
استعمالاته وذهب فهذه الافعال لازم حدثها للفاعل ولا
يتعدى الى المفعول به فلا يقال قمته ولا غضبته وجئته
ان الها مفعول به وانما الهاء فيه هنا المصدر ومن ثم قال ابن مالك
في الفيته رحمه الله سبحانه علامة الفعل المعدي ان تصل ها
غير مصدر به نحو عمل قال ولده في الشرح وعلامة المفعول به
ان يصدق عليه اسم مفعول تام من لفظ ما عمل فيه كقولك ركب
زيد الفرس فالفرس مركوب وتدبرت الكتاب فالكتاب متدبر
وقولي تام احتراز عما يصدق عليه اسم مفعول مفتقر لحرف جر نحو
سرت يوم الجمعة فيوم الجمعة مسير فيه وضربت زيدا تاديبا فالتاديب
مضروب له انتهى كلامهما رحمهما الله تعالى فان قلت
كيف يكون نحو قام وغضب وحسن وفرح ومرض لازما للفاعل مع
انها قد تزول قلت قد سبق في تقريرنا ما يدفع عن
هذا السؤال راسا وان بعض الاكابر اجاب عنه بعد ان استشكل
عدهم اذا كثر اكله وحسن من اللازم فقال قد يستشكل بان كثرة الاكل
والحسن تزول بالمرض الا ان يراد اللزوم غالبا او بشرط عدم
المعارض او يلتزم ان الحسن عند المرض انما يستتر ولا يزول تامل انتهى
كلامه رحمه الله تعالى ونفعنا به ولعل الامام لم يطلع في ذلك الاخذ
دفع ذلك الاشكال بمكن بغير ما ذكره ووجه دفع ذلك السؤال
على وجه الايضاح كما صرح به العلامة ابن الحاجب وغيره ان الفعل
المتعدي ما يتوقف فهمه اي فهم الحدث المعتبر في معناه على متعلق
اي امر غير الفاعل متعلق هو به كضرب فان الضرب حالة بين الفاعل
والمفعول به لا يمكن تعلقها وفهمها بالحقيقة والتفصيل الا بعد
فهم ضارب ومضروب وغير المتعدي بخلافه اي ما يتوقف فهمه

تكلف

معنى الحدث المعتبر في مفهومه الاشتقاق غير الفاعل كقعد فان القعود
وان احتاج الى الزمان والمكان ونحوهما الا انه لا يتوقف فهم معناه
على شيء منها الا الفاعل انتهى من متن الكافية ممزوجا بشرحه لشيخ
شيخنا السيد عيسى الصفوي رحمهما الله تعالى فبعد ان تتامل ذلك
حق التامل يتضح لك عدم حسن ونهم ومرض ونحوها من الافعال
اللازمة بالمعنى المذكور فتامله فان لم يسم الفاعل اي لم تذكره
بل حذفته كما سبق في قوله مرفوع ما لم يسم فاعله فهل من دليل
يدل على ذلك المحذوف واجاب عن ذلك بقوله ضممت
اول هذه الافعال الاربعة السابقة مثلا لفظا او تقديرا وكسرت
ما اي الحرف الذي قبل اخرها لفظا او تقديرا فتقول قولا
مطابقا لكلام العرب ذهب بضم الذال وكسر الهاء لفظا فهو فعل
ماض مبني على الفتح مسند الى نائب الفاعل وهو بزيد فالجار والمجرور
في محل رفع بطريق النيابة وقيل الذي في محل رفع انما هو المجرور
فقط وعليه المحققون وقيل الجار فقط في محل الرفع وهو قول ضعيف
جدا بل يكاد ان يكون فاسدا بالكلية وجيء اصله جيء فاستثقلت الكسرة
على حرف العلة بعد ضمة فالقيت الضمة ونقلت الكسرة الى مكانها
فقلبت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها وكذا الكلام في الثلاثي
المعتل الواو ونحو قيل فتنقلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة فصار
اللفظ بما اصله الواو كاللفظ بما اصله الياء فتقول في مثال
الشيخ جيء فعل ماض مبني على الفتح ما لم يسم فاعله مضموم الاول
تقديرا ومكسور ما قبل الاخر كذلك ومثل ذلك كيل الطعام
وبيع ونحوه وقوله يومئذ ظرف زمان منصرف منصوب على الظرفية
مضاف لما بعده وقوله بعضهم نائب الفاعل على ما تقدم وهو
ممنوع من الصرف فلذلك جر بالفتحة نيابة عن الكسرة ونحو ذلك
ما ذكر نحو غضب عليه او منه وانما قام الذي صدر به الشيخ رحمه

الله سبحانه سابقا في التمثيل لما ذا بنيته للمفعول قلت فيه تقديم
لكن رايت الشيخ خالد رحمه الله سبحانه في شرح التوضيح قال ما نصه
وفي جعل الزجاج لا يجوز اذ يبنى الفعل اللازم للمفعول عند اكثر
النحويين انتهى وخصه ابو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام
وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك
محال انتهى كلام الشيخ خالد كلامه وبناء عليه يشكل تمثيل الشيخ
نفعنا الله به بقام حيث ذكره اولا ثم قال ضممت هذه الافعال
الخ بل يكون التمثيل بتلك الافعال اللازمة على خلاف ما ذهب
اليه اكثر النحويين كما نقله الشيخ خالد عن جعل الزجاج ولعل الشيخ
خالد رحمه الله سبحانه ونفعنا بعلومه انما اسنده الى جعل الزجاج ليبرأ
من عهدته وكذا اسناده ذلك للتخصيص الى ابي البقاء ثم راجعت
الهمع للامام السيوطي رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته فوجدته
قال ما نصه اذا بني الفعل اللازم ففي النائب اقوال للمفعول صح
احدها ضمير المصدر كجلس اي الجلوس وعليه الزجاج وابن السيد
قال ابو حيان ويحصل فيه اختصاص اي الجلوس المعهود
الثاني ضمير المجهول وعليه الكسائي وهشام لانه لما حذف
الفاعل اسند الفعل الى احد ما يعمل فيه المصدر او الوقت او المكان
فلم يعلم ايها المقصود فاضمر ضمير مجهول الثالث انه فارغ
لا ضمير فيه وعليه الفراء انتهى كلامه بحروفه واقول لا يخفى
عليك انه لم يذكر في ثلاثة الاقوال اقامة متعلق ذلك الفعل
اللازم من ظرف او جار ومجرور ولا اقامة مصدره الصريح
مقام الفاعل وظاهر نقله لهذه الاقوال الثلاثة انه اذا
وجد احد ثلاثة الامور الثلاثة يكون الغائب ضمير المصدر
المعهود او المجهول ويكون فارغا عن الضمير ولا يكون شيء منها نائبا
عن الفاعل فهو محل نظر تام وخصوصا القول بانه فارغ لا ضمير

فيه كما عليه الفراء فانه يلزم عليه عند الاقتصار على ذلك د
الفعل مع عدم ضم شيء اليه تحصل به فائدة الكلام كما لو قلت
مثلا جلوطا لبسا للمفعول يقتصر عليه ان يكون كلاما لا تركيب فيه
ولا يخفى ما فيه اللهم الا ان تخص الاقوال التي نقلها الامام السيوطي
بخصوصيات تحصل بها مزيد البيان نظرا لما له الشيخ خالد
من تخصيص الى آلبقا السابق نقله عنه قريبا ولم اقف على شيء
منها الآن لعدم المادة من المطولات مع ضعف البنية بل ومع
الصحة اذ انا اشهد انت فالهم حالي وفكري من الشواغل عن
خالي عما الله من فضله اسال قطع العلايق وعدم التعلق بحال نوع
مع المعفو العافية والنعم الضافية وأما المتعدي فهو قسيم للازم
السابق وهو الثاني من القسمين للفعل وعلم معناه من تقسيم السابق
اللازم فيقال فيه المتعدي ما لا يلزم الفاعل بل يتعدى عنه الى
غيره اي الى المفعول به بلا واسطة وقد علمت تحرير ما سبق بلا
تقييد ثم ظاهر كلام الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته
حصر الفعل من حيث التعدي واللزوم في قسمين لا ثالث لهما وهو
في ذلك تابع لغيره وعبارة البدر ابن مالك في شرح الالفية عند
قول والده رحمهما الله تعالى ولازم غير المتعدي الخ نصها جميع الافعال ل
منحصرة في قسمي المتعدي واللازم انتهى المراد نقله منه فانت
تراه قد صرح بالحصر في القسمين لكن والده في التسهيل اثبت الواسطة وهي
ما يتعدى بنفسه تارة واخرى بحرف الجر كشكرته وشكرت له ونصحته
ونصحت له وقال الدماميني في شرح التصريف للسعد ما نصه
من الخطأ ان يقال مثل ذلك متعد واللازم زيادة وهو تابع في ذلك
الاختيار الرضي وفي الهمع للامام السيوطي ان الفعل اربعة اقسام ه
لازم ومتعد وواسطة وهو الناقص وما يوصف بهما كسكت ونصح على الاصح
انتهى وقال ابن هشام في التوضيح انه ثلاثة اقسام متعد ولازم

وواسطة وهو كان واخواتها وقد تبعناه في ذلك فقيدنا الفعل
في صدر المبحث بما لنا مرده للشيخ الوقوف على كلام الدر بن مالك
في شرح الالفية كما تقدم نقله عنه وحيث كان الامر كذلك فلا
حاجة الى ذلك القيد ويكون الشيخ رحمه الله تعالى تابعا في ذلك للبدر
ابن مالك وكونه مستندا قال فان قلت هل لهذا الاخلال
ثمرة او هو مجرد اصطلاح قلت ليس المراد بل الثمرة فيما
يظهر وهو ان اللام اذا كانت في مثله زائدة فلا تتعلق بشيء وحيث
كان كذلك فاذا كان هناك ظرف او مجرور او مصدر فلا ينوب
شيء منها عن الفاعل لما تقرر عندهم على مذهب البصريين انه حيث
وجد المفعول به تعين اقامته دون غيره فاذا كانت اللام فيه اصلية
فالجميع سواء في النيابة عن الفاعل على الاصح في المسالة ثم هذا النوع
من الافعال فعل هو مقصور على السماع او مقيس قلت قد نقل
الامام السيوطي عن الرضي ان طي انه مقصور على السماع فليعلم ثمة
اي بعض منه ما اي فعل يتعدى الى مفعول اي به واحد مثاله نحو ضرب
زيد عمرا فضرب فعل ماض مبني على الفتح وزيد فاعل مرفوع بالضمة
الظاهرة في اخره وعمرا مفعول به لضرب فان لم يستمر اي لم
تذكر الفاعل الذي هو زيد في المثال السابق قلت حاذفا
للفاعل ضرب عمرو وحذفت زيدا الذي كان فاعلا واقمت عمرا
مقامه فاجري عليه احكامه ومنه اي بعض منه ما اي فعل يتعدى
الى مفعولين اي يصل اليهما من غير واسطة وذلك نحو ظننت زيدا
قائما فظننت فعل ماض مبني على الفتحة مقدرة على الاصح منع من
ظهورها اتصال الضمير المتكلم به وزيدا مفعول اول لظننت منصوب
لفظا وقائما مفعول ثان لظننت منصوب كذلك واعطيت زيدا
درهما الجملة عطف على مدخول نحو فاعطيت فعل ماض وفاعل وزيدا
مفعول اول ودرهما مفعول ثان ونحو ذلك مما هو مبين كما في المطولات

[illegible]

وبعض المختصرات مما لا ينبغي الاطالة به خشية السامة فان لم يسم
اي لم تذكر انت الفاعل في المثالين وهو ضمير المتكلم قلت في البناء
للفاعل ظن زيدا قائما فظن فعل ماض وزيد مفعول اول نائب عن الفاعل
وقائما مفعول ظن الثاني واعطي زيد درهما اي وقلت اعطي
زيد درهما فهو من جملة مقول القول كما لا يخفى ومنه اي بعض ما اي
فعل يتعدى اي يصل بنفسه الى ثلاثة مفاعيل وذلك كقولك اي
مقولك اعلم الله سبحانه زيدا عمرا اخاك فاعلم فعل ماض والله تعالى
فاعل وزيد مفعول اول منصوب بالفتحة الظاهرة وعمرا مفعول ثان
منصوب كذلك واخاك مفعول ثالث منصوب وعلامة نصبه الالف
لانه من الاسماء الخمسة وهو مضاف والكاف مضاف اليه في محل جر لانه
اسم مبني لا يظهر فيه اعراب هذا اذا اريد به اعلام اذ شيا شي كما مثل
الشيخ واما اذا اريد به اعلام شي في ذاته فلا يتعدى الا لمفعولين
كاعلمت زيدا عمرا الا انه قليل الاستعمال جدا فان لم تسم انت الفاعل
وهو الله تعالى اي لم تذكره لعلو شانه وتعظيمه قلت اعلم بضم الهمزة
اوله وكسر اللام قبل اخره زيد عمرا اخاك فزيد مفعول به اول
قايم مقام الفاعل في اللفظ وعمرا مفعول ثان منصوب لفظا
واخاك مفعول ثالث منصوب بالالف كما تقدم فاقمت المفعول
الاول مقام الفاعل كما تقدم شرحه وانما اقتصر الشيخ رحمه الله
سبحانه على اقامة المفعول الاول كما ذكره في المثال لانه الاولى
وفي اقامته غيره كلام طويل منتشر في الكتب المبسوطة ولذلك
اقتصر الشيخ رحمه الله سبحانه على الفعل الماضي وترك المتكلم على كيفية
بنا المضارع للفاعل من ضم اوله وفتح ما قبل اخره نحو يضرب زيد
واصله يضرب عمرو زيدا فحذف عمرو لغرض من الاغراض فاقيم زيد
مقامه فارتفع ارتفاعه وما للاختصار واتكالا على التوقيف
النوع الثالث اي من انواع المرفوعات الاثني عشر وهو

مبتدا او الثالث صفته وقوله مرفوع خبر المبتدا بالابتدا متعلق
بقوله مرفوع فهو عامل الرفع في المبتدا وقد اختلف في معناه
وتحريره اختلافا كثيرا والذي راه الامام ابن مالك انه عبارة
عن كون الاسم مجعولا اول الكلام معرى من العوامل اللفظية حقيقة
او حكما مسندا اليه الخبر او مسندا هو الى ما يقوم مقام الخبر وحقيقته
ترجع الى تجرد الاسم من العوامل اللفظية وهي عبارة اكثر الناس كالجزولي
والفارسي وابن الانباري وغيرهم ويظهر ذلك من كلام سيبويه في
اول الكتاب وقيل غير ذلك مما يطول قال بعضهم والمسالة
طويلة والخلاف فيها يرجع الى تحقيق اصطلاحي لا ينبني عليه فائدة
فالاولى فيه وفي امثالها ترك الاشتغال بالرد والترجيح انتهى ونعم
ما قال واشار الامام ابن مالك بقوله او حكما الى نحو بحسبك
درهم وما من اله الا الله فان حسبك مبتدا ودرهم خبره واله مبتدا
والا الله خبره فان نحو ذلك لم يتجرد عن العوامل اللفظية مع كونه مبتدا
لكن لما كان الجار زايدا في المبتدا كان لا عبرة به فهو في حكم المجرد
عن العوامل اللفظية واشار ابن مالك بقوله او مسندا هو الى ما يقوم
مقام الخبر الى القسم الثاني من المبتدا وهو الوصف المعتمد على نفي
او استفهام فانه مرفوع بالابتدا وما بعده ليس خبرا بل فاعلا او
نائب فاعل اغنى عن الخبر نحو اقايم الزيدان فقايم مبتدا مرفوع بالابتدا
والزيدان بعده فاعل بقايم اغنى عن خبره وهو مسند اليه والوصف
قبله مسند لانه في قوة ان يقال يقوم الزيدان وكذا الكلام في نحو
امضروب العمران فالعمران نايب الفاعل اغنى عن خبر مضروب
وذلك نحو زيد قايم فزيد رفع بالابتدا وتقدم معناه عند الامام
ابن مالك قال بعضهم والذي عليه جمهور المحققين من البصريين
ان العامل في المبتدا الابتدا وهي علة مركبة من وصفين وهما التجرد والاسناد
كما ذكره العلامة ابن الحاجب وقيل ان الابتدا علة مركبة من ثلاثة

اوصاف المجرد والاسناد والتعرض لدخولها وخرج من ذلك ما يغمن
معنى الشرط والاستفهام اذ لا يتعرض لتقدم العامل اللفظية
عليه انتهى كلام ابن فلاح اليمني ومن كلامه ايضا ان العلة المؤثرة هي
التجرد لانه الملازم للمبتدا فيغلب على الظن انه العامل وروي عن
الزجاج انه يرتفع بما في النفس من معنى الاخبار عنه ولبعض المتاخرين
انه يرتفع باسناد الخبر اليه قياسا على ارتفاع الفاعل باسناد خبره
اليه وعن الكسائي والفرا انهما يترافعان كل منهما يرفع صاحبه انتهى المراد
منه مع حذف ادلة تلك الاقوال وردها فان الاولى كما سبق ترك
الاشتغال بها وقايم رفع بخبر الابتدا هكذا في النسخة التي بيدي
فان كانت النسخة التي بخط الشيخ كذلك ولا اظنها كذلك بل هي
من تصرف الكاتب فهي عبارة قلقة لا يهتدى الى المراد الاصلي منها
الا بتكلف بعيد والذي تيسر الان في فهمها على مقتضى النسخة التي
بيدي ان قوله بخبر الابتدا يحتمل ان الباء في بخبر للتعليل وانه اضافة
الى الابتدا لادنى ملابسة وان المراد المبتدا وح فيصير المعنى ان
قايم من قولك زيد قايم رفع لاجل انه خبر المبتدا فيكون المبتدا كالعلة
المقتضية لرفع الخبر والعوامل النحوية وان قيل انها علامات فهي كالعلل
في التاثير اصطلاحا فيكون فاعل هذا الرفع لقايم هو المبتدا وهذا هو
القول المشهور في كلامهم من ان المبتدا مرفوع بالابتدا والخبر مرفوع
بالمبتدا وتقريب هذا المعنى ان تقول مثلا اعظم فلان لاجل انه
تابع الشعراوي فيفهم منه عرفا ان الشيخ الشعراوي كالعلة المقتضية
لتعظيمه كما ان المبتدا كذلك كالعلة المقتضية لرفع الخبر ويحمل ان تجعل
كلام الشيخ رحمه الله اخذا من تلك العبارة ان العامل الرفع لقايم
الذي هو خبر هو المبتدا والابتدا جميعا وهو قول في المسالة ايضا
حكاه بعضهم وهذا القول للمبرد وابن السراج اعني ان الابتدا والمبتدا
جميعا رفعا الخبر وتحقيقه ان المبتدا بمنزلة القدر والخبر بمنزلة ما

واسطة بين المؤثر والمؤثر فيه
فالابتداء بمنزلة النار المؤثرة
والمبتدا ح

ما في القدر

ما في القدر انتهى وتقريب ذلك ان يقال في مثالنا السابق
ان فلانا عظم لاجل الشيخ الشعراوي وانما كان الامر كذلك
لعظمة الشيخ الشعراوي والموجب لعظمته هو معارفه الالهية
فيكون المجموع اي هو والموجب لعظمته كالعلة في تعظيم تابعه
فكذلك يكون مجموع المبتدا ووصفه وهو الابتدا عاملا في
قايم الذي هو الخبر ولا يخلو عن تكلف ويحتمل ان الاضافة
في قوله بخبر الابتدا ليست لادنى ملابسة والمعنى عليه رفع
قايم بما يخبر به عن الابتدا وهو تجرده من العوامل فيكون التجرد
عاملا فيهما وهو قول في المسالة ايضا ولا يستنكر اطلاق لفظ
الخبر على المخبر به فقد قال الرضي ما نصه الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى
الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى
المقول فاعرفه انتهى كلامه ثم بعد تسطير ذلك رايت في بعض
شروح الكافية لبعض الايمة ان الرافع للخبر فيه ثمانية اقوال
وذكر من جملتها ما حكاه الزبيدي انه اي الخبر ارتفع لتبعية المبتدا
فاعرب باعرابه ومن جملتها عن بعض المتاخرين انه ارتفع بكونه خبرا
محتاجا الى المبتدا ويمكن حمل تلك العبارة على هذين القولين
ايضا عند التامل بعد جعلك اضافة خبر الى الابتدا لادنى ملا بسة
وان المراد المبتدا ولا ينبغي ان تجعل الباء في قوله بخبر الابتدا للمصاحبة
او بالالة فان ذلك من التكلف ما لا يطاق ولا ينبغي ان يسطر في
الاوراق فينفر الطبع منه فلا يذاق وهذا ما تيسر الان في
فهم ذلك التركيب مفوضا صحته وفساده والاتيان بما هو
احسن منه الى نظر حاذق لبيب والابتدا عامل معنوي لا صورة
له في خارج الاعيان لا لفظي اي لا يمكن ان يتلفظ به حتى يكون له
صورة خارجية وان تلفظ بما يدل عليه وهو الابتدا فقول الشيخ
والابتدا عامل معنوي اي لا حسي لان الابتدا او مفهومه او ما صدق

بسته
لالام

عليه لفظا لان الابتدا عامل معنوي لان الحكم على اللفظ حكم على معنا
حيث لا قرينة كما هو مقرر في محله فائدة لقوته لفظا تعلق بالجمل
المبتدا ماخوذ من ابتدات الشي اذا فعلته اولا والخبر من قولهم
رض خبرا اذا كانت سهلة فكانه يسهل عند السامع المعنى المطلوب
انتهى كلام بعضهم وقال بعض احرما فيه زيادة فائدة على
ما سبق المبتدا اسم مفعول من ابتدا بالهمزة اي شرع في الشي
واما بدا بغير همزة فمعناه ظهر وقد جا ايضا بدا بمعنى شرع غير
مهموز في لغة الانصار قال شاعرهم باسم الاله وبه بدينا
انتهى وتامل في قول ذلك البعض السابق من ابتدات الشي اذا فعلته
اولا وفي قول البعض اللاحق من ابتدا بالهمزة اي شرع في
الشي هل بين العبارتين تفاوت حيث قال في العبارة الاولى اذا
فعلته اولا وفي العبارة الثانية اي شرع امرا وحرره من كتب
اللغة التي ليس بيدي منها شي والله تعالى هو ولي الاحسان وعليه
التكلان ثم ان الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به لما ذكر المبتدا
استطرد شذرة من احكامه وخص من بينها الحذف كي لا يتوهم ان
عمدة كالفاعل ونايبه فلا يحذف فقال واعلم انت ايها الناظر
في هذا الكتاب انه اي الشان قد يحذف المبتدا من الكلام جوازا
تارة ومرة وجوبا ومثله الخبر وقد يحذفان جميعا كما هو مبسوط
في المطولات نحو قوله اي مقوله تعالى سورة خبر لمبتدا محذوف
كما سياتي قريبا وجملة انزلناها صفة لسورة عملا بالقاعدة وهي
ان الجمل بعد النكرات المحضة صفات وبعد المعارف احوال
وبعد النكرات المخصصة تحتمل الحالية والوصفية وقد يتعين
احدهما نظرا الجانب المعنى اي هذه الهاء فيه للتنبيه وذا اسم
اشارة للقريب مجازا وهكذا كل اشارة وقعت منه تعالى
او اليه تكون من باب المجاز لا الحقيقة كما صرح به بعض المتاخرين

وبلو موافق لكلامهم في تحقق معنى اسم الاشارة فلا تكن من المنكرين
او الجاهلين وحذف المبتدا في هذه الاية وهو هذه التي بعدها
الشيخ رحمه الله سبحانه ونحوها كقوله تعالى براة من الله اي هذه
براة على سبيل الجواز لا الوجوب للعلم به وقد تحذف على سبيل
الوجوب كما في النعت المقطوع للمدح او للذم او للترحم بحذف
ما اذا لم يكن كذلك نحو جاني زيد الخياط مثلا سورة خبر عن المبتدا
الذي قدره الشيخ رحمه الله تعالى وجملة انزلناها صفة لسورة
كما قدمناه وكذلك اي مثل ذلك الحذف نحو قول يعقوب
اي مقوله صلى الله عليه وسلم وعلى ساير الانبيا والمرسلين فصبر جميل اي
امري هذا هو المبتدا المحذوف من الاية وقوله صبر خبر عن
المحذوف وقوله جميل صفة لصبر وقيل المحذوف في الاية الخبر
قال السيوطي الواسطي في الهمع واذا دار الامر بين كون المحذوف
مبتدا وكونه خبرا فايهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف
المبتدا لان الخبر محط الفايدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر
لان التجوز في اخر الجملة اسهل نقل القولين ابن اياز ومثال
المسالة فصبر جميل اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره انتهى
كلامه وكذا في المغني نقل القولين السابقين واقول
ينبغي ان يكون محل الخلاف فيما اذا استوت قرينة حذف المبتدا
وقرينة حذف الخبر اما اذا كانت احداهما ارجح من الاخرى فهي
الاولى قطعا فتامله فلعلك تجده فاني ما رايته الان ثم انه
اتفق لي اني وقفت على شرح ملا جامي عند قول متن الكافية وقد
يحذف المبتدا لقرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله قال عقب
ذلك اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف
الخبر لتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شي بالاشارة
اليه والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه

اي امري صبر جميل وحذف الخبر اي صبر جميل اجمل وحذف المبتدا صح

المراجعة انتهى بلفظه وفي بعض شروح الكافية واما قوله تعالى
فصبر جميل فيحتمل حذف المبتدا اقوى لوجهين انه اذا حذف المبتدا
كانت قرينة حال وهي قيام الصبر به دليلا على المبتدا المحذوف
اي امري صبر جميل واذا جعل حكم بحذف الخبر لم يكن ثم قرينة تدل
على خصوص الخبر الثاني ان الكلام سيق للمدح بحصول الصبر به وحذف
المبتدا يحصل له هذا المعنى وحذف الخبر لا يحصله لانه غير مخبر بان
الصبر الجميل اجمل من تامرية ولذلك يقول المتكلم وان لم يكن متصفا
به انتهى وفي بعض اخر من شروحها انها اي مما يجب حذفه المبتدا

وقول معروف تقديره امثل فصبر جميل وامرنا طاعة صح

الذي خبره مصدره واقع موقع الفعل كقوله تعالى فصبر جميل وقوله
تعالى طاعة وقول معروف علامة ذلك انك لو نصبته حذفت الفعل ولم
تذكره كقولك صبرا اي صبر صبرا وهذا على قول من يقول هما خبران
ومنهم من قال هما مبتدآن وخبرهما محذوف اي عندي صبر جميل وطاعة
وقول معروف امثل واحسن من غيرهما انتهى بلفظه ايضا قلنا مثل ان المقام
لاجل تعيين محل الحذف في اولوية حذف احدهما والله اعلم النوع الرابع
تقدم نظير اعرابه وقوله مرفوع خبر هذا النوع وقوله برجوع الهاء
اليه متعلق بقوله مرفوع والضمير في اليه يرجع الى المرفوع والظاهر
ان اضافة رجوع الى الهاء من اضافة الصفة الى الموصوف اي بالهاء
الراجعة الى المرفوع ومثل هذه العبارة بعينها وقعت في كلام غير
الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به وليست من مخترعاته خلافا لما قد
يقع في وهم بعض القاصرين الذين لا يعرفون مقام الشيخ رحمه الله وسعة
اطلاعه على سائر العلوم فهذا الامام السيوطي رحمه الله تعالى ونفعنا
بعلومه قال في الاشباه النحوية ما نصه فائدة قال ابن الدهان
في الغرة قال الفراء الرفع في كلام العرب على ثمانية عشر وجها الاول
رفع الاسم بالماضي والمستقبل نحو قام زيد ويقوم زيد وهكذا الى ان قال
السادس رفع الاسم برجوع العائد اليه كقولك زيد ابوه قائم وزيد

مررت

مررت به انتهى بلفظه ذكره في تكميل باب الفاعل فانت تراه عبر
بقوله برجوع العائد اليه واتوا في تعبير الشيخ رحمه الله سبحانه بمثل
هذه العبارة في كلام غير الفراء ايضا ومع ذلك فالذي يظهر ويتعين
ان تكون الاضافة فيه من اضافة الصفة الى الموصوف كما سبق ويؤيد

في الهمع من جملة الاقوال في رفع المبتدا وكذا غيره والعبارة للسيوطي صح

لما قلناه ما قاله الامام السيوطي وللكوفيين قول اخر ان المبتدا
مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد ضربته لانه لو زال الضمير انتصب
فكان الرفع منسوبا للضمير فانه لم يكن ذكرها لقائم زيد ترافعا انتهى
بحروفه وعبارة بعض شراح الكافية المتقدمين نصها ايضا وبعض
الكوفيين ان الرافع للمبتدا هو العائد من الخبر لانهم يشترطون عندهم
تحمله للضمير انتهى المراد منه وهي اصرح من كلام الامام السيوطي في
الدلالة على ما قلناه من امر الاضافة وعبارة الرضي عفا الله عنه
وقال الكوفيون المبتدا الاول يرفع بالضمير العائد من الخبر لاشتراطهم
الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجي انتهى بحروفه وهي كما ترى مؤكدة
لصريح ما قلناه فتامل فان قلت سواء كانت الاضافة في قول
الشيخ رحمه الله تعالى من اضافة الصفة الى الموصوف او لم تكن كذلك
فكلام الشيخ رحمه الله سبحانه مشكل حيث قدم قريبا ان المبتدا مرفوع
بالابتدا وقال هنا ان زيدا في قولك زيد ضربته مرفوع برجوع الهاء
اليه ولو فرض ان التركيب مبتدا بلا كلام ورجوع الهاء او الهاء الراجعة
اليه ليس من الابتدا الرافع في شيء فيكون رجوعا منه عن قوله السابق
ان المبتدا مرفوع بالابتدا فان قلت هل يمكن الجواب عن ذلك
بان قوله فيما سبق ان المبتدا مرفوع بالابتدا مقيد بما اذا لم يكن ذكر
في الخبر كما تقدم نقله عن السيوطي وقوله هنا انه مرفوع برجوع
الهاء مخصوص بما اذا كان هناك ذكر في الخبر كما مثل به قلت
يمكن الجواب بذلك عن الشيخ رحمه الله تعالى مع الاغماض عن تمثيله
بزيد قائم ومع ذلك يشكل عليه ما قدمه السيوطي في المسالة من انه

اذا لم يكن ذكر في الخبر نحو القائم زيد ترافعا فلا يكون ح العامل في
المبتدا عند القائل بذلك الابتدا كما ذكره الشيخ اولا ثم يشكل على كلام
السيوطي ما نقلنا عن الرضي قريبا من اشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا
اي كالمشتق فان الظاهر من تقدير الرضي ان نحو القائم في قولك القائم
زيد الذي مثل به السيوطي مرفوع بالضمير الذي في جزء الجامد فهو
زيد عند الكوفيين كما عرفته الرضي وان الامام السيوطي نقل المسالة عن
احد قولي الكوفيين والقول الاخر عندهم انهما ترافعا قال والمختاره
ابن جني وابو حيان وهو المختار عندي انتهى كلام السيوطي فالتحرير
المسالة لاجل ان ينتظم كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ويحصل التوفيق بين
الاول والاخر فاقول ان ما نقله الشيخ رحمه الله تعالى اولا من ان
العامل في المبتدا هو الابتدا هو القول المنصور ونقله بعضهم عن
سيبويه ما نقله ثانيا من ان الرافع رجوع الها هو قول مسطور من
جملة الاقوال في رافع المبتدا معزي تارة الى الكوفيين كما في
عبارة الرضي الا انه قيد المبتدا بالاول وتارة الى بعض الكوفيين
وعزي للفرا كما سبق وقد جعله السيوطي احد قولي الكوفيين كما سبق
ايضا غير انه رد بوجهين احدهما ان الضمير قد يكون في الصلة نحو زيد
الذي قام ولا تعمل الصلة فيما قبل الموصول عندهم والثاني ان
الضمير ليس له اهلية العمل بدليل امتناع مروري بزيد حسن وهو بعمرو
قبيح لئلا يتعلق حرف الجر بالضمير انتهى من كلام ابن فلاح اليمني
بحروفه رحمه الله تعالى وهذه المسالة مشهورة بادارة البحث فيها
بين الائمة فلنذكر مذاكرة جرت فيها بين كوفي وبصري على وجه
الاحماض مع عدم المناقشة فيها والاعتراض فنقول حكى ابن
الانباري في الانصاف انه اجتمع ابو عمرو الجرمي وابو زكريا يحيى بن زياد
الفرا فقال الفرا للجرمي اخبرني عن قولهم زيد منطلق بم رفعوه
زيدا فقال له الجرمي بالابتدا فقال له الفرا ما معنى الابتدا قال

تقريره

تعريه من العوامل اللفظية قال له الفرا اظهره فقال الجرمي هذا
معنى لا يظهر قال له الفرا فمثله اذا فقال له الجرمي اخبرني عن قولهم
زيد ضربته بم رفعتم زيدا فقال بالها العائد على زيد فقال له
الجرمي الها اسم فكيف ترفع الاسم فقال الفرا نحن لا نبالي هذا فانا
نجعل كل واحد منهما مرفوعا في نفسه فجاز ان يرفع الاخر واما الها
في ضربته ففي محل نصب فكيف ترفع الاسم فقال الفرا لم نرفعه بالها
وانما رفعناه بالعائد على زيد فقال الجرمي ما معنى العائد فقال
الفرا معنى لا يظهر فقال الجرمي اظهره قال الفرا لا يمكن اظهاره قال
الجرمي فمثله قال لا يتمثل قال الجرمي لقد وقعت فيما فررت منه
قال ابن الانباري فحكي انه سئل الفرا بعد ذلك فقيل له كيف
وجدت الجرمي فقال وجدته اية وسئل الجرمي فقيل له كيف وجدت
الفرا فقال وجدته شيطانا انتهى نحو قولك زيد ضربته فزيد مرفوع
برجوع الها من اخرجته او ضربته وعمرا اكرمته فعمرو مرفوع كذلك
برجوع الها من اكرمته ولولا الها لكانا منصوبين اي زيد وعمرو في
المثالين قال تعالى سورة انزلناها وقال تعالى والسماء
بنيناها فرفع السما وسورة برجوع الها اليهما فان قلت قد
تقدم قريبا من الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به ان سورة في قوله تعالى
سورة انزلناها خبر لمبتدا محذوف وقدم ايضا ان الخبر يرفع بمجرد
الابتدا كما تقدم بما فيه مما شرحناه به وعلى ذلك لا يكون سورة
مرفوعة لرجوع الها اليها قلت قد يجاب عنه بانه مشى هنا
على ان سورة مبتدا لا خبر لمبتدا محذوف كما قال سابقا واما لو اعربها
خبرا لمبتدا محذوف لزم ان رجوع الها تارة يكون رافعا للمبتدا وتارة
اخرى رافعا للخبر ولم ار ذلك فان المذكور في كلام بعض الاكابر
المحققين من شراح الكافية ان رافع الخبر فيه اقوال ثمانية وسردها
ولم اجد فيها قولا بان رافعه رجوع العائد اليه نعم هذا القول

ذكروه من جملة اقوال سبعة في رافع المبتدا لا الخبر فليتأمل في كلام هذا
الشيخ رحمه الله سبحانه فلم يسعنا الاطلاع ما لغيره فان وجد قول
بان رجوع الها تارة يكون رافعا للمبتدا وتارة يكون رافعا للخبر
اتضح كلامه اولا واخرا والله اعلم • النوع الخامس مرفوع بكان واخواتها
تقدم اعراب نظر هذه الجملة فلا نعيده وهي اي كان واخواتها
منها كان والاولى لا نحصر فيما ذكره الشيخ فتستعمل ناقصة وهي
لثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي دلت عليه ماضيا نحو كان
زيد قائما او مستقبلا نحو كن مثواصنعا او حالا نحو زيد يكون مصليا
الان واما افادتها للدوام نحو وكان الله سميعا بصيرا او الانقطاع ع
نحو زيد الشيخ كان شابا صالحا فهو بالقرينة لا بالوضع وقد تكون الشان
مع كونها ناقصة فيكون اسمها ضمير الشان المحذوف والجملة بعده
خبرها في محل النصب نحو قول الشاعر

اذا مت كان الناس صنفان شامت • وآخر مثن بالذي كنت اصنع •

خلافا لمن زعم في هذه الحالة انها تامة وفاعلها ذلك الضمير
اي وقعت القصة ثم فسر ذلك الضمير بالجملة بعده وقد تكون
ناقصة ايضا بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول ولا
يقع خبرها في هذه الحالة ماضيا وهكذا كلما كان بمعنى صار
نحو اصبح وامسى واضحى وظل كما صرح به السيوطي وغيره وترد تامة
فلا تحتاج الى خبر بمعنى ثبت فان جا بعدها منصوب نكرة فهو حال
من الفاعل وقد ترد زائدة لمجرد التاكيد او دالة على الزمان
مجردة عن الحدث كما في قولك ما كان اصح علم من تقدم قبل
ولمن كان لم قلب شاهد للكلام بس نية المطولات • وصار وهي كما
قال ابن الحاجب وغيره للانتقال قال شيخ شيخنا السيد شلبي به
الصفوي في شرح الكافية انما انتقال الفاعل من شي الى الخبر فهو
لتقديرنا الفاعل على الخبر على سبيل الانتقال اليه فالانتقال جزء

للمعنى

للمعنى الموضوع له وقيده للخبر الاخر وقس عليه ما سيجي انتهى بلفظه وكانه
عليه الرحمة يتعرض بهذا التعريض البديع الى الرضي حيث
قال قوله اي ابن الحاجب للانتقال هذا معناها اذا كانت
تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن
فتفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير يكون
بعد ان لم يكن انتهى فتدبر وقد تكون تامة بمعنى رجع تقول
صرت الى كذا ومنه في القران العظيم الا الى الله تصير الامور وتكون
بمعنى مال وقطع ومنه في القران فصرهن اليك فقد فسرت قراءة
الكسر بالوجهين وهي قراءة حمزة اي ضمهن واملهن اليك وقطعهن
واليك يتعلق بخذ وعلى قراءة الضم لا مدخل لها في هذا المعنى
المقصود من بيان التمام لانها من صاره يصوره فلا اشتراك
بين هذا وذلك فصار الناقصة من اليائي وهذا من الواوي
انتهى ما افاده بعض شراح الالفية • واصبح وامسى واضحى وهي
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا صورها
مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال ل
الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس في المثالين الاخيرين وقد تكون بمعنى صار نحو
اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح
والمسا والضحى على هذه الصفة ويشترط في خبرها ان لا يكون ماضيا
كما ان صار التي هي بمعناها كذلك وكذلك ما دام وليس على الاصح
في هذا الاشتراط وقد تكون تامة بمعنى الدخول في هذه
الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وعلى ذلك فقس
وظل بالظاء المشالة واللام وبات قال الرضي بعد قول ابن الحاجب
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار يعني ان
معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون

الجملة وهو نفي كون زيد بجميع اجزائه مستغرقا له وتقترن ايضا بزمانه
الاخبار المدلول عليه بالصيغة اي الماضي والحال والاستقبال وتعريفه
ظل يظل ظلولا وقولك بات زيد محموما اي كان في جميع الليل كذلك
فاقترن هم زيد بزماني بات وهما جميع الليل والزمن الماضي ومصدر
البيتوتة ومضارع يبيت ويبات كباع يبيع وهاب يهاب
وتجي تامة بمعنى اقام ليلا ونزل سواء نام او لم ينم وفي كلامهم
سر دبت وقد جا ظل ناقصة بمعنى صار مجردا من دون الزمان
المدلول عليه بتركيبه قال الله تعالى ظل وجهه مسودا واما مجي بات
بمعنى صار فهو ابن بابشاذ قال لان النوم قد يكون بالنهار وكذلك
ويحتمل ان يقال انها خرجت في هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب
النوم بالليل انتهى كلامه عفا الله تعالى عنه وان زيد يظل دام نحو
لو ظل الظلم هلك الناس او طال نحو ظل الليل وظل النبت
كانت تامة وزعم المهاباذي ومن وافقه انها لا تكون تامة
وهم محجوجون بالسماع وقد تقدم ان ما كان بمعنى صار لا يدخل
في خبره الماضي وما زال ماضي يزال قال ابن هشام في التوضيح وقيد
بماضي يزال احترازا من ماضي يزيل فانه فعل تام متعد الى مفعول
ومعناه الانتقال الزوال انتهى باختصار وهي لملازمة الخبر
المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال اي لثبوت خبرها لاسمها من زمان
كان للاسم قابلية الاتصاف بالخبر عرفا فمعنى ما زال زيد عالما
زيد عالم دائما من زمان قابلية العلم وصلاحيته والدلالة في دلالتها
على هذا الاستمرار ان زال واخواتها بمعنى النفي كما هو ظاهر فاذا
دخل عليها النافي صار معناها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت
واما اعتبار القابلية والصلاحية فهو معلوم عقلا وما دام نحو
واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا فاوصى فعل ماض والنون
للوقاية والياء مفعول به في محل نصب وبالصلاة متعلق باوصاني

ما ز ومصدره الزيل ومن ماضي يزول فانه فعل تام قاصر ومعناه ح

والزكاة

والزكاة معطوف عليه وما مصدرية يؤول ما بعدها بالمصدر
ظرفية اي نائبة مع صلتها عن ظرف محذوف والتقدير مدة
دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح
نحو جئتك صلاة العصر واتيتك قدوم الحاج فهي مع صلتها في
محل نصب على انه مفعول فيه هذا وقد عدل ابن هشام عن قولهم
ظرفية الى قوله زمانية قال وانما عدلت عن قولهم ظرفية
الى قولي زمانية ليشمل نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان
المقدر هنا مخصوص اي كل وقت اضاءة والمخصوص لا يسمى ظرفا
انتهى واعلم ان المصحح لعمل دام العمل المذكور كونها صلة لما
المصدرية الظرفية فلو لم تكن صلة لها لم يصح ذلك العمل فيها
فلو قلت دام زيد صحيحا كان صحيحا حالا لا خبرا لها وكذا
لو لم تكن ما نائبة عن الظرف فلا يقال عرفت ما دام زيد
صديقك وكذا لو قلت عجبت مما دام زيد محسنا فان ما في هذا
المثال ليست ظرفية لان المعنى عجبت من دوام زيد محسنا لا من
مدة دوامه محسنا فمحسنا حال وكذا اذا كانت نافية نحو ما دام
زيد سقيما كما ذكره واحد ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
فلا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل
ما دامت السموات والارض ولا توجد الظرفية بدون المصدرية
واقول لا يخلو عن نظر اما اولا فقوله لا يلزم من وجود الشرط
وجود المشروط فذاك في الشرط الشرعي كالوضوء بالنسبة الى الصلاة
مثلا واما الشرط اللغوي فيلزم فيه ذلك كما حرره بعض المشايخ
واما ثانيا فسلمنا ذلك لكن محله ما لم يكن ملحوظا فيه معنى السبب كما
هنا والا فلو لم يلحظ فيه ذلك المعنى لورد عليه انهم قالوا بشرط
في زال واخواته تقدم النفي او شبهه عليها ولو عملنا نقول لا يلزم
من وجود الشرط وجود المشروط لزم ان زال واخواتها عند دخول

الثاني وشبهه عليها يعمل العمل المذكور عند وجود شرطها وهو النفي او
وشبهه وقد لا تعمله كما قاله في دام وليس كذلك وخصوصا ان
زال وفتئ ملازمتان للنقص كما صرح به ابن مالك وغيره واما قوله
بدليل ما دامت السموات والارض فلا دليل فيه اذ فرض الكلام
في دام الناقصة واما ما دام في الاية الكريمة فتامة كما صرح به
وهي بمعنى بقي وليس الكلام فيها وانت اذا تاملت قول العلامة ابن
الحاجب في معنى ما دام الناقصة حيث قال وما دام لتوقيت امر بمدة
اي بزمان ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف
وقول الرضي شارحا لهذه الجملة اي لتوقيت فعل بمدة مصدر خبرها
لفاعلها لان المصدر مات في قولك اجلس ما دام زيد قايما ابوه
موقت جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل
الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قايما انتهى علمت منه ان الاية
الكريمة لا دليل فيها على ما ادعوه فليتامل فاني ما رايت من عرج من
المشايخ على هذه المناقشة وما برح هي بمعنى ما زال نفي لاستمرار
ثبوت خبرها لفاعلها من قبله كما قاله ابن الحاجب اي من زمان
كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر نحو تقول ما برح زيد اميرا
اي ثبت له الامارة وصلاحيته لها وقد تكون تامة بمعنى ذهب
واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اي لا اذهب او ظهر ففي الصحاح
برح الخفاء اي ظهر الامر كانه ذهب السر وزال فجمع بين المعنيين
كما قاله بعضهم وما فتئ بكسر العين على وزن شرب ويقال فتي بفتح
العين على زنة اكل ومضارعهما يفتؤ بفتح العين ومصدرهما فت
كضرب وفتو كقعود ويقال ايضا افتا مثل اخرج وهي لغة تميم
حكاها في المحكم ويقال ايضا فتو ككظرف واذا اريد نفيها بفتح التا حتى
سكن او اطفا كانت متعدية واما فتئ بكسر التا فلا تكون الا ناقصة
وما انفك معناها من حيث النقص ما تقدم قال ابن الحاجب

دائما من زمان
قابلية الامارة صح

وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها
مذ قبله وقد مر شرح ذلك فان كانت بمعنى خلص نحو انفكت
الاسير فانفك اي خلص او بمعنى انفصل قالوا ايضا فككت
حضن الخاتم فانفك اي انفصل فانها حينئذ تامة وهما متقاربان
وانفك فيهما مطاوع فك بخلاف الناقصة فانها كانطلق
ومعناها ما تقدم ويختص هذه وما برح وما زال وما فتئ
بالجحد ولو تقديرا كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ تنبيهان الاول قال السيوطي واربعة شرطها
تقدم نفي او شبهه وهو النهي والدعا وهي زال ماضي يزال
وانفك وبرح وفتئ والاربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين
وسوا كان النفي بحرف او فعل او اسم ونقل امثلة ذلك وكذلك
الشيخ خالد في شرح التوضيح اتم بيان وذلك يخالف تفصيل
الرضي في النفي على ما يعلم من الوقوف عليه وليس الكلام في ذلك وانما
الكلام الان في سؤال عرض لهذا الضعيف وهو ان هذه الاربعة
اذا كانت بمعنى واحد باتفاق النحويين كما قال الامام السيوطي
في الشرح ان زال وفتئ ملازمان للنقص كما قال ابن مالك اوله
وما سواه ناقص والنقص في فتئ ليس زال دايما قفي دون انفك
وبرح فهل ذلك لمجرد السماع او لملاحظ معنوي اقتضى ذلك فليتنظر
فيه فاني الان ما وقفت عليه الثاني ان تلك الافعال بعد
دخول النفي عليها تعطي الاثبات المعنوي وحينئذ فتجري عليها الاحكام
الثبوتية فلا يكون اسمها من الاسما المختصة بالنفي كاحد وديار ولا يجاب
بنصب الكريم على الجواب بل يجب الرفع على الاستيناف ولا يكون اسمها
نكرة فلا يقال ما زال رجل قايما ولا تدخل البا على خبرها فلا يقال
ما زال زيد بقايم كذا نقله بعضهم واقول اما كون اسمها
لا يكون من الاسما المختصة بالنفي فظاهر واما كون اسمها لا يكون نكرة

المضارع في جوابها فلا يقال
ما زال زيد يزورني فاكرمه
بنصب صح

فقد يقال فيه شبهة فان كانت العلة فيه في نحو ما زال رجل قايما هي
الاستحالة العادية وهي ان رجلا يستمر قايما في هذا المقدار فيوجب
المنع فان نحو جاءت الجبل كلام مفيد كما صرح به بعضهم ولعله عزاه
الى سيبويه وكذا نحو النار باردة والثلج حار غايته الامر انه كاذب
وان كانت العلة فيه مجرد عدم السماع فهي ايضا لا توجب المنع اذ
المركبات موضوعة بالنوع لا بالشخص كما تقرر في محله وان كانت علة
المنع فيه هي عدم افادته فايدة جديدة معتدا بها فالصحيح عدم اشتراطها ط
في الكلام فان نحو السما فوقنا والارض تحتنا كلام كما صرح به بعضهم
وان لم يفد فايدة جديدة وان كانت علة المنع فيه امرا اخر فليحرر
ليستفاد ثم ظاهر كلامه انه لا فرق في تلك النكرة التي يمتنع
وقوعها اسما لتلك الافعال بين ان تكون مخصصة بوصف مثلا
كان تقول ما زال رجل من بني تميم يتصدق ولا افادت فايدة
جديدة ام لا فيمتنع لا زال كل جوهر لا ينقسم ولا برح كل جسم
ذا ابعاد ونحو ذلك من التراكيب نحو لا زال كل عالم محسودا ولا
برح كل حسود لا يسود وفي منع هذه التراكيب نظر فليتامل ذلك
فايدة نفيسة وعبارته يجوز ان يقال نحو كان زيد اصبح صايما
لجعله اصبح صايما خبر لكان ولا يجوز عكس ذلك فلا يجوز ان تقول
اصبح زيد كان صايما وقد وجهه العلامة الدماميني بان كان
تدل على كون مطلق واخواتها تدل على كون مقيد فمتى وقعت خبرا
لكان فايدة جديدة يحصل لجواز الاخبار بخلاف العكس لعدم
تجدد الفايدة التي تدل عليه كان في ضمن الكون المقيد الذي تدل
عليه اخواتها انتهى المراد منه وهو لا يخلو عن تفكر وليس عطف
على كان كما انها قبلها عطف عليه بناء على ما هو الصحيح في المسيلة
من ان المعطوفات اذا تعددت كانت على الاول نحو يس كما قال العلامة
ابن الحاجب لنفي مضمون الجملة حالا وقيل لا ولى في التعبير لنفي خبرها

عن اسمها

عن اسمها ليظهر اعطا الحكم للخبر انتهى وقيل مطلقا اي غير مقيد
بزمان فيحتمل الحال وغيره ولذا تارة يقيد بالحال وتارة
بالمستقبل وتارة بالماضي وبهذا مذهب سيبويه قال
لانه ليس بين القولين تناقضا لان خبرها ان لم يقيد
بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قايم واذا
قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به انتهى واستحسنه
بعضهم ونظر فيه بعض المتاخرين بان المراد بكونه للحال وغيره معناه
انه كذلك بحسب الوضع فاذا فهم منه الحال اذا اطلق فهو للحال
انتهى وما تصرف منها اي من كان واخواتها والظاهر انه
عطف على كان كسوا بعد ويحتمل انه مبتدا حذف خبره والتقدير
وما تصرف منها كذلك وفيه تكلف لا حاجة اليه وقد اشار الشيخ
رحمه الله سبحانه ونفعنا به بقوله منها الى ان بعض هذه الافعال
يتصرف اما تصرفا تاما اولا وبعضها لا يتصرف اصلا فهي ثلاثة
اقسام فالذي لا يتصرف اصلا بمعنى انه لا ياتي منه مضارع ولا امر
ولا مصدر ولا غير ذلك فهو ليس اتفاقا لانها وضعت وضع الحرف
حتى زعم بعضهم انها حرف بالكلية وكذا دام عند الفرا وكثير
من المتاخرين وصححه المرادي قال ابن الدهان لا يستعمل في موضع
دام يدوم لانه جرى مجرى المثل عند بني تميم وجوزه بعضهم
ويحتج عليه بقولهم ادوم لك ما تدوم لي وقوله الامام بن مالك
لا تدوم في مقابلة ادوم وادوم تامة فكذلك مقابلها واما
يدوم ودم ودايم ودوام فنقل انه من تصرفات العامة كما قاله
الشيخ خالد في شرح التوضيح قال بعض المشايخ والحسن منه ان يقال
انها من تصرفات دام التامة لا الناقصة انتهى والذي يتصرف
منها تصرفا ناقصا هو زال واخواتها فانه لا يستعمل منها امر ولا مصدر
قال الرضي ولا تستعمل ما زال واخواتها مصدرا واسم فاعل

الا نا مين لانها يلزمها حرف النفي وهو لا تدخل على المرد انتهى قال
في اواخر باب كان ودام عند جمهور الاقدمين فانهم اثبتوا لها
مضارعا فقط والذي يتصرف منها تصرفا تاما هو الباقي كما قاله
ابن هشام في متن التوضيح قال الشارح عقب ذلك بنا على ان لها
مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح
الاضحا والامسا والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر
بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان
انتهى تنبيه ليس المراد هنا بالتصرف التام ان يصاغ
منها جميع ما يصاغ من المصدر كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل فان ذلك غير صحيح قطعا عند من له خبرة
وذلك الذي يتصرف منها نحو يكون مضارع كان الناقصة والامر
منها كن نحو كن ابن من شئت واكتسب ادبا الخ وقوله تعالى كونوا
حجارة واسم الفاعل منها كقول الشاعر القايل

وما كل من يبدي البشاشة كاينا . اخاك اذا لم تلفه لك منجدا .

واما اسم المفعول منها بنا على جواز بنايه للمفعول ففيه كلام كثير
وخلاف شهير وسمع من كلام سيبويه امكون فيه وقد تكلم الامام
السيوطي في الهمع على بنا كان للمفعول وعلى القايم مقام جزيه بما هو
المنقول عن الايمة فيه وعند فهم معناه تستغني به عما يحيله بعض
المشايخ في هذا المقام واما مصدرها ففيه ايضا خلاف فقيل
لا مصدر لها وقيل لها مصدر وهو الصحيح ومثل له بقوله وكونك
اياه عليك يسير فكونك مبتدا مرفوع بالابتدا والكاف مضاف
اليه في محل الرفع به اسمه واياه جزء من حيث النقص في محل نصب به وجملة
يسير عليك خبر الكون من حيث كونه مبتدا ويصير مضارع صار
الناقصة نحو يصير السعر رخيصا فالسعر اسم يصير مرفوع به ورخيصا
جزء منصوب به والامر صر والمصدر صيرا وصيرورة ومررت الى

فلان مصيرا كقوله تعالى والى الله المصير الامور والقياس المصادر
كالمعاش انتهى من كلام الاخفش كما نقله الدماميني عنه مع
زيادة واسم الفاعل صاير كبايع وتقدم الكلام في بنا اسم
المفعول ويحتاج الى تحرير ونحوها من كل فعل ناقص ثبت له التصرف
التام او الناقص على حسب ما يقتضيه النقل في كلامهم فجميع
هذه اي الافعال المذكورة ونحوها ترفع الاسما وتنصب الخبر
وكذلك ما تصرف منها وانما نص على الافعال لانها الاصل بعمم
في نحو قولك اكان زيد قايما وما منفك عمرو قايما اشكال مشهور
بين الطلبة في اعرابه وهو ان كاين ومنفك مثلا اسم فاعل معتمد
على الاستفهام او النفي فهو مفرد مبتدا مرفوع بالابتدا وزيد
اسم كاين وقايما خبرها من حيث النقص ويبقى خبرها من حيث الابتدا
فهل هو مجموع اسمها وخبرها او اسمها فقط فان كان الاول اشكل
بانه يلزم ان يقوم مرفوع ومنصوب عن مرفوع ولا نظير له وان كان
الثاني اشكل بان الفايدة لا تحصل بمجرد الاسم فقط وكذا الكلام
في منفك ونحوه هذا وقد كان قد خطر لهذا الضعيف في زمن
التحصيل ان يقال يكن ارادة الشق الاول بعد عدم حصول تمام
الفايدة به من حيث انه سادمسد في اللفظ وان كانت فايدة الكلام
لا من تلك الحيثية متوقف على ملاحظة الجز من حيث المعنى وربما
يقرب ذلك ما قاله سيبويه في الا التي للتمني في قوله

الا عمر ولى مستطاع رجوعه . انه لا خبر لها عنده لا لفظا
ولا تقديرا فاذا قيل الا ما كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف
واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمنى ما كما
صرح بذلك صاحب المغني وربما قربه ايضا توقف الفايدة
على لاعبين من قوله تعالى وما خلقنا السما والارض وما بينهما
لاعبين فلينا مل فيه وخطر له ايضا ان قال السادمسد الخبر

من حيث الابتدا هو مصدر خبرها مضافا الى اسمها عملا بعموم قولهم
ويغني عن الخبر مرفوع وصف اذ مرفوع كان في الحقيقة هو ذلك
المصدر كما صرح به الرضي حيث قال في قول العلامة ابن الحاجب
وتكون تامة بمعنى ثبت قد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة
ايضا تامة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم انتهى
المراد نقله منه فلينظر في ذلك فان وجدت في كلام احد من الايمة
الثقات المعتبرين ما يخالفه فعليك به وان وجدت في كلام احد
من مشايخ المتاخرين ما يخالفه فعليك النظر فيه بالتامل في معناه
من غير تقليد لمجرد مبناه. تقول ممثلا لرفع الاسم ونصب الخبر
بتلك الافعال كان زيد قائما فكان فعل ماض ناقص مبني على الفتح
وزيد اسمها مرفوع به بضمة ظاهرة وقائما خبره منصوب به على
الصحيح بفتحة ظاهرة وصار زيد اجرا اعرابه كسابقه وقل كذلك
الى اخره اي ما ذكر من الافعال السابقة. النوع السادس صفة
للنوع وقوله مرفوع خبر عن النوع فانه مبتدا وقوله بما النافية
متعلق بقوله مرفوع وذلك كاين كقولك اي مقولك ما زيد
قائما فرفعت الاسم بما النافية ونصبت بها الخبر وهو قائما تشبيها
بليس ووجه الشبه بين ليس وما انهما لنفي الحال وتدخل على المبتدا
والخبر وتدخل الباء في خبرها وليس كذلك فاشبهتها فعملت عملها من رفع
الاسم بها سواء كان معرفة او نكرة ونصبت الخبر بها لفظا او محلا
هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فلا تعمل في شيء من الجزئين على لغة
اهل الحجاز بل الاول مبتدا على حاله والخبر منصوب بنزع الخافض
وهذا المذهب منهم ليس بشيء كما بين في المطولات وعملها ما ذكرنا هو
جار كما اشتهر بينهم على لغة اهل الحجاز ولا انفد قال في المغني اذا ما لها
لغة الحجازيين والتهاميين والنجديين يعني انهم استعملوها على وجه
يعلم منه انهم اعملوها واما بنو تميم فاهملوها راسا وجعلوا ما بعدها

مبتدا وخبر مرفوعين ولا يجوزون النصب اصلا قيل وهو القياس لان
ما حرف لا يختص بقبيل بل يدخل على الاسما والافعال وما شانه
لا يعمل قال شاعرهم

ومهفهف كالغصن قلت له انتسب. فاجاب ما قتل المحب حرام

فرفع الجزئين فدل على انه تميمي لا حجازي فان قلت اذا كان بنو
تميم يهملونها ويرفعون الجزئين بها فما ذا جوابهم عما وقع في القران
العظيم من قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وكيف يتلون
ذلك فان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قاله
سيبويه كما نقله كذلك الشيخ خالد في شرح التوضيح وصرح به
غيره ايضا قلت والله اعلم ان ما قاله سيبويه لا يخلو عن نظر
فان العجمي القح الذي في اقصى بلاد الروم يمكنه ان يتكلف وينطق
بالكلمات العربية الفصيحة فلعل مراد سيبويه بقوله لا يطاوعه اي لم
لسانه مطاوعة سهلة من غير ما تكلف على انا لو سلمنا عدم المطاوعة
امكن ان يقال ان بشرا وامهاتهم عند التميميين ليس خبرا عن ما وانما
الخبر محذوف تقديره ما هذا مماثلا بشرا ونحو ذلك مما يناسب
وكذا الكلام في امهاتهم مثلا والجملة خبرها في محل الرفع عندهم فلينظر
فيه بالمراجعة فاني ما رايته الان او انه مخرج على طريقة الكوفيين
السابقة من انها لا عمل لها في الجزئين اصلا ونصب الثاني على نزع الخافض
وان نوزعوا في ذلك ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه استشهد على لغة
اهل الحجاز الفصيحة بورودها في افصح الكلام فقال قال الله تع
ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم فهذا اسم اشارة مبتدا
في محل رفع بما الحجازية وبشرا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة
وهن في الاية الثانية ضمير في محل رفع على انه اسم ما الحجازية
وامهاتهم منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة كما في مسلمات على انه
خبرها قال ابن فلاح اليمني وقد اجمع القرا على لغة اهل الحجاز فيما

ذكره ولم يقرا على لغة بني تميم الا شاذ اروى المفضل عن عاصم
ما هن امهاتهم بالرفع واما قول سيبويه وبنو تميم يرفعون الا من
دري كيف هي في المصحف فانه يوذن بان لكل احد ان يقرا على حسب
لغته من غير توقيف وذلك لا يحل انتهى ونقل الشيخ السيوطي في
الاشباه عن الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته انه لم يقع ما في
القران الا على لغة اهل الحجاز ما خلا حرفا واحدا وهو وما انت
بهادي العمي على قراءة حمزة فانها هنا على لغة تميم انتهى بحروفه
فتامله مع ما قبله وكلا حال على لغة اهل الحجاز شروط اشار
الشيخ رحمه الله سبحانه الى واحد منها مستندا فيه الى شيخه حيث
قال قال شيخنا المراد بخصوص اسمه حتى اذكره وان الشيخ رحمه الله سبحانه
له مشايخ كثيرة جلاجها بين عارفون واصلون اخذ عن بعضهم
علوم الحقيقة وعن بعضهم علوم الشريعة وما يتعلق بها من الادب
وقد ذكرهم في غضون ما صنفه من الكتب التي لم يسبق اليها ولاه
نسج ناسج على منوالها نفعنا الله سبحانه به وبهم واعاد علينا من بركاتهم
فاذا كان الكلام منقوضا بالا اقول لو عبر شيخه بدل
الكلام بالخبر كان اولى فان النقض لا يبطل العمل في نحو ما زيد
قائما الا في الدار او عند عمرو وخرج بالنقض بالا غيرها فلو قلت
ما زيد غير قائم نصبت غيرا على الخبرية بناء على المذهب البصري
وقال بعضهم يرفع هكذا قاله غير واحد كالامام السيوطي
وغيره وبهذا النقل الصريح يسقط ما يحج به المولى عصام وظن انه
شيء مستغرب من الافاضل الكرام وعبارته في هذا المقام قيد انتقاض
النفي بالا لانه لو انتقض بغير يعني الا لا يبطل عمله فيقول ما زيد
غير قائم بمعنى الا قائما وقد عمل في غير اغتنمه فانه من فوائد تفردنا
انتهى بلفظه وقد علمت مما نقلناه انه متطفل على موائد الائمة
الاعلام ولم يذكروا سوى وظاهر انها كغير وينبغي النظر في خلا وعدا

بناء على الحرفية نحو ما القوم قائمين خلا زيدا وعدا زيدا وكذا
على الفعلية فليحرر فاني ما رايت في كلام احد لقلة اطلاعي ومن
اطلع عليه فليرسمه تتميما للفائدة ومثال المنقوض بالا نحو ما زيد
الا قائم وفي القران العظيم وما محمد الا رسول رفعت انت الخبر
وهو قائم في مثال الشيخ ورسول في مثالنا وجملة رفعت الخبر جواب
الشرط في قوله سابقا فان كان الكلام واستشهد الشيخ على الرفع
بما ورد في القران العظيم قال تعالى وما امرنا الا واحدة
فامرنا مبتدا ونا مضاف اليه مرفوع بالابتداء لا بما لفقد شرط
عملها وهو عدم نقض خبرها والا اداة حصر وواحدة خبر المبتدا
وهو امرنا مرفوع به على المشهور تنبيه هذا الشرط الذي نقله
الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به عن شيخه رحمه الله سبحانه مقتصرا عليه
مذكور في عامة كتب النحو حتى في المقدمات الصغيرة كمتن القطر للامام
ابن هشام وبقي لعملها على ما هو في متن القطر ايضا شروط اخر تركها
الشيخ رحمه الله منها ان لا يتقدم اسمها على خبرها ولو ظرفا وجارا
ومجرورا على خلاف فيه فلو تقدم الخبر على الاسم بطل عملها نحو ما في
الدار زيد وما قائم عمرو ومن جملة شروطها ايضا ان لا يسبق
اسمها او لا يقترن كما في عبارة اوان لا يفصل بينها وبين اسمها بان
الزائدة كما في عبارة بعضهم فان فصل بان الزائدة كفت ما عن عمل
الرفع كما كفت ان عن عمل النصب في نحو انما الله اله واحد وذلك
كقول الشاعر بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم الخزف
فما مهملة لا عمل لها لاقتران اسمها بان وانتم ضمير في محل رفع مبتدا
وذهب خبره مرفوع به وصريف وهو الفضة عطف على ذهب ونقل
روي ذهب في هذا البيت منصوبا فقيل وهو مؤول على ان ان
نافية مؤكدة لما النافية لا زائدة كافة كما تقوله البصريون
قال الشيخ خالد في شرح التوضيح وبهذا التخريج في البيت

السابق على رواية النصب انما يتمشى على قول الكوفيين ان ان المقرونة
بعلى لنا فيه تجئ بها بعدما توكيدا وهو مردود الخ ماذكرنا لا تبطل
بها لا تبطل بما قاله بعض المشايخ الا انا بري في تحقيق هذا المبحث
فانه لا يخلو عن كدورة كما يعلم ان الوقوف على كلام الرضي وقد رايت
في شرح الكافية لابن فلاح اليمني ما نصه واذا وليتها ان كفتها
عن العمل فيقال ما ان زيد قايم كما كفت ما قال الشاعر

فما ان طبنا جبن ولكن   منايانا ودولة اخرينا

وقيل انما كفتها لان ما للنفي وان تكون للنفي والنفي اذا دخل
على النفي صار اثباتا وقد جاءت ان صلة ولم تكفها الحكم بزيادتها
كقول الشاعر

بني غدانة ما ان انتم ذهبا   ولا صريفا ولكن انتم الخزف

واما قول الاخر

لعمرك ما ان ابو مالك   بوان ولا بضعيف قواه

فيحتمل زيادة ان وهي حجازية ويحتمل انها تميمية مع قول الشيخ
خالد رحمه الله سبحانه ان ذلك التصريح انما يتمشى على قول الكوفيين
الخ ايضا قوله مع نقله عن الكوفيين انها لا عمل لها في الجزئين
والاول مبتدا ونصب الثاني على نزع الخافض وحرره من الشروط
ايضا ان لا يسبق اسمها بمعمول خبرها اذا لم يكن ذلك المعمول ظرفا او
جارا ومجرورا فان سبق به بان توسط المعمول بين ما واسمها بطل
عملها لضعفها في العمل نحو قولك ما طعامك زيد اكلا وكقول الشاعر
وما كل من وافى منى انا عارف   بنصب كل على انه معمول لعارف وانما
على رواية رفع كل فلا شاهد فيه فانها فيه حجازية وكل اسمها والجملة
بعده في محل نصب على انها خبرها والعائد فيها محذوف تقديره عارفه
وفهم من قولنا بان يتوسط المعمول بين ما واسمها انه لو توسط المعمول
بين الاسم والخبر لم يبطل عملها وهو كذلك كقولك ما زيد طعامك

وتامل جـ

اكل

اكلا فاحفظ ومن قولنا اذا لم يكن المعمول ظرفا او جارا ومجرورا
ان معمول الخبر اذا كان كذلك لا يبطل عملها وهو كذلك كل ذلك
مفهوم من متن القطر وزاد بعضهم عليه شرطين ان لا تتكرر ما فان تكررت
بطل العمل كما اذا اقترنت بان نحو ما ما زيد قايم وجوز النصب
جماعة من الكوفيين وان لا يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشيء الا شيء
لا يعبا به فان قلت حيث كان الامر كذلك وهو ان الشرط
في عملها ان لا ينتقض نفي الخبر بالا كما هو في متن القطر وغيره وفي متن
الالفية وغيرها فلم اسند الشيخ رحمه الله سبحانه هذا الشرط بخصوصه
الى شيخه فيما سبق حيث قال قال شيخنا الخ قلت والله اعلم بمراده
والا فهو لا يخفى عليه ان هذا الشرط وغيره مذكور في كلام غيره لعله
انما عزاه الى شيخه لينبهم منه ان ذلك الشرط هو المعتبر الراجح في
كلامهم وعليه الجمهور وانه لا يلتفت الى من خالف فيه فان بعضهم
جوز نصب الخبر في حالة النقض مطلقا وهو قول يونس وبعضهم جوزه
بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفرا وبعضهم جوز النصب بشرط
كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين كما نقله الشيخ خالد رحمه
الله سبحانه وبعضهم جوز النصب ان كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو
ما زيد الا اخاك او منزلا منزلته نحو ما زيد الا زهيرا كما نقله الامام
السيوطي رحمه الله سبحانه فلما راى الشيخ رحمه الله تعالى هذه الاقوال
المنتشرة المستدل عليها في كلامهم اسند ذلك الشرط الى شيخه للتقوي
به مع ما فيه من الادب من المشايخ بالاسناد اليهم وان كانت المسالة
منقولة في كلامهم كما يعلم من اداب العالم والمتعلم فتنبه ان المراد
من تعرضهما صريحا الاول هو ان معمول اسم ما هل يفصل فيه بمعمول
خبرها ام لا وقضيته تعليل بعضهم بالفصل نعم وعبارة شيخ شيخنا
السيد عيسى الصفوي في شرح الكافية تقتضي ذلك ايضا فانه قال
او تقدم شيء من خبرها على الاسم او اكد ما بمثلها نحو ما ما زيد انتهى بطل

ذلك جـ

العمل عند البصريين فانظر قوله او تقدم شيء اخر ما احسنه حيث لم
يقيد بمعمول الخبر كما هو واقع في غالب عباراتهم فلله دره من امام عارف
بمقاصد كلماتهم غير ناظر الى ظاهر الفاظهم وهذه المسألة كنا قد سألنا
عنها بعض المشايخ في الدرس حال الاشتغال فتردد فيها ولم يجب بما يشفي
العليل ويروي الغليل وسألناه ايضا عن معمول معمول الخبر هل هو كمعموله
فتردد لذلك والظاهر انه كمعموله كما علم مما سننقل عن عبارة
السيد عيسى رحمه الله سبحانه نعم تقدمه على الخبر نفسه لا يضر بخلاف
تقدمه على الاسم نفسه او الكلام كله كما علمت مما سنقول لنا في غير الظرف
والجار والمجرور فلا تغفل هذا ما ظهر في هذا المقام لهذا الضعيف
المشغول بالهموم وتوالي الاسقام سائلا من الله الكريم العفو والعافية
مع نعم صافية وافية الثاني انه يمنع تقدم معمول الخبر اذا كان غير
ظرف او جار ومجرور على اسمها هل هو مبني على القول بمنع تقدم خبر ليس
عليها كما اختاره الامام ابن مالك في الفية تبعا لجمهور الكوفيين وعلى
القول بجواز تقدم خبرها عليها كما هو جمهور البصريين او مبني عليهما رأي صح
قلت الذي تحصلت عليه من كلام ابن مالك رحمه الله سبحانه
في الفيته حيث قال

ولا يلي العامل معمول الخبر   الا اذا ظرفا اتى او حرف جر

انه بعمومه شامل لمعمول خبر ما الحجازية فان قلت سياق كلام ابن مالك
انما هو في الافعال الناسخة ولهذا قال ابن هشام في متن التوضيح فصل
ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان ظرفا او مجرورا
فان لم يكن احدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا والكوفيون
يجيزون مطلقا الخ فغرض الكلام في الافعال قلت لعل هذا
الغرض اتفاقي لا احترازي بدليل انه لم يذكر ذلك الحكم في باب ما الحجازية
فلم يعمم هنا اتكالا على ذكره في بابه على انه يفهم بطريق الاولى ان الحكم
في ما الحجازية بناء على انها عاملة كما عليه البصريون كالحكم في الافعال

الناسخة فان ما محمولة على ليس في صفتها بالنسبة اليها وما امتنع
في القوي يمتنع مع الضعف بالاولى ثم رايت عن الشاطبي ايضا ما حاصله
لعل الناظم اشار بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر ولم يقل ولا يلي كان
او ذا الفعل ونحو ذلك مما يعطي الاختصاص بكان واخواتها بل اتى بلفظ
يعم عوامل المبتدا والخبر تنبيها على اتحاد الحكم في الجميع انتهى المراد منه ومنه
تعلم ان الحكم ليس دائرا في تقدم معمول الخبر سوا من غير فرق وعلمت
من كلام ابن مالك انه قائل بمنع تقدم خبر ليس عليها وعلمت ايضا من قوله
ولا يلي العامل معمول الخبر ان معمول خبرها لا يليها وهو مذهب جمهور البصريين كما
اقتضاه كلام التوضيح وغيره فاختار مذهب الكوفيين وغيره وهو منع
تقدم خبر ليس عليها ولم يختر مذهبهم في جواز ايلائها معمول الخبر لها
بل اختار فيه مذهب جمهور البصريين حيث قال
ولا يلي العامل معمول الخبر فمذهبه الذي اختاره مركب من مقالتين
ولا بدع في ذلك فانه كان اماما جليلا مجتهدا في هذا الفن فما علينا
من بصري ولا كوفي بحيث قام الدليل عنده تبعه وقد سمعنا من شيخ
انه كان يقول طالعت الصحاح مما استفدت منه الا مسالتين او مسالتين
رحمه الله سبحانه وكان شيخنا العلامة احمد بن قاسم يجله كثيرا ولا يرتضي عليه
اعتراضا لابن حيان وغيره واذ قد علمت مذهب الامام ابن مالك
في منع تقدم خبر ليس عليها وفي عدم ايلائها معمول خبرها غير الظرف
والجار والمجرور وانه مذهب مركب فانه لم يتبع الكوفيين في جواز
ايلائها معمول خبرها بل اعرض عن ذلك وتبع جمهور البصريين في
المنع فلنرجع الى الكلام في ما الحجازية الذي نحن بصدده فمذهب
البصريين فيها انها عاملة الرفع في الجزء الاول والنصب في الجزء الثاني
حملا على ليس ومذهب الكوفيين انها غير عاملة شيئا بالكلية وان الاول
مرفوع على ما كان والثاني من الجزئين منصوب بنزع الخافض كما
نقلوه عنهم وردوه عليهم حتى قال بعض المحققين انه ليس بشيء

وقد قالوا انه يشترط لعملها المذكور عند البصريين شروط وذكروها
كما رايت في السابق التي من جملتها ان لا يتقدم خبرها على اسمها ولا معمول
خبرها كذلك غير الظرف والجرور وقد علمت ان مذهب البصريين ان مذهبهم هو
جواز تقدم خبر ليس عليها خلافا للامام ابن مالك ومذهبهم ايضا ان
معمول خبرها لا يليها ووافقهم في ذلك ابن مالك في الالفية مخالفا
لهم في الاول وعلمت ايضا ان مذهب الكوفيين ومن تبعهم المنع من
تقدم خبر ليس عليها كما هو مذهب ابن مالك وان مذهبهم انه يجوز ان يليها
معمول خبرها خلافا للبصريين ومن تبعهم كابن مالك واذا تقررت عندك
هذه المقدمات علمت منها ان تلك الشروط المذكورة لما الحجازية
مبنية على طريقة البصريين وصرح بذلك غير واحد ولا حاجة
على ليس على قول البصريين شروط وسرد تلك الشروط التي سبقت
واما على طريقة الكوفيين القائلين بانها لا تعمل شيئا في لغة الحجازيين
وان المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها والمنصوب على
اسقاط الخافض فمثل تلك الشروط معتبرة عندهم نظرا لما بعدها
مرفوع ومنصوب وان كان باسقاط الخافض فان حقيقة الحال ان
العرب اهل الحجاز نطقوا بعدها بمرفوع ومنصوب ففهم البصريون
منهم انها عاملة في الجزئين واستنبطوا تلك الشروط من غالب نطقهم
بها كذلك وفهم الكوفيون عن الحجازيين انها ليست عاملة عندهم
وهو مع ذلك يقولون بتلك الشروط اخذا من استعمالهم لها كما فعل
البصريون هذا ما لم اقف عليه صريحا في كلام احد والعلم امانة لكن
قد رايت الامام ابن مالك في التسهيل قد عد من شروط عمل ما الحجازية
فقد ان قال البدر الدماميني بعد وهذا الشرط ذكره المصنف
انه متفق عليه وليس كذلك بل نقل غيره عن الكوفيين انه لا يشترط
وانشد يعقوب
بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف

انتهى

انتهى بلفظه فانظر ظاهر قوله بل نقل غيره عن الكوفيين
انه لا يشترط فربما تعلم منه على الاجمال ان الكوفيين لا يقولون
بجملة تلك الشروط التي اعتبرها البصريون في عمل ما الحجازية هذا
وربما تعرض شبهة في كلام الدماميني حيث قال ذكر المصنف يعني
الامام ابن مالك وهذا الشرط متفق عليه بين البصريين والكوفيين
الخ اعتراضه في كلامه وان كانت العبارة هي قوله وهذا الشرط
متفق عليه مقتصرا على ذلك في التعبير فيقال معناه متفق عليه
بين البصريين بخلاف بقية الشروط فغيرها مختلف ثم قوله بل نقل غيره
عن الكوفيين انه لا يشترط فيه ايهام انه لا يشترط في عملها المذكور
ذلك الشرط وقد علمت ان الكوفيين قائلون بان ما الحجازية غير
عاملة فلينا مل فيه فانه عرض بطريق الاستطراد مع الدماميني صحته
وفساده موكول الى نظر النقاد ومن بايديهم الكتب المبسوطة
وكثرة المواد ولعلك ان تاملت ما سقناه في تحرير خبر ليس وفي
ايلائها معمول خبرها ربما تفهم منه جواب الحلبية السابقة في صدد
التنبيه فان قلت هنا زيادة مناسبة للمقام وهو ان بعضهم ذكر
ان اهل الحجاز لا يصح عندهم في لغتهم تقديم معمول الخبر البتة لعملوا
او لم يعملوا وهذا بخلاف تقديم الخبر فان اهل الحجاز يقدمونه ولا
يعملون كما انهم ينقضون النفي بالا ولا يعملون فاهل الحجاز يقولون
ما زيدا الا قائم وما قائما الا زيد ولا يعملون ولا يقولون ما طعامك
زيد اكلا كما اقتضاه كلام سيبويه كما قال بعضهم وهو وجيه
فان البصريين القائلين باعمال ما على لغة اهل الحجاز لا يجوزون تقديم
معمول الخبر مطلقا لا فرق في ذلك بين الفعل والحرف كما هو
مصرح به واقتضاه كلام الامام ابن مالك في الالفية كما تقدم بما
فيه فان قلت فهل الامر كذلك من عدم جواز تقدم معمول الخبر
عند بني تميم القائلين باهمالها قلت لا كما صرح به بعضهم حيث

انه متفق عليه وليس كذلك بل نقل غيره عن الكوفيين انه لا يشترط فيقال عليه ان كانت عبارة الامام ابن مالك صح

حيث قال فاذا قدرت ما يتممه صح الفعل به وكان الجملة مفردة
عن ما فكما يجوز لك ان تقول طعامك زيدا كل لك اذا دخلت لما
وهي عن عامله فاذا قدرته على ما نفسه فمذهب البصريين ان لها
الصدر ومذهب الكوفيين ليس لها الصدر فليتامل وحيث علمت ذلك
فقولهم في هذا البحث بعد ذكر شروط ما السابقة عند البصريين
ان ما لها الصدر ومذهب الكوفيين فان فقد شرط من شروطها بطل
عملها لم يكن البطلان مستعملا في عدم جواز التركيب حيث تقدم
معمول الخبر فانه تقدم تحريره عن الحجازيين وفي صحة ذلك التركيب
مع الاهمال بالنسبة الى تقدم الخبر نفسه او نقضه فقد بره فانه
صحيح ان شا الله الكريم وان لم ارمن افصح عنه وكفى هذا البحث
بحث ما وان كان لا يخلو عن طول وارجو ان لا يعد من الفضول
وخشيته عليه من الضياع فربما لا يجد في سوق يباع والله يعلم بقصدي
الجميل وهو حسبي ونعم الوكيل النوع السابع مرفوع الحروف
الرافعة تقدم اعراب هذه الجملة فلا نعيده واعلم ان هذه الترجمة
من الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به لم ارها لغيره الا لاحد في مختصر
ما عثر فيما وقفت عليه من الكتب ولكن الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به
واسع الاطلاع طويل الباع ولا يمكنني الاقدام عليه بشي من الاعتراض
في هذه المطالب وحسبي ان اقول لعل ذلك اما في هذه النسخة
من تصرف الكاتب وها انا اذكر لك ما وصل اليه علمي الاقصر من مراجعة
بعض كتب مختصرة ومبسوطة للتنظر فيه مع السواد الاعظم من غير المطولات
فهو يعثرون على نقولات عن ايمة ثقات فيتجلى عن الطلبة وعنا
ما حاك في الخاطر من الشبهات فاقول قال الشيخ رحمه الله سبحانه
ونفعنا به في بيان تلك الحروف الرافعة وهي هل وبل ولولا وانما
ولكنما وليتما ولعلما وربما ومهما وايان واين وكيف وحيث واذ واذا
وسياتي معاني هذه الالفاظ في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به
على وجه الاجمال ونتكلم عليها على وجه الاختصار على حسب ما يقتضيه

الحال

الحال فان هذه الحروف وهي من هل الى مهما والظروف وهي من متى
الى اذا ومن هذا تعلم ان الشيخ رحمه الله سبحانه قصد في الترجمة بقوله
مرفوع الحروف او غلب الحروف على الظروف بمعنى تمام عند في
ذلك والامر فيه سهل لا يؤاخذ بمثله ترفع الاسما والاخبار عند
الكوفيين انتهى ولا عن غيرهم في شي من الكتب النحوية التي بيدي الان
وفوق كل ذي علم عليم ولكن لا باس بان نتكلم عليها ايفا بنحو الشرح
وان لم اقف على نقل ذلك عنهم فنقول في هل على مقتضى ظاهر
كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به هل زيد قايم فهل حرف استفهام
وزيد اسم مبتدا مرفوع بهل وقايم خبر مرفوع كذلك بهل هذا
مقتضى ظاهر كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونقول في بل هل
على ظاهر كلام الشيخ رحمه الله سبحانه اذا كانت حرف استينا ف
داخلة على جملة اسمية نحو ما زيد قايما بل عمرو جالس فانها في هذه
الحالة هي التي يتصور فيها رفع الاسم والخبر فيكون عمرو مرفوع
بل عند الكوفيين وجالس خبره مرفوع ببل واما اذا كانت عاطفة
كما يقوله البصريون وكذا الكوفيون على تفصيل وشرايط ذكروها
في الحالة هذه حرف وما بعدها تابع من حيث العطف على
ما قبلها ان مرفوعا وان منصوبا او مجرورا كما بينوه ولا يسع الكوفي
والبصري في هذه الحالة ان يكون رافعة للجزين ونقول
في لولا لولا زيد جالس لاكرمتك فقد رفعت بلولا زيد وجالس عند
الكوفيين على ظاهر كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به والكن
المقرر عندهم في المرفوع بعد لولا عن التحصنية انه مبتدا
او فاعل بفعل محذوف او مرتفع بلولا قاله الرضي وقال بعضهم
ان في نحو لولا زيد لاكرمتك ثلاثة اقوال احدها للبصريين
انه ارتفع بالابتدا والخبر محذوف وجوبا والثاني للفرا ان لولا هي
الرافعة للاسم الثالث للكسايي انه مرفوع باضمار فعل واحتج

بمثله صح

اقول لم اقف على هذا النقل
عن الكوفيين صح

كل منهم مما يطول ذكره وفي التسهيل وليس الثاني لولا مرفوعا ولا منفصل
مضمر خلافا للكوفيين قال المص في شرحه والقولان مردودان د
بانهما مستلزمان ما لا نظير له اذ ليس في الكلام حرف يرفع ولا ينصب
ولا اسم خفض لزم بعده اضمار فعل يرفع انتهى وقد بسط القول
فيهما الامام ابن هشام في مغنيه بما لا تبتغي الاطالة بذكره هنا بعد
ان علمت الحال من مذهب الكوفيين وغيرهم في المسالة ومن قول
الامام ابن مالك رحمه الله سبحانه مع سعة اطلاعه واعتراف الايمة
باجتهاده في هذا الفن انه ليس في الكلام حرف يرفع ولا ينصب ونقول
في انما انما زيد قايم فزيد وقايم مرفوعان بانما وكذا الكلام
في لكنما وليتما ولعلما والمنقول فيها على تفصيل واختلاف
طويل حاصله اما الاعمال اعني الرفع والنصب لا رفع الجزئين بعمل
فاني لم اره واما الاهمال والرفع على الابتدا والخبر واما الاهمال
في بعض والاعمال في بعض مما هو مفصل في المطولات بما يجب
الاعراض عنه في هذا المقام ونقول في ما زيد قايم فزيد وقايم
مرفوعان بما على ظاهر كلام الشيخ رحمه الله تعالى والمنقول في كلامهم
ان ما بعدها مرفوع على الابتدا والخبر عند تميم او الاول مرفوع
بها والثاني منصوب بها عند الحجازيين وقد علمت الحال فيه والى
هنا انتهى الكلام على الحروف واما الظروف فتقول في متى متى زيد
مسافر فمتى رافعة للجزئين عند الكوفيين على ظاهر نقل الشيخ رحمه
الله سبحانه ونفعنا به والمعروف فيها على ما في المغني خمسة اوجه اسم
استفهام نحو متى نصر الله واسم شرط نحو متى اضع العمامة تعرفوني واسم
مرادف للوسط وحرف بمعنى من او في وذلك في لغة هذيل يقولون اخرجها
متى كمه اي منه واختلف في قول بعضهم وضعته متى كمي فقال ابن سيده
بمعنى في وقال غيره بمعنى وسط واختلفوا في قول ابي ذويب يصف السحاب
شربن بما البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

فقيل

فقيل بمعنى من وقال ابن سيده بمعنى وسط انتهى بحذف بعض
الفاظ وقس على متى ما بعدها فان ظاهر كلام الشيخ انها ترفع
الاسم والخبر ولا قدرة لي على تحريره فان البحث طويل الذيل قليل
النيل ومن اراد ذلك وتفصيل ما فيه فعليه بالمغني وحواشيه ع
والمعتمد عند البصريين فلا عمل لهذه الحروف والظروف البتة اي قطعا
وانما يقع بعدها المبتدا والخبر يعني لفظا او تقديرا كما في لولا
فان الخبر فيها محذوف وجوبا ان كان كونا عاما وجوازا ان كان
خاصا مع القرينة وهو الاصح اي وقوع المبتدا والخبر بعدها
من غير ان تكون عاملة فيهما خلافا للكوفيين على ظاهر كلام الشيخ رحمه
الله سبحانه ونفعنا به وقد علمت ما فيه على نوع من الاجمال
واعلم ان قول الشيخ رحمه الله تعالى وانما يقع بعدها المبتدا
والخبر اي في بعض الاستعمالات فهي جزئية لا كلية فقد لا يقع المبتدا
والخبر بعد بعض منها بالكلية كما في اذا جا نصر الله ولعلها اضافت لك
الجار المقيد وانما يوحي الى انما الحكم الله واحد ونحو ذلك وقد
تكون نفسها هي الخبر كما في قوله تعالى متى نصر الله واين زيد وكيف
زيد وغير ذلك مما هو في المطولات ثم ان الشيخ رحمه الله تعالى
شرع يتكلم على معاني تلك الحروف والظروف على وجه الاختصار
فقال اما هل فحرف استفهام اي المشهور فيها ذلك ونص عبارة هل
سيبويه وهل وهي للاستفهام ولم يزد على ذلك قال
ابو حيان وفي الايضاح وذكر جماعة من النحويين واهل
اللغة ان هل تكون بمعنى قد مجردة عن الاستفهام وربما
فسروا بذلك قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من
الدهر واري هذا القول ماخوذ من قول سيبويه انتهى وهي
لطلب التصديق الايجابي لا للتصور ولا للتصديق السلبي
هكذا عبر ابن السبكي في جمع الجوامع قال شارحه عم

المحقق المحلي ما نصه التقييد بالايجابي ونفي السلبي على منواله
اخذا من ابن هشام فهو سهو سرى من ان هل لا تدخل على منفي فهي لطلب
التصديق اي الحكم بالثبوت او الانتفا كما قاله السبكي والسكاكي
وغيره ويشركها في هذا الهمزة وتزيد عليها لطلب التصور نحو
ازيد في الدار ام عمرو وفي الدار زيد ام في المسجد فيجاب بمعين
ما ذكروا بالدخول على منفي الخ ما ذكره رحمه الله تعالى تبعا لبحرق وفيه
ويمكن السهو عن ابن السبكي وابن هشام مع التزامه انها لا تدخل على
منفي فلا يقال هل لم يقم زيد وان لم يتعرض لدفع السهو احد
ممن حشى عليه فيما رايت فتدبره وتختص هل كما قال الامام السيوطي
في الهمع بعدم دخولها على اسم بعده فعل اختيارا ولذلك
وجب النصب في نحو هل زيدا ضربت فلا يقال هل زيد قام الا
في الضرورة وجوزه الكسائي في الاختيار واجاز هل زيد قام جوازا
حسنا تقول انت مثلا هل زيد خارج فهل حرف استفهام
لا عمل له وزيد بعده مبتدا وخارج خبره وانظر حسن هذا التمثيل
من الشيخ رحمه الله سبحانه ولم يقل هل زيد خرج لما تقدم لك انه
لا يقال في الاختيار عند الجمهور خلافا للكسائي جوابه اي جواب
هذا الاستفهام التي تضمنه المثال السابق لا اي لفظ لا الايجابية
وهي نقيض نعم وهذه تحذف الجملة بعدها كثيرا تقول جا زيد
فيقال لا او لا اصالهم يجي او نعم بفتح النون والعين في اشهر اللغات
وكسر عينها مع فتح النون لغة كنانة وبها قرا الكسائي وكسر
نونها مع كسر العين اتباعا لغة لبعضهم وابدال العين حا فيقال
نحم لغة حكاها النضر بن شميل في المغني ان ابن مسعود قراها
قال ابو حيان ان الحا تلي العين في المخرج وهي اخفا من العين لانها
اقرب الى حروف الفم وهي الجواب والمراد منها حيث وقعت بعد

الاستفهام

الاستفهام الاعلام المستخبر وفي التنزيل فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا
نعم ويكون تصديقا للمخبر ووعدا للطالب ويكون بعد ايجاب ونفي وبعد
سؤال عنهما تنبيه قد تقدم لك في كلام المحقق المحلي ما حاصله ان
هل لا تدخل على منفي وانها لطلب التصديق اي الحكم بالثبوت او الانتفاء
كما قال السكاكي ولعله يعني بالحكم الادراك وحيث كان الامر كذلك
فيصح في جواب هل زيد خارج ان يقال في الجواب نعم او لا كما ذكره رحمه
الله سبحانه مع كون صيغة السؤال ايجابا فافهم واياك ان تتوهم
ان الكلام على التوزيع يعني ان الجواب بلا اذا كان السؤال منفيا
والجواب بنعم ان كان السؤال مثبتا لما علمت من ان هل لا تدخل على
منفي وهذا لا ينافي قوله فيما سبق قريبا ويكون بعد سوال عنهما
اي عن الايجاب والنفي فتامل واما بل فحرف عطف فلا تكون الا
عند النحويين كما قال الشيخ رحمه الله سبحانه بل هي على حسب ما قبلها
ان مرفوعا وان منصوبا وان مجرورا فالعامل فيما بعدها فيه خلاف
والاكثر في النسق على ان العامل فيه الاول بواسطة الحرف وقيل
العامل فيه مقدر بعد الحرف وقيل الحرف نفسه وقيل غير ذلك
تقول انت في مثال ذلك ما جاءني زيد بل عمرو فعمرو معطوف
على زيد فهو مرفوع مثله وتقول ما رايت زيدا بل عمرا فعمرا منصوب
معطوف على زيدا وتقول ما مررت بزيد بل عمرو فعمرو مجرور بالعطف
على زيد واما لولا فمعناه امتناع الشي وهو مضمون جوابها لوجود
غيره وهو شرطها وقد بين ذلك بقوله تقول لولا زيد لهلك
عمرو فهلاك عمرو ممتنع اي منفي لوجود زيد لطيفة في كلام الشيخ
رحمه الله سبحانه وهو انه عبر في لولا بقوله فمعناه الخ ولم يعبر في هل
ولا في بل بلفظ المعنى كان يقول ومعنى هل الاستفهام ومعنى بل
الاضراب وذلك لان لولا قد وقع بين الائمة اختلاف كثير في التعبير
عن معناها وتشخيصه بعبارات مختلفة فكان الشيخ رحمه الله سبحانه

العامل فيما بعد بل

لولا

قال رضي هذا التفسير المشهور فنقله والله اعلم وامّا انما وكانما ولكنما وليتما
ولعلما فحروف نواصب للمبتدا وروافع للخبر بحسب الاصل اتصلت
بها اي بتلك الحروف ما اي الزائدة فكفتها اي منعتها عن العمل هذا
هو المشهور فيها والشايع في ليت عند اتصال ما جواز الاعمال والاهمال
بها بخلاف بقية اخواتها وبعضهم جعل لعل كليت في هذا الحكم ورد
عليه وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما في انما نكرة
مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم والجملة بعدها
في موضع الخبر مفسرة لها كالتي بعد ضمير الشان وزعم ابو علي
الفارسي انها نافية واستدل بانها افادت الحصر في انما نحو
انما الله اله واحد كافادة النفي والاثبات الخ ما ذكر وهو
مردود والاسماء الواقعة بعدها اي بعد انما وما بعدها
انما هي مرفوعة على الابتداء بدليل ما ورد في القران الكريم
قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين فانما اداة
حصر وهي الاصل ان لما جئنا للاسم الرافعة للخبر ثبت
عليها ما فكفتها عن العمل فيهما فصار ما بعدها مرفوعا على الابتدا
والخبر واما متى فهو سوال عن الزمان اي يسال بها عن الزمان
يعني احد استعمالاتها ... تقدم لك عن المغني
انها على خمسة اوجه من جملتها انها اسم استفهام لان جوابها اي جواب
السوال بها يقع بالزمان اي بما يدل على الزمان فدل ذلك على
انها سوال عنه تقول انت في السوال بها عن الزمان متى زيد
خارج فزيد مبتدا وخارج خبر عنه ومتى ظرف زمان في محل نصب
على الظرفية متعلق بخارج وقدم على عرم لتضمنه معنى حرف استفهام
فله الصدر وجوابه اي جواب ذلك السوال يوم الجمعة او يوم السبت
مثلا واما ايان بفتح الهمزة وكسرها فهي بمعنى متى ايضا اي فانها للزمان
كمتى الا ان متى اكثر استعمالا وايان مختصة بالامور العظام نحو قوله

تعالى

متى

ايان

تعالى ايان مرساها اي في زمان قريب ام بعيد قال الله تعالى
ايان يوم الدين قال تعالى ايان يبعثون كما قاله بعض المحققين ...
لكن رايت عن الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ابن قال
والمشهور عند النحاة انها كمتى تستعمل في التفخيم وغيره وحينئذ
فكلام الشيخ رحمه الله سبحانه محتمل لان تكون مختصة بالامور
العظام كما اشار اليه بالمثال ويحتمل لعدم الاختصاص بذلك وهو
ظاهر التشبيه بمتى واما هل الاستفهام بها انما يكون عن المستقبل
فقد جزم بذلك ابن مالك وابو حيان وهو الذي في التلخيص
كما قاله الدماميني قال ولكنه في الايضاح الحاق انها للزمان
وكذا السكاكي ومثله بايان جئت وهو صريح او كالصريح في
انها تستعمل في الماضي انتهى كلامه وقد يقال بعد جزم بها ما
ابن مالك وابي حيان وما في التلخيص لا يعارض ذلك باطلاق
التوضيح واطلاق السكاكي والتمثيل بايان جئت لما لا يخفى
فتامله واما اين اذا لم تكن شرطا فسوال عن المكان اي يسال
بها عن المكان لان جوابها اي جواب السوال بها يقع بالمكان
اي بما يدل عليه فدل على انها سوال عن المكان تقول في سواله
اين زيد جالس فزيد مبتدا وجالس خبره واين ظرف مكان متضمن
لمعنى الاستفهام وهو في محل نصب على الظرفية لانه مبني لذلك
التضمن ومن ثم قدم لان الاستفهام وما تضمن معناه واجب
التقديم واما كيف فسوال عن الحال اي يسال بها عن الحال
الذي لا اختيار فيه نحو الصحة والسقم ما قاله السيد الجرجاني
لان جوابها اي جواب السوال بها صحيح او سقيم وفي ذلك
اشارة الى ما قاله السيد كما سبق فكيف اسم استفهام خبر مقدم
في محل رفع لانه مبني وزيد مبتدا موخر وقولك في الجواب صحيح
وسقيم خبر لمبتدا محذوف اي هو صحيح او سقيم واعلم ان الناس

اين

كيف

قد اختلفوا فيها فقال سيبويه كما نقل عنه انها ظرف وعلى ذلك

فتكون في محل نصب ابدا لانها مبنية وانكر ذلك الاخفش والسيرافي (كتنازع)

وقالا انها اسم غير ظرف فهي في محل رفع مع المبتدا كما قال الشيخ لسابق

ونصب مع غيره وعلى ذلك يجي ابها المطابق ان يقال كما قال الشيخ

رحمه الله سبحانه في المثال صحيح او سقيم وعند سيبويه جوابها المطابق

على خير ونحوه ولهذا قال روبه وقد قيل كيف اصبحت

خير عافاك الله على حذف الجار وابقى عمله وقال ابن مالك

ما معناه لم يقل احد ان كيف ظرف ولكنها لما كانت تفسر بقولك

على اي حال سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور واسم الظرف

يطلق عليها مجازا وقد ايد ذلك ابن هشام في مغنيه مع زيادة

فراجعه فليرجع اليه ولعلك تعلم من ذلك النكتة في كلام

الشيخ رحمه الله سبحانه حيث قال واما كيف فسوال عن الحال ولم يقل

واما كيف فظرف يسال بها عن الحال كما جرى في الظرف من حيث المكانية

ولا ينبغي ان تغفل عن هذه النكتة بقول الشيخ رحمه الله سبحانه

في متى انها سوال عن الزمان وفي اين انها سوال عن المكان ولم يقل (حيث)

ظرف لما قد لا يخفى عند التامل واما حيث فظرف مكان قال

الامام السيوطي رحمه الله سبحانه في متى انها سوال عن الزمان

وفي اين انها سوال حيث للمكان زمانا وحيث واعرابها لغة وتلزم

الاضافة لجملة وندرت لمفرد وقاسه الكسائي وتركها اندر

فتعوض ما وجوز الاخفش وقوعها للزمان وقصرها نادر وانكره

ابو حيان وفي وقوعها اسما ان ومفعولا وزعم الزجاج موصولة

انتهى من متن جمع الجوامع له وفي الشرح وبنيت على الضم تشبيها

بقبل وبعد لان الاضافة الى الجمل كلا اضافة لان اثرها وهو

الجر لا يظهر ومن العرب من بناها على الفتح طلبا للتخفيف ومنهم من

بناها على الكسر على الاصل لالتقاء الساكنين ولغة طي ابدال يائها

واما

واما فيقولون حوث وفي بنائها ايضا الحركات الثلاث ولغة فقعس اعرابها (لها)

يقولون جلست حيث كنت وجيت من حيث وفي عندهم كعندي وغيره

من حيث لا يعلمون بالكسر فحيث الاعراب ولغة البنا على الكسر وسواء في الجملة

المضاف اليها الاسمية والفعلية والثاني اكثر كما في المغني الجنى شرح

ثم قال والاصح انها لا تتصرف فلا تكون فاعلا ولا مفعولا انتهى قال

ابن هشام في المغني الغالب كونها في محل نصب على الظرفية او خفض بمن

وقد تخفض بغيرها وقد تقع مفعولا وفاقا للفارسي نحو الله اعلم حيث

يجعل رسالاته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع

الرسالة لا شيئا في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم

لا باعلم نفسه لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به الا ان اولته

بعالم قال ولا تقع اسما لان خلافا لابن مالك انتهى وزعم

الزجاج ان حيث موصولة انتهى ما اردناه من كلام الامام السيوطي

في الشرح متفرقا مع اسقاط جمل منه ولما للاختصار في الجملة تنبيه

ما ذكره الفارسي وتبعه العلامة ابن هشام من وقوعها مفعولا في الاية

الكريمة وكذا الامام ابن مالك كما نقله بعضهم بانه مبني على تصرف (عنه وقد تعقبه صح)

حيث وقد عرفت انه نادر فكيف يخرج في التنزيل عليه انتهى فان قلت

قد يقع من المعربين واهل التفسير كالقاضي البيضاوي والزمخشري

ونحوهما تخريج التنزيل على النادر قلت والله اعلم ان صحت (كما يعلم ذلك بالتتبع لكلامهم فكيف دعوى انه لا يخرج التنزيل على النادر صح)

تلك الدعوى وكانت مسلمة عندهم فيحمل ان تخريجهم على النادر

في بعض الاحيان اما لعدم ثبوت ندرته عندهم او انه يتعين طريقا

في التخريج او ان المعنى عليه انسب بالاسلوب الذي اقتضاه لها

او نحو ذلك مما يقال لكننا نتكل فيه فاني لم ار من تعرض له الى حين

التسطير والله العالم بحقيقة الحال تقول في التمثيل حيث

اذا وقعت ظرف مكان وما بعدها مبتدا وخبر حيث زيد تكون

عاملة فيهما على الاصح كما سبق رايته حيث زيد يصلي فرايت

فرأيت فعل ماض وفاعل والها مفعول به في محل نصب لانه اسم
مبني وهي عائدة على معهود بين المتكلم والمخاطب وحيث
ظرف مكان في محل نصب على الظرفية على ما تقدم وزيد مبتدا
مرفوع بالابتدا على الاصح ويصلي فعل مضارع مرفوع لتجرده
عن الناصب والجازم وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يرجع
الى زيد والجملة في محل رفع خبر عن زيد في محل رفع به على الاصح والعا يد
فيها هو الضمير المستتر العايد على المبتدا وجملة زيد يصلي في محل
جر باضافة حيث اليها وهي جملة اسمية وقد تقدم لك ان
اضافة حيث الى الجملة الفعلية اكثر تقول جلست حيث جلس
زيد ولقد احسن الشيخ رحمه الله سبحانه بتمثيله بالجملة الاسمية
وان كانت الاضافة اليها اقل من الاضافة الى الجملة الفعلية
لان غرضه لا يتاتى بالتمثيل بالجملة الفعلية لان حيث ح لا يكون
بعدها مبتدا وخبر نعم قال العلامة خالد في شرح التوضيح ما نصه
وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه
انتهى فليتامل واما اذ واذا فظرفان غالبا للزمان لكن حرف
استدراك لدفع ما يتوهم من قوله ظرفان للزمان من ان كلا
منهما للماضي او للمستقبل او للحال لان اذ هذا اللفظ كاينا للماضي
مستعملا فيه وضعا واذا بالعطف على اذ وقوله للمستقبل عطف
على للماضي فتامل واعلم ان اذ تدخل على الجملة الاسمية نحو واذ كروا
اذ انتم قليل وعلى الجملة الفعلية نحو واذكروا اذ كنتم قليلا
فكثركم والاول هو المناسب لصنع الشيخ رحمه الله سبحانه كما لا يخفى
ويستقبح دخولها على جملة اسمية خبرها ماض نحو اذ زيد قام ولا
تضاف الى مفرد واما قولهم كنت اذ ذاك وفعلت اذ ذاك فهو
على حذف الخبر تقديره اذ ذاك كذلك وبقي هنا شروط اخر
في الجملة المضاف اليها مذكورة في المطولات لا نطيل بها ثم ان الشيخ

رحمه

رحمه الله سبحانه استشهد على كون اذ للماضي بقوله تعالى واذ
جعلنا البيت مثابة للناس فان الظاهر منه المتبادر ان تكون
في لا بد للماضي لا للمطلق الزمن ولا للمستقبل واستشهد على كون اذا
للمستقبل بقوله عاطفا على ذلك السابق بقوله وقال تعالى
والليل اذا يغشى فان الظاهر منه على مقتضى كلام الشيخ رحمه الله
سبحانه ان اذا فيه للمستقبل وانت لا يخفى عليك ان هذين الاستشهادين
صحيحان في انفسهما في الجملة لكن بقطع النظر عن قوله رحمه الله تعالى
وتقدم انه فيما سبق وانما يقع بعدها المبتدا والخبر وهو الاصح فالمناسب
لذلك السابق الاستشهاد لاذ بما سبق منا وهو قوله تعالى
واذكروا اذ انتم قليل فان الواقع بعد اذ في الاية مبتدا وخبر
فلا تغفل والاستشهاد لاذا بنحو قوله تعالى اذا السما انشقت
بنا على قول من قال ان السما بعد اذا مبتدا لا فاعل بفعل محذوف
يفسره ما بعده وح فيكون ما بعد اذا مبتدا وخبر وبنحو قوله تعالى
واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
فان اذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها وليست اذا فيهما شرطية كما بينه
في المغني هذا وقد رايت في كلام بعض المحققين من المتاخرين ما نصه
وفي دخولها اي اذا على الجملة الاسمية التي خبرها فعل كثير نحو اذا
زيد ضربته وعلى الجملة الاسمية التي هي خالية عن الفعل قليلا
انتهى وفيه بعد تامل تنبيه ما افاده الشيخ رحمه الله سبحانه تقصيا
به من ان اذا في قوله تعالى والليل اذا يغشى للمستقبل فقد
استشكله المحققون قديما وحديثا واكثروا فيه الكلام جدا
فقد قال الامام ابن هشام في المغني ما نصه والثاني يعني من الوجوه
التي تخرج عنها اذا خروجها عن الظرفية والاستقبال ومعنى الشرط
ان تجي للحال وذلك بعد القسم نحو والنجم اذا هوى والليل اذا
يغشى قيل لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم

لانه انشاء لا اخبار عن قسم يأتي لان قسم الله تعالى قديم ولا يكون محذوف
هو حال من الليل والنجم لان الاستقبال والحال متنافيان وإذا بطل
هذان الوجهان تعين انه ظرف لا حالهما على ان المراد به الحال انتهى
والصحيح انه لا يصح التعليق بقسم الانشاء لان القديم لا زمان
له لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان وانه لا يمتنع التعلق بكاينا
مع بقاء اذا على الاستقبال بدليل صحة مجي الحال المقدرة باتفاق
كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا به الصيد به
غدا كذا يقدرون واوضح منه ان يقال المعنى مريدا به الصيد
غدا كما فسر قمتم في اذا قمتم الى الصلاة باردتم انتهى بلفظه وهو كلام
يحتاج الى مزيد تامل وتحرير ليس الآن فراغ للكلام عليه ثم
راجعت حاشية الدماميني على المغني ولم يتيسر لي مراجعة حاشية
الشمني ولا غيرها حين التسطير فوجدت فيها مناقشة سهلة نجليها
وهي في الحقيقة مبنية على مسالة اصولية قد حررها الائمة عند
الكلام على عدهم صفة الكلام من الصفات القديمة الازلية وقد اتينا
على شي منه فيما كتبنا على ام البراهين للامام السنوسي في الاصول
حسب الطاقة فان المبحث صعب تناضلت فيه سهام اغراض
الفحول ونص عبارة الدماميني في المقام قوله اي صاحب
المغني والصحيح انه لا يصح التعليق بقسم الانشاء لان القديم
لا زمان له لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان اقول
ليس هذا خاصا بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله قديم
لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا تتعلق بزمان المتعلق
ما لزمان هو المخبر عنه فيلزم اذا ان لا يتعلق ظرف بفعل خبري
في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له فما اجاب
به المص عن هذا فهو جواب خصمه عن ذلك انتهى كلامه واقول
هو كلام لا يخلو عن تدبيج وترويح من الجانبين من غرمين وتتبع

كلمات

كلمات العلامة ابن هشام السابقة ومن رد عليه مما يضيق عنها الان
نطاق البيان واجمال القول في ردها انه لا دخل للقدم في هذا
المبحث وانما المدار فيه على كون القسم الانشائي لا يتعلق سواء كان
قديما او حادثا بخلاف القسم الخبري لما هو مقرر محرر بينهم ان الانشا
لا يتعلق كما بينه العلامة ابن الحاجب في اماليه وان شئت الايضاح
عن ذلك وتفصيله فعليك بشراح كافية ابن الحاجب خصوصا شارح
المحقق الرضي وقد لخص غالبه مع زيادة فائدة المولى عصام في شرحه
فقال ما نصه ومما استصعب تعيين الناصب فيه قوله تعالى والليل
اذا يغشى فان ليس قبله وبعده ما يصلح للعمل فيه الا فعل القسم
ولو اعمل فيه يصير القسم معلقا مع انه منجز بلا ريبة ولو جعل ظرفا
مستقرا حالا من المقسم به يلزم ايضا وقوع القسم في حال غشيانه
لا في حال التكلم وايضا يلزم في قوله تعالى والقمر اذا اتسق
كون الزمان ظرفا للجثة وهو لا يجوز ولو جعل الحال مقدرة
فان الامر اما فيما نحن فيه فظاهر واما في قوله تعالى والقمر
اذا اتسق فلانه فيد بتقدير حصوله وقت الاتساق لا حصوله
فيه فلم يجعل الزمان ظرفا له تامل انتهى بحروفه ثم اعلم
ان قول العلامة ابن هشام كرم ان القديم لا زمان له
لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان معناه ان الزمان لا يكون
ظرفا له وانما القديم كالله سبحانه وتعالى وصفاته القديمة
يصاحب الزمان فانه تعالى وصفاته قبل العالم ومعه كما هو مقرر
ولنا في ذلك رسالة مفردة حررنا الكلام فيها على ذلك بعد
السؤال عن عبارة وقعت منا في اول خطبتنا في حاشيتنا ام البراهين
ولنكتف الان بهذا البيان في هذا المحل وانما اوجب ذلك وان كان
فيه نوع من الطول تقصير العلامة الدماميني عن تحقيق الكلام فيه
مع انه جدير بذلك فهو من شراح الكافية وغيرها بين يديه ولم

يتيسر لي الآن الوقوف على حاشية الشمني على المغني لانظر هل تعقبه
وتعقب الدماميني ابن هشام فيما قاله ام لا فمن رام ذلك فليراجعهما
وغيرها ليقف على حقيقة الحال ويتضح له زوال الاشكال هذا وان
بعض شراح الكافية لم يرض في زوال الاشكال بكون اذا في موقع الحال
واعربها بدلا من الليل بعد كلام طويل وفيما ذكرناه كفاية اجمالية
والله حسبي ونعم الوكيل ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه وتعالى لما قرر
ان اذ للماضي واذا للمستقبل شرع يتكلم على استعمال الاخر له فقال
واعلم ان اذا قد تجعل للماضي اي الفعل الماضي من حيث زمانه
مستقبلا في المعنى يعني لا في اللفظ وذلك نحو اذا جاء نصر الله فجاء
فعل ماض وقع بعد اذا وليس مستعملا في الحدث الواقع في الزمن
الماضي بل هو مستعمل في الحدث الواقع في الزمان المستقبل والمعنى اذا يجيء
فهل هذا الاستعمال بطريق الحقيقة ام بطريق المجاز وبناء على الثاني
لابد من بيان العلاقة والقرينة فلينظر فيهما وكذلك اذ قد
تجعل للمستقبل اي الفعل المستقبل من حيث انه ماضيا في المعنى
اي يكون من حيث انه ماضيا وان كان بصيغة المستقبل من حيث اللفظ
وذلك كقوله تعالى اذ يقول المنافقون فيقول مستقبل من
حيث اللفظ والمعنى اي معناه اذ قال فهو ماض باعتبار معناه
ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه فوض الامر في ذلك كما هو عادته في كل
اموره الى العليم الخبير فقال والله تعالى وتقدس اعلم بحقائق الامور
جليلها ودقيقها خفيها وظاهرها جزئياتها وكلياتها لا يعزب عنه شيء
منها وهو العليم السميع البصير هذا ما تيسر ايراده في هذا النوع
السابع وهو المدفوع بالحروف مع غاية الجهل والتشبث لما فيه
من المخالفة كما رايت لما اشتهر مع ضعف البنية والبصر وتوالي الهموم
وزيادة الفكر حتى هجس في خاطري التقاعد عن تمام شرح هذه
المقدمة والاكتفاء بما تقدم فرايت في منامي مولانا الشيخ رحمه
الله

الله سبحانه نظرا في ما حققت بتخصيصه لكن علمت منه انه هو فقال لي
ما لفظه تكلف تكلف وقل في اخر كل مبحث كذا وكذا من
نحو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم او ذكر فقمت من المنام ولم
اضبط من ذلك شيئا اصلا بل نسيته ولم يبق عندي سوى لفظ
تكلف مكررة فعند ذلك قوي عزمي على التمام ان شاء الله الملك
العلام اغتناما لاشارة الشيخ رحمه الله سبحانه وتيمنا به
ورغبة في الدخول تحت لوائه يوم تزاحم الاقدام لكن قد عزمت
على الاختصار وعدم الانتشار الا بقدر الضرورة كي يصل المعنى
منها الى بعض الافهام ثم مما اتفق لي ببركة الشيخ رحمه الله
سبحانه حين قام عندي التعب في شرح هذا النوع اني تصفحت
الاشباه والنظائر للامام السيوطي رحمه الله تعالى ونفعنا
به فوجدت فائدة عظيمة لها تعلق بذلك النوع واي تعلق
فاحببت رقمها ليعلم الواقف عليها زيادة سعة علم العربية
وما فيها من المنقولات الغريبة الحقانية التي خلت عنها غالب
الكتب المشهورة بايدينا في علم العربية ونص تلك الفائدة التي
نقلها في الاشباه فائدة قال ابن الدهان في الغرة كان الفراء
الرفع في كلام العرب على ثمانية عشر وجها الاول رفع الاسم
بالماضي والمستقبل نحو قام زيد ويقوم زيد الثاني رفع كم
الاسم بما يعود الذكر نحو قام زيد الثالث رفع الاسم بالفاعل
مؤخرا نحو زيد قائم وربما المرافعان الرابع رفعه بالمحل
مقدما نحو خلفك زيد فاذا قالوا زيد خلفك رفعوا زيدا
والمضمر بالظرف وهو وجه خامس للرفع السادس رفع الاسم برجوع
العائد عليه كقولك زيد ابوه قائم وزيد مررت به والسابع
رفع الاسم باسم مثله جامد نحو زيد ابوك الثامن رفع الاسم
بما يغلب عليه ان يوصف نحو زيد صالح التاسع رفع الاسم بمحل

قد رفع عزم نحو زيد حيث عمرو العاشر رفع الاسم بما ينوب عن رافعه
في التقدير نحو قائمة جاريته زيد وتقديره وجل قائمة جاريته
زيد الحادي عشر رفع الاسم بسلم وبيس الثاني عشر رفع الاسم
بحرف الاستفهام نحو من ابوك واين اخوك الثالث عشر رفع الاسم
بما لا يكون الا سابقا له نحو لولا زيد لاكرمتك الرابع عشر رفع الاسم
المزال عن التصرف نحو حبذا انت الخامس عشر رفع الاسم بما لا يظهر
انه وصف له نحو حبذا اقبال وادبار وحبذا الله اقبالا لا ادبارا
السادس عشر رفع الاسم بواو منسوقة عليه نحو كل ثوب بثمنه فتابت
الواو عن مع والباء فرفعت السابع عشر رفع الاسم بواو مستأنفة
نحو قيامي اليك والناس ينظرون الثامن عشر الرطب والحر شديد
انتهى كلام الامام السيوطي في الاشباه وفي بعضه نفع في كلام الشيخ
في ذلك النوع في الجملة والظاهر والله اعلم انها مادة الشيخ التي
اخذ منها فراره في نفسه لا يخلو عن تقصير ونشأ هل عدم تحرير
كما لا يخفى على نحرير والكلام عليه يطول ونحن قد عزمنا على الاختصار
وعدم الانتشار والمشوش على بعض الاذكيا والا الضرورة الحالية
لاجل الايصال فلا نطيل بتتبعها المقال النوع الثامن مرفوع
باب ان واخواتها وهي اي ان واخواتها وكان ذلك صار كالعلم بالغلبة
على تلك الاحرف فلذلك افرد الضمير الراجع اليها اولا فهي
وهي اي المذكورات من ان واخواتها ان بكسر الهمزة وتشديد
النون ومعناها توكيد النسبة ايجابية كانت او سلبية نحو ان
الله لا يظلم الناس شيئا ولا تقع الا في اول الكلام بخلاف
ان المفتوحة واستشكل بانها تقع بعد اما نحو اما يوم الجمعة فان
زيدا القائم فان يوم الجمعة معمول للقائم على ما هو مختار ابن الحاجب
كذا في بعض شروح الكافية وفيه نظر ولكن بالتشديد ومعناها
الاستدراك وهو كما قيل رفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام

السابق

السابق وفيه كلام كثير يحتاج الى تحرير وليت وهي للتمني في المشهور
من استعمالاتها ويقال فيها لت بابدال اليا تاء وادغامها في التاء
وهو اي التمني طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب يعود يوما او
ما فيه عسر نحو ليت لي قنطارا من الذهب فاحج منه ويتعلق التمني
بالمستحيل كثيرا وبالممكن قليلا ولا يكون في الواجب ويجب في التمني
اذا كان متعلقه ممكنا ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه
والا صار ترجيا ولعل وهي في المشهور من استعمالاتها موضوعة
للترجي وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو لعل الله
يرحمني بخلاف الواجب حصوله فلا يقال لعل الشمس تغرب كما صرح
به الرضي او للاشفاق وهو توقع المكروه نحو لعلك باخع
نفسك ولا يكون الترجي الا في الممكن بخلاف التمني كما سبق
واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل
منه او افك قاله في المغني وانما قلنا في المشهور لانها كما قيل
قد تجي للاستفهام نحو لعل زيد قائم بمعنى هل زيد قائم وقد تجي
للتعليل على راي نحو فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى اي
لكن يتذكر او يخشى وفيها لغات احد عشر ذكرها الرضي وقد نظمها
من شيخنا العلامة الفهامة اللطيف الظريف ابو المحاسن المالكي
المشهور بحسن كما ذكره في طبقات المالكية بيتا مفردا في لغاتها
وهو هذا زد لا ما اورا قبل عل عن غن اودع وقل ان لانت
ولعل انتهى وفي التسهيل كما قاله بعضهم ذكر عن لعل الكسر ايضا
وكان بفتح الهمزة والتشديد في اشهر استعمالاتها للتشبيه اي
لبيان مشاركة امر لآخر في معنى على وجه التاكيد لتركبها من الكاف
المفيدة له وان المفيدة للتاكيد سواء كان خبرها جامدا او مشتقا
نحو كان زيدا اسد وقيل انها بسيطة وعليه فلا تاكيد في التشبيه
بها وقيل انها تزيد لغيره لك مما هو مذكور في المطولات وان بفتح

الهمزة اي وتشديد النون وانما ضبط بهذا اللفظ لانه محل
اللبس من السابقة وليعلم ان الاولى بكسر الهمزة وبعضهما
التاكيد كان المكسورة الهمزة وهذه لا تقع الا في اثنا الكلام ها
محولة لما قبلها عليها فاعل ومفعول او مجرورة فانها مع ما بعد
تسبك بمصدر ماخوذ من الخبر مضاف الى الاسم وهذا في الخبر
المشتق ظاهر نحو اعجبني ان زيدا قايم فتقول منه اعجبني قيام
زيد واما في الخبر الجامد نحو اعجبني ان زيدا انسان فتجعل الخبر
مصدرا مضافا الى الاسم الحاق ياء مشددة وتاء التانيث المتحركة
فتقول منه اعجبني انسانية زيد كذا قال مولانا الرضي وتعقبه
العصام بقوله وتفضيله المسبوك بانه لا يتم في قوله تعالى ذلك
بانهم قوم لا يفقهون فانه لا يوجد فيه هذا المصدر من الخبر بل من جزء
الخبر ويضاف الى المضاف الى الاسم انتهى كلامه فهذه الحروف
كلها تنصب الاسما وترفع الاخبار عند البصريين بالشروط المذكورة
في اسم كان وذهب الكوفيون الى ان خبرها مرفوع بما كان قبل دخولها
تقول مثالا لذلك ان زيدا قايم فان حرف تاكيد ناصب
لزيد على انه اسمه ورافع لقايم على انه خبره وليت زيدا خارج فليت
حرف تمني ناصب لزيد ورافع لخارج وتقول كذلك منتهيا الى اخرها
اي تلك الحروف نحو لعل الله يرحمني الى اخرها وقال بعضهم ليس
كان السابقة في التعداد حرفا سادسا بل هي اي الحروف خمسة
في الحقيقة لا ستة وانما هو اي حرف او لفظ كان السابقة في
التعداد اصلها ان بكسر الهمزة وتشديد النون دخلها اي لفظة
ان او كلمة ان ولهذا انث الضمير الراجع اليها فان الكلمات
المراد منها لفظها يجوز تذكيرها وتانيثها كما هو مقرر عندهم كاف
فاعل دخل وهو مضاف الى قوله التشبيه فالاصل ان
زيدا كالاسد فقدمت الكاف عليها ان وفتحت همزة ان ليدل

الكلام

الكلام من اول الامر على التشبيه وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق
الكاف بشيء وقبل التركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح
ومثل ذلك قيل في لكن المشددة السابقة فذهب بعضهم
انها بسيطة وعليه البصريون وهي منتظمة من خمسة احرف اخرى
ما جاءت عليه الحروف وذهب بعضهم الى انها مركبة وعليه
الكوفيون فجمهورهم من لا وان والكاف زايدة بينهما لا للتشبيه
وحذفت الهمزة تخفيفا وقيل غير ذلك مما هو مذكور في المطولات
ثم ان الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به اشار الى حكم من احكام
هذه الحروف حيث قال ولا يجوز تقدم خبر هذه الحروف على اسمها
وبالاولى تقدمه عليها نفسها فلا يجوز ولو ظرفا فلا يقال ان قايم
زيدا وذلك لضعفها في العمل بخلاف كان واخواتها كما تقدم واتهم
كلامه انه يجوز تقديم معمول خبرها على اسمها مطلقا سوا اكان
ظرفا او جارا ومجرورا او غير ذلك وليس مرادا على الاطلاق
بل لا يجوز يلاوه لهن الا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا واما
توسطه اي معمول الخبر بين الاسم والخبر فيجوز مطلقا واما تقدمه
عليهن فلا يجوز مطلقا تنبيه لم ار تقدم في معمول الاسم فليحرر
حكمه ثم ان الشيخ رحمه الله تعالى استثنى من عدم جواز تقدم خبرها
بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا ومثله الجار والمجرور بل الظرف عند
افراده عن ذكر الجار والمجرور معه يشمله كما ان الجار والمجرور عند
افراده عن ذكر الظرف يشمل الظرف كما صرح به بعضهم فحكمهما
واحد وقد يفيد ذلك قول الشيخ رحمه الله تعالى كقولك ان
في الدار زيدا ذاهبا مثال بالجار والمجرور لتقدير الظرف على الاسم
ومثال الظرف قوله تعالى ان لدينا انكالا ثم ان الشيخ رحمه
الله سبحانه استشهد على ان تلك الاحرف واقعة في الكتب بايات
قرانية فقال قال الله تعالى ان الله بري من المشركين ورسوله

فالله منصوب بان وبري مرفوع به وهو محل الشاهد واما قوله
ورسوله فيحتمل انه مبتدا حذف خبره اي ورسوله كذلك بري
من المشركين او هو معطوف على اسم ان قال ابن مالك في الفيته
وجايز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا
ولا يجوز ولا يصح جره بالعطف على المشركين معاذ الله سبحانه اذ يصير
المعنى ان الله بري من المشركين وبري من رسوله ثم فوض الامر
في ذلك بقوله كما هو عادته الى الله سبحانه وتعالى حيث قال والله اعلم
ويمكن ان يكون فيه اشارة خفية الى ان تلك الاية ونحوها ليس
فيها دليل على ان رافعه للخبر كما هو مذهب البصريين فيحتمل انه
مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول ان كما هو مذهب الكوفيين
في المسالة تتمة مكملة باللطف النوع التاسع مرفوع بنعم وبيس وهما
فعلان غير متصرفين موضوعان لانشاء المدح والذم على ما هو
مقرر بينهم وذلك نحو نعم الرجل زيد فنعم فعل ماض مبني على
الفتح على الاصح وليست اسما خلافا لبعضهم والرجل فاعل بنعم
مرفوع به و زيد هو المخصوص بالمدح وهو مبتدا والجملة قبله
خبره ويجوز ان يكون خبر المبتدا واجب الحذف اي الممدوح
زيد وعلى ذلك اقتصر العلامة ابن هشام في اوضح المسالك
وفي اعرابه غير ذلك ونعم سيد القوم زيد الكلام فيه من حيث
الاعراب كسابقه وانما اتى به اشارة الى ان فاعل نعم وكذا
بيس يجوز ان يكون معرفا بال الجنسية او العهدية على الخلاف
فيها او مضافا لما قارنها ولو بالواسطة وبيس صاحب الدار
عمرو الكلام فيه كسابقه من حيث الاعراب وهو للذم كما هو ظاهر
ويجوز ان يكون فاعلها ضميرا مستترا على سبيل الوجوب مفسرا
بتمييز كما بينه الشيخ رحمه الله سبحانه بقوله نعم رجلا زيد فنعم
فعل ماض كما تقدم وفيه ضمير مستتر وجوبا على انه فاعل ورجلا

بتمييز

تمييز لذلك الضمير المستتر وزيد هو المخصوص بالذم وتقدم اعرابه
فلا نعيده تقديره اي تقدير ذلك التركيب وبيان ان نعم فيه
ضمير مستتر مفسر بنكرة نعم الرجل فالرجل بيان لمرجع الضمير في نعم
اي نعم هو اي الرجل وقوله رجلا تمييز لذلك الضمير المستتر في نعم
وقوله زيد هو المخصوص بالمدح ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه اشار
بقوله وبيس الكلام غلاما عمرو ومثله نعم السيد سيدا مكرم
ونحوه الى مسالة فيها خلاف وهي انه هل يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر
والتمييز في باب نعم وبيس وقد اشار اليها الامام ابن مالك في
الفيته حيث قال

وجمع تمييز وفاعل ظهر • فيه خلاف عنهم قد اشتهر •

وقال تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم ففي كبرت ضمير
مستتر وجوبا قد فسر ذلك الضمير بالتمييز وهو كلمة فهو نظير
نعم رجلا زيد السابق فقد قالوا والعبارة لابن هشام في التوضيح
وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين
بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل كضرب وفهم ثم يجري مجرى
نعم وبيس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل وحكم المخصوص تقول
في المدح فهم الرجل زيد وفي الذم خبث الرجل عمرو انتهى المراد نقله
منه وسقناه لما فيه من ايضاح كلام الشيخ رحمه الله والاشارة
منه اليه تنبيه هذا النوع وان كان في الحقيقة داخلا في
النوع الاول من كلام الشيخ رحمه الله سبحانه وهو المرفوع لانه
فاعل الا انه لما كان فيه احكام خاصة عده نوعا مستقلا وقصد
للايضاح للمريدين النوع العاشر مرفوع بافعال المقاربة قيل انه
انه من باب تسمية الكل باسم الجزء فان افعال هذا الباب ما هو ليس
للمقاربة كما هو ظاهر وقيل من باب التغليب فانها موضوعة
للدلالة اما على حدوث دنو حدوث الخبر وهي كاد وكرب واوشك

الجمع صح

كما قاله ابن هشام لكنه عبر بقوله ما وضع للدلالة على قرب الخبر
وعد تلك الثلاثة او على رجائه وهي عسى وحرى واخلولق كما
قاله ابن هشام او على الاخذ فيه كطفق وهو كثير ومنه انشأ
وجعل واخذ وهذا النوع في الحقيقة من اخوات كان الا ان
العادة جرت بافراده بباب كما صنع الشيخ رحمه الله سبحانه تبعا
لهم وذلك لاختصاصها باحكام ليست لكان وهي اي افعال المقاربة
منها عسى وهو فعل غير متصرف للانشاء فليس له مضارع ولا امر ولا
اسم فاعل وهي موضوعة للدلالة على رجاء الخبر كما تقدم وعبارة
ابن الحاجب فيها انها موضوعة لدنو الخبر رجاء وهي بظاهرها مشكلة
وقد شرحها شيخ شيخنا السيد عيسى الصفوي بما ازال اشكالها
مع التكلف وعبارة الرضي عسى لم توضع للطمع في دنو مضمون خبره
بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى حصوله عن قرب او بعد
مدة مديدة نحو عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلى الله عليه وسلم
ان يشفع لي فهي بمعنى لعل التي لا دنو فيها باتفاق انتهى فليتامل
بالدقة مع مراجعة ما شرح السيد وكاد جرى بحض ولهذا تصرف
تصرف الافعال كما قاله بعض المحققين وقضيته انه يكون لها
مضارع واسم فاعل وامر وليس هذا الاطلاق بصحيح كما يعلم من شرح
التوضيح ومعناها كما سبق الدلالة على حدوث دنو حدوث
الخبر وعبارة ابن الحاجب فيها مع شرح السيد لها والثاني اي الذي
وضع للدنو على وجه الحصول والجزم كاد فانه هو المراد منه والحاصل
ان ابن الحاجب ومن تبعه جعل معاني جميع افعال هذا الباب الدنو
لكن على انحاء مختلفة كما يعلم بالوقوف على كلامه وكلام ابن هشام
في التوضيح بخلافه بحسب الظاهر كما يعلم بمراجعته وقد رأيت
ما نقلناه عن الرضي فتدبر وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح
افصح قاله الدماميني وهي مثل كاد في الدلالة على قرب الخبر

كما سبق

كما سبق بافيه واوشك كذلك في تلك الدلالة ومن ثم ضمها الشيخ
رحمه الله الى كاد ولا يقال الثلاثة مضمومة الى عسى فيكون معناها
لانا نقول شهرة عسى في الترجي تمنع من ذلك وهذه مجرد حكمة
لا نلتزمها فلا يرد نقضها تقول في التمثيل عسى زيد ان يخرج
فعسى فعل ماض وزيد اسمه وان يخرج خبره هذا مذهب الجمهور
ولا يخفى عليك ان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة فلا بد من تقدير
مضاف اما في الاسم اي عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اي
عسى زيد صاحب ان يخرج وفيه تكلف ومذهب سيبويه انها
فعل متعد بمنزلة قارب بمعنى وعملا او قاصر بمنزلة قرب
فعسى زيد ان يخرج بمعنى قارب زيد ان يخرج او قرب من ان يخرج
وحذف الجار توسعا ومعنى عسى ان يخرج زيد قرب خروج زيد
ولا حذف هنا قاله الدماميني وقال تعالى عسى الله ان يكف
بأس الذين كفروا الكلام في اعرابه كما تقدم تنبيه قد
تسند عسى الى ان والفعل فتكون هنا تامة هذا هو المشهور
من كلامهم وقال الامام ابن مالك عندي انها ناقصة
ابدا ولكن سدت ان وصلتها في هذه الحالة مسد الجزئين
كما في احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد بان حسب خرجت
في ذلك عن اصلها قاله الدماميني وانظر في كلام الامام ابن
مالك هل يحكم على المحل ان يفعل بانه مرفوع او منصوب
او في محلين الرفع والنصب لسده مسدهما وحرره وقال
تعالى تكاد السموات يتفطرن استشهاد اخر من القرآن العظيم
فتكاد فعل مضارع ناقص والسموات اسمه ويتفطرن فعل
مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة والجملة في محل
نصب خبر تكاد وفي الحديث الشريف كاد الفقر ان يكون كفرا
وكاد فعل ماض ناقص والفقر اسمه وان حرف مصدري ناصب

يكون الناقصة واسمها ضمير مستتر جوازا يرجع الى الفقير وكفرا
خبر يكون الناقصة وان يكون كفرا في محل نصب خبر عن كاد الثانية
لطيفة مثل الشيخ رحمه الله سبحانه لعسى بمثال واحد من القرآن
العظيم بخبر مقترن بان لانه من افعال الترجي وكان الاقتباس
وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى ان تجرد
من ان خاص بالشعر نحو عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراه فرج
قريب ومثل لكاد عقب عسى بمثال واحد من القرآن العظيم
وخبره مجرد من ان اشارة منه الى ان الغالب في كاد ان يكون
خبرها مجردا من ان ومثلها في ذلك كرب كما في التوضيح قال
الشيخ خالد في شرحه لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداناته
وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرها
ان يقترن بان غالبا انتهى ثم عقب هذا المثال بقوله وفي الحديث
كاد الفقر الخ اشارة منه الى قلة الاقتران بان كما يفهم بالذوق
حيث مثل بالحديث المخالف للمثال القرآني فليدرك باللطف
وكذا الحكم في كرب واوشك يعني في رفع ما بعدهما بهما لا في جميع
الاحكام كما هو مبين في المبسوطات تتمة لم يذكر الشيخ
رحمه الله تعالى ونفعنا به افعال الشروع ولم يمثل لها مع انهم
ذكروها في احد انواع افعال المقاربة وكان ذلك مراعاة
للاختصار فانها كثيرة قال في التوضيح وشرحه والنوع
الثالث يعني من افعال المقاربة ما وضع للدلالة على الشروع
فيه اي على شروع المسمى باسمها في خبرها وهو كثير وانهاه بعضهم
الى نيف وعشرين فعلا ومنه انشا وانشأ وطفق بفتح الفاء
وكسرها وطبق بكسر الباء الموحدة وجعل وهب وعلق وهلهل
واخذ وقام انتهى النوع الثاني عشر مرفوع بالحكاية نحو جاء
زيد خرج وفي القرآن العظيم قال الله على ما نقول وكيل

وقد

وقد تقدم القول في نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام
عليكم اي يقولون سلام عليكم والله اعلم هكذا وجدته في النسخة
التي بيدي كما ترى من غير زيادة ولا نقص وعندي ان ذلك من
فساد تصور الكاتب وتصرفه على الشيخ رحمه الله سبحانه وامعان النظر
في توجيهه مع ظهور فساده ومخالفته لكلامهم يعد من العبث
الباب الثالث في المنصوبات وانواعها خمسة عشر نوعا
انواعها مبتدأ ومضاف اليه وخمسة عشر اسم مبني على الفتح لتركيبه
في محل جر المبتدأ وليس عشر بمضاف اليه كما تقدم بيانه عن ابن
هشام ونوعا تمييز النوع الاول منصوب لانه مفعول به والمفعول
به قيل ان الضمير في به يعود على ال الموصولة في المفعول اي الذي
يفعل به فعل اي يقابل الفعل او يوقع عليه ونوقش فيه بانه يقع في
عبارتهم مفعول به من غير ال فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف
اي الشيء المفعول به والالف واللام فيه ليست موصولة لعدم قصد
الحدوث بالصفة وقيل الاحسن ان المفعول به ونحوه كالمفعول معه
صار في الاصطلاح كالعلم على اللفظ المخصوص فلا مرجع للضمير فيه بل هو
جزء كلمة فتامل كلامهم اي لفظ اوقعت عليه الفعل اي الحدث او
الفعل الاصطلاحي باعتبار حدثه والضمير في قوله عليه عائد على
ما على حذف مضاف اي على معناه او على نفسه لئلا يخرج عن
التعريف نحو قلت زيدا وقلت زيد قائم فالمراد ما صدق عليه اسم
فاعل ولو ذكرت فاعله اي فاعل ذلك الاسم وكانه قصد بذلك
عليه الرحمة اخراج نائب الفاعل في نحو ضرب زيد فانه يصدق على زيد
انه اسم اوقع عليه الفعل لكنه لم يذكر فاعله فلا يسمى اصطلاحا مفعولا به
نحو ضربت زيدا فضرب فعل ماض مبني على الفتح والتاء ضمير مرفوع مبني
في محل رفع على الفاعلية وزيدا مفعول به لانك اوقعت عليه الضرب
وسميت عمرا اشارة به الى ان الفعل لا فرق فيه بين ان يكون

رفع ح

مصحح الضمير ... المفعول به

الجوارح او بغيرها نحو شممت عمرا او فهمت المسالة وسمعت
القران واعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا جبة اشارا ايضا
الى انه لا فرق في الفعل بين المتعدي الى واحد او اكثر وتنبيه
قد ابهم الشيخ رحمه الله سبحانه ناصبه ليكون كلامه جاريا على كل
الاقوال في الناصب ومذهب البصريين فيه ان ناصبه اما فعل
متعدا وصفة نحو ان الله بالغ امره او مصدر نحو ولولا دفع الله
الناس او اسم فعل نحو عليكم انفسكم وقيل ناصبه الفعل والفا
وقيل الفاعل واليه هشام ابن معاوية من الكوفيين وهي معنى
المفعولية اي كونه مفعولا واليه ذهب صاحبه من الكوفيين
كما قال في الفاعل رفعا سله كونه فاعلا وهذا القول الاصح
وربما يفهم من قول الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به سابقا منصوب
لانه مفعول به ولم يقل منصوب بالفعل او شبهه كما هو مذهب
البصريين لكن لا ينبغي حمل كلامه عليه لضعفه فتامل النوع الثاني
منصوب بافعال الشك واليقين قد ترجم ابن هشام وغيره
هذا النوع بافعال القلوب قيل لان معانيها قائمة بالقلب
والشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به عدل عما هو المشهور في الترجمة
وعبر بما ترى وكانه ليكون كلامه جاريا على ان معانيها قائمة بالكل
كما قيل به ولعل مراد الشيخ رحمه الله بالشك ما يقابل اليقين
كما هو قضية كلامه فيشمل الظن ففي القاموس الشك خلاف
اليقين لكن قضية كلام ابن هشام في الاوضح ان شيئا من تلك
الافعال لا يكون للشك الذي يعبر عنه باستواء الطرفين فانه قال
وتنقسم يعني هذا الفعل المتعدي الى اثنين اربعة اقسام
احدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو اربعة وعدها ثم قال
والثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة وعدها ثم قال
والثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان

[illegible] المفعول

راي وعلم والرابع ما يرد بهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة
ظن وحسب وخال انتهى المقصود نقله منه فانت تراه عبر
في تلك الاقسام باليقين والرجحان وهما العلم والظن ولم يجرح
على الشك ولم يفصل ابن مالك هذا التفصيل بل اقتصر على
ما يفيد في الخبر يقينا وما يفيد فيه رجحان الوقوع ولم يتعرض
للشك الذي هو استواء الطرفين فليحرر المسالة من المبسوطات
او من كتب اللغة فانها العمدة في مثل ذلك ثم بعد تسطير ذلك
راجعت شرح الكافية للجامي فوجدته قال عقب قول
المتن افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم
ارادوا بالشك الظن والا فلا يجي من هذه الافعال بمعنى الشك
المقتضي تساوي الطرفين انتهى بحروفه ثم رايت في كلام
بعضهم في زعم ان اكثرها تعالى فيها للشك فيه ونقل عليه عبارة
ابن السبكي في شرح التلخيص فليحرر وهي سبعة لعل الحصر
في السبعة باعتبار شهرتها بين الطلبة والا فهي اكثر من ذلك
كما هو مذكور في المختصرات والمطولات حسبت وما بعدها بدل
من سبعة وهي كما في التسهيل للظن واليقين وجعلها المرجح للظن
فقط وابن هشام تردد لها والغالب كونها للرجحان واضاف
الهمع ذلك ظن وخال وظننت وهي كحسبت فالغالب ان
تستعمل في غير المتيقن نحو ظننت زيدا قائما اذا كان قيامه
مترجح الوقوع عندك وقد تستعمل في المتيقن قال تعالى اني
ظننت اني ملاق حسابيه اي تيقنت وخلت ماضي يخال
وهو كظن فاكثر ما يكون في غير المتيقن كما تقدم عن ابن هشام واما
خال ماضي يخول بمعنى يتكبر فلازمه وكذلك اذا كان بمعنى ظلع
نحو خال الفرس اي غمز في مشيه وان كان بمعنى نظر نحو خلت
البرق اي نظرته تعدت لواحد وعلمت وهي لليقين كثيرا

معنى خال وتقريره

وبمعنى الظن قليلا قال الله تعالى فاعلم انه لا اله الا
الله اي تيقن ما ذكر وقال تعالى فان علمتموهن
مؤمنات قاله في التوضيح بمعناه وقد ذكرها الامام
ابن مالك مما يفيد المعنى اليقين فقط وتبعه الرضي
لكن لك ان تريد العصام في شرح الكافية الاتفاق
على ان علم لليقين والابيات السابقة التي ذكرها ابن
هشام وغيره واردة عليهم ووجدت بمعنى تيقنت
كما قاله الامام ابن مالك وتبعه ابن هشام في التوضيح
وقال الرضي بمعنى اصابة الشيء على صفة وقال بمعنى العلم
فاريد به مجازا واما اذا كان وجد بمعنى اصاب نحو وجد ضالته
اذا اصابها تعدى لواحد فقط وان كان بمعنى استغنى
او بمعنى حزن او بمعنى حقد كان لازما ورايت بمعنى علمت
وقد استعملت بمعنى الظن وقد استعملت بهما في قوله تعالى
انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنونه ونعلمه واما اذا
كانت بمعنى البصر نحو رايت الشمس او بمعنى المذهب نحو راى ابو حنيفة
رضي الله عنه حل كذا وراى الشافعي رضي الله عنه حرمته
كذا او بمعنى اصاب الرئة نحو راى الصيد اي اصاب رئته
تعدت لواحد في هذه المعاني الثلاث لكن صرح بعضهم
بان راي الاعتقادية متعدية الى اثنين والحقوا براي
العلمية راي الحلمية على ما بين في المطولات وزعمت
هذا هو الفعل السابع من افعال الشك واليقين التي عدها
الشيخ رحمه الله سبحانه ولعله انما اخره لاضطراب العلماء
في مدلوله فقد جعله ابن هشام في توضيحه مما يفيد في الخبر
تيقنا وظاهر كلامه او صريحه انه لا تفيد العلم وقد جعله في
التسهيل لليقين فقط والرضي للقول بان الشيء على صفة قولا

غير

غير مستند الى علم نحو زعمتك كريما وقال وقد يستعمل في المحقق
وقال بعضهم والزعم قول يطلق على الحق والباطل واكثر
ما يقال فيما يشك فيه وفي شرح التلخيص لابن السبكي ولم يستعمل
الزعم في القران الا في الباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول
هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكنا اذا تاملته نجده يستعمل
حيث يكون المتكلم شاكا فيه كقوله لم يقم الدليل على صحته
وان كان صحيحا في نفس الامر انتهى واقول كلام ابن السبكي لا يخلو
عن نظر فان قوله ولكنا اذا تاملته الخ فانه ان اراد بالشك
استواء الطرفين فيخالفه قول العلامة الجامي فيما سبق
ان شاء من افعال هذا الباب لا يكون للشك المقتضي تساوي
الطرفين وان نقضه العصام بما لا يجدي وان اراد بالشك
الظن فلا نسلم انا اذا تاملناه وجدناه يستعمل حيث يكون
المتكلم شاكا كيف وقد صرحت الائمة فيه بالخلاف في
معناه الموضوع له على انحاء مختلفة واذا تاملنا بعضه وجدناه
يستعمل حيث يكون المتكلم غير شاك ولا ظان وعبارة الامام
السيوطي في الهمع زعم بمعنى اعتقد كقوله
زعمتني شيخا ولست بشيخ وذكر صاحب العين ان الاحسن
ان يوقع على ان وان ولم يجئ في القران الا كذلك قال
السيرافي الزعم يقترن به اعتقاد صح او لم يصح وقال ابن دريد
اكثر ما يقع على الباطل وفي الافصاح زعم بمعنى علم في قول
سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما او قد
يكون منكرا ويكون ايضا ظنا غالبا وقد تكون بمعنى الكذب
انتهى بلفظه فانت اذا تاملت بعض الاقوال عن الائمة
الاعلام وخصوصا امام الصناعة سيبويه حيث نقل عنه
ان زعم بمعنى علم حصل لك شبهة فيما قاله ابن السبكي وان تلقاه

بعض المشايخ بالقبول لكن الحق ان تلك الاقوال لا يمكن اجراء
كل منها في كل تركيب فلا بد من التحرير فعليك بنوادر ذلك مما
خطر حين التسطير والله تعالى بذلك وغيره عليم خبير ثم
ان الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به اشار الى ان تلك الافعال
التي ذكرها لا تنصب المفعولين بسائر معانيها بل انما تنصبهما
اذا كانت لمعان خاصة كما سبقت الاشارة منا الى ذلك
فزعم مثلا لا تنصب الجزئين اذا كانت بمعنى كفل نحو زعم
زيد عمرا ومنه الزعيم غارم بل تكون في هذه الحالة متعدية
الى واحد وان كان زعم بمعنى راس نحو زعم زيد او بمعنى سمن
او هزل نحو زعمت الشاة اي سمنت او هزلت فهو من الاضداد
كانا لازما في الثلاثة وتلك الاشارة الاجمالية ذكرها بقوله
اذا كن اي تلك الافعال بمعنى علمت اي تيقنت بدليل
ما سبق في اول هذا النوع بخلاف ما لم يكن كذلك كان كانت
علم مثلا من قولهم علم الرجل اذا انشقت شفته العليا فهو اعلم
ومنه قول الزمخشري كما تلقينا عن المشايخ رحمهم الله تعالى

واخوف دهري وقدم مفضل • لانهم لا يعلمون واعلم •
ولم تعد الايام باسمى لانني • انا الميم والايام افلح اعلم •

فافلح مشقوق الشفة السفلى واعلم مشقوق الشفة العليا
واذا كان الرجل كذلك فلا يقدر على النطق بالميم لانها شفوية
ولم يزل غالب المشايخ يتمثل بهذين البيتين لتقدم الجهلة عليهم
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فهي لازمة ومصدرها
العلم وبخلاف ما اذا كانت بمعنى المعرفة فانها متعدية
الى واحد كما قال الامام ابن مالك في الفيته

لعلم عرفان وظن تهمه • تعدية لواحد ملتزمه •

وكان كانت حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا

احمر

احمر لونه وابيض كالبرص فانها لازمة غير متعدية في هذه الحالة
وكان كانت ظن بمعنى اتهم واسم المفعول منه مظنون وظنين
قال تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم ونحو ذلك
مما لم يكن بمعناه علم والا ظن بخلاف ما اذا كان بمعناه احدهما
فانه ينصب مفعولين وح ففي قول الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا
به اذا كانت بمعنى علمت نوع اشكال في اقتصاره على علمت
فان بعضا منها لا يكون بمعنى العلم كما سبق تقريره ويلو ينصب
الجزئين كالذي بمعنى علمت وكان الظاهر ان يقول اذا كن بمعنى علمت
او ظننت على التوزيع فان بعض تلك الافعال يتعين ان يكون
لليقين وبعض منها يستعمل في الامرين على ما حرره العلامة ابن
هشام في توضيحه وبالجملة يمكن ان يجاب عن الشيخ رحمه الله سبحانه
بان ما صنعه من الاقتصار على قوله علمت من باب الاكتفا بمعنى
او ظننت او شككت كما عرفته على حد قوله تعالى سرابيل تقيكم
الحر فلينا مل فيه او يقال اليس من هذا الباب ويكفي اقتصاره
على قوله بمعنى علمت لان معنى علمت تارة يكون يقينا واخرى
يكون ظنا كما سبق تقريره فكانه قال اذا كن بمعنى اليقين
او الظن اللذين تضمنهما علمت ويكون ذلك على سبيل التوزيع
على تلك الافعال كما سبق تقريره وكلها اي تلك الافعال
التي ذكرها تدخل على المبتدا والخبر فتنصبهما جميعا قيل ان
الفا للتعقيب فتقتضي نصب المبتدا والخبر للدخول عليهما معا
والحال ان نصب المبتدا عقب الدخول عليه لا عليهما معا واجيب
بان المراد تعقيب المجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد
والمراد تعقيب نصب الاول للاول ونصب الثاني للثاني
وقيد في التسهيل المبتدا والخبر بقوله الداخل عليهما كان
والممتنع دخولها يعني دخول كان لاشتمال المبتدا على استفهام

انتهى وانما قيد المبتدا بذلك لان استعمال الخبر على الاستفهام
غير مانع في البابين نحو ابن كان زيد وابن ظننت عمرا واما
المبتدا المشتمل على الاستفهام فيجوز وقوعه في باب ظن دون
باب كان نحو ايهم ظننت قائما لانه منصوب فيتقدم بخلاف
اسم كان ويسمى المبتدا مفعولا اول والخبر مفعولا ثانيا وهذا
عند الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب
ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل
عليه بما رد عليه كما بين في المطولات تقول انت في
التمثيل لذلك ظننت زيدا اخاك فظننت فعل ماض وفاعل
وزيدا مفعول اول منصوب بظن واخاك من الاسماء الخمسة
مفعول ثان منصوب بالالف نيابة عن الفتحة وعلمت زيدا
فاضلا هو كسابقه في الاعراب ونحو ذلك كقولك حسبت
التقى والجود خير تجارة اي تيقنت وكقوله تعالى يحسبهم
الجاهل اغنياء من التعفف اي يظنهم ووجدت العلم نافعا
اي تيقنته وخلت الهلال لائحا اي ظننته كذلك ورايت
الله اكبر كل شيء وزعمت الناس منا خمين النوع الثالث
منصوب لانه مفعول له وهو اي المفعول له ما اي لفظ يفيد
الفعل اي الحدث او المراد الفعل الاصطلاحي باعتبار حدثه
وشبهه ما عمل عمله والمراد بالوقوع تعلقه به سواء كان مثبتا
او منفيا فانهم لاجله اي لاجل ما اي معناه وبسببه عطف
تفسير على قوله لاجله من حيث المعنى بدليل قوله بعد اي بسبب
وذلك نحو قولك جئتك ابتغاء معروفك فجئتك فعل
ذلك ماض وانا فاعل والكاف مفعول وابتغاء مفعول لاجله
لانه وقع الفعل وهو المجيء لاجله اي بسبب ابتغاء معروفك ومعروف
مضاف اليه ومضاف نظرا لما قبله وبعده وقال تعالى

يجعلون

يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فحذر مفعول
له ليجعلون والموت مضاف اليه اي لحذر الموت فتكون لام
السبب مقدرا ذكرا للام لكونها بمعنى الحرف في جميع ذلك التقدير
معنى تقدير اللام في المفعول له
من المثالين وغيرهما واعلم انه ليس المراد بتقديرها انها محذوفة
من نظم الكلام كما يحذف بعض حروف الجر وانما المراد انها
مراعاة من حيث المعنى كاللام الاضافية في غلام زيد فافهم والحاصل
كما قال السيد رحمه الله سبحانه ان المفعول له بسبب حامل للفاعل
على الفعل وينقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالضرب
للتاديب الثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود والاول يكون د
المفعول له علة وجودية
بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولا له والقسم
الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل انتهى وايضا
كما في كلام بعضهم ان المفعول له علة الاقدام على مضمون الفعل
المعلل اي ثمرته وفائدته سواء تقدم وجوده على وجود مضمون
الفعل كما في قعدت عن الحرب جبنا او تاخر كما في جئتك اصلاحا
لك فان وجود الاصلاح مسبب عن وجود المجيء وتصوره في الذهن
سبب للاقدام عليه فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه
الذي كان به مسببا انتهى فاستفده فكثيرا ما يقع الغلط فيه
لعدم تمييزهم بين القسمين وذلك كما وقع من بعض شراح البخاري
في قوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
الخ حيث قال لا يصح ان يكون ايمانا مفعولا من اجله لان القيام
انما يكون بعد الايمان ونحو ذلك النوع الرابع منصوب لانه
مفعول معه قد تقدم الكلام على عود الضمير في معه فلا نعيده
وهو اسم فضلة كقولك استوى الماء والخشبة فاستوى فعل ماض
مبني على فتحة مقدرة على الالف والماء فاعله مرفوع بالضمة
الظاهرة على الهمزة لانه ممدود والواو حرف بمعنى مع وليست

عاطفة هنا وقوله الخشبة مفعول معه منصوب بفتحة ظاهرة وابهم الشيخ رحمه الله سبحانه الناصب لم يبين في كلامه على كل الاقوال ومذهب الجمهور فيه ان ناصبه هو ما عمل في السابق عليه من فعل لازم او متعد سواء كان فاعلا او مفعولا او اسما عامل عمل الفعل وقيل الناصب له مضمر بعد الواو وما ذاتقلت جاء البرد والطيالسة فكانك قلت جاء البرد ولابس او وصاحب الطيالسة وكذا في غير ذلك ه ورد فيه بان هذا يقتضي ان يكون مفعولا به لا مفعولا معه وقيل الناصب له الواو ورد بعدم النظير في ذلك وقيل الناصب له الخلاف فيكون العامل معنويا على هذا عند بعض الكوفيين وعند بعض اخر منهم انتصابه على الظرف لان الواو قائمة مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطي ما بعده اعرابه كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير ونقل اليها ما بعدها ورد بان الامر لو كان كذلك لجاز النصب في كل رجل وضيعته ظرفا وليس كذلك وقد اشار الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به لهذا المثال الى ان الواو المعية تقع قبل ما لا يصح عطفه خلافا لابن جني وابي حفص والسيرافي والفارسي والشلوبين وابن الصائغ وابن عصفور بل نقل ابن الباذش عليه الاجماع ومن ثم اعترض على الامام ابن مالك في نصه المخالفة على ابن جني فلا يجوز على هذا الراي جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية ولذا لا يجوز عنده لا انتظرتك زيد وطلوع الشمس مراعاة لاصل الواو في العطف قال الامام ابن مالك انكر ابن خروف قول ابن جني وهو بلا شك خليق بدليل استوى الماء والخشبة ومازلت اسير والنيل ونحو ذلك وقد تولت تلك الامثلة التي اوردناها فاما استوى الماء والخشبة فسهل لا يمتنع فيه العطف واذا لم يجز استوى الخشبة فلا يجوز اختصم زيد وعمرو وان لم يجز اختصم عمرو وغلط الزجاج في زعمه

ناصب المفعول

الاعراب صح

ان الخشبة لا يجوز فيها الا النصب واما سرت والنيل فلا تمنع نسبة السير اليه لامتداده ولانه لا يفارقك منه جزء واحسن منه ان يقال استوى السير التجري للاقتران مما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض كذا مثل والذي يظهر ان الاقتران ليس هو المصحح لاستعارة السير التجري بل الاستعارة صحيحة بدون هذا الاقتران انتهى ملخصا من كلام العلامة الدماميني وفي كلام بعضهم وقد يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ويقال استوى هنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء انتهى كلامه وكنت نفسك وتبع فتحها وزيدا كالاخ فكنت فعل ماض ناقص والتاء اسمه في محل رفع لانه مبني والواو للمعية لا عاطفة وزيدا مفعول معه منصوب بكنت على راي الجمهور السابق وقوله كالاخ جار ومجرور بالباء لانه مثنى متعلق بمحذوف تقديره كائنان في محل نصب خبر كنت الناقصة ولو قال الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به كالاخ من غير تثنية لكان صحيحا موافقا للاكثر قال في التسهيل ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله او حاله ما له متقدما قال الدماميني وهذا هو الاكثر فتقول كنت وزيدا كالاخ هذا في الخبر وتقول جئت وهندا ضاحكين حكا هذا في الحال قال في المتن وقد يعطى حكم ما بعد المعطوف قال الدماميني عقب ذلك بالواو نظرا الى ان اصل هذه الواو العطف فتقول في الاول كنت وزيدا كالاخوين وفي الثاني جئت وهندا ضاحكين اذا كانت مشاركة له في الضحك ايضا والا فقد تكون المشاركة في الفعل دون الصفة المقيدة له قال في المتن خلافا لابن كيسان قال الدماميني عقبه فانه لا يجوز الا المطابقة الاولى

فقط وهو القياس وانت وينبغي ان تحقيقين هذا عند الجمع في نحو
كان زيد ومؤدبه كالعبد انتهى كلام المتن والشرح بلفظه وانما
حصل منا هذا على هذا الوجه لما اني رايت بعض المشايخ رحمه الله
سبحانه قد تصرف نوع تصرف في عبارة المتن والشرح ولم يغير
شيا منهما لما ونحو ذلك كقولك لا يعجبك الاكل والشبع ولا
تتغذ بالسمك واللبن فان المقصود النهي عن عجاب الاكل مصاحبا
للشبع وواقعا معه وكذا عن الاغتذا بالسمك مع اللبن والنصب
معين لهذا المعنى المقصود بخلاف العطف فانه مفوت لهذا الغرض
اذ هو يحتمل الاشتراك فيه وانما هو مفعول معه هكذا في النسخة التي
بيدي ولعل الكاتب تصرف على الشيخ في نسخته واصلها والله اعلم
وانما سمي مفعولا معه ويرشدك الى ذلك قول الشيخ رحمه الله
سبحانه عقب ذلك في النوع الخامس وانما سمي مفعولا مطلقا ك
والامر فيه سهل والمعنى ظاهر لانك وضعت الواو مكان مع اي
استوى الما مع الخشبة فقد تقدم الكلام فيه واعلم ان هذه
الواو اتى بها للدلالة على تنصيص المعية في الزمان الواحد
بخلاف واو العطف ليس فيها النصاصة على اتحاد الوقت فاذا
قلت جاني زيد وعمرو احتمل المعية وغيرها لكن قد صحح بعضهم
في مع انها لا تقتضي الاتحاد في الزمان وبه صرح ابن مالك فقال انها
اي مع في الافراد مساوية لمعنى جميع لكن تعقبه في ذلك ابو حيان وقال
انه ليس بصحيح فقد قال ثعلب اذا قلت جاا جميعا احتمل ان فعلهما
في وقت او وقتين واذا قلت جاا معا فالوقت واحد وكذا ذكر
ابن خالويه انها باقية الدلالة على اتحاد الوقت النوع الخامس
منصوب لانه مفعول مطلق وهو المصدر ومثله اسمه وما ناب
عنه وهو تفسير للمفعول المطلق بما هو اعم منه اذ المصدر دائما مطلقا
من المفعول المطلق او ما وجب على ما فيه كما هو مبين في المطولات

دائما

دائما سمي مفعولا مطلقا لانه اي المصدر باعتبار معناه هو المفعول
الذي احدثه الفاعل واوجده بعينه بخلاف سائر اي باقي المفعولات
نحو قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس الشي الذي فعلته ولكنك فعلت
به فعلا وهو الضرب ولذلك سمي مفعولا به وكذلك سائر
المفاعيل ونوقش في ذلك بان المفعول لاجله فعل الفاعل حقيقة
في نحو قمت اجلالا واكراما لك وضربته تاديبا وكذا المفعول به
فقد يكون فعل الفاعل حقيقة في نحو انشأت قيامي وقعودي فكان
القياس ان يقال فيهما مفعول مطلق لا مفعول به ولكن جرى اصطلاح صح
على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يريدوا ابدا الا المفعول به لانه
لما كان اكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه وانما كان نحو ذلك
ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك
اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وانما سمي مبني للمجهول
يتعدى الى مفعولين بلا واسطة تارة واخرى الى المفعول الثاني بالواسطة
تقول سميت ابني محمدا وبمحمد فالضمير في سمي هو نائب الفاعل وهو
المفعول الاول والظاهر رجوعه الى المصدر لا الى المفعول المطلق
وقوله مصدرا هو المفعول الثاني اي وانما سمي المصدر مصدرا
لان الافعال اي الاحداث اي الدال عليها تصدر عنه اي تشتق منه
كما هو راي البصريين في المسالة فشبه اي المصدر بمصدر الابل وهو اي
مصدر الابل المكان الذي تصدر عنه الابل وتذره اي تتركه وهذا
التشبيه لعله بحسب الاصل ثم نقل عن ذلك وجعل اسما للفظ المخصوص
بحسب الاصطلاح وعبارة الشيخ خالد في شرح التوضيح لا تخلو عن
ايضاح ولفظها وسمي المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه اي اخذ منه
كمصدر الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه انتهت فتامل بين العبارتين
وحد المصدر يعني الذي هو معنى المفعول المطلق اي تعريفه او رسمه
بحيث يتميز نوع تمييز عن بقية المفاعيل في الجملة كل اسم دل على معنى

اي حدث في زمان مجهول نحو لا لقيد ليس من مسمى المصدر في شيء
وانما هو من لوازمه الوجودية كالمكان اذ من ضرورة الحادث
في نفسه وقوعه في زمان ومكان وانما مسمى المصدر هو الحدث فقط
كما قال الامام ابن مالك في الفية المصدر اسم ما سوى الزمان
من مدلولي الفعل كامن من امن وان كان فيه مناقشة من وجه اخر
وعبارة بعض المحققين في هذا المقام المفعول المطلق وهو ما يدل على
مفهوم الفعل حال كونه مجردا عن الزمان نحو ضربت ضربا انتهى ثم
اعترض هذا التعريف بانه غير مانع لدخول جميع انواع المصدر فيه ولا
جامع لخروج مفعول مطلق يدل على الزمان عنه نحو صبحت صبوحا
فالاولى في تعريفه ان يقال مصدر او جار مجراه يذكر من جهة
صدوره من الفاعل واجيب بانه يمكن العذر بان يقول ان اللام
في الفعل ما لزمان للعهد وان مجردا حال عن المفهوم اي على ما يدل
على مفهوم الفعل الذي عمل فيه حال كون المفهوم مجردا عن الزمان الذي
يدل عليه بصيغته وح يستقيم التعريف انتهى واقول انت لا يخفى
عليك ما فيه من التكلف والخفاء وذلك لا يناسب مقام التعريف واحسن
من ذلك ان يكون تعريفا بالاعم وجوزه بعضهم واهل العربية لا يتحاشون
في رسومهم عن عدم المنع والجمع فليتامل تقول مثلا المفعول
المطلق المنصوب ضربت ضربا فضربت فعل ماض وفاعل وضربا مفعول
المطلق مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة على اخره والناصب
له ضرب وجلست جلسة فجلس فعل ماض والتاء ضمير فاعل مبني في محل رفع و
وجلسة منصوب على المصدرية بجلست مبين للعدد ان كانت الجيم
مفتوحة وان كانت مكسورة كانت مصدرا مبينا للهيئة قال الامام
ابن مالك في الفيته

وفعلة لمرة كجلسة • وفعلة لهيئة كجلسة •

ومن ذلك يعلم ان الشيخ رحمه الله سبحانه اشار بتلك الامثلة الى ان

المفعول

المفعول المطلق تارة يكون للتاكيد ومثل له بضربت ضربا وقد
يكون للنوع اذا دل على ان المراد من الفعل نوع منه وقد يكون للعدد
اذا دل على كمية صدور الفعل من الفاعل واشار الشيخ الى
هذين بقوله وجلست جلسة وان كسرت الجيم كانت للنوع
خاص من الجلوس وان فتحتها كانت لمرة واحدة ومن ذلك
اي من المصدر الذي هو المفعول المطلق او من المفعول المطلق
المنصوب كل صحيح وله وجه قولهم اي العرب بنطقهم تميم
والنحاة بحكمهم اهلا وسهلا ومرحبا فانها اي المصادر منصوبة
بتقدير افعال ليست تلك الافعال من لفظ المصادر والمعنى
اتيت اهلا لا غرباء بالغين المعجمة اي اجانب واتيت مكانا
سهلا لا حزنا واتيت مرحبا لا ضيقا فهذه المصادر وهي اهلا
وسهلا ومرحبا كلها منصوبة على انها مفعول مطلق والعامل
فيها النصب هو الفعل المحذوف الذي قدره الشيخ بقوله اتيت
هذا هو صريح تقرير الشيخ رحمه الله سبحانه في هذه المصادر واقول
قد حمل العلامة ابن الحاجب في متن الكافية تلك المصادر
منصوبة على انها مفعول به لا مفعول مطلق كما ذكر الشيخ رحمه
الله سبحانه ونفعنا به وعبارة ابن الحاجب نفعنا ممزوجة بشرحه
لشيخنا السيد عيسى الصفوي رحمهما الله تعالى ويحذف عامل
المفعول به وجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي اي في امثلة مخصوصة
حذف العرب فيها فيجوز لنا الحذف في تلك الامثلة الواقعة
في عباراتنا لا فيما يشبهها مثل امرأ ونفسه اي اترك مع نفسه
وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا واقصدوا خيرا لكم واهلا اي اتيت
اهلا وسهلا اي اتيت انتهى كلامهما بحروفه وقريب منه
في ملا جامي وح فكلام الشيخ رحمه الله سبحانه لا يكون الا في غاية
الاشكال لمخالفته لمتن ابن الحاجب وكذا من تبعه من شراح كلامه

فهل من جواب يدفع هذا الاشكال قلت قد راجعت الرضي
فرايت ما يتوهم منه دفع الاشكال وما ذاك الا انه لما قدر
ان تلك المصادر منصوبة على انها مفعول به لفعل محذوف وقدره
باتيت كما قدره الشيخ رحمه الله سبحانه قال عقب ذلك وقال
المطرزي وهي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي رحبا
واهلت اهلا اي تاهلت تاهلا وقدر له كما قيل في نحو القهقرى
على نحو ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة
انتهى كلامه من نسخة لا تخلو عن تحريف وربما توهم من ذلك
دفع الاشكال حيث قيل في تلك المصادر انها منصوبة على المصدر
اي المفعول المطلق وهي على ما ذهب اليه الشيخ رحمه الله سبحانه
قلت بعد قول الشيخ رحمه الله تعالى منصوبة بتقدير
افعال ليست من لفظ المصادر وقدر ذلك العامل باتيت كما تقدم
لا يتوهم دفع الاشكال نعم لو قدر العامل من لفظ تلك المصادر
كما نقله الرضي لحصل دفع الاشكال ثم رايت الامام السيوطي
رحمه الله سبحانه وتعالى قال في الهمع كلاما حسنا اوفى من
كلام الرضي عفا الله عنه ما نصه واما مرحبا واهلا وسهلا فانها لمعنى
صادفت رحبا وسعة ومن يقوم لك مقام الاهل وسهلا اي لينا
وخفضا اي لا حزنا وهذا يستعمل جرا لمن قصدك ودعا للمسافر والاول
هو المراد هنا واما الثاني فتقديره لقاك الله ذلك وقدره
سيبويه برحبت بلادك واهلت قال ابو حيان وانما قدره
بفعل لان الدعا انما يكون بالفعل فقدره بالفعل من لفظ الشي
المدعو به فعلى تقدير سيبويه يكون انتصاب مرحبا على المصدر
لا على المفعول به وكذلك اهلا وهذا المقدر كذا في النسخة
سيبويه انما هو اذا استعمل دعا اما اذا استعمل جرا على تقدير
صادفت واصبت فيكون مفعولا به اي صادفت رحبا لا ضيقا

وان

وان مذهب غيره انه مصدر بدل عن اللفظ بفعله انتهى المراد منه
في الشرح وعبارة المتن وكذا مرحبا واهلا وسهلا اذا لا دعا لمن
باب المصدر وقيل مصدر ومطلقا انتهى المراد منه بلفظه ولعلك
تستفيد منه ما ينفع في دفع الاشكال عن الشيخ على وجه الاجمال
لا على التحقيق في المقال ومنه ايضا اي من المنصوب على انه
مفعول مطلق على ما تقدم قولهم لقيته عيانا بكسر العين قال
الامام ابن مالك في الخفية تفاعل لفعال والمفاعله فلقي فعل
ماض والتا فاعله في محل رفع والها مفعوله في محل نصب وعيانا
مصدر مفعول مطلق لقوله لقيته ويحتمل كلام الشيخ رحمه الله
سبحانه انه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره مثلا وشاهدته
عيانا وكذا الكلام في قوله ولقيته فجاة اي وفاجاته فجاة
وفي قوله واخذته سماعا اي وسمعته سماعا وهذا الاحتمال
انسب بظاهر كلام الشيخ رحمه الله سبحانه لكن قال ابو حيان في
الارتشاف فصل من مجي المصدر موضع الحال على مذهب سيبويه
وجمهور البصريين قوله ثم ادعهن ياتينك سعيا وينفقون اموالهم
سرا وعلانية وادعوه خوفا وطمعا ودعوتهم جهارا وقالت
العرب قتلته صبرا ولقيته فجاة ومفاجاة وكفاحا ومكافحة
وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا ومشيا وعدوا وطلع بغتة
واعطيته المال نقدا واخذت ذلك سماعا وسمعا ووردت الما
التقاطا ومع كثرة ما ورد من ذلك فقيل اجمع الكوفيون
والبصريون على انه لا يستعمل من هذه المصادر الا ما استعملته
العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يجوز جا زيد بكا ولا ضحك زيد
اتكا وان اختلفوا في التخريج وشذ المبرد فقال يجوز القياس فقيل
عنه مطلقا وقيل فيما هو نوع الفعل نحو اتيته سرعة وقال
سيبويه لا تقول اتيته سرعة ولا رجلة بل حيث سمع وذهب

الزجاج الخ ما ذكر من الاختلاف ومقصودنا من ذلك ان قوله
الشيخ رحمه الله سبحانه ومنه قولهم لقيته عيانا الخ مبني على غير
مذهب سيبويه وجمهور البصريين في تلك المصادر فانها منصوبة
عندهم على الحال لا على انها مفعول مطلق ولعل الشيخ رحمه الله
سبحانه انما عرض به بقوله ومنه ايضا للاشارة الى ما وقع فيها
من الخلاف تنبيه قول الشيخ رحمه الله سبحانه كغيره وانما
سمي مفعولا مطلقا لانه هو المفعول الذي احدثه الفاعل واوجده
قد يفهم من ذلك اي من قوله الذي احدثه الفاعل واوجده
ان المفعول المطلق لا يجي بعد الفعل المبني للمفعول وليس كذلك
فقد صرح ابو حيان في الارتشاف في اول بحث المفعول المطلق
بما نصه المصدر اسم دال بالاصالة على معنى قايم بفاعل يحق
ثم فيها او صادر عن فاعل حقيقة نحو خط خطا او مجازا نحو مات
موتا وقد يجي بعد الفعل المبني للمفعول نحو ضرب زيد ضربا انتهى
استطراد هل يجي المفعول من اجله بعد الفعل المبني للمفعول كما قبل
في المفعول المطلق لم اره الان لقلة اطلاعي مسطورا وهو محل
تامل خاتمة ونسال الله تعالى حسنها قد ابهم الشيخ رحمه الله
سبحانه الناصب للمفعول المطلق كما ابهم في سابقه وقد صرح
به في متن التوضيح وشرحه فقال عامله اي المفعول المطلق اما   ناصب المفعول المطلق
مصدر مثله نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا او ما اشتق منه
من فعل غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم الله موسى تكليما
وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا حسنا والافعال
الناقصة فلا يقال كان زيد قايما كونا والافعال الملغاة فلا
يقال زيد قايم ظننت ظنا او من وصف اسم فاعل او مفعول
او للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو
والصافات صفا او اسم مفعول نحو الخبز ماكول اكلا وامثلة المبالغة

نحو

نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجه حسنا ولا اقوم منك قياما
انتهى مع حذف يسير لا يخل بالمقصود واقول كان ينبغي تقييد
الفعل بقوله متصرف ليخرج به فعل التعجب وغيره مما لا يتصرف فلا ينصب
نحو ليس وعسى وتبارك وكان ينبغي عدم الجزم في الافعال الناقصة
فان بعضهم ذهب الى انها تنصبه ولم يتعرض لاسم الفعل هل ينصب
المفعول المطلق نحو هيهات زيد بعدا اي بعد زيد بعدا نحو قعدت
جلوسا واما عامل المفعول من اجله فلم يصرح به في متن التوضيح لكن صرح   عامل المفعول له
به شارحه الشيخ خالد رحمه الله سبحانه ونفعنا به فقال ما نصه
واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل
على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه
مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر
من لفظه والتقدير جيتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه
الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقا ق
مثل قعدت جلوسا انتهى بلفظه فانظر اقتصاره في ناصبه على
الفعل فظاهره اخراج الوصف الا ان يحمل الفعل على المعنى اللغوي
والحدث فيخرج ذلك الفعل ويحتاج الى تحرير الفرق بين عامل المفعول
المطلق والمفعول من اجله ثم رايت الامام السيوطي قال
في الهمع واختلف في ناصبه فالصحيح وعليه سيبويه والفارسي ان
ناصبه معنى الحدث نصب المفعول به المصاحب في الاصل حرف جر
لانه جواب له والجواب ابدا على حسب السوال فقولك في جواب
لم ضربت زيدا ضربته تاديبا اصله للتاديب الا انه اسقط اللام
ونصب ولهذا ايضا دا ليه في مثل ابتغاء الثواب تصدقت لم لانه
الضمير يرد الاشيا الى اصولها وذهب الكوفيون الى انه ينتصب   الضمير يرد الاشياء الى اصولها
انتصاب المصادر وليس على اسقاط حرف الجر ولذلك لم يترجموا
له استغنا بباب المصدر عنه وكانه عندهم من قبيل المصدر المعنوي

فاذا قلت ضربت زيدا تاديبا فكانك قلت ادبته تاديبا
وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه الى انه انتصب
بفعل مضمر من لفظه والتقدير في جيت اكراما اكرمتك لك حذف
الفعل وجعل المصدر عوضا من اللفظ به فلذلك لم يظهر انتهى د
ولعلك تستفيد منه تحرير ناصبه على وجه المفصل فيه فتدبره فاني
لم ار من افصح عنه كما افصحوا في عامل المفعول المطلق كما تقدم لنا
تحريره بالنقل وبقي الكلام في حذف عامل المفعول من اجله وعامل
المصدر وعامل المفعول معه وبه قلت اما حذف عامل المفعول
من اجله فيجوز وممن صرح بذلك ملا جامي فقال عقب قول
ابن الحاجب مذكورا اي ملفوظا حقيقة او حكما فلا يخرج عنه
ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال
لم ضربت انتهى المراد منه وكذلك الامام ابو حيان في الارتشاف
ومثله بقوله نحو احدبا على قومك اي احببت حدبا على قومك
انتهى واما حذف عامل المصدر فامره مشهور في المتون فتارة
يحذف وجوبا وتارة جوازا لكن اقول هل هذان القسمان
اعني الوجوب والجواز يكونان في المفعول لاجله لم اره الآن محررة
بالنقل واما عامل المفعول معه فقد صرح في التوضيح وغيره
بجوازه وذلك في نحو ما لك وزيدا وما انت وزيدا وكيف
انت وقصعة من ثريد على ما فصله فيه وحقق كون الحذف فيه
هل يكون واجبا تارة وجائزا اخرى وحررناه واما عامل
المفعول به فامره مشهور جدا في المتون وغيرها وانه تارة يكون لازما
واخرى جائزا كما هو مفصل في المطولات وبقي الكلام في حذف
تلك المفاعيل نفسها فاما المفعول به فامره ظاهر وبه صرح
في متن الالفية حيث قال وحذف فضلة اجز الخ واما المفعول
المطلق فقد كنت حال الاشتغال على المشايخ اسال عنه فاجاب

اكراما ح

سي صدر عامل المفعول له المفعول معه

زيدا ح

حذف المفاعيل

منهم

منهم على طريق البحث انه لا يحذف المصدر المؤكد لعامله بخلاف
المبين للنوع او العدد لان الحذف ينافي التاكيد ولعل المسالة منقولة
فتعهدها عند قول الامام ابن مالك في الالفية وحذف عامل المؤكد
امتنع الخ فقد تذكر الشراح حكم المعمول استطرادا واما المفعول من اجله
فقد يحذف وقد يكون منه قول الامام ابن مالك في الالفية ممثلا لما
اجتمعت فيه شروط المفعول من اجله كجد شكرا ودن فان قوله
ودن يحتمل ان يكون اشارة الى مثال ثان حذف فيه المفعول له
لدلالة الاول عليه وكانه قال ودن شكرا ويكون امرا من دان له يدين
اذا ذل وخضع كانه يقول اخضع لمن اعطاك شكرا له او من دنته اذا
جازيته اي جاز من اعطاك شكرا له كما قال الشاطبي لكن رايت الامام
العمولي قد قال ما نصه ويجوز حذف المفعول من اجله اذا كان مضافا
لكن يجب الاتيان باللام كقولك قمت لزيد وقوله تعالى اسجدوا
لادم اكراما لزيد واكراما لادم فحذف المفعول من اجله انتهى
كلامه فتامله في الفنية بقوله اذا كان مضافا مع ما قاله
الشاطبي وحررنا المسالة واما المفعول معه فلم اقف الان على
من صرح بجواز حذفه وفحوى كلامهم تعطي انه لا يحذف لان الواو
فيه اتى بها معدولة عن واو العطف للدلالة على التنصيص على
المصاحبة وهذا المعنى لا يظهر مع الحذف فعليك بالنقل ثم رايت
الملا عصام في شرح الكافية قد صرح بانه لا يحذف وبقي الكلام في
تقدم هذه المفاعيل على عواملها واقول قد صرح الرضي وتبعه
غيره عند قول ابن الحاجب في الكافية في بحث المفعول به وقد يتقدم
اي المفعول به على الفعل بان هذا الحكم وهو تقديم المفعول به على
الفعل ليس خاصا بالمفعول به بل المفعولات كلها فيه سواء الا المفعول
معه لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام
انتهى كلامه ولا يخفى ان قول العلامة ابن الحاجب وقد يتقدم

تقدم المفاعيل على عواملها

قضية جزئية فلا ينافي ما ذكره من وجوب تقدمه في بعض الاحوال
ووجوب تاخره وأما قول الرضي بل المفعولات الخمس سواء الا ه
المفعول معه ربما أقتضى ان المفعول المطلق قد يتقدم بجميع اقسامه
على الفعل وهو مشكل فقد صرح في متن الباب بان المصدر الذي
للتاكيد لا يتقدم على عامله لكونه للتاكيد وحق التاكيد ان يوخر
عن المؤكد وأما تقديم المفعول له على عامله فيجوز وعبارة
ابي حيان فيه في الارتشاف نصها ويجوز تقديم المفعول له على
عامله ان لم يكن في العامل مانع ومنع ذلك منهم ثعلب والسماع
يرد عليهم واذا قدمته فمما يجوز فيه حذف اللام قوي فيه
ذكر اللام نحو للطمع جئتك ويجوز تركها انتهى المراد منه بلفظه
ويبقى الكلام في المفعول فيه الا الى ذكره قريبا والامر فيه
ظاهر من جواز تقدمه على عامله كذلك ومن جواز حذفه
اي وجوبا تارة في نحو اي يوم سرت وتارة جوازا نحو اليوم
سرت وقد ادخله بعضهم في قول ابن مالك في الفيته وحذف
فضلة اجز الخ ولتفصيل ذلك يطلب من المبسوطات فاحفظ
ذلك كله فقل ان تجده مجموعا كذلك في كتاب والله اعلم
بالصواب النوع السادس منصوب لانه مفعول فيه وهو الظرف
يعني المسمى عند البصريين ظرفا دون الكوفيين لان الظرف
في اللغة الوعاء وهو هنا هي الاقطار كالجراب والعدل والذي
يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محالا والكسائي
واصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح
قاله شارح التوضيح ومنه عند التامل تعلم ما في قول الشيخ
رحمه الله سبحانه ونفعنا به من المسامحة في قوله والظرف الوعاء
من الازمنة والامكنة فان الحال فيه لا يخلو اما ان يكون اراد
به بيان معنى المفعول فيه الاصطلاحي وهو الظاهر من كلامه

حذف عامله تارة وجوبا
ومرة جوازا ومن جوازه

مبحث المفعول فيه

او

او بيان المعنى اللغوي فان كان الاول فالمفعول فيه الاصطلاحي
هو اللفظ المنصوب المضمن معنى في لا الوعاء كما قال ابن هشام في
الاوضح المفعول فيه وهو المسمى ظرفا والظرف ما ضمن معنى في
باطراد من اسم وقت او اسم مكان او اسم عرضت دلالته على احدهما
او جار مجراه فالمكان في الزمان كامكث هنا ازمنا انتهى المراد
منه فانظر كيف بين ما في قوله ما ضمن معنى في بقوله اسم
وقت او اسم مكان ولم يقل وقت او مكان وان كان الثاني
فقد تقدم لك ما نقلناه عن الشيخ خالد ان الظرف في اللغة
الوعاء الخ ولم يخصوه بالازمنة والامكنة فان قلت
يمكن ارادة الاول في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه وهو بيان المفعول
فيه الاصطلاحي لكن على تقدير مضاف قبل قوله الوعاء والتقدير
والظرف اسم الوعاء من الازمنة والامكنة قلت بعد
تسليم ذلك يكون قاصرا لان من المفعول فيه ما ليس بمكان ولا زمان
كاسم العين والمصدر اذا انتصبا على الظرفية نحو لا اكلمك القارظين
او خفوق النجم قلت لا قصور لان مراد الشيخ رحمه الله سبحانه
بالازمنة والامكنة ولو حكما وهما في حكم الزمان والمكان من
حيث انه حذف اسم الزمان والمكان واقيم مقامه في اعرابه
او يقال مثل هذه الرسوم في كلام الادباء لا يعترض عليها بعدم
جمع ومنع والغرض منها نوع تمييز وخصوصا في مثل المقدمات
الصغيرة فاما الازمنة المنصوبة على الظرفية قدمها لانها
في هذا الباب اصل بالقياس الى الامكنة لشدة احتياج الفعل
اليه ولهذا ينصبها مطلقا بخلاف المكان لا ينصب الا اذا كان المكان
مبهما على ما هو مقرر عندهم وذلك نحو قوله اي القائل صمت
وقتا فصمت فعل ماض وفاعل ووقتا مفعول فيه منصوب
بصمت على الظرفية وقد يخرج عنها نحو وقتك طيب وطيب

الله اوقاتكم وقوله من الاوقات جار ومجرور صفة لقوله وقتا ولا دخل له في التمثيل وانما اتى به لمزيد الاعلام بان وقتا المنصوب على المفعول فيه من اسماء الزمان المبهمة وسهرت ليلة فسهرت فعل ماض وفاعل وليلة مفعول فيه وهو اسم زمان مختص منصوب بسهرت على الظرفية وقد يخرج عنها نحو ليلة مباركة وقوله من الليالي صفة لليلة وليس له دخل في المثال وقد اشار الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به الى انه لا فرق في نصب اسم الزمان على الظرفية بين المبهم وهو ما دل على قدر من الزمان غير مخصوص كوقتا وحينا وساعة وربما نا وبين المختص وهو بخلافه وهو ما دل على متقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة او بال كسهرت اليوم واقمت العام او بالاضافة كجئت يوم قدوم زيد او غير معلوم وهو النكرة كسهرت يوما او يومين او اسبوعا وعلم من ذلك ان المختص من ظروف الزمان على قسمين معدود وغير معدود قال ابو حيان فالمعدود ما له مقدار من الزمان يحيط نحو سنة وشهر ويومين وسائر اسماء الشهور والصيف والشتاء ولا يعمل في المعدود من الافعال الا ما يتكرر ويتطاول لو قلت مات زيد يومين تريد الموت الحقيقي لم يجز والمختص غير المعدود اسماء الايام كالسبت والاحد واما ما اضافت اليه العرب لفظة شهر من اعلام الشهور فهو رمضان وربيع الاول وربيع الاخر فقط انتهى المراد منه وفي الحديث الشريف زر غبا تزدد حبا فزر فعل امر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انت وغبا مفعول فيه منصوب ومعناه وقتا بعد وقت والناصب له فعل الامر وتزدد مضارع مجزوم في جواب الامر واما الامكنة يعني المنصوبة على انها مفعول فيه في الغالب ولا تكون الا مبهمة قال ابن مالك وما يقبله المكان الا مبهما فالجهات الست اي اسماؤها وهي اكثر

لا يضاف الا لفظ شهر

من ست كما سيأتي بيانه وهي من المبهم لان مدلولها ليس له حد يحصرين وما في معناها وما حمل عليها من الابهام كما سيأتي والجهات الست اي اسماؤها مبتدا منها خلف الخ والجملة خبر فلا ينافي انها اكثر من ست او المراد حسب ما قصد تعداده في هذه المقدمة فانهم ويرادفه وراء بالمد وقدام ويرادفه امام وفوق واعلى وتحت واسفل ويمين وذات اليمين وشمال وذات الشمال وامام هكذا في النسخة التي بيدي ولعله من تصرف الكاتب واصل النسخة والله اعلم وورا بدل امام ليكمل العدد لها سابقا مباينة المعاني والا فامام بمعنى قدام كما تقدم فتكون المعاني خمسة
تنبيه هذه الجهات الست منها ما هو لازم النصب على الظرفية لا يخرج عنها وهو فوق وتحت وباقيها متوسط التصرف بين القلة والكثرة تقول مثلا يمين الطريق اسهل وشمالها اقرب ونحو ذلك واعلم ان هذه الجهات الست انما تتحقق بعد خلق العالم واما قبله فلا فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال الخ وبعد خلق العالم انما تتحقق في اجزائه واما خارج العالم فليست فيه ممكنا والا لزم التسلسل على ما قيل والبحث فيه دقيق وبالتامل حقيق وذكره في هذه المقدمة مما لا يليق وما في معناه اي المذكور من كل اسم مكان مبهم او ملحق به على ما فصلوه فنحو اي جهة تقول نحوت نحوك يا حبيبي اي قصدت جهتك فنحو ظرف مفعول فيه وقد يخرج عن الظرفية نحو جهتك حسنة وهو مع ما بعده خبر عن ما ودخلت الفاء في الخبر لكون المبتدا اسما موصولا وعند بكسر العين على الاشهر ومن العرب من يفتحها ومن العرب من يضمها وهي اسم للقرب حسا نحو عندك زيد او معنى نحو آتيناه رحمة من عندنا وانما كانت في معنى الجهات لشدة توغلها في الابهام فانها تصدق على الجهات الست وكذلك نحو السابقة فانها بمعنى جهة ووسط

تحقق الجهات الست بعد خلق العالم في اجزائه

لفظ عند ووسط

[illegible]

هو ظرف نادر التصرف ساكن الوسط قال ابن بابشاذ يجرده عن
الظرفية قليل لا يكاد يعرف واما متحرك الوسط فاسم قال
في البسيط جعلوا الساكن ظرفا والمتحرك اسم ظرف فالاول
نحو زيد وسط رأسه ويجوز الدائرة والثاني نحو ضربت وسطه وقال
الفراء اذا حسنت فيه بين كان ظرفا نحو قعدت وسط القوم وان لم
تحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسه ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك
لكن السكون احسن في الظرف والتحريك احسن في الاسم واما بقية
الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين الا ان ثعلبا قال
يقال وسط بالسكون في المتفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط
بالتحريك فيما لا تتفرق اجزاؤه نحو وسط الرأس وتابعه المرزوقي
هذا حاصل كلام الامام السيوطي وبلوغ ما يعلم فيه لابي حيان
في ارتشافه وعبارة بعض المحققين فيه ومنه وسط الدار بالسكون
فانه ظرف قليل التصرف وهو اسم مبهم كداخل الدائرة ولا يفهم
منه موضع محدود يمكن ان يشار اليه دون غيره وكان بمنزلة الجهات
الست فاذا قلت حفرت وسط الدار بئرا فالمكان المحفور عنه
بوسط محفور فيه وليس بمحفور واما وسط بتحريك السين وهو
اسم لعين ما بين طرفي الشيء كمركز الدائرة فمتصرف يجوز اعتقاب
العوامل عليه فاذا قيل حفرت وسط الدار بالتحريك كان مفعولا
به لا مفعولا فيه لكن الفعل واقع على جميع المكان الذي يتوسط بين
طرفي صحن الدار فكان الصحن بين ثلاثة اقسام حينئذ والحفر واقع
على جميع القسم المتوسط انتهى تقول انت مثلا لنصب الظرف
المفعول فيه مررت خلف زيد مررت فعل ماض والتاء فاعل في محل رفع
وخلف ظرف مكان مبهم مفعول فيه منصوب بمررت وهو مضاف
وزيد مضاف اليه وقمت عندك وجلست وسط الدار الكلام
فيهما من حيث الاعراب كسابقهما ونحو ذلك من بقية الامثلة

لما يستقر نحو جلست قدام الشيخ وقعت فوق السرير ووقفت تحته ونحو
ذلك ويحتمل ان مراده بنحو ذلك اسماء المكان الملحقة باسماء الجهات
في الابهام نحو في النصب على المفعول فيه ومن ذلك ما قبل عند ولدى
وشبههما لانها فيها نوع ابهام وحمل ايضا لفظ مكان لكثرة وقوعه
في الكلام والتخفيف فيه مطلوب ويحتمل انه اراد الاعم وهو اقوى
ومع فلا يجوز جلست الدار والمسجد والبيت لان هذه الظروف
غير مبهمة ولا محمولة عليه وقد فسر بعضهم المبهم من الظروف بما يدخل
فيه من الجهات الست وعند ولدى والمكان والفرسخ والميل ونحوها
فكلها مبهمات عنده بخلاف البيت والمسجد والدار والمدينة
ونحو ذلك مبهمات تنبيه نفيسة تتعلق بالمفاعيل الخمسة منها
هل تتعدد والعامل واحد ام لا قلت اما المفعول به فامره
ظاهر في تعدده في باب ظن وعلم ونحوهما على ما هو مقرر في المطولات
واما المفعول المطلق فقد قال العلامة ابو حيان في الارتشاف
ما نصه واذا كان للفعل مصدران مؤكد ومبين فمذهب الاكثرين
والاخفش والمبرد وابن السراج ان الفعل لا ينصبهما معا وذهب
السيرافي وتبعه ابن طاهر وابو القاسم ابن القاسم الى انه يجوز ان
ينصبهما وانه يجوز ان ينصب ثلاثة مصادر اذا اختلف معناها
وفي البديع اذا قلت ضربت زيدا ضربا شديدا ضربتين كان ضربتين
بدلا من الاول ولا يكونان مصدرين لان الفعل الواحد لا ينصب
مصدرين فاما قول الشاعر

ووطئتنا وطأ على حنق • وطء المقيد نابت الهرم •

فلا يكون الثاني بدلا منه لانه غيره ولكنه بمعنى مثل وطء المقيد او على
اضمار فعل انتهى وتبعه وهذا النقل للامام السيوطي بعينا لكنه
حذف من كلام ابي حيان قوله ولكنه بمعنى مثل الخ واما المفعول
من اجله فقد قال فيه بعض المشايخ ما نصه ولا يجوز تعدد المفعول

برها

محل تعدد المفاعيل الخمسة ام لا

له مفعولا كان اوجرورا ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا من اجله وانما تتعلق به على جعل ضرارا حالا او الظاهر ان محل المنع حيث لا تبعية انتهى بلفظه واقول ما يحتمله من قوله والظاهر ان محل المنع حيث لا تبعية هو المنقول صريحا في كلام غير واحد وعبارة الامام ابي حيان في الارتشاف ولا يجوز ان يكون للعامل منه اثنان الا على جهة البدل او العطف سواجر بحرف السبب او احدهما او نصبا اما قوله تعالى الا تذكرة لمن يخشى فمنصوب بفعل مضمر قاله الفارسي انتهى بحروفه لكن اقول ينبغي لك ان تنتظر هل لذلك الكلام التفات الى كلام اهل الاصول في ان العلة هل يجوز ان تتعدد ام لا يجوز والظاهر لا لانه لو كان الامر كذلك لما افترق الحال في تعدده بين العطف وغيره فانظر في سر ذلك من حيث العربية ولم لا يجوز ان يقال جئتك ابتغاء معروفك محبة فيك من غير عطف على انهما مفعولان من اجله للمجيء والعلل الشرعية قد تتعدد فما بالك بغيرها لا بد لدفع هذا من بيان فتامله وانظر ايضا في قول ابي حيان في المفعول من اجله لا للعامل منه اثنان الا على جهة البدل او العطف يجري فيما سبق في المفعول المطلق من ان الفعل لا ينصب مصدرين عند الاكثرين فيقال الا على جهة البدل او العطف ام لا يجري بدليل مقابلة كلامه الاكثرين فليحرر فان استوى البابان في جريان القيد فيهما عند الاكثرين فلا كلام وان افترقا فيسال عن وجه ذلك واما المفعول فيه فقال ابن هشام في المغني وعلى الظرف في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الاخر نحو اتيتك يوم الجمعة سحر وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني نص عليه سيبويه انتهى قال الشمني يريد هنا بالاعم من الاخر الشامل له ولغيره شمول الكل الجزئه او الكلي الجزئيه ولا يريد به

هل يجوز تعدد المفعول له

هل هذا القيد وهو قوله الا على جهة البدل او العطف في

المفهوم

المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك انتهى المراد منه واقول الحاصل انه حيث لم يكن بين الظرفين تضاد صح ان يتعلقا معه بالفعل الواحد قال ابن فلاح في المغني لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك لان الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين ومكانين في حالة واحدة انتهى هكذا نقله عنه الامام السيوطي في الاشباه وقد استفدنا من كلامه ان حكم ظرفي المكان كظرفي الزمان وح فلا يقال جئتك خلف زيد امامه صحوة على ان الظرفين متعلقان بجئتك لتضادهما اللهم الا ان يكون ذلك على بدل الغلط ويقال جئتك جهة زيد يمينه ونحو ذلك لعدم التضاد وكذا الكلام في ظرفي الزمان فيقال جئتك يوم الجمعة سحرا كما تقدم ولا يقال جئتك يوم الجمعة يوم السبت وهذا كله يفهم من كلام قول ابن فلاح ولا يكون الفعل الواحد في زمانين ومكانين في حالة واحدة لكن اقول قد ذكر العلامة ابن فلاح اليمني في شرح الكافية في باب الحال ان مجيء الحال المتعددة من واحد فيه خلاف فالجمهور على الجواز وبعضهم على المنع ثم ذكر ان الحال المتضادة من واحد نحو جاء زيد قائما قاعدا على القول بمنع تعدده فالمنع فيها امنع وعلى القول بالجواز فيجوز في الحال المتضادة ايضا كما في الجزئين المتضادين وتقديره جامعا للقيام والقعود انتهى فانظر هل يقال ذلك في المصدرين والظرفين وحرره فانه من خطرات وقت التسطير ولم اره ولعله يجيء ان شاء الله سبحانه واما المفعول معه فلم اقف لقلة اطلاعي بعد المطالعات على جواز تعدده وعدمه والذي يظهر بحسب الفهم المجرد عن النقل ان يقال في الصورة التي يتعين نصب ما بعد الواو على انه مفعول معه يجوز تعدده واما في الصورة التي يجوز فيها

العطف فلا يجوز لان واو المفعول معه للتنصيص على المعية في وقت واحد فاذا جا بعدها تجمع الواو وربما وقع السامع في وهم انها للعطف كما هو اصلها فيفوت غرض المتكلم فلينظر في تحريره من المبسوطات ثم بعد ستيطر لك رايت في الارتشاف لابي حيان ما نصه وفي النهاية استوى الماء والخشبة وشعر الوادي سالت شيخنا فقال الواوا الاولى واو مع والثانية قال واو العطف لم يجز الجمع بينها وبين واو العطف لانه لا يجتمع حرفان لمعنى انتهى انتهى كلامه بحروفه فتامل فيه لتستفيد حكم المسالة ومنها ان تلك المفاعيل الخمسة اذا كانت مع الفعل المتعدي مجتمعة فماذا يتقدم منها وماذا يوخر وهل ذلك التقديم على وجه الوجوب او الجواز او الوجوب في البعض والجواز في البعض الاخر وعبارة المولى سعد الدين في شرح التصريف اوايله عند قول المتن تنبيه الفعل اما متعد وهو الذي يتعدى من الفاعل الى المفعول به كقولك ضربت زيدا نفسه وانما قيد المفعول بقوله به لان المتعدي وغيره مستويان في نصب ما عدا المفعول به نحو اجتمع القوم والامير في السوق اجتماعا لتاديب زيدا انتهى كلامه فانظر في هذا الترتيب منه في هذا المثال هل هو امر اتفاقي او هو على وجه الاولوية عند الاجتماع في الفعل اللازم وانظر في هذا الترتيب منه في هذا المثال هل هو امر اتفاقي او هو على وجه الاولوية عند الاجتماع في الفعل اللازم وانظر حال الاجتماع في الفعل المتعدي وقد ذكروا في الفعل المبني للمجهول انه يتعين نيابة المفعول به الصريح عند اجتماعه مع غيره من المفاعيل فان لم يوجد المفعول به الصريح فما اختص وتصرف من ظرف او مجرور او مصدر على ما فصلوه في المطولات مع تعليله فانظر هل يوخذ من ذلك كيفية ترتيبها عند اجتماعها من غير نيابة ام لا وحرره فاني ما وقفت عليه ولعلهم ما اغفلوه ومنها ما نقل عن ابن يعيش حيث قال كما ان الفعل

قلت فهل يجوز اظهار واو مع بعدها فلم يجب بنعم ولا بلا وقد حصل ان واو المعية اصلها واو العطف فاذا كان اصلها واو العطف

اللازم لا يتعدى الى مفعول به الا بحرف الجر كذلك لا يتعدى الى ظرف من الامكنة مخصوص الا بحرف الجر نحو وقفت في الدار وقمت في المسجد انتهى كما نقله عنه الامام السيوطي في الاشباه وهذه المسائل كلها منتشرة جدا فقد تعرض له في الهمع فليرجع اليه من اراد الوقوف عليه ومنها ان هذه المفاعيل هل يصح عطف بعضها على بعض كان تعطف المفعول من اجله على المصدر فتقول ضربت زيدا ضربا وتاديبا مثلا وجلست عند زيد ويوم الجمعة ام لا فليحرر من باب العطف النوع السابع منصوب بالحال يحتمل ان الباء في بالحال للسببية اي منصوب بسبب كونه حالا والسبب اعم من العامل ويحتمل انها بمعنى على اي منصوب على الحال كما هو واقع في عباراتهم حيث يقولون مثلا مرفوع على الفاعلية او على المفعولية والحال وفيه استينا فيه وفيه تذكر لفظا ومعنى على الاصح فتقول حال حسن وحال حسنة قال الشاعر

على حالة لو ان في القوم حاتما • على جوده لضن بالماء حاتم •

وتعريفها اصطلاحا هو ما اشار اليه بقوله صفة اي حقيقة كاسم الفاعل والمفعول او حكما فلا يرد عليه نحو قوله تعالى فانفروا ثبات فان ثبات حال وليس بوصف حقيقة بل هو وصف حكما لانه مؤول بمتفرقين وكذا لا يرد عليه الجار والمجرور والجملة اذا وقعا حالا لانهما في تاويل الوصف مذكورة صفة لصفة الذي هو بمنزلة الجنس ومراده بالمذكورة ما يشمل الحال المحذوفة فانها مذكورة في التقدير تجيء بعد كلام تام الجملة صفة ثانية لصفة بمنزلة الفصل فخرج به المبتدا والخبر في نحو الضارب زيد قائم فان كلا منهما صفة مذكورة لكنه ليس بعد تمام الكلام اذ الكلام انما انعقد بهما لكن لك ان تقول ربما يرد على قوله بعد كلام تام نحو قولك اقبل رجل يقول ذلك قايما فيصدق على قايما مع كونه حالا انه لم يجي بعد تمام الكلام اذ الكلام هو المسند والمسند اليه المفيد وفي ذلك المثال

لم يكن فيه مسند عن نكرة فهو موجود في المغني اذ جملة تقول ذلك صفة لرجل
ولا خبر لا قبل قلت لم يرد ذلك لان تلك الجملة وان كانت
صفة الا انها قائمة مقام الخبر ومغنية عن ذكره فهو موجود في المعنى
والكلام تام به فتامل وكذا لا يرد عليه مجي الحال من فاعل فعل
الشرط مثلا اذا قلنا ان الكلام هو الجزاء نحو ان جاء زيد محسنا فاكرمه
فيصدق على محسنا انه جاء قبل تمام الكلام الذي هو الجزاء ولم يجي
بعده فلا يكون حالا وليس الامر كذلك قلت لا يرد ايضا لان
من جعل الكلام هو الجزاء جعل الشرط قيدا فيه فهو مؤخر تقديرا كما
هو شان القيد فالمراد بعد تمام الكلام في اللفظ او التقدير
او المراد البعدية الحقيقية او الرتبية فتامله ايضا فانه مما خطر
حين التسطير ومما خطر ايضا انه يرد على هذا التعريف النعت في نحو
رايت رجلا ضاربا فيصدق على ضاربا انه صفة مذكورة بعد
تمام الكلام مع انه ليس حالا بل هو صفة لرجل ونحو ذلك من الاوصاف
الواقعة بعد تمام الكلام والجواب الحق عن ذلك وامثاله
ان ذلك رسم ببيان الحال بمميزها نوعا من التمييز في الجملة او
هو تعريف بالاعم وشان ذلك واقع في كلام ايمة العربية على وجه
الكثرة الفاشية حتى قال بعضهم انه لا يوجد في كتب العربية
تعريف سالم عن الخدش اصلا معرفة الظاهر انه صفة لكلام
ثانية بعد وصفه بتام فهو مجرور ويحتمل انه حال من كلام لوصفه
بتام وفيه نظر على الحالية لوصف الكلام ولو على الحالية لا يخلو
عن شبهة قوية اذ الكلام سواء كان تاما او ناقصا لا يوصف
بالمعرفة اللهم الا ان يقال هو وصف للكلام باعتبار جزئه اي
بعد كلام تام جزؤه معرفة الذي هو صاحب الحال كما تقول
في الزنجي اسود وفي الحيوان الابلق ابيض مثلا او يقال ان قوله
معرفة صفة لقوله صفة جرت على غير من هي له اي صفة معرفة

جزؤها

جزؤها الذي هو صاحب الحال وبعد ذلك فلا يخلو عن اشكال
فان صاحب الحال لا يلزم ان يكون معرفة بل الشرط فيه التعريف
او التخصيص والتعميم او التاخر كما في متن القطر فهذا غاية ما امكن
توجيهه في هذه النسخة التي بيدي ولعل اصل النسخة بدل
قوله معرفة نكرة وح فيكون نكرة صفة ثالثة لقوله صفة السابق
فيصح الكلام من غير تكلف ولا تعسف ويكون موافقا لقولهم ان شرط
الحال التنكير على الاصح وما وقع بلفظ المعرفة يؤول بالنكرة نحو وحده
اجتهد وحدك اي منفردا وادخلوا الاول فالاول اي مترتبين
كقولك اي مقولك في التمثيل جاء زيد راكبا فجاء فعل ماض مبني على
الفتح وزيد فاعل به وراكبا حال من زيد منصوب بجاء اي حال ركوبه
تفسير لمعنى ذلك التركيب الاسمي الحال قائما في قولك هذا زيد
قائما فها حرف تنبيه وذا اسم اشارة مبتدا في محل رفع لانه اسم مبني
فلا محل له من الاعراب وزيد خبره مرفوع به على الاصح وقائما حال من
زيد والعامل فيه معنوي وهو كما قال الجامي المستنبط من فحوى الكلا
م من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد
قائما كما مر انتهى والذي مر له هو قوله عند قول المتن وهذا زيد
قائما مثال للمعنوي لان معمولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا
الخ وعبارة شيخنا السيد عيسى الصفوي في شرح الكافية وتفسير
العامل المعنوي نصه وهو اي معنى الفعل العامل في الحال ما يفهم
منه معنى الفعل ولا يشارك في الحروف الاصلية كالظرف واسم
الاشارة انتهت والظاهر منها ان العامل في قائما في المثال المذكور
ونحوه هو لفظ اسم الاشارة باعتبار ما يفهم منه من معنى الفعل الذي
هو اشير وهذا هو الموافق لكلام الامام ابن مالك في الفيته حيث
قال وعامل ضمن معنى الفعل لا . حروفه مؤخرا لن يعملا . كتلك

ولصرح كلام ابن هشام في التوضيح حيث قال ولفظا مضمنا معنى الفعل
دون حروفه نحو تلك بيوتهم خاوية قال في شرحه فخاوية حال
من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيه معنى الفعل
وهو اشير دون حروفه فان قلت العامل في الحال وصاحبها
يجب ان يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فان العامل في الحال
معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدا قلت العامل في
الحقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره اشير
اليها خاوية والضمير المجرور هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال
واحد وذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل
فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية انتهى كلامه رحمه الله ومثل
هذا السؤال والجواب في كلام ابن الحاجب في اماليه المسائل المتفرقة
لكن مع زيادة تدقيق وتظهر ان ما فسر به الكافي العامل المعنوي هو المناسب
بوصفه بالمعنوي ليكون كالابتداء والتجرد لا ما فسر به شيخنا واقتضاه
وصرح به كلام ابن مالك وابن هشام في ان العامل هو لفظ اسم الاشارة
باعتبار ما يفهم منه وتامل في قول الشيخ خالد السابق ان العامل
في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره
اشير حتى يظهر لك حقيقة العامل في مثل هذا التركيب ثم رايت
ما يشهد لما قاله شيخنا وصرح به ابن هشام وغيره من ان العامل
في تلك الحال هو لفظ اسم الاشارة وذلك انك اذا قلت هذا
زيد ذاهبا قال بعض شراح الكافية فالبصري يختار اعمال ذا
لقربه والكوفي يختار اعمال ها لاوليته والمعنى اشرت الى زيد
ذاهبا او نبهت على زيد ذاهبا وان زيد فان اعتقدنا ان ها هي العامل
جاز وان اعتقدنا ان ذا هو العامل لم يجز انتهى فهذا كما ترى
صريح واي صريح في ان العامل في الحال في مثل هذا التركيب هو نفس اسم
الاشارة او ها التنبيه ومن المعلوم المقرر ان العامل اللفظي غير

الزايد

الزايد انما يعمل بالنظر الى معناه فتارة يكون ذلك المعنى الذي يعمل
بمقتضاه وضعيا اصليا لم وتارة يكون بطريق العروض كما هنا اي في حال
كونه قائمة بيان لنوع ذلك التركيب السابق والضمير في قائمة يرجع
الى زيد الذي هو مفعول لاشير وانبه على ما سبق تقديره من
حيث المعنى وان كان هو خبر من حيث اللفظ وفي القران العظيم
هذا بعلي شيخا ها للتنبيه وذا اسم اشارة مبني مبتدا اسم مرفوع
بالابتداء على الصحيح وبعلي خبره مضاف الى ياء المتكلم مرفوع بضمة
مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغالها بالحركة المناسبة
لياء المتكلم المضاف اليها وشيخا حال من بعلي فهو منصوب باسم الاشا رة
لتضمنه معنى اشير على ما سبق تحريره وقد قرا الاعمش فهذا بعلي
شيخ قال بعضهم ويحتمل خمسة اوجه احدها ان يكون بعلي بدلا من
المبتدا او عطف بيان وشيخ الخبر والثاني ان يكون بعلي مبتدا
محذوف اي هو شيخ والرابع ان يكون خبرا بعد خبر والخامس ان يكون
شيخ بدلا من بعلي انتهى ومن ذلك اي مما هو منصوب على الحال
محلا او لفظا ما تضمنه قوله تعالى وهو الحق مصدقا فالواو في
وهو واو الحال وهو مبتدا محله رفع بالابتدا والحق صفة
مشبهة وقيل مصدر خبر المبتدا والجملة في محل نصب على الحال
والمتبادر انها حال من ما في قوله قبله يكفرون بما وراءه وفي حفظي
قديما ان المولى العلامة ابا السعود قال في تفسيره انها حال من
الواو في يكفرون وهو خلاف المتبادر ولذلك استشكله بعض
افاضل الاروام واجاب عنه بعض الافاضل الكرام بانه
على حد جاء زيد والشمس طالعة لكنه لم يبين وجه عدول المولى العلامة
ابي السعود عما هو المتبادر الى ما ذكره فليبحث عنه وقوله مصدقا
حال مفردة لازمة غير منتقلة ومثلها في ذلك قائما بالقسط
وقد جاء عن العرب دعوت الله سميعا وصفات الله تعالى لازمة

[illegible]

وشيخ خبره والجملة خبر الاول
والثالث ان يكون شيخ
خبر مبتدا صح

غير مستقلة وقد اجاب ابن عصفور الفاضل بان الحال لا تكون
الا مستقلة او في حكم المستقلة عن قوله تعالى وهو الحق مصدقا
بان التصديق غير لازم للحق لان الحق قد يوجد به لانه حق في نفسه
لا لانه يصدق به حق اخر فقد يوجد به التصديق حقا اخر كالمعجزات
فالتصديق اذا غير لازم للحق قال الامام القونوي رحمه الله سبحانه
وفيه نظر لانه ليس المراد من الحق في الاية جنس الحق بل المراد
اي الموحى اليه عليه الصلاة والسلام من الكتاب هو الحق في حال
كونه مصدقا فالمراد بالحق حق خاص التصديق لازم لهذا الكتاب
العزيز لا ينفك عنه واجاب فمن قولهم دعوت الله سميعا بانه
معنى سميعا مجيبا اي متعددا اجابتي فهو من الحال التقديرية كقولك
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا انتهى كلامه وعلامة الحال
ان يكون موضوعها اي مذكورا او واقعا الجواب كيف اي في جواب
كيف وعبارة بعض شراح الكافية والشرط الثالث من شروط الحال
ان يكون جوابا لكيف لان وضع كيف السؤال عن الحال فلا يكون جوابها
الا حالا وهذا المراد لا تنكيرها لان جواب كيف لا يكون الا نكرة
انتهى ما اردناه منه واقول بعد ان نقلت ذلك وتقرر ان المشهور
في العلامة التي عرفها الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به انها تطرد
بمعنى انها اذا صح وجودها وجد المعلم بها واذا لم يصح وجودها
لا يلزم منه وجود المعلم ولا عدمه [illegible] الامر هنا كذلك لنا ولا
بل هي علامة لحظ فيها معنى الشرط السبب فيلزم من وجودها الوجود
ومن عدمها العدم او لحظ فيها معنى الشرط فيلزم من عدمها العدم
ولا يلزم من وجودها وجود ولا عدم قلت الذي يظهر ان
الامر في ذلك محتمل فيصح ان يكون علامة بالمعنى المشهور وهو
انه يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم وبيانه
ان كيف نفسها قد تقع حالا في موضع نصب كقوله تعالى كيف تكفرون

بانه

بانه وصاحب الحال فاعل تكفرون والتقدير امعاندين تكفرون
وكذا اذا قلت كيف ضربت زيدا فكيف في موضع نصب على الحال
من زيد والعامل فيه الفعل اي اقائما ام قاعدا ضربت زيدا فقد
وجدت الحال فيما ذكر وهو كيف ولا يلزم من عدم العلامة وهو
الوقوع في جواب كيف كما قال الشيخ رحمه الله سبحانه عدم المعلم
وهو الحالية وقد يقال ايضا كذلك في الجملة الحالية المقترنة بالواو
نحو والشمس طالعة من قولك جاء زيد والشمس طالعة فانه لا يصح ان يكون
والشمس طالعة جوابا لكيف مع كونها حالا وفيه نظر وقد يقال ايضا
ان تلك العلامة لا تاتي في الحال الجامدة التي لم تؤول بالمشتق
وهي سبع مسائل عدها في متن التوضيح فلم يلزم من عدمها العدم
فتامله ويصح ان يكون علامة لحظ فيها معنى الشرط فيلزم من عدمها
العدم فتامله ويصح ان يكون علامة لحظ فيها معنى الشرط فيلزم
من عدمها العدم ولا يلزم من وجودها وجود ولا عدم ولا يرد عليه
تلك الصور لان المراد ان الاصل فيها ذلك كما لنا ولا يرد ما هو
خلاف الاصل فيها ولا يخفى بعد ذلك ويصح ان يكون علامة لحظ
فيها معنى السبب فيلزم من وجودها الوجود ومن عدمها العدم على معنى
ان ذلك امر اغلبي لا كلي وهو مع بعده ايضا اقرب من الثاني ولم
يتبع الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به قول الامام ابن مالك في الالفية
الحال وصف فضلة منتصب • مفهم في حال كفردا اذهب •
كان يقول وعلامة الحال ان يكون بحيث يفهم منها في حال كذا لما ان تلك
العبارة قد اعترضها ولئن اجابوا عن اعتراضه كما هو مذكور في
كلام محشي بعض الشراح فاذا قيل لك ايها المخاطب كيف جاء زيد
تقول مجيبا له جاء راكبا فقد وقعت الحال وهي راكبا في جواب
كيف فيكون راكبا حالا لوجود علامته ونحو ذلك مثل ان تقول كيف
ذهب زيد فتقول ماشيا وكيف اصبح زيد فتقول صحيحا او سقيما

التمييز

وبرد لك تعلم ان ذكر العامل وهو جاء مثلا في الجواب ليس بلازم كما
مثلنا النوع الثامن منصوب بالتمييز اي على التمييز او بسبب
كونه تمييزا كما تقدم في نظره مما سبق ويقال له ايضا المميز
والتفسير والمفسر والتبيان والمبين وهو في الاصل مصدر ميز
اذا خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المميز
تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى
الطالع والناجم قاله ابو البقاء كذا نقله في شرح التوضيح
عنه والظاهر انه صار حقيقة عرفية في الاسم المميز لا مجازا كما يؤيده
الظاهر من تفسير النحاة له بانه الاسم المنصوب الخ ووجه مناسبة
ذكر هذا النوع عقب ما قبله ظاهرة لانه يجتمع مع الحال في خمسة
امور ويفترق في سبعة كما قاله في المغني فاما اوجه الاتفاق فانهما
اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه
الافتراق فاحدها ان الحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا
والتمييز لا يكون الا اسما والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام
عليها نحو ولا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى
بخلاف التمييز الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا
متصرفا او وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح السادس
ان حق الحال ان تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك انتهى
ولا يكون التمييز الا بعد كلام مجهول مبهم مما صنفان الكلام من باب
وصف الشيء بوصف جزئه اذ المبهم المجهول في الحقيقة انما هو الجزء له
ولا بد في ذلك الابهام ان يكون بحسب الوضع فلا يجيء التمييز
من الالفاظ المشتركة لا تقول رأيت عينا ذهبا على التمييز وسر
ذلك كما قال ابن هشام وغيره ان المشترك لم يوضع للدلالة على ذات
المسمى باعتبار حقيقته وانما يجيء الالتباس لعدم القرينة او للجهل بها
واسماء العدد ونحوها مما يميز لم توضع للذات باعتبار حقيقتها التي

والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات والرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز صح

ان حق الحال الانتقال ... وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان صح

تحصل

تحصل بالتمييز فانه لا يفهم من عشرين الا عشريان من اي معدود كان
هو موضوع على الابهام فافترقا اي التمييز والمشترك انما وضع لمعنى
والاشتراك انما حصل عند السامع انتهى وقد اورد عليه تمييز
الضمير في نحو نعم رجلا زيد وكذا تمييز اسم الاشارة فانه لا ابهام
فيه واجيب عنه بان نحو ذلك لا يخلو وضعا عن ابهام
ما نظرا الى المرجع حتى ذهب بعضهم في الضمير الراجع الى النكرة انه
نكرة واذا كان هو خلاف المشهور قوله في التمثيل للتمييز
المنصوب امتلأ الاناء عسلا فامتلأ فعل ماض مبني على الفتح والاناء
فاعله وعسلا تمييز منصوب بذلك الفعل وهو تمييز غير محول اصلا
قاله بعضهم وهذا تقليل وقال ابو حيان في الارتشاف ما نصه
وهذا التمييز الذي ينتصب عن تمام الكلام تارة يكون منقولا من
فاعل يصح اسناده للعامل نحو طاب زيد نفسا او للمضارع نحو امتلأ
الكوز ماء وتفقأ زيد شحما اصله ملأ الماء الكوز وتفقأ الشحم زيدا وذهب
ابن الطراوة وتلميذه السهيلي الى ان نصب تصبب زيد عرقا وتفقأ
زيد شحما انتصب على الحال لا على التمييز وقد نص سيبويه بلفظ
الحال في قوله وهي تعلا وصدودا انتهى من الروض الانف
السهيلي انتهى كلام ابي حيان رحمه الله سبحانه وتصبب زيد عرقا
عطف على امتلأ الاناء عسلا من عطف الجمل او من عطف المفردات
اي نحو زيد عرقا فتصبب فعل ماض وزيد فاعل وعرقا تمييز
والناصب له الفعل فهو تمييز محول عن الفاعل اذ الاصل تصبب
عرق زيد فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل الابهام
في النسبة فجيء بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا والباعث
على ذلك ان ذكر الشيء مجملا مبهما ثم ذكره مفصلا مبينا اوقع في
النفس اي اشد وقعا وتمكنا فيها لما ان الله تعالى جبل النفوس على
ذلك وقال تعالى وضاق بهم ذرعا فضاق فعل ماض وبهم

متعلق به وذرعا بتمييز مقدار من باب المساحة كشبر ارضا وذراع
نسجا ومنه قوله ثم احسن الناس وجها واشرفهم ابا فوجها وابا
تمييزان عن اجمال النسبة في افعل التفضيل وانما قال الشيخ ومنه
لما فيه من التفصيل الذي اشار اليه الامام ابن مالك في الفيته
حيث قال

والفاعل المعنى انصبن بافعلا · مفضلا كانت اعلى منزلا

قال ولده في شرح من التمييز المبين للاجمال في النسبة الواقع بعد
افعل التفضيل وهو نوعان سببي وما افعل التفضيل بعضه
والسببي هو المحرز عنه بالفاعل المعنى لانه يصلح للفاعلية بعد جعل
افعل فعلا كقولك انت اعلى منزلا على منزلك وهذا
النوع يجب نصبه نحو اكثرهم الا وجرتها ما واحسن ادبا واما ما
افعل التفضيل بعضه فيجب جره بالاضافة الا ان يكون افعل
مضافا الى غيره تقول زيد اكرم رجل وافضل عالم بالجر فلو
اضفت افعل الى غير المميز قلت اكرم الناس رجلا وافضلهم
عالما بالنصب لا غير انتهى كلامه قال الله تعالى انا اكثر منك
مالا انما لا تمييز لاجمال النسبة منقول عن المبتدا والخبر واصله
مالي اكثر من مالك فحول المضاف وجعل تمييزا واقيم المضاف اليه مقام
المضاف فارتفع وانفصل وما عر نفرا الكلام فيه كسابقه ومنه
قولهم لله دره فارسا ومثله لله دره فارسا كما هو مشهور ويا له
رجلا ويا لها قصة فرجلا في مثال الشيخ رحمه الله تعالى وفارسا
ورجلا وقصة تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم عن النسبة في
الاضافة لانها لو لا لكان الضمير حالوه المرجع وان كان الضمير مبهم
لا يعرف المقصود منه كان من تمييز المفرد والناصب له في هذه
الحالة الضمير ودلوي مملوءة عسلا وقال تعالى بملء الارض
ذهبا فعسلا وذهبا تمييزا ذ ملء ومملوءة وهما الناصبان لهما ومنه

اي

اي من التمييز في المقادير قولهم ما في السماء قدر راحة سحابا فسحابا
تمييز مفرد في المساحة والناصب له قدر راحة وعندي قفيزان
برا فبرا تمييز مفرد لقفيزان من حيث الكيل والناصب له
قفيزان وعندي منوان عسلا فعسلا تمييز لمنوان تمييز مفرد
في الوزن منصوب به وعندي ذراعان قطنا هو بالقاف نوع من
الحرير تمييز مفرد لذراعان منصوب به من حيث المساحة وعندي
عشرون درهما فدرهما تمييز لعشرين من حيث العدد منصوب به
ومنه اي من التمييز في العدد ثلاثة عشر رجلا فرجلا تمييز
في العدد لما قبله قال تعالى استدلالا لانس القران العظيم على
نحو التمييز في العدد المركب احد عشر كوكبا فكوكبا تمييز لاحد
عشر وهو العامل فيه النصب وكفى بالله وليا فكفى فعل ماض مبني
على فتحة مقدرة على الالف والباء في بالله صلة لا تتعلق بشيء
والله فاعل كفى مرفوع بضمة مقدرة على آخره او في محل رفع على
تردد فيه بين المشايخ ووليا تمييز وكفى بربك هاديا ونصيرا
الاعراب فيه كسابقه وهاديا تمييز ونصيرا معطوف عليه واختلف
في هذا التمييز فقيل هو من تمييز المفرد وقيل هو مما انتصب عن
الجملة قال ابو حيان في الارتشاف ما نصه وتقدم بعض اصحابنا
مما انتصب عن تمام الاسم محمولا على المقدار حسبك به فارسا ولله
دره شجاعا وكفى بالله وكيلا وويحه رجلا وجعل من مالك كفى بالله شهيدا
مما انتصب عن تمام الجملة الى ان قال واما ما احسن الحكيم رجلا فكذا
قيل بمنزلة الفعل حسن الحكيم رجلا فرجلا تمييز ليس منقولا من فاعل
فهو شبيه بقولهم كفى بزيد ناصرا فيكون فيه اجرا الخلاف الذي فيه قال
قلت ما احسن الحكيم عقلا كان من قبيل ما النصب فيه عن تمام
الكلام بلا خلاف وكان اصله حسن الحكيم عقلا اي حسن عقل الحكيم
فهو في الاصل منقول من فاعل واما قولهم داري خلف دارك فرسخا

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بعبد ...
وكفى ...

فالظاهر انه تمييز بعد تمام الكلام وهو الظاهر وقيل من قبيل
ما انتصب بعد تمام الاسم وهو شبيه بقولهم لي مثله فارسا
ابهمت مسافة اللطف ففسرت بقوله فرسخا كما ابهمت المثلية
ففسرت بقوله فارسا انتهى المراد نقله منه بحروفه وهو وان كان
فيه طول لكان فيه ايضاحا لكلام الشيخ رحمه الله سبحانه فانه عليه
الرحمة قد اجمل بذكر تلك الامثلة ففيها ما هو تمييز مفرد وفيها
ما هو تمييز نسبة تامة او اضافية والثاني منه ما هو منقول
عن الفاعل ومنه ما هو منقول عن المبتدا ومنه ما هو منقول
عن المفعول ولم يمثل له الشيخ رحمه الله لما فيه من الخلاف وقد
مثل له بقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا واصله وفجرنا عيون
الارض فنسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا بين ذلك لابهام
تحول المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجي بالمضاف تمييزا
كما ترى وهذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر
المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول
عن المفعول وتاول الشلوبين عيونا في الاية على انها حال مقدرة
لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك و
واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان تكون بدل بعض من
كل على حذف الضمير اي تمييزها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي
ثلثه والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون و
ورده ابن هشام في شرح اللمحة وقال الابذي تمثيله كلا
الجزولي يمكن ان يريد بقوله منقولا عن المفعول المفعول الذي
لم يسم فاعله نحو ضرب زيد ظهرا وبطنا وفجرت الارض عيونا انتهى
تنبيهات الاول اذا كان المقدار مختلطا من جنسين فقال
الفرا لا يجوز عطف احدهما على الاخر بل تقول عندي رطل سمنا
وعسلا وقال غيره يجوز وتكون الواو جامعة الثاني انه يجوز

دخول

دخول من على ان كان تمييزا بعد تمام الاسم نحو اردب من قمح وملء الارض
من ذهب ولي امثالها من ابل وغيرها من شاء وويحه من رجل ولله دره
من فارس وحسبك به من رجل وما انت من فارس وابرحت من جار
على قول من جعله بعد تمام الاسم ويا لك من رجل ومن هذه للتبعيض في
هذه الامثلة وقال الاستاذ ابو علي يجوز ان تكون بعد
المقادير وما اشبهها زائدة عند سيبويه كما زيد في ما جاءني من رجل
انتهى ويدل على صحة ذلك انه عطف على موضعه نصبا قال الحطيئة
طافت امامة بالركبان اونة يا حسنه من قوام ما ومنتقبا
انتهى من كلام ابي حيان الثاني انه فهم من كلام الشيخ رحمه الله سبحانه
وتعالى به حيث قال فيما سبق ولا يكون التمييز الا بعد تمام كلام
مجهول ابهم ان التمييز لا يتقدم على عامله سواء كان العامل فيه
فعلا او شبهه او معنويا كما في تمييز المقادير وما الحق بها وفي ذلك
كلام منتشر وحاصله ان العامل اذا كان فعلا متصرفا وتمييزه منقول
فمذهب سيبويه والفرا واكثر البصريين والكوفيين المنع وذهب
طائفة منهم الكسائي والمازني والمبرد واكثر المتاخرين الى جوازه و
قال ابو حيان وهو الصحيح لكثرة شواهده وقياسا على الفضلات
وان كان الفعل غير متصرف لم يجز تقديمه عليه وكذا ان كان متصرفا
وكان تمييزه غير منقول نحو كفى بزيد رجلا فلا يجوز رجلا كفى بزيد
بالاجماع وان كان منتصبا عن تمام الجملة على ما ذهب اليه ابن مالك
فالصحيح انه منتصب عن تمام الاسم واما اذا كان العامل شبه فعل
كاسم التفضيل فلا يجوز تقديمه عليه لا تقول زيد وجها احسن
من عمرو واما الوصف فقد قيل انه يجوز تقديمه على فعله نحو ما نفسا
طيب زيد قياسا على من اجاز نفسا طاب زيد اذ يجيزه واما اذا كان
التمييز عن تمام الاسم وهو تمييز المفرد فالعامل فيه فلا يجوز تقديم
التمييز عليه فلا تقول زيتا رطل عندي وكذلك في مثله رطلا لا يجوز

لي رطلا مثله وقع في هذا بعض خلاف وكذلك اذا انتصب التمييز
بعد اسم مشبه بالاول لا بلفظ مثل نحو قولك زيد القمر حسنا وقد
اجاز الفرا تقديم مثل هذا التمييز على المشبه به نحو زيد حسنا القمر
على ان يكون زيد مبتدا والقمر خبر فان عكست لم يجز التقديم
لان المشبه به ليس بخبر ولو قلت مررت بعبد الله القمر حسنا
لم يجز تقديم حسنا على القمر لان القمر ليس بخبر ومنع ذلك غير الفراء
بل ادعى ابن مالك الاجماع على انه لا يجوز تقديمه اذا كان عن تمام
الاسم وليس كما قال اذ الخلاف موجود في هذه الصورة
التي ذكرناها انتهى ملخصا من كلام ابي حيان رحمه الله سبحانه الثاني
انه يجوز حذف التمييز اذا قصد ابقاء الابهام او كان في الكلام
ما يدل عليه ويجوز ان يبدل من المميز كقوله تعالى ثلاث مائة سنين
في قراءة من نون وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فسنين بدل من ثلاث مائة واسباطا
بدل من اثنتي عشرة وتمييزها محذوف تقديره ثلثمائة عام او زمان
او وقت واثنتي عشرة فرقة قيل ويكون في المعطوف عليه نحو ثلاثة
وعشرون درهما ونحوه الاصل ثلاثة دراهم لكنهم تركوه لشبهها بخمسة
عشر لانه لا الثاني علم ولا يجوز حذف المميز وابقاء التمييز الا ان
يوضع غيره موضعه كقولهم ما رايت كاليوم رجلا وقد يحذف من غير
بدل كقولهم تالله رجلا اي تالله ما رايت كاليوم رجلا انتهى من
كلام ابي حيان بلفظه وحروفه رحمه الله سبحانه وانظر في قوله
ويجوز ان يبدل من المميز هل شمل البدل عطف البيان وغيره من بقية
التوابع وحرره بالتامل مع النقل فانما نقلت هذه الجمل المفيدة
ان شاء الله تعالى من كلام الامام ابي حيان وان كانت لا تخلو عن
طول ليقصد التحصيل والمراجعة فقد لا يتيسر مراجعته في بعض
الاحيان ورب طالب فقير من الكتب لم يطلع عليه فيستفيد هنا معولا
عليه النوع التاسع منصوب بالاستثنا وقد تقدم الكلام منا في

الاستثنا

اعراب

اعراب نظر هذه الجملة في كلام الشيخ ومعناها ومنفصله واعلم
ان هذا النوع كثير التسلسل عظيم التشكل ينبني عليه مسايل فقهية وحسابية
واصولية قد اختلف في تحريرها الايمة الاعلام وتناضلوا فيها
بالسهام وكل منهم قد ادعى انه اصاب الغرض لما قام عنده من الادلة
وعرض ما الشيخ رحمه الله سبحانه قد بنى هذه المقدمة على وجه الاختصار
وما نظر فيها على عدم الانتشار تسهيلا على المريدين كي لا يشتغلوا
بتلك المطولات فيفوتهم ما هم بصدده من تحصيل المعارف الالهية
وملازمة الطاعات ومن شرطي في هذا النوع بامر يسير محافظة
على مزيد التيسير فلم يبين فيه معنى الاستثنا من الاتصال والانقطاع
ولا ما يجب فيه النصب وما يجوز فيه وجهان فلزم علينا ان نتبعه
في ذلك الشان وان وقع منا ما يخالف ذلك فلامر يقتضيه حسن
البيان فقال عقب قوله السابق منصوب بالاستثنا ومعنى الاستثناء
اي معنى هذا اللفظ اخراج الشي مصدر مضاف الى الفاعل اي ذو
اخراجك الشي ثم لا فرق في ذلك الشي المخرج بين ان يكون مذكورا لفظا
نحو جا القوم الا زيدا او تقديرا نحو قبضت عشرة ليس الا اي ليس
المقبوض الا اياها ولا فرق فيه ايضا بين ان يكون ظاهرا كما تقدم
او ضميرا نحو ما قام القوم الا انا او ما مررت الا اياك او ما جا الا هو
ولا فرق ايضا بين ان يكون جزئيا كما تقدم او جزا نحو اكلت السمكة
الا راسها او اشتريت العبد الا نصفه على ما فيه مما بين في المطولات
مما دخل اي من لفظ او من الذي دخل ذلك الشي فيه اي في ذلك اللفظ
بان يكون واجب الدخول فيه بان يكون من الفاظ العموم او جايزه
الدخول فيه على تفصيل فيه قاله بعضهم فلا يجوز جاني رجال
الا زيدا قال في التسهيل المستثنى المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور
او متروك بالا او ما في معناها بشرط الفايدة انتهى وقد علمت
مما قررناه ان جملة دخل فيه في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا

به صفة او صلة جرت على غير من هي له فلا تغفل ثم لا فرق في ذلك اللفظ
الذي دخل فيه غيره بين ان يكون لفظا مذكورا كما تقدم في المثال او
محذوفا كما في الاستثنا المفرغ نحو ما قام الا زيدا لتقديره ما قام
في المثال احد الا زيدا فيشمل التعريف على هذا التقدير الاستثنا المفرغ
وغيره فان قلت فهل يشمل ايضا الاستثنا المنقطع نحو قام القوم
الا حمارا قلت الظاهر المتبادر عدم شموله له لقول الشيخ مما
دخل فيه فان المستثنى المنقطع كالحمار لم يدخل في العموم وقد تكلف
بعضهم في الدخول فقال ما حاصله ان حمارا وان لم يدخل في العموم
لفظا الا انه داخل تقديرا فيكون الاصل في نحو ما فيها احد الا حمارا
ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمارا فما يتبعه يشمل الابل والبقر والغنم
وغير ذلك فاستثنى الحمار منه ودل على هذا المحذوف استثنا الحمار
كما دل على تقدير احد في الاستثنا المفرغ نحو ما جاني الا زيد اخراج
زيد وعلى تقدير على حال من الاحوال نحو ما جاني زيد الا راكبا اخرج
راكبا انتهى وقد تكلم على المسالة البدر ابن مالك في شرحه على الفية
والده كلاما حسنا فليرجع اليه من احب الوقوف عليه فان قلت
فهل هو التعريف شامل للمتصل والمنقطع معا من غير تكلف قلت نعم
وهو ما قاله بعض المحققين بانه المذكور بعد الا او احدى اخواتها
مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا واعلم ان الاستثنا من حيث هو منصوب
وغيره وذكر غير المنصوب معه انما هو بطريق الاستطراد وافادة
لتمام الاقسام وان كان محل الكلام فيه اذ كلام الشيخ انما
هو في المنصوبات هذا وقد يخطر بالبال في كلام الشيخ رحمه الله
سبحانه ونفعنا به اشكالان الاول ان هذا التعريف الذي ذكره
غير مانع لانه يدخل فيه اللفظ العام المخصوص لا العام الذي اريد
به الخصوص فانه يصدق عليه ان فيه اخراج الشي مما دخل فيه تناولا لا
حكما مع انه ليس باستثنا اصطلاحا فكان ينبغي زيادة الا او احدى

اخواتها

اخواتها في التعريف كان يقول الشيخ رحمه الله سبحانه هو اخراج الشي مما دخل فيه
بلفظ الا او احدى اخواتها كما صنع غيره الثاني ان الشيخ رحمه الله سبحانه
عرف الاستثنا بما سبق تعريفه وكان المناسب ان يعرفه بمعنى المفعول بالمعنى المصدري صح
كان يقول في التعريف هو المخرج مما دخل فيه لان كلامه في المنصوبات
والاخراج الشي الذي ذكره ليس من المنصوبات في شي وقد يجاب
عن الاول بان شهرة الاخراج بالا او احدى اخواتها في باب الاستثنا
وانه لا بد من ذلك في الاستثنا اغنت عن ذكره لفظا في التعريف
لوضوح ذلك واتكالا على التوفيق ويقال ايضا ان التعريف بالاعم
وقد جوزه بعضهم في المعقول فما بالك بالمنقولات التي يتسامح
في تعاريفها او يقال كما قال بعضهم لا نسلم ان في العام المخصوص
اخراج وانما هو لبيان غرض المتكلم ومن ثم قال بعضهم لا يكون
المخرج في تعريف الاستثنا جنسا وانما الجنس موصوفه المقدر اي
اللفظ والمخرج فصل يخرج ما عدا المستثنى وقولهم في حد الاستثنا
بالا او احدى اخواتها انما ذكر لبيان الادوات الموضوعة للاخراج ج
لا للاحتراز عن شي على ما هو التحقيق وعلى هذا فكلام الشيخ
رحمه الله سبحانه في غاية ما يكون من عدم الاشكال على حيث لم يذكر في التعريف
الا او اخواتها فتامله وقد يجاب عن الثاني بان لفظ الاستثنا
في كلامهم يطلق على اربعة معان قال المولى سعد الدين التفتازاني يطلق الاستثناء على اربعة معان
قدس الله روحه وينبغي ان يعلم انا اذا قلنا جاني القوم الا زيدا
فالاستثنا يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد
المذكور بعد الا وعلى مجموع لفظ الا زيدا وبهذه الاعتبارات
اختلفت العبارات في تفسيره فيجب ان يحمل كل تفسير على ما يناسبه
من المعاني الاربعة انتهى والشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به لعله انما
عدل عن تعريف الاستثنا بما يناسب المقام ليفيد فايدة ربما
تخفى وهي ان الاستثنا كما يطلق على ذلك الامر المناسب يطلق

على نفس الاخراج وفيه اشارة الى رد ما وقع في كلام بعض شراح الالفية
ان الاستثنا مصدر بمعنى المفعول مجازا فمن ثم فرق الشيخ تبعا للسعد
ان هذا اطلاق حقيقي لا تجوز فيه اصطلاحا فتامل تقول ممثلا للاستثنا
با الا قام القوم الا زيدا فقام فعل ماض مبني على الفتح والقوم فاعل
مرفوع به والا اداة استثنا وهي حرف اتفاقا وزيدا مستثنى
وهو مخرج من القوم بعد ان كان القوم متناولا له لفظا وقال
تعالى فشربوا منه الا قليلا استشهاد من القران العظيم فشربوا الفاء
فعل ماض مبني على ضمة مقدرة على البا على الصحيح منع من ظهورها
الضمة المناسبة للواو التي هي فاعل شربوا ومنه جار ومجرور متعلق
بشربوا الا اداة استثنا وقليلا مستثنى من الواو وتقول
ممثلا لغير النفي ما جا احد الا زيدا فما نافية وجا فعل ماض واحد فاعل
بجا وهو لم يعقل والا حرف استثنا وزيدا مستثنى فهو منصوب في
هذا المثال وسياتي الكلام في الناصب له وكذا الحكم في بقية ادوات
الاستثنا اعلم ان ادوات الاستثنا ثمانية منها حرفان وهما الا
عند الجميع وحاشا عند سيبويه واكثر البصريين وذهب الجرمي
وطايفة الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا
لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها فعل دايما ومنها
فعلان وهما لا يكون وليس عند الجمهور وقيل هي حرف مطلقا وقيل
انها في الاستثنا تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا ومنها ما هو متردد
بين الحرفية والفعلية وهو خلا عند الجميع وعدا عند سيبويه ومنها
اسمان وهو غير وسوى بلغاتها واذا علمت ذلك فاعلم ان مراد الشيخ
رحمه الله سبحانه ونفعنا به ببقية ادوات الاستثنا من قوله وكذا
الحكم في بقية ادوات الاستثنا ما كان بعد تلك الادوات منصوبا
لا مجرورا لان كلامه في المنصوبات ويرشد الى ذلك ايضا قوله
فيما سياتي قريبا مستدركا على ما سبق لكن يكون ما بعد هذه الادوات

مجرورا

منصوبا لا مجرورا لان كلامه في المنصوبات ويرشد الى ذلك ايضا
قوله فيما سياتي قريبا مستدركا على ما سبق لكن يكون ما بعد
هذه الادوات مجرورا نحو سوى بكسر السين مع القصر وسوى بفتح
السين مع المد وهاتان اللغتان هما المشهورتان وهناك لغتان
اخريان كسر السين مع المد وضمها مع القصر وهما دشا لان من بقية
ادوات الاستثنا ذكرا على سبيل الاستطراد لانهما ظرفان منصوبان
على الظرفية المكانية بحسب الاصل كما سياتي ابدا في غير الشعر على الارجح
وهو قول سيبويه والجمهور فاذا قلت قام القوم سوى او سوا
زيد فكانك قلت مكان زيد وقال ابن عصفور لم يسمع الاستثنا
الا بالمكسورة وقال الزجاج وابن مالك انهما بمعنى غير دايما معنى
واعرابا وقال الرماني والعكبري يستعملان ظرفا غالبا
وكغير قليلا واليه مال ابن هشام وعلى الجملة فما بعدهما مجرور بالاضافة
وهو المستثنى وليس الكلام في هذا النوع الا في المنصوب كما تقدم
وخلا من جملة ادوات الاستثنا ولها استعمالان فتارة تكون
فعلا جامدا لوقوعها موقع الا وفاعلها ضمير مستتر وجوبا وفي مرجعه
خلاف مذكور عا فيه في المطولات وتارة تكون حرف جر واختار
في المغني الحاجر متعلقة بنحو هذا اذا لم تصحبها ما المصدرية نحو قام
القوم ما خلا زيدا والا وجب نصب ما بعدها وتعين ان يكون فعلا
لان ما المصدرية لا يليها الحرف لكن نص في التسهيل على انها لا توصل
بفعل جامد فدخولها على هذا مشكل كما قاله بعضهم وقد يقال
ولم ان كلام الامام ابن مالك يمكن حمله على الجامد بحسب الوضع نحو
عسى وليس واما خلا وعدا فان الجمود فيهما عارض في باب الاستثنا
لوقوعهما موقع الا الاستثنايية فتامله ومراد الشيخ رحمه الله سبحانه
هو الاستعمال الثاني اي كونها حرف جر بدليل الاستدراك في
قوله الاتي قريبا لكن ما بعد هذه الادوات مجرور بالاضافة

سوى وسوا

خلا

حا

وعدا الكلام فيها كالكلام في خلا وحاشا تستعمل في الاستثنا فعلا جامدا
لتضمنه معنى الا لا متعديا ولا تصب ما على الاصح تقول قام القوم حاشا
زيدا فزيدا مفعول حاشا والقوم فاعله وتستعمل حرفا جارا وفيما
يتعلق به الخلاف في خلا وعدا الجار وهذا الاستعمال هو الكثير الراجح
ولذلك التزم سيبويه واكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب
لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل ابي زيد وابي عمرو والشيباني
والاخفش وابن خروف واجازه المازني والمبرد والزجاج ومنه
قوله حاشا قريشا فان الله فضلهم على البرية بالاسلام والدين
وذهب الفرا الى انه فعل لكن لا فاعل له والنصب بعده انما هو
بالحمل على الا قال بعضهم من شراح الالفية ولم ينقل عنه ذلك
في خلا وعدا على انه يمكن ان يقول فيهما مثل ذلك انتهى لكنها انما
تستعمل للاستثنا فيما تنزه عنه المستثنى حقيقة او ادعا تقول
ضربتهم حاشى زيد ولا يحسن ان يقال صلى الناس الكتوبة حاشى زيد
كما نص عليه ابن الحاجب وقد تستعمل فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته
عنى استثنيته ومنه الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال اسامة احب
الناس الى ما حاشا فاطمة فما نافية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام
لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك انها ما المصدرية وحاشا بناء
على انه من كلامه عليه الصلاة والسلام فاستدل به على انه قد يقال
قام القوم ما حاشا زيدا كما قال
رايت الناس ما حاشا قريشا • فانا نحن افضلهم فعالا
ويرده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفها
قوله ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه ولا احاشي من الاقوام من احد
وتوهم المبرد ان هذه مضارع حاشا التي يستثنى بها وانما تلك
حرف او فعل جامد لتضمنه معنى الحرف انتهى من المغني وقد تاتي ايضا
تكون للتنزيه نحو حاش لله ما علمنا عليه من سوء وهي عند المبرد وابن جني

والكوفيين

غير

والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف
وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى
في الاية جانب يوسف المعصية ولا يتاتى هذا التاويل في حاشا لله ما هذا
بشرا والصواب انها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراة بعضهم حاشا لله
بالتنوين كما يقال براة لله من كذا الى ان قال وزعم بعضهم انها اسم
فعل معناها اتبرا او تبرئت وحاملة على ذلك بناؤها ويرده اعرابها
في بعض اللغات انتهى ولا يخفى ما في هذا الرد فان بعض الكلمات قد يكون
مبنيا عند قوم ومعربا عند اخرين فتامل وغير من جملة بقية ادوات
الاستثنا واصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما
بالذات نحو مررت برجل غير زيد او بالصفة نحو دخلت بوجه غير
الوجه الذي خرجت به ثم حملت على الا في الاستثنا بمعنى انه صار ما بعد
غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما ما بعد الا وان لم تعتبر مغايرته
ذاتا او صفة كما كانت في الاصل كما حملت الا على غير في الصفة بحيث
صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا تعتبر
مغايرته له نفيا واثباتا وذلك مشروط بامور مذكورة في
المبسوطات لا نطيل بها تنبيه قال بعض اصحاب المصر يعني
ابن الحاجب يجوز في غير في قوله وغير صفة او وغير بالتنوين فقال الكلمة
ما يتكلم به الانسان اما اسم او فعل او حرف فان كان فعلا او حرفا
فالاحسن ان يذكر على ما كان عليه في اصل وضعه فتقول ضرب
حكمه كذا ومن حرف جر وان كان اسما فلا يخلو اما ان يكون معربا
او مبنيا فان كان معربا فالاحسن ايضا ان يتكلم بها على ما هو في اصل
وضعه فتقول زيد حكمه كذا بالتنوين ولو قلت زيد حكمه
كذا بغير التنوين لكان جائزا الا انه ضعيف وان كان غير منصرف
فلك ان تحكيه فتقول سوا اسم بغير تنوين ولك ان تعربه وتنونه
فتقول سوا اسم وان كان منصرفا اعربته لا غير وان كان مبنيا

حكي كالافعال والحروف هذا ما في امالي الكافية انتهى من كلام
نجم الدين سعيد على الكافية وقد تكلم العلامة الرضي على هذه
المسالة بابسط من ذلك فليرجع اليه من اراد الوقوف عليه وانما
ذكرنا هذه الجملة لاجل ضبط قراءة الالفاظ التي ذكرها الشيخ رحمه
الله سبحانه وتعالى ثم لكن استدراك على ما يتوهم من قول الشيخ رحمه الله
سبحانه السابق وكذا الحكم في بقية ادوات الاستثناء فانه يتوهم
ان ما يقع بعدها كلها يكون منصوبا فدفع هذا التوهم بذلك
الاستدراك الداخل على قوله يكون ما بعد هذه الادوات
وهي سوى وسوا وخلا وعدا وحاشا وغير هذا هو الظاهر
من تركيب الشيخ رحمه الله سبحانه مجرورا بالاضافة وهو منصوب
خبر يكون واسمها ما بعد هذه الادوات في المعنى ولكن يكون
الذي يوجد بعد هذه الادوات السابقة مجرورا فاما جر ما بعد
سوى وسواء وغير فظاهر كونه بالاضافة واما جر ما بعد
خلا وعدا وحاشا فقد علمت مما سبق منها انها تارة تكون احرف
جر فما بعدها مجرور بها لكن لا بالاضافة ففي عبارة الشيخ رحمه
الله سبحانه نوع مساهلة وقد يقال ان الشيخ رحمه الله سبحانه غلب
ما هو مجرور بالاضافة على ما هو مجرور بالحرف واطلق على الكل
انه مجرور بالاضافة او يقال ان مراد الشيخ رحمه الله سبحانه بالاضافة
المعنى اللغوي لا الاصطلاحي تقول في التمثيل جاءني القوم
غير زيد وسوى زيد فجاء فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول
به في محل نصب لانه مبني والقوم فاعل جاء مرفوع بالضمة الظاهرة
وغير منصوب على الاستثناء وجوبا وهو مضاف وزيد بعده مضاف
اليه مجرور به على المشهور وسوى عطف على غير فهو منصوب مثله
الى اخره اي تقول مثل ذلك الى اخر بقية ادوات الاستثناء
فتقول جاءني القوم خلا زيد وعدا زيد وحاشا زيد بجر زيد

تكون افعالا ناصبة لما بعدها فلا تكون مجرورة بالاضافة قطعا وتارة صح

بما قبله لاجل قول الشيخ رحمه الله تعالى عقب ذلك ويجوز نصب ما بعد
خلا وعدا وحاشا ولا يجوز اي النصب فيما اي في الاسم الواقع بعد
غير وذلك لانه مضاف اليه وهو لا يكون الا مجرورا الا على التفصيل
المذكور فيه اي في غير وحاصله ان تعطي غير نفسها حكم الاسم الواقع
بعد الا من وجوب النصب وذلك في اربع مسايل ومن ترجيحه
في مسئلتين وضعفه في مسالة واحدة وامتناع نصبها في مسالة واحدة
وهي ما اذا كان العامل مفرغا نحو ما قام غير زيد كما بين ذلك
الامام ابن هشام في توضيحه مع امثلة وقد اشار اليه الامام ابن مالك
في الفيته حيث قال رحمه الله سبحانه

واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثنى بالا نسبا *

والظاهر ان الاستثناء في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به منقطع
فتدبره والا فكان حق العبارة ان يقال ولا يجوز اي النصب
في غير الا على التفصيل المذكور فيها وقد علمته فافهم تنبيه لم يصرح
الشيخ رحمه الله سبحانه على الاستثناء بليس ولا يكون مع شهرة ذلك
كخلا وعدا وحاشا فانظر سره ولم يتعرض ايضا عن الناصب للمستثنى
لكن عذره في ذلك مقبول جدا فقد اطالوا في ذكر الاقوال فيه على
ثمانية اقوال او اكثر مع النقد والرد وقد ذكر الشيخ ابو حيان
فيه سبعة اقوال منها ان الناصب الا نفسها ونسب الى سيبويه وقيل
ما قبلها من غير واسطة الا وهو مذهب ابن خروف مستدلا في زعمه
بكلام سيبويه وقيل وقيل وقيل وغير ذلك الى ان قال
ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة وهو كالخلاف في رافع
المبتدا والخبر ورافع الفاعل وناصب المفعول وانما الخلاف الذي
يجدي هو فيما ادى الى حكم لفظي او معنى كلامي انتهى كلامه رحمه الله
تعالى فان قلت علمت الناصب لما بعد الا في الاستثناء فما الناصب
لما بعد خلا وعدا وحاشا اذا كانت افعالا قلت الامر في ذلك

بما قبل الا من فعل وغيره بواسطة الا ونسب الى سيبويه ايضا وقيل صح

واضح وهو ان ما بعدها مفعول به فالناصب لم تلك الافعال الجامدة
في الاستثنا فان قلت فما الناصب لما بعد ليس ولا يكون في الاستثنا
قلت الامر فيه اوضح اذ هما من الافعال الناقصة فما بعدهما منصوب
على انه خبر لهما كما ما قبل الاستثنا فان قلت قد علمنا مما سبق ان نفس
غير وسوى وسوا قد تنصب على الاستثنا فاعرابها كما قالوا اعراب
الاسم الواقع بعد الا من كونه واجب النصب تارة والرفع اخرى وغير
ذلك كما فصلوه فهل والحال لما ذكر يجري في الناصب لها ثلاث
الاقوال جميعها التي ذكروها في ناصب ما بعد الا قلت لا بل
بعضها لا يتصور ان يكون ناصبا لها لفساد المعنى عليه فان قيل بين لي
ما الناصب لها قلت اما الناصب لغير في قولنا قام القوم
غير زيد ففيه خلاف قال العلامة ابو حيان في الارتشاف ما نصه
واذا انتصب غير على الاستثنا نحو قاموا غير زيد فالناصب له عند
اصحابنا كونه جا بعد تمام الكلام كقولهم في المنصوب بعد الا وذهب
السيرافي وابن الباذش الى انها منصوبة بالفعل السابق وهي عند ابن
الباذش مشبهة بالظرف المبهم فكما يصل اليه الفعل بنفسه كذلك
يصل الى غير وذهب الفارسي في التذكرة الى انها منصوبة على الحال
وفيها معنى الاستثنا انتهى واقول قد ذكرنا ان الناصب له
كونه جا بعد تمام الكلام كقولهم في المنصوب بعد الا ولم يذكر هذا القول
في الناصب لما بعد الا بل ذكر سبعة اقوال ليس هذا منها اللهم الا
ان يكون في النسخة سقط ثم في قول السيرافي وابن الباذش قصور وعدم
اضطراد اما القصور فالحال لا يقتصر على الفعل السابق بل ومثله
شبهه اللهم الا ان يريد الفعل اللغوي واما عدم الاضطراد فانه
يتخلف فيما اذا لم يكن هناك فعل ولا شبهه نحو بنو تميم قومك
او ههنا غير زيد او القوم اخوتك غير عمرو وفي مذهب الفارسي
نظر فقد قال بعض شراح الفية ابن مالك ان غير منصوبة على الاستثنا

اذا

اذا اشربت معنى الا لا على الحال خلافا لمن زعم ذلك لان الحال
اصلها الصفة لكنا نمنع جريانها على الموصوف حين اختلفا في التعريف
والتنكير واذا كان اصلها الصفة وهي لا تكون كذلك فالغرض
لم يوجد بها معنى الا كما في قولك قام القوم غير زيد فالظاهر ان
النصب على الاستثنا ولا يحتمل الحال مع اشراب معنى الا لعدم تجويز
ان يكون صفة بغير اشكال انتهى واما النصب لسوى وسوا
فقال الزجاجي وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا وقال
سيبويه والجمهور هي ظرف بدليل وصل الموصول بها كجا الذي
سواك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر
كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال
الرماني والعكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا والى هذا ذهب
انتهى من اوضح المسالك لابن هشام رحمه الله سبحانه وللعلامة
الرضي تحقيق في المسالة لا بد منه ومن جملته وعند البصريين انه لازم
النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات
الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في
الاصل وان لم يبق فيه الان معنى الظرفية انتهى المراد منه بلفظه
وله كلام حسن فكل من نبه عليه تنبيهات نفيسة ومباحث
دقيقة شريفة منها انه قد اشتهر بين الائمة الاكابر وذوي الافاضل
الكلام في معقولية الاستثنا وما فيه من الاشكال فاما بيان
معقوليته فقد اتفقوا على انك اذا قلت في الاستثنا المتصل
قام القوم الا زيدا كان زيد مخرجا وكذلك اذا قلت له علي عشرة
الا ثلاثة كانت الثلاثة مخرجة ثم اختلفوا في ان المستثنى مخرج
من الاسناد فقط كما هو المتبادر المشهور في الكتب وهذا قول
الكسائي ومن تبعه فاذن معنى قولنا قام القوم الا زيدا نفي الاخبار
بالقيام عن القوم الذين اخرج منهم زيد وزيد مسكوت عنه لم يحكم

بقيام ولا بنفيه فيحتمل في الواقع انه قام وانه لم يقم وعلى مذهب
الائمة الحنفية لا فرق في ذلك بين الاستثنا المفرغ وغيره
على كلام حرروه فيه فليس الاستثنا عندهم من الاثبات نفي ولا
من النفي اثبات خلافا لك فيه وقد اعترضوا هذا القول
بانه لو كان الامر فيه كذلك لم تفد كلمة التوحيد لا اله الا الله
التوحيد ولم يكن معترا بسبعة في قولنا له علي عشرة الا ثلاثة
بل يلزمه عشرة لان الثلاثة مسكوت عنها واجيب عن ذلك
الاعتراض في كتب الائمة الحنفية بما لا نطيل به اولو اي زيد
وقلنا لنا مثلا ليس مخرجا من القوم وانما حكمه مخرج من حكمهم ولو
مذهب الغزالي واستدل على ذلك بالاستثنا المنقطع كقولك
ما رايت احدا الا حمارا فالحمار ليس من مدلول احد فيكون من مدلول
رايت فالمستثنى دونه من جملة الروية الواقعة منه فانها من جنسه
واجيب عنه بان الحمار قد يكون من مدلول احد على سبيل
المجاز هكذا قرر مذهبه بعض شراح الكافية وتبعه على ذلك
الدماميني غير انه اسقط استدلاله على ذلك وعبارته وذهب
الغزالي الى ان زيدا ليس مخرجا من القوم وانما حكمه مخرج من حكمهم
انتهت ثم قال قلت وعلى قول الغزالي يتاتى قولهم الاستثنا
من الاثبات نفي وبالعكس نفي واقول قد تقدم ان مذهب
الغزالي المذكور لا يطرد فيما اذا لم يكن هناك فعل ولا شبهه نحو
القوم اخوتك الا زيدا والجواب عنه ممكن واما دعوى الفهامة
الدماميني انه على قوله يتاتى قولهم الاستثنا من الاثبات
نفي وبالعكس فعندي فيه شبهة فقد قال الامام القرافي رحمه الله
تعالى انقسم العلماء ابو حنيفة وجمع على انه لا بد للمخرج وان المستثنى
مخرج وان كل ما خرج عن نقيض دخل في النقيض الاخر فهذه ثلاثة
امور متفق عليها وبقي امر رابع مختلف فيه وهو انا اذا قلنا قام

القوم

القوم فههنا امران القيام والحكم بالقيام واختلفوا هل المستثنى
مخرج من القيام او الحكم به فنحن نقول من القيام فيدخل في نقيضه
وهو عدم القيام وعلماء الحنفية يقولون هو مستثنى من الحكم كذا
فيخرج الى نقيضه وهو عدم الحكم فيكون غير محكوم عليه فامكن
ان يكون قائما وان لا يكون فعندنا انتقل الى عدم القيام
وعندهم انتقل الى عدم الحكم وعند الفريقين هو مخرج وداخل
والعرف في الاستعمال شاهد بانا انما قصدنا اخراجه من القيام
لا من الحكم به ولا يفهم اهل العرف الا ذلك فيكون هو اللغة
لان الاصل عدم النقل والتغيير انتهى كلامه قال شيخنا العلامة
احمد بن قاسم عقب كلامه ولا يخفى انه يجوز ان يكون المراد بكونه
مخرجا من القيام انه مخرج من القوم باعتبار القيام وكانه قيل
وقع القيام من سوى زيد منهم ولم يقع من زيد ويكون مخرجا من
الحكم انه مخرج من القوم باعتبار الحكم وكانه قيل الحكم بالقيام لمن
سوى زيد منهم ولا احكم بشي لزيد فلا ينافي ما اطبقت عليه
عباراتهم من جعل المستثنى هو المخرج منه القوم انتهى كلامه رحمه
الله تعالى ونفعنا به آمين وبهذا التحقيق الدقيق تعلم منه ان
قول الغزالي السابق ليس مخرجا من القوم وانما حكمه مخرج من حكمهم
ان اراد بالحكم القيام مثلا اتجه قول الفهامة الدماميني قلت
وعلى قول الغزالي يتاتى قولهم الخ اخذا من قول الامام القرافي السابق
فنحن نقول من القيام فيدخل في نقيضه وهو عدم القيام وان اراد
بالحكم ما هو ظاهر كلامه انه مخرج من الحكم بالقيام لم يتجه كلامه بوجه اخذا
من قول الامام القرافي ان الحنفية يقولون هو مستثنى من الحكم فيخرج
الى نقيضه وهو عدم الحكم فيكون غير محكوم عليه الخ وحيث علمت ذلك
ظهر لك ان عبارات الغزالي السابقة ويمكن اجراؤها على طريقة الحنفية وح

فلا يتأتى على قوله فو لهم الاستثنا من الاثبات نفي وبالعكس
كما فهمه العلامة الدماميني ومن ابن له ذلك التأتي الذي
جزم به بعد ما قررناه من الاحتمال في كلامهم فلتنا مثل هذا ومذهب
سيبويه وجمهور البصريين ان الاداة اخرجت الاسم الثاني من
الاول وحكمه من حكمه قال العلامة الدماميني بعد ان نقل
هذا وقول الكسائي السابق والفرا كذلك مما نحن فيه هذا كله
في المتصل واقول ـــ قد ننظر فيه بالنسبة الى قول الفرا السابق
القائل بان حكمه يخرج من قولنا قام القوم الا حمارا حكم يخالف
لحكمهم فامعن النظر في ذلك وحرره ثم على مذهب سيبويه والجمهور
قال العلامة الدماميني يتأتى قولهم الاستثنا من الاثبات
نفي وبالعكس غير ان ابن الحاجب رحمه الله تعالى من القائلين بان الاستثنا
من النفي اثبات ومن الاثبات نفي لما ذكر الاشكال الذي يسبق
الى الفهم في الاستثنا المتصل وهو انه فيه تناقضا من حيث ان قولك
له علي عشرة الا ثلاثة اثباتا للثلاثة في ضمن العشرة ونفيا
لها صريحا فقدر كيفية الاستثنا على وجه لا يرد عليه ذلك فقال
المراد بعشرة معناها اي عشرة افراد فتناول السبعة والثلاثة
معا ثم اخرج منها ثلاثة حتى بقيت سبعة ثم اسند الحكم الى العشرة
المخرج منها ثلاثة فلم يقع الاسناد الا الى السبعة وصار المعنى
العشرة التي اخرج منها الثلاثة له علي فلا تناقض وقبله كثير من
المحققين ولعلك تراه يقتضي ان لا اخراج من الاسم الشامل وهو
عين مذهب الكسائي كما قال الدماميني وهذا التقدير لا ينافي
قول العلامة ابن الحاجب ثم اسند الحكم الى العشرة التي اخرج منها
الثلاثة فلم يقع الاسناد الى السبعة الخ فان معناه على ما قررنا
ان الثلاثة المخرجة ثبت لها النقيض ولو عدم اللزوم بتلك

الطريق

العشرة بعد ذلك اسند الى السبعة وحينئذ فلا تناقض في الاستثنا وحاصله
ان الثلاثة في ذلك المثال اخرجت من العشرة باعتبار المحكوم
به الضمني في ذلك المثال ولم تخرج من الحكم باللزوم حتى يكون المعنى
الحكم باللزوم لسوى الثلاثة من العشرة ولا حكم بشي للثلاثة
فتامل ذلك مع الامعان فقد تصيدته من كلام الامام القرافي
السابق ومن كلام شيخنا عليه وقد يشهد لهذا التقرير قول
المحقق جلال الدين المحلي في شرح جمع الجوامع عند قول المتن والاستثنا
من النفي اثبات وبالعكس خلافا لابي حنيفة انتهى ونصه ومبنى
الخلاف على ان المستثنى من حيث الحكم يخرج من المحكوم به فيدخل
في نقيضه من قيام او عدمه مثلا او يخرج من الحكم فيدخل في نقيضه
اي لا حكم والقاعدة ان ما خرج من شي دخل في نقيضه وجعل اي
الامام ابو حنيفة الاثبات في كلمة التوحيد بعرف الشرع
وفي المفرغ نحو ما قام الا زيد بالعرف العام انتهى ما اردنا نقله
منه بحروفه وكانه عليه الرحمة اخذ ذلك من كلام القرافي الذي
نقلناه عنه سابقا مع زيادة تحقيق فانت اذا تاملت ذلك
وعلمت ان العلامة ابن الحاجب ممن يقول ان الاستثنا من الاثبات
نفي وبالعكس وجب عليك ان تفهم تلك العبارة التي نقلها عنه
العلامة الدماميني دافعا بها التناقض المتوهم في الاستثنا
على وجه صحيح بحيث لا يخالف قوله المصرح به في كتبه من ان الاستثنا
من النفي اثبات وبالعكس وقد ظهر لك فهمها على ما قدمناه ولعله
وجه حسن ان شا الله تعالى بعونه وبعبارة اخرى وهي ان ما ذكره
العلامة ابن الحاجب في ذلك المثال السابق من قوله ثم اخرج
منها ثلاثة حتى بقيت سبعة ثم اسند الحكم الى العشرة المخرج منها
تقدير به قصد بها مجرد دفع التناقض الذي يقع في الوهم
والرد على من ادعى فيه وهو ان العشرة في المثال مستعملة في سبعة

مجازا والا ثلاثة قرينة ذلك ففرقك العلامة ابن الحاجب
ان عشرة مستعملة في كمال معناها على الحقيقة لا المجاز كما ذهب
اليه بعضهم في ذلك المثال وليس المجموع من العشرة والثلاثة
اسم السبعة كما ذهب اليه بعض اخر فان كلا من القولين مردود
اما الاول فانه كما قيل معارض باجماع النحاة على ان الاستثنا
فيه اخراج واذا كانت العشرة مستعملة في السبعة مجازا لم يتحقق
الاخراج واما الثاني فليس في كلام العرب تركيب كلمات متعددة
لمسمى واحد من غير نقل والاصل عدم النقل وما سلكه العلامة
ابن الحاجب في تقرير دفع التناقض سالم من ذينك فليس قصد ابن
الحاجب تحقيق مذهبه في الاستثنا على انه لو اراد ذلك صح ايضا
بادنى تاويل في كلامه ومثل ذلك لا تواخذ به الائمة خصوصا
مثل العلامة ابن الحاجب مسلم الكل في الكل وقول العلامة
الدماميني وهو كما ترى يقتضي ان الاخراج من الاسم الشامل
قلنا نعم لا ضرر فيه ولا يخالف كلامه في الاستثنا فالثلاثة في
ذلك المثال مخرجة من الاسم الشامل وليس هذا عين مذهب
الكسائي الذي ادعاه الدماميني وانما مذهب الكسائي خروجها
من ذلك الاسم الشامل بمجرد اعتبار ذلك الاعتبار ولهذا جعل
المستثنى في حكم المسكوت عنه من قبيل انه لم يحكم عليه بشي كما هو
مذهب الائمة الحنفية رضي الله عنهم فافهمه مع مزيد التامل
فاني ما رايت من عرج عليه ولا اشار اليه والله اعلم واما بيان
ما في الاستثنا من الاشكال فقد اختلفت في تقريره العبارات
ومرجعها شي واحد فعبارات شتى وحسنك واحد وحاصله ان في الكلام
الاستثنائي شبه التناقض حيث يثبت المستثنى في ضمن المستثنى
منه ثم ينفى مثلا صريحا وبعبارة واضحة وهي ان يقال انك اذا
قلت جا القوم الا زيدا مثلا فلا يخلو الحال اما ان يكون زيد

دخل

ودخل في القوم ام لا فان لم يكن دخل فكيف صح اخراجه وقد اجمع
اهل العربية على ان الاستثنا اخراج واذا كان دخل فقد تناقض
الكلام لانك اثبته اولا ثم نفيته وذلك لا يودي الى
ان لا يكون الاستثنا في كلامهم الا وهو كذب من احد الطرفين
وهو باطل لاشتمال القران العظيم عليه وقد قرره المحقق الرضي
الاشكال وزيف بعض الاقوال وحقق جواب العلامة ابن
الحاجب بما فيه طول لكنه مع ذلك لا ينفي شبهة الدماميني فليرجع
اليه من احب الوقوف عليه ثم بعد تسطير ذلك وتحريره حسبما
ظهر لهذا العبد الضعيف رايت الامام الشاطبي في شرح الالفية
قال بما نصه ومعنى اخراجه اي المستثنى انما ذكره بعد الا مبين
انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك للسامع مثلا بالقرينة
لا انه كان مرادا للمتكلم ثم اخرجه هذا حقيقة الاخراج عند
ايمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره حسبما تبين في
موضعه انتهى وكانه اشار بقوله حسبما تبين في موضعه الى قول
اهل اصول الفقه ان العام المخصوص مراد عمومه تناولا لا حكما
كما في جمع الجوامع لابن السبكي وهذا الكلام من الامام الشاطبي ان
سلم له في خصوص الاستثنا فهو دافع لاشكال التناقض بلا شك
من غير حاجة الى ما قرره العلامة ابن الحاجب من اعتبار الاسناد بعد
الاخراج تقديرا وقد كان ذلك حاك في خلدي فاحجمت عن رقمه
لما رايت كثيرا من المحققين مطبقين على تقدير كلام العلامة
ابن الحاجب في دفع التناقض بما ذكرنا سابقا ونقل بعضهم ايضا
عنه انه قال في شرح المفصل ولا يحكم بالنسبة الا بعد كمال
انفراده في كلام المتكلم فاذا قال المتكلم قام القوم الا زيدا
فهم القيام اولا بمفرده وفهم القوم بمفرده وانه منهم زيدا وفهم
اخراج زيد منهم بقوله الا زيدا ثم حكم بنسبة القيام الى هذا المفرد

الذي اخرج منه وناقش في ذلك بعض الايمة بان فيه مخالفة
لمذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو ان الاداة اخرجت
الاسم الثاني من الاول وحكمه من حكمهم وقد علمت ما فيه
مما حررناه سابقا وهذه المناقشة في الجملة اجود من مناقشة
الدماميني السابقة مع ابن الحاجب ثم هذا النقل عن الجمهور قد
وقفت عليه في كلام الامام القوشجي في شرحه على الكافية فانه قال
فيه واختلف النحاة في المخرج منه في الاستثنا ما هو فقال
الكسائي الاخراج من الاسم وحده فاذا قلت قام القوم الا
زيدا فكانك قلت قام القوم الذين بعض منهم زيد ولم تتعرض
للاخبار عن زيد بقيام ولا عدمه فيحتمل ان يكون قام او لم يقم
فالاستثنا من النفي لا يكون اثباتا ومن الاثبات لا يكون نفيا
وهذا مذهب الحنفية من الفقها والاصوليين وهولا يقولون
الا للاخراج والمستثنى المخرج من الاول وداخل في نقيضه الا انه
مستثنى من الحكم بالقيام عليه مثلا لا من القيام فيكون زيد اعني
محكوم عليه بشي واستدل الثاني على ذلك بقوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس ابى ان يكون مع الساجدين الخ
ما ذكر من الدليل ومن جواب الكسائي عنه ومن نقل قول الفرا
ودليله والرد عليه ثم قال وقال الجمهور المستثنى الاسم من الاسم
والفعل من الفعل اذ لم يقم دليل على تعيين احدهما فاذا قلت
قام القوم الا زيدا فزيدا مستثنى من القوم وقيامه مستثنى
من قيامهم والاخراج من القيام المحكوم به لا من الحكم فيثبت
للمستثنى نقيض حكم المذكور ويكون الاستثنا من الاثبات نفيا ومن
النفي اثباتا انتهى بحروفه وهو من مادة كلام الامام القرافي
السابق لكنه لا يخلو عن تامل فان جعل مذهب الكسائي السابق
هو مذهب الحنفية وتعاليلها نرى ان الاخراج من الاسم وحده

عنه وقال عند الحنفية انهم يقولون انه مستثنى من الحكم ففيه
شبه تناف والجواب عن ذلك لا يخ بادني توجه وعبارة
الامام القرافي اظهر في المراد وعلى الجملة فلابد من التاويل في
قولهم مستثنى من المحكوم به او من الحكم اذ المستثنى منه لا بد فيه
من التعدد بحيث يكون المستثنى مندرجا تحته على سبيل الفردية
او الجزئية كما قدمناه وكل من المحكوم به والحكم لا تعدد فيه بذلك
المعنى وقد سبق لك ما افاده شيخنا في تاويل عبارة الامام
القرافي السابق فاحفظه فلابد منه رحمه الله سبحانه ونفعنا بتحقيقاته
ومن تلك المباحث الدقيقة ان هذا الاشكال وهو شبه التناقض
في الاستثنا كما تقدم تقريره وايضاحه هل يجري في الاستثنا
المنقطع كما جري في الاستثنا المتصل ام لا قلت قال شيخنا رحمه
الله سبحانه اقول ينبغي تقييده بالاستثنا المتصل فان التناقض
المذكور لا يظهر في المنقطع نحو جا القوم الا الحمير انتهى ووجه عدم ظهوره
فيه ان المستثنى منه فيه لم يدخل فيه المستثنى حتى يحصل التناقض ده
بالسلب والايجاب فيه لكنه طلبه الرضي قد ذكر في عضون كلامه
ان التناقض يقع فيه باعتبار المفهوم فان معنى قولنا جا القوم
الا الحمير جا القوم وما يتعلق بهم ثم نفي صريحا الا الحمير على ما تقرر
في النحو فقد اثبت المجي في ضمن ما يتعلق بهم ثم نفي صريحا انتهى واشار
بقوله على ما تقرر في النحو الى ما قاله العلامة البدر ابن مالك
في شرح الالفية وغيره من انه يخرج من المفهوم ومن تلك المباحث
انما قرره العلامة ابن الحاجب في التناقض هل يجري فيما اذا
تقدم المستثنى منه على المستثنى قال شيخنا قد يكثر من ذلك ومنها
ان هذا التناقض هل يجري في كل عام مخصوص نحو اكرم بني تميم ان جاوك
فانه يشتمل على التناقض حيث يثبت غير الجايين منهم في ضمن بني

تميم ثم منع عمومه القيد وهو قوله ان جاؤك اوما هو خاص
بالاستثنا قلت وقع في ذلك اضطراب بينهم نعم ان قلنا
ان العام المخصوص مجاز وانه مستعمل في بعض معناه فلا يتوجه سوال
التناقض ومنها عرف لك من الابحاث الدقيقة ومن اراد التحقيق
الدقيق في بحث الاستثنا فانه طويل الذيل كثير السيل فليرجع
الى ما حرره العلامة سعد الدين في حواشي العضد والتلويح
وكلام السيد الشريف فيه وما عليهما من الكلام فيما حرره الايمة
الاعلام وهذا الذي ذكرناه وان كان فيه نوع طول بالنسبة
الى هذه المقدمة فهو بالنسبة الى ما ذكروه كقطرة من بحر
بل كقصد في بحر قصدت به بحرية التنبيه للفاضل النبيه فعل
ان تجد ذلك مجموعا على هذا الوجه الحسن في كتاب والله سبحانه
وتعالى يهدي الى الصواب النوع العاشر منصوب بالندا
اعلم ان الندا هو التصويت بالاسم المدعو مع احد الحروف
المعلومة على وجه التنبيه وتضم نونه وتكسر مثل الهتاف
والهتاف ويمد ويقصر فمن مده مع الكسر حمله على الصياح ومن
مده مع الضم حمله على الصراخ ومن قصره فيهما حمله على الصدى
والصوت ولامه واو لقولهم ندوت القوم ندوة اذا
جلست معهم في النادي وهو المجلس الذي يتنادون فيه وهو في
اللغة الدعا يقال ناديت الرجل دعوته وفي اصطلاح النحاة
هو استدعا مطلوب من مخاطب او تقدير مخاطب باسمه بكلمة
يا اوما يقوم مقامها هكذا قيل واجود منه ان يقال الندا
تنبيه المخاطب بالتصويت باسمه مقرونا بيا او احد اخواتها
لفظا او تقديرا وقيل الندا جملة انشائية يقصد بها تنبيه
من تخاطبه والمنادى هو الاسم المخاطب فيها والندا من خواص الاسما
والغرض به تنبيه المدعو ليقبل عليك ويجيبك هذا اصله

ثم يعوض

المنادى

النداء

المنادى

ثم يعوض فيه الندبة والتعجب والاستغاثة والمدح والاختصاص
وقيل الغرض منه تخصيص ما اريد من الشمول كما اذا قلت يا زيد
فقد اوقعت الندا بزيد اي علقته او وصلت صوتك الى سمع المنادى
او قصدته به ايقاع الضرب بزيد وتقول ناديت زيدا كما
تقول ضربت زيدا فالمنادى اذا مفعول به فيستحق ما للمفاعيل من
الاعراب وهو النصب لفظا او محلا انتهى ما اردنا نقله من الاندلسي
شرح المفصل في تعريف المنادى وتحقيقه اصطلاحا كلام كثير
لا نطيل به والظاهر ان الباء في قول الشيخ رحمه الله تعالى منصوب به
باء السببية اي منصوب بسبب الندا والسبب اعم من العامل او بالمعية
او منصوب مع الندا فقد ابهم الشيخ رحمه الله تعالى الناصب
للمنادى وفيه اقوال متعددة منها ان الناصب له فعل لازم
الاضمار والتقدير في نحو قولك يا زيد انادي زيدا او ادعو زيدا
فحذف الفعل استغنا بظهور معناه مع قصد الانشا قال
الرضي والاولى ان تقديره بلفظ الماضي لان الجملة انشائية والانشا
في الاكثر ان يكون بلفظ الماضي وهذا مذهب الجمهور وعلى هذا
فالمنادى مفعول به لذلك الفعل المحذوف لزوما وقال المبرد
الناصب له حرف الندا لسده مسد الفعل وعلى هذا فلا يكون
المنادى مما انتصب على المفعولية بعامل واجب الحذف قال
الرضي وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة
عند سيبويه جزءا الجملة وهو الفعل فقط والفاعل مقدر ولا مانع
من سده مسدهما والمفعول به هنا واجب الذكر لفظا او تقديرا
اذ لا نداء بدون المنادى انتهى وعبارة الامام السيوطي وذهب
قوم الى ان الناصب له حرف الندا على سبيل النيابة والعوض عن
الفعل فهو على مذهبه مشبه بالمفعول به لا مفعول به انتهى المراد
به فتامله مع كلام الرضي المنقول عن المبرد ولا يخفى عليك ايضا

ناصب المنادى

الفعل والفاعل مقدران عند المبرد وسد حرف النداء مسدهما احد جزئي الجملة

وقوله صح

مافي كلام الرضي من المسامحة في تعبيره بحذف الفاعل في هذا المقام
فانه مستتر وجوبا والامر فيه سهل ولا مانع من سده مسدهما خالف
لقول نجم الدين سعيد في شرح الكافية والظاهر ان المراد من قولهم
يا نايب عن افعل فلا يجمع بينهما ان الحرف لا يصلح عوضا عن الجملة
انتهى ومن تلك الاقوال فيه ان الناصب له معنوي وهو القصد ورد
بانه لم يعهد في عوامل النصب ومنها ان حروف النداء اسماء افعال
بمعنى ادعو كاف بمعنى اتضجر وليس ثمة فعل مقدر وهو مردود وان
انتصر له بعضهم وعليه يكون جملة النداء اسمية لا فعلية ومنها ان تلك
الحروف افعال ورد بانه كان يلزم اتصال الضمير بها كما يتصل بسائر
العوامل وقد قالوا يا اياك ولم يقولوا ياك فدل على ان العامل
محذوف فيه انتهى هكذا نقله الامام السيوطي لكن قوله فدل
على ان العامل محذوف فيه تامل اذ لا يدل ذلك الرد الاعلى انها
ليست بافعال لا على خصوص ان العامل محذوف فقد يرد منه غير
ذلك مما هو مذكور في المطولات مع ادلتها مما لا نطيل به زيادة على
هذا الطول فان قلت هل كلام الشيخ رحمه الله سبحانه يحتمل
هذه الاقوال كلها حيث قال منصوب بالنداء قلت نعم لولا ان
قوله وحروف النداء خمسة ينافيه ظاهرا القول بان الناصب
له اسماء افعال او افعال او ان الناصب له معنوي كما تقدم تقريره
نعم كلام الشيخ رحمه الله تعالى ظاهر في كلام الجمهور وكلام المبرد
فان قلت اذا حملناه على كلام الجمهور كان مفعولا به وحيث
كان كذلك فلا ينبغي عده نوعا مستقلا بل هو داخل في النوع الاول
وهو المنصوب على انه مفعول به قلت لما كان في المنادى من الاحكام
الخاصة به كوجوب ذكره لفظا او تقديرا والاختلاف في ناصبه
ساغ للشيخ رحمه الله عده نوعا مستقلا هي اي حروف النداء يا
بدا بها لانها ام حروف النداء وام الباب لعمومها كما قال ابو حيان

ولها

وانها تستعمل للقريب والبعيد مطلقا كما يظهر ذلك من استقراء كلام
العرب وقال الامام ابن مالك هي للبعيد حقيقة او حكما كالنائم
والساهي وفي المغني لابن هشام يا حرف لنداء البعيد حقيقة او حكما
وقد ينادى بها القريب وقيل هي مشتركة بين البعيد والقريب وقيل
بينهما وبين المتوسط وذكر ابن الخباز عن شيخه ان يا للقريب وهو خرق
لاجماعهم انتهى وايا وهي للبعيد وفي الصحاح انها لنداء القريب
والبعيد قال في المغني وليس كذلك قال ابا جلي نعمان بالله خليا
نسيم الصبا يخلص الى نسيمها وقد تبدل همزتها هاء انتهى ونظر فيه
بانه لا شاهد في البيت المذكور ان كان قصد به الرد على صاحب
الصحاح وهيا وهي للبعيد ايضا وهاؤها اصل وقيل بدل من همزة
ايا وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام في المغني واي بفتح الهمزة
مقصورة او ممدودة كما قيل به وسكون الياء للبعيد والالف اي
سماها وهو الهمزة من جملة حروف النداء فتقول ازيد بهمزة
مقصورة وهي للقريب قال الامام ابن مالك والهمزة للداني
وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب
ولا اي خلافا لجماعة من المتاخرين وذهب المبرد الى ان ايا وهيا
للبعيد واي والهمزة للقريب واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا
على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قال البدر
ابن مالك في شرح الالفية وهو تابع فيه لردوس جلة كلامه فيتمهلوا
اي كلام سيبويه وقد يستعملون هذه التي للمد يعني ادوات البعيد
في مواضع الالف التي يمدون فيها انتهى وقوله توكيدا هو احد
اسباب ثلاثة ذكرها سيبويه للذي يكون قريبا لكنه يعامل معاملة
البعيد وبينه بقوله والثالث قصد التوكيد وذلك ان يكون
المنادى مقبلا عليك قريبا منك لكنك اكدت نداءه لامر عراك
فناديته لنداء البعيد فقلت يا زيد يا اخي ليستبق الى اجابتك

اي كلام سيبويه

اي البدر بن مالك

يعني للقريب والاستعمال الالف في هذه المواضع

فمن المواضع مما عومل فيها القريب معاملة البعيد انتهى هذا واقول
اجماعهم على منع العكس وهو ندا البعيد بما للقريب فلا تقول للبعيد
المسافة منك ازيد فتنادي في ندائه بالهمزة التي هي للقريب
ان كان مستندهم في ذلك الاجماع مجرد السماع من العرب وانه لم يتبع منهم
ذلك الاستعمال فلا ينادون البعيد بندا القريب فهذا قد يسلم
ان لم ينقل امام ثقة عن العرب انه وقع ذلك منهم في كلامهم واشعارهم
وان كان مستند اجماعهم انما هو مجرد الاستحسان وان البعيد يحتاج
الى مد الصوت وما ينادي به القريب يكون الصوت فيه قصيرا فلا ينادي
به البعيد فهذا لا يقتضي المنع مطلقا الا ترى انهم قالوا ان اي للبعيد
كما هو مذهب جمهور النحويين فانه نقل عن العرب وقد نقلوا ان وضعها
لندا البعيد فهو معقول قال بعضهم ولا يعارض بالقياس وقال
كما قال بعضهم انها للقريب كالهمزة اعتبارا بكون الصوت بها قصيرا
ثم اقول بعبارة اخرى ولعلها احرى وهو ان يقال
ان كان اجماعهم على انه لا ينادي البعيد بندا القريب على جهة الحقيقة
فهذا كلام لا محصل ومرجعه النقل ولا يحتاج الى بيان اذ كذلك
لا ينادي القريب بما للبعيد على وجه الحقيقة وان كان اجماعهم على انه
لا ينادي البعيد بندا القريب على وجه المجاز فهو ممنوع لجواز تنزيل البعيد
منزلة القريب المشاهد لاعتبارات ولطايف معنوية يرشدك
الى ذلك مما يتلى اسم الاشارة فينادى بندائه على جهة المجاز
اذ لا حجر في المجاز على الصحيح حيث وجدت علاقته وقرينته على ان
اهل الاصول قد جوزوا خطاب المعدوم بالكلية والمسالة مشهورة
بطول الذيول وليس الان محلها وانما ذكرناها على وجه الاستيناس
لما نحن فيه وكنت بهذا المقدار من التوقف الان فلسلك البيان وفي ظني
قديما ان شيخنا قد توقف في كلام البدر ابن مالك وبنقله الاجماع
غير ان توقفه قد غاب عني لان تبيينه رحمه الله سبحانه وما نعد ذلك

والمثال

والمثال اذا كان نصنا الاعلى الفاسد وقد تحذف الهمزة تخفيفا هكذا
في النسخة التي بيدي والمتبادر من كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به
ان ال في الهمزة للعهد اي الهمزة التي ينادى بها القريب التي عبر
عنها بقوله سابقا والالف ولم اقف على ذلك في كلامهم لقلة
اطلاعي بالنسبة للشيخ رحمه الله تعالى وغيره من الايمة الاعلام وغاية
ما وقفت عليه في كلام غير واحد من المصنفين كالامام ابن الحاجب والامام
ابن مالك والامام ابن هشام ان حرف الندا قد يحذف ونص عبارة
ابن هشام في التوضيح وشرحه للشيخ خالد رحمه الله سبحانه ونفعنا
به ويجوز حذف الحرف المنادى به وهو يا خاصة سوا كان المنادى
مفردا او جارا بمجراه او مضافا فالاول نحو يوسف اي يا يوسف
والثاني نحو سنفرغ لكم ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوا
الي عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين لا في ثمان مسائل فانه
يمتنع فيها حذف حرف الندا وعدها الى اخرها ولا غرض لنا في نقلها
الان وانما غرضنا ان الشارح رحمه الله سبحانه قد قيد الحرف المحذوف
بيا خاصة ومثله في كلام العلامة الدماميني في شرح التسهيل ثم
رايت العلامة ابن هشام صرح بذلك القيد في المغني في حرف اليا
ومن عبارته وهي اكثر احرف الندا استعمالا ولهذا لا يقدر عند
الحذف سواها نحو يوسف اعرض عن هذا انتهى المراد منه فان كان
هذا القيد الصادر من هذين النقلين متفقا عليه فيما بينهم ولم
يخصص لعموم كلام غير واحد كالعلامة ابن الحاجب وابن مالك
وغيرهما اشكل قول الشيخ رحمه الله سبحانه وقد تحذف الهمزة تخفيفا
اذ المحذوف كما علمت انما هو اليا خاصة وان لم يكن متفقا عليه
كما هو ظاهر عموم قول المتون وقد يحذف حرف الندا من غير
تخصيص بيا فيشكل ايضا من حيث تقييد الشيخ رحمه الله سبحانه بالهمزة
وكان المناسب في التعبير الاطلاق كما وقع في كلام ابن الحاجب

وعدم معرفة استثنائنا مسائل لا يحذف فيها كما هو مقرر ويظهر لي والله اعلم
ان هذا التعبير وهو قوله وقد تحذف الهمزة تخفيفا من تصرف
الناسخ وقد حاك في الخاطر ان اصل كلام الشيخ رحمه الله سبحانه على ان
مراده بالهمزة المحذوفة للتخفيف اي الهمزة في يا التي هي حرف نداء
كما قدمها في كلامه فرايت ذلك غير مناسب لاسلوب الكلام ولا منجر
اليه لا جرم على اني ما وقفت على ذلك في كلام احد وغاية ما وقفت
عليه عبارة المغني التي نقلناها عنه سابقا ورايت ايضا ما نصه
في شرح الفصول ان يا حرف موضوع براسه والقول بتركيبه
من الهمزة ويا متكلف انتهى فلتحرر عبارة الشيخ رحمه الله سبحانه تتبع
المطولات فعسى ان يوجد فيها ما يزيل عني هذه التوقفات الصادرة
عن قلة البضاعات ثم اعلم انه قد اشتهر فيما بينهم ان المنادى على
قسمين اما ان يكون معربا منصوبا لفظا كما سياتي او تقديرا نحو
يا فتى زيد واما ان يكون مبنيا كذلك اي لفظا كما سياتي او تقديرا
نحو يا سيبويه ويا حذام وقد اشار الشيخ رحمه الله سبحانه الى القسم
الاول بالمثال فقال تقول انت ايها العاجز يا رجلا خذ
بيدي فيا حرف نداء ورجلا نكرة غير مقصودة لما معين منصوبة
لفظا والناصب لها يا او الفعل المقدر على ما تقدم فيه من الخلاف
وخذ فعل امر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انت
وبيدي جار ومجرور في محل نصب بخذ والظاهر ان الجملة مستانفة
ويحتمل الوصفية لكن لا يخلو من كلام وتقول يا طالعا جبلا
فيا حرف نداء وطالعا اسم فاعل منادى منصوب لفظا على ما تقدم
وجبلا مفعول به لطالعا اي يا رجلا طالعا جبلا واشار بهذا المثال
الى ان الشبيه بالمضاف يكون منصوبا قالوا وهو ما اتصل به شيء
من تمام معناه سواء كان منصوبا كالمثال المذكور او مرفوعا نحو
يا حسنا وجهه فحسنا منصوب لانه شبيه بالمضاف ووجهه مرفوع

على الفاعلية به او مجرورا نحو يا رفيقا بالعباد فرفيقا منادى منصوب
لانه شبيه بالمضاف وبالعباد جار ومجرور متعلق به في محل نصب
ومما الحق بالشبيه بالمضاف او هو من الشبيه بالمضاف نحو يا ثلاثة
وثلاثين مسمى به على كلام فيه طويل وتقول في المضاف يا عبد الله
فيا حرف نداء وعبد منادى منصوب لفظا وهو مضاف واسم
الله جل وعلا مضاف اليه مجرور به ثم استشهد الشيخ رحمه الله
سبحانه على نصب المضاف باية قرانية قال تعالى يا اهل
الكتاب فيا حرف نداء واهل منادى منصوب مضاف الى ما بعده
وبهذا التقرير في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه علمت ان القسم الاول
من المنادى وهو المعرب المنصوب ينحصر في النكرة غير المقصودة
وفي المضاف والشبيه بالمضاف واشار رحمه الله سبحانه الى القسم
الثاني من المنادى وهو المبني بقوله واذا كان المنادى اسما كان
مفردا اخر كان قالوا والمراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس مضافا
ولا شبيها بالمضاف وجعل بعضهم منه النكرة المقصودة الموصوفة
سواء كان الوصف بمفرد نحو يا رجلا كريما المبنيا او بجملة او جار ومجرور
ولم يجعلوها في باب لا النافية للجنس من الشبيه به والبحث في ذلك
مشهور وفي المطولات مسطور علما او نكرة مقصودة قسمان
المفرد ويدلك على هذا قول الامام ابن مالك في الفيته وابن المعرف
المنادى المفرد على الذي في رفعه قد عهد فان قوله المعرف
يدخل تحته ما كان تعريفه سابقا قبل الندا نحو يا زيد علما او كان
تعريفه عارضا فيه بسبب القصد والاقبال وهو النكرة المقصودة
نحو يا رجل لما صار به معين وقد اطبق على ذلك شراح كلامه عبارة
بعضهم اي اذا اجتمع في المنادى هذان الامران التعريف والافراد
فانه يبنى على ما يرفع به لو كان معربا وسواء كان ذلك التعريف
سابقا على الندا نحو يا زيد او عارضا فيه بسبب القصد والاقبال

وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل اقبل تريد معينا انتهى ومثله للناظم
في متن التوضيح ووجه الدلالة منه انه وصف المعرف الشامل للقسمين
بقوله المفرد فيكون وصفا لكل من المعرف قبل الندا والمعرف بالقصد
والاقبال فتدبره وبه يندفع ما عساه يتوهم في فهم عبارة الشيخ
رحمه الله سبحانه ونفعنا من ان قوله او نكرة مقصودة عطف
على قوله المنادي فيصير المعنى اذا كان المنادي مفردا علما او كان
المنادي نكرة مقصودة سوا كانت مفردة ام لا فانها تبنى
على الضم وذلك فاسد ودعوى انه حذف قيد الافراد من النكرة
المقصودة لدلالة الاول عليه تكلف لا ضرورة تدعو اليه ولا
حاجة اليه بعد ما سمعت من تقريرنا لكلامه رحمه الله تعالى ونفعنا به
وان شئت التوسعة في تقرير كلامه فاسمع ما يتلى عليك مما خطر
لهذا الذهن القاصر ونزو النظر القاصر فنقول قوله واذا كان المنادي
مفردا قد قدمنا ان المراد به هنا ما ليس مضافا الخ وزاد بعض
المتأخرين علمه ولا نكرة غير مقصودة فدخل في المفرد بهذا المعنى
هنا العلم المركب تركيب اسناد نحو برق نحره والمركب المزجي نحو
بعلبك ومعدي كرب هكذا وقع التمثيل بها ولعله مبني على القول
بالبنا او على القول باعرابها اعراب ما لا ينصرف واما على لغة من اعربها
اعراب المتضايفين فلم يدخلا في المفرد فليسا من هذا القسم وهو المبني
على الضم بل هما من القسم الاول وهو المعرب المنصوب كما هو ظاهر
ودخل ايضا جمع المذكر السالم وما الحق به والمثنى ايضا وما الحق به
نحو اثني عشر وجمع المونث السالم وجمع التكسير وما كان مبنيا قبل
الندا كسيبويه في لغة من بناه فكل هذه الامور تبنى على ما ترفع به ان
لو كانت معربة فيبنى جمع المذكر على الواو نحو يا زيدون ويا مسلمون
فانه يرفع بالواو على المشهور ويبنى المثنى على الالف فانه يرفع بها
على المشهور ويبنى جمع التكسير على الضمة وكذا جمع المونث السالم نحو

يا زيود ويا هندات ويبنى ما كان مبنيا قبل الندا على ضمة والحاصل
كما قال له شارح التوضيح ان ما كان معربا صحيح الاخر غير مثنى ولا مجموع
على حده ظهرت فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده بنيته على نايب
الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا
كفتى وقاض او مبنيا قبل الندا قدرت فيه الضمة ففي يا سيبويه ويا هولاء
ويا هذا ضمة مقدرة في اخره مجددة للندا انتهى بحروفه وما سلك
في قوله اتفاقا مع اختلافهم في اعراب المثنى والمجموع هل هو بالحروف
او بغيرها وهو خلاف مشهور فيه عدة اقوال مذكورة في المطولات
وخرج بالمفرد وهو غير المضاف [illegible] المضاف سوا كان علما كابي الخير
وشهاب الدين ام لا كغلام زيد والشبيه بالمضاف نحو يا طالعا جبلا
ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد ولا فرق في ذلك بين ان تبقى على ما لها
نكرات مقصودة او غير مقصودة او ان تسمى بها وتجعل اعلاما لها فهي
خارجة بقوله مفرد وليست من قسم المنادي المبني بل هي معربة منصوبة
كما صرح به غير واحد من شراح الكافية وحينئذ فاقول
فظهر في تعريف الشبيه بالمضاف وهو ما كان المضاف عاملا فيما
بعده نصبا بلا واسطة كما تقدم او بواسطة نحو يا رفيقا بالعباد
ويا خيرا من زيد او رفعا كما تقدم في يا حسنا وجهه او رفعا ونصبا
نحو يا ضاربا ابوه زيدا يتعين ان يكون معناه ان المضاف عاملا فيما
بعده بمعنى به وتوجيه الاصل قبل جعله اعلاما واما بعد
جعله اعلاما لم يكن عاملا من حيث العلمية وانما الرفع والنصب فيها
بالنظر الى ما نقلت عنه قبل التسمية ومن ثم عدها بعضهم من المفرد
لا من المركب لان جزءها لا يدل على جزء معناها من تلك الحيثية فتامله
فانه واضح ان شا الله سبحانه وقوله علما بمنزلة الفصل لما هو الجنس
وهو المفرد وخرج به من حيث مفهومه النكرة غير المقصودة المفردة نحو
يا رجلا خذ بيدي وكذا النكرة المقصودة المفردة وقد كانت داخلة

[illegible] عليه انتهى

في الجنس بل وخرج به النكرة المقصودة وغير المقصودة اذا لم تكن مفردة
كان زيد والشبيه بالمضاف نحو يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا معينا
فيكون نكرة مقصودة وهي غير مفردة او غير معين فتكون نكرة غير
مقصودة وهي غير مفردة وهذه لم تكن داخلة في الجنس وهو قوله المفرد
حتى يصح اخراجها بالفصل بل هي خارجة بالجنس كما تقدم وحكمها الاعراب
والنصب كما تقدم فلا يجوز اخراجها لانها منه في الجملة انها مبنية على
الضم وليس الامر فيها كذلك ودخل تحت قوله علما العلم المفرد نحو يا زيد
ويا سيبويه ويا بعلبك ويا تأبط شرا ويا زيدان ويا زيدون ويا
زيود ويا هنود ويا زينبات والامر في ذلك ظاهر وخرج به العلم
المضاف نحو الكنية ولا تكون الا مضافة كابي الحسن وابي السرور وكذا
اللقب المضاف نحو شهاب الدين وزين الدين وكذا الشبيه بالمضاف
نحو يا حسنا وجهه مسمى به والامر فيه مشكل فان العلم المضاف وما
بعده كلها خرجت بما هو كالجنس وهو قوله المفرد فانها ليست
مفردة في هذا الباب كما تقدم وحكمها الاعراب بالنصب لا البناء على
الضم وما وقع في كلام بعضهم من ان العلم المنادى يبنى على الضم يجب
ان يخص بما كان مفردا بالمعنى الذي ذكروه هنا فان قلت قد
لزم من هذا التقرير ان ما هو كالجنس وهو المفرد خرج به اشيا
كما تقدم والشان في الجنس الادخال وان ما هو كالفصل وهو قوله
علما دخل فيه بعض اشيا داخلة في الجنس وبعض اشيا خارجة به
والشان في الفصل الاخراج مما تناوله الجنس قلت لا ضرر في
ذلك فقد صرح بعضهم بان الجنس وما هو كالجنس اذا كان بينه وبين
فصله عموم وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما تناوله عموم فصله
والامر هنا كذلك فان المفرد الذي هو كالجنس والعلم الذي هو كالفصل
يتصادقان في العلم المفرد نحو يا زيد وينفرد المنادى المفرد بصدقه على
النكرة ولا يصدق عليها العلم وينفرد العلم عن المفرد بصدقه على العلم

المضاف

المضاف والكنية ولا تكون الا مضافة نحو ابو المكارم وابو الاسعاد
وكذا اللقب المضاف نحو شهاب الدين وتاج العارفين ونحو ذلك كما
تقدم تحريره ولا يصدق المفرد بالمعنى السابق على شي من ذلك هذا
ما ظهر من التقرير من حين التسطير وهو لا يخلو عن دغدغة وانتشار وقلتنا بل
فيه بعض الاستبصار وتحقيق في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه الموافق
لعبارات الائمة اهل الاعتبار وهو ما اشرنا اليه سابقا وهو ان
قوله علما او نكرة مقصودة قسمان من المفرد الذي هو بمنزلة
الجنس فيعتبر في كل منهما قيد الافراد اذ المقسم يراعى في اقسامه
اذ قسيم الشي ما كان مندرجا تحته واخص منه وقول بعضهم انه يجوز
ان يكون القسم اعم من المقسم كلام ظاهري غير معتبر عند اهل التحقيق
وقد ذكر الشيخ رحمه الله سبحانه القسم الاول من المفرد بقوله علما
اي مفردا او ذكر القسم الثاني بقوله او نكرة مقصودة اي و
مفردة فخرج بها النكرة غير المقصودة فانها ليست من القسم
الذي يبنى على الضم بل هي معربة منصوبة في سائر احوالها مفردة
كانت او غير مفردة كان قصدت بقولك مثلا يا طالعا جبلا او يا
حسنا وجهه غير معين كما هو منقول في كلام الرضي وغيره واما قول
ابن مالك في الفيته
والمفرد المنكور والمضافا • وشبهه انصب عادما خلافا •
فاقول فيه ان قيد الافراد في المنكور اي النكرة غير المقصودة
ليس قيدا للحكم من حيث نصبها حتى يخرج به النكرة غير المقصودة
اذا كانت غير مفردة كما تقدم تمثيله بل حكمها النصب ايضا كما تقدم
عن الرضي وغيره ولعله اراد من افصح كل الافصاح عن هذا من شراح كلامه
نعم انشا رايته ولعله في شرحه حيث قال واما ما ليس معرفة ولا
مفردا وهو النكرة التي يقصد بها معين والمضاف والمشبه به
ويا ثلاثة وثلاثين فلا حظ له في البنا لقصوره عن المفرد المعرفة

تقرير صحيح

في الشبه بالمضمر المذكور انتهى كلامه مع اسقاط الامثلة منه فتامل
قوله وهو النكرة التي لم يقصد بها معين حيث اسقط قيد الافراد
منها تجد ما قلناه من الاشارة ولعل الامر فيه ظاهر هذا وقد تلخص
من كلام الشيخ رحمه الله سبحانه مع الاختصار ان القسم المبني من المنادى
شيئان العلم المفرد وقد علمت معنى المفرد في هذا الباب والنكرة
المقصودة اي المعرفة بالقصد والاقبال وفهم منه ان ما عداهما
معرب منصوب كما اشار الى ذلك الشيخ رحمه الله بعطفه اول البحث بالمهملة
وصرح بكيفية بناء هذين الشيئين بقوله فبني ذلك المنادى
مفرد الخ والجملة جواب اذا المقدرة على الضم حقيقة او حكما
فالاول نحو يا زيد فيا حرف نداء وزيد علم مفرد مبني على ضمة ظاهرة
في اخره وهو في محل نصب لانه مفعول به ويا رجل فيا حرف نداء ورجل
نكرة مفردة مقصودة مبنية على ضمة ظاهرة وقد تكون الضمة
مقدرة نحو يا فتى ويا قاضي ويا سيبويه والثاني نحو يا زيدان
ويا رجلان مما هو مثنى او ملحق به فانه مبني على الالف وهي في حكم
الضمة لنيابتها عنها ويا زيدون ويا مسلمون مما هو جمع مذكر سالم او
ما الحق به فانه مبني على الواو وهي في حكم الضمة وعبارة غير الشيخ
يبنى على ما يرفع به لو كان معربا قيل وهي اولى لشمولها لبناء المثنى
والمجموع ولو قيل ان تعبير الشيخ خال عن الابهام مع الاختصار
وقد يفهم منه حكم المثنى والمجموع بادنى التفات فهو اولى لم يكن
بعيدا بخلاف تلك العبارة فانها لا تخلو عن طول وابهام
فلتتامل على انه لك ان تقول ما هو احسن من ذلك وهو ان الشيخ
رحمه الله سبحانه انما اتى بهذه العبارة نظرا الى اختياره تبعا
للاعلم وقول سيبويه والخليل ان المثنى والمجموع على حده ليسا معربين
بالحروف بل بحركات مقدرة على تلك الحروف وتلك الحروف
دال الاعراب كالدال من زيد وقد اختار ذلك الاعلم وهو اقوى

المذاهب

المذاهب وبناء على ذلك يكونان مبنيين على ضمة مقدرة على الالف في المثنى
وعلى الواو في الجمع او نظرا الى قول من قال الحركات مقدرة لكن قبل
تلك الحروف وعليه ايضا يكونان مبنيين على ضمة مقدرة قبل تلك
الحروف او نظرا الى القول بانهما لتضمنهما واو العطف وعليه ايضا
يكونان مبنيين على ضمة مقدرة اخذا من قول الامام ابن مالك
وانو انضمام ما بنوا قبل الندا لكن القول به هنا قول ضعيف جدا
فلا ينبغي حمل كلام الشيخ عليه ويكفي في ولو تيرعبارة الشيخ مع
اختصارها وعدم ايهامها الحمل على قول سيبويه والخليل واختيار
الاعلم لم بخلاف تلك العبارة السابقة فلتتامل في ذلك التقرير
فاني لم ار من افصح عنه بالتحرير وبعد ذلك انظر التام في قول
مولانا الشيخ خالد في شرح التوضيح كما نقلناه عنه سابقا ان
المثنى مبني على الالف والجمع مبني على الواو اتفاقا اللهم الا ان يريد
اتفاقا خاصا فليحرر تنبيه يستثنى من قول الشيخ رحمه الله
سبحانه يبنى على الضم المستغاث المقرون باللام نحو يا لزيد فانه
مخفوض معرب بلام الجر وهو في محل نصب وليس مبنيا على الضم وكذا
المتعجب منه نحو يا للماء واما المستغاث اذا الحق اخره الف الاستغاثة
ولا يدخل حينئذ اللام نحو يا زيداه فانه يفتح لالحاق الالف قال
الجامي اي يبنى المنادى على الفتح وتبعه غيره واقول لو قال
قائل انه مبني في تلك الحالة على ضمة مقدرة طردا لبناء المفرد
المعرفة على الضم وان الفتحة انما هي لمناسبة الالف فان قلت لم يكن
الا مفتوحا وليست فتحة بناء بل فتحة مناسبة لاجل الالف لكان
له وجه ويشهد له ما قالوه في الفعل الماضي فانه مبني على الفتح ابدا
حتى لو اتصل به واو الجماعة نحو ضربوا كان مبنيا على فتحة مقدرة
منع من ظهورها الضمة المناسبة للواو وعزاني ما رايت من صرح
بغير كلام الجامي فلم يصرح الجامي في المندوب اذا اتصل به الالف

بنبائه على الفتح كالمستغاث وقد بحث شيخنا فقال وقياس ذلك
قوله في المستغاث ان يكون مبنيا على الفتح مثله قلنا مثل وعلى
هذا فلعل في نعته الا النصب انتهى وقد علمت ما لنا فيه من البحث
ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه لما فرغ من بيان حقيقة المنادى من حيث
الاعراب والبنا اشار لبعض احكام جزئيه تتعلق به فقال
ولا تدخل يا وخصها بالذكر من بين احرف الندا لانها ام الباب والا
فمثلها بقية حروف الندا في عدم دخولها على ما فيه الالف واللام
عند البصريين وجوزه الكوفيون في الاختيار ورتب على ذلك قوله
عليه الرحمة فلا يقال يا الرحمن ولا يا الرجل اي عند البصريين
كما تقدم الا في الضرورة قال السيوطي تبعا لغيره في تعليل ذلك
لان فيه جمعا بين اداتي تعريف يعنون بهما ال وحرف الندا قال
السيوطي عقب ذلك بيسير ولا ينادى ما فيه ال العهدية ولا التي
للغلبة ولا التي للمح الصفة بحال بل اذا نودي هذا النوع حذفت
منه ال قال انك يا حارث نعم الحارث انتهى واقول
لا يخفى ان ال التي للغلبة والتي للمح الصفة ليست معرفة بل بتحقيق ذلك
التعليل المقتضي لمنع الندا فيها ثم انحصر ذلك في ال العهدية لعله
لانها هي التي يتوهم دخول حرف الندا عليها والا فال الجنسية اولى بالمنع
ومنهم من علل الامتناع بان الالف واللام زايدتان وحرف الندا
زايد فلا يجمع بين زيادتين جاريتين مجرى كلمتين على اسم واحد انتهى
وهذا الذهن الكليل عيل بهذا التعليل فانه اقل ضعفا من بقية
التعاليل فانها لا تخلو عن نحو من السقم يحتاج معالجته الى نظر طويل
وهذا الضعيف معترف بالتقصير فالنظر الطويل يتقلد بنا فقبل من
التعاليل وسيرها مع ردها وفي هذا القدر كفاية لاهل الدراية
تنبيه قد اطلق الشيخ رحمه الله سبحانه عدم دخول يا على ما فيه
الالف واللام تبعا لبعضهم ولم يستثن من ذلك شيا وقد استثنا

منه

منه العلامة ابن الحاجب في كافيته لفظ الجلالة خاصة واستثنى
ابن مالك في الفيته لفظ الجلالة والمحكي من الجمل المسمى بها نحو
المنطلق زيد والقايم الرجل ونقل ذلك عن سيبويه كما صرح
به شراح كلامه وقاس المبرد على ذلك ما سمي به من موصول
مبدوء بال وصوبه ابن مالك وزاد في التسهيل اسم الجنس
المشبه به نحو يا الاسد شدة اقبل ونوزع في ذلك ومذهب
الجمهور المنع فيه ثم بعد ان تعلم ذلك اقول قد عرض لهذا
العبد الضعيف توقف في هذا الاستثنا الواقع في كلامهم سوا
كان لفظ الجلالة كما في كلام ابن الحاجب او هي وغيرها كما في
كلام غيره وبيانه ان الحال لا يخلو اما ان يريدوا بال التي
لا تجامع حرف الندا ال الدالة على التعريف والتعيين لما دخلت
عليه او يريدوا بها ال الزايدة سوا كانت زيادتها لازمة او
غير لازمة وسوا كانت ال كالجزء او جزءا من الدال واما ان
يريدوا الاعم من ذلك فان ارادوا الاول وهي الدالة على
التعريف اشكل استثنا لفظ الجلالة فان ال فيها ليست
دالة على التعريف بل هي كالجزء منه وخصوصا على القول بانها علم
مرتجل لا مشتق فلا حاجة حينيذ الى استثنايها وكذا يشكل ايضا
استثنا الجمل المحكية المسمى بها كما وقع لابن مالك فان ال فيها
ليست معرفة بل جزء من العلم كالدال من زيد وكذا يشكل نحو
التي سمي بها فان ال فيها ليست للتعريف والمعرف لها صلتها
وكذا اشكل اسم الجنس فان تقديره يا الاسد شدة يا مثل
الاسد فيا في الحقيقة انما دخلت على المضاف المحذوف لا على
اسم الجنس المعرف بال وان ارادوا الثاني وهي ال الزايدة بقسميها
وما كانت جزءا او كالجزء فاه بتعليلهم لعدم اجتماع الندا مع حرف
الندا حيث قالوا فيه لئلا يجتمع اداتي تعريف كانه كالصريح

فلانهم ارادوا ال المعرفة لا الزايدة وما كانت جزءا كالجزء فتامله
واشكل نحو يا الغلام ونحوه فان ال فيه معرفة لا زايدة مع امتناع
الجمع بينها وبين حرف الندا عند البصريين فتصريحهم بالمنع على اجتماع
الزايدة ونحوها مع حرف الندا دون غيرها جزم صحيح من طريق
المفهوم مع ما فاته لتعليلهم كما سبق وان ارادوا بقولهم
ال حرف الندا لا يجامع ال مطلقا اعم من ان تكون معرفة او
زايدة او جزءا من الدال على المسمى كما في الجملة المحكية المسمى بها او كالجزء
كما في لفظ الجلالة على القول باشتقاقها كان منافيا لتعليلهم
عدم الاجتماع بكراهة اجتماع اداتي تعريف لكن عليه يصح الاستثنا
في كلام ابن الحاجب حيث قال في كافيته وقالوا يا الله خاصة اي
جمعوا بين حرف الندا اي مع ال و يا في لفظ الجلالة خاصة
دون غيرها كما هو المتبادر من كلامه وكذا يصح الاستثنا في كلام
ابن مالك حيث قال في الفيته

وباضطرار خص جمع يا وال ۔ الا مع الله ومحكي الجمل

وذلك نحو المنطلق زيد فيمن سمي به قال شراح كلامه وقد
نص على ذلك سيبويه وحينئذ فاقتصار ابن الحاجب على لفظ
الجلالة خاصة لا يخلو عن شي لمخالفته لنص سيبويه امام هذا الفن
ومعتمده واقرار شراح كلام ابن مالك عليه من غير خدش فيه
ثم راجعت كلام المولى الجامي في شرحه على الكافية فوجدته قد قال
مع المتن وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف الندا مع اللام
وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما
لزوم الكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع
هذان الامران في موضع اخر اختص هذا الاسم بهذا الجواز ولهذا
قال خاصة واما مثل النجم والصعق فان كانت اللام لازمة

فيه

فيه لكن ليست عوضا عن المحذوف واما الناس فان كانت اللام
فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة
لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس
ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي
تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف — قلبي صح
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان
في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا ۔ اياكما ان تكسبانا شرا ۔
لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا انتهى كلامه ويلوح
فيه تابع لكلام غيره من بعض شراح الكافية فانت تراه جعل القاعدة
في تجويز اجتماع حرف الندا مع اللام اجتماع امرين احدهما كون اللام
عوضا عن محذوف وثانيهما لزوم الكلمة وانه متى لم يجتمع هذان الامران
لم يجز الجمع بين ال وحرف الندا ولا يخفاك عدم اجتماعهما في الجملة
المحكية المسمى بها التي صرح بها الامام ابن مالك في الالفية كما تقدم
وصرح فيها سيبويه ومن تبعه بجواز الجمع بين يا وال واقره شراح — حرف النداء صح
كلامه على ذلك وكذا لم يجتمعا في الصورة التي نقلناها عن المبرد
فيما سبق وكذا لم يجتمعا في اسم الجنس الذي زاده ابن مالك في التسهيل
ومقتضى تلك القاعدة التي حررها الجامي تبعا لغيره ان تلك
الصور لا يجوز فيها اجتماع ال مع حرف الندا لعدم اجتماع الامرين
اللذين ذكرهما فيها وقد علمت الجواز فيها خصوصا الجملة المحكية المسمى
بها المنقول عن سيبويه فتلك القاعدة اما ان تكون منقوضة او
محتاجة الى تصحيح فعليك بالنظر فيها على انها لا تتمشى على القول بان
لفظ الجلالة علم مرتجل غير مشتق من شي بعد تسطيري لك على هذا
الوجه الذي لا يخلو عن اطناب عند بعض الطلاب رايت بخط بعض من
الفضلا من تقرير شيخنا العلامة احمد بن قاسم في درسه العام حين
قراءة الالفية عند قوله وباضطرار خص جمع يا وال الى اخره

ما صورته قالوا كراهة اجتماع اداتي تعريف واخذ بعضهم من هذا
انه يجوز الجمع مع يا ال الداخلة على الصفات لانها ليست معرفة
وظاهر كلام المص المنع لانها اداة تعريف وان لم تمكن بحركة
هنا وصورتها صورتها وقوله ويحكى الجمل لقايل ان يقول
لا حاجة الى ذلك لان ال دخلت على الجملة ولم تؤثر فيها شيا اصلا
وسالته عن الرجل لو سمي به هل تحذف منه الالف واللام عند
ندايه ام لا كما حاجبني رحمه الله بانها تبقى وهل هذا يشكل على المص
استثنا الصورتين فقط دون غيرهما فان الاستثنا معيار العموم
انتهى ما وجدته بخطي من تقرير شيخنا رحمه الله ولعله رسمه في بعض
حواشيه غير اني ما وقفت عليه الآن لا نتكلم بلفظ ولنمسك د
عنان القلم عن ان يجري في مثل هذه المباحث المغلقة الجزئية
وكلما عزمت على الاختصار جرتني المقادير الى هذه الافكار ثم
ارجع واقول في نفسي لعل في ذلك نوعا من التنبيه للغافل
النبيه ليأخذ منه ما صفى ويترك ما فيه ثم ان الشيخ رحمه الله
سبحانه اشار الى حكم جزئي ثان من احكام المنادي فقال ويرخم
المنادي اي في بعض احواله لا مطلقا والترخيم لغة ترقيق الصوت
وتليينه يقال صوت رخيم اي رقيق واصطلاحا حذف بعض
الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم ندا وترخيم
ضرورة فيجوز للشاعر ان يرخم في غير الندا كل اسم يجوز ترخيمه
في الندا على لغتي الترخيم جميعا عند سيبويه واما عند المبرد فلا يجوز
الا على لغة الضم وترخيم تصغير كقولهم في اسود سويد وعلى الاول
اقتصر الشيخ رحمه الله سبحانه اذا كان اي المنادي مفردا فلا يرخم
المضاف خلافا للكوفيين ولا المحكي خلافا لابن مالك علما فلا
ترخم النكرة وان كانت مقصودة او غير مقصودة نحو يا رجلا
خذ بيدي ويستثنى من ذلك المستغاث وكذا المندوب عند من

علة من المنادي فانهما لا يرخمان اتفاقا كما قاله ابن هشام في الجامع
لكن قيد شارح التوضيح المستغاث بغير المجرور باللام قال فان لم
يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه واقره
عليه شراحه انتهى المراد منه زايدا على ثلاثة احرف فلا يرخم الثلاثي
وان كان محرك الوسط خلافا للاخفش وهذه الشروط التي ذكرها
الشيخ محلها ما لم يكن مختوما بتا التانيث اما ما فيه تا التانيث
فانه يرخم مطلقا سوا اكان علما ام لا ثلاثيا ام لا كما في متن
القطر حيث قال فذو التا مطلقا وقد رمز الشيخ رحمه الله سبحانه
الى هذا بقوله فيما سياتي قريبا ومنه قوله في طلحة لح ولا تغفل
نحو قولك في حارث عند ترخيمه فانه مفرد علم زايد على ثلاثة احرف
يا حار مقول قولك فقد رخمته بحذف اخره والرا فيه مكسورة على لغة
من ينتظر وهي الفصحى ومضمومة على لغة من لا ينتظر وفي جعفر
عطف على قولك في حارث يا جعف بحذف الرا وفتح الفا على لغة
من ينتظر وبضمها على لغة من لا ينتظر المحذوف وقال الترخيم
في حارث وجعفر ونحوهما كما قرا عبد الله بن مسعود وروي عن علي
ايضا وبها قرا الاعمش ونادوا يا مال ليقض اي اهل النار
يا مالك فرخموا بحذف الكاف قال ابو الفتح هذا من احوال اهل
الترخيم لانه لما ذهب قواهم ولم يسمع شكواهم ضعفوا عن تتميم
ندايا مالك خازن النار وروي ان ابن عباس لما سمعها قال
ما اشغل اهل النار عن الترخيم ومنه اي من المرخم ما فيه التا
قالوا واكثر ما رخمت العرب ما فيه تا التانيث وثلاثة اسما
وهي حارث وعامر ومالك قوله اي القايل لح طلحة علما كان
ام لا يا طلح بحذف اخره وهو التا وفتح ما قبلها على لغة من ينوي
المحذوف او ضمه على لغة من لا ينويه فايدة قال ابن فلاح اليمني
ويجوز فيما فيه تا التانيث اذا رخم في الوصل اربعة اوجه يا طلح

الوجه الاربع اذا رخم طلحة التانيث

يا طلحُ يا طلحة بالحاق ها السكت في الوقف عوضا عن الالف فلما وصلها
جعلها مقحمة اي زايدة وحركها بالفتح تبعا لحركة ما قبلها وعليه
قول الشاعر كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطي الكواكب
لانه قيل ان الاقحام يكون بين شيئين فاين هما هنا قلنا الالف الساكنة
بين حركة ما قبلها وحركتها والرابع منها على تقدير اقحامها والضمة
لما قبلها على لغة من ضم فيقال يا طلحة انتهى كلامه رحمه الله سبحانه
وفي فاطمة يا فاطم الكلام فيه كسابقه سوا بسوا وفي منذر عطف
على قوله في طلحة يا منذ فرخمه بحذف اليا واللام بكسر الدال
وضمها على ما تقدم وفي ذلك اشارة من الشيخ الى ان المحذوف
في الترخيم تارة يكون حرفا واحدا كما تقدم وتارة يكون حرفين
كما في هذا المثال وضبطه الذي منه ابن هشام في توضيحه حيث قال
واما حرفان وذلك اذا كان الذي قبل الاخر من احرف اللين
ساكنا زايدا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه لفظا او
تقديرا وذلك نحو مروان واسمان ومنصور ومسكين على قال

يا مروان مطيتي محبوسة • ترجو الحبا وربها لم ييأس

وقال يا اسم صبرا على ما كان من حدث انتهى المراد منه وقد ذكر
محترزات تلك القيود واوضحها شارحه الشيخ العلامة الازهري رحمه الله سبحانه
فمن رام ذلك فليرجع اليه وفروع هذا الباب وما وقع فيها من
كلمات العرب المختلفة كثيرة جدا لا ينبغي الاطالة بها في هذه المقدمة
المبنية على غاية الاختصار وما وقع منا فيها في بعض الاحيان من
الانتشار انما هو ايضا بتحرير كلام الشيخ رحمه الله سبحانه وليكون
تذكرة لبعض الافاضل الثقات مغنيا عن مراجعة الكتب المطولات
وخصوصا عند فقدها مع العجز والضعف ومنع من هي عنده من العاريات
وفي مروان عطف على قوله في طلحة فتقول فيه اذا رخمته يا مرو
بحذف الزايدتين منه وهما الالف والنون فهو على طرز ما تقدم

لكن

لكن بفتح الواو على لغة من ينتظر وعلى لغة من لا ينتظر يا مرا لان الواو المتحرك
المفتوح ما قبلها تقلب الفا على ما هو القاعدة كما قيل يا كرا وعلى هذا
فيكون مبنيا على ضمة مقدرة على الالف المنقلبة عن الواو ويحتمل ان يقال
مقدرة على الواو المنقلبة الفا وهو بعيد فتامله قال الفرزدق
يخاطب مروان ابن عبد الملك

يا مروان مطيتي محبوسة • ترجو الحبا وربها لم ييأس

اراد يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحبا بكسر الحا المهملة
والبا الموحدة والمد العطا وربها صاحبها والله اعلم بحقيقة الحال
في ذلك وامثاله لا يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء
وهو السميع العليم النوع الحادي عشر صفة للنوع الذي هو مبتدأ
وخبره قوله منصوب وقوله بلا متعلق بمنصوب والنصب بها
تارة يكون محلا وذلك اذا كان اسمها مفردا اي ليس مضافا ولا
شبيها به فيدخل فيه المثنى وما الحق به والمجموع على حده فنحو لا رجل
قايم فرجل اسمها مبني معها مبني على الفتح في محل نصب بلا ونحو
لا رجلين ولا مسلمين جمع مسلم كل منهما مبني معها على اليا في محل
نصب بها لانه مفرد في هذا الباب لكن هل هو في محل نصب بالفتحة
او باليا فيه نظر والحاصل ان اسمها اذا لم يكن مضافا ولا شبيها
به بني معها على ما ينصب به لو كان معربا واما جمع المونث السالم فيبنى
معها على الفتح او على الكسر مع عدم التنوين عند الجمهور نحو لا مسلمات
فالكسر فيه استصحابا للاصل والفتح نظرا للاصل في بنا المركبات
قال ابن هشام وهو الارجح كما التزمه ابن عصفور وتارة يكون
معربا منصوبا لفظا نحو لا غلام سفر حاضر فغلام اسم لا منصوب
بها لفظا او تقديرا نحو لا فتى رجل مقيم ففتى منصوب بلا بالفتحة
مقدرة على الالف وقد مثل الشيخ لما هو منصوب لفظا مقتصرا
عليه لظهوره للطالب بقوله نحو لا غلام رجل قايم ههنا فلا

نافية للجنس وغلام اسمها منصوب بها وهو مضاف ورجل مضاف
اليه مجرور وقايم خبرها وهاهنا للمكان القريب متعلق بقايم في محل
نصب تقول هذا في نفي الجنس اي في نفي حكم الجنس على سبيل التنصيص
ومثل لما هو مبني معها بقوله ولا رجل في الدار فرجلا اسم لا مبني
معها على الفتح في محل نصب وفي الدار جار ومجرور في محل رفع خبرها
ولا اله الا الله مثال ثان لما هو مبني معها فلا هنا نافية للجنس
واله اسمها مبني معها على الفتح وخبرها محذوف اي موجود
او في الوجود والا اداة استثنا ولفظ الجلالة مرفوع لا على انه
خبر لا كما يتوهم لان لا النافية للجنس لا تعمل في المعارف فلا تغفل
وفي توجيه رفعه اقوال كثيرة ومناقضات شهيرة ومن كلام ابن
مالك هنا ورفعت المبدل من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتدا
ولم يحمله على اللفظ فتنصبه لانه معرفة موجب ولا انما تعمل
في منكر منفي وتبعه على ذلك شراح كلامه كابي حيان والمرادي
وناظر الجيش والسمين وغيرهم وقال السعد ويدل على عموم النكرة
المنفية ان لا اله الا الله كلمة توحيد اجماعا فلو لم يكن صدر
الكلام نفيا لكل معبود بحق لما كان اثبات الواحد الحق تعالى
وتقدس توحيدا فان قلت يلزم من تفسير الاله بالمعبود
بالحق استثنا الشي من نفسه لان الله تعالى اسم للمعبود بالحق على
ما هو جوابه قلت معناه انه علم على المعبود بالحق الذي هو
فرد من مفهوم اله لا انه اسم لهذا المفهوم الكلي كالاله ثم لا يخفى
ان الاستثنا هنا بدل من الاسم لا على المحل والخبر محذوف اي لا
اله موجود او في الوجود الا الله فان قلت هلا قدرت
في الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت
لان هذا اي لا اله الا الله رد لخطا المشركين في اعتقاد تعدد
الالهة في الوجود ولان قرينة نفي الجنس انما تدل على الوجود

دون الامكان ولان التوحيد انما هو بيان وجوده ونفي اله غيره
لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون الاستثنا
مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن اله سوى
الله تعالى لا على نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى كلامه سقناه
مع طوله لنفاسته ولتعلم منه موافقة الامام ابن مالك
ومن تبعه في ان الرفع فيه على انه بدل من اسم لا على المحل فمحله رفع
على الابتدا واستشكل ذلك بما حاصله ان اسم لا في محل نصب
كما هو جوابه لا في محل رفع فكيف يبدل منه المرفوع وقد تكفل
بالجواب عن ذلك الامام ابن مالك في شرح الكافية في باب
لا التي لنفي الجنس حيث قال فان كان مفردا اي غير مضاف
ولا شبيه به بني معها على الفتح تشبيها بخمسة عشر وحكم على موضعه
بالنصب اعتبارا بعمل لا وبالرفع اعتبارا بعمل الابتدا وجاز اعتبار
عمل الابتدا مع العامل اللفظي الذي هو لا كما جاز اعتباره مع
من في نحو هل فيها من احد والجواب عن ما هو جواب عنه
انتهى فانت تراه قد صرح بان له موضعين باعتبارين فاندفع
ذلك الاشكال واستشكل ابو حيان البدل من اسم لا بانه لا يمكن
فيه تكرير العامل واختار انه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف
العامل على اسم لا واجاب عنه بعضهم بان الجلالة بدل من محل
لا مع اسمها فانها في محل رفع بالابتدا عند سيبويه قال وعليه
فلا يتوجه تقدير دخول لا على الجلالة والله اعلم انتهى ونوقش
في هذا الجواب عن اشكال ابي حيان فانه اورده على قولهم
ان اسمها في محل نصب بها وان المرفوع بدل من اسمها باعتبار محله
ولم يقولوا بدلا من المجموع اي مجموع لا مع اسمها وقد علمت
كلام الامام ابن مالك فيما سبق فتدبر فهذا الجواب عن اشكال
لا يلاقي كلامه وقد اجاب بعضهم عن كلام ابي حيان

مما لا يخلو عن تامل وتكلف فتركناه لذلك ثم ان الشيخ رحمه
الله اشار الى بعض شروط عمل لا النافية للجنس الذي الكلام فيه
بقوله واذا فصل بين لا اي لفظ لا وما تعمل فيه اي الذي تعمل
فيه فليس لا الرفع في الاسم مع تكرار لا كما في الاية الاتية التي
ذكر الشيخ بعضها وتتمتها ولا هم عنها ينزفون ولا يجوز ان يكون
منصوبا وذلك نحو لا في الدار رجل فلا هنا حرف نفي عن العمل
وقوله في الدار جار ومجرور في محل رفع خبر رجل ولا عندي غلام
مثال ثان للفصل لكنه فصل بالظرف والمثال الاول بالمجرور
وكانه يقول لا فرق بينهما كما هو الشان فيهما من اتحاد حكمهما
واستدل على الرفع عند الفصل بقوله قال الله تعالى لا فيها
غول فلا نافية للجنس ملغاة لا نافية او نافية للوحدة غير
عاملة وفيها خبر مقدم وغول مبتدا موخر والله اعلم ومنه تعلم
ان الشرط في عمل لا ان تكون نافية مباشرة للنكرة بان لا يفصل
بينها بفاصل لانه لو فصل بينهما فاصل لم تعمل عمل ان ومن
شروط وجوب عملها ايضا ان لا تتكرر فان تكررت لا يجب
عملها بل يجوز ومن الشروط ايضا ان لا يدخل عليها جار ومن الشروط
ان يكون خبرها نكرة كاسمها ومن الشروط ان يكون نفيها على سبيل
الاستغراق نصا فان دخل عليها حرف جر خفض النكرة نحو جئت
بلا مال وغضبت من لا شيء بالتنوين ولا تركب مع لا على الاصح
واذا كانت لنفي الوحدة او لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص لم
يجز ان تعمل عمل ان وان كان اسمها معرفة او خبرها بطل عملها
وما ورد في عملها من ذلك موول او شاذ لا عبرة به كما بين
في المبسوطات قال بعضهم ومن شروط عملها ان يكون الاسم
المنصوب غير معمول لغيرها احترازا عن نحو لا مرحبا بهم لان مرحبا
منصوب بفعل مقدر واقول الظاهر انه لا حاجة الى هذا

الاشتراط

الاشتراط مع اشتراطهم ان يكون نفيها على سبيل التنصيص بل قد
يقال يغني عن اشتراط عدم دخول الجار عليها فان قولك جئت
بلا مال مثلا ليست لا فيه نصا في الاستغراق لانه انما يكون
على معنى من الاستغراقية وذلك لا يوجد فيه فلا يقال جئت
بلا مال بتقدير من فيه فتامله ثم رايت بعضهم قال لا حاجة اليه
مع اشتراط مباشرة لا للنكرة انتهى هذا ما وقفت عليه
من شروط عمل لا النافية للجنس بناء على ما في بعضها من الخلاف
قال الشيخ خالد في شرح التوضيح بعد ان ذكر الماتن الشروط
ما نصه فجملة الشروط ستة اربعة راجعة الى لا واثنان الى
اسمها وواحد الى خبرها وسياتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه
الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر انتهى وظاهر
كلامه مع المتن ان تلك الشروط اذا وجدت وجب عملها
العمل المذكور لكن رايت العصام قال في شرح الكافية ما نصه
ومما يجب ان ينبه عليه ان المنصوب بلا لا يجب ان ينصب بها بل
يجوز الغاؤها لضعفها وحينئذ يجب التكرير كما في المعرفة والمفصول
صرح به الرضي وخالف ابن كيسان والمبرد في وجوب تكريرها
في الثلاث انتهى بحروفه ثم رايت في المغني لابن هشام ما نصه
تنبيه اذا قيل لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها عاملة عمل
ليس وامتنع ان تكون مهملة والا لتكررت كما سياتي واحتمل
ان تكون لنفي الجنس وان تكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده
على الاول بل امراة وعلى الثاني بل رجلان او رجال وغلط كثير
من الناس فزعموا ان العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة
لا غير ويرد عليهم قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا
البيت واذا قيل لا رجل ولا امراة في الدار برفعهما احتمل
كون الاولى عاملة في الاصل عمل ان ثم الغيت لتكرارها فيكون

نافية للجنس ويقال في توكيده
بلا امراة وان قيل بالرفع
تعين كونها عاملة

ما بعدها مرفوعا بالابتداء وان تكون عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها
مرفوعا بها الخ ماذكره والغرض من نقل ما تقدم اغا مولانا تامل
فيه حيث قال يتعين كونها نافية للجنس مع كلام العصام حيث
قال ان المنصوب بلا لا يجب ان ينصب بها الخ والذي يقوم عندي
في ذلك ان وجوب الاعمال عمل ان وتركه دائر مع قصد المتكلم
فان قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق ووجدت بقية
شروطها وجب في هذه الحالة ان يكون عاملة عمل ان وان لم
يقصد بها هذا المعنى لا يجب ان تعمل عمل ان فتارة تلغى وتارة
تعمل عمل ليس وعبارة السيوطي في شرح جمع الجوامع في النحو الثاني
اي من شروط عمل لا ان يقصد بها النفي العام لانها حينئذ تختص
بالاسم فان لم يقصد العموم فتارة تلغى وتارة تعمل عمل ليس انتهى
كلامه بحروفه وفيه تاييد لما قلناه خلافا لما يفهم من كلام
العصام تبعا للرضي ثم رايت العلامة الدماميني قال بعد
عقب قوله في متن التسهيل باب لا العاملة عمل ان اذا لم
تكرر لا وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها
عملت عمل ان بما نصه وجوبا فاشترط لها في عملها ذلك امور
احدها عدم التكرار الخ ماذكره من الشروط فانت تراه
قد صرح بوجوب العمل عند وجود تلك الشروط وذلك
مخالفة لما نبه عليه العصام تبعا للرضي فان قلت هل
يمكن الجمع بين كلام العصام القائل بعدم وجوب النصب بها
وجواز الغائها وبين كلام من قال كالدماميني بوجوب
الاعمال قلت ربما يقال من قال بعدم الوجوب كالعصام
نظر اليها في حد ذاتها لا بشرط شيء ومن قال بوجوب العمل نظر
اليها بشرط شيء وعبارة البدر ابن مالك في شرح الالفية الاصل
في لا النافية ان لا تعمل لانها غير مختصة بالاسماء وقد اخرجوها

عن هذا الاصل فاعملوها في النكرات عمل ليس تارة وعمل ان تارة
فاذا لم يقصد بالنكرة بعدها استغراق الجنس صح فيها ان تحمل
على ليس في العمل لانها تشابهها في المعنى واذا قصد بالنكرة بعدها
الاستغراق صح ان تحمل على ان في العمل انتهى المراد منه فتدبره
تنبيهات الاول فهم من قول الشيخ رحمه الله سبحانه واذا
فصل بين لا وما تعمل فيه الخ انه لا فرق في ذلك الفاصل بين
ان يكون خبرا ظرفا او مجرورا كما مثل الشيخ رحمه الله سبحانه او غيرهما
او غير خبر كمعمول الخبر لكنهم ذكروا في ما الحجازية العاملة عمل ليس انه
يجوز الفصل بينها وبين اسمها بمعمول خبرها اذا كان ظرفا او مجرورا
نحو ما بي انت معنيا وما عندك زيد قائما وظاهر كلامهم في باب
لا الجنسية عدم الجواز ولو بظرف او مجرور ولعله ظاهر فان
تركيب لا مع اسمها تركيب خمسة عشر يمنع من ذلك واما اسمها
اذا كان مضافا او شبهه فيفصل بعضه في العمل فانها محمولة على ان
وان محمولة على الفعل فلا يلزم من صحته في ان نحو ان بك زيدا
ماخوذ ان يصح ذلك في لا وعبارة السيوطي في هذا المقام الشرط
الرابع يعني من شروط عمل لا ان لا يفصل بين لا والنكرة بشيء فان
فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة ان نحو لا فيها غول وجوزه
الرماني بقاء النصب حكي لا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشية
زائرا واجيب بان الاسم في الاولين محذوف اي لا احد ورجلا
تمييز والثالث على معنى لا ارى انتهى كلامه فانظر قوله
ان لا يفصل بين لا والنكرة بشيء تجد ما قلناه واما سبق معمول
الخبر على لا نفسها فالظاهر المنع مطلقا لتصريحهم بان لها الصدر وهو
ظاهر ان شاء الله تعالى ولم اره صريحا لعدم المادة واما
توسط معمول الخبر بين اسم لا وخبرها كقولك لا رجل طعامك
اكل فلم اقف على من ذكره في باب لا الآن لكن قد ذكر بعض

شراح الكافية في باب ما العاملة عمل ليس ما نصه وان تقدمت
معمول الخبر عليه دون الاسم جاز اعمالها اي ما كقولك ما زيد
طعامك آكلا الا ان يكون الخبر موجبا بالا فلا يجوز اعمالها خلافا في
للكسائي والفراء كقولك ما زيد طعامك الا آكلا انتهى بحروف
فانظر هل يأتي نظيره هنا وحرره بالنقل لا بالعقل فانه لا مدخل له في
ذلك ثم بعد تسطير ذلك رأيت في بعض شروح الكافية ما نصه
واما لا بشرى يومئذ للمجرمين فيحتمل ان يكون مبنيا مع لا والظرف
متعلق بالمجرمين ويحتمل ان يتعلق ببشرى ولم ينون لانها لا تنصرف
انتهى وفيه دلالة على توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر لكنه ظرف
الثاني لم ار من ذكر في شروط عمل لا عملا ان ان لا ينتقض خبرها
بالا فان انتقض بطل ذلك العمل وقد ذكروا هذا الشرط في عمل
ما الحجازية العاملة عمل ليس فغفلوا عن الشرط في عملها ان لا ينتقض
بالا فان انتقض بطل عملها نحو وما محمد الا رسول وكذا ذكروا
هذا الشرط في لا العاملة عمل ليس فهل الامر في لا التي لنفي الجنس
كذلك قلت غاية ما وقفت عليه كلام الامام السيوطي في
الهمع حيث قال اذا وقعت الا بعد لا جاز في المذكور بعدها
الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذو الفقار وذا الفقار ولا
اله الا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمي قال لانه لم   والا الله
يتم الكلام وكانك قلت الله اله ورد بانه يتم بالاضمار
والرفع على البدل من محل الاسم وقيل من محل لا مع اسمها وقيل
من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وقيل على الخبر للا مع اسمها
لانها في محل رفع بالابتدا انتهى بلفظه قلت قوله اذا
وقعت الا بعد لا جاز في المذكور بعدها الخ ان كان الواقع
بعد الا مرفوعا بين ان يكون نكرة نحو لا عالم الا حاضر او معرفة
كما مثل بقوله لا سيف الا ذو الفقار ولا اله الا الله فقد يوخذ

منه

منه حكم انتقاض خبر لا وهو عدم عملها مع انتقاض النفي بالا فقد يرد
وان كان الواقع بعد الا خاص بالمعرفة كما مثل فلا يمنع فيه ظاهر
لكونها لا تعمل الا في نكرة ولا يحتاج في ذلك الى كونه منقوضا بالا فليتأمل
فيه والذي يظهر لي الآن انه يشترط في خبرها عدم النقض بالا لان
فان بعضهم علل عدم عمل ما عند النقض بالا بانها تصير ما بعدها موجبا
فلو عملت ما لتوارد النفي والايجاب على محل واحد واجيب
عن قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا
بما لا نطيل به وعلل الجامي بقوله واما اذا انتقض النفي
فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل انتهى وهذا الشرط
الذي قيل في عموم ما من عدم النقض شرطه في لا ان فيد ت
للوحدة او للجنس على سبيل الظهور ايضا فليكن مثلها في ذلك لا
النافية للجنس على سبيل الاستغراق بل يكاد ان يكونا اولى
بالاشتراط منهما ثم رأيت بعد هذا الجولان بحسب الفكر ما يدل
عن نقل شيخ المصرح بالمسالة في كلام المولى عصام رحمه الله تعالى
سحابه حيث قال ولا يذهب عليك ان بطلان العمل بانتقاض
النفي لا يختص بهما ولا بها بل كذلك لا النفي الجنس فلا عمل لها
في قولك لا احد الا في الدار واجاز يونس الاعمال مع الانتقاض وكا
او قصد فيه عمل ليس مع الانتقاض وقد عرفت الفرق بين ليس وبين
ما في ذلك انتهى كلامه بحروفه ولم اقف على هذا النقل لصريح
الا في كلامه والعجب من ذكره في بحث ما الى المتون المتداولة
بين الطلبة كالالفية والتوضيح ومتن القطر وسكوتهم عنه
في بحث لا النافية للجنس واعجب من ذلك ذكر شروط عمل لا
النافية للجنس وحصرها في ستة كما في التوضيح وشرحه وتبعه
بعض شراح الالفية على ذلك ولم يعدوا منها ان لا ينتقض خبرها
بالا مع ان تلك الشروط التي ذكروها فيها ما يستغنى عن ذكره

ولا يرد عليه ليس فانها تعمل مع النقض لان عملها بحملها على الفعلية لا بسبب النفي كما صرح به

ما بالكلية وهذا هو الملجئ لي في البحث في المسائل الدقيقة واستخراجها بطريق
الفهم من كلامهم ولو وقفت ابتداء على نقل المولى عصام استرحت من
كثرة الكلام الموجبة لنوع من الملال وكنت اود من المولى عصام حيث
شرع في هذا المقام ان يذكر جميع مما قيل في شروط عمل ما الحجازية
ثم ينظر ما هو مشترك بينها وبين لا الجنسية وما هو مختص باحدهما
دون الاخر كان يقول مثلا فعدم انتقاض الخبر بالا هذا من المشترك
بينها وبين لا الجنسية كما افاده واشتراط التنكير في الاسم والخبر هذا
خاص بلا لان فيه للجنس بل وللوحدة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة
والنكرة وعدم تقدم الخبر على الاسم مشترك بينهما لا فرق فيه بين
الظرف وغيره وجواز توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر مشترك
بينهما كما تقدم ومنع تقدمه عليهما نفسهما لما ان لهما الصدر
فلا يبعد ما في خبرها عليها على الاصح مشترك بينهما وقد شرطوا
في ما الحجازية ان لا يقترن اسمها بان الزائدة فان اقترن بها
بطل عملها وجوبا عند البصريين نحو قوله

بني غدانة ما ان انتم ذهب • ولا صريف ولكن انتم الخزف

ولم ار من ذكر هذا الشرط في لا العاملة عمل ان ولكن قضية
كونها مركبة مع اسمها المبني ان اسمها لا يقترن بان اصلا فلا
حاجة الى اشتراط عدمه وقضية اشتراطهم فيها مباشرة
النكرة واتصالها انه متى فصل بينها وبين اسمها نحو بطل عملها
عمل ان فان وقع ذلك في كلامهم بطل عملها كما الحجازية فيكون هذا
الشرط مشتركا وان لم يقع ذلك في كلامهم فلا حاجة الى اشتراطه
فيها بخلاف ما الحجازية وقد شرط بعضهم في ما شرطين ان لا تتكرر
وان لا تبدل في خبرها موجب ولم ار لعلة الطالعة وضعف بصري
من تعرض لهما في عمل لا الجنسية ولا في لا التي فيه للوحدة فليحرر
ذلك من المطولات مع اقامة عذر هذا العبد الضعيف عن تمام

تلك

تلك التحريرات وكان يمكن جمعها على هذا الوجه من المولى عصام
وغيرها لعلها عندهم بطريق التتبع من المبسوطات لكن هذا
الضعيف راى جمع ما تيسر منها له وجه حسن • موقظ لاعين الغافل
من الوسن • وانما يدرك لا قلة • لا يترك كله • وفوق كل ذي علم عليم
ونسال الهداية الى الطريق المستقيم • النوع الثاني عشر منصوب
خبر للنوع بالاغراء جار ومجرور متعلق بمنصوب والباء فيه
اما بمعنى في او على او للسببية على ما تقدم نظيره فاندفع ما يقال
ان الاغراء معنى من المعاني وليس بعامل وهو لغة مصدر اغريت
والمراد تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله واصطلاحا اسم
للفظ المنصوب على سبيل التجوز او النقل من المعنى المصدري
اليه ورجح بعضهم الاول بان النقل خلاف الاصل والمجاز
مقدم عليه كما في الاصول لكنه ذكر ذلك في لفظ التحذير واظن
جريانه في لفظ الاغراء وعبارة الشيخ الرضي في الاغراء وضابطه
اي الاغراء كل مغرى به مكرر او معطوف عليه بالواو مع معطوفه
فالمكرر نحو اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح
والذي مع العطف شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل
فيها الزم انتهى بحروفه • فانظر كيف جعل اسما للمغرى به ولم يبقه
على المعنى المصدري وهو على طريقة ما قاله في لفظ التحذير الا انه
لم يصرح به هنا لان ابن الحاجب اسقط باب الاغراء كما قاله
فان قلت كيف حصر الرضي المغرى به في قسمين المكرر والمعطوف
عليه مع ان نحو الصلاة جامعة بنصب الصلاة على الاغراء وجاء
على الحال وعلى انها خبر لمبتدأ محذوف وليس فيه تكرار ولا عطف
قلت والله اعلم حصره في القسمين اما لانهما الغالب في الاغراء
او نظرا الى حذف العامل وجوبا انما يكون فيهما وغيرهما
يجوز فيه حذف العامل ومما يصرح بذلك قول الامام ابن هشام

في التوضيح الاغراء وهو تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم
الاسم فيه حكم التحذير الذي لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله
الا في عطف او تكرار كقولك المروءة والنجدة بتقدير الزم وقوله
اخاك اخاك ويقال الصلاة جامعة بتقدير احضروا و
جامعة على الحال ولو صرح بالعامل لجاز انتهى اي لعدم العطف
والتكرار تقول في الاغراء اي في الدال عليه عليك زيدا
فعليك اسم فعل منقول عن الجار والمجرور ومعناه الزم كما قاله
ابن هشام وغيره وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره انت وزيدا
مفعول به منصوب بعليك على الاغراء هكذا قرروه ولكن الشيخ
رحمه الله سبحانه قال بمعنى احفظ كما في النسخة التي بيدي وكانه
يشير بذلك الى ان هناك مضافا محذوفا اي الزم حفظ زيد
ونحوه اذ لا معنى لقولنا الزم زيدا الا الزم ما هو من شان
من شؤونه وربما يستشهد لهذا التقدير بقول ابن هشام في
التوضيح في باب اسم الفعل نحو عليك زيدا بمعنى الزم ومنه عليكم
انفسكم اي الزموا شان انفسكم انتهى قال شارحه فعليكم اسم فعل
وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انتم وانفسكم مفعول به على حذف
مضاف انتهى وهذا المضاف الذي صرح به الشارح اخذه من
قول الماتن اي شان انفسكم كما هو ظاهر والظاهر ان عليك زيدا
مثله في تقدير المضاف لكن لما لم ينبه الى المضاف في قوله
عليك زيدا بل اقتصر كما رايت على قوله بمعنى الزم ولذلك الشارح
لم يذكر لذلك المضاف فيه تبعا للمتن ولعل ذلك اما لظهوره مما
بعده او لسترا حرفا يستخرجه بالعامل تنبيه قضية كلام ابن هشام
الذي نقلناه عنه من التوضيح انه يجوز في هذا المثال الذي ذكره
الشيخ وهو عليك زيدا ان يحذف العامل منه ويقال في الاغراء زيدا
كما في الصلاة جامعة واقول هذه القضية لها التفات الى

الالام

اسم الفعل هل يجوز حذفه ام لا والاصح فيه من قولين عدم جوازه هنا
على هذا الاصح لا يجوز حذف عليك بل يجب الاتيان به مقدما
على زيد اعلى الاصح في المسالة ايضا من عدم جواز تقدم معمولها عليه
فاذا كان ابن هشام ومن تبعه فيما ذكر كالبدر ابن مالك وغيره
يقولون بما هو الاصح من عدم جواز حذف اسم الفعل فيجب ان يقيد
قولهم يجوز حذف العامل ما لم يكن هناك تكرير او عطف بان ذلك
ما لم يمنع مانع كما في مسئلتنا وان كانوا لا يقولون بذلك بل يجوزون
حذف اسم الفعل مع عمله فهو القول الضعيف في المسالة وخرج
عليه الامام ابن مالك قول الشاعر
يا ايها المائح دلوي دونكا ۔ حيث جعل دلوي مفعولا
بدونك مضمرا لدلالة دونكا عليه فلا يحتاجون الى تقييد
المسالة ثم تقييد بان يدل على ذلك المحذوف دليل كما اشار اليه
ابن مالك بقوله لدلالة ما بعده عليه وهكذا كل حذف وقع
في كلامهم فلا بد ان يدل عليه ~~وهكذا كل حذف وقع~~ دليل والا
فلا يجوز كما هو القاعدة هذا وينبغي هنا فائدة حسنة نفيسة تتعلق
بامثلة الشيخ رحمه الله سبحانه التي ذكرها من عليك ونحوه وهي ان
الكاف في عليك ونحوه هل هي حرف خطاب ام اسم وعلى كونها اسما
ما محلها من الاعراب قلت قد قال الشيخ خالد في شرح التوضيح
ما نصه واختلف في الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن
بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في محله
من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على
الفاعلية وقال البصريون جر فبقيت على ما كان قبل قيامها مقام
الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة على انها اسماء
للمصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال ان على مثلا للزوم تقول
عليك بمعنى الزامك فالكاف في موضع خفض ورفع انتهى واستفدنا

الاختلاف في الكاف المتصل بعليك واخواته واعرابه

عن ذلك ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه
وذلك خلاف ما صرح به هنا انتهى كلام الشيخ خالد بحروفه
واقول اما كلام ابن الباذش فلا اشكال فيه واما ما عداه
فلا يخلو عن تفكر وخصوصا قول الفرا والكسائي وقد رايت
الامام السيوطي نقلهما عنهما كما تقدم ولم ينقل القول الاخير منهما اصلا
ونقل عن البصريين القول بالجر ولم ينقل فيه كونه على الاضافة او
على غيرها كما فصل الشيخ خالد رحمه الله سبحانه بل قال انها اي هذه
الاقوال وهو الاصح ومذهب البصريين جر لان الاخفش روى عن
عرب فصحاء على عبد الله بجر عبد الله فتبين بذلك ان الضمير مجرور لا
لا مرفوعه ولا منصوبه قال ابن مالك في شرح الكافية ومع ذلك
نعم كل واحد من هذه الاسما ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية
فلك ان تقول في التوكيد عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للموجود المجرور
وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع انتهى كلامه رحمه الله سبحانه من متن
جمع الجوامع وشرحه فما قيل بالجر في ثلاث الاقوال وفهمها على
وجه صحيح فانه يحتاج الى التوضيح فان نقول الائمة لا ينبغي اهدارها
بالكلية بل يجب السعي في تصحيحها ما امكن من غير تخرج والله سبحانه
هو الهادي الى الصواب ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه قد استشهد
على وقوع الاغراء وصحته باية قرانية حيث قال قال الله سبحانه يا ايها
الذين امنوا عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل وفيه ضمير مستتر وجوبا
وانفسكم مفعول به على حذف مضاف كما تقدم قريبا اي الزموا شان
انفسكم كما فسره بذلك ابن هشام وحروف الاغراء هي الكلمات
التي يغرى بها الاغراها وقد اطلق الشيخ رحمه الله سبحانه عليها حروفا اما
على قول وعزي الى سيبويه ان الحرف قد يطلق على الكلمات الثلاث
واما نظرا الى اصلها المنقولة عنه فتقدم لك قريبا عن الشيخ
خالد اخذا من كلام ابن هشام ان اسم الفعل هو الجار فقط والمجرور

خارج عنه لكن هذا لا يتاتى الا في نحو عليك ولا يتاتى في نحو دونك
ولديك فيكون الشيخ رحمه الله سبحانه غلب عليك على ما بعده لكن
فيه تغليب القليل على الكثير فليتامل ولتعلم ان تلك الالفاظ
التي اتى بها الشيخ مقصورة على السماع ولا يحصل بها الاكتفا بحفظها
ولا يحصر الاغراء فيها خلافا لما توهمه عبارة الشيخ بل الالفاظ
الدالة على الاغراء كثيرة جدا نحو اخاك اخاك وشانك والحج والصلاة
جامعة بنصب الصلاة وحذف عامله بان يكون ملغيا وتارة يكون
جائزا كما تقدم لك عن ابن هشام عليك وقد تقدم معناه
ومثاله في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه وكذونك اسم فعل منقول
عن الظرف هكذا في النسخة التي بيدي ولعله من تحريف الكاتب بتحريف
عن لفظ لديك بالياء التحتية من غير واو بعد الدال قال الامام
السيوطي في باب اسم الفعل وعندك ولديك ودونك الثلاثة
بمعنى واحد انتهى ودونك اسم مفعول فعل منقول كذلك عن الظرف
وفاعله مستتر وجوبا لانه امر وهو بمعنى خذ فتقول في اعرابه
دونك زيدا اي خذ زيدا فزيدا مفعول به منصوب على الاغراء
هذا ما يتعلق بالاغراء غاية الاختصار واما التحذير فهو في
الاصل مصدر حذر بالتشديد ومعناه لغة تخويف شيء عن شيء
وتبعيده منه واصطلاحا ما قال العلامة ابن الحاجب وهو اي التحذير
معمول بتقدير اتق قال الرضي يعني اللفظ المحذر به من نحو قولك
اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو
المراد بالتحذير وكلام ابن الحاجب يؤذن بان لفظ التحذير هو ما دون
المعطوف وليس كذلك بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف
عليه انتهى كلامه بنوع تصرف وظاهر قول الرضي بل هو المراد بالتحذير
انه مجاز وقال بعضهم ويجوز ايضا ان يقال ان التحذير مصدر
في الاصل نقل وجعل علما لهذا النوع من المفعول والاول اولى لان ....

المجاز خير من النقل على ما تقرر في الاصول انتهى وقد يقال الخ صح

النقل هنا خير من المجاز لان مقام التعريف يصان عن التعريف
المجاز نطقا وخصوصا عند خفاء القراين فقد لا يهتدي لها كل ذهن
ثم قول الرضي ان التحذير بلفظ المعطوف والمعطوف عليه قد
يمنع ذلك بان المعطوف منصوب بطريق التبعية بالعطف على
ما قبله لا بطريق الاستقلال والكلام هنا في المفعول به الذي
حذف عامله وجوبا وجوازا على وجه القصد والاستقلال وقد
يرشد الى ذلك قول ابن الحاجب في شرح المنظومة الرابع من
المفاعيل لو يجب حذف الفعل فيه نصا بضابط قياسا ان يكون
منصوبا على التحذير وذكر بعده المحذر منه وكذا اذا كرر المحذر
منه فالاول كقولك اياك والاسد والثاني كقولك الاسد
الاسد ونحوه الجدار الجدار اذا احذر من الجدار المتداعي انتهى
المراد منه وهو كالصريح في ان التحذير بلفظ المعطوف عليه لا المعطوف
والمعطوف عليه ولا ينافي ذلك قولهم ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه اذ معناه فيما يظهر انه في حكمه من حيث الاعراب والاشتراك ك
في الحكم اذ كان العاطف يقتضيه وليس معناه انه في حكمه من حيث
انه يسمى باسمه مطلقا كان يقول في المعطوف على المفعول به نحو ضربت
زيدا وعمرا مفعول به على الاطلاق بل يقال انه مفعول
به بالعطف على المفعول به ونحو ذلك ويرشح ذلك انهم افردوا
باب التوابع بباب مستقل على ان منازعة الشيخ الرضي للعلامة
ابن الحاجب ان كلامه يؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون
المعطوف وليس كذلك بل التحذير هو لفظ المعطوف والمعطوف
عليه منازعة لا طائل تحتها ولا تجدي نفعا اذ لا يترتب عليها حكم
نطقي وانما مرجعها الى مجرد التسمية ونقل الاصطلاح فلم يثبت
عند العلامة ابن الحاجب اصطلاح يخالف ما يؤذن به عبارته
على انه لو ثبت اصطلاح كان للعلامة ابن الحاجب مخالفته لغرض

الى وعمرا

رد من الرضي

فقد

فقد اشتهر ان مخالفة الاصطلاح لغرض جائزة ثم انظر في كلام
الرضي على مقتضى بحثه ان التحذير هو لفظ المعطوف والمعطوف
عليه في قولك الاسد الاسد من غير تكرار اهل التحذير عنده
هو لفظ المؤكد والمؤكد على قياس ما قاله في المعطوف والمعطوف
عليه فان قال بالاول على قياس ما قاله في المعطوف والمعطوف
عليه لزمه ان هذا الاقتصار على اللفظ الاول كان قلت الاسد
مقتصرا عليه انه لا يسميه تحذيرا ولا نخاله ما فيه وان قال
بالثاني فصاحب الفرق بين اطلاق التحذير على المعطوف والمعطوف
عليه وبين المؤكد بفتح الكاف والمؤكد بكسرها فان المؤكد والمؤكد
كالشيء الواحد فالاتصال فيه اشد من الاتصال بين المعطوف والمعطوف
عليه فعليك بالتحرير مع امعان النظر والمراجعة لكلام العلامة
الجامي وحواشيه فقد اشار اليه فان ذلك كله كان صدره
مني حين التسطير من غير مراجعة لكلام ذلك النحرير والله سبحانه
عليم خبير قوله كقولك جوابا اما فاعلم ان التحذير يكون بثلاثة
اشياء الاول باياك واخواته كاياكما واياكم واياكن ولا يكون
بضمير الغايب الا شذوذا ولا بضمير المتكلم لان المتكلم لا يحذر
نفسه واما قول عمر رضي الله عنه واياي وان يحذف احدكم
الارنب فمؤول وقول بعض العرب اذا بلغ الرجل الستين
فاياه واايا الشواب شاذ وفيه شذوذ اخر ذكرهما في التوضيح
والثاني بما ناب عنه من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك
وعينك والثالث بذكر المحذر منه نحو الاسد والطريق ولها احكام
مذكورة في المطولات والشيخ رحمه الله قد اشار اليها بالمثال كما
اشتراه في التقدير فمثل بقوله الاسد الاسد فالاسد الاول
مفعول به ذكر المحذر المخاطب من نفس الاسد وهو معمول لفعل واجب
الحذف تقديره احذر الاسد واتق الاسد والجر في التقدير في

هذا الباب بل المدار فيه على المناسب للمقام الذي ينسحب به الكلام
وقد بين ذلك العلامة الجامي رحمه الله سبحانه والاشد الما في
تاكيد اللاول او خل الطريق فخل فعل امر والطريق محذر منه منصوب
على انه مفعول به لفعل الامر واشار الشيخ بهذا المثال الى قول جرير
خل الطريق لمن يبني المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر
والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض
الواسعة والبا للظرفية قاله في شرح التوضيح فان قلت
قد ابرز الشيخ رحمه الله سبحانه العامل في الطريق وهو خل في قول جرير
وقد اشتهر ان العامل في المحذر منه واجب الحذف فكيف اظهره
قلت ما اشتهر من وجوب الحذف انما هو باعتبار الغالب في اياك
والا فالمحذر منه بغير اياك اذا كان خاليا من التكرار والعطف
يجوز اظهار العامل فيه كمثال الشيخ وبيت جرير قال الله تعالى ناقة
الله وسقياها استشهاد على ورود التحذير في القران فناقة الله
محذر منه وسقياها معطوف عليه بالواو الخاصة بهذا الباب
اي احذروا اشار به الى العامل المقدر في ناقة الله وهو في الاية
وما شابهها واجب الحذف لما تقدم بين يديك ان المحذر بغير
اياك اذا كان خاليا من التكرار والعطف جاز اظهاره وقد وجد العطف
في الاية فيجب حذف العامل فيها وفي امثالها ومثال التكرار قد
تقدم في كلام الشيخ فقد اشار الشيخ رحمه الله سبحانه بالمثال
الاول للحذف الواجب لوجود التكرار فيه وبالمثال الثاني للحذف
الجائز واستشهاده بالاية من حيث مطلق الحذف وان كان
الحذف في نحوها واجبا لاجل استيفا مقتضي وجوب الحذف اذا كان
خاليا من اياك وقد اشار الى حذف العامل وجوبا مطلقا سوا كان
هناك تكرار او عطف وذلك فيما اذا كان التحذير باياك بقوله وفي
الحديث اياكم وخضرا الدمن فاياكم مفعول به لفعل محذوف وجوبا

فايدة

فايدة قال الفرا في قوله تعالى ناقة الله وسقياها نصب
الناقة على التحذير وكل تحذير فهو نصب ولو رفع على اضمار هذه
لجاز فان العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير انتهى النوع الثالث
عشر منصوب خرج من النوع الموصوف بفعل متعلق بقوله منصوب
مضمر وذلك المضمر تارة يكون واجب الاضمار لا يظهر في وقت
من الاوقات وتارة يكون جائز الاضمار ومن الثاني نحو قولهم
امرا ونفسه فامرا مفعول به لفعل محذوف تقديره رحم الله
امرا وقد عد ابن الحاجب في متن الكافية مما حذف فيه عامل
المفعول به وجوبا اربعة مواضع ولا يقاس عليها غيرها قال مثل امرا
ونفسه وانتهوا خيرا واهلا وسهلا انتهى وقد تكلم شراح كلامه
على ذلك كلاما كثيرا لا يليق ايراده هنا ومنه اي مما نصب
بفعل مضمر قوله تعالى بل ملة ابرهيم حنيفا فملة منصوب
بفعل مضمر جوازا وتقديره ذلك الفعل المحذوف قدره الشيخ
رحمه الله بقوله اي اتبع ملة ابرهيم وقال تعالى ونوحا
اذ نادى من قبل فنوحا في الاية منصوب بفعل مضمر جوازا وتقدير
ذلك الفعل المحذوف فسره الشيخ بقوله اي واذكر نوحا ومنه
اي مما نصب بفعل محذوف قولهم الناس مجزيون باعمالهم قد حذف
الشيخ هذه الجملة من قولهم اختصارا لكونه شاهد النصب ولو
ان خيرا فخير منصوب بكان الناقصة المحذوفة الاسم فخير بالرفع
اخذا من تفسير الشيخ الاتي وكذا الكلام في قوله وان شرا فشر
معناه اي التقدير في هذا التركيب الصادر منهم ان كان خيرا
فان حرف شرط جازم وكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب
الخبر فاسمه ضمير مستتر فيه جوازا يرجع الى العمل المفهوم من قولهم الناس
مجزيون باعمالهم الذي اسقطه الشيخ رحمه الله سبحانه من قولهم اختصارا
اي ان كان العمل عملا خيرا فكان وخيرا منصوب بها خبرا وه

جزء هذه الجملة المركبة من المبتدأ والخبر المقرونة بالفاء جواب
ان الشرطية في محل جزم بها وهي محذوفة المبتدأ من ذلك المعمول
وخبرها موجود فيه مقرون بالفاء لفظا التي كانت داخلة على مبتدأ
والحاصل باختصار ان قولهم في ذلك التركيب فخير خبر مبتدأ
محذوف والجملة جواب ان الشرطية فقد علمت من تقرير الشيخ رحمه
الله سبحانه ان ذلك المبتدأ ان قولهم فخير مرفوع وهذا ما وعدناك
به سابقا وبهذا الوجه الذي سلكه الشيخ رحمه الله سبحانه من نصب
جزء الاول في ذلك التركيب ورفع جزء الثاني احد اوجه اربعة
مذكورة فيه وهو ارجحها كما قال ابن هشام وذلك لان في اضمار
كان واسمها بعد ان الشرطية واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما
كثير مطرد وحكى هذا الوجه هو رفع الاول ونصب الثاني لا يجوز
حمل كلام الشيخ عليه كما هو ظاهر مع انه اضعف الاوجه كما ذكره
ابن هشام اي لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان الشرطية وحذف
فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد قال الشيخ الامام
ولا يجوز ان تكون تامة في نحو ان خير فخيرا اذ يلزم منه انه اذا
وجد خير في الجملة يجزون خيرا وليس كذلك انتهى وهو محل تامل
فتامل ويجيء وجهان احدهما نصبهما ولا يمكن حمل كلام الشيخ عليه حيث
جعل المعنى فجزاؤه خير فقدر المبتدأ في الثاني وثانيهما رفعهما
وبه يتم الاوجه الاربعة التي ذكرها في ذلك التركيب ولا يصح
حمل كلام الشيخ على هذا الوجه ايضا لانه خروج عما هو بصدده من
التمثيل للمنصوب بفعل محذوف هذا وان الموجب لهذا الانتشار
انما هو عدم الوثوق بصحة النسخة التي بيدي فلو وقفت على خط
الشيخ نفعنا الله به لجزمت بما هو مقتضى خطه نعم رفعهما لا يمكن حمل
كلامه عليه بوجه اصلا كما هو ظاهر جلي ومنه اي من المنصوب بفعل
مضمر قوله تعالى انتهوا خيرا لكم فخيرا منصوب بفعل تقديره يكون الخ -

ومن قوله انتهوا يكون خيرا لكم وقدره سيبويه كما قال بعضهم
بقوله انتهوا وائتوا خيرا لكم قال ابن مالك وسيبويه انما يقول
بوجوب حذف الفعل في مثاله انتهوا اذا كان المنصوب خيرا كما في
الاية فان كان غيره لم يجب اضماره بل يجوز اظهاره واضماره كقوله
انته امرا حسنا فتقول انته وأت امرا حسنا وغلط الزمخشري
في اطلاق القول بوجوب الاضمار بعد انته وقال الفراء خيرا
لكم نعت لمصدر محذوف تقديره انتهاء خيرا لكم وقال الكسائي خيرا
خبر كان تقديره يكن الانتهاء خيرا لكم انتهى واقول ومن ذلك
تعلم ان تقدير الشيخ رحمه الله يكون تابعا فيه الكسائي ولما نقله
ابن مالك عن سيبويه وحينئذ فيكون الحذف فيه جائزا لكن الشيخ
رحمه الله تعالى كلامه في مطلق الحذف لا فرق فيه بين الواجب
والجائز فلو قدر العامل المحذوف بقوله وائتوا خيرا لكم صح ايضا بل
ربما كان لا شبهة فيه بخلاف تقديره العامل بكون الناقصة فقد
عرضت لي فيه شبهة من قول ابن مالك في الفيته ويحذفونها اي كان مع
اسمها ويبقون الخبر اي خبرها وبعد ان ولو كثيرا ذا
اشتهر فان الظاهر من كلامه وكلام شراح كلامه ان ذلك مخصوص
كان بلفظ الماضي فلا تحذف مضارعها مع اسمه ويبقى خبرها وحكي
عند فقد ان ولو ثم رايت الرضي رضي الله عنه قد بسط الكلام في المسالة
ومن جملة كلامه فيها وقال الكسائي التقدير انتهوا يكون خيرا لكم
وليس بوجه لان كان لا تقدر قياسا انتهى المراد منه فلله الحمد
والعرب لفصاحتهم تنصب الاسماء كثيرا بافعال مضمرة الظاهر
ان قوله والعرب مبتدأ وجملة تنصب الاسماء خبر عنه وقوله
لفصاحتهم علة مقدمة على معلولها وهو تنصب والمعنى والعرب
تنصب الاسماء كثيرا الخ لاجل انهم فصحاء فكونهم فصحاء علة للنصب
كثيرا بافعال مضمرة فتدبر فيه مع ملاحظة تعريف الفصاحة

باقسامها النوع الرابع عشر منصوب بفعل التعجب الظاهر ان الاضافة
للعهد فلا يرد نحو كيف تكفرون بالله مما وقع التعجب منه ونحو ذلك
من نحو سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ولله دره فارسا على ان التعجب في تلك
المذكورات ونحوها عرضي لا اصلي فتامل والمعهود في كلامهم ان للتعجب
صيغتين فذكر الشيخ رحمه الله سبحانه منهما واحدة وترك الاخرى لما فيها
من الشذوذ وكما سياتي لنا بيانه ان شاء الله سبحانه بقوله نحو ما احسن زيدا
وقد اختلفوا في اعراب هذا التركيب على انحاء مختلفة مع اتفاقهم على
ان ما فيه اسم لعود الضمير عليها من احسن واتفاقهم على انها مبتدا لانها
مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها وما روي عن الكسائي
من انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ ولا يقدح في الاتفاق ثم
اختلفوا فقال سيبويه هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدي بها لتضمنها
معنى التعجب واحسن فعل ماض وفيه ضمير مستتر يرجع الى ما والجملة خبرها
في موضع رفع وقال الفراء هي استفهامية وقال الاخفش هي معرفة
ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلا موضع له او نكرة ناقصة
وما بعدها صفة فمحله رفع وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا اي شيء
عظيم هذا ما يتعلق بلفظ ما في ما احسن زيدا واما ما يتعلق باحسن
ونحوه مما هو على صيغة افعل لا فرق فيه بين اللازم والمتعدي
فقال البصريون والكسائي فعل فمفتوح فتحة بناء كالفتحة في ضرب
زيد عمرا وما بعده مفعول به وقال بقية الكوفيين هو اسم بحجة
تصغيره في قولهم يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ففتحه فتحة اعراب كالفتحة
في نحو زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضي عندهم نصب
الخبر واحسن في المعنى وصف لزيد لا خبر لما وزيدا عندهم منتصب
بالمفعول لان ناصبه وصف قاصر شبه نصب الوجه في قولك زيد
حسن الوجه وقد اجيب عن ذلك بما هو مذكور في المطولات وبقي
ما يتعلق بهمزة افعل في نحو ما احسن زيدا فنقول انه على مذهب

الاختلاف في اعراب ما احسن زيدا

سيبويه ان احسن ونحوه فعل ماض وفيه ضمير مستتر يرجع الى المبتدا وهو
ما كما تقدم وزيدا مفعول به لاحسن بعد تعدي احسن اللازم بهمزة النقل كما يعدى
اكرم بالهمزة الى المفعول به نحو قولك اكرم عمرو زيدا واما على مذهب
الاخفش القائل بان ما موصولة او نكرة موصوفة فالامر فيه كذلك
من ان الهمزة للنقل والتعدية واما على مذهب الكوفيين القائلين
بان احسن اسم لا فعل كما سبق فقد سبق لك ان زيدا في ذلك التركيب
منصوب على التشبيه بالمفعول لان ناصبه وصف قاصر وحينئذ فلا تكون
الهمزة فيه للتعدية كما هو ظاهر واما على مذهب الفراء القائل بان
ما اسم استفهام فان كان يقول بفعلية احسن مثلا كسيبويه فحاله
كحاله وان كان يقول بان احسن اسم كالكوفيين فحاله كحالهم فيما
يظهر هذا ما يتعلق باحد صيغتي التعجب التي ذكرها الشيخ فيما
سبق على وجه الاختصار واما الصيغة الثانية المشهورة ايضا التي
ذكرها ترك الشيخ اما لما فيها من الاغرابة والشذوذ واما لمحبة
الاختصار لشهرتها حتى كادت لا تفارق الصيغة الاخرى في الالسنة
فيقولون صيغتا التعجب افعل وافعل به فلنتكلم عليها الان على وجه
الاجمال والاختصار فنقول اذا قلت في جواز تفضيل احسن
به او اكرم به مثلا فقد اجمعوا على فعلية افعل نحو احسن ثم اختلفوا
فقال البصريون وسيبويه لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو في الاصل
ماض على صيغة افعل بمعنى صار كذا كاغد البعير اذا صار ذا غدة
فالهمزة فيه ليست للتعدية على هذا فاعرابه على هذا احسن فعل امر
بمعنى الماضي وفعل هو مبني على السكون لكونه بصورة الامر لفظا او
على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيء الماضي على صورة الامر محل نظر
وقوله به مثلا الباء فيه زائدة لازمة والمجرور بها فاعل احسن
الذي هو ماض معنى امر لفظا فهو في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر
فيه اعراب وحينئذ فلا ضمير في احسن لوجود فاعله المجرور وهو الهاء

البحث في صيغتي التعجب ...

من به او نحو زيد في قولك احسن بزيد وانظر بمن تعطف على الها في به او على زيد في قولك احسن بزيد مثلا مرفوع لكونها في محل رفع على الفاعلية والباء زائدة وان كانت لازمة فيقال احسن بزيد وعمرو امرتعين العطف بالجر وحرره هذا ما يتعلق باعراب الجملة على طريقة البصريين وسيبويه وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه امر لا ماض كما ذهب اليه سيبويه وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة كما قال سيبويه والبصريون ثم اختلفوا في مرجع الضمير الذي في احسن فقال ابن كيسان الضمير يرجع للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال هذا ما قرره ابن هشام ومن تبعه في المسالة وعلى ذلك فنقول في اعراب نحو احسن بزيد بكسر السين على وزن افعل نحو اكرم احسن فعل مبني على السكون والفاعل فيه مستتر وجوبا يرجع الى الحسن والباء في بزيد جارة اصلية متعلقة باحسن لا زائدة وهي معدية لاحسن لكونه قاصرا ولزم من كون الباء معدية ان تكون الهمزة في احسن ليست للتعدية والا لزم اجتماع حرفي تعدية وانما هي للصيرورة فنقدر فيه باستخراج اصله قبل التعدية وبعدها وما كان معناه قبل التعدية ثم رايت الشيخ الرضي رضي الله عنه قال اما نصه واجاز الزجاج ان تكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء للتعدية اي اجعله ذا حسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اي يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئا في حالة الا ان نقول بمعنى خطاب الحسن وقد انحى انتهى كلامه والحاصل كما قال بعضهم ان مبنى القول بان الباء للتعدية والقول بانها زائدة في المفعول به على ان الهمزة في افعل

للصيرورة

للصيرورة او التعدية فان كانت للتعدية وقد وجهوا كلا القولين بما فيه طول مستدلا ما يتعلق بما قاله ابن كيسان من ان الضمير فيه يرجع الى الحسن وقال غيره ومنهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين ان الضمير المستتر في احسن للمخاطب المستدعي منه التعجب هذا ما في التوضيح وشرحه وكلام الشيخ الرضي مما يخالفه من حيث النقل عن هؤلاء الجماعة ومن ذلك ما نقلناه عنه هنا من قوله ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة الخ فان هذا الاعتذار لا يناسب الا القول بان ضمير المستتر يرجع الى الحسن لا الى المخاطب وايضا قد قدر عن الزمخشري والفراء ان همزة افعل به للجعل كهمزة ما احسن زيدا وان الباء مزيدة في المفعول وذلك خلاف ما فهم من التوضيح وشرحه ما يحرر النقل فان الامر فيه وفي توجيهه لا يخلو عن اضطراب حسبما ظهر لهذا الفكر الفاتر والنظر القاصر ثم نقول وبناء على ان الضمير في افعل به يرجع الى المخاطب نقول في اعراب احسن بزيد احسن فعل امر لفظا ومعنى مبني على السكون لكونه صحيح الاخر وفيه ضمير مستتر وجوبا كالضمير في نحو اضرب والباء في بزيد للتعدية والهمزة للصيرورة على مقتضى كلام ابن هشام الذي نقله في التوضيح وتبعه شارحه عليه وان شئت قلت الباء زائدة في المفعول به كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة والهمزة حينئذ للتعدية كما تقدم تقديره اجمالا ثم اعلم ان هذا الاعراب والتقدير في الصيغتين وهما ما افعل وافعل به انما هو بالنظر للاصل المنقول عنه والا فهما صيغتان موضوعتان لانشاء التعجب الذي هو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر خفي سببه ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ولهذا لا يتعجب من الله عز وجل ولا يطلق عليه انه متعجب لانه لا يخفى عليه شيء وما وقع منهما مصروفا الى المخاطبين بهما وقد اختلف الاكابر من العلماء في نحو قولهم

فالباء زائدة والا لاجتمع حرفا تعدية وان كانت للصيرورة فالباء للتعدية نجي.

معنى التعجب

لا يطلق التعجب على الله

ما اعظم الله سبحانه وما اقدره وما اكرمه فقال بعضهم بالمنع والصحيح
الجواز قال الشيخ ابو حيان وشذ قولهم ما اعظم الله وما اقدره لعدم
قبول صفات الله تعالى للكثرة قال السيوطي والمختار وفاقا للسبكي
وجماعة كابن السراج وابي البركات ابن الانباري والصيمري جوازه والمعنى
انه في غاية العظمة ومعنى التعجب فيه لا ينكر لانه مما تحار فيه العقول
واعظامه تعالى وتعظيمه الثناء عليه بالعظمة واعتقادها وكلاهما
حاصل والموجب لها امر عظيم والدليل على جواز اطلاق صيغة التعجب
والتفضيل في صفاته تعالى قوله تعالى اسمع بهم وابصر اي ما اسمعهم
وما ابصرهم وقول ابي بكر ما احلمك وقوله صلى الله عليه وسلم لله ارحم
بالمومنين من هذه بولدها وقوله لابي مسعود وقد ضرب مملوكه
لله اقدر عليك منك عليه رواه مسلم فهذه شواهد صحيحة لم يذكر
السبكي منها الا اثر ابي بكر وعجبت كيف لم يذكر هذين الحديثين
المشهورين فالعذر له انه تكلم على التعجب وهما في التفضيل انتهى
ذلك ان تناقش في قوله ومعنى التعجب فيه لا ينكر ان اراد به المعنى
الذي في الصيغة المنقولة الى التعجب فهو مما ينكر اذ معنى ما احسن
زيدا شيء عظيم جعل زيدا حسنا فيكون معنى ما اعظم الله شيء عظيم جعل
الله حسنا وهو مما ينكر اذ صفاته تعالى مستندة اليه بطريق الايجاب
على ما صرح به العلامة السعد في شرح المقاصد وهي مستثناة من قولهم
انه فاعل بالاختيار على ما حرره [illegible] جعل واختيار في ثبوتها
له وان اراد به المعنى اللغوي المنقول اليه وهو انشاء التعجب بتلك الصيغة
فهو مما ينكر ايضا اذ التعجب منه على الحقيقة لا يمكن اذ لا يخفى عليه
شيء وايضا فهو لا يلائم قوله واعظامه وتعظيمه الثناء عليه بالعظمة
واعتقادها وكلاهما حاصل والموجب لها امر عظيم لان المتبادر من
هذا التقدير ان تكون الجملة خبرية وقد صرحوا بان الجملة التعجبية
انشائية فليتدبر فيه فانه من الخطرات حين التسطير فيحتاج الى نظر

وتحرير

[illegible]

وتحرير على ان ورود تلك الصيغة في كلامه تعالى وكلام غيره لا يلزم منه
اطرادها في بقية صفاته الذاتية كان تقول ذلك في كل صفة كالحياة
والبقاء فلا يسوغ لك ان تقول ما احياه وما ابقاه بل نقتصر على
ما ورد منها فان من شرط بناء صيغة التعجب الالفية وغيره قالوا
فلا يبنيان من نحو فني ومات فما قاله الامام ابو حيان من شذوذ
قولهم ما اعظم الله له وجه وجيه عندي ثم تتردد النظر في صفات
الافعال كالرزق بناء على راي الاشعري من انها ليست قديمة
فانظر فيه بالامعان مع اقامة عذري في هذا الاستطراد فاني رقمته
حين خطر خشية النسيان فلنا عليه كرة اخرى ان وسع الزمان حكاية
مناسبة لهذا المبحث الشريف وهي ان ابن الانباري في الانصاف
حكى ان بعض اصحاب المبرد قدم على بغداد فحضر في حلقة ثعلب فسئل
عن هذه المسالة فاجاب بمقتضى قول سيبويه وقال ان التقدير
في ما احسن زيدا شيء احسن زيدا فقيل له ما تقول في قولنا ما اعظم
الله فقال شيء عظم الله فانكروا عليه وقالوا هذا لا يجوز لان الله تعالى
عظيم لا بجعل جاعل وسحبوه من الحلقة فاخرجوه انتهى هذا وقد شرع
الشيخ رحمه الله سبحانه يتكلم على شيء من احوال صيغة التعجب بعد ان انهاها
فقال ولا يكون لصيغة فعل التعجب مستقبل اي فعل مضارع فلا
تقول فيه ما يحسن زيدا مثلا ولا لا يحسن زيدا واجاز هشام ان يوتى
بمضارع ما افعل فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس لم يسمع فلا
يقدح في دعوى الاجماع على عدم تصرفه ولا مصدر عطف على قوله مستقبل
اي لا يكون لصيغة فعل التعجب مصدر عند الجمهور وعلله بعض المدققين
ح بان الصيغة لجمودها صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ويمكن ان يعلل بجريانه
مجرى المثل وان لم يكن مثلا والامثال لا تغير فكذا ما جرى مجراها
ولا فاعل عطف على قوله مستقبل اي لا يكون لصيغة فعل التعجب
فاعل اي اسم فاعل ومثله اسم المفعول ولانه لا يتصرف يشبه ان يكون من

والتفضيل ان يكون معناه
قابلا للزيادة كما قاله
ابن مالك صح

عطف العام بعد الخاص ويحتمل ان يكون من عطف المغاير بناء على ان
الاول يتعلق بمادة الصيغة والثاني بهيئتها من التقديم والتأخير فقوله
اي لا تتصرف في تلك الصيغة بل تبقى على حالها فلا تقول زيدا
ما احسن ولا بزيد احسن في الصيغة الثانية التي ذكرناها ولا تقول
احسن ما زيدا واحسن زيدا ما ولا ما زيدا احسن وزيدا احسن ونحو ذلك
مما يتعلق بنفس الصيغة على وجه الاجمال واما ما يتعلق بالفصل
بين اجزاء تلك الصيغة ففيه تفصيل فتارة يفصل فيها بمعمولها وتارة
بغير معمولها وكل منهما اما ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا او غيرهما
فالاول وهو الفصل بمعمولها اذا كان غير ظرف وجار ومجرور نحو
ما زيدا احسن وما احسن قائما بما زيدا او بزيد قائما احسن فهذا
لا يجوز واما اذا كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا وفصل به بين
فعل التعجب ومعموله وكان متعلقا به كما هو فرض المسألة نحو ما احسن
بالرجل ان يصدق وما احسن اليوم زيدا واحسن اليوم بزيد
فهذا فيه خلاف واشار اليه ابن مالك في الالفية حيث قال
وفصله بظرف او بحرف جر • مستعمل والخلف في ذاك استقر •
فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب طائفة
الى الجواز وصححه ابن هشام في التوضيح ثم انظر هذا الخلاف هل
يجري فيما اذا فصل بهما بين ما وفعل التعجب نحو ما اليوم او في
الدار احسن زيدا ام لا ونقطع بالمنع في هذه الصورة لكثرة الفصل
بين المعمول وعامله الضعيف بجرده فانظره والثاني وهو ما
اذا فصل بين فعل التعجب ومعموله بغير معمول فعل التعجب وكان
ظرفا او جارا ومجرورا نحو ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عندك بجالس
فهذا ممتنع قال ابن مالك في شرح التسهيل بلا خلاف فلا يجوز
ما احسن بمعروف آمرا ولا يجوز نحو لقيته فما احسن امس زيدا على ان
يتعلق امس بلقيت واما اذا كان غير معمول لفعل التعجب ولم يكن

[illegible]

ظرفا او جارا ومجرورا فهو اولى بالمنع كما هو ظاهر وان فرض المسألة ابن
هشام وغيره في الظرف والجار والمجرور ولم يمثلا بغيرهما فيما رأيت نحو
ما احسن زيدا الضارب عمرا فلا تقول فيه ما احسن عمرا زيدا
الضارب عمرا فلا تقول ان تفصل بين فعل التعجب ومعموله وهو زيد
بمعمول الضارب وهو عمرو واخص من هذا المثال ان تقول ما احسن الضارب
عمرا فلا تقول فيه ما احسن عمرا الضارب فتفصل بمعمول معموله
فعل التعجب او تقول في التمثيل لغيره ما احسن قائما بما زيدا على
ان قائما حال من فاعل لقيت او مفعوله والحاصل ان الفصل بين
معمول فعل التعجب والمتعجب منه بما لم يكن معمولا لفعل التعجب ممتنع
مطلقا لا فرق فيه بين الظرف والجار والمجرور كما مر جوابه وغيرهما
بالاولى كما قلناه على الصحيح وجوز بعضهم الفصل بالنداء ومال اليه
ابن مالك لوروده وخالفه ولده وبعضهم بلولا الامتناعية
ومعمولها نحو ما احسن لولا بخله زيدا ولا حجة له على ذلك كما قاله
بعضهم واما الفصل بالقسم فقال العلامة الدماميني فيه ما نصه
اذا كان الفاصل ظرفا غير متعلق بفعل التعجب نحو ما احسن والله
زيدا واحسن والله بعمرو فلا خلاف في منع الفصل به انتهى وقال
ايضا وظاهر اطلاقاتهم منع جواز الفصل بالمنادى انتهى واما
الفصل بين فعل التعجب ومعموله بمعمول فعل التعجب فقد علمت
حاله مما سبق لنا تقريره وجوز بعضهم الفصل بالحال وبالمصدر
نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر
ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه ختم هذا البحث الشريف بها لا يخلو
عن نوع مناسبة بقوله والله اعلم اي عليم بكل الامور خفيها وظاهرها
ممكنها ومستحيلها لا يخفى عليه شيء منها ولا من اسبابها العادية ومن ثم
لا يقع منه التعجب على حقيقته لما تقدم لك انه انفعال يحدث
في النفس عند الشعور بامر خفي سببه والله لا يخفى عليه شيء فناسب الختم

[illegible]

بذلك الباب التعجب في الجملة وفيه نكتة اخرى وهي ان صيغة افعل التفضيل
التي منها اعلم ونحوه مشاركة لصيغة التعجب فيما يبنى منه تنبيه قد تقدم
لنا الاعتذار عن الشيخ رحمه الله سبحانه في تركه الصيغة الثانية من فعلي
التعجب بانه فيها دغدغة وشذوذا اما الدغدغة فكون الامر في
نحو احسن بزيد بمعنى الماضي على طريقة سيبويه والجمهور انما هو باعتبار
الاصل المنقول عنه الى التعجب وحينئذ يلزم ان تكون الجملة خبرية قبل
النقل كجملة ما احسن زيدا واما بعد النقل فليس معنى الصيغتين الا انشاء
التعجب وحيث كان الامر كذلك فلم اعرب سيبويه والجمهور زيدا في
الصيغة الاولى وهي قولنا ما احسن زيدا مفعولا به لاحسن وفيه ضمير
مستتر هو الفاعل به واعربوا في الصيغة الثانية وهي احسن بزيد
فاعلا باحسن والباء فيه زائدة لازمة كما تقدم ولا ضمير في احسن واختلاف
الاعراب بالفاعلية والمفعولية يدل على اختلاف المعنى الاصلي
للجملتين قبل النقل وهذا تكلف لا حاجة اليه وكان من الممكن ان
يعربوا زيدا في قولنا احسن بزيد مفعولا به والباء فيه زائدة او معدية
كما قيل بكل منهما وحينئذ فيستوي معنى الجملتين قبل النقل ثم
ينقلان الى انشاء التعجب من غير تعبير بالفاعلية والمفعولية المقتضي
لتغيير معناهما الاصلي من غير ضرورة فليتامل ثم بعد تسطير ذلك
رايت بعضهم نقل عن ابن عصفور في شرح المقرب ما صورته فان قيل
لم صار المتعجب منه على طريقة ما افعله مفعولا وعلى طريقة افعل
به فاعلا مع ان المعنى عندكم واحد فانما
الباب ان يختلف الاعراب اذا اختلف المعنى فالجواب
ان ذلك من قبيل ما اختلف فيه الاعراب والمعنى متفق وهو ما زيد
قائما في اللغة الحجازية وما زيد قائم في اللغة التميمية انتهى كلامه
واقول للقائل ان يقول قوله مع ان المعنى عندكم واحد الخ ان اراد
ان المعنى الانشائي في الجملتين واحد فهو مسلم ولكنه لا ينفعه في جوابه

بان ذلك من قبيل ما اختلف فيه الاعراب والمعنى متفق اذ اختلاف
الاعراب انما هو بالنظر الى مفردات الجملتين باعتبار اصلها
المنقول عنه قال العلامة ابن الحاجب وهذه المقدرات باعتبار
الاصل قبل نقلها الى التعجب لانها الان لهذا المعنى وانما معناها
الانشاء انتهى وان اراد ان المعنى للجملتين قبل نقلها الى الانشاء واحد
فهو ممنوع كيف وقد عرفوا الفاعل بانه المسند اليه على جهة قيامه به او
وقوعه منه وعرفوا المفعول بانه ما وقع عليه فعل الفاعل وعلى ذلك فلا
يكون مما اختلف فيه الاعراب والمعنى متفق ونظيره بما عند اهل
الحجاز وعند بني تميم يكاد ان لا يصح اذ كل منهما قائل بثبوت النسبة
السلبية في ذلك التركيب غاية الامر ان الحركات الاعرابية مختلفة
بينهما بل غاية الامر ان احدهما لاخرجها لا يغير المعنى وذلك لا يعتبر
ما اتفقوا عليه من بقاء النفي في ذلك التركيب ولا كذلك ما نحن فيه
اذ جعل زيد فاعلا في تركيب وجعله مفعولا به في تركيب مختلفان معنى
واعرابا كما هو ظاهر اذ مقتضى الفاعلية مباين لمقتضى المفعولية هذا
ما ظهر على وجه الاستطراد مع الامام ابن عصفور وما انا معه الا كمسمى باسم
ابيه عصفور بين النسور ولكن جرت العادة الالهية ان الصغير يتعلق
باذيال الكبير طالبا منه التحلي بمحاسنه وبلوغ المنى والعفو عما به
القلم يجري وجنى ونسال الله سبحانه وتعالى السداد في الاقوال
والافعال والتيسير الى المهمات مع صلاح الاحوال انه المعطي المتفضل
الكبير المتعال ثم اما بيان الشذوذ في تلك الصيغة وهي احسن
بزيد على قول سيبويه والجمهور فقد تكفل به الامام السيوطي فقال
قول البصريين في احسن بزيد يلزم منه شذوذ من اوجه احدها استعمال
افعل للصيرورة قياسا وليس بقياس وانما قلنا ذلك لان عندهم
افعل بمعنى صار كذا الثاني وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الامر
بغير لام الثالث جعلهم الامر بمعنى الخبر الرابع حذف الفاعل في اسم

هو وابصر نقلته من تعليق ابن هشام انتهى كلام السيوطي بلفظه
من الاشباه النوع الخامس عشر منصوب خبر عن النوع الموصوف
وقوله بأن بفتح الهمزة متعلق بمنصوب مخففة اي ساكنة النون
حال من ان وهي في هذا التركيب اسم معرفة لان المراد لفظها ويقال
لها حرف مصدر ونصب واستقبال لانها تسبك مع صلتها بمصدر
وتخلص زمان المضارع بعدها الى الاستقبال وتوصل بالماضي والامر
على الصحيح خلافا لابن طاهر واذا وصلت بهما لم يحكم على موضعها
بالنصب ولا قائل بخلاف ذلك وانما حكم على موضع الماضي بعد ان
الشرطية بالجزم لانها اثرت الاستقبال في معناه فاثرت الجزم في
محله كما انها لما اثرت التخلص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت
الجزم في لفظه ان لم يكن مبنيا قبل دخولها او محله اذا كان مبنيا كما اذا
اتصل به نون النسوة وبدا بها الشيخ لانها ام الباب قال
ابو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن واذن وكي
ولاصالتها في النصب عملت ظاهرة ومضمرة كما سيجي ان شا الله
سبحانه بخلاف بقية النواصب فلا تعمل الا ظاهرة عند الجمهور
تنبيه محل وجوب النصب بان ما لم تسبق بما يدل على العلم
ولو مجازا كما اذا استعمل الظن فيه نحو علم ان سيكون منكم مرضى ونحو
افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا فان سبقت بذلك وجب رفع
الفعل وكانت حينئذ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شان محذوف
وليست ناصبة للمضارع على ما يتوهم واما اذا سبقت بظن اي بلفظ
اريد به الظن سوا كان من مادة الظن او العلم او غيرهما فوجهان جايزان
في الفعل الرفع على تاويل الظن بالعلم واجرايه مجراه والنصب بنا على
عدم التاويل قال ابن هشام وهو الارجح في القياس واما اذا
سبقت بشك فقال ابو حيان ويسوغ الوافعة بعد الشك اي
بعد ما اريد به الشك لا النصب وفي الواقعة فعل خوف تيقن

بخوفه نحو خشيت ان لا يقوم وخفت ان لا يكرمني قولان اصحهما
جواز الرفع كما بعد الظن والثاني تعين النصب وعليه المبرد وصورة
المسالة ان لفظ الخوف مستعمل في معناه فلو استعمل في معنى العلم
فهو من بابه كما سبق ومفهوم التقييد بقوله تيقن مخوفه انه لا يكون بحكم
كذلك اذا لم يتيقن مخوفه اي بل يجب النصب كما هو قاعدتها
وهو شامل لما اذا ظن مخوفه وظاهره حينئذ انه لا يلحق بالظن في
جواز الوجهين كما الحق بالعلم عند تيقن الخوف وهو محتمل انتهى
كلام بعض المشايخ رحمه الله سبحانه ولم يعزه الى كتاب معين لاراجعه
وكان ينبغي له ان يتمم فروع المسالة في الواقعة بعد التمني والترجي
ونحوهما وكانه لم يقف على الحكم فيها هنا والذي وقفت عليه التنصيص
في الارتشاف لابي حيان نصه واذا استعملت ظن للمتيقن وليها ان
الناصبة للمضارع نحو ظننت ان يخرج زيد والغالب على حسب ان
تكون للشك والاكثر ان يليها ان الناصبة كقوله تعالى احسب
الناس ان يتركوا احسب الذين كفروا ان يتخذوا وقد ياتي للشك
كقوله تعالى وهم يحسبون انهم يحسنون في المخففة منها نحو وحسبوا
ان لا تكون فتنة في قراة من رفع تكون ثم قال في الشهود المقدر
ادهما فعل ان اذا كان فعل تحقيق نحو علم وتيقن وتحقق فهي المخففة
من الثقيلة وصالحا لليقين والترجيح جاز ان يليه ان الناصبة للمضارع
والمخففة من الثقيلة وان كان عاريا منهما فكذلك نحو احببت ان
تقوم وانك تقوم وان لا تقوم وكرهت ان تقوم وانك تقوم
وان لا تقوم وفي اجرا الخوف مجرى العلم لتيقن الخوف فتليه
ان المخففة من الثقيلة خلاف فتقول خفت ان لا تقوم وخشيت
ان لا تكرمني ذهب سيبويه والاخفش الى جواز ذلك وذهب
المبرد الى انه لا يجوز انتهى كلام الامام ابي حيان بحروفه ولا يخفى عليك
انك اذا تاملت كلامه اولا واخرا اورث عندك شبهة في قول

جواز وان كان عاريا ... وهو شامل للواقعة بعد الشك فتامل

بعض المشايخ السابق فقال ابو حيان ولبس في الواقعة بعد الشك
الا النصب حيث اتى فيه باداة الحصر واورثك المتطرفي قوله
ومفهوم التقييد الخ ما بحثه ولا اظنه الا انا قالا لذلك الكلام
عن جزم وهو كما ظننت فقد رايت في كلام الامام السيوطي مثل
ما نقل عن ابي حيان وعبارته في الهمع وليس في الواقعة بعد الشك
الا النصب وفي الواقعة بعد فعل خوف تيقن بخوفه نحو خشيت
ان لا تقوم وخفت ان لا تكرمني قولان اصحهما جواز الرفع لما بعد
الظن وقد سمع قال ابو محجن اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها
والثاني تيقن النصب وعليه المبرد انتهى بحروفه كما في النسخة التي
بيدي ولا تخلو عن تحريف وبالجملة فهو تصرف في كلام ابي حيان
بالنسبة الي ما قاله في الارتشاف كما نقلناه تحرره ووجه
النظر فيه معلوم من قول الامام ابي حيان وان كان نادرا بينهما
فكذلك اي يجوز الوجهان فما سلكه استطرادا مع الامام ابي حيان
قوله وان كان نادرا منهما فكذلك اي يجوز الوجهان قوله
وهو في ذلك تابع للعلامة ابن الحاجب فيها قال في شرح المفصل
في بحث الحروف في القسمين الاولين موافق ومخالف له في القسم الثالث
وعبارة ابن الحاجب في ذلك الشرح كما نقلها عنه بعض شراحها كافيته
حيث قال اللفظ الا ما ان يكون بفعل قبلها مسلط عليها او لا فان كان بفعل
مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون فعل تحقيق او ظن او غيرهما
فالاول يتعين للمشددة والمخففة عنها والثالث يتعين للناصبة
والثاني يجوز فيه الامران وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها الخ
ما ذكره ما لا غرض لنا الان في نقله والغرض نقل ما يتعلق بتلك
الاقسام الثلاثة وكلام الامام ابي حيان يوافقه في القسمين
الاولين ويخالفه في القسم الثالث فقد جوز فيه الوجهين اي ان يليه
ان الناصبة والمخففة من الثقيلة وقد عين العلامة ابن الحاجب

في هذا القسم ان يليه ان الناصبة فقط دون المخففة حيث قال والثالث
يتعين الناصبة وقد اعترض على العلامة ابن الحاجب في قوله يتعين الناصبة
في القسم الثالث بان غير فعل التحقيق والظن قد يكون منافيا لمعنى
المخففة وقد لا يكون فاذا لم يكن منافيا يجوز وقوع المخففة بعده
قال الشيخ المرزوقي في قول الحماسي همت بان لا اطعم الدهر بعدهم
حسوة وكان الصبر ابقى واكرما اذا اطعم منصوب بان ولو رفع لجاز
على ان تكون مخففة من الثقيلة واسمه مضمر وهذا الذي ذكره الشيخ المرزوقي
يدل على انه لا يتعين في القسم الثالث ان تكون ناصبة للفعل وكثيرا
ما يصرح بجواز الامرين فيه قال نجم الدين سعد بعد هذا التقرير
والوجه ان يجعل القسم الثالث قسمين وذلك لان الفعل في هذا
القسم اما ان يكون صالحا للمخففة كافعال الرجاء والطمع او لا يكون
فان كان منافيا تكون ان ناصبة وان لم يكن منافيا يجوز الوجهان انتهى
كلامه رحمه الله سبحانه وهو وجيه وعليه فكل من كلام العلامة ابن الحاجب
ومن كلام الشيخ ابي حيان يحتاج الى التقييد والله اعلم بالصواب
واخواتها اي اخوات ان المخففة المصدرية الناصبة للمضارع وذلك
لن وكي واذن ولم يتكلم الشيخ عليها هنا لشهرة الكلام عليها ولما
كانت ان ام النواصب ولهذا تعمل ظاهرة ومضمرة بخلاف غيرها من النواصب
مثل لعملها بقوله نحو ارجو ان تعطيني فارجو من الرجاء فعل مضارع
مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
انا وان حرف مصدري ونصب واستقبال وتعطيني فعل مضارع
منصوب بان المصدرية بفتحة ظاهرة على الياء التحتية وفاعله مستتر
فيه وجوبا تقديره انت والنون للوقاية والياء مفعول به في محل
نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وان تخرج بالعطف على قوله ان تعطيني
فتخرج منصوب بان المصدرية بفتحة ظاهرة على اخره ومثل لعملها
مضمرة وجوبا بما تضمنه قوله ونحو وما كان الله ليضيع ايمانكم

منصوب بأن مضمرة وجوبا كما سيأتي بيانه فما نافية وكان فعل ماض ناقص ولفظ الجلالة الكريمة اسمه مرفوع به وخبره محذوف تقديره مريدا واللام حرف جر ويضيع فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وأن يضيع مؤول بمصدر في محل جر باللام المتعلقة بخبر كان المحذوفة والتقدير والله أعلم ما كان الله مريدا لإضاعة إيمانكم وإيمانكم مفعول به ليضيع وتسمى هذه أي اللام الجارة بعد ما كان ولم يكن لام الجحود مفعول ثان لتسمى فإنه يتعدى إلى اثنين بنفسه ومفعوله الأول هو نائب الفاعل في تسمى وتارة يتعدى إلى الثاني بحرف الجر تقول سميت ابني محمدا وبمحمد لأنها لا تقع إلا بعد النفي علة للتسمية فهو من تسمية العام باسم الخاص لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار واعلم أن هذه اللام ليست بمعنى كي وربما اشتبهت بلام كي في بعض التراكيب وقد ذكر الإمام أبو حيان فوائد نفيسة في الفرق بينهما أحببت أن أذكرها وإن كان فيها طول لنفاستها فقال افترقتا أشياء أحدها أن إضمار أن في لام الجحود على جهة الوجوب وفي لام كي على جهة الجواز في موضع والامتناع في موضع فالجواز حيث لم يقترن الفعل بلا نحو جئت لتكرمني ويجوز لأن تكرمني والامتناع حيث اقترن بلا فإن إظهارها حينئذ يتعين نحو لئلا يعلم أهل الكتاب فرارا من توالي المتماثلين الثاني أن ما قبل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان نحو ما كان زيد ليذهب بخلاف لام كي نحو قام زيد ليذهب الثالث أنه لا يقع قبلها فعل مستقبل فلا تقول لن يكون زيد ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو سأتوب ليغفر الله لي الرابع أن الفعل المنفي قبلها لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان زيد أمس ليضرب عمرا الخامس أنه لا يقع موقعها كي فلا تقول ما كان زيد كي يضرب عمرا ويجوز ذلك في لام كي نحو جاء زيد كي يضرب عمرا السابع أن المنصوب بعدها

لا يكون سببا لما قبلها وهو كذلك بعد لام كي الثامن أن النفي متسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفيها بعد اللام وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضربك فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء إلا بقرينة تدل على انتفائه التاسع أن لام الجحود لا تتعلق إلا بمعنى الفعل الواجب حذفه فإذا قلت ما كان زيد ليقوم فكأنك قلت ما كان زيد مستعدا للقيام فيقدر في كل موضع ما يليق به على حسب مساق الكلام ففي نحو قوله تعالى وما كان الله ليطلعكم على الغيب يقدر مريدا لاطلاعكم على الغيب وأما لام كي فإنها متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلول للفعل الذي دخلت عليه اللام العاشر أن لام الجحود تقع بعدما لا يستقل أن يكون كلاما دونها ولام كي لا تقع إلا بعدما يستقل كلاما ولذلك كان الأحسن في تأويل قوله

فما جمع ليغلب جمع قومي ❊ مقاومة ولا فرد لفرد ❊

أنه على إضمار كان لدلالة المعنى عليه أي فما جمع ليغلب ليكون اللام فيه لام الجحود لا لام كي لأن ما قبلها وهو فما جمع لا يستقل كلاما انتهى كلامه رحمه الله سبحانه ولا يخفى عليك أن هذا الافتراق الذي ذكره عليه الرحمة إنما هو على المشهور من مذهب البصريين والأقوى مذهب الكوفيين أن الفعل الواقع بعد لام الجحود خبر كان كما تقول ما كان زيد يقوم فالنفي متسلط على المنصوب واللام عندهم للتوكيد وهي عندهم ناصبة بنفسها وقد جرى ابن مالك في التسهيل على أنها للتوكيد لكنه يقول بوجوب إضمار أن تبعا للبصري فهو قول مركب من قولين لكن اقتل ولم يذكر الشيخ أبو حيان من الفرق بينهما تعين النفي في لام الجحود بما ولم فإنه مستغن بهما ولا يجوز بلا ولن ونحوهما كان نافية ولا تعين الكون الماضي فيها دون بقية أخوات

كان ولا غير ذلك مما قيل في ذلك حسب ما ظهر له واستحضره في ذلك
الوقت فلم يقدّم فهم من كلامه تعيّن كان الناقصة حيث قال في الوجه
الثاني ان فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان الخ وقد اشار
عليه الرحمة الى ذلك بقوله افترقا في اشيا احدها الخ فهو لم يدّع
الحصر فشكر الله سعيه في جمعه وامطر على قبره بالمغفرة سحايب جمعه
ومنه قول الشاعر اي مما نصب بان المصدرية مضمرة وجوبا قوله
لا تنه عن خلق وتاتي مثله • عار عليك اذا فعلت عظيم
فقوله تاتي فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره انت منصوب
بفتحة ظاهرة على اليا بان الناصبة للمضارع مقدرة بعد واو المعية
وجوبا اي وان تاتي مثله فلا تظهران في هذا الموضع ولا في غيره
اذا وقعت بعد واو فا السببية بعد الاجوبة الثمانية وعدّها ابن
الحاجب ستة وبعضهم عدّها تسعة كالفرا وانفرد الزجاجي واختاره
ابن مالك لثبوت ذلك سماعا وقد جمعها بعضهم في بيت وهو
مر وانه وادع وسل واعرض لحضّهم • تمنّ وارج كذاك النفي قد كملا
فمثال النصب بعد الواو في جواب الامر ولم يمثل له الشيخ اختصارا
زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام فزرني فعل امر مبني على
السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انت والنون للوقاية
واليا مفعول به في محل نصب والواو حرف عطف قصد به المعية
اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد واكرمك فعل
مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد واو المعية وان والفعل
بعدها في تاويل مصدر معطوف على مصدر متصيّد من الكلام السابق
كما اشرنا اليه وعلى ذلك فقس النصب بعد فا السببية كما في المثال
السابق بتبديل الواو بالفا ونحوه كما في قول الشاعر
يا ناق سيري عنقا فسيحا • الى سليمان فنستريحا
فسيري فعل امر مبني على حذف النون واليا ضمير المخاطبة فاعل في محل
رفع

رفع به وقوله فنستريحا الفا عاطفة قصد بها السببية ونستريحا
فعل مضارع منصوب بان مضمرة مقدرة وجوبا بعد فا السببية
وان والفعل بعدها في تاويل مصدر معطوف على مصدر ماخوذ
من الكلام السابق اي ليكن منك سير فاستراحة ومثال
النهي قد مثله الشيخ رحمه الله سبحانه بقوله سابقا لا تنه عن خلق الخ
وتقديره لا يكن منك نهي عن خلق واتيان مثله اي مع اتيان مثله
ومثال الدعا ولم يمثل له الشيخ رحمه الله سبحانه اللهم ارزقني
بعيرا فاركب عليه او فاحج عليه فاحج منصوب بان مضمرة وجوبا بعد
الواو والفا واعرابه كما تقدم ومثال الاستفهام المعبّر
عنه في البيت السابق بقوله سل ولم يمثل له الشيخ رحمه الله سبحانه
اتبيت ريان الجفون من الكرى • وابيت منك بليلة الملسوع
فابيت من بات يبيت فالاول الكلمة فهو مضارع مرفوع
لتجرده عن الناصب والجازم والهمزة قبل تا المضارعة الدالة
على الخطاب همزة استفهام وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انت
وقوله وابيت فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد الواو في
جواب الاستفهام والهمزة فيه للمتكلم لا همزة استفهام وفاعله
مستتر فيه وجوبا تقديره انا وقد وهم في اعرابه بعضهم كما بينه
ابن هشام وناقشه فيه بعضهم كما يعلم من المغني وحواشيه ومثاله
من النثر كثير تقول مثلا هل قدم زيد فاكرمك وهل عندكم
ما فاشربه اي هل يكون عندكم ما فشرب منه او فاشربه ونحو اين
بيتك فازورك او فازورك وقوله تعالى عطف على قوله
الشاهد ليس لك من الامر شي او يتوب عليهم فاو حرف عطف ويتوب
فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد او وجوبا وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة وان والفعل بعدها بتاويل مصدر معطوف على مصدر ماخوذ
من ما قبله وانظر معنى او في الآية هل هي بمعنى الى او بمعنى الا وحرف

او الا ينتصب المضارع بعدها

من كتب التفسير واعلم ان او هذه انما ينتصب المضارع بعدها بشرط
ان تكون بمعنى الى الغائية او الا الاستثنائية او كي التعليلية وان ما بعدها
ليس من الاجوبة الثمانية ثم في بعض التراكيب تارة تصلح لان تكون بمعنى
كل منهما كما في قولك لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا
ان تعطيني فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا
وقت تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى تبا وبل مصدر مجرور بالى والمعنى
اي لالزمنك الى اعطائك حقي كذا قاله الجامي تبعا للشيخ الرضي
وحواشيها اذا وبمعنى الى جارة لما بعدها محلا لا يقول بها الامام ابن
مالك كالعلامة ابن هشام ومن تبعهما وانما هي عندهم عاطفة لمصدر
مؤول من ان والفعل على مصدر متصيد مما قبلها او كي تعطيني حقي
وتارة تصلح لان تكون بمعنى الا فقط كقول الشاعر

وكنت اذا غمزت قناة قوم • كسرت كعوبها او تستقيما •

اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة
لا تكون غاية للكسر كذا قالوا وهل يمكن ان يقال ان المعنى اردت
كسر كعوبها على حد قوله تعالى فاذا قرات القران فاستعذ اي اردت
قراءته وح فيصح فيه معنى الى اي اردت اي حاولت كسر كعوبها الى ان
تستقيم فلا اريد ولا احاول كسر كعوبها وفي هذا البيت نوع من
الاستعارة قد بينه في شرح التوضيح فليتامل فيه فانه من الخطرات
ولعله لا يخلو انه من تكلف كما لا يخفى وتارة تصلح لان تكون بمعنى
كي التعليلية فقط كما في نحو لارضين الله او يغفر لي لان المعنى كي يغفر لي
قال بعضهم ولا يناسب معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع
الارضاء اذا حصل الغفران انتهى وتارة تصلح لان تكون بمعنى الى فقط
ولم اعثر على مثال صحيح الان وتارة تصلح لان تكون بمعنى الى والا دون

ك

كي ويمكن ان يمثل له بنحو لا اسيرن الى مكة او تطلع الشمس اي الى ان تطلع الشمس
او الا ان تطلع الشمس ولا يصح فيه ان تكون بمعنى كي ضرورة ان الطلوع
لا يتسبب عن السير وان يمثل له بنحو قولك ما تعد كتبي من مكارم
الاخلاق او تحن الى العلماء اي الى ان تحن الى العلماء او الا ان تحن
الى العلماء ولا يصح فيه ان تكون بمعنى كي وكذلك نحو قولك سر الى مكة
او تتعب وتارة تصلح لان تكون بمعنى الا وكي دون الى ويمكن ان يمثل له
بالبيت السابق وهو قوله فيه تقدير كي لان السير لا يكون مسببا عن التعب
وتارة تصلح لان تكون بمعنى الا وكي دون الى ويمكن ان يمثل له بالبيت
وهو قوله هذا كسرت كعوبها او تستقيما وان قالوا انها بمعنى الا دون
الى كما تقدم بيانه فيه ولم ار من قال فيه انها بمعنى كي وهما نعم ان تكون
فيه بمعنى كي اي كسرت كعوبها كي تستقيم فتامله وتارة تصلح لان تكون
بمعنى كي والى دون الا ويمكن ان يمثل له بقول الشاعر

لاستسهلن الصعب او ادرك المنى • فما انقادت الامال الا لصابر •

وقد اقتصر كثير في التمثيل به على نحو الى وفيه بمعنى الى اي الى ان ادرك
المنى دون الا ولا مانع عندي ان تكون بمعنى كي التعليلية على معنى ان
تصور ادرك المنى علة باعثة على استسهال الصعب فيرتكبه لاجل تحصيل
متمناه فتدبر ثم بعد تسطيري لك رايت بعضهم نقل عن الشيخ
ابي حيان انه جوز في هذا البيت كونها بمعنى الا وحينئذ فلم يسلم ان
المثال لكن قد رده العلامة الدماميني وقال انه ليس بشيء واقره
على هذا الرد كثير من المشايخ واقول لو قال قائل ان رد العلامة
الدماميني على الامام ابي حيان بقوله ليس بشيء ليس بشيء وبيانه
انه شيء حسن لان الامام سيبويه يقدر او بالا كما نقله عنه ائمة التحقيق
كالشيخ الرضي والجامي وابي حيان ومن تبعهم لكن بتقدير مضاف بعد
او وهو مستثنى من الازمان قبلها او منصوب على الظرفية والتقدير
في نحو لالزمنك او تعطيني حقي لالزمنك في كل وقت الا وقت

بز

ان يقطعني حتى ولا شك ان هذا المعنى يتاتى في البيت السابق والمعنى لا ستهلن الصعب في كل وقت الا وقت ان ادرك المنى فما قاله الامام ابو حيان من ان او في ذلك البيت يجوز ان تكون بمعنى الا صحيح لا غبار عليه وهو موافق فيه لامام هذه الصناعة سيبويه فلا ينبغي للعلامة الدماميني الهجر بالرد عليه والله اعلم بالصواب ثم بعد ان سطرت ذلك كله بطريق الفهم القاصر والنظر القاصر رايت بخطي قديما عن الامام السيوطي في حواشيه على المغني كلاما كثيرا جدا في هذه المسالة ومنه وانما الصحيح انها اي والتي ينتصب المضارع بعدها ملازمة لمعنى الا ان في كل موضع فعليه المعول ولكن الى في كل موضع فانه شاهد عدل في رد ما على العلامة الدماميني والثاني من كلام العلامة الشيخ الرضي حيث قال بعد كلام حققه ان معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشياء الى ان قال نصب ما بعد او فسيبويه يقدره بالا او حتى بالا او المعنيان يرجعان الى شي واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اي الا زمن ان الا وقت ان تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسره بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بها او التي بمعنى الى انتهى المراد نقله منه وشاهدنا منه قوله والمعنيان يرجعان الى شي واحد وحيث كان المعنيان اي معنى الى ومعنى الا يرجعان الى شي واحد فيصح ان تكون او في البيت بمعنى الى كما تقدم تاويله ويجوز ان تكون فيه بمعنى الا فليتامل وانما اطلنا الكلام في ذلك واستندنا فيه الى ما نراه من النقل المطابق للعقل خشية ان طالبا من اول وهلة يستنكر رد ما على العلامة الدماميني نظرا لجلالته ويستصغرني عن مقابلته فاذا سمع وراى ما تقدم من شهادة الشاهدين ربما جال بفكره في النظر بين الكلامين وترجيح احد الجانبين وربما خطر بذهنه ان يقول ان قول الامام السيوطي رحمه الله ان او ملازمة لمعنى الا ان في كل موضع فعليه المعول ممنوع لتخلفه في نحو لا طيعن الله او يغفر لي اذ لا ينتظم فيه الا ان

ان وكي قال وذلك لا يطرد فيها انتهى فانظر قوله ملازمة لمعنى الا ان صح

يغفرلي

يغفر لي بل ولا ينتظم فيه معنى الى كما تقدم تقديره فان يقول ان قول العلامة الرضي ان معنى او بمعنى الى ومعنى الا يرجعان الى شي واحد في غاية الاشكال لان معنى الى الغاية التي ينتهي اليها الحكم ولا بد ان يكون ما قبلها ممتدا ومعنى الا الاستثنائية هو الاخراج من الحكم السابق فيثبت لما بعدها ضده على طريقة الائمة الشافعية او يكون ما بعدها مسكوتا عنه من قبيل انه لم يحكم عليه بشي على طريقة الائمة الحنفية واين احد المعنيين من الاخر فكيف يرجعان الى شي واحد كما قاله العلامة الرضي قلت هذا كله مما جال في خلدي هذا الضعيف ولا يضر فيما ردنا هذا على العلامة الدماميني عند التامل والجواب عنه ممكن ولا يحتمله المقام وخصوصا مع شغل الافكار وتوالي الهموم والاكدار وها انا قد فوضت امري كله في ذلك وغيره الى الواحد القهار ثم اعلم ان هذا الذي ذكرته في هذا البحث انما هو على سبيل المجاراة لاهل الظاهر والا فالصحيح في المسالة كما قال الامام ابو حيان ومثله الشيخ الرضي ان او لاحد الشيئين كهي في العطف الا ان هذا عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم فاذا قال الا لزمنك او تقضيني حقي فالمعنى ليكونن مني احد هذين لزومك او قضاؤك حقي ولذلك يشترط فصل او باسم في معنى الفعل او ظرف او مجرور انتهى كلام ابي حيان في الارتشاف رحمه الله سبحانه ولنرجع بعد هذا السير الطويل الى شرح كلام الشيخ رحمه الله فنقول ومثال العرض الا تنزل عندنا فتصيب خيرا او وتصيب خيرا بعد الفا والواو منصوب باضمار ان وجوبا وهو موول بمصدر معطوف على مصدر ماخوذ من الكلام السابق وهو من الاجوبة الثمانية المشار اليه في البيت السابق ومثال التحضيض نحو قولك هلا تعلمت العلم فينفعك او وينفعك والكلام فيه مثل الكلام في العرض من حيث الاعراب وهو المشار اليه في البيت السابق بقوله لحضهم ولم يمثل لهما الشيخ رحمه الله سبحانه وقول الشيخ ومنه قوله تعالى ا ه

لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي عطف على قوله السابق ومنه قول
الشاعر وهو مثال للنهي وقد مثل الشيخ له ايضا في صدر كلامه حيث
قال ومنه قول الشاعر لا تنه عن خلق وتاتي مثله فهو مكرر
الا انه لما كان باية شريفة من القران ذكره ليجمع في التمثيل بين
كلام العرب وكلام الشيخ الله سبحانه واخره ليكون كالدليل على ما قالته
العرب والذي قبله ايضا لان الاية الشريفة النصب فيها بعد الفا والشعر بعد
الواو ولا في الاية الشريفة ناهية وتطغوا فعل مضارع مجزوم بلا
الناهية وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة والواو فيه
ضمير فاعل في محل رفع لانه مبني لا يظهر فيه اعراب وفيه جار ومجرور متعلق
بالفعل قبله والفا في فيحل للعطف والسببية ويحل فعل مضارع منصوب
بان مضمرة وجوبا بعد الفا وان والفعل في تقدير مصدر معطوف على
مصدر ماخوذ من الكلام السابق اي لا يكن منكم طغيان فحلول غضبي
وعليكم جار ومجرور متعلق بيحل وغضبي فاعل يحل فهو مرفوع به
وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل يا المتكلم منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المناسبة وهو مضاف ويا المتكلم مضاف اليه في محل جر
لانه ضمير مبني ومثال التمني المشار اليه في البيت السابق قد ذكره الشيخ
رحمه الله باية كريمة قرانية فقال عطفا على ما سبق وقوله تعالى
يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما فيا حرف تنبيه او حرف نداء
والمنادى محذوف وليت حرف تمن تنصب الاسم وترفع الخبر والنون
نون الوقاية والياء اسم ليت في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب وكن فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر والتاء المثناة
اسم كان في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب ومع ظرف منصوب
على الظرفية متعلق بمحذوف ومحله النصب لانه خبر كان بطريق النيابة
وجملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر ليت والفا حرف عطف
معناه السببية وافوز فعل مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا

وعلامة

وعلامة نصبه فتحة ظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا
في محل رفع لانه في محل رفع لانه اسم مبني وان المضمرة والفعل بعدها
مؤول بمصدر معطوف على اسم مؤول مما قبل الفا وقوله فوزا مصدرا
مؤكد وعظيما صفة له فهو منصوب مثله بافوز ومثال النصب بعد الواو
في التمني قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون في
قراءة من نصب ومثال الترجي لما لم يذكر في البيت السابق بقوله
وارج مع الفا قوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع في قراءة من نصب اطلع فهو منصوب بان مضمرة بعد الفا وان مؤول
مع الفعل بمصدر معطوف بفا السببية على مصدر ماخوذ من الكلام
السابق ومثاله مع الواو نحو قولك لعلي راجع الشيخ ويفهمني
المسالة والى هنا تمت امثلة الاجوبة الثمانية التي تضمنها البيت
السابق مع الفا والواو كما قررناه وان الشيخ رحمه الله سبحانه لملاحظته
غاية الاختصار اقتصر على بعض منها وفيه الفا والواو كما في لا تنه عن
خلق وتاتي مثله في النهي وعلى بعض منها وفيه الفا وهو نهي ايضا وفيه
اشارة في الجملة الى انه لا فرق بين الواو والفا في نصب المضارع بعدهما
في الاجوبة الثمانية وهو قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي
ووسط بين هذين المثالين للنهي ما ليس من الاجوبة الثمانية وانما هو
من المنصوب بعد احرف العطف كما سياتي بيانه ان شاء الله وهو
قوله تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم وعلى بعض منها
وهو التمني مع الفا وهو قوله تعالى يا ليتني كنت معهم الاية ثم عقب
ذلك بقوله وقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا فهو عطف على ما سبق
وهو مثال النفي ايضا وكان من الممكن الاستغناء عنه بما سبق الا ان
يقال في تكرير المثال زيادة ايضاح وخصوصا اذا كان في احدهما
ما ليس في الاخر كما في الايتين هنا وذلك للاختلاف من حيث المسند
والمسند اليه جمعا وافرادا وبنا للفاعل والمفعول ونحو ذلك من

احدهما

اللطايف السهلة التي لا ينبغي للطالب ان يصرف ذهنه اليها بالكلية حيث
لم يترتب عليها مسالة علمية او يكون هناك نكتة مستخرجة من قواعد بيانية
فمن ذلك المثل وامثالها كلها وهو شيئان الاول ما وقع بعد فا السببية
وواو المعية العاطفتين على الاصح المشهور كما تقدم بيانه بعد الاجوبة
الثمانية المتقدمة خلافا للشيخ ارضي ومن تبعه حيث جعل الفا فيها
لمجرد السببية وما بعدها مؤول بمفرد مبتدا محذوف خبره وجوبا
وجعل الواو في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن واو الحال لا عاطفة
وما بعدها مبتدا محذوف الخبر وجوبا والجملة في محل نصب على الحال
اي لا تاكل سمكا وشربك لبن حاصل اي لا تاكل في هذه الحالة فيفيد المعية
وقد تعقبه العلامة الدماميني بقوله قلت لكن يرد عليه في الموضعين
ان لا شي في موضع الخبر المحذوف سد مسده فكيف حذف وجوبا انتهى
وجعل بعضهم ما بعد الواو في محل نصب على انه مفعول معه وزعم
انه التحقيق وكلام العلامة ابن هشام وغيره يرده الثاني ما وقع
من المضارع المنصوب بان مضمرة كما اشار اليه الشيخ بقوله في الامثلة
ليس لك من الامر شي او يتوب عليهم فان او عاطفة كما تقدم بيانه
والفعل بعدها منصوب بان مضمرة وجوبا لكونها بمعنى الى او الا ولم
يتعرض الشيخ في امثلته لاضمار ان على سبيل الجواز بل ذكر جميع تلك
الامثلة مما نص فيه ان على جهة الوجوب وقد اطلق ايضا الشيخ رحمه
الله سبحانه في قوله منصوبة اي تلك الامثلة كلها التي منها اية
ليس لك من الامر شي او يتوب عليهم وهو خبر عن قوله فهذه الامثلة
وقوله باضمار ان جار ومجرور متعلق بمنصوبة ولم يقل وجوبا لكان
هو الواقع في تلك الامثلة التي ذكرها كلها اتكالا لا على التوقيف
على ذلك من المبسوطات وان ثبت ضبطه لك على وجه الاجمال
مع قلة البضاعة فاستمع لما نذكره عن علم هذه الصناعة الامام المجتهد
في علم العربية محمد بن مالك وعلى اثره في تلك المسالك العلامة جمال الدين

ابن

ابن هشام الانصاري صاحب المغني وغيره من التاليفات النفيسة الفريدة
فنقول قال ابن هشام في متن التوضيح ما اجماله ينصب المضارع بان
مضمرة وجوبا في خمسة مواضع احدها بعد لام الجحود وقد قدمنا الكلام
فيها وثانيها بعد او العاطفة اذا صلح في موضعها حتى المراد فيها الى الجارة
او الا الاستثنائية وقد استوفينا الكلام عليها فيما سبق وثالثها بعد
حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار التكلم نحو قالوا لن نبرح حتى
تفي الى امر الله او باعتبار ما قبلها نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول وان كان
الفعل بعدها حالا او مؤولا بالحال فيرفع ما بعدها على تفصيل كثير
لا يليق ذكره الان لان القصد العد والاجمال ورابعها بعد فاء
السببية العاطفة عند قصدها وقد تقدم منا الكلام فيها وخامسها
واو المعية اذا قصد بها ذلك ويشترط في نصب المضارع بعدهما
ان يسبق بنفي او طلب فلك محض كما بين ذلك في محله مع محرر بحث الامام
ابن هشام في توضيحه رحمه الله سبحانه وقد مثل هذا العدد لمواضع وجوب
اضمار ان في كلام الامام ابن مالك ومن بعده من المتاخرين كشراح القطر
لابن هشام وغيره واقول لم يضيفوا الى تلك المواضع الخمسة
اضمار ان بعد كي التعليلية فان من انتصب نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت
النصب بان مضمرة بعد كي فانه لا يجوز اظهارها عند البصريين واما
قوله كما ان تغر وتخدعا فضرورة عندهم وجوز الكوفي اظهارها
مع عدم عملها وبناء على ذلك فتصير مواضع الوجوب ستة لا خمسة كما ذكر
الامام ابن هشام ومن تبعه وما علمت السر في اسقاط الموضع من العد
سوى انهم اكتفوا بذكره هذا الكلام على كي الناصبة بنفسها اذا كانت
مصدرية وبان مضمرة بعدها اذا كانت تعليلية هذا ما ظهر
لي ومن ظهر له وجه صحيح في السبب في اسقاط من العدد من العدد فليذكره
ليستفاد فان ذكر انه اختار مذهب الكوفيين في جواز الاظهار قلنا
هذا لا يخلو عن فساد فانه لو كان الامر كذلك لذكر هذا الاختيار

في هذه المواضع اضمار ان جوازا ولم يعد على ان مذهب الكوفيين وان
قالوا بجواز الاظهار لا يقولون بانها عاملة مع الاضمار ولا مع الاظهار
فان كي عندهم ناصبة للفعل دايما وان ذكر غير ذلك وكان رجاحنا قبلنا
ورجعنا عما رقمناه واقتصرنا على قول القايل من ذا الذي ترضى
سجاياه كلها من غير تكلف لمبناه ومعناه فان معايب هذا الضعيف تكاد
ان لا تعد ولا تدخل تحت ضابط وحد ونسال الله الكريم سترها الى الممات
والى هنا تم مواضع اضمار ان وجوبا على وجه الاجمال واما مواضع اضمار ها
جوازا ولم يتعرض له الشيخ في امثلة كما علمت مما سبق فقال الامام
ابن هشام في توضيحه مع شي من شرحه للشيخ خالد نفعنا الله تعالى به
وينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد خمسة مواضع احدها اللام الجارة
اذا لم يسبقها كون ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا نحو وامرنا لنسلم
لرب العالمين جارة لان الكون من المسلمين فان سبقت بالكون المذكور
وجب اضمارها كما مر وان قرن الفعل بلا نافية او موكدة وجب
اظهارها في نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم اهل الكتاب والاربعة
الباقية من الاحرف الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا او والواو
والفاء وثم توضيح اذا كان العطف بها على اسم ليس في تاويل الفعل نحو
او يرسل رسولا في قراة نافع ولبس عباة وتقر عيني الخ مما ذكر من الامثلة
وذكر محترز قوله ليس في تاويل الفعل فقال اما ما معناه ولحترز به عن
الاسم الذي في تاويله كالواقع صلة لال فانه في تاويل الفعل نحو الطاير
فيغضب زيد الذباب بالرفع وجوبا لان الاسم وهو الطاير في تاويل
الفعل لكونه صلة لال اي الذي يطير ثم قال ولا ينصب المضارع بان
مضمرة في غير هذه المواضع العشرة توضيح قال الشارح وهي الخمسة
المذكورة في وجوب اضمار ان والخمسة المذكورة في جوازه كما لا يشا كذا
انتهى ما اردناه على سبيل الاختصار والاجمال في هذا الباب كي يقف
الطالب منه على زبدة كلامهم وان احب النظر الى ما قالوه فيه من التفصيل

فليراجع

فليراجع المطولات وقد نبهناك فيما سبق على اضمار ان بعد كي التعليلية على
وجه الوجوب ايضا فيرد ذلك على قوله ايضا هنا في غير هذه العشرة الا ان يشار
على انه يريد هنا ولو قلنا ان اضمارها جايز لانه لم يعدها في الوجب
ولا في الجايز ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه اشار الى ضابط نصب المضارع في الاجوبة
الثمانية بقوله وعلامة صحة الجواب الفاء والله اعلم اي من علامة صحة
وقوع الجملة جوابا للشرط صحة اقترانها بالفاء يعني فكذا الكلام لا يصح نصب
المضارع بعد تلك الاجوبة الطلبية الا اذا صح وقوع الفاء في جوابها ولهذا
تجدهم يقولون فان سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء جزم هذا
ما ظهر في تقرير هذه الجملة واعلم ان نحو فاء السببية لا يصح مع واو
المعية وحكمها من حيث الاجوبة واحد في التحقيق اذ تسمية هذه الامور
هنا اجوبة على سبيل التساهل والمسامحة وتشبيها لما بعد الفاء وما قبلها
بجملتي الشرط والجزاء وحملت واو المعية على فاء السببية بجامع وقوعها
بين شيئين قال الامام ابو حيان وقولهم تنصب الواو في جواب
كذا وكذا هو على جهة المجاز لا على جهة الحقيقة وذهب بعضهم الى ان
النصب بعد الواو هو على معنى الجواب وليس بصحيح وتميز واو الجمع المتقدم
مع موضعها على سبيل الحتم او على سبيل الجواز وكونها جامعة بمعنى
مع مذهب الجمهور ثم قال وتميز فاء الجواب تنقدير شرط قبلها
او حال مكانها وتنفرد الفاء بانه اذا حذفت جاز ان ينجزم ما بعدها
انتهى المراد نقله من كلامه بحروفه ايقاظ نبهتم كثيرا ما يحوك في الخاطر
سؤال وربما سالت بعض ناحيا عنه وقد غاب عني جوابهم عنه
وهو اني قلت لا شك ان معنى النصب بعد فاء السببية غير معنى النصب
بعد واو المعية وارى المشايخ بل وكثيرا من المصنفين يذكرون مثال
النصب بعد فاء السببية ويعطفون عليه النصب بعد واو المعية فيقولون
مثلا زرني فاحسن لك او واحسن اليك وان ياتيك فازورك او و
وازورك ونحو ما تاتينا فتحدثنا او وتحدثنا ونحو ليت لي مالا

وذلك يستفيد منه فهم كلام الشيخ
حرره كاتبه عبد الجليل

الجامي ومن تبعه عند قول العلامة

فانفرق منه او وانفوت منه الي غير ذلك من الامثلة فربما يوهم ذلك ان
المعنى فيهما واحد ويقوي هذا الايهام في قول العلامة ابن الحاجب
والواو بشرطين احدهما الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك ووضعه
عقب ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفا في كونه احد الاشيا الستة المذكورة
وامثلتها امثلة الفا بابدال الفا بالواو كما تقول زرني واكرمك اي
ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك
اكل السمك مع شرب اللبن انتهى ولا يخفى عليك ان مثال لا تاكل السمك وتشرب
اللبن ليس مثالا للفا اذ المعنى المقصود منه وهو النهي عن الجمع بينهما معا في
زمن واحد انما يتاتى مع الواو الدالة على الجمعية حتى ان بعض المحققين اعرب
ما بعدها مفعول معه في محل نصب واذا اتينا بالفا عنه وقلنا لا تاكل السمك
فتشرب اللبن كان النهي فيه ليس منصبا على الجمع بينهما في زمن واحد بل على كون
شرب اللبن عقب اكل السمك كما هو قضية الفا العاطفة فيه وهذا التعقيب
قد يحصل في زمنين متقاربين كما في قولهم تزوج زيد فولد له اذا لم يكن
بينهما الا مدة الحمل ونحو ذلك من الامثلة التي ذكروها في بيان التعقيب
فان قلت مرادهم ان اصل المعنى وهو مطلق الاجتماع كما يكون بمعنى
واو المعية يكون بمعنى فا السببية العاطفة فصح ان امثلة الفا تصلح ان تكون
امثلة للواو في الجملة قلت ان صح هذا المعنى في مثل هذا المثال لم يصح
في قولهم ما تاتينا فتحدثنا فقد مر في ذلك ثم بعد تسطيري لك وتحريري على
هذا الوجه ظفرت بكلام الشيخ ابي حيان في الارتشاف فرايته قد تعرض
للمسالة ونص عبارته الواو للجمع تقع في مواضع الفا وقد تقدمت وليس ذلك
على الاطلاق اذ قد تدخل الفا في موضع لا تدخل فيه الواو وذلك فيما اذا
كان الاول سببا للثاني على المعنيين نحو لا تدن من الاسد فياكلك يجوز فيه
ويأكلك بالواو والعكس لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يجوز فتشرب بالفا
وكذلك في التشبيه الذي قصد به النفي وبعد عندي اجازة ذلك ويحتاج
ذلك الي سماع من العرب انتهى كلامه ولو ظفرت بكلامه سابقا اغناني عن

السؤال

السؤال وعن هذا الجولان وقلة المادة اوجبت لي ذلك مع اتكالي
حال استنفالي على ما بحثه الائمة الاعلام مكتفيا بتقريراتهم وتحريراتهم
وتقدد رجالهم الي رحمة الملك العلام اولئك اباي فجئني بمثلهم
اذا جمعتنا يا جرير المجامع ونسال الله سبحانه بفضله الكريم ان نكون تحت
لوائهم يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم ولكن
هذا اخر ما تيسر جمعه في الكلام على انواع المنصوبات الخمسة عشر التي
ذكرها الشيخ رحمه الله سبحانه فعليك بما فيها من المنقول فقد حصلته
مع ضعفي بغاية التعب واما ما خطر لهذا العبد الضعيف فيها من البحث
على طريق المعقول فاليك النظر فيه مع اقامة عذري لضعفي وشغل
فكري وقلة المادة عندي والله اعلم بحقيقة الحال وهو حسبي ونعم
الوكيل ثم شرع الشيخ رحمه الله سبحانه يتكلم على المجرورات والمجزومات
بعد كلامه على المنصوبات ووجه تقديم المنصوبات عليها امره ظاهر فقد
تكفل ببيانه مع سهولته الاوايل فلا اواخر فلا نطيل بذكره فقال

الباب الرابع في المجرورات والمجزومات معا

وقد تكلم المحققون على الظرفية المستفادة من نحو مثل هذا التركيب
بغاية التحرير ولا يليق بنا الان زيادة لك في هذا التحبير وكذا
مما لا يليق التكلم على لفظ معا فانه مذكور بما فيه من الاقوال في تركيب
العربية وهل هي معربة او مبنية ثلاثية او ثنائية والذي يخصنا
الان انها في كلام الشيخ لبيان المصاحبة المتضمنة للاتحاد في الزمان
اذ لا يصح هنا اذ زمان التكلم على المجرورات غير زمان التكلم على المجزومات
نعم مما يليق ذكره هنا قبل الخوض في معاني تلك الحروف انقسامها
وعدة وجوده ضابطا ذكره الامام ابن هشام في تعليقه كما نقله عنه الامام
السيوطي وهو ان حروف الجر عشرون حرفا ثلاثة لا تجر الا في الاستثنا
وهي خلا وعدا وحاشا وثلاثة لا تجر الا شذوذا وهي لعل وكي
ومتى وسبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي

والبا واللام والسبعة الباقية لا تجر الا الظاهر وتنقسم الى
اربعة اقسام قسم لا يجر الا الزمان وهو مذ ومنذ وقسم لا يجر
الا النكرات وهو رب وقسم لا يجر الا لفظ الجلالة وهو التا وقسم لا يجر كل ظاهر وهو الباقي انتهى ما نقله السيوطي عنه
هذا اللفظ رحمهما الله سبحانه وتعالى اما المجرورات فانواعها
اربعة خبر انواعها الاول بدل من اربعة فهو مرفوع مثله ويصح نصبه
على القطع مجرور صفة الاول بالحروف متعلق بمجرور وقوله
الجارة صفة الحروف وهي اي الحروف الجارة مبتدا خبره ما بعده
من والى وعن وعلى وحتى ومذ وفي ورب والبا والكاف واللام ه
وقد شرع الشيخ رحمه الله سبحانه يتكلم على بعض معاني تلك الحروف
على جهة الاختصار المناسب لهذه المقدمة ومن اراد التوسعة في
الكلام عليها وعلى تعدد معانيها فعليه بالمغني وحواشيه فانه حشاه بالدر
النظم بذلك الحفظ والفهم المستقيم لكن قد رايت الامام السيوطي قال
بعد ان عدد لكل منها معان مختلفة كثيرة ما نصه تنبيه ثم ما حكي
عن البصريين في هذه الاحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف ان
مذهبهم ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما ان حروف
الجزم والنصب كذلك وما اوهم ذلك فاما مؤول تاويلا يقبله
اللفظ او على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف او على النيابة
شذوذا والاخيرة محل الباب ومحله عند غيرهم بلا شذوذ وهو اقل
تعسفا انتهى بلفظه وهي فائدة حسنة ان سلمت فاما الى بدا الجار بعدها
لغرض كالامام السيوطي في جمع الجوامع وكان المتبادر تقديم الكلام على
من لبدائته بها ولوقوع التراكيب بعدها غالبا كما سياتي وكانه انما اخر
الكلام عليها لقوله فيما سياتي والفرق بين من وعن الخ او لنكتة اخرى
يستخرجها الفاهم بفكره والامر فيه سهل لا ينبغي اجالة النظر فيه بالكلية
فاصلها من حيث الوضع الحقيقي لها على ما نقله السيوطي عن البصريين الانتهاء

[illegible]

الغاية

الغاية اي المسافة يعني انها موضوعة لمعنى جزئي لذلك تقول
مثلا خرجت من الكوفة الى البصرة فمن في ذلك الوقت دلت على
ابتدا الحدث كان من الكوفة ودلت الى عليه على انه انتهى الى
البصرة وقد تقع اي تستعمل بمعنى مع الدالة على مطلق المصاحبة
لكن الفرق بينهما ان معنى مع معنى اسمي مستقل بالدلالة وان دل على
نسبة نحو فوق وتحت ومعنى الى حرفي غير مستقل من حيث الوضع بالدلالة
على ما هو مبين في بحث الوضع للحروف وغيرها ثم لا فرق في تلك الغاية
بين ان تكون في المكان كما مثل الشيخ او في الزمان نحو واتموا الصيام
الى الليل وكونها بمعنى مع مذهب للكوفية وطائفة من البصرية قالوا
وبمعنى مع اي المعية وذلك اذا ضممت شيا الى اخر في الحكم به او عليه
او التعلق كقوله تعالى من انصاري الى الله وقوله وايديكم الى المرافق
وقولهم الذود الى الذود ابل ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد
مال قال الرضي والمحققون ان الى هذه للانتهاء فقوله الى المرافق اي مضافة
اليها والمراد اليها والذود الى الذود اي مضافة الى الذود وقال
غيره ما ورد من ذلك محمول على تضمين العامل وابقاء الى على اصلها
والمعنى في قوله من انصاري من يضيف نصرته الى نصرة الله والى هذا ذهب
ابن مالك لانك لو قلت من ينصرني مع فلان لم يدل على ان فلانا
وحده ينصرك وقيل التقدير من ينصرني حال كونه ذاهبا الى
الله انتهى فانظر في هذا الكلام من الامام السيوطي كيف عزى الى
طائفة من البصريين كونها بمعنى مع مع قوله في التنبيه السابق نقله
عنه ظاهر علم مما نقل عن البصريين في هذه الاحرف الخ تجد بينهما
نوع مخالفة ولهذا عقبنا كلامه السابق بقولنا وهي فائدة
حسنة ان سلمت وايضا فقد اشتهر ان الاشتراك خير من المجاز على
ما هو مقرر في الاصول واما عن فللتعدي والانحطاط اي المجاوزة
اي بعد شي عن مجرورها بسبب احداث مصدر الفعل المعدى بها

القرافي معه والى

لز

الامام السيوطي في الهمع بعد ان قال الى لانتهاء الغاية مطلقا ما نصه وقال الكوفية وطائفة من البصرية مع

عن

سواء كان زلقوا او سقطوا او خرجت عن القوس اي بعدما سهم عن القوس
واتخذ بسبب الرمي بواسطة فيه لغو ويجوز استعمال رمي بالقوس
بالنظر الى القوس التي حصلت آلة للرمي ومستعانا بها فيه ورمي على
القوس بالنظر الى هذه الرامي التي اعتمدت على القوس في الرمي ومثال
الظرف المستقر قولهم هذا الحديث عن فلان اي منقول عنه
ومتجاوز عنه وهذا على سبيل التشبيه لان الحديث لا ينتقل ولكن
لما حصل لك مثل ما كان له جاوزك وكذا في قولهم ساد القوم
كابرا عن كابر الظرف فيه مستقر كما قال بعض المحققين واما على
فللاستعلاء اي العلو وليست السين فيه للطلب حتى يكون المعنى
لطلب العلو كما هو ظاهر وهي لبيان ان شيئا تفوق واستعلى على ما بعد على
على اما حقيقة نحو زيد على السطح او حكما ومجازا نحو عليه دين فالدين
للزومه وتحمله كأنه ركب عليه او حمل على ظهره فكأنه فوقه انتهى
من شرح شيخنا السيد عيسى الصفوي على الكافية قال
الرضي ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كأنها
راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما تعالى
سبحانه عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال ل
في شيء لم يراع اصل معناها نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على الله
وتوكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه وقولهم فلان على جلالته
يقول كذا اي معه كأن المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم
ركبته الديون اي لزمته ومنه سر على اسم الله تعالى اي ملتزما به
فكأنه مركب يحملك الى مقصدك ومررت عليه يفيد ان المرور به
كان من جهة الفوق بخلاف مررت به انتهى المراد منه بلفظه ولا يخفى
عليك ما في قوله سر على اسم الله من قوله فيه فكأنه مركب يحملك
الى مقصدك من الفظاظة والشناعة وكان الاولى التباعد عن
تمثيل هذه العبارة لما فيها من نوع ايهام ولهذا قال بعض علماء

الآنفية قول العوام عند حملهم شيئا ثقيلا اتحمله على الله حرام وكذا
حرموا التسمية بجار الله لما فيه من ايهام ما لا ينبغي والذي يقوى
عندي في مثل هذه الالفاظ المتعلقة بالله سبحانه وبانبيائه
صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين انه متى كان فيها ايهام ما لا
ينبغي في حقه او حقهم لا يجوز التكلم بها الا ان وردت عنهما
فنتكلم بها على وجه الحكاية لقولهم ويرشح هذا الذي قام
عندي قول بعضهم انه لا يجوز ان يقال في غير القرآن وعصى آدم
فقط ربه فغوى وكان الملجئ للشيخ الرضي في سلوك هذا المسلك الحا
على ان على دائما تكون للاستعلاء والا فكان من الممكن ان تقول
في سر على اسم الله انها بمعنى الباء كما هو احد معانيها اي سر متبركا
باسم الله او بمعنى مع اي سر مع اسم الله اي مصاحبا لذلك الاسم
مصاحبة تبرك ثم رأيت الدماميني قال بعد ان قرر
انها بمعنى الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله اي بأن لا اقول
وقرأ ابي بأن فكانت قراءته تفسيرا لقراءة الجماعة ما نصه وقالت
العرب اركب على اسم الله اي باسم الله قلت وفي المحكم ان معنى
المثال اركب معتمدا على اسم الله اي باسم الله فلم يجعلها فيه بمعنى
الباء وهو حسن انتهى كلام الدماميني ولو وقف عليه الرضي لرضيه
فانه خير مما سلكه والله اعلم وهذه المناقشة مع الرضي مبنية على انه اراد
باسم الله المسمى وهو الذات العلية واما اذا كان مراده اللفظ
الدال فيصح الحال في قوله فكأنه مركب يحملك الى مقصدك هذا
ما ظهر في الحال وهو استطراد يكاد ان لا يحصل منه اطراد وكلما
عزمت عن ترك هذا كله في هذه المقدمة المبنية على الاختصار
جرني اليه الاقتدار ثم اقول في نفسي ربما كان فيه نوع فائدة
للطالب فانه اذا نظر فيه فلا يخلو حاله من احد امرين اما ان يراه
صحيحا فيستفيده او غير صحيح فيرده فتحصل الفائدة برده وتقف

كل منا على حدته تقول انت على وجه التمثيل جلس الامير على السرير
فجلس فعل ماض والامير فاعل به وعلى حرف جر معناه العلو والسرير
مجرور بعلى وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره والجار والمجرور
متعلق بجلس والاستعلاء في هذا المثال حقيقي لان الامير استعلا
وصار فوق السرير حقيقة ومثل الشيخ رحمه الله سبحانه للاستعلا المجازي
بقوله ووجب المال على زيد فوجب فعل ماض والمال فاعل به وعلى
حرف جر للاستعلاء وزيد مجرور بعلى والجار والمجرور متعلق بوجب
وهذا الاستعلا مجازي فان المال ليس فوق زيد بخلاف المثال
السابق فان الامير فوق السرير وظاهر كلامهم هنا انه يجوز حصول
في المال وقد تتبع بمعنى مع اي للمصاحبة وقال به الكوفيون وابن
مالك نحو واتى المال على حبه اي مع حبه وان ربك لذو مغفرة
للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم واما حتى اي من حيث هي هي لا بقيد حتى
كونها جارة ولا غيره والا لم يصح قوله فلها ثلاث حالات جمع حالة
ولهذا جر بعدها من الثلاث والمراد بها هنا المعنى اي ثلاثة معان
الغاية اي لبيان اخر المسافة من زمان ومكان فيكون ما بعدها
منتهى المسافة كالى لكن بين الغايتين فرق بل فروق فليس كلما
يحصل غاية لحتى وبالعكس كما هو في المبسوطات وتعبير الشيخ هنا بالغاية لالى جعلها غاية صح
احسن من تعبيره في بين بانها الغاية لان تلك العبارة معترضة
كان يجب عنها بما اشرنا له سابقا والعطف اي لبيان ان ما بعدها
مشارك لما قبلها في تعلق العامل به فهي كالواو لمطلق الجمع لكن بينهما
تفاوت في الشروط مذكورة في المغني وغيره والابتدا على الاصح اي
تبدا بعدها الجمل فتدخل على الماضي نحو حتى عفوا وعلى المضارع المرفوع
نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراة من رفع وبلوغ
وعلى الجملة الاسمية كقول جرير حتى ماء دجلة اشكل قال بعضهم
اي المذكور خبرها كما في البيت او المحذوف بشرط كونه من جنس

الفعل

الفعل المتقدم كما صرح به الاستراباذي فيمتنع ركب القوم حتى زيد
ضاحك بل انما يقال راكب مثل وصحت الاوجه الثلاثة في اكلت
السمكة حتى راسها فتجر السمكة على كونها جارة وتنصب على كونها عاطفة
وترفع على كونها مبتدا وخبرها محذوف وهو ماكول كما يقوله الشيخ
فيما ياتي قريبا تبعا لابن هشام وغيره لكن رايت بعضهم قد تعقب ذلك
فقال ان ذلك على مذهب الكوفيين والا فالبصريون على منع الرفع
في هذه الصورة لانه انما يجوز عندهم رفع ما بعدها على الابتدا اذا
كان بعده ما يصلح ان يكون خبرا له قالوا ولم يسمع من العرب اكلت
السمكة حتى راسها بالرفع وانما محل الوجوه الثلاثة اكلت السمكة
حتى راسها الكلام انتهى تقول في الغاية وهي المرادة في هذا الباب
وفي العطف والابتدا وسياتي ان شا الله سبحانه الكلام عليهما
اكلت السمكة حتى راسها بالفتح لعله من تحريف الكاتب وصوابه بالجر
لان الكلام هنا فيه وجزم ذكر بطريق الاستطراد من الشيخ او انه اسقط
كله مع عاطفه من كلام الشيخ والاصل بالفتح والجر ولو لم يكن الامر كذلك
كان الشيخ لم يمثل لحتى الجارة مع ان الكلام فيها وهي اولى بالتمثيل مما
يكن من هذا الباب والله اعلم فان جررت السمكة كانت حتى حرف جر
للغاية بمعنى الى والسمكة مجرور بها مكسورة ظاهرة في الاخر وهي مضافة
والها بعدها مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والجار
والمجرور في محل نصب متعلق باكلت وان نصبت السمكة كانت حتى حرف عطف
بمعنى الواو وعلى ما فيه مما بينوه وراسها معطوف بحتى على السمكة فهو منصوب
مثله على انه مفعول به اي اكلت السمكة وراسها وليس هنا شي محذوف
بخلاف ما لو رفعت راسها فانه يكون مبتدا وخبره محذوف كما اشار اليه
الشيخ بقوله واكلت السمكة حتى راسها بالرفع اي السمكة اي حتى راسها
ماكول هو بيان للخبر المحذوف كما يشير اليه قول الشيخ نفعنا الله به
وراسها مرفوع بالابتدا يعني وخبره محذوف تقديره ماكول كما سبق
بقرينة الفعل السابق وهو اكلت عليه فقد تحصل من كلام الشيخ رحمه

الله سبحانه في حتى ثلاثة اوجه الوجه الاول وهو المراد هنا انها
حرف معناها الغاية الثاني انها حرف عطف ولم يفصح عن معناها
حتى كونها عاطفة وقد افصح عنه الامام ابن هشام في قواعد الاعراب
حيث قال والوجه الثاني ان يكون اي حتى حرف عطف يفيد
مطلق الجمع كالواو الا ان المعطوف بها اي بحتى مشروط بامرين احدهما
ان يكون بعضا من المعطوف عليه والثاني ان يكون غاية له في شيء انتهى
المراد منه الثالث انها حرف ابتدا قال في المغني الثالث من
اوجه حتى ان تكون حرف ابتدا اي حرفا تبتدأ بعده الجمل اي تستانف
فتدخل على الجملة الاسمية الخ واقول انت لا يخفاك انه كغيره
لم يفصح هذا التفسير عن معنى حتى اذا كانت ابتدائية وهذا التفسير
الذي فسره بقوله اي حرفا تبتدأ بعده الجمل لا يصح ان يكون معنى لحتى
اصلا في هذا الوجه اذ معنى الحرف معنى جزئي ملحوظ بطريق التبع وليس
معنى مستقلا بنفسه لوضع الاسم كما قرر في محله وكثيرا ما كنت اسال الاشياخ
عن معناها حين كونها ابتدائية واسالهم ايضا عن معنى ان المصدرية
وكي كذلك اذ ليس معناه السبك بالمصدر كما يتوهم من ظاهر كلامهم
فيهما ونحوهما من ما يسبك مع ما بعده بمصدر فيجيبوني عن ذلك بطريق
الظن والتخمين من غير استناد الى عبارة مسطورة الى ان وقفت على عبارة
المغني في هذا البحث حين مثل لدخولها على الجملة الاسمية كقول جرير

فما زالت القتلى تمج دماها • حتى بدجلة حتى ماء دجلة اشكل •

وقول الفرزدق

فواعجبا حتى كليب تسبني • كان اباها نهشل او مجاشع •

فقال ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت تكون ما بعد حتى
غاية له اي فواعجبا يسبني الناس حتى كليب تسبني انتهى كلامه بحروفه فانظر
قوله ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعدها
غاية له تفهم منه ايضا انها في حال كونها ابتدائية معناها الغاية ايضا

وظاهر

وظاهر صنيع المحقق المحلي في شرح جمع الجوامع يقتضي ذلك ايضا وكذا
قول الكمال ابن الهمام في تحريره والاتفاق على دخولها اي الغاية فيما
قبلها في العطف وفي الابتدائية بمعنى وجود المضمون في وقت انتهى
فان قلت اذا ثبت ان معنى حتى الابتدائية الغاية فقد شاركت
الجارة وكذا العاطفة في الدلالة على الغاية فهل تجتمع معنى العاطفة
والجارة قلت لا كما هو ظاهر بديهي لان الابتدائية كما تقدم انما تدخل
على الجملة بخلاف ذينك فان قلت فهل تجتمع العاطفة والجارة في
تركيب واحد لاشتراكهما في معنى الغاية بان يقال انها في هذا التركيب يصح ان
تكون عاطفة ويصح ان تكون جارة قلت نعم يصح ذلك في الجملة كما في
مثال اكلت السمكة حتى راسها بالنصب والجر وان كانت الغاية في العطف
داخلة اتفاقا كما تقدم عن الكمال بخلاف الغاية في الجارة فان فيها خلافا
فان قلت هل الامر كذلك في كل تركيب قلت لا ففي بعض التراكيب
لا يصح الا العطف ولا يصح ان تكون فيه جارة وفي بعض التركيب لا يصح الا
الجر ولا يصح ان تكون عاطفة كما يعلم ذلك بتتبع شروط العاطفة والجارة
فبينهما عموم وخصوص وجهي فيما ظهر لي ولم ار من افصح عنه بالعبارة في مجموع
كلامهم لذلك اشارة والله سبحانه هو الفتاح ونسال الرب فضله الارشاد
الى الصلاح فائدة لا باس هنا لها تعلق بهذا البحث نقلها السيوطي
فقال قال ابن الصائغ في شرح الفية ابن معطي حتى وان شاركت الى
في الغاية تخالفها في اوجه احدها ان المجرور بها يجب ان يكون اخر جزء
مما قبلها او ملاقيا للاخر تقول اكلت السمكة حتى راسها ولا تقول حتى
نصفها كما تقول الى نصفها او الى ثلثها والثاني ان ما بعد حتى لا يكون
الا من جنس ما قبلها فلا تقول ركبت الخيل حتى الحمار ولا يلزم ذلك
في الى تقول ذهب الناس الى السوق والثالث ان حتى لا تقع مع مجرورها
خبرا للمبتدا بخلاف الى الرابع ان حتى مختصة بالظاهر بخلاف الى انتهى
كلامه وهذه الفائدة لها مساس ببيان النسبة بين حتى الجارة والعاطفة

الآن صح

الفرق بين حتى والى

الى قدمناها بالجملة لمن تامل واما رب بضم الراء وتشديد الباء وفيها لغات
كثيرة في المبسوطات لا ينبغي الاطالة بها فللتقليل اي فهي موضوعة
وضعا جزئيا لانشاء التقليل على ما فيه من الكلام الطويل وهذا مذهب
الاكثرين وقال ابن درستويه للتكثير دائما قال ابن مالك والصحيح
انها للتكثير وهو مذهب سيبويه قال ولذا يصلح كم في كل موضع وقعت
فيه الا نادرا عكسا نقل العلامة الدماميني وقد نقل الامام السيوطي
في متن جمع الجوامع وشرحه الهمع في معناها اقوالا ثمانية منها وهو اولها
انها للتقليل دائما قال وهو قول الاكثرين قال في البسيط كالخليل وسيبويه
وفلان وفلان وعدد ستة عشر اماما نعدهما ثم عطف عليهم جملة من الكوفيين
قال كالكسائي والفراء وابن سعدان وهشام ولا نخالف لهم الا
صاحب العين ثم قال وثانيها للتكثير دائما وعليه صاحب العين
وابن درستويه وجماعة ويروى عن الخليل انها وهو المختار عندي
وثالثها الفارابي اي نصير وطايفة انها للتقليل غالبا وللتكثير
نادرا ورابعها عكسه اي للتقليل قليلا وللتكثير كثيرا وجزم به
في التسهيل واختاره ابن هشام في المغني وخامسها موضوعة لهما من غير
غلبة في احدهما وسادسها لم توضع لواحد منهما بل حرف اثبات لا تدل
على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج واختاره ابو حيان وسابعها
انها للتكثير في موضع المباهات والافتخار وللتقليل فيما عدا ذلك
وهو قول الاعلم وابن السيد وثامنها لمبهم العدد يكون تقليلا وتكثيرا
قاله ابن الباذش وابن طاهر فهذه ثمانية اقوال حكاها ابو حيان
في شرح التسهيل انتهى ما اردناه من كلام السيوطي رحمه الله ورحم من نقل
عنه ونفعنا بهما امين وانما اطلنا بنقل هذه الاقوال لنعلم اولا حرص
الايمة الاعلام على تحرير معاني الالفاظ العربية وكل الحرص وعدم
التساهل في نقلها وثانيا ان العلامة الدماميني نقل عن الامام
ابن مالك انه قال ان الصحيح انها للتكثير وهو مذهب سيبويه وقد

ورب

نقل الامام السيوطي في اول الاقوال انها للتقليل دائما وعزاه في البسيط
للخليل وسيبويه وحينئذ فقد اختلف النقل عن سيبويه لكن رايت
العلامة الدماميني قال عقب قول متن التسهيل بل هي حرف تكثير
وفاقا لسيبويه ما نصه وقيده بعضهم بما كان للافتخار انتهى فان صح
هذا التقييد كان فيه جمع بين كلامي سيبويه والله اعلم انتهى وثالثا ان
ما نقله العلامة الدماميني عن تصحيح الامام ابن مالك جزم في التسهيل
بخلافه كما نقله الامام السيوطي ورابعا انك اذا تاملت في بعض
تلك الاقوال تفهم منه ان رب مشترك لفظي فهو موضوع لمعنيين وقد
تقدم عن الامام السيوطي في هذا الكتاب بعينه ان مذهب البصريين
لا يقولون باشتراك حروف الجر ولا بنيابة بعضها عن بعض وهو مسبوق
به في كلام الامام ابن هشام وان كان نصه في المغني بخلافه وهذا المذهب
ظاهرا وخامسها اني وقفت على كلام العلامة الجامي في شرح الكافية
وانه قال عند قول العلامة الامام ابن الحاجب ورب للتقليل ما نصه
وهذا الذي ذكره من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة
وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة انتهى فتامل في قوله كالحقيقة
وكالمجاز وبعد ذلك انظر هل هذه المقالة توافق احد الاقوال
الثمانية التي سردناها او هي مقالة اخرى مباينة لتلك الاقوال
وحرره ومثال كونها للتقليل قد ذكره الشيخ رحمه الله في قوله نحو رب
رجل لقيته فرب فيه حرف جر متعلق بمحذوف فعل ماض غالبا على ما قال
ابن الحاجب ومن تبعه وجملة لقيته على هذا ينبغي ان تكون صفة لرجل على
طريقة ابن الحاجب القايل بانه يجب ان تكون رب مخصصة بنكرة
موصوفة على الاصح اي على وجه الوجوب كما هو المختار عند ابن الحاجب
وبناء على ذلك يكون العامل في رب على طريقته فعلا محذوفا ماخوذا
من المقام ويدل على ذلك قول بعض شراح الكافية عند قوله فيها وفعلها
اي رب يعني الذي يتعلق به رب ماض محذوف غالبا ما نصه وانما

حذف محله لان رب جار ومجرور فيدل على حذف الفعل كما في بسم الله وقولهم
اكرمني في رب رجل اكرمني صفة لرجل وفعل رب محذوف الخ فانه نظير
ما مثل به الشيخ رحمه الله سوا بسوا فيجري ذلك الاعراب بعينه وفيه هذا
ما تصيدته في اعراب تلك الجملة من كلام ابن الحاجب ونقل الجامي وغيره
عن بعضهم انه لا يجب وصف مجرورها وعليه يكون لقيته هو العامل في محل
مجرورها وذكر من غرايب فانه كما قال بعضهم انه قد لا يكون محذوفا
وفيه نظر بالنسبة لخصوص مثال الشيخ رحمه الله سبحانه اما لو كان المثال
رب رجل لقيت من غير تعديته الى الهاء اتجه ذلك فافهمه ولاحظه وقال
بعضهم ممن شرح الكافية ايضا وانما قال اي ابن الحاجب على الاصح لان
بعضهم لا يوجبون الصفة ويقولون ان عاملها نايب عن الصفة مثلا اذا
قلت رب رجل لقيته فلقيته اغنى عن الصفة انتهى المراد منه ويتخرج
مثال الشيخ رحمه الله على هذا ايضا مع ما فيه من النظر فتامل هذا ما اقتضاه
كلام بعض شراح كافية ابن الحاجب واما طريقة ابن مالك في هذه
المسالة فتوفقا بل بعدم لزوم وصف مجرورها لثبوته بالنقل الصحيح
والكلام الفصيح وبعدم لزوم مضي ما يتعلق به فهو مخالف لابن الحاجب
فيها وموافق له في مطلق التعلق خلافا للرماني وابن طاهر حيث
قالا لا يتعلق بشي اصلا فاذا قلت رب رجل صالح لقيت او لقيته
فمجرورها في الاول مفعول ومبتدا في الثاني او مفعولا اشتغالا على حد
زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها
الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير
والتقليل لا لتعدية العامل واعتمد هذه المقالة الفهامة العلامة
ابن هشام ثم قال انها زايدة في الاعراب لا في المعنى وعبر عنه بالصواب
وقال الجمهور هي في المثالين السابقين حرف جر معد واعترض
عليهم ابن هشام بانهم ان قالوا عدت العامل المذكور فهو متعد بنفسه
وايضا قد استوفى معموله في المثال الثاني وان قالوا عدت

محذوفا

محذوفا تقديره فعل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى
الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت انتهى اقول ان كان مراد الجمهور
بقولهم انها حرف جر معد الى التعدية الخاصة الثابتة للبا والهمزة والتضعيف
فلا شك في قوة ذلك الاعتراض من العلامة ابن هشام والذي يظهر
انهم لم يريدوا بهذا المعنى اصلا وانما ارادوا بكونها للتعدية التعدية
بالمعنى العام وهي ايصال معنى الفعل الى الاسم فهو قدر مشترك بين حروف
الجر ما عدا الزايد المحض الذي اتي به لمجرد التاكيد والتقوية فانه
لا ايصال فيه فلذا لم يتعلق بشي بخلاف ما دل على معنى حتى يفوت
اصل ذلك المعنى عند حذفه كما في رب فهي معدية بذلك المعنى
للفعل ولا يرد على هذا التقدير كلامهم نحو لعل مما يفوت اصل
المعنى بحذفه حيث قال فيه بعضهم انه لا يتعلق بشي اصلا لاحد الامرين
اما ان يلتزموا فيها ما التزموه في رب ما لم يكن ثم مانع او يقولون فيها
ان الجر بها لغة لعقيل وهي شاذة فيقتصر فيها على ما ورد وان هذه
اللغة لم تثبت عندهم بالكلية وحيث علمت ذلك فاي مانع يمنع من
انهم ارادوا بقولهم ان رب حرف جر معد المعنى الثاني الذي ذكرناه سابقا
للتعدية وهو القدر المشترك بين سائر حروف الجر ما عدا الزايد لمعنى
المتقدم فقول ابن هشام ان قالوا اي الجمهور عدت العامل المذكور فهو
متعد بنفسه يقال عليه تعديته بنفسه لا يمنع من تعديته بالمعنى العام الى
جار ومجرور اخر لم يستفد معناه الا من ذلك الجار نحو اخذت من
المال فانت قد عديت الفعل بمن لافادة معنى التبعيض وان كان الفعل
متعديا بنفسه وقول ابن هشام وايضا فقد استوفى معموله في المثال
الثاني يعني قوله رب رجل صالح لقيته يقال عليه ايضا استيفا معموله
لا يمنع ايضا من تعديته بالمعنى العام الى غير ذلك المعمول الا ترى الى قوله
تعالى واتى المال على حبه فقد استوفى معموله وهكذا قوله تعالى ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم وتعدى بالمعنى العام الى قوله على حبه والى قوله

الى موا لكم والتعدي بالمعنى ونحو حزبة للتفهم وتركت لصلاحك
ومثل ذلك كثير شايع وقول ابن هشام وان قالوا عدت محذوفا
تقديره حصل ونحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام
مستغنى عنه ولم يلفظ به في وقت انتهى يقال عليه لا نسلم ان تقدير
ما معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به انتهى في وقت انتهى فيقال عليه
لا نسلم ان تقدير ما معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به في وقت امر
محذور عندهم الا ترى الى ما صرحوا به في باب الاشتغال في نحو زيدا
ضربته حيث قدروا العامل في زيد محذوفا تقديره ضربت زيدا ضربته
مع ان معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به في وقت والا ترى الى
ما صرح به نفسه في المثال المتقدم في كلامه وهو قولك رب رجل
صالح لقيته حيث قال ان المجرور فيه مبتدا او مفعولا على حد زيدا
ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر
فانت تراه قدر ما معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به في وقت
فكيف مع ذلك يعترض به على الجمهور والا ترى الى الظرف والجار
والمجرور اذا تعلق بكون عام نحو زيد في الدار وجاني الذي في الدار
وعندك ونحو ذلك حيث قدروا الكون العام لاجل عمله في الظرف
والمجرور النصب مع ان معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به في وقت فكيف
مع ذلك وامثال ذلك كثير في كلامهم للمتتبع فاعتراض الامام ابن هشام
على الجمهور بمجرد ذلك مما لا ينبغي هذا وي نحوا زنبت عن الجمهور القائل
بان رب تتعلق انهم يقولون في المثال الثاني وهو رب رجل صالح لقيته
ان رب رجل متعلق بنفس لقيته اشكل كلامهم لكن من الجهة التي قالها ابن
هشام بل من حيث ان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره
معا كما لا يقال لزيد ضربته لكنهم لا يقولون بذلك بل اجابوا عن نحو ذلك
المثال بان جملة لقيته صفة والعامل في رب رجل فعل ماض محذوف
كما صرح بذلك الزمخشري وابن الحاجب في مثال رب رجل كريم اكرمته

قال ابن الحاجب في شرح المفصل في توجيه كونه محذوفا وان الجملة صفة
لرجل مثلا لان المعنى فيه معلوم وما كان مثلا وصفه من الافعال
في مواضع معلومة كان محذوفا كما في قولك زيد في الدار ووجهه
ايضا في شرح الكافية بما حاصله انه رد تقع الا جوابا فكان متعلقها
معلوما فاستغنى عنه بقرينته ما تقدم كما استغنى عن متعلق بسم الله
وهو اقرا او كل او اقوم او اهتدى بقرينة الحال على حسب دلالة
ما شرع فيه من الافعال وهل بعد هذا التوجيه على لسان الجمهور
يرد اعتراض الامام ابن هشام على الجمهور بما سبق على انك قد علمت
ما في كلامه مما قررناه سابقا قريبا ثم انه على الرحمة من اجل ما قام
عنده من الاعتراض على الجمهور ذهب الى مخالفتهم تابعا في ذلك
للرماني وابن طاهر وقال انها لا تتعلق بشي فهو بمنزلة الحرف
الزايد وانها في قولك رب رجل صالح لقيته او لقيته يكون مجرورها
في الاول مفعولا وفي الثاني مبتدا او مفعولا ايضا على حد زيدا
ضربته كما سبق نقله عنه قريبا في السابق فان قلت قد جزم في المثال
الاول بان مجرورها مفعول ولم يقل فيه انه مبتدا كما جاز في الثاني
ويكون جملة لقيته خبر عنه والعايد محذوف والتقدير رب رجل
لقيته قلت ذلك لا يصح لما فيه من تهيئة العامل للعمل ثم قطعه
عنه فاحفظه ثم اقول انتصارا لما فيه الجمهور واخذ به المحققون
كالعلامة الزمخشري وابن الحاجب ومن تبعهما ان قولهم بانها تتعلق
هو المطابق لما اسسه الجمهور من قواعد العربية وهو ان حروف
الجر كلها ما عدا الزايد الذي لا يفيد الا التاكيد لا بد لها من متعلق
ورب منها فانها افادت معنى اصليا وهو التكثير او التقليل على حسب
الافتا وهذا المعنى لا يشتمل عليه التركيب ويختل بدونها ومن ثم
فارقت من الزايدة للاستغراق ونحوها فتدبره واما ما ذهب
اليه الامام ابن هشام تبعا لغيره من انها زايدة في الاعراب دون المعنى

فلا تتعلق بشيء بل يكون مجرورها على حسب العوامل فتارة يكون
مرفوعا على الابتدا ومرة يكون مفعولا لما بعده نحو رب رجل كريم
لقيت وطورا منصوبا على الاشتغال بفعل محذوف مقدر بتقدر
بعد رب لصدارتها نحو رب كريم لقيته اي رب رجل كريم
لقيت لقيته فلا شك في مخالفته للقاعدة من حروف الجر
من انه لابد وان تتعلق بشيء الا ما استثنى كما تقدم وايضا
يلزمه في كون مجرورها في محل نصب على الاشتغال نظير
ما اعترض به على الجمهور من قوله وان قالوا عدت محذوفا ه
تقديره حصل ونحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى
الكلام مستغني عنه ولم يلفظ في وقت انتهى قلت ما قلته
هذا ما ظهر لي من هذا العبد الضعيف وهو في غاية الوجازه
والخجل في مقابلة الامام ابن هشام ومجاراته وخصوصا قد
اقره على ذلك الاعتراض منه على الجمهور العلامة الدماميني
في شرح التسهيل ولم يتعقب كلامه فيه بل نحوى كلامه تقويته
وما هي عادته معه وكذا الامام السيوطي في الهمع نقل ذلك
الاعتراض عنه واقره عليه ومن اجل ذلك لم اجزم بخطا اعتراضه
على الجمهور اهل التحقيق والعرفان ولكن قد قيل كما تدين تدان
وقد وكلت النظر فيما صدر مني في هذا المقام الى الافاضل ذوي
الافهام والذي قام عندي بحسب الفهم هو ما سبق من ان معنى
قول الجمهور ان رب حرف جر معدا ان كانت هذه العبارة
صدرت منهم كما نقله العلامة ابن هشام عنهم انها متعلقة بالفعل
وليست حرفا زايدا لا تتعلق بشيء فالمراد بالتعدية في تلك العبارة
المعنى العام وهو مطلق توصل العامل الى المعمول بواسطة الحرف
والتعدية بهذا المعنى لا خصوصية لها بالبا ونحوها قال
العلامة الدماميني وغيره بل هي متحققة في جميع موارد حروف

الجر اما التعدية بالبا فقد فسرها العلامة الدماميني بقوله اي
بمجرد ايصال معنى الفعل اللازم الى المفعول نحو ذهب الله بنورهم
واذهب بسمعهم وقد وردت مع المتعدي صككت الحجر بالحجر
ودفعت بعض الناس ببعض ولذلك قيل الصواب ان يقال هي الداخلة
على الفاعل فتصيره مفعولا ليشمل المتعدي واللازم اما قلت
لمجرد ايصال معنى الفعل لان ما من حرف جر الا يوصل معنى الفعل لكن يصحبه
مع ذلك معنى اخر انتهى كلامه بحروفه كالظرفية والالصاق وغيرها
واما بالتعدية فلا يصحبها معنى اخر انتهى كلامه بحروفه ومما
يشهد لما قلته من ان مراد الجمهور بكونها حرف جر معدا انها ليست
بزايدة فلا تتعلق بشيء صنيع الامام ابي حيان في ارتشافه فانه
قال بعد ان ذكر الخلاف في العامل هل يجب كونه ماضيا ام لا ما
نصه وهذا كله مبني على ان رب تتعلق وفي ذلك خلاف ذهب
الجمهور الى انها تتعلق بالعامل وذهب الدماميني وابن طاهر الى
انها لا تتعلق واختلف من قال انها تتعلق في حذف ما تتعلق
به فذهب الخليل وسيبويه الى ان حذفه كثير وتبعه الجزولي وعد
جملة من الاقوال الى ان قال فتلخص في الحذف خمسة اقوال
الوجوب والمنع والندور والكثرة والتفصيل انتهى كلامه
من غير تصرف فيه سوى اسقاط نقله بقية الاقوال على وجه التفصيل
الذي ذكره سقناه مع الطول لما فيه من صحة النقول وتعلم منه ان
ما مشى عليه العلامة ابن الحاجب في متن الكافية من ان حذفه غالب
خلاف ما ذهب اليه الخليل وسيبويه وان العلامة الشيخ الرضي
ومن تبعه لم يعرجوا على تفصيل تلك الاقوال وعزوها لاربابها
بل عكفوا على توجيه غير قول الخليل وسيبويه في المسالة وكان الاولى
النظر فيها وعزوها لاربابها كما فعل الشيخ ابو حيان مع توجيهها

اوردها ولعل عذرهم الاختصار وعدم الانتشار بهذا وقد علمت من كلام الامام ابي حيان السابق وبلوغ قوله وهذا كله مبني على ان رب تتعلق وفي ذلك خلاف ذهب الجمهور الى انها تتعلق بالعامل وذهب الرماني وابن طاهر الى انها لا تتعلق واختلف من قال انها تتعلق الخ وهذا ما هو غرضنا الآن من ان معنى قول الجمهور انها حرف جر معدانها تتعلق بالعامل لا كما فهم العلامة ابن هشام عنهم فاعترض كلامهم بما سبق كما بيناه فانظر كيف قال ذهب الجمهور الى انها تتعلق بالعامل ونقل مقابل ذلك ما ذهب اليه الرماني وابن طاهر الى انها لا تتعلق تجد ذلك شاهد صدق لما قلناه والله اعلم بالصواب **تتمة** ما تقدم من كون رب حرف جر هو مذهب البصريين وزعم الكوفية وابن الطراوة انها اسم مبني لانها في التقليل مثل كم في التكثير وهي اسم باجماع وللاخبار عنها في قوله

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن ٭ عار عليك ورب قتل عار

فرب عندهم مبتدا وعار خبره فالواو وتكون معمولة لجوابها كاذا ابتدا لها فيقال رب رجل افضل من عمرو وتقع مصدرا كرب ضربة ضربت وظرفا كرب يوم سرت ومفعولا به كرب رجل ضربت ثم رايت الشيخ الرضي رضي الله عنه قد اختار القول بانها اسم فقال ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدا لا خبر له كما اخترناه في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانها تتناسب كما في رب من معنى القلة الخ ما ذكره رضي الله عنه واقول انت لا يخفى عليك ان هذا الذي قوى عنده لا يوافق مذهب البصريين ولو ظاهرا لانها عندهم لا تلزم الرفع ابدا كما قال الرجل تكون منصوبة

لانها عندهم حرف جر ولا يوافق ايضا مذهب الكوفيين والاخفش مح

ومرفوعة

ومرفوعة على الابتداء كما تقدم النقل عنهم واذا كانت مرفوعة على الابتداء فلها خبر عندهم كما قدمناه فقربا منهم ومثل هذا الذي قوى عنده من مخالفة اقوال الائمة المشهورة يقع منه كثيرا ومن غيره من الاعاجم ميلا الى جانب المعنى بحسب العقل المخالف للنقل ثم يقع منهم ايضا تقوية الاقوال الضعيفة في العربية اذا كان المعنى عليها ومثل ذلك لا باس به كما يقع لجار الله الزمخشري في تفسيره القران العظيم وغيره وان توقف فيه بعض المشايخ بان الواجب في الفاظ القران العظيم ان يحمل على ما عليه الجمهور كما قرر في محله **تنبيه** يتحصل مما قررناه ان في مثال الشيخ رحمه الله سبحانه وهو قوله رب رجل لقيته ثلاثة اعاريب الاعراب الاول على طريقة العلامة ابن الحاجب ان رب رجل جار ومجرور متعلق بفعل ماض محذوف غالبا يقدر بعد رب لان لها الصدر وجملة لقيته صفة لرجل في محل جر ولا يصح ان يكون عاملا على طريقة ابن الحاجب وان كان قال بحذوف غالبا فتدبره الاعراب الثاني على طريقة الامام ابن هشام التي اعتمدها تحقيقا فيه للجمهور ان رب حرف جر زائد في الاعراب دون المعنى وليست متعلقة بشيء فما بعدها في محل رفع على انه مبتدا وجملة لقيته خبر عنه والرابط الهاء او في محل نصب على انه من باب الاشتغال ويقدر الفعل بعد رب لما تقدم من ان لها الصدر والتقدير رب رجل لقيت لقيته الاعراب الثالث على طريقة الرضي التي قواها وهو ان رب اسم لا حرف وهو في محل رفع ابدا على انه مبتدا لا خبر له وما بعدها مضاف اليه ويبقى هناك اعراب رابع وهو غريب وهو ان رب لا عامل لها وقد نقل ذلك الشيخ الرضي عن ابي عمرو وعبارته قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل الخ ما ذكره مما لا ينبغي الاطالة به هنا والى هنا تم ما حضر عندنا في الكلام على معنى رب واعرابها فلينظر فيه الطالب وليتمسك بما صح منه

من الا عاجم ميلا الى جانب المعنى

فقل ان تجد جمعه على ثلاث اوجه في كتاب . والله اعلم بالصواب
ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه ذكر بقية معاني ما اجمله اولا من حروف
الجر فقال واما من فهي لابتدا الغاية اي المسافة وليس المراد
بها النهاية اذ لا معنى لابتدا النهاية ولا فرق في ذلك الابتدا بين
ان يكون من مكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة او زمان نحو من اول
يوم او غيرهما نحو انه من سليمان واقتصار الشيخ في مثاله على الابتدا
في المكان حيث قال نحو خرجت من الدار اما لانه القدر المتفق عليه
وقد خصها البصريون الا الاخفش والمبرد وابن درستويه بالمكان وانكروا
ورودها للزمان قال ابن مالك وغيره مذهبهم هو الصحيح المتجه
السماع بذلك واما لانه تابع البصريين قال بعض المحققين والعبارة
الشي الذي منه ابتدا ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل اصلا للشي صح
للدمني المقصود من معنى الابتدا في من ان يكون الفعل المعدى بها
شيا ممتدا كالسير والمشي ويكون المجرور بمن الشي المتمد نحو تبرات من
فلان وخرجت من الدار لان الخروج ليس ممتد الحصوله بالانفصال
ولو بما قل من خطوة وليس انا سيبويه في الاية يعني قوله تعالى المسجد
اسس على التقوى من اول يوم حدثا ممتدا ولا اصلا له بل هو حدث
واقع فيما بعد من فهي بمعنى في قال وضابطها ان يحسن في مقابلتها الى
منك ذا المعنى التجي اليه فالبا افادت معنى انتهى ونحو اعوذ بالله صح
او ما يفيد فايدتها نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اي التجي به
الى الله سبحانه فكانه يقول ابتدات بالاستعانة من الشيطان فهو محل
ابتدايه ذلك الفعل انتهى وتجي من اي معناها ضد الى اي معنى
الى فلا يجتمع المعنيان على موضوع واحد وقد تقع اي من لمعنى التبعيض
اشار بقد الى انه خلاف الاصل فيها كقولك اخذت من المال من حرف
جر معناه تبعيض جزي لا التبعيض الذي هو مدلول الاسم كالموت
مقدر في محله اي بعضه اي المال ومثله خذ من اموالهم صدقة واعلم
انه اذا لم يصرح بمفعول الفعل هنا تكون لغوا متعلقا بذلك الفعل
وان كان مذكورا يجوز ان تكون من متعلقا بذلك الفعل ايضا ويجوز
الابكون

ان يكون مستقرا صفة للمفعول ان كان نكرة او حالا ان كان معرفة او
مقدما من عليه ففي قولك عندي عشرون منها اي من الدراهم فان
كان المراد من الدراهم دراهم معينة اكثر من عشرين فهي مبعضة لان
العشرين بعضها وان كان المراد منها جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق
المجرور على العشرين وغيرها وعلامة كونها للتبعيض بان يجعل مكانها
بعض فيستقيم المعنى كما في قولك اخذت من الدراهم وكما في مثال
الشيخ رحمه الله سبحانه ثم الفرق بين من اي معناها الاصلي لها
وهو الابتدا وعن اي وبين معنى عن الاصلي لها وهو التعدي ويقال له
الفوقية معاوضي
الانحطاط كما عبر الشيخ في السابق وهو قريب من قولهم ان
معناها البعد والمجاوزة ان بفتح الهمزة وتشديد النون من
اي لفظها وهو اسم ان وجملة قوله تدل على الانقطاع خبرها وتلك
الدلالة على الانقطاع في عن محلا وفيه اي مخالفة لدلالة
من فانها للابتدا اي لبيان ابتدا المسافة مكانا او زمانا والمقصود
ان المعنى المصدري امر ممتد والمجرور من مكان ابتدا ذلك الفعل
او زمانه نحو سرت من البصرة او اول النهار او يكون الفعل صلا للممتد
نحو خرجت من الدار من كلام شيخنا السيد عيسى الصفوي في شرحه
على الكافية وقد اخذه من كلام الشيخ الرضي رحمهما الله سبحانه
وانما قيدنا من وعن بمعنيهما الاصلي وهما الابتدا والمجاوزة
لما قاله ابن مالك في التسهيل من مجي من للمجاوزة وحينئذ فيكون
بمعنى عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله قد كنا في غفلة من هذا
وقال ايضا ومن مجيها للمجاوزة عذت وابيت منه وبريت
منه ورويت منه الخ تنبيه انما خص الشيخ الفرق بين من وعن
بالذكر لانه محل اشتباه وخفا في بعض المواد الا ترى الى نحو قولك
خرجت من الدار حيث جعل الرضي وتبعه السيد عيسى وغيره من
في المثال المذكور للابتدا وجعل بعضهم من في نحو بمعنى عن ولكل وجهه

تقول في التمثيل لمن رغبت عن الامر فمن فيه للانقطاع والبعد
والمجاوزة اي لمجاوزة شي وبعده عما ذكر بعد من بسبب ما تعلق هو به
كما في قولك رميت السهم عن القوس يعني ان السهم جاوز القوس بسبب
الرمي وقد احكم هذا المعنى فيها العلامة الجامي في شرحه فراجعه
فانه حسن جدا وكما في قولك رغبت عن البخل اي بعدت عنه بسبب
الرغبة وكذلك الحال في مثال الشيخ رحمه الله سبحانه اي بعدت عن الامر
بسبب الرجوع عنه ان النسخة التي بيدي لم يذكر الكاتب فيها متعلق
رجعت فذكرته كما ترى وهو ظاهر والامر فيه سهل واما في التي سبق في
عدها ايضا في حروف الجر على وجه الاجمال فاصلها الوعائية اي كون
مدخولها وعاء اي ظرفا لشي حقيقة نحو زيد في الدار او مجازا نحو نظر
في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم
والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتمل عليها اشتمال
الظرف على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها تقول الدرهم
في الكيس فالدرهم مبتدا مرفوع بالابتدا وفي حرف جر معناه الظرفية
والكيس مجرور بفي والجار والمجرور متعلق بمحذوف اي كائن في الكيس
فهو في محل نصب وفي محل رفع بطريق النيابة عن ذلك المحذوف
ثم اشار الشيخ الى ان ما ذكره اولا هو المعنى الاصلي لها وانها قد
تخرج عنه بقوله وقد تقع بمعنى على التي للاستعلا كقوله تعالى
لاصلبنكم في جذوع النخل ففي حرف جر وجذوع مجرور بفي والنخل
مضاف اليه وهو متعلق بالفعل قبله وقد اشار الشيخ رحمه الله سبحانه
الى ان في الاية الكريمة نوعا من الاستعارة او نوعا من حيث قال
لان الجذوع بمنزلة القبور التي هي ظروف فدخلت في عليها لذلك [illegible]
واما مذ التي عدها من حروف الجر فيما سبق فاصلها اي هذا اللفظ
من حيث تركيبه لا من حيث معناه منذ وقيل هما اصلان وهما بضم
الميم وبنو سليم يكسرون ميمها جميعا على ما نقله الامام ابن مالك عنهم

وتبعه

وتبعه غيره خلافا لما يفهم من كلام بعضهم من ان كسر الميم لمذ دون منذ
وكلاهما في بعض احوالهما حرف جر يجر نوعا خاصا وهو الاسم الظاهر
الدال على الزمن المعين من المستقبل اذا وقعا اي مذ ومنذ في تركيب
بمعنى ابتدا الغاية الذي هو معنى من اذا كانت للابتدا في الزمان
كما هو مذهب الكوفيين وصححه ابن مالك وتكون للابتدا في المكان
اتفاقا وليس مرادا هنا فلا تغفل والظاهر ان قوله بمعنى ابتدا
الغاية ان الجار والمجرور فيه حال من الضمير في وقعا والتقدير حال
كونهما كائنين بمعنى ابتدا الغاية في الزمن كما في من الابتدائية فانها
تكون للابتدا في المكان لكن هذا الشرط الذي ذكره الشيخ اعني كونهما
بمعنى الابتدا انما هو اذا دخلا على ماض فانهما حينئذ يكونان لبيان ان
ما بعدهما اول زمان الفعل المثبت او المنفي كقولك ما رايته مذ
امس واما اذا دخلا على الزمن الحاضر فانهما يكونان بمعنى في الظرفية
من غير اعتبار معنى الابتدا بل المراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك
الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا او منذ يومنا اي زمان عدم
الروية مجموع الشهر الحاضر وعلى هذا التفصيل العلامة ابن الحاجب
في متن الكافية وتبعه غيره وبنا على ذلك يشكل قول الشيخ اذا وقعا
بمعنى ابتدا الغاية فانهما يجران ايضا اذا وقعا بمعنى الظرفية
فيما اذا كان الزمان حاضرا كما تقدم عن العلامة ابن الحاجب قلت
قد يقال لا اشكال في كلام الشيخ فان اذا في كلامه لمجرد الوقت
وليست للشرط والقضية مهملة والمعنى انهما يجران وقت كونهما بمعنى
الابتدا لا انهما لا يجران الا وقت كونهما بمعنى الابتدا وحينئذ فلا
يرد انهما يجران الزمن الحاضر بمعنى الظرفية فتدبره او يقال ان اذا
للشرط وكلام الشيخ رحمه الله كالمطلق فيقيد بما اذا دخلا على الماضي
ومثل ذلك في المقدمات وغيرها وخصوصا المختصرات كثير جدا
بل هو واقع في الكتاب العزيز والاحاديث النبوية كقولك في محل

الخبر للمبتدا محذوف والتقدير وذلك اي وقوعهما بمعنى ابتدا الغاية
كائن مثل قولك الخ ويحتمل ان الجار والمجرور في محل نصب لفعل محذوف
والتقدير اعني مثل قولك الخ ما رايته مذ يوم الجمعة او منذ يوم
الجمعة فمذ ومنذ كل منهما حرف جر وما بعدهما مجرور بهما ومعناهما
ابتدا الغاية كما افصح عنه الشيخ بقوله اي من يوم الجمعة هكذا
وقع نظير هذا المثال وتفسيره في كلام غير واحد من المصنفين ويتعين
ان يكون المراد بيوم الجمعة الجمعة الماضية كان قلت ذلك في يوم السبت
الذي بعدها فان مذ ومنذ انما تكونان بمعنى الابتدا اذا كان
مجرورهما ماضيا كما تقدم عن ابن الحاجب وغيره واما اذا كانتا
جارتين للزمن الحاضر فيكونان بمعنى في الظرفية كما تقدم ايضا فاذا اردنا
بيوم الجمعة في ذلك المثال ونحوه الجمعة الحاضرة كان قال في يوم
الجمعة واراد به الجمعة الحاضرة الذي هو فيها فالظاهر ان مذ ومنذ
فيه بمعنى في الظرفية اخذا من قول العلامة الجامي وغيره في شرح
الكافية ذا عبارة الجامي عقب قول المتن والظرفية في الحاضر اي
الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بها الزمان الذي
اعتبر حاضرا فالمراد جميع زمان الفعل قال في المتن نحو ما رايته
مذ شهرنا او مذ يومنا قال الجامي عقبه اي جميع زمانه انتفا
رويتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد
ولم يمتد زمان الفعل الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبدا
لزمان الفعل فالمثال لان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل
الاول مثالا للابتدا كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف
اي ما رايته مذ دخول شهرنا انتهى بلفظه وهو وان كان فيه ما فيه مناقشة
من وجه اخر الا ان غرضنا تم بما ذكرناه فلا نشتغل بها والله سبحانه
اعلم تنبيه قد علم مما ذكرناه ان مذ ومنذ لا يجران الزمن المستقبل

وانما

وانما يجران الزمن الماضي والحاضر وهما في الاول بمعنى الابتدا وفي الثاني
بمعنى في الظرفية كما في متن كافية ابن الحاجب وكذا في متن الفية ابن
مالك وفي متن التسهيل انهما يكونان بمعنى في والى معا وكذا في توضيح
ابن هشام لكن قيد ذلك الدماميني في الشرح بما اذا كان اسم الزمان
معدودا نكرة نحو ما رايته مذ ثلاثة ايام وتبعه على هذا
التقييد شارح التوضيح الشيخ خالد رحمه الله فانظر في تعليل
ذلك القيد وسره وظاهره ان اسم الزمان اذا كان معدودا ولو
معرفة نحو ما رايته مذ ايام العيد لا يكونان فيه بمعنى من والى معا
ولم يحضرني سر ذلك فاستخرجه بالفهم مع ملاحظة النقل والله سبحانه
هو الهادي للصواب واذ قد علمت انهما لا يجران الزمن المستقبل وذلك
بالوضع كما قاله بعضهم فقد تتلفت الخاطر الى العامل فيهما هل يتعين
ان يكون فعلا ماضيا كما في الامثلة اولا بل يجوز ان يكون فعلا مضارعا
معناه المضي كالمنفي بلم مثلا نحو لم اضرب زيدا مذ يوم الجمعة واما اذا
كان معناه الاستقبال المحض نحو لن اضرب زيدا مذ يوم الجمعة فالظاهر
فساد هذا التركيب لما تقدم انهما لا يجران المستقبل قلنا مثلا واما
اذا كان مضارعا مجردا عما يفيد الاستقبال والمضي فهو يدل على الحال
والاستقبال بطريق الاشتراك او غيره كما قيل فان اريد به الاستقبال
فالظاهر عدم صحة عملهما فيه لما تقدم وان كان المراد به الحال فالظاهر
صحة عملهما فيه ويكونان بمعنى في الظرفية لا من الابتدائية واما فعل
الامر فقال بعضهم انه يدل على زمانين حالي واستقبالي فليحرر امره
وكذا اسم الفاعل ونحوه من بقية العوامل فاني لعلة الاطلاع ومضي
باقي ما دار من حرر ذلك كله وانما جرى به القلم حين التسطير وقد
وكلنا امره الى من له سعة اطلاع وتحرير فالعلم امانة والجزم فيه
بمجرد الفهم الخالي عن المنقول والمعقول خيانة ونسال الله سبحانه الهداية
في البداية والنهاية انه ولي التوفيق وبالاجابة حقيق وبقي هنا

نعم قال ابن مالك صح

ابحاث كثيرة في هذه وهذا ذاكا ناسمين جارين وظرفين يضيق عن الحاجة
فيها نطاق البيان مع عدم مناسبتها لذكرها في هذا المكان قال الشيخ
قد اقتصر على ذكرهما جارتين ولم يقل وقد يقعان اسمين وظرفين كما
ذلك في بعض حروف الجر السابقة له ولو قال ذلك كان من الممكن
التكلم على شيء من ابحاثها بحسب الاستطاعة مع قلة البضاعة واما
الكاف المحدودة فيما سبق من حروف الجر فهي للتشبيه اي مشاركة
امر لامر في معنى تقول في التمثيل زيد كعمرو فزيد مبتدا مرفوع
بالابتدا وهو مشبه والكاف حرف جر يدل على المشابهة متعلق بمحذوف
وعمرو مجرور بالكاف في محل رفع على انه خبر عن زيد بطريق النيابة
وهو المشبه به اي مثل عمرو في الكرم او الشجاعة او الحسن او نحو ذلك
مما يقتضيه الحال وقد تقع زايدة اي موكدة كقوله تعالى ليس
كمثله شيء الكلام على هذه الاية الكريمة طويل الذيل كثير السيل
معترك الاماثل الظاهر والباطن ونحن عاجزون عن الوصول اليه
فلا نتكلم عليه والذي يخصنا الان ان الكاف في قوله كمثله صلة
ومن الادب عدم التعبير عنها بالزايدة في كلام الله سبحانه كما هو معتبر
في محله وقد اختلف اهل الاصول في جواز ورود ما لا معنى له في القران
اختلافا قويا بين اهل السنة وغيرهم وما بعد الكاف مجرور بها في
محل نصب على انه خبر ليس تقدم على اسمها وهو شيء وان شيء نفيته وعن ان
الكاف قد تاتي للمقارنة في الوقوع وذلك عند اتصالها بما الكافة
نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت وعبر ابن هشام عن هذا المعنى
بالمبادرة ونقله عن ابن الخباز والسيرافي وغيرهما قال وهو غريب
جدا وقال الامام النووي في دقايقه ولفظة كما في قول المحرر يشتغل
الموذن بالاذان كما جلس نسبت غريبة ويطلقونها فقهاء العجم بمعنى عند
انتهى وقد صرح السيد الجرجاني في شرح المفتاح بانها في قول السكاكي

فلا

فكما تجد له محالا لاني لذكرها كالا يتوقف ان تذكرن القران وعبارته
وقوله فكما تجد متعلق بلا يتوقف وهذه الكاف للقران في الوقوع
يقال كما جاني زيد جا عمرو اي تقارن مجيهما انتهت عبارته ومثله
في متن اللباب وشرحه للسيد وعبارتهما وتستعمل الكاف للقران في
الوقوع اذا الحقت ما الكافة بها نحو كما حضر زيد قام عمرو اي قارن
القيام والحضور في الوقوع وقيل انها في قوله تعالى وقل رب
ارحمهما كما ربياني صغيرا لتاكيد الوجود للقران في الوقوع وبين
ذلك فليراجعه من شا وقد اقتصر الشيخ رحمه الله سبحانه على وقوعها
زايدة كما قال الاشارة منه الى انه المشهور فيها خلافا لمن قال في الاية
ان الزايد لفظ المثل وترك بقية معانيها اختصارا ومما يجب
ان يتنبه له ان الاخفش والفارسي ذهبا الى ان كاف التشبيه لا تتعلق
بشي كالجار الزايد مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق
استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وان كان
فعلا مناسبا للكاف نحو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال
ابن هشام والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه
تدل على الاستقرار وقال ابن الحاجب في شرح المفصل الكاف في قولك
الذي كزيد اخوك اوصلت معنى استقرار هذا المبهم الى زيد على سبيل
التشبيه انتهى واما اللام فاصلها التمليك قال ابن هشام في المغني
الرابع يعني من معاني اللام التمليك نحو وهبت لزيد دينارا الخامس
شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا انتهى والاستحقاق ده
بالرفع عطف على قوله التمليك يعني واما اللام التي معناها ما هو
هنا الاستحقاق فيكون لها اصلان والظاهر ان مراد الشيخ بالاصل
هنا الغالب وقد ذكر في المغني للام اثنين وعشرين معنى وصدر لها
بقوله احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد
لله والعزة لله والملك لله ولامر الى الله وتخويل للمطففين ولهم

في الدنيا خزي ومنه وللكافرين النار اي عذابها انتهى تقول في التمثيل للتمليك المال لزيد وفي التمثيل للاستحقاق للاستحقاق الحمد لله هذا هو الظاهر المتبادر من عبارة الشيخ رحمه الله وقد علمت ما نقلناه عن المغني من مثال التمليك من نحو وهبت لزيد مالا فلينا تمل ومعا انع المعنى ايضا والثالث يعني من معاني اللام الملك نحو له ما في السموات وما في الارض قال بعضهم ينبغي تذكر الاختصاص اي الذي ذكره ثاني معانيها هو ذكر المعنيين الاخرين يعني بها الاستحقاق والملك ومثل لهما بالمثالين المذكورين وبن رحمه الله انه تقليلا للاشتراك الخ ما ذكر وقال الرضي عند قول ابن الحاجب واللام للاختصاص فان قيل اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمنين والابن لزيد انتهى المراد الخ منه تنبيه قد علم مما ذكرناه ان اللام في الحمد لله يصح ان تكون للاستحقاق وان تكون للاختصاص وان تكون للملك لكن اقول كما قال بعضهم انها اذا كانت للملك في الحمد لله يتعين ان يكون المراد بالحمد حمد الخلق له لا حمده لنفسه فانه قديم ولنا فيه من تتبع فيما كتبناه من حواشينا على امر الراهبين وقد تقع اي اللام بمعنى عند وذلك كقوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس اي عنده وليس المراد انها مرادفة لعند فان معنى الحرف لا يرادف معنى الاسم وهكذا الكلام فيما يعبر عن معناه من الحروف بمعنى الاسم كما هو ظاهر واما البا فاصلها الالصاق قد ذكرها في المغني اربعة عشر معنى وقال اولها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه ثم الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه ومما يحبسه من ثوب ونحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين

وقد نقل ابن هشام في هذه المقالة كلاما يعلم بمراجعته كلامه كقولك كتبت بالقلم فالبا في بالقلم باء الالصاق كما هو قضية الشيخ نفعنا الله ببركاته لكن جعلها في المغني للاستعانة فقال بعد ان قدم المعنى الاول وهو الالصاق والمعنى الثاني لها وهو التعدية ما نصه الثالث للاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم ومنه بالبسملة لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا بها انتهى ومررت بزيد فالبا في بزيد باء الالصاق المجازي كما تقدم نقله عن المغني وابى ابن مالك التعبير بالاستعانة لوقوعها في القرآن داخلة بعد الافعال المسندة الى الله سبحانه فانه يندفع به كلام غير واحد ممن خبط وخلط في المعنى وقد تقع اي البا بمعنى مع فتكون بمعنى المصاحبة وذلك كقوله تعالى وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به قال في المغني الخامس يعني من معاني البا المصاحبة نحو اهبط بسلام منا اي معه وقد دخلوا بالكفر الاية وقد اختلف في البا من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اي سبحه حامدا له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات انتهى المراد نقله منه ويحتاج الى التفهم فان المتبادر ان الضمير في سبح ليس المراد به معين بل المراد به العموم اي سبح يا من تتأتى منه الرؤية وايضا قد اشتهر ان با الاستعانة تدخل على آلة الفعل المحصلة له وكون البا في الاية للاستعانة يقتضي ان ما حمد الله به نفسه آلة موصلة للتسبيح المامور بالتسبيح وهو مشكل فان حمد الله تعالى نفسه قديم لا يمكن ان يكون آلة للحادث كما لا يخفى فليحرر ذلك فانني كتبت الخط حين السطر من غير مراجعة لحواشي المغني او شيء من تفاسير القرآن العظيم واما خلا وعدا وحاشا حال كونهن للاستثنا اي مستثنى بها فان

انتهى وتامل في قوله بعد الافعال المسندة الى الله سبحانه وتعالى صح

التسبيح كما قيل في قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار اي يا من يتأتى منه صح

وقوله لطفه

منهم من جعله حروفا تجر ما بعدها كما مر في النواصب وقد سبق منا
الكلام عليه بحسب ما تيسر فمن اراده فليرجع اليه النوع الثاني من
انواع المجرورات الاربع مجرور بحرف من النوع وقوله بحروف
القسم وهي ثلاثة الواو اي مسماها لان كل حكم ورد على اسم فهو
على مدلوله الا بقرينة وبدا بالواو منها لكثرة استعمالها وان
كانت البا هي اصل حروف القسم لانها للالصاق فهي تلصق فعل
القسم بالمقسم به ولكونها الاصل اختصت بامور كما سياتي ولهذه الواو
شروط ثلاثة احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله
لكثرة استعمالها فهي اكثر استعمالا من اصلها اي البا ثانيها عدم
استعمالها في قسم السؤال فلا يقال والله لتخبرني كما يقال بالله اخبرني
ثالثها انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها
بالحكمين الاخيرين لكونها فرع البا وبدلا منها لما بينهما من التناسب
اللفظي والمعنوي كما بينه الرضي وغيره والبا بالمد ويجوز القصر فيها
وهي اصل حروف القسم ولذلك فضلت على غيرها بثلاثة امور
احدها انه يجوز اظهار الفعل معها نحو اقسم بالله الثاني انها تدخل
على المضمر نحو بك لافعلن الثالث انها تستعمل في الطلب وغيره بخلاف
سائر حروف القسم فان الفعل لا يظهر معها ولا تجر المضمر ولا تستعمل
في الطلب والتا بالمثناة فوق كالبا في المد والقصر وهي بدل من الواو
فلم تدخل الا على لفظ الجلالة وهذه الخصائص التي كانت في الواو وحكى
الاخفش ترب الكعبة وهو شاذ وحكى غيرهما ايضا نحو تالرحمن
وتحياتك قال بعضهم وانما خصت التا بالله اي بلفظ الله لانه
لما بولغ في القسم بالله استحب الابتدا باسمه مخصوصا به لان البا
والواو يقتضيان ظاهرا وتقديرا انهما غير واقعين في الابتدا بخلاف
التا فانه في موضع الاستيناف في الظاهر انتهى وقال بعضهم وانما
خصت من الظواهر بلفظ الله لان القسم بلفظ الله اكثر وما كثر استعماله

كما في وراث وتراث ووكله وتكله ومن ثمة قصرت عن الواو صح

بباب

بباب التخفيف تعوضوا عن الواو التي هي حرف علة حرفا صحيحا وهو
التا ولانهم كرهوا ادخال حرف عليل على علم الله سبحانه فابدلوا الواو بحرف
صحيح وخص التا لما بينهما من المجانسة بدليل قلبهم الواو تا في تراث
انتهى واقول ان مثل هذه التعاليل انما هي بحسب حكم ومناسبة ذكر
بعد الوقوع والا فالحاكم بذلك الواضع بحسب سليقته حسب ما قام
عنده كما قاله العلامة السعد في التوضيح فلا ينبغي معارضتها بالنقض والرد
فالبا التي هي احد الثلاثة من حروف القسم اي مسماها كقولك اي
كقولك بالله لافعلن كذا فالبا حرف جر داخلة على المقسم به وهو الله وهي
متعلقة بمحذوف جوازا هو فعل القسم نحو اقسم او احلف وقوله لافعلن
اللام لام القسم كما سياتي وافعلن فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله
بنون التوكيد الثقيلة وقوله كذا كناية عن المفعول به نحو الصلاة
او الصوم وجملة لافعلن كذا خبرية هي جواب القسم لا محل لها من الاعراب
وجملة القسم انشائية موكدة لجملة الجواب على ما قالوا ولا محل لها
ايضا من الاعراب لكونها مستانفة هذا وكان وقع منا سؤال في
هذا المحل وهو ان مجموع الجملتين اعني جملة القسم وجوابه هل يتصف
بكونه انشا نظرا الى جزئه او خبرا نظرا الى الجز الاخر او لا يتصف
بخبرية ولا انشائية وهو بعيد واجبنا عنه في بعض تعاليقنا على الحمزية
الاتي تحريره فليعرض الناظر فيه وبدا المص رحمه الله سبحانه بالبا كما
رايت في التمثيل لانها الاصل في حروف القسم كما تقدم تقريره وثنى
بالواو لكثرة استعمالها مع كونها اخص تصرفا من البا على ما تقدم لك فهو
شبيه بذكر الخاص بعد العام حيث قال والواو عطف على البا اي مسماها
وذلك كقوله تعالى والعصر فالواو فيه حرف جر ومعناه الالصاق
متعلق بفعل القسم المحذوف وجوبا وجملة قوله ان الانسان لفي خسر
جواب القسم لا محل لها من الاعراب كما تقدم وثلث بالتا فقال والتا
عطف على البا الموحدة لكونها اي التا بدلا من الواو التي قبلها مع كونها

احص منه فانه اختصت بلفظ الله تعالى على ما تقدم فهي اخص من الاخص
ولهذا اخرت والحاصل ان الباء الموحدة اصل حروف القسم كما تقدم والواو
بدل منها والتاء المثناة فوق بدل من الواو وهذا التوجيه وان لم اره
على هذا الوجه في كلام من وقفت على كلامه فهو ماخوذ من كلامهم
والامر فيه سهل جدا كقوله تعالى وتالله لاكيدن اصنامكم فالتاء
حرف جر معناه الالصاق متعلق بمحذوف هو فعل القسم وجوبا والله
مجرورها وجملة لاكيدن اصنامكم جواب القسم نظير ما تقدم نائبة
قال الزمخشري في وتالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حروف
القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة عن معنى
التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتاتيه مع عتوه نمرود
وقهره الى هنا كلامه تنبيه عد حروف القسم ثلاثة كما صنع الشيخ
هو المشهور بينهم وهناك احرف اخر تستعمل في القسم مذكورة في المطولات
فلا حاجة لنطيل بذكرها ثم اشار الشيخ الى ان هناك بعض اسماء وردت
عن العرب مستعملة في القسم وصدر مبحثها بقوله واعلم انهما انما ايمانها
لما فيها من كثرة الكلام حتى يكاد الطالب ان لا يقف فيها على حقيقة
المرام انه بفتح الهمزة تقال في القسم ايمن الله وايم الله ولعمر الله
الجملة خبر انه وجملة انه يقال سادة مسد مفعولي اعلم هذا اعرابه
كما ما تفصيل تلك الالفاظ ومعانيها وما فيها فاسمع ما تيسر منها بقدر
الحاجة في شرح كلام الشيخ فنقول قوله ايمن الله قال في ضبطه
الشيخ خالد في شرح التوضيح بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة
اي وبركة الله لافعلن كذا وايمن الله مبتدا خبره محذوف وجوبا
انتهى بلفظه واقول لعل اقتصار الشيخ خالد على هذا الضبط لما
انه اشتهر بذلك والا فقد ذكر الامام السيوطي في الهمع لغات شتى
فقال ايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم ويقال فيه ايمن بالكسر والضم
وايمن بفتحهما وايمن بالكسر والفتح وذكر لغات اخر وصلها الى العشرين

لغة

لغة ثم قال حكى ابن مالك منها بضع عشرة انتهى المراد منه لكن تلك اللغات
التي ذكرها انما اجتمعت بجملتها للمضاف الى اسم الله تعالى ولم يجتمع
في المضاف لغيره الا كان بعضها سمع فيه انتهى من كلام الدماميني واما
قوله وايم الله فهو معطوف على ما قبله كما قال في متن التسهيل وشرحه
للعلامة الدماميني من جملة اللغات وايم بفتح الهمزة وضم الميم
علامة للرفع والنون محذوفة وايم بكسر الميم وحذف النون وضم
الميم كالتي قبلها انتهى المراد منه وعبارة الامام السيوطي في الهمع مع
المتن في هذا المقام وايم بالكسر فيها انتهى المراد منه ثم اعلم
ان ايمن الموصول الهمزة يلزم الاضافة الى الله تعالى غالبا وقد
يضاف الى الكعبة والكاف والذي كما في التسهيل قال الدماميني
قال الشارح وقد يضاف الى غير ذلك انشد الكسائي ايم
ابهم لبيت العدة اعتذر ولو اما قوله ولعمر الله فهو ايضا معطوف
على ايمن لان المعطوفات اذا تكررت فالاصح عطفها على الاول واعلم
انه اختلف العلماء في ضبط هذه الكلمة ومعناها فقال شيخ الاسلام رحمه
الله سبحانه ومعنى لعمرك لافعلن بقاؤك فيمتنى لافعلن انتهى وفي التوضيح لعمرك
قال شارحه الشيخ خالد بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا
طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة اي وحياتك انتهى وقال
الامام السيوطي ان معنى عمر الله احلف ببقاء الله ودوامه وقال
العلامة الدماميني في قوله لعمرك هو بفتح العين المهملة الحياة وكذا
بضمها مع سكون الميم فيهما وجواز ضمها مع الثاني لكنا لتزم مع اللام
فتح العين تخفيفا لكثرة الاستعمال انتهى بلفظه كما رايت واقول
ايهم قوله لكنا لتزم مع اللام فتح العين اي في قوله لعمرك الخ انه اذا لم
يكن مع اللام لا يتعين فتح العين وهو كذلك فقد صرح في التسهيل
بانه يجوز ايضا ضم عينه ثم رايت بعضهم قال قال الرضي والعمر والعمر
اي بالفتح والضم بمعنى اي وهو البقاء ولا يستعمل مع اللام الا مفتوحا

بالكسر والضم لغة تسليم وايم
بالفتح والضم لغة لتميم
وايم كجم

لعراقة

لان القسم موضع التخفيف انتهى وما ذكره من ان العمر بالفتح والضم كفلس وقفل
بمعنى وهو البقا هو المشهور وفي القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح
وبالضم وبضمتين الحياة وبالفتح الدين ومنه لعمري ويحرك انتهى فلتحرر
عبارة القاموس فانه ليس بيدي وتحررات في بعض الحواشي ما نصه عمر
مصدر عمر الرجل يعمر عمرا وعمرا من باب علم اي عاش زمنا طويلا وهما
وان كانا مصدرين لكن مفتوح الفا هو المستعمل في القسم انتهى وهو موافق
لما قاله الشارح الشيخ خالد كما سبق مع زيادة فائدة وقضيته
ذلك كلام شيخنا الامام السابق انه في الاصل مصدر مضاف الى
الفاعل ثم استعمل في القسم وهو مصحوب باللام فيكون مبتدا حذف
خبره على سبيل الوجوب كما هو مصرح به والكلام الان فيه فان لم يكن مصحوبا
باللام جاز نصبه قال في التسهيل فان تبدا بالجملة الاسمية متعين
القسم حرف الجر وجوبا والا نحو اذا المحذوف الجار عدي من لامره
الابتدا جاز نصبه بفعل مقدر انتهى وقد شرح ذلك العلامة الدماميني
شرحا حسنا مفيدا فراجعه فانه مفيد تنبيه قد علمت اعراب لعمرك
مع اللام وبدونها ويقع في الكلام كثيرا عمرك الله بزيادة لفظ الجلالة
بعد الكاف وقد تتلفت الخاطر الى اعرابه فاقول تقدم تمهيد مقدمة
وهي ان القسم تارة يكون جملة اسمية وهو الذي تعرض له الشيخ وتارة
يكون جملة فعلية ولم يتعرض له وكل منهما اما متمحض في القسم او غير متمحض
كما في المطولات كنشدت بتخفيف الشين وهو فعل ثلاثي وعمرتك
بتشديد الميم وهذان الفعلان من غير المتمحض ولا غرض لنا في التكلم على
ذلك وتفصيله وانما الغرض يتعلق باعراب تلك الجملة المزيد فيها لفظ
الجلالة فنقول قد بدلوا من التلفظ بعمرتك المشدد الميم عمرك
الله بفتح الهاء من الاسم الشريف وضمها واما الراء من عمرك فمفتوحة وذلك
لانه مصدر محذوف الزوائد كما يبنونه فهو منصوب على انه مفعول
مطلق واما الاسم الشريف فحكى الامام ابن مالك وجهين الاول

الدين قيل ومنه لعمري وعبارة بعضهم في القاموس هو بالفتح صح

وكذا قضيته صح

النصب

النصب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك بعد فعله في عمرتك الله
و الثاني الرفع حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر اضيف
الى مفعوله فارتفع الفاعل بعد ذلك وبهذا النقل الصحيح علمت اعراب
تلك الجملة بالتصريح لا بالتلويح التي بالتي يذكرها الشيخ شيخنا السيد عيسى
الصفوي رحمه الله فيما نقله بعض المشايخ عنه ما نصه عمرك الله ابقاؤه
وايجاده ومنه ولقد عهدنا الى آدم وكلامه الذي يوحيه الى عباده
من اطلاق المصدر على المفعول وهو الذي ينتسب به وعليها فهو الله من
اضافة المصدر للفاعل صورة ومعنى وصورة لفظ وقد يكون عمرك الله
من قولك عاهدت الله اي اقسمت لم يهمل هو مضاف للمفعول انتهى
ما نقله عنه وكفى بهذا المقدار في ضبط تلك الكلمة من غير مزيد انشا
لكن ينبغي ان تتنبه الى تفسيرهم العمر تارة بالحياة وتارة بالبقا والجمع
بينهما قال بعضهم والمراد من العمر البقا والحياة وهل هما مترادفان
او متساويان او متلازمان وهذا بالنسبة الى المخلوق واما بالنسبة
الى الله سبحانه فالبحث فيها طويل الذيل كثير النيل وقد بينا ذلك اتم
بيان في حواشينا على ام البراهين في الاصول بالنقل عن الائمة الفحول
مما يعلم منه ان حياة الله وبقاءه ليسا مترادفين قطعا ولا متساويين
ايضا فليعرف ثم شرع الشيخ رحمه الله سبحانه يتكلم على اعراب تلك الالفاظ
الثلاثة التي ذكرها فقال كلها مرفوعة على المشهور بالابتدا هذا
اذا كانت مصحوبة باللام نحو لعمرك ولايمن الله ولايم الله فان لم تكن
مصحوبة باللام جاز نصبها بفعل كما تقدم نقله عن التسهيل فارجع
اليه وخبرها محذوف اي وجوبا لصراحتها في القسم ودلالتها عليه بمجرد
النطق وسد الجواب مسد الخبر المحذوف كما هو الشرط في الحذف على سبيل
الوجوب وخرج بقولنا لصراحتها في القسم ما اذا لم يكن القسم اي المقسم
به صريحا فيه فانه يجوز حذف الخبر فيه والاثبات نحو عهد الله لافعلن على
الحذف وان شئت قلت على عهد الله على الاثبات هذا هو المنقول المشهور

في كلام غير واحد كابن مالك وجزم خلافا لمن انكر ظاهره من المتاخرين
وهو محجوج بحكاية عن سيبويه علي عهد الله لافعلن التقدير اي تقدير
المبتدا والخبر في تلك الالفاظ ايمن الله مبتدا مرفوع بالابتدا بضمة
ظاهرة في اخره وهو مضاف والاسم الكريم مضاف اليه مجرور بالكسرة
الظاهرة في اخره وخبره محذوف تقديره كما سياتي في كلام الشيخ
حلفي ومثله نحو قسمي او يميني واشار بتلك الاضافة اليه تعالى
كما نطق به الشيخ الى انه يلزم اضافة الله تعالى لها وقد يضاف
الى الكعبة والكاف والذي كما قاله ابن مالك قال بعض
شراح التسهيل وقد يضاف الى جير ولذلك انشد الكسائي
ايم ايهم لبئس لعذرت اعتذرت وقوله حلفي خبر ايمن فهو
مرفوع به بضمة مقدرة على ما قبل اليا منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة وهو مضاف ويا المتكلم مضاف اليه في محل جر لانه
اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وقد نظر بعض المتاخرين في هذا بانه
لا يتعين فيه كون المحذوف هو الخبر لجواز كون المبتدا هو المحذوف
والتقدير حلفي او قسمي ايمن الله بخلاف قوله لعمرك لمكان لام الابتدا
انتهى وقد يوقش فيه بما لا يخلو عن تامل فيه ثم رايت ايضا بعضهم
نقل عن ابن عصفور تبعا للكوفيين انه يجوز في لعمرك لا نعلم ان تقدير
لقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدا انتهى ولعمر الله قسمي فعمر مبتدا ومضاف
اليه وقسمي خبره المحذوف على سبيل الوجوب على ما تقدم وقد اسقط
الشيخ التقدير في المثال الثالث استغناء عنه بالاصل وهو ايمن فتقول
فيه وايم الله يميني قايم مبتدا مرفوع بالضمة الظاهرة والنون
حذفت كما تقدم ويميني خبره ثم ان الشيخ اعتنى بشان لفظ عمر
في المثال فضبطه فقال والعمر البقا وقد تقدم ما فيه فلا نعيده
ثم انه لما ذكره وهو محتمل لان يقرا بضم العين وبفتحها فيذهب
الوهم الى انه يجوز فيه كل من الضم والفتح اذا كان مقسما به دفع ذلك

الوهم

الوهم بكلمة الاستدراك فقال لكن في القسم بفتح العين لكثرة استعماله
لديهم في القسم كذلك وهو محل التخفيف وقد تقدم لك انه انما يتعين فتح
العين اذا كان مصحوبا باللام كما اشار الشيخ فان لم يكن مصحوبا جاز ايضا
ضمها فاحفظه ولا تغفل ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه لما ذكر حروف
القسم وكان القسم لا بد له من جواب وذلك الجواب يستتبع غالبا
احرفا يصدر بها شرع يتكلم على جملة منها من غير تفرقة على ما يدخل في
جملة الجواب الاسمية او جملة الجواب الفعلية فقال والحروف
التي تصل القسم بالجواب متعلق بقوله تصل وقوله الذي هو المقسم
صلته نعت للجواب خمسة خبر عن قوله والحروف فانه مبتدا وما
بعده صفة له وليس مراد الشيخ بقوله خمسة الحصر فهناك احرف
اخرى مذكورة في المطولات وانما غرضه التسهيل على الطالب وضبط
المشهور من تلك الحروف الجاري على الالسنة كثيرا ان المشددة
النون المكسورة الهمزة نحو يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين
وسياتي التمثيل في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ولا يحتاج الى اللام مع
الثقيلة خلافا لما يتوهم من مثالنا ومثال الشيخ الاتي فيجوز ان
يقال والله ان زيدا قايم نعم لا بد ان تكون الجملة معها اسمية مثبتة
وكان القسم غير طلبي واللام المفتوحة نحو ثم لنحن اعلم بالذين هم اولى
بها صليا وسياتي التمثيل ايضا في كلام الشيخ وتدخل على المبتدا كما في الاية
وعلى فعل الحال كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة او المستقبل مع
نون التاكيد نحو تالله لاكيدن اصنامكم وبدونها بل قد يمتنع دخول
النون على المضارع الواقع جوابا للقسم وذلك عند تقدم المعمول
بين اللام والفعل نحو ولين متم او قتلتم لالى الله تحشرون وكذا يمتنع
دخول النون اذا كان المضارع مقرونا بحرف تنفيس لا فرق فيه بين
السين وسوف نحو قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى كما هو

مذهب البصريين وما النافية نحو والضحى والليل اذا سجى ما ودعك
ربك وما قلى وسيأتي مثال الشيخ رحمه الله وان الساكنة النون المتبادر
من قوله بما وبقوله الساكنة ولم يقل المخففة وذكر لا بعدها انه
يراد بها ان النافية نحو ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده
ان كل نفس لما عليها حافظ لكن مثال الشيخ الآتي لا يوافق ذلك ولا النافية
قال الامام السيوطي ويتلقى في النفي بما ولا وان قال
ابن مالك في شرح الكافية ولا فرق في ذلك بين الاسمية والفعلية
الا ان الاسمية اذا نفيت بلا وقدم الخبر او كان المخبر عنه معرفة
لزم تكرارها في غير الضرورة نحو والله لا في الدار رجل ولا امرأة ووالله
لا زيد في الدار ولا عمرو وقال ابو حيان غلط في ان الجملة الاسمية
تنفى بلا قال ولا ينفى بها ايضا الماضي فلا تقول والله لا قام زيد
لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك انه ينفى بها كقوله
ردوا فوالله لا ذدناكم ابدا ومثاله بما ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب
بكل آية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده
انتهى كلام الامام السيوطي رحمه الله وعبارة الدماميني في شرح
التسهيل وذكر المص في شرح الكافية ان الجملة الاسمية تقع جوابا
للقسم مصدرة بلا النافية لكن يجب تكرارها اذا تقدم خبرها
او كان المبتدا معرفة نحو والله لا في الدار رجل ولا امرأة ووالله
لا زيد في الدار ولا عمرو قال ابو حيان وكون الجملة الاسمية
تنفى بلا غلط ووهم الجوهري يعني ان النحويين لم يذكروا ان لا تنفى في
باب القسم الجواب اذا كان جملة اسمية وانما تدخل على الجملة الفعلية
كالامثلة المتقدمة انتهى كلام الدماميني والظاهر ان احدهما
نقل عبارة شرح الكافية بالمعنى وكذا عبارة الامام ابي حيان والامر فيه
سهل اذ المقصود في حكم المسألة معلوم لكن للامام السيوطي في عبارته
زيادة فائدة لم يتعرض لها العلامة الدماميني فلذلك جمعنا بين

العبارتين

العبارتين لمزيد الفائدة فرحمهما الله سبحانه وافاض عليهما سحائب غفرانه
ثم ان الشيخ شرع في تمثيل تلك الاحرف بآيات معظمة قرآنية
فقال قال الله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر الواو للقسم
حرف جر والعصر مجرور به متعلق بفعل محذوف وجوبا تقديره اقسم
وان المشددة حرف تأكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والانسان اسمها
منصوب بها واللام في لفي لام الابتداء وفي خسر جار ومجرور في محل رفع
خبران وجملة ان الانسان لفي خسر جواب القسم مصدرة بان المشددة
وقال الله سبحانه فوربك لنسألنهم الفاء والواو فيه للقسم حرف
جر كما تقدم ورب مجرور بها بكسرة ظاهرة في آخره وهو مضاف
والكاف مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب واللام
في لنسألنهم لام القسم ونسألنهم فعل مضارع في محل رفع لتجرده من
الناصب والجازم مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وهم
في محل نصب على انه مفعول به لنسألنهم والفاعل مستتر في الفعل وجوبا
وجملة لنسألنهم جواب القسم وقد اقترنت باللام ولا محل لها من
الاعراب كما تقدم وقال الله سبحانه وتعالى والنجم اذا
هوى ما ضل صاحبكم وما غوى الواو فيه للقسم نظير ما تقدم واذا
ظرف مضاف في محل نصب بفعل القسم وهوى فعل ماض مبني على
فتحة مقدرة على الالف وفاعله مستتر فيه جوازا يرجع الى النجم
وجملة هوى مضاف اليه في محل جر وما في قوله وما ضل نافية وضل
فعل ماض مبني على الفتح وصاحبكم فاعله مرفوع به بضمة ظاهرة والكاف
في محل جر مضاف اليه وجملة وما غوى معطوفة على الجملة قبلها وجملة
ما ضل صاحبكم وما عطف عليه جواب القسم مصدرة بما النافية
وقال تعالى تالله ان كنا لفي ضلال مبين التاء حرف قسم
وجر والله مجرور بها في محل نصب متعلق بفعل القسم المحذوف وجوبا
كما تقدم وان مخففة من الثقيلة غير عاملة هنا لدخولها على الماضي

الناسخ كما هو الغالب فيها اذا اهملت قال ابن مالك رحمه الله سبحانه في الفيته بقوله

وخففت ان فقل العمل ... وتلزم اللام اذا ما تهمل

وقوله كنا كان واسمها واللام في قوله لفي لام الابتداء داخلة على الجار والمجرور الواقع في محل خبر كان الناقصة فهو في محل نصب لها وفي محل نصب ايضا فيما يظهر بما تعلق به الجار والمجرور المحذوف الذي هو في الحقيقة خبر عن كان فليحرر وقوله مبين صفة لضلال فهو مجرور مثله وهذا المثال من الشيخ رحمه الله يقتضي ظاهرا ان مراده عند تعداد احرف القسم بقوله وان الساكنة النون ان المخففة كما في الاية لا ان النافية فانه لم يمثل لها وقد مثلنا لها فيما سبق ونبهنا على ذلك وانما قلنا يقتضي ظاهرا لاحتمال ان تكون المراد بقوله او ان الساكنة النون اعم من ان تكون مخففة كما مثل او نافية لكنه اسقط مثاله اتكالا على التوقيف والامر في ذلك سهل لا يؤاخذ به مثل الم نفعنا الله سبحانه به ومنصوصا في مثل هذه المقدمة المختصرة الموضوعة للمبتدين ونسال الله سبحانه اتمام شرحها فانه معتمدا ان شا الله تعالى للطالبين وقال تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت الواو فيه ليست للقسم وانما القسم هو اقسموا وهو فعل ماض والواو فاعله وبالله متعلق به وجهد مضاف وايمانهم مضاف اليه وهو مضاف الى الهاء وجملة لا يبعث الله من يموت جواب القسم وهو اقسموا وهي مصدره بلا النافية هذا تقرير الاية على وجه الاجمال واقول فيه مناقشة من وجهين الاول ان الشيخ رحمه الله حصر في صدر كلامه حروف القسم في ثلاثة ثم قال هنا والحروف التي تصل القسم بالجواب الخ والمتبادر من كلامه ان ال في قوله القسم للعهد اي القسم السابق بالحروف الثلاثة ولا يخفى عليك ان هذه الاية ليس فيها شي من الاحرف

الثلاثة

الثلاثة التي ذكرها وانما القسم فيها بلفظ اقسموا كما سبق تقريره فلا يحسن ان تكون مثالا للا النافية التي تصل القسم المتقدم بالجواب الثاني انه قد تقرر بينهم ان جملة القسم انشائية موكدة للجواب الخبرية وقوله في الاية واقسموا جملة خبرية فكيف وقع القسم بها واحتاج الى جواب قلت يمكن ان يجاب عن الاول بانا لا نسلم ان ال في قوله القسم للعهد بل هي للجنس الصادق بتلك الاحرف الثلاثة وبغيرها مما يفيد القسم وعن الثاني بانا سلمنا انها خبرية فليست مقسما بها لكن قصد بها حكاية الانشا وانما احتاجت الى جواب كالقسم لانها حكاية عن القسم وحكاية القسم منزلة منزلة الانشائية في الاحتياج الى الجواب كما في قوله تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه ويدل على ذلك ان بعضهم قد صرح بان الجواب يكون قسما نحو ليحلفن ان اردنا الا الحسنى الخ والله ليحلفن فالقسم المحذوف جوابه ليحلفن وهذا الجواب في نفسه قسم جوابه ان اردنا الا الحسنى ومنع بعضهم ذلك لان الجملة القسمية انشائية وجملة الجواب خبرية فلا يجتمعان واجيب عن ذلك بانا لا ندعي في مثل ليحلفن ان اردنا الا الحسنى ان جملة ليحلفن انشا وانما هي خبرية قصد بها حكاية القسم فنزلت منزلة الانشا في الاحتياج الى الجواب كما تقدم في واقسموا بالله جهد ايمانهم فافهمه فانه نفيس مصرح به وبه يزول الاشكال والله اعلم بحقيقة الحال ثم لا يخفى على العالم العارف ان هذه الحروف اي التي تصل القسم بالجواب يعني الشيخ ان بعض هذه الحروف فالمضاف محذوف وليس المراد ان كلها قد يحذف لان منها ما لا يحذف قطعا كان المشددة المكسورة والمخففة او ان مراد الشيخ بالحروف مجموعها لا جميعها فتامل قد تحذف تخفيفا يعني من اجل ملاحظة التخفيف او لا لا يذكرها المتكلم لا انه ذكرها ثم حذفها وليست تلك الملاحظة من المواضع موجبة للحذف بل هي مجوزة له في بعض التراكيب فتتبعنا اثره فيها فيقال في حذف

اللام المفتوحة والله قسم وتقدم نظر اعرابه قد حرف تحقيق جاءني
فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب زيد فاعل جاء وجملة قد جاءني زيد جواب القسم وحذف
من صدرها اللام المفتوحة واشار الشيخ الى تقريرها بقوله اي لقد
جاءني فاللام محذوفة للتخفيف قبل قد هذا تقرير كلام الشيخ رحمه
الله سبحانه واقول هذا المثال لا يخلو عندي من شيء حسب
ما ظهر لي وهو ان الامام ابن مالك في التسهيل قال ما معناه كما
في شرح الفهامة الدماميني حيث قال ومعنى هذا ان اللام جواب
القسم اذا وقع في كلام غير مستطال ماضيا مثبتا فلا بد ان يكون
مقرونا باللام وقد جميعا مثل تالله لقد اثرك الله علينا او ربما
كقوله

لئن برحت دار ليلى لربما • عفينا بحزوى والديار جميعا •

او ربما كقول لعمر ابن ابي ربيعة فلبث بازاهله نيما كان وبمثل هذا لم قلنا اذا لم
يكن ثم استطالة واما مع الاستطالة فيجوز ان يخلو من اللام وقد
وان يكون مع احدهما دون الاخر انتهى وقوله اذا لم يكن ثم استطالة
واقعة في الجملة وليس المراد ان بين القسم والجواب تراخ كما قد يتبادر
الى بعض الاوهام لا تتقاصه بحو والسماء ذات البروج ونحو والشمس
وضحاها الاية فان الجواب جاء على الصورة التي سيذكرها المص عقب
اخر الاقسام من غير فاصل ما بينهما انتهى وقال ايضا عقب قول
المتن والا يكن الماضي متصرفا فغير مقرونة اي فهو واقع باللام
غير مقرونة بقد كقول الشاعر لعمري لنعم الحي الخ قال ومنه
فظلوا من بعده يكفرون ثم قال وحكى سيبويه والله لكذب زيد
ولا يجوز حذف اللام وقد بدون الاستطالة وقيل لا بد مع ذكر
اللام من قد ظاهرة او مقدرة ثم نقل مقالة عن ابن عصفور وهي
ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال

احترز به كما قال في شرح المتن ايضا عما اذا كان في الكلام استطالة صح

بجي

جيء باللام وقد ورد ذلك نحو تالله لقد اثرك الله علينا وان كان
بعيدا جيء باللام وحدها كقول امرئ القيس

حلفت لها بالله حلفة فاجر • لناموا فما ان من حديث ولا صالي •

وذكر ابن هشام مناقشة في ذلك وناقشه فيها كما يعلم من مراجعة
كلامه واعرضنا من نقل ذلك كله لا للاحاطة بالمسألة وان هذا
المثال الذي مثل به الشيخ رحمه الله سبحانه وهو والله قد جاءني
زيد مما حذف فيه اللام لا يخلو عن كلام وهو انه ماض مثبت متصرف
ولا استطالة فيه وحيث كان كذلك فلا تحذف فيه اللام بل
يجب تقرينه باللام وقد جميعا على ما تقدم تحريره وعبارة الامام
السيوطي في هذا المقام نصها وشذ حذفهما اي اللام وقد من
الماضي ذي الشروط او حذف احدهما اي قد فقط اذ لم تقدر
او اللام فقط كقوله

حلفت لها بالله حلفة فاجر • لناموا فما ان من حديث ولا صالي •

وقوله تالله لقد علمت قيس اذ قذفت انتهى المقصود منه بلفظه
وهو موافق لما تقدم ومؤيد لتوقفنا في مثال الشيخ رحمه الله
سبحانه فاه قلت ما هذه الاطالة التي لا طائل تحتها اذ
هي مناقشة في المثال وقد اشتهر فيما بينهم ان المناقشة في المثال
ليست من داب الطلاب قلت هذا الذي اشتهر بينهم
نظرا الى انه ليس على العموم بل مخصوص بما اذا فهم الحكم في المسألة من
سوابق الكلام او لواحقه او كان معلوما علما ظاهرا بحيث
لا يوقع في خلاف المراد والامر هنا في مثال الشيخ ليس كذلك
وبيانه ان الشيخ رحمه الله سبحانه لما مثل بذلك المثال وذكر
عقبه ما هو كالدليل على صحته وجوازه بقوله حيث قال وقال
الله تعالى في جواب القسم والشمس وضحاها يعني الى ان قال قد افلح
اي لقد افلح بيان لحذف اللام من الجواب في الاية الخ يتوهم

الطالب ان المثالين متحد سواء في الجواز والصحة وليس الامر كذلك
فان الجواب في الاية الكريمة انما حذف منه اللام لوجود شرط الحذف
وهو الاستطالة فيها وكقوله تعالى والسماء ذات البروج الى قوله
قتل اصحاب الاخدود بخلاف المثال الاول في كلام الشيخ فانه
لا استطالة فيه كما هو ظاهر فلم يوجد فيه الشرط فلم يجز فيه الحذف
فلم يستو المثالان في الجواز كما علمت مما قررناه وكان الشيخ رحمه الله
سبحانه ذكره على سبيل التسهيل والايضاح لجواز حذف اللام واتكل في
بيان شرط الحذف وعدمه على توقيف المعلم والله سبحانه اعلم بحقيقة
الحال واما الجواب بان الشيخ اشار بقوله وقد يحذف الخ الى ان
الحذف فيه شاذ كما نقلناه عن الامام السيوطي فيما سبق فلا يخفى ضعفه
مع بعده ثم ان الشيخ رحمه الله لما ذكر حذف الحروف من جواب القسم
استشعر سوالا وهو ان يقال فهل يحذف وحده او مع الجواب
فاجاب عنه بقوله وقد يحذف الجواب بالكلية اي مع الحرف واما
حذف الجواب دون الحرف فخرجه من المطولات والحاصل ان الاقسام
ثلاثة حذف الحرف مع الجواب حذف الحرف دون الجواب حذف
الجواب دون الحرف فعليك بتتبع الامثلة وما هو الاكثر والقليل
من ذلك من المبسوطات وقد ذكر الشيخ منها قسمين على سبيل الاجمال
من غير ذكر شرط الحذف فيهما اتكالا على المطولات ولم يذكر القسم الثالث
فتامل بل مثل لحذف الحرف دون الجواب بقوله قد افلح كما سبق
وذكر مثال حذفهما معا في قوله كقوله تعالى ق والقران المجيد بل
عجبوا ان جاءهم معناه اي تقدير الجواب فيه ق والقران المجيد لتبعثن
فقوله لتبعثن هو الجواب المقدر المحذوف مع حرفه وهو اللام وكذ لك
اي ومثل ذلك قوله جل وعلا ص والقران ذي الذكر وكذلك قوله
تبارك وتعالى والنازعات غرقا والله يعلم نفوض الامر في ذلك التقدير
وغيره الى العليم الخبير الذي لا يخفى عليه شيء من جليل او حقير النوع الثا

بجرور

مجرور بالاضافة الى الظروف ان قلت كان حق العبارة ان يقول
مجرور بالظروف المضافة اذ هي عاملة الجر على الصحيح لا بالاضافة
الى الظروف قلت يحتمل ان الشيخ رحمه الله يرى ان العامل في المضاف
اليه هو الاضافة اي معناها وهو النسبة بين المضاف والمضاف اليه
لكن هذا الاحتمال وان كان صحيحا في نفسه لكن يخالفه ما سيصرح به
الشيخ من ان قولك فوق السرير زيد ان فوق ظرف والسرير مجرور
بفوق فصرح بان المضاف هو العامل في المضاف اليه وحينئذ فلا
ينبغي حمل كلامه على ما يخالف اعرابه فاذا قلت اذا لم ينبغ حمل
كلامه على هذا فعلى اي شيء يحمل قلت يمكن حمله على ان المراد بالاضافة
المضاف من باب اطلاق المصدر على المفعول وان كان بعيدا ويمكن
حمله على ان الباء في قوله بالسببية والسبب اعم من العامل فتامله او بالاضافة صح
يمكن حمله على القول القائل بانه يقال في الاسماء الاول من المتضايفين
مضاف اليه والثاني مضاف وعكسه هو المشهور عن سيبويه ولا يناسب
حمل كلام الشيخ عليه وقيل يجوز في كل منهما ويمكن حمل كلام الشيخ عليه
ايضا مع التكلف وكذلك الاسماء المخصوصة بالجهات الست صفة
الجهات التي هي ينبغي ان يكون الضمير عائدا على الاسماء لا الى الجهات
الست كما قد يتوهم فان الاسماء اكثر من ست خصوصا من عبارة الشيخ
السابقة في النوع السادس المنصوب على انه مفعول فيه حيث قال فيه
ما نصه واما الامكنة فالجهات وما في معناها فالجهات خلف
وقدام وفوق وتحت ويمين وشمال وما في معناه نحو عند ووسط
انتهى كلامه وقد شرحناه سابقا حسبما تيسر وبينا ما فيه وذلك عجز
من شرح ما هنا الى خبر عن هي هكذا صورة النسخة التي بيدي والذي
في كلام غير الشيخ المشهور على بفتح العين وبالالف من اخوات فوق
وتحت وفي اللباب وشرحه للسيد وغيره اي في حل لغات من على الاعراب
كيم ومن عال كقاض ومن عا كحرام ومن علا باثبات الالف غير منون ومن علو

مفتوح الفا مثلثة اللام الفتح للخفة والضم على انه غاية والكسر على اصل
تحريك الساكن انتهى بلفظه وقال ابن هشام وما اظن يثبت على موجود
وانكر ابن ابي الربيع اضافته الى لفظا لكن الجوهري صرح بجوازه فقال
اتيته من عل الدار بكسر اللام انتهى كلامه وفوق عطف على اعلا
وتحت وقد تقدم معناها واسفل ظرف مكان قال تعالى واسفل
والركب اسفل منكم منصوب على الظرفية وفيه ضميران الضمير المستقر
من الخبر المحذوف وضمير افعل التفضيل الراجع الى الموصوف كاضمم
وقبل وقدام وامام ومقابل وتلقا وحذا ومثله حذاة كما صرح
به بعضهم ومعناها ظاهر وازا تقدم معناها وجاه وتجاه وحيال
هذه الثلاثة الفاظ هكذا صورتها في النسخة التي بيدي ولم
اعلم الآن ضبطها لكن في كلام عن الشيخ رحمه الله سبحانه من الظروف
المكانية عادم التصرف كعوض الى ان قال وحوال وحوالي وحول
وحوالي واحوال فيمكن ان تكون تلك الالفاظ حرفها الكاتب من
هذه الالفاظ وخلف وبعد ووراء ويمين وشمال قد تقدم معناها
كلها في النوع السادس فارجع اليه ان شئت وكالاسماء الاخر السابقة
في الكلمات كلها كعند ولدى ولدن ومع ووسط وطرف وشطر
ونصف قد تقدم معنى غالبها في ذلك النوع والباقي ظاهر المعنى
وبعض وكل اسمان لازمان للاضافة لفظا ونحوا ومعنى لا لفظا
والكلام فيهما طويل مشهور في المطولات ونحو قد تقدم الكلام عليها
وغير تقول جاءني زيد لا غير وليس غير اي ليس الجائي غيره فتشبه غير
بالظروف والغايات في حذف المضاف اليه منه وبناؤه على الضم
لشدة الابهام فيه كما في الغايات وانما يحذف المضاف اليه من غير
اذا كان مع لا التي لنفي الجنس او مع ليس وذلك لكثرة استعماله معهما
وقال الزجاج لا غير مرفوع والتنوين على تقدير ليس فيه غير وقال
الكوفيون لا غير مبني على الفتح مثل لا ريب انتهى من شرح السيد وقال

الامام

الامام السيوطي قبضت عشرة ليس غير اي ليس غير ذلك مقبوضا وذكر
ابن هشام ان شرطها ان تقع بعد ليس وان قول الفقهاء لا غير لحن
وليس كما قال فقد صرح السيرافي وابن السراج وابو حيان بان لا
كليس في ذلك وتجويزهم زيادة على اخواتها البنا على الفتح فيقال
ليس غير والاخفش يقول باعرابها في الضم والفتح معا وان حذف التنوين
لانتظار المضاف اليه وعلى الفتح هي خبر ليس والاسم محذوف اي ليس المقبوض
غير ذلك ورايه هو المختار عندي لما تقدم في اي الموصولة فتعين
النصب في الجميع على الظرفية لا الحسب فعلى الحالية انتهى المقصود نقله
منه ودون ظرف مبني في بعض احواله كما في قبل وبعد وهو للمكان دون
تقول قعد زيد دون عمرو اي في مكان منخفض عن مكانه وهو
ممنوع التصرف عند سيبويه والجمهور من البصريين وذهب الاخفش
والكوفيون الى انه متصرف لكن بقلة وخرج عليه ومنا دون
ذلك فقال دون مبتدا وبني لاضافته الى مبني والاولون قالوا
تقديره ما دون فحذف ما وقال الشاعر وباشرت حد الموت
والموت دونها وقال وغر الجيش دونها ماوراها بالرمح
ويستثنى به نسوي فيما نقله ابو حيان في شرح التسهيل عن بعض
الفقهاء الحنفية واما دون بمعنى ردي كقولك هذا ثوب دون
فليس بظرف وهو منصرف بوجوه الاعراب انتهى من كلام الامام السيوطي
رحمه الله سبحانه وسوا ومثل ونظيرهما معناهما ظاهر وتقدم الكلام على
سوا في بحث الاستثنا وذو وذا وذي وذات ونحو ذلك لا يخفى
عليك ان هذه الالفاظ ليست ظروفا وليست من الاسما المخصوصة
بالجهات لكن الشيخ رحمه الله سبحانه قد ذكرها من حيث المشابهة في اضافتها
الظروف لما بعدها وبعد فالمبحث في تلك الكلمات التي سردها
الشيخ رحمه الله سبحانه طويل الذيل كثير السيل ومن اراد التبحر فيه
فعليه بالتسهيل لابن مالك وشروحه والمغني وحواشيه والاقتصار

فيه على اقل ممكن يكفي الطالب واشتغاله بما هو الاهم واجب تقول
في التمثيل لذلك فوق السرير زيد وتحت السرير عمرو وامام الفرس
اسد وعند زيد اخ اي مال ولدى زيد كتاب ودون زيد عمرو ونحو
ذلك تقول فوق السرير زيد ففوق ظرف والسرير مجرور بفوق
وزيد مرفوع بالابتداء وخبره فوق السرير مقدم عليه وكذا القول
في بقية الظروف والحروف الجارة ولو قال بدل الحروف الجارة
والاسماء الملحقة بالظروف في الاضافة لكان مناسبا للمقام وكان الشيخ
اشار بقوله وكذا القول في بقية الظروف والحروف الجارة اي
وفي بقية الحروف الجارة الى ان ما ذكره من الظروف وكذا من الحروف
الجارة لا ينحصر الحكم فيه بل جريانها لم نذكر منها حكمه حكم النوع الرابع مجرور
بالاضافة الى الاسماء المحضة قد تقدم منا الكلام على نظير هذه العبارة
قريبا فلا نعيده ثم قوله المحضة ليس قيدا لجر المضاف اليه بالمضاف
او بالاضافة على ما سبق لا يتقيد بكون الاسماء محضة او غير محضة كما هو
ظاهر فان الاضافة اصطلاحا كما قالوه نسبة تقييدية بين اسمين
توجب لثانيهما الجر فخرج بالتقييدية الاسنادية نحو زيد
قائم وبما بعده نحو قام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في
تاويل الاسم وفي عبارة غير واحد لها منسبكة تقصد من غير سابك
كما في سواء عليهم أأنذرتهم وبالاخير الوصف نحو زيد الخياط انتهى كقولك
دار زيد فزيد مجرور بالاضافة الدار اليه وكذا الكلام في قوله
وغلام عمرو فعمرو مجرور باضافة غلام اليه تريد الدار لزيد والغلام
لعمرو فهي اضافة محضة على معنى اللام وتسمى هذه الاضافة التي على معنى
اللام اضافة الكل مفعول ثان لتسمى ومفعوله الاول نائب الفاعل
وهو هذه الاضافة ولم اظفر بهذه التسمية في كلام من وقفت على
كلامهم فان كان في كلام احد من المتقدمين او المتأخرين فبها ونعمت والا

فلعل

فلعل الشيخ اخذها من قول بعضهم ان كان الاول بعض الثاني وصح الاخبار
عنه كثوب خز وخاتم فضة فالثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة
ويصح ان يطلق على كل اسم الخز والفضة فالاضافة تقدير من انتهى
ففهم الشيخ رحمه الله سبحانه من قول هذا البعض ان كان الاول بعضا
الخ ان الاضافة اذا كانت على معنى اللام تسمى اضافة الكل فيكون
مقابلة لاضافة البعض او ان الشيخ وقف على هذه التسمية صريحا
في كلام بعضهم والامر في ذلك سهل اذ هو اصطلاح وقد قيل لكل احد
ان يصطلح على ما شاء واي كان فيه ما فيه واما الاضافة بمعنى من فتسمى
اضافة البعض قد حذف الشيخ رحمه الله سبحانه الفاء من جواب اما وحذفها
ضرورة فان ورد قدر القول كما في قوله تعالى فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم والاصل فيقال لهم اكفرتم كما بين في المطولات وقد
علمت شرح هذه الجملة مما نقلناه عن بعضهم قريبا وقد شرط بعضهم
في الاضافة على معنى من ان يكون بين المتضايفين عموم وخصوص من
وجه كما تقدم في الامثلة السابقة وقيل يكتفى فيها بكونه بعضا
والبحث فيها مشهور جدا ومن هذا النوع الاضافة الى الفاعل نحو
ان كان اسم الاشارة يرجع الى الاضافة بمعنى من كما هو المتبادر
من كلام الشيخ رحمه الله سبحانه كان كلام الشيخ في غاية الاشكال
اذ الاضافة اللفظية التي سيذكرها الشيخ ليست بتقدير حرف كما هو
مصرح به لانها في نية الانفصال وان فرض انها على معنى حرف لا يكون
ذلك الحرف من لان ضابطها على ما فيه من الخلاف لا ينطبق على الاضافة
اللفظية وايضا لا يلائم التسمية باضافة البعض وان كان اسم الاشارة
يرجع الى قوله النوع الرابع مجرور بالاضافة الى الاسماء المحضة
كان كلامه غير صحيح اذ الاسماء في تلك الاضافة ليست محضة لما هو
مقرر في كلام غير واحد من ان اضافة الصفة اي اسم الفاعل والمفعول
وامثلة المبالغة والصفة المشبهة الى معمولها المرفوع بها في المعنى

او المنصوب اضافة غير محضة لانها في تقدير الانفصال ولذلك وصف
بها النكرة في قوله تعالى هديا بالغ الكعبة ووقعت حالا في قوله
ثاني عطفه وذكر ابن مالك في نكتة على الحاجبية انها قد تفيد التخصيص
ايضا فان ضارب زيد اخص من ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول
قبل الاضافة وفهم من تقييد الاضافة بكونها الى المعمول اشتراط
كونها بمعنى الحال او الاستقبال فان كانت بمعنى الماضي فاضافتها محضة
لانها ليست في تقدير الانفصال انتهى والعبارة للامام السيوطي رحمه
الله ومثلها في كلام غيره ايضا فان قلت اذا لم يصح عود اسم
الاشارة في قول الشيخ ومن هذا النوع الاضافة الى المعمول على الحكم فهل
يكون كلام الشيخ ليس له وجه مستقيم يحمل عليه قلت والله اعلم
يمكن ان يقال في تصحيح كلام الشيخ رحمه الله ان اسم الاشارة في كلامه
يرجع الى قوله مجرورا بالاضافة الى الاسم بدون تقييدها بالمحضة
فهو راجع الى المقيد بدون قيده وحينئذ فيصح كلام الشيخ ومثل هذا
الجواب الذي فتح الله تعالى به في تصحيح كلام الشيخ وقع في الجواب عن
قول ابن مالك في الخلاصة والمفرد الجامد فارغ وان يشتق فهو ذو
ضمير مستكن حيث قيل في الجواب عنه ان الضمير في قوله وان يشتق
يرجع الى المفرد لا بقيد كونه جامدا اذ الجامد لا يشتق فلا اشكال
وهذا نجده في تصحيح عبارة الشيخ رحمه الله وربما ظهر لغيري خلافه
فان كان ما ظهر صحيحا غير مجروح فاستمسك به فباب الله تعالى [illegible]
لا تقف عند حد ففيها الصحيح ومنها المردود والله سبحانه هو الهادي الى
الصواب واليه المرجع والمآب ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه شرع في تمثيل
ما ذكره فقال نحو قولك الحسن الوجه فالحسن مضاف وقوله الوجه
مضاف اليه والعامل فيه الجر هو الحسن والكريم الاب الامر فيه كذلك
ونحو زيد حسن وجهه وكريم ابوه اشار بذلك الى ان كلا من الوجه والاب
وان كان مضافا في اللفظ فهو فاعل في المعنى ومنه ايضا اي ذلك النوع

اخص من ضارب قال ابن هشام وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا ح

الاضافة الى المفعول بحسب المعنى كقولك الضارب زيد فالضارب مضاف
وزيد مضاف اليه والراكبوا الفرس فالراكبوا مضاف والفرس مضاف
اليه ثم اشار الى ان زيدا والفرس وان كانا مضافا اليهما لفظا الا انهما
مفعولان معنى بقوله لان المعنى الضاربان زيدا والراكبون الفرس فكل من
زيد والفرس في المعنى مفعول بحسب المعنى قال تعالى والمقيمي الصلاة
الامر فيه كسابقه فرع مبني على الاصل وهو انه يجب مغايرة المضاف
للمضاف اليه فان الشيء لا يضاف الى نفسه لا يضاف الشيء الى وصفه
وكذا لا يضاف الوصف الى موصوفه وكذا لا يضاف الى مؤكده ولا الى
ف مرادفه وقد قيل في تعليل ذلك لان المضاف يتعرف او يتخصص بالمضاف
اليه والشيء لا يتعرف ولا يتخصص الا بغيره والنعت ليس غير المنعوت وكذا ما ذكر
بعده قال ابو حيان وهو مقصور على السماع فلا يستقاس فلا يقال
زيد القائم بجر القائم على ان زيد مضاف اليه واما اذا رفع فيصح
على الابتداء والخبر ونحو الخارج بجر الخارج على انه مضاف اليه
وزيد مضاف واما اذا رفع فيصح على الابتداء والخبر وقد يضاف ما في ظاهره
كقولك مسجد الجامع مما يتوهم منه اضافة الموصوف الى صفته لان
المسجد يوصف بالجامع يقولون المسجد الجامع وكذا جرد قطيفة مما
يتوهم انه من اضافة الصفة الى موصوفها فان الجرد وهو البالي في
الاصل صفة القطيفة اذ يقال قطيفة جرد اي بالية والقطيفة
دثار مخمل لكن ذلك مؤول بحذف الموصوف من كليهما اما في الاول
فالاصل مسجد الوقت الجامع وهو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع
الناس الى المسجد للصلاة واما في الثاني فلان الاصل قطيفة جرد
فحذفوا الموصوف حتى صار جرد كانه اسم غير صفة لقصد التخفيف لكونه
صالحا لان يكون قطيفة وغيرها فاضافوه الى جنسه الذي يتخصص به انتهى
من كلام النهاية الدماميني وقال تعالى ذلك الدين القيم
وقال تعالى علم اليقين راجع فيها تفاسير القران المبين والله اعلم

بكلامه عز وجل المتقن المحكم فلا ينبغي الجولان في معناه الا بعد التثبت
فيه وامعان النظر في بلاغته الا بعد حد الاعجاز على الحقيقة لا المجاز
واما المجزومات فيتم المجرورات التي فرغ من الكلام عليها المشتمل
عليها الباب الرابع فنوعان نوع يجزم فعلا واحدا ونوع اخر يجزم
فعلين وقد جرت عادة جماعة كثيرة من المصنفين المتقدمين والمتاخرين
ان يذكروا ما يجزم فعلا واحدا على حدة وما يجزم فعلين على حدة سوا
اكان اسما نحو متى واين او حرفا كان وان الشيخ رحمه الله سبحانه خالفهم في ذلك
فذكر ما يجزم من الحروف على حدة وان كان فيه ما يجزم فعلين وهو ان وذكر
ما يجزم من الاسما على حدة نحو من وما كاشتراكه وضبط كل منهما بالعد تسهيلا
على الطالب لكنه اسقط ما يجزم فعلين كلمة واحدة وسياتي التنبيه
على ذلك فقال الاول من النوعين مجزوم بحروف الجزم وهي خمس مبتدا
وخبر وحذف التا من خمس مع ان المعدود مذكر وذلك جائز لانه لم يذكر
المعدود بعد العدد كما في قوله عليه الصلاة والسلام واتبعه ستا
من شوال فحذف التا منه لعدم ذكر المعدود وهو ايام مع كونه مذكرا
او يقال المراد بالحروف هنا الكلمات الجازمة وهي مونث فحذف
التا لذلك والامر فيه سهل لم بدل من خمس او خبر مبتدا محذوف والتقدير
احدها لم او مفعول لفعل محذوف تقديره اعني لم الخ وهي حرف يدل
على انتفا حدث المضارع ويقلب زمانه ماضيا بعد ان كان مستقبلا ولا ه
ولما النافية وقيد بها في التسهيل باختها فقال ومنها لم ولما اختها
وكذلك فعل ولده فقال احترزت بقولي اختها من لما الحينية او من لما
بمعنى الا قيل ولا حاجة الى هذا الاحتراز لان لما الحينية والتي بمعنى
الا لا يتخيل دخولها على المضارع اصلا فان لما التي بمعنى الا لا تدخل الا
على جملة اسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم او على
ماض لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت كذا اي الا فعلت كذا اذ
والمعنى ما اسالك الا فعل كذا والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها

الامر لفظا ومعنى نحو ولما جا امرنا نجينا هودا ولا في النهي للمخاطب
والغايب على السوا بخلاف لام الامر فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاغلب
وقد تدخل لتفيد التا الخطاب واللام الغيبة فيتم اللفظ لمجموع الامرين
مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كما قرئ في الشواذ
فبذلك فلتفرحوا انتهى قاله شارح اللباب السيد والظاهر ان الجار
والمجرور في موضع الحال من لا لان المراد لفظها لا معناها والمعنى حال
كونها مستعملة في النهي واللام في الامر الكلام فيه كسابقه وهي لا تسمر
الفاعل الغايب والمفعول الغايب والفاعل المتكلم والمفعول المتكلم
والمفعول وجاز اضمارها في ضرورة الشعر نحو محمد تفد نفسك كل نفس فصل و المخاطب صح
لا يختص بالضرورة بل يقع في النثر وان بكسر الهمزة في الشرط والجزا قوله
لا تخلو هذه العبارة عن تامل فان الظاهر ان المراد بالشرط هذا هو فعل
الشرط وان المراد بالجزا فعل الجزا وحينيذ فان كان معنى الكلام ان ان
مستعملة في لفظ الشرط ولفظ الجزا كان كلاما لا يخلو عن ركاكة وان قيل
وان كان المراد بالشرط هو التعليق فانه يطلق عليه لفظ الشرط ايضا
صار المعنى ان مستعملة في التعليق والجزا ولا يخفى ما فيه ايضا من السماجة
ويظهر الان ان يقال ان في قوله في الشرط بمعنى مع كما في قوله تعالى ادخلوا
في امم والمعنى حينيذ وان مع الشرط والجزا اي مستعملة مع الشرط والجزا
او مجازمة مع الشرط والجزا ونحو ذلك مما يناسب المعنى او يقال ان في
بمعنى على والمعنى عليه وان داخلة على الشرط والجزا ولا يشكل على ذلك ان ان
قد تدخل على شرط ولا جزا لها قاله بعضهم في ان الوصلية لان ذلك
من غير الغالب وان الظاهر تقول انت مثلا لما تقدم لم يضرب زيد فلم
حرف جزم لنفي حدث المضارع وقلبه ماضيا ويضرب فعل مضارع مجزوم
بلم بمعنى ما ضرب بيان لحاصل المعنى في الجملة وهو النفي في الماضي وكذلك
لما ضرب فلما حرف نفي وجزم وقلب وضرب فعل ماض مجزوم بلما هذا
على مقتضى النسخة التي بيدي والظاهر ان الكاتب حرفه والاصل لما

يضرب فان لم ولما يختصان بالمضارع ولا يدخلان الماضي فقد قالوا انه
وبين لما ولم وان اشتركا في الجزم والنفي والاختصاص بالمضارع وقلب
زمانه الى المضي وجواز دخول همزة الاستفهام على كل منهما لكن دخولها
على لم اكثر فبينهما فروق مذكورة في المطولات وتقول لا تفعل نهي
المخاطب بان لا تفعل ذلك الفعل وقد لا تكون للنهي حقيقة مع كونها
جازمة وقال تعالى لا تقم فيه ابدا فلا حرف نهي وجزم وتقم فعل
مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون وفيه جار ومجرور متعلق بتقم
في محل نصب به وابدا ظرف منصوب على الظرفية وقال تعالى لا يسخر
قوم من قوم فلا حرف نهي وجزم ويسخر فعل مضارع مجزوم به وقوم
فاعل بيسخر مرفوع به نعته ظاهرة ومن قوم جار ومجرور متعلق به
في محل نصب وتقول في اللام المكسورة في الامر للغائب وفتحها لغة
سليم لينفق فلان فاللام فيه لام الامر وهي جازمة وينفق مجزوم
بها وفلان كناية عن العلم المذكر العاقل ويكنى بفلانة عن علم المؤنث العاقل
نحو هند ولا يثنيان ولا يجمعان وامرهما غريب من لحاق التاء للمؤنث
وهو علم وانما تلحق للفرق بين الصفات والدليل على انه علم منع مؤنثه من
الصرف في قوله فلانة اصبحت خلية لفلان وكنوا عن علم ما لا يعقل
بالفلان في المذكر والفلانة في المؤنث فزادوا ال فرقا بين العاقل وغيره
وفي تهذيب الاسماء واللغات للنووي انه وقع في الحديث بغير لام
فيما لا يعقل خرجه ابو حيان والبيهقي وابو يعلى عن ابن عباس قال
ماتت شاة لسودة فقالت يا رسول الله ماتت فلانة تعني
الشاة الحديث قال الامام السيوطي وهي فائدة حسنة لا باس
بذكرها على وجه الاستطراد هنا قال تعالى لينفق ذو سعة
من سعته فاللام لام الامر الجازمة وينفق فعل مضارع مجزوم
بها وذو من الاسماء الخمسة فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة
وهو مضاف وسعة مضاف اليه ومن سعته جار ومجرور في محل

بفلان وفلانة

نصب

نصب بينفق ثم حرف استيناف لا يخفى انه اذا تقدم هذه اللام
حرف عطف جاز تسكينها اي اللام وقد اطلق الشيخ رحمه الله سبحانه
حرف العطف والذي في كلام غير واحد واسكانها بعد الواو والفاء
اكثر من تحريكها نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وقد تسكن بعد ثم
نحو ثم ليقضوا تفثهم في قراءة الكوفيين وقالون والبزي وفي
ذلك رد على من قال انه خاص بالشعر وتقول في امر المخاطب
بغير اللام اذهب واضرب لكن حرف استدراك الصحيح ان هذا
اي امر المخاطب بغير اللام مبني على الوقف اي السكون او نائبه
من حذف اخره في المعتل وحذف النون عند اتصالها بالف
الاثنين او واو الجمع او ياء المخاطبة وليس بمجزوم يعني بجازم ولا
يخفى ما في التعبير بمجزوم مقابلا حتى يكون مما نحن فيه وقد جاءت
اللام في الامر للمخاطب في قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا على
قراءة من قرأها بالتاء الفوقية وقد تقدم منا الكلام عليها
فيما سبق واما مثال الجزم ان في الشرط والجزاء فنحو قوله
تعالى ان تتقوا الله يجعل لكم فرقانا اصله تتقون بنون الرفع
حذفت النون للشرط الجازم وهو ان ويجعل مجزوم بالجزاء اي
بسبب الجزاء ولا يلزم في السبب ان يكون عاملا فانه اعم منه
وحينئذ فالجازم ليجعل هو ان على الصحيح عند المحققين من البصريين
وعزي الى سيبويه وقيل الجزم بفعل الشرط وهو مذهب الاخفش
واختاره في التسهيل وقيل الجزم بالاداة والفعل معا ونسب
لسيبويه والخليل وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين فليتامل
وتقول في غير القران ان تكرمني اكرمك واعرابه
ظاهر لا يخفى انه اي الشان اذا كان الشرط والجزاء ماضيين لفظا
ومعنى بخلاف نحو ان لم تكرمني لم اكرمك جاز فيهما ما وجب ترك
الجزم اي لفظا بل يكون كل منهما في محل جزم لبنائهما نحو ان ضربتني ضربتك

فان حرف شرط جازم وضرب في محل جزم بان والتاء اللاحقة له فاعله
والنون للوقاية والياء مفعول به في محل نصب وضربتك جواب
الشرط وضرب فيه في محل جزم بان والتاء فاعله والكاف مفعول
في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب واذا كان الجواب مستقبلا
والشرط ماضيا جاز فيه اي في الجواب يعني في فعله الجزم وجزمه هو
الكثير الشائع نحو ان جاء زيد اكرمه وتركه اي ترك الجزم فيرفع نحو قوله
وان اتاه خليل يوم مسغبة • يقول لا غائب مالي ولا حرم •
الخليل الفقير من الخلة بفتح الخاء وهي الحاجة والحرم بكسر الراء الحرمان
اي لا غائب مالي ولا ذو حرمان والمعنى انه اذا سئل اعطى بلا تعلل
والمبرد يجعل ذلك شاذا او بتقدير الفاء وهو احد وجهين عند سيبويه
والاخر عنه انه على التقديم والتاخير اي يقول ان اتاه خليل
الجواب لا عينه وجواب الشرط محذوف قال ابن هشام رحمه الله
وانبنى على هذا الخلاف مسالتان احدهما انه هل يجوز زيدا ان ياتيني
اكرمه بنصب زيد فسيبويه يجيزه كما يجيز زيدا اكرمه ان ياتيني
والقياس ان المبرد يمنعه لانه في سياق ادات الشرط فلا يعمل فيما تقدم
على الشرط فلا يفسر عاملا فيه والثانية انه اذا جيء بعد هذا الفعل
المرفوع بفعل معطوف فهل يجزم اولا فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم
وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالرفع على لفظ الفعل والجزم بالعطف
على محل الفاء المقدرة وما بعدها انتهى ما نقله عنه العلامة الدماميني
رحمه الله تنبيه هذا ما تحصل من كلامهم في هذه المسالة وعليه
الامام ابن مالك حيث قال
.... وبعد ماض رفعك الجزا حسن وتبعه العلامة ابن هشام
في توضيحه وزاد على ابن مالك بحسب الظاهر ان مثل الشرط الماضي
الشرط المضارع المقرون بلم نحو ان لم تقم اقم بالرفع قال في الشرح
لان مجزوم لم لا تعمل الادات فيه فهو كالماضي انتهى وهو في الحقيقة يمكن

دخوله

دخوله في قول ابن مالك وبعد ماض بان يراد به لفظا ومعنى او معنى
فقط ثم اقول ان هذا الكلام لا يخلو عن تفكر وتامل وذلك ان
سيبويه في احد قوليه قد خرج الرفع على التقديم والتاخير وان الجواب
محذوف وليس المضارع المرفوع عين الجواب وحينئذ فيكون قول
الامام ابن مالك وبعد ماض رفعك الجزا حسن لا يخلو عن مساهلة
حيث سماه جزاء اذ قد علمت ان الجزاء عند سيبويه محذوف وليس المذكور
عين الجواب والامر في ذلك سهل فانه يجاب عنه بانه سماه جزاء بحسب
الصورة الظاهرة واما على تخريج المبرد وهو قول ثان لسيبويه وهو
انه على اضمار الفاء فكذلك لا يخلو الكلام عن نظر وذلك ان اضمار الفاء
مع غير القول مختص بالضرورة فلا يكون رفع المضارع بعد الشرط الماضي
حسنا كما صرح به ابن مالك ولا قويا كما عبر به ابن هشام نعم وقد
نقل الامام السيوطي تبعا للشيخ ابي حيان في تخريج ذلك قولا ثالثا
لم يذكره العلامة الدماميني فيما سبق وعبارته بعد ان نقل التخريجين
السابقين وقال اخرون هو الجواب لا على اضمار الفاء ولا على
نية التقديم ولكن لما لم يظهر لاداة الشرط تاثير في فعله لكونه
ماضيا ضعف عن العمل في فعل الجواب انتهى وعلى هذا التخريج يتضح قول
الامام ابن مالك اي وبعد ماض رفعك الجزا حسن وكذا قول ابن هشام
انه قوي لكن هذا التخريج ضعيف ولعلهما لا يقولان به فلا ينبغي ان يحمل
كلامهما عليه فتدبر ثم اقول لعل هذه المسالة مصورة بان لا
يكون المضارع المرفوع بعد الشرط الماضي خاليا عن الفاء لما سياتي
في كلام الشيخ في الفرع الاتي من ان الفاء اذا دخلت في جواب الشرط
ارتفع المضارع على اضمار مبتدا يعني فيكون الجزاء حينئذ جملة اسمية
والمضارع فيها مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ومعلوم ان الجزاء فلا
يجوز فيه والحالة هذه ترك الجزم الذي قاله الشيخ في الفرع
السابق وايضا ينبغي تصويرها بما اذا لم يقترن الجزاء بلم نحو ان قام

زيد لم يقم عمرو فان الجزاء في هذه الصورة واجب الجزم بلم ولا يتاتى فيه قول الشيخ السابق جاز فيه الجزم وتركه وهذا امر ظاهر فان قوله جاز فيه الجزم وتركه معناه ما لم يمنع مانع من ذلك ولعله كغيره من ابن هشام وغيره اطلق العبارة اعتمادا على ظهور ما قررناه ولم اره لغيري وهو ظاهر ان شا الله تعالى فــرع قد ذكره على سبيل الاستطراد والا فهو مما ليس الكلام فيه وهو مبني على اصل متقرر عندهم وهو ان الفا اذا اسقطت من المضارع بعد الطلب ولو بلفظ الخبر وقصد به الجزاء للطلب السابق عليه بان قدر مسببا عنه جزم ذلك المضارع وجوبا باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط كما هو مذهب الجمهور وقيل مجزوم بنفس الاداة كما بين في المطولات فان سقطت الفا بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفي او بعد الطلب ولم يقصد به الجزا وجب الرفع وحينئذ يكون رفعه على ما ذا وهذا محط نظر الشيخ فيما ذكره بقوله وقد يقع الفعل المستقبل في الجواب اي جواب الطلب من امر وغيره لا في جواب الشرط الذي الكلام فيه كما قد يقع في الوهم موقع الصفة والحال يعني او الحال كقوله تعالى انزل علينا مائدة من السما تكون لنا عيدا فانزل فعل امر للطلب مبني على السكون وعلينا جار ومجرور متعلق به في محل نصب ومائدة مفعول به فهو منصوب بفتحة ظاهرة ومن السما جار ومجرور يحتمل انه صفة لمائدة فانها نكرة والقاعدة ان الجار والمجرور اذا وقع بعد نكرة يكون صفة لها ويحتمل انه متعلق بانزل وقوله تكون فعل مضارع ناقص وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هي اسمه في محل رفع به وهو عائد على مائدة وقوله عيدا خبر تكون ولنا جار ومجرور متعلق به فقوله تكون مع ما بعده صفة لمائدة لانها جملة وقعت بعد نكرة وحكمها حكم الجار والمجرور اذا وقع بعدها فتكون صفة ثانية للمائدة بعد وصفها بالجار والمجرور بنا على انه صفة واما اذا قلنا ان من السما متعلق بانزل فلا تكون الجملة صفة ثانية وانما اعرب تلك الجملة صفة

ولم

ولم يكن الفعل فيه مجزوما في جواب الامر لما تقدم لك من القاعدة المقررة وهي ان الفا اذا سقطت بعد الطلب من امر او غيره ولم يقصد الجزا يرفع الفعل ورفعه على ثلاثة اوجه الحال وذكره الشيخ ولم يمثل له ومثاله غيره بقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون والاستيناف ولم يذكره الشيخ اصلا وذكره غيره ومثله بنحو قم يدعوك كان المخاطب لما قال لماذا اقوم فقال لانه يدعوك قاله بعضهم واما قوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى فيحتمل في جملة لا تخاف دركا ان تكون من الضمير في فاضرب اي غير خائف وان تكون استينافا اي انك لا تخاف او صفة طريقا لا تخاف فيه اي طريقا غير خائف انت فيه فحذف الجار واوصل الفعل فصار الظرف كانه مفعول ثم حذف الضمير كما في قولك مررت [برجل صح] اكرمت اي اكرمته اهـ انتهى ثم ذكر الشيخ رحمه الله سبحانه مثالا للصفة ولو ذكر بدله مثال الحال لكان مناسبا لقوله سابقا يقع موقع الصفة والحال فقال وكذلك نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث صفتان لوليا فيرثني صفة لوليا بلا كلام وقوله ويرث معطوف على الصفة والمعطوف على الصفة صفة في المعنى فغلب الشيخ الصفة الحقيقية على غيرها واطلق عليهما صفتان وذلك على قراءة من رفعهما اما على قراءة الجزم فيكونان مجزومين في جواب الامر وهو هب على قصد الجزاء قال صاحب المفتاح الاولى حمل الاية على الاستيناف دون الوصف لئلا يلزم منه ان زكريا لم يوهب من وصف لهلاك يحيى قبله وفيه نظر لان مطلوب الانبيا عليهم الصلاة والسلام بالحقيقة هو الاصلح ودعاهم لاجله فما نحن فيه انه وقع على خلاف دعاهم فهو في الحقيقة مطلوبهم لان دعاهم لا يكون عن مجرد التشهي وانما يطلبون الاصلح لانفسهم ولاممهم فوقوع الامر على خلاف دعاتهم يكون كالتنبيه على الاصلح انتهى من كلام السيد على اللباب ولا يخفى ما في الجواب فليراجع تفسير الاية من القاضي البيضاوي والزمخشري وغيرهما

فان في ذهني انهم تكلموا على ذلك وعلى دعا الانبيا عليهم الصلاة والسلام
هل هو مقطوع الاجابة ام لا النوع الثاني يجزم بالاسما التي تضمنت
معنى الشرط وهو ان الجملة امر الباب وهي تسعة ولعل صوابه عشرة
وبيان ذلك ان جازم الفعل نوعان نوع يجزم فعلين قال فعلا واحدا
وهو اربعة احرف كما قاله ابن هشام في التوضيح والنوع الثاني يجزم
فعلين قال الشيخ خالد وهو احدى عشرة كلمة وذكرها ابن هشام
وعد منها ان واذ ما والتسعة التي سيذكرها الشيخ وبهم تكمل العدة
احدى عشرة لكن الشيخ قد عد ان من جملة الحروف الخمسة كما تقدم
تبعا لمن عدها في النوع الثاني ولا ضرر في ذلك ولكن لا يعد فيما تضمن
معنى الشرط ايان كما سياتي مع انها من الاسما المتضمنة لمعنى الشرط عشرة
فلا وجه لاسقاطها وبذكرها تكمل عدة الاسما المتضمنة لمعنى الشرط عشرة
لا تسعة فلعل ذلك من تصرف الكاتب بل الشيخ الاول من تلك التسعة
من بفتح الميم موضوعة لمن يعقل متضمنة لمعنى الشرط الثاني ما الشرطية
بقرينة عدها في الجوازم وهي لتعميمها تدل عليه وكل من ما ومن مبهمة
في زمان الربط فتكون زمانية وغير زمانية قال في المغني النوع
الثاني اي من انواع ما الشرطية وهي نوعان غير زمانية نحو وما
تفعلوا من خير يعلمه الله ثم قال وزمانية ونقله عن جماعة ومثله
بقوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم مدة استقامتهم
لكم انتهى وممن جزم بانها ترد للزمان الشيخ الرضي ومثله بنحو ما تجلس
من الزمان اجلس فيه وقد تكلم شيخنا علامة زمانه احمد بن قاسم على
هذه الاية بكلام نفيس في الايات البينات في بحث الحروف من جمع الجوامع
ليس هذا المحل محل ايراده والثالث اي بفتح الهمزة وتشديد اليا
وهي للعموم في ذوي العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه من عاقل وغيره
من زمان او مكان او حدث او غير ذلك والرابع اين بفتح الهمزة وسكون
اليا التحتية وفتح النون وهي للعموم في المكان نحو اينما تكونوا يدرككم

الموت

الموت والخامس متى وهي للعموم في الزمان والسادس حيثما وهي للعموم
في المكان نحو قوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان
والسابع اذ ما قد عدها الشيخ من جملة الاسما المتضمنة لمعنى الشرط
وهو قول ضعيف على ما قيل والاصح انها حرف فقال سيبويه انها
حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم فمعناه
ان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان
وان المعنى في المثال متى تقم اقم وهذا هو الذي مشى عليه الشيخ
رحمه الله سبحانه واحتجوا عليه واجيب عن احتجاجهم بما يطول ذكره
والثامن انى بفتح الهمزة والنون المشددة وبعدها الف وهي
للعموم في المكان والتاسع مهما اسم شرط بمعنى ما ولا يخرج عنها الاسمية
خلافا لمن زعم انها تكون استفهامية ولها خواص اخر تخالف فيها ما
فانها لا تجر بالاضافة ولا بحرف جر بخلاف ما ذكر من من وما والعاشر
الذي اسقطه الشيخ ايان وهو اسم شرط جازم موضوع للتعميم
في الزمان بفتح وكسرة همزتها لغة سليم كقوله فايان ما تعدل
به الريح تنزل فايان اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية وما
زائدة وتعدل فعل الشرط مجزوم بايان وعلامة جزمه السكون وبه
جار ومجرور متعلق بتعدل والريح فاعله وهو مرفوع وعلامة رفعه
ضمة ظاهرة في اخره وتنزل جواب الشرط مجزوم به وعلامة جزمه
السكون المقدر في اخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة العارضة
للقافية واعلم ان هذه الادوات في لحاق ما بها على ثلاثة اضرب
لا يجزم الا مقترنا بها وهو حيث واذ كما اقتضاه وضعه واجاز الفرا
الجزم بهما بدون ما قياسا على ان واخواتها ورد بانه لم يسمع فيهما
الا مقترنا بما بخلافهما وضرب لا يلحقه ما وهو من ومهما واني ولحازه
الكوفيين في من واني وضرب يجوز فيه الامران وهو ان واي ومتى
وايان واين ومنع بعضهم في ايان والصحيح الجواز تقول انت

اذما

ممثلا من يفعل سوا يجز به فمن اسم شرط جازم مبتدا في محل رفع بالابتدا
وفي خبره خلاف قيل جزءه فعل الشرط وحده وقيل فعل الجواب لان
الفايدة تمت به وقيل مجموعهما ووجه ذلك في المغني وصحح الاول
قال بعض المشايخ عقب كلام المغني والظاهر ان مراده بفعل الشرط
وفعل الجواب جملة الشرط وجملة الجواب انتهى وهو ظاهر ونقل
بعض المحققين عن الكشاف في سورة الزمر عن اواخره وتفصيل وتحصيله
ان اداة الشرط اذا كانت اسما من اسمايه فهي مبتدا خبره الجزا او ه
الشرط مع الجزا على الاصح او هي مفعول او ظرفا وغير ذلك فراجعه
فانه نفيس عند تامل كلامه وفي يفعل الذي هو فعل الشرط ضمير مستتر
جوازا تقديره هو وتجز فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله جواب
الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف اخره وهو الالف نيابة عن
السكون لانه معتل الاخر ونايب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو في محل رفع وبه جار ومجرور متعلق بيجز في محل نصب وقال
تعالى ما ننسخ من اية او ننسها نات بخير منها فما اسم شرط جازم
لفعلين الاول فعل الشرط وهو ننسخ مجزوم بما والثاني نات
جواب الشرط مجزوم بحذف اخره وهو اليا لانه معتل واما اعراب
ما فيها قولان احدهما وهو الظاهر انها مفعول مقدم لننسخ ه
والتقدير اي شي ننسخ مثل قوله تعالى ايا ما تدعوا والثاني
انها واقعة موقع المصدر ومن اية هو المفعول به والتقدير اي
نسخ ننسخ اية قال ابو البقا وغيره وقالوا مجيها مصدرا
جايز انتهى من كلام السمين باختصار وتقول ايهم ياتني اكرمه
فاي اسم شرط جازم مفعول مقدم منصوب بفتحة ظاهرة في اخره كما
في قوله تعالى ايا ما تدعوا فهي معربة وهي بحسب ما تضاف اليه وهي
هنا مضافة الى الكاف فهمزه المخاطب وياتني فعل الشرط مجزوم بها

وعلامة جزمه حذف اخره والنون للوقاية واليا مفعول به في
محل نصب واكرمه جواب الشرط فهو مجزوم وعلامة جزمه السكون ه
الظاهر في اخره وفي نحو قولك اي يوم تسافر اسافر تكون اي فيه
منصوبة على الظرفية الزمانية لاضافتها الى الزمان وفي نحو قولك
اي مكان تجلس اجلس منصوب على الظرفية المكانية وفي نحو قولك
اي ضرب اضرب منصوبة على النيابة عن المفعول المطلق والحاصل ان
اعرابها بحسب ما تضاف اليه وتقول اين تذهب اذهب
فاين اسم شرط جازم مبني على محل نصب على الظرفية المكانية وتذهب
فعل الشرط مجزوم به وجزمه ظاهر واذهب جواب الشرط مجزوم به
ايضا وجزمه كذلك وتقول متى تخرج اخرج فمتى اسم شرط
جازم مبني في محل نصب على الظرفية الزمانية وتخرج فعل الشرط مجزوم
به وجزمه ظاهر واخرج جواب الشرط مجزوم به كذلك وتقول
حيثما تكن اكن فحيثما اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية
المكانية تكن وتكن فعل الشرط مجزوم به وعلامة جزمه السكون ه
الظاهر وفيه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت وقوله اكن جواب
الشرط مجزوم بالسكون الظاهر وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره انا
في محل رفع واذما تكن اكن لم يتقل فيه كسابقه وتقول اختصارا مع ه
ظهور المراد وهي على طريقة الشيخ من الاسما المتضمنة لمعنى الشرط
فهي ظرف زمان بمنزلة متى لانها قبل دخول ما عليها كانت اسما والاصل
عدم التغيير واجيب عن ذلك بان التغيير قد تحقق قطعا بدليل
انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انه نزع منها ذلك المعنى
البتة وانها بالتركيب مع ما صارت حرفا وهو الاصح واليه ذهب
سيبويه وصححه ابن مالك وغيره فعلى اختيار الشيخ رحمه الله سبحانه يكون
في محل نصب لانه ظرف مبني لا يظهر فيه اعراب لتضمنه معنى الشرط وتكن
فعل الشرط مجزوم باذما وجزمه ظاهر وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره

انت في محل رفع وقوله ائت جواب الشرط مجزوم به ايضا على الصحيح وجزمه
ظاهر وفيه ايضا ضمير مستتر وجوبا تقديره انا في محل رفع لانه اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب وايا تفعل افعل فايا اسم شرط جازم مفعول مقدم
واقعة على الحدث هنا او الزمان مثلا حسب ما يقتضيه المقام وقوله
تفعل فعل الشرط مجزوم بايا وجزمه ظاهر وفيه ضمير مستتر فيه وجوبا
ان قرئ تفعل بتا الخطاب او جوازا ان قرئ بيا الغيبة وقوله افعل
جواب الشرط مجزوم بايا ايضا كما تقدم وفيه ضمير فاعله مستتر وجوبا
تقديره انا مبني لا يظهر فيه اعراب ومهما تفعل افعل فمهما اسم شرط
جازم على الصحيح خلافا لمن زعم انها تكون حرفا فهي مبتدا في محل رفع
بالابتدا لانها اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وقوله تفعل فعل الشرط
مجزوم بها وجزمه بالسكون الظاهر وفيه ضمير مستتر وجوبا ان قرئ
بالفوقية تقديره انت او جوازا ان قرئ بالتحتية تقديره هو
وقوله افعل جواب الشرط مجزوم بها وجزمه ظاهر بالسكون وفيه
ضمير مستتر وجوبا تقديره انا فاعله فرع اذا دخلت الفا
في جواب الشرط ارتفع المضارع بعدها على اضمار مبتدا اقول
هذا الفرع كالمختصر او المقيد لقول الشيخ سابقا واذا كان الجواب
مستقبلا والشرط ماضيا جاز فيه الجزم والرفع انتهى فيتقيد جواز الرفع
هناك بما اذا كان الجواب خاليا عن الفا اخذا من هذا الفرع واقول
ايضا هذا الفرع المذكور هنا ينبغي لك ان لا تغفل عن تقييد ارتفاع
المضارع بعدها بما اذا لم يدخل عليه جازم فيجزمه نحو قوله سبحانه ومن
يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخف ظلما ولا هضما في رواية ابن كثير
بجزم يخف والفا في مثل ذلك لازمة للجزا لكونه طلبيا فلا تغفل وتقييد
ايضا بما اذا لم يدخل عليه ناصب فينصبه نحو وما تفعلوا من خير فلن
تكفروه والفا في ذلك ايضا لازمة في الجزا لاقترانه بحرف الاستقبال
كما هو معروف تقول انت في التمثيل لذلك من ياتيني فاكرمه فمن اسم

شرط

شرط جازم مبتدا في محل رفع بالابتدا لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
وياتيني فعل الشرط مجزوم بمن وجزمه بحذف اليا لانه معتل وفيه
ضمير مستتر جوازا تقديره هو والفا في فاكرمه رابطة للجزا بالشرط
وليست عاطفة وقوله اكرمه فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب
والجازم وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره انا والها الضمير مفعول في محل
نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والجملة خبر لمبتدا محذوف كما
اشار اليه الشيخ بقوله اي فانا اكرمه وجملة فانا اكرمه جواب
الشرط في محل جزم لان الجملة على هذا التقدير في الحقيقة جملة اسمية
فيجب الربط فيها بالفا ولا تؤثر الادات في لفظ الفعل وحده ولا
في محله وكانت الجملة باسرها في محل جزم على انها جواب الشرط كما تقرر
وقال تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مثال ثان من القران العظيم
فمن اسم شرط جازم وعاد فعل الشرط على ما تقدم والفا رابطة للجزا
وينتقم فعل مضارع مرفوع للتجرد والله فاعله ومنه جار ومجرور متعلق
بالفعل وجملة ينتقم الله منه في محل رفع خبر لمبتدا محذوف اي فهو
ينتقم الله منه وجملة فهو ينتقم الله منه جواب الشرط في محل جزم
بنا على ما تقدم ومن كفر فامتعه قليلا يؤخذ اعرابه من سابقه وقد
اشار الشيخ رحمه الله سبحانه الى تقدير المبتدا بقوله فانا امتعه فانا
مبتدا محذوف وجملة امتعه في محل رفع خبره وجملة فانا امتعه في محل
جزم جواب الشرط وانظر الشيخ تقدير المبتدا في هذه الاية دون
المثال الاول وترك تقديره في قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه
واستخرجه والله اعلم تنبيه ما قلناه سابقا في تقرير كلام الشيخ
من كون هذا الفرع الذي ذكره هنا كالمختصر والمقيد لذلك الفرع
السابق قد وجدت في كلام الامام السيوطي ما يصرح به مع زيادة
فايدة وعبارته ويرتفع الجواب وجوبا ان قرن بالفا سوا كان فعل
الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه ام مضارعا نحو فمن يؤمن

برفعه فلا يخاف وانما رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدا محذوف
تقديره فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف فالواو لولا ذلك لحكم
بزيادة الفا فكان الفعل مجزوما ولكن العرب التزمت هذا الرفع فعلم انها غير
زايدة ويرفع جوازا ان كان الشرط فعلا ماضيا ومن شواهد الجزم قوله
تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم من كان يريد حرث
الاخرة نزد له في حرثه قال ابو حيان ولا نعلم خلافا في جواز الجزم وانه
فصيح مختار الا ما ذكره صاحب كتاب الاعراب عن بعض النحويين انه
لا يكون في الكلام الفصيح وانما يجيء مع كان لانها اصل الافعال انتهى المراد
نقله من كلام السيوطي بحروفه وبه يقرر كلام الشيخ بحيث لا يخرج
عنه هذا التامل فيقال في كلام الشيخ رحمه الله فرع اذا دخلت الفا اه
في جواب الشرط لا فرق فيه بين ان يكون ماضيا او مستقبلا وقوله ارتفع اه
الفعل اي وجوبا ان قرن بالفا كما اشار اليه الشيخ بالمثال الاول
وبالايتين الكريمتين ومنه يعلم ان قوله سابقا جاز فيه الجزم وتركه
مقيد بان لا يكون فيه الفا واما التقييد الذي قلناه سابقا بان محله
اذا لا يدخل عليه ناصب فينصبه وجازم فيجزمه فامره ظاهر معلوم لا يرد
على اطلاق الشيخ ولا على اطلاق السيوطي وغيره المسالة فقد تم فيه
للعلة حسن ان شا الله سبحانه وهو حسبي ونعم الوكيل الباب
الخامس في التوابع وانواعها خمسة بوجه لقوله وانواعها النوع الاول
تابع مبتدا وخبر وقوله بالنعت متعلق بتابع اي تابع بسبب النعت
وهو خمسة جزء من قوله وهو مضاف الى قوله اقسام الحلية والفعل
الظاهر ان مراده به ما اشتق من الفعل بدليل مثاله الاتي او المراد
الحدث والامر فيه سهل ظاهره ان الحصر في النسب والوصف باسما الاجناس
بذو بمعنى صاحب والظاهر ان ذو بمعنى صاحب ليس بقيد بل ما يتوصل به
الى الوصف باسما الاجناس كذات وذوا وذوات وكاسما الاشارة نحو

هذا

هذا الرجل تنبيه لم ار لغلبة الملا عني من حصر النعت في تلك الخمسة
التي ذكرها الشيخ وخصوصا على طريقة ابن الحاجب القايل ان الجوامد
ينعت بها وقد يرد على الحصر في الخمسة نعت اسم الاشارة بالمعرف
بال الجامد نحو هذا الرجل وكذا النعت باي نحو يا ايها الرجل ونحو انت
الرجل كل الرجل والوصف بالعدد نحو مررت بنسوة اربع ونحو ذلك فانها
بحسب الظاهر ليست من الخمسة التي ذكرها الشيخ فان ذهب فنقول
هذه وامثالها مؤولة باوصاف ترجع الى تلك الخمسة قلنا قد عد الشيخ
من تلك الخمسة ذو بمعنى صاحب مع كونها مؤولة بالمشتق كما صرح به بعضهم
فكان ينبغي عدم عدها وحدها دون غيرها مما يتوصل به الى الوصف
باسما الاجناس ويمكن الجواب عنه بانه انما افردها بالذكر دون
غيرها مما يتوصل به الى الوصف باسما الاجناس لملازمتها للتوصل بخلاف غيرها صح
كاي واسما الاشارة ولم يذكر الشيخ النعت بالمصغر الجامد نحو هذا
انسان رجيل فقد ذكروا في باب جمع المذكر السالم انه بمعنى الوصف
ولهذا يجمع جمع مذكر سالم كما يجمع وصف من يعقل فليحرر فاني لم اره لغيري
فان صح ذلك ورد على الخمسة التي ذكرها الشيخ اذ هو قريب من المنسوب
الذي ذكره وقد يقال ان الشيخ رحمه الله سبحانه لم يقصد الحصر في تلك
الخمسة وانما ذكرها تسهيلا على الطالب وخصوصا على القول بان مفهوم
العدد لا يفيد الحصر ثم شرع الشيخ في بيان امثلة تلك الخمسة اقساما
فقال فالحلية كقولك رجل طويل فطويل نعت رجل بحليته واسود كذلك
ونحوها كابيض واصفر واخضر والفعل عطف على قوله فالحلية وذلك
كقولك رجل قايم فقايم فعل اي مشتق من الفعل الاصطلاحي او فعل
لغوي نعت به رجل وكاتب وخياط الكلام فيهما كما قبلهما والغريزة عطف
على قوله فالحلية وذلك كقولك رجل كريم فكريم من الغرايز النفسية وقع
نعتا لرجل وظريف وفطن كذلك والظاهر ان الظريف من الغرايز المتعلقة
بالشكل فليحرر ونحوها كقولك رجل بخيل وقبيح وغني والنسب كقولك بصري

هاتني فرنجي ونحوها كقولك يمتي كوفي ولم يذكر الشيخ حرف العطف
في امثلة النسب كما ذكره في سابقه فهل ذلك لحكمة ام لا والاقرب الثاني بل
والوصف باسما الاجناس بذو واقول المراد باسما الاجناس التي
يتوصل الى وصفها بذو التي ما لا يصح ان تقع صفة لغيرها على وجه الاستقلال
نحو العلم والحلم والكرم ولا فرق فيها بين ان تكون نكرة كما مثل الشيخ
او معرفة وليس المراد باسما الاجناس هنا خصوص النكرة كما قد يتبع في
وهم ضعفة الطلبة ولا ما يشمل نحو العالم والجاهل مما يصح الوصف
به على وجه الاستقلال فلا تقال جائني ذو العالم او الجاهل ونحو ذلك
وانما اطلق عليها اسما اجناس عرفا هذا المحل فاحفظه ودع عنك ما قيل
او تقال فاذا تعدا الحق الا الضلال وا لله ذو الفضل العظيم وفوق
كل ذي علم عليم والوصف باسما الاجناس بذو كقولك جائني رجل ذو مال
او ذو المال او ذو الذهب والفضة فجا فعل ماض مبني على الفتح الظاهر
والنون للوقاية والياء مفعول به في محل نصب لبنائه ورجل فاعل جاء
وذو بمعنى صاحب مؤول بالمشتق صفة لرجل فهو مرفوع مثله لكن بالواو
لانه من الاسما الخمسة وهو مضاف ومال مضاف اليه مجرور بكسرة
ظاهرة في اخره وكذا الاعراب فيما زدناه من الامثلة المعرفة بال
فلا تغفل ورايت رجلا ذا مال فرايت فعل وفاعل ورجلا مفعول به فهو
منصوب بفتحة ظاهرة وذا نعت له منصوب بالالف لانه من الاسما الخمسة
وهو مضاف ومال مضاف اليه مجرور بكسرة ظاهرة في اخره ومررت برجل
ذي مال فمررت فعل وفاعل وبرجل جار ومجرور في محل نصب بمررت
وذي نعت له فهو مجرور مثله لكن جره بالياء لانه من الاسما الخمسة كما تقدم
والاعراب فيه ظاهر وهو مضاف ومال مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة
فهذه الصفات الخمسة السابقة كلها اي كل واحد منها اذا وقع مستقلا
اي بان لم يذكر موصوفه في اللفظ او ذكر موصوفه ولو كان واحدا منها تبعا

على

على الصفة يوصف فكل بما تبع الموصوف في اعرابه لفظا او تقديرا او محلا
اتفقا في نوع الاعراب او اختلفا بحيث يكون اعرابهما من جهة واحدة بان
يكون بسبب امر واحد كالفاعلية مثلا فان رفع الفاعل لقيام نحو الفعل
به وكذا رفع نعته لانه متحد به فلا ينافي ان اعراب احدهما من حيث المحل
والاخر لا من حيث المحل وقد علم من كلامه انه لا يجوز في شي من النعوت
ان يخالف منعوته في الاعراب فلا ينعت مرفوع بغيره ولا منصوب
بغيره ولا مخفوض بغيره فان قيل هذا منتقض بقولهم هذا جحر ضب خرب
فوصفوا المرفوع وهو الجحر بالمخفوض وهو خرب قلت اكثر العرب ترفع
خربا ولا اشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته المخفوض كما قال الشاعر
قد يوخذ الجار بجرم الجار ومرادهم بذلك انه يناسب بين المتجاورين
في اللفظ وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي خرب
ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة كما صرح
به ابن هشام وغيره وحينئذ فليس ذلك بمخرج له عن كونه تابعا لمنعوته
في اعرابه كما انا نقول المبتدا والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة
الحسن البصري الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام قال العلامة الدماميني
والحاصل ان حركة الخفض في الجوار من جملة صور الاتباع وفي قولهم
على الجوار ما يشير اليه فلا اشكال انتهى وفي تعريفه وتنكيره فلا يجوز ان
ينعت المعرفة بالنكرة ولا العكس كما هو مذهب جمهور البصريين ولا
يرد النقض بالجمل الخبرية لان الجملة نكرة حكما والمراد بالتنكير حقيقة
او حكما ثم قال بعضهم وينبغي ان يستثنى مما ذكره الشيخ وغيره ما قالوه
في باب النداء من نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا كريما اقبل الحين فانه
لا تبعية فيه في التعريف وفي هذه المسالة كلام اعرضنا عنه لطوله وتانيثه
وتذكيره فلا يجوز ان يكون المنعوت مؤنثا والنعت مذكرا وبالعكس
فتحصل من كلام الشيخ ان النعت يتبع منعوته في اربعة من عشرة واحد
من اوجه الاعراب الثلاث وواحد من التعريف والتنكير وواحد من

قد يكون ظاهرا واعراب الاخر
قد يكون مقدرا ولان اعراب
احدهما قد يكون بالحركات واعراب
الاخر قد يكون بالحروف
ولا فرق بين ان يكون
اعراب احدهما

اعراب المجرور
بالمجاورة

من التذكير والتانيث وواحد من الافراد وفرعيه هذا اذا كان النعت
رافعا لضمير المنعوت المستتر ولم يمنع مانع من التبعية كما في الملتزم
افراده وتذكيره كافعل من كما صرحوا به في باب افعل التفضيل او تذكيره
كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامراة صبور وجريح او تانيثه
كرجل ربعة وهمزة اوامراة ربعة وهمزة ويسمى ذلك عندهم نعتا حقيقيا
لجريانه على ما قبله في المعنى ورفعه ضميره المستتر فان لم يكن النعت
رافعا لضمير المنعوت المستتر بان رفع ظاهرا او ضميرا بارزا فيتبع منعوته
في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب الثلاث وواحد من التنكير
والتعريف واما الخمسة الاخرى وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فحكمه فيها حكم الفعل باعتبار ما بعده من غير اعتبار حال
الموصوف كما بين في المطولات ويسمى هذا عندهم نعتا سببيا لجريانه
معناه على ما بعده ورفعه حال كونه ملتبسا بضمير ما قبله وزاد بعضهم
قسما اخر وسماه النعت المجازي وهو الذي يكون معناه لما بعده
ويرفع ضمير ما قبله قال وحكمه حكم النعت الحقيقي في كونه يتبع ما قبله
في اربعة من عشرة نحو جاء رجل قايم الاب ورايت رجلا قايم الاب ومررت
برجل قايم الاب وجاء زيد القايم الاب ورايت زيدا القايم الاب
ومررت بزيد القايم الاب ونحو ذلك من بقية الامثلة وهي غير خافية
فلا نطيل بها ولم يتعرض الشيخ رحمه الله سبحانه لهذين القسمين الاخيرين
اختصارا وشرع في التمثيل للقسم الاول وهو النعت الحقيقي حيث قال
قولك انت في التمثيل جاني رجل كريم فكريم نعت لرجل وقد تبعه
في الاعراب وهو الرفع والتذكير والافراد والتنكير والرجل الكريم
فالكريم نعت للرجل وقد تبعه في التعريف والاعراب والافراد والتذكير
وامراة كريمة فكريمة نعت لامراة وقد تبعته في التانيث والتنكير والافراد
والاعراب ورجلان كريمان فكريمان نعت لرجلان وقد تبعه في الاعراب
وهو الرفع بالالف لانه مثنى وفي التثنية وفي التنكير والتذكير وقد

ورجال كرام نعت لرجال وقد تبعه في الاعراب والجمع والتذكير والتنكير

ترك

ترك الشيخ تتمة الامثلة لوضوحها مما ذكره واتكالا على التوقيف فرع
اذا تقدم صفة النكرة على الموصوف نصبتها على الحال نحو جاني ظريفا رجل
اصله جاني رجل ظريف فظريف نعت للنكرة التي هي رجل فلما قدم عليها
اعرب حالا منها والعامل فيها وفي رجل الذي هو فاعل هو جا لما هو مقرر
من ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها تتمة اذا تقدم صفة
المعرفة عليها فاذا اعرابه قلت قال في التسهيل فان صلح النعت لمباشرة
العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت انتهى قال الدماميني نحو الى
صراط العزيز الحميد الله في قراءة من جر واتى بامثلة من الشعر وغيره
وتكلم عليها ثم قال واوجب بعضهم الحال في نعت النكرة وجعله
بعضهم اولى ويجب ان يشترط لصحة الحال قبولها لذلك وعدم المانع
من تقدم الحال ليخرج بالاول الوصف في جاني رجل احمر ونحوه من الصفات
الثابتة وبالثاني نحو قولك مررت برجل ضاحك لان الحال
لا يتقدم على صاحبها المجرور عند الجمهور وقد يقال لا يرد هذا لانا نقول
معناه اذا تقدمت اي صح تقدمها وهذه لا يتقدم ونغلب في نعت
النكرة ان يصير حالا نحو لمية موحشا طلل يلوح كانه ولا يجب ذلك
على الاصح بدليل ومنكرة جنوم وغرابيب سود انتهى بلفظه واقول
يتحصل من كلامه والامثلة التي تكلم عليها ان الغالب في نعت النكرة اذا
تقدم ان يكون حالا وان الاصح في نعت المعرفة اذا تقدم عليها ان يعرب
على حسب العوامل وان يكون المنعوت بدلا ولم يصرح على كونه عطف
بيان ولا على كونه بدل كل من كل فغلطا وباقي غيره بقية اقسام البدل
او بعضها ولم يفصح عن محترز قول التسهيل فان صلح النعت لمباشرة العامل
جاز تقديمه الخ وكان الاولى به ذكره كما هو عادته وكانه من الحاضره
عنده وكان الاولى به ايضا ان يورد تعليلها او برده على نعت النكرة
حيث قال فيه كما سبق ويشترط لصحة الحال قبولها لذلك وعدم
المانع الى اخره على نعت المعرفة اذا تقدم عليها وكان اللائق به ان

ان يتعرض للتفصيل في النعت المتقدم من كونه نعتا حقيقيا او سببيا او كونه
جملة او جارا ومجرورا فان ذلك كله من تعلقات شرح قول الامام ابن
مالك فان يصلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه الخ وقد قام في شرحه ان
قول الامام ابن مالك فان يصلح النعت لمباشرة العامل الخ شامل لنعت
المعرفة بلا كلام وشامل لنعت النكرة ايضا وقد نقل الدماميني نفسه في شرح
عن الجوهري انك اذا قلت هو اسود غربيب فمعناه شديد السواد واذا
قلت غرابيب سود فالسود بدل من غرابيب فرغ منها الضمير واقيم
مقام الاسم ثم ابدل منها الذي كان موصوفا بها ومثله ومن يبتغ غير الاسلام
دينا اي دينا غير دين الاسلام انتهى المراد منه وهو صريح في اعراب منعوت
النكرة بدلا كما في المعرفة قال في الامام ابن مالك تابع لغيره في اعرابه
بدلا على انه لو لم يتبع غيره لا اعتراض عليه لانه رجل مجتهد في العربية
يستقل باستخراج احكامها من كلام العرب كما صرح به بعضهم ولهذا تراه
يعتمد قول الكوفيين مخالفا لاكابر البصريين والجمهور حسب ما قام عنده
من الدليل واما قول العلامة الدماميني في شرح التسهيل وظاهر
قول المصنف بدلا منه المنعوت ان البدل يتعين ونقل ابن عصفور بقاءه
على النعتية ورده ثم قال واوجب بعضهم الحال في نعت النكرة وجعله
بعضهم اولى فيقال عليه بعد تسليم ان ظاهر قوله ما ذكر هنا لا يعترض
به على ابن مالك الامام المجتهد نعم ان رجح الامام ابن مالك في بعض
كتبه انه يجب الحال في نعت النكرة اذا تقدم ربما اتجهت مناقشة
الدماميني له بحسب الظاهر لا في الحقيقة لا ترد عليه غاية الامر انه
كالعام المخصوص بكلامه في محل اخر ومثل ذلك واقع في كلام الله تعالى
ورسوله هذا ما جرى به القلم حين التسطير على جهة الاستطراد مع انه
الدماميني يحتاج الى عود النظر فيه والتحرير وتتبع الكتب المطولات
كشروح التسهيل وليس عندنا والله يعلم منها شيء سوى نسخة من شرح الدماميني
مخرومة محرفة ايضا الراجح منع النعت في بعض الاحيان ويبقى لامكان

لان توكيد الالوان لا يتقدم عليها وقال ابن برهان سود بدل من غرابيب صح

ابدع

ابدع مما كان النوع الثاني تابع بالبدل اي بسبب كونه بدلا وهو يجري مجرى
الحال هكذا في النسخة التي بيدي ولم افهم معنى هذه الجملة اصلا وقد
خطر في خاطري ما هو ابعد بعيد انه يجري مجرى الحال في كونه مخصصا او في
كونه مقصودا كما ان الحال قيد مقصود لتقييد عامله او نحو ذلك والحكم
على هذه الجملة بانها من تحريف الكاتب وتحريفه احسن من تصحيحها بمثل ما تقدم
فيتبع اعراب ما قبله هذا لا يصح تفريعه على قوله وهو يجري مجرى الحال
وانما هو متفرع على قوله تابع بالبدل وقد اقتصر الشيخ هنا على تبعيته
لما قبله في الاعراب لانها الاصل الذي لا يتخلف والا فهو يتبع في واحد
من التذكير والافراد وضدهما ايضا ان كان بدل كل ما لم يمنع مانع من
التثنية والجمع ككون احدهما مصدرا او قصد به التفصيل ولا يتبعه
في التعريف والاظهار وضدهما فيبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة
من مثلها ومن المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط
ان يكون مع الثاني زيادة بيان كما في ابدال الفعل من مثله ويبدل الظاهر
من مثله ومن المضمر والمضمر من مثله وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم
ابن هشام في شرح الشذور ولكن خالفهم في الاوضح تبعا لابن مالك
ولا يبدل ظاهر من مضمر حاضر بدل كل الا اذا افاد الاحاطة ويبدل
الجملة من مثلها ومن المفرد انتهى من كلام الشيخ الفاكهي على القطر وهو
تلخيص مفيد حسن ماخوذ من كلامهم ولم تعلق قوي بشرح كلام الشيخ
هنا حيث قال الا ان البدل لا يكون الا اسما فقد علمت من كلام الفاكهي
ان الجملة تبدل من مثلها ومن المفرد وذلك منه وان تبع فيه بعضهم
لا يخلو عن تقصير بل كذلك يبدل الفعل وحده من الفعل وحده وقال
بعضهم ان جميع اقسام البدل يجري فيه ومثلها بما لا نطيل به وصرح
بعضهم ايضا من شراح الالفية بان المفرد يبدل من الجملة عكس ما تقدم
في الفاكهي وهي مسالة عزيزة ولعله حين التاليف ما عثر عليها ولو عثر
عليها لقال وعكسه ولعل الشيخ رحمه الله سبحانه انما قال الا ان البدل

لا يكون الا في الاسما اقتصارا على ما هو الاصل في ذلك وخصوصا وقد
عرفوا البدل بانه التابع المقصود بالحكم وهذا انما يظهر في الاسما دون
الافعال والجمل ولم ار من اورد ها على تعريف البدل بما ذكر ونظير انها
واردة على التعريف ثم رايت بخطي عن تقرير شيخنا العلامة احمد بن قاسم
حين حضوري له في الالفية ما نصه تنبيه هل يدخل في الحد اي حد البدل
الذي قاله ابن مالك في الفيته بدل الفعل من الفعل وبدل الجملة
من الجملة اولا فالتزم شيخنا رحمه الله الدخول وقال الحكم المقصود هو
الثبوت قال وهذا مما لا شك في دخوله في الحد انتهى وفيه ما لا يخفى
انتهى ما وجدته بخطي فاني كنت زمن التحصيل اعلق من درسه فوايد
في اوراق لاجل المراجعة فليتامل وعلامة البدل انه يجوز اسقاط
ما قبله واقامة الثاني مقام الاول قوله اعلم ان المشهور في
العلامة انها مطردة ولا يلزم انعكاسها بمعنى انها اذا وجدت وجد
المعلم ولا يلزم من نفيها نفي المعلم وحيث كان الامر كذلك فلا يعترض
على الشيخ رحمه الله سبحانه بان البدل قد لا يصلح اقامته مقام الاول
اصلا وذكروا له صورا واجابوا عنها بما فيه طول وانتشار ومثال ذلك
كما تقول جاني زيد اخوك فيجوز ان تسقط زيدا الذي هو الاول
المبدل منه وتقيم الثاني وهو البدل مقامه فتقول جاني اخوك اه
والبدل على ربعة اقسام وقد عدها ابن هشام في متن القطر ستة اقسام
وبعضهم زاد على الستة ايضا بدل الكل وهو الذي يكون مدلوله مدلول
الاول بمعنى ان البدل يصدق على ما يصدق عليه المبدل منه لا بمعنى ان
يكون مدلوله عين مدلوله لظهور ان الاخ في قولك جا زيد اخوك يصدق
على زيد وليس مدلولهما واحدا قال الدماميني في شرح التسهيل وقد
عاب المص يعني ابن مالك في بعض كتبه هذه العبارة على النحويين لان
الكلية لا تصح في مثل صراط العزيز الحميد الله فانه انما يقال فيما ينقسم
ويتجزا تعالى الله سبحانه عن ذلك والاولى ان يقال الموافق والمطابق

انتهى

انتهى كلامه وقد رايت في بعض شروح الكافية ما نصه اعلم ان ابن مالك سمى
الاول من الابدال بالمطابق وقال تسميته بالمطابق اولى من تسميته ببدل
الكل من الكل كما سماه النحويون فان المطابق عبارة صالحة لكل بدل
يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا
على ذي اجزا وذلك ليس بشرط فانهم اجمعوا على صحة البدل في اسما الله
تعالى كقراة غير نافع وابن عامر الى صراط العزيز الحميد الله ومنهم من
سمى الاول بدل الشي من الشي ولا شك انهم ارادوا بالكل الشي فيكون
معنى قولهم بدل الكل من الكل بدل الشي من الشي فاطلقوا الكل واراد وا به
الشي مجازا لا يقال الاصل عدم المجاز لانا نقول المجاز وان كان خلاف
الاصل قد يصار اليه وههنا قد صاروا اليه فان قيل اطلاق الكل واراد
الشي لم يعهد فكيف جوزتم هنا اجيب بان المجاز غير مشروط
بالاستعمال بل يكفي فيه وجود نوع علاقة معتبرة انتهى بلفظه واقول
كل من كلام العلامة الدماميني ومن كلام بعض شراح الكافية لا يخلو
عن شبهة اما اولا فان كانت عبارة الامام ابن مالك نصها ما نقله
عنه بعض شراح الكافية من قوله وقال اي ابن مالك تسميته بالمطابق
اولى من تسميته ببدل الكل من الكل كما سماه النحويون فمثل هذه العبارة
مما لا يقال فيها ان ابن مالك عاب على النحويين كما عبر به الدماميني
غاية امرهم انهم اصطلحوا على خلاف الاولى وذلك ليس بعيب الا ترى
الى ما قاله ابن هشام واظنه في شرح القطر ان استعمال الاجناس
البعيدة معيب عند اهل النظر فاعترضوا عليه بانها ليست معيبة وانما
الاولى عندهم استعمال الاجناس القريبة واما ثانيا فقوله لان الكلية
لا تصح في مثل صراط العزيز الحميد الله فقد يقال عليه عدم الصحة يقتضي منع
تلك العبارة منهم بالكلية لاستحالة ذلك في حقه فكيف يقول عقبه
والاولى ان يقال الموافق والمطابق فمقتضى ذلك ان يكون في عبارتهم اولوية
كما يقتضيه صيغة افعل التفضيل فاول عبارته لا يوافق اخرها الا بنوع

كلغة وهذا بخلاف عبارة بعض شراح الكافية التي نقلها عن الامام
ابن مالك فانها سالمة من تلك الشبهات هذا ما ظهر سرعة من
المناقشة في كلام الامام الدماميني واما المناقشة في كلام
بعض شراح الكافية فمن وجهين الاول ان قوله بخلاف العبارة
الاخرى فانها لا تصدق الا على ذي اجزاء وذلك ليس بشرط الخ ه
يقال عليه لا نسلم انها لا تصدق الا على ذي اجزاء الخ فانهم
اصطلحوا على وضع بدل الكل من الكل لكل لفظ مساو معناه
لمعنى لفظ اخر قبله من غير ملاحظة معنى الكل والجزء كما في اسماء الله
وما لا جزء كما في غيرها على انهم لو لاحظوا في ذلك الوضع والتسمية
معنى الكلية والجزئية قلنا تلك الملاحظة سبب باعث في
الجملة على الوضع وليست جزءا من المفهوم كما في الدابة لذوات
الاربع فان الدب فيه مرجح للتسمية لا جزء من المفهوم كما صرح به
السيد فتدبره الثاني ان قوله فاطلقوا الكل واردوا به النبي
مجازا الخ قد يقال عليه ان في اطلاق الشيء على الله سبحانه خلافا فاده
كما صرح به الفخر الرازي في اوايل تفسيره فالمحذور الذي فرّ منه
وقع فيه على احد القولين في الشيء وكان يمكن حيث ارتكب المجاز
ان يقول ان النحاة قد غلبوا في اطلاقهم بدل الكل من الكل ما له اجزاء
لكثرته على ما ليس جزءا واطلقوا عليهما بدل كل من كل فتامل فيه
فانه لا يخلو عن شيء هذا ويخطر بالبال ان يقال لا شك ان البدل
ونحوه كالنعت والتوكيد وعطف البيان ونحوها مسماها الفاظ
دالة على معان مخصوصة وحيث كان الامر كذلك فقول
النحاة بدل كل من كل يؤول معناه الى ان اللفظ الثاني الذي
هو بدل يطلق عليه بدل كل وان كان معناه لا يتصف بكلية ولا
جزئية كما في اسماء الله تعالى الواقعة بدلا او كان معناه يتصف
كما في نحو جاء زيد اخوك وتبينه انه لا محذور في ذلك وقد يتهدل

وح فصدق تلك العبارة
بحسب ذلك الاصطلاح على
ما ليس له جزء صح

قول

قول العلامة السعد في شرح التصريف عند قول المتن واليا للغايب
المذكر مفرط الخ واعترض عليه بانه يستعمل في الله سبحانه وليس بغايب
ولا مذكر تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فالاولى ان يقال واليا لما
عدا ما ذكرنا واجيب بان المراد اللفظ فاذا قلت الله رحيم
فالله لفظ مذكر غايب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغايب
انتهى كلام السعد فامعن النظر فيه ليظهر لك ان اطباق النحويين
على التسمية ببدل الكل من الكل لا عيب يعتريه ولعلهم لحظوا في تلك
التسمية ببدل الكل من الكل ولم يسموه بالمطابق والموافق كما هو
الاولى عند الامام ابن مالك المقابلة ببدل البعض من الكل ولو
سموه بالمطابق او الموافق فاتت تلك المقابلة فان قلت ما ادعاه
الامام ابن مالك من الاولوية في التسمية مع تعليلها هل يجري نظيره
في قولهم بدل البعض من الكل قلت الظاهر نعم وان لم ار من
تعرض له وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه وهو الذي يكون ذاته
بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه
فنحو العين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان
ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه العين وسمي بدل البعض
لانه بعض من المبدل منه والاضافة بيانية مثلها في خاتم فضة
كما قاله الجامي وغيره ولا يخفى ان بعض الشيء قد يراد به ما هو فرد منه
كما يقال زيد بعض الانسان وقد يراد به ما هو جزء له كما يقال الراس
بعض زيد والظاهر صحة ارادة كل منهما في بدل البعض فتارة يكون
جزءا نحو اكلت السمكة نصفها واشربت العبد نصفه واكلت الرغيف
ثلثه وتارة اخرى يكون جزئيا من المبدل منه كما في قولك ما جاني الرجال ل
الا زيد فزيد فرد جزئي من الرجال وليس جزءا منها فقول كثير
من المصنفين في تفسير بدل البعض ان البدل جزء المبدل منه فهو بدل البعض
لا يخلو عن شيء فتامله وبدل الاشتمال وهو ان يكون بين البدل

ابن مالك وتخصص

والمبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية ويكون البدل بحيث تبقى
النفس عند ذكر الاول منتظرة لذكر الثاني نحو سلب زيد ثوبه فانك
قبل ان تذكر الثوب تصير النفس متشوقة الى بيان الشيء المسلوب
اذ من الظاهر انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وانما شرط هذا القيد
احترازا عن مثل قتل الامير سيافه فلا يجوز مثل هذا الابدال اصلا
لفقد الشرط المذكور لان الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من
قولك قتل الامير انما قتل سيافه وقد اختلفوا في وجه تسميته بدل
الاشتمال على اقوال لا نطيل بها واحسنها قول بعضهم وانما سمي هذا
بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على
المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث
تبقى النفس متشوقة عند ذكر الاول الى ذكر الثاني منتظرة له فيجيء الثاني
ملخصا لما اجمل الاول مبينا له كذا في الرضي نقلا عن بعضهم وعبارة
الجامي عقب المتن وبدل الاشتمال اي بدل مسبب نشأ لنا عن اشتمال احد
المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه
او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه انتهى وبدل الغلط اي
بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين بمعنى بدل الاشتمال
وبدل الغلط من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة
انتهى كلامه رحمه الله سعادة وسيأتي قريبا الكلام على اقسامه ان شاء الله
تعالى بمعونته فاما بدل الكل من الكل شروع في تمثيل الابدال فهو
اي بدل الكل من الكل كقولك اي مقولك جاء زيد اخوك فجاء فعل
ماض مبني على الفتح وزيد فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة واخوك
بدل من زيد بدل كل من كل فهو تابع لما قبله في رفعه لكن رفعه بالواو
لانه من الاسماء الخمسة وفي الافراد والتذكير كما تقدم لك وقال
تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين مثال ثان لبدل الكل
من الكل من القرآن العزيز فاهد فعل امر مبني على حذف آخره وناويا

لانه

لانه معتل وفاعله مستتر فيه وجوبا ونا مفعول به في محل نصب لانه مبني
والصراط مفعول ثان لاهد والمستقيم صفة الصراط فهو تابع له في اعرابه
النصب وقوله صراط الذين بدل كل من الصراط فهو منصوب مثله
تنبيه قد تبع الشيخ رحمه الله تعالى جماعة في ادخال ال على كل حيث
قال بدل الكل من الكل وذلك لا يجوز عند الجمهور ادخال ال عليه ولا
على بعض ايضا قال ابن خالويه يغلط كثير من الخواص بادخال الالف
واللام على كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان في نية الاضافة
وبذلك نزل القرآن العظيم ولذلك قال الاصمعي ان ذلك خطأ
لانهما معرفتان لا يدخلهما ال قال ومثل ذلك اي في قبل وبعد وقال
الجوهري كل وبعض معرفتان لم يجئ عن العرب معرفا بالالف واللام لان فيهما معنى
الاضافة ونقل التلمساني عن ائمة التحقيق منع تعريفهما بال لكن جوز
الزمخشري فشاع في السنة المصنفين ومتأخري النحاة حيث استعملوا
في بحث البدل بدل الكل وبدل البعض كثيرا انتهى واقول قضية
تعليلهم الغلط او اللحن والخطأ بانهما عند بعضهم ايضا بانهما معرفتان
بنية الاضافة انهما بتقدير المضاف المحذوف نكرة ولا يقطعان
عن الاضافة اصلا وهو محل نظر وفي حفظي انهم تكلموا على ذلك في
قبل وبعد عند قطعهما عن الاضافة فليراجع وفي حفظي ايضا ان الرضي
جوز اجتماع تعريفين في كلمة واحدة والممتنع انما هو اجتماع [illegible] تعريف
فليكن الامر كذلك في كل وبعض انهما معرفتان بنية الاضافة وبال
لكن هذا يتوقف على صحة مجامعة ال لما هو معرف بنية الاضافة
ولا يخفى ما فيه ثم رأيت في كلام بعضهم ان كلا وبعضا يقطعان
عن الاضافة لفظا ومعنى وحينئذ فيصح دخول ال عليهما انتهى فليراجع
ايضا في باب النداء والموصول والمسائل المشهورة عن ان ذوقي في
غاية الضيق عن المراجعة وسع الله تعالى علينا اوقاتنا وارزاقنا
وسترنا وذريتنا واحبابنا الى الممات بفضله وكرمه فهو مجيب

ادخال ال على لفظ كل وبعض

الدعوات واما بدل البعض فكقولك ضربت زيدا راسه فضرب فعل ماض
وفاعل وزيدا مفعول به وراسه بدل بعض من زيد فان قلت هل يصح
في راسه ان يكون بدل اشتمال من زيد قلت لا كما يعلم مما قررناه
سابقا في معنى بدل الاشتمال فان قلت هل يصح ان يكون بدل
غلط قلت محل نظر وقال تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع ٤
اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس لان المستطاع بعض الناس لا كلهم
وحينئذ فالضمير العائد على المبدل منه مقدر اي منهم قال ابن اياز
قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج
بان المراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله عز وجل لا يكلف
الحج من لا يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص
ولا منافاة لان الكلام باخره ومقصوده وليس نظاهره المخصوص من غير نظر
الى مقصوده ولعلهما محملان انتهى وقال الكسائي من شرطية
وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ولا حاجة الى الحذف
مع امكان تتميم الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر
مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع الناس ان يستطيعهم
بحج وذلك باطل انتهى من شرح التوضيح للشيخ خالد واما بدل
الاشتمال فهو ان يكون معنى الكلام الاول مشتملا على الثاني فكقو
سلب زيد عقله وقال تعالى قتل الانسان اصحاب الاخدود النار
فالاخدود مشتمل على النار واعلم انهم اختلفوا في المشتمل في بدل الاشتمال
فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني
اما صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها او مكتسبا منه صفة نحو سلب
زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم
منه ان يجيز ضربت زيدا على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله ابن حيان
في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل
سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل الاشتمال لاحدهما على الاخر

واما

وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى
به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى
مختصا بغير الاول وهذا القول صحح عند السيرافي وابو العباس وعلى هذا
لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند اليه بالاول وهذا
المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحاق ابن
ملكون وقال ان النحويين بعض اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح
فلذلك اختاره الموضح وقال وهو بدل شيء من شيء اشتمل عامله
على معناه اشتمالا بطريق الاجمال كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه
الا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه
وكلامه بطريق الحقيقة الخ انتهى من شرح التوضيح ومنه تعلم ان الشيخ
رحمه الله سبحانه تابع لما اختاره ابن مالك في التسهيل واما بدل
الغلط وقد عبر عنه ابن هشام في التوضيح بقوله الرابع البدل المباين
وهو ثلاثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا بالحكم كما تقدم في الحد
ثم الاول ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل
الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لان البدل نفسه هو الغلط
كما قد يتوهم وان كان مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده
فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر ان الغلط متعلق
باللسان والنسيان متعلق بالجنان والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا
بينهما فسموا النوعين بدل غلط وان كان قصد كل منهما صحيحا فبدل
اضراب ويسمى ايضا بدل بدا انتهى ولا يوجد ذلك في القران كذا في
النسخة التي بيدي ولعله تحريف من الكاتب والاصل ولا يوجد ذلك
في القران لان الغلط لازم في جواب اما ولا تحذف الا في الضرورة او يكون
هناك قول مقدر على ما هو محرر من ان ثبت ان ما يحذف جوابها
مع غير تحريف في بعضها لكن تقدير القول هنا مانع وجود الواو في قول
الشيخ ولا يوجد لا يخلو عن نظر فتامل ولا في شعر لو وقع غالبا

عن تروٍ فلا يقدر فيه الغلط وقال بعض القدما يجوز وقوع الغلط
في غير الشعر ومنعه في الشعر لما سبق وهذا نقيض القاعدة المشهورة من انه
يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره قال بعضهم وقسم بدل الغلط اثبته
سيبويه وغيره ومثله بقولك مررت برجل حمار اردت ان تخبر بحمار
فسبق لسانك الى رجل ثم ابدلت منه الحمار وانكره قوم وقالوا انه
لم يوجد قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله في كتاب الله
تعالى ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجد في كلام
العرب لا نثرها ولا نظمها وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر
فلم اجده فطالبت غيري به فلم يعرفه وادعى محمد بن السيد انه وجده
في كلام ذي الرمة ورده وقال بعضهم اعلم ان الغلط اما بسبق
اللسان وهو لا يقع في فصيح الكلام وزعمه باطل وهو ايضا لا يصدر
عن روية وثقة والثالث ان يوقع نفسه في الغلط عمدا ليتداركه
لنكتة او مبالغة او تذكر المبدل منه عمدا ثم تظهر انك غالط وهو كثير
في الشعر كقولك هند نجم بدر شمس نيرا انتهى تنبيه علم من قول الشيخ
رحمه الله سبحانه ولا في شعرانه لا يقع في نثر بالاولى وقد اكد هذا
المعنى بقوله وانما يقع في ابتدا كلام الناس كقولك مررت برجل حمال
كانك تريد ان تقول مررت برجل جمال ثم تذكرت فقلت جمال
ولا يقع في مثل هذا ان تقول بل حمار هكذا في النسخة التي بيدي وهي
عبارة لا تخلو عن قلاقة وتحتاج الى التصحيح هذا وقد علمت
مما سبق لنا ان هذا القسم اثبته سيبويه وغيره ومثل له بما تقدم
والحاصل ان مذهب سيبويه والاكثرين على جوازه مطلقا وقيل
خاص بالشعر وقيل عكسه لان الشعر انما يقع عن تروٍ كما تقدم ونفاه
بعضهم مطلقا وانه لم يجده وطالب من لقيه فلم يعرفه وهذا الاخير مشى عليه
الشيخ رحمه الله فائدة تبدل المعرفة من النكرة كقوله تعالى وانك
لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله فصراط معرفة لاضافته الى

المعارف

المعارف وهي الله وهو بدل من قوله الى صراط المجرور بالى وهو نكرة ولا
يشترط في تلك النكرة المبدلة منها المعرفة ان تكون موصوفة وعكسه
وهو ابدال النكرة من المعرفة يجب كما قال بعضهم وصفها لفظا كقوله
تعالى لنسفعا بالناصية ناصية او تقديرا كما في قولك ضربت زيدا
راسا اي منه او لم قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم
يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة لانها ان كانت بدل كل
من كل وهي في المعنى فلا يحسن ان يوفي بالمقصود من غير زيادة على ما هو
غير المقصود وان كان غير بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير
يرجع الى المبدل منه فان كان متصلا به كقولك اعجبني زيد راسه
له او حسن لم فلا حاجة لك وجب ما ذكر وهذا في غير بدل الغلط فلا
يجري فيه ذلك لفوات المعنى المذكور يعني ان وجوب الضمير في بدل
البعض والاشتمال ليعلم الملابسة بينهما وذا منتف في بدل الغلط
اذ قد يغلط بذكر زيد وانت تعني حمارا لا يتصل به ولا بزيد فيلزم
فيه ضمير وقال ابو علي في الحجة يجوز ترك وصف النكرة المبدلة
من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه واختاره الرضي
قال وهو لحسن ورد لك كقوله

فلا وابيك خير منك اني ليوذيني التحمحم والصهيل

انتهى وقد اشترط الكوفيون في ابدال النكرة من المعرفة شرطين
اتحاد اللفظ وان تكون النكرة موصوفة ووافقهم ابن ابي الربيع
على الثاني واما ابدال النكرة من النكرة فلا يشترط فيها اتحاد اللفظ
قطعا لكن ان اتحد اللفظ شرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة
يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية
فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو وكذا في ابدال الفعل من الفعل انتهى
من كلام الدماميني تنبيه قد يفهم من كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ان المعرفة
تبدل من المعرفة وان النكرة تبدل من النكرة والامر كذلك وحينئذ فصيره

يرجع معرفة وان كان منفصلا عنه
يرجع موصوفا والحال انه
غير متصل به صح

الاقسام اربعة واقسام البدل ايضا اربعة واربعة في اربعة ستة عشر
قسما امثلة الكل نحو بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك
ونحو بزيد راسه برجل راسه بزيد راس له برجل راس له ونحو بزيد علمه
برجل علم له بزيد علم له برجل علمه ونحو بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل
الحمار فان قلت لم يشترط التطابق في البدل كما اشترط في الصفة
والموصوف قلت اجاب بعضهم عن ذلك بان البدل مستقل بنفسه
فلا يلزم من اختلافهما ان يكون لواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة
وفي الصفة والموصوف يلزم ذلك لكونهما بمنزلة اسم واحد النوع
الثالث تابع بعطف البيان وهو اي التابع بعطف البيان الذي
تقع الاسم اي وصف الاسم لان الداخلة على المضارع تسبك
مع مدخولها بمصدر وهو خبر عن قوله وهو الراجع الي التابع على وجه التساهل
والمسامحة كما لا يخفى الذي صفة لقوله الاسم وهو اسم موصول
صلته قوله ليس بجناية ولا فعل ولا نسب يعني ونحو ذلك كالعزيزة التي
تقدم انها من اقسام النعت ومراده انه لا يكون مشتقا ولا مؤولا بالمشتق
كالنعت مكان الصفة معمول لقوله تقع فهو منصوب على الظرفية المكانية
والمراد بكونه في مكان الصفة من حيث اللفظ لا في الدلالة على معنى في
متبوعه والا كان نعتا بخلاف عطف البيان فانه دال على نفس المتبوع
وان شئت قلت المراد بكونه في مكان الصفة من حيث انه موضح لمتبوعه ان
كان معرفة او مخصص له ان كان نكرة مع كونه جامدا كما علم من قول الشيخ ليس
بحليه الخ فهو مفارق للصفة من هذا الوجه ايضا فان قلت يرد على كلام
الشيخ البدل اذا كان غير مشتق كما في نحو جاءني زيد اخوك قلت لا يرد
ذلك فانه خارج بقوله مكان الصفة بناء على الاحتمال الثاني الذي ابديناه
في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه واما على الاحتمال الاول فالظاهر وروده
ويمكن الجواب بان كلام الشيخ يشبه التعريف بالاعم وقد جوزه بعضهم او يقال
المراد بقوله الاسم الخ اي الذي ليس بالتبعية تقابل الانواع او نحو ذلك

على

على ان مثل هذا الايراد لا ينبغي ان يورد على مثل هذه المقدمة الا
لتشحيذ الاذهان واما البدل اذا كان بمشتق فلا ورود له اصلا على
كلام الشيخ فانه خارج بقوله ليس بحليه الخ وكذا لا يرد عليه العطف بالحرف
كما هو ظاهر سواء كان المعطوف جامدا او مشتقا عند ادنى توجه تنبيه
لم يتعرض الشيخ رحمه الله سبحانه في تبعية عطف البيان لما قبله فيما
ذا وقد ذكر ذلك ابن هشام وغيره قال في توضيحه على الالفية ويوافق
متبوعه في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير
والتنكير وفروعهن قال وقول الزمخشري ان مقام ابرهيم عطف
بيان على ايات بينات مخالف لاجماعهم قال الشمني تلميذ الدماميني
قلت وقد اعتذر عنه في المغني بانه قد يكون عبر بالبدل بعطف
البيان لتاخيهما وايده بقوله في اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان
من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن للتبعيض
حذف مبعضها اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقون قال وانما
يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا مع البدل انتهى كلامه رحمه الله سبحانه
واقول الظاهر من كلام ابن هشام وغيره في اطباقهم على موافقته
لما قبله في اربعة من عشرة انه لا يكون عطف البيان منقسما الى حقيقي
وسببي كانقسام النعت وان كان شبيها به وهو محل تفكر فيما اذا كان
عطف البيان في الاصل مشتقا ثم سمي به كحاتم مثلا اذا اوردته
عطف بيان كان قلت جاءني زيد حاتم ابوه او ذاته نظرا للاصل المشتق
منه فليحرر فاني قلت لست على يقين من ذلك ولم ار من صرح عليه نعم
البدل قد مر جوازه بان يكون بالمشتق حقيقة او حكما وبنا على ذلك
فان جرى على من هو له كان رفع سببه الظاهر مثلا كما مر نحو ان يقال
فيه انه بدل سببي وان رفع ضمير المبدل منه فلا مانع ان يقال فيه بدل
حقيقي كما قيل في النعت هذا ما وقفت عليه في ذلك فيما بيدي من الكتب
الجزئية فليراجع فيه الكتب المبسوطة وانما رقمت ذلك لاعود اليه

جاءني زيد حاتم قال بعضهم
صرح بجواز رفعه الظاهر تحريره

تحريره والله سبحانه اعلم وذلك التابع لعطف البيان او وقوع الاسم
الذي عليه الخ كقولك جاني زيد اخوك فجا فعل ماض مبني على الفتح
والنون للوقاية واليا مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب وزيد فاعل جا مرفوع به بالضمة الظاهرة واخوك عطف بيان
على زيد فهو مرفوع لكن رفعه بالواو لانه من الاسما الخمسة ورايت ابا
عبد الله محمدا فرايت فعل ماض مبني على فتحة مقدرة والتا فاعل وابا
مفعول به فهو منصوب وعلامة نصبه الالف لانه من الاسما الخمسة
وهو مضاف وعبد مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف
والله مضاف اليه مجرور كذلك ومحمدا عطف بيان على ابا عبد الله
لانه اشهر منه ومررت بصاحبك زيد فمررت فعل ماض مبني على فتحة
مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض والتا فيه
فاعل به في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والبا الموحدة التحتية
في بصاحبك حرف جر وصاحبك مجرور بها والكاف مضاف اليه
في محل جر لبنائه وزيد مجرور على انه عطف بيان على الصاحب لما فيه من
الاجمال فتبيين الاسم الاول في تلك الامثلة وهو المبدل منه
عن غيره من بقية الاسما التي يقع عليها ذلك الاسم وكانه من تبيين معنى
تمييز ضداه بعض بالاسم الثاني متعلق بتبيين كما تبيين الاسم الاول
في باب النعت بالصفة او تبيينا مثل ذلك التبيين في الجملة والا
فبيان الصفة بدلالتها على معنى في متبوعها وبيان عطف البيان
بالكشف عن حقيقة ذات المبدل منه كما اشار اليه ابن مالك بقوله
عطف البيان تابع شبه الصفة • حقيقة القصد به منكشفه
والله اعلم لا عالم سواه • ومن فضل من اليه كتابه النوع الرابع تابع
بالتاكيد والتوكيد ايضا اعاده اسما ظاهرا وكان مشتغلا لظاهر
ان يقول وهو ايضا الخ لنكتة وهو انه كما يقال فيه التاكيد يقال
فيه التوكيد بالواو وقيل وهو الافصح ويقال فيه ايضا تاكيد بالهمزة

والمراد

والمراد هنا المؤكد من اطلاق المصدر على اسم الفاعل وعرفه ابن مالك بانه
تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره وهو قسمان لفظي ومعنوي وقد
اشار الشيخ الى تمييز التاكيد المعنوي وسياتي في كلامه قريبا في الفايدة
تمييز التاكيد اللفظي عن بقية التوابع بقوله يجري مجرى الصفة اي كما
ان عطف البيان يجري مجراها كما اشار اليه في تعريفه بقوله مكان الصفة
وتقدم الكلام فيه فاشار بقوله ايضا الى ذلك اي كما يجري عطف
البيان مكان الصفة كذلك التوكيد ايضا واما كونه ايضا في كلام
الشيخ اشارة الى انه كما يقال فيه التاكيد يقال فيه التوكيد بالواو
ايضا فلا يخفى بعده وسماجته في الايضاح في الجملة والا فايضاح النعت
مغاير للايضاح الذي حصل من التاكيد كما هو ظاهر مقرر والاتباع اي
في كونه تابعا لما قبله في الاعراب ولا يتبع ما قبله في التعريف والتنكير
لان النكرة لا توكد تاكيدا معنويا عند البصريين لان الفاظ التاكيد
كلها معارف فلا تكون تابعة للنكرة كما ان النكرة لا تنعت بمعرفة والتاكيد
يشبه النعت واما تبعيته لما قبله في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فيحتاج الى مزيد بسط وتحرير يطلب من المبسوطات وفايدة
نفي ما تقدم من قوله يجري مجرى الصفة بمنزلة الرسم المميز له عن بقية
التوابع فخرج بقوله يجري مجرى الصفة النعت لان الجاري مجرى الشي
غير ذلك الشي وخرج ايضا البدل فانه ليس جاريا مجرى الصفة بل هو
المقصود بالحكم وخرج ايضا عطف النسق وهو ظاهر واما عطف البيان
ففي خروجه نظر ويحتاج الى التامل تخصيص خبر عن قوله وفايدته اي ثمرته
المترتبة عليه هي تخصيص المخبر عنه اي من حيث المعنى في الجملة والا فقد
يكون ذلك التخصيص في المخبر به نحو الذي جاني زيد نفسه او القايم
عندي في الدار زيد نفسه كما اذا قلت جاني زيد فزيد فاعل الفعل وهو
مخبر عنه في المعنى بالمجي فربما يتوهم المخاطب بقولك جاني زيد ان امر زيد
اي شانه وما يتعلق به من نحو خبره او ثقله او غلامه هو الجائي وان ه

الاسناد في جاءني زيد ليس على حقيقته بل هو مسند لذلك المضاف المقدر
في الكلام دون نفسه اي نفس زيد فاذا قلت وافعا لذلك التوهم
جاء زيد نفسه او عينه مانعة خلو فيجوز لكن يجب تقديم النفس عند اجتماعهما
خصصت المجي بزيد جواب اذا اي قصرت المجي عليه نفسه دون امره
كجزء او غلامه ومن هذا التقرير تعلم ان فائدة التاكيد بالنفس والعين
دفع توهم تقدير اضافة الى المتبوع وهكذا في كلام غير الشيخ رحمه الله
كابن هشام وغيره وقد نازع شيخنا رحمه الله سبحانه في قصر الامر على ذلك
التوهم ودفعه بما لا نطيل به والفاظ التوكيد سبعة محصورة قد تبع في
هذا العدد ما هو المشهور بينهم والا فهناك الفاظ اخر للتاكيد مذكورة
في المطولات ويعني النفس والعين فيؤكد بهما مفترقين ومجتمعين لكن بشرط
تقديم النفس على العين لزوما على الظاهر وقيل انه على طريق الاحسنية
كما قاله المرادي وتقدم انهما لدفع توهم تقدير مضاف وكل واجمعون
يؤكد بهما منفردين نحو جاء القوم كلهم ونحو قوله تعالى ولاغوينهم اجمعين
وان جهنم لموعدهم اجمعين وهو كما قال الشيخ ابو حيان كثير فصيح وان
كان هو خلاف كلام الجمهور واما تصريح ابن هشام في مغني اللبيب بانه
انما يؤكد باجمع واخواته بعد التاكيد بكل كما في قوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون فقد قال الدماميني انه سهو منه وابصعون بالصاد
المهملة او بالمعجمة واتبعون بباء موحدة وتاء مثناة واكتعون بمثناه
بعد الكاف تقول في التمثيل جاءني زيد نفسه فجاء فعل ماض وزيد
فاعله والنون للوقاية ونفسه توكيد لزيد مرفوع مثله بضمة ظاهرة
رفع به تقدير مضاف الى المتبوع نحو رسوله او غلامه ورايت
الفرس عينه فرأى فعل ماض والتاء ضمير فاعله والفرس مفعوله منصوب
بفتحة ظاهرة وعينه توكيد للفرس فهو منصوب مثله دفع تقدير
مضاف الى المتبوع نحو سرجه او صاحبه وافهم كلام الشيخ انه يجوز في
التاكيد بكل منهما منفردا عن صاحبه وهو كذلك ويجوز بهما جميعا لكن

بشرط تقديم النفس على العين كما تقدم وقال تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون فسجد فعل ماض والملائكة فاعله وكلهم توكيد للملائكة
فهو مرفوع مثله وكذلك اجمعون وتقول جاء القوم كلهم
ابصعون بالاقتصار في التوكيد على كل واتباع ابصع له دون اجمع
وقد تقدم ان ذلك اكثر يؤكد باجمع منفردة عن كل فتقول جاء القوم كلهم
اجمعون ابصعون والبصع الجمع قال الجاربردي وابصع بالمهملة من بصع العرق
اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وفي عبارة بعضهم اذا اجتمع وتصبب
وتقول في التمثيل جاء القوم كلهم ابتعون مشتق من البتع الذي
هو القوي والشدة وعبارة الجامي وابتع من البتع وهو طول العنق
مع شدة مغرزة ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه
المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق انتهى ولا يستعمل
اكتع ولم يذكر الشيخ رحمه الله اشتقاقه كما ذكره الخوية وذكره
الجامي بقوله وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام ومثله في الرضي
وفي بعض شروح الكافية واكتع من تكتع الجلد اذا اجتمع وتقبض عند
الهامه على النار انتهى وابصع وابتع قد تقدم معناه في الاصل
وفي كلام الجامي وابتع كذلك تقدم معناه انما بعد كل واجمع كما ذكرناه
اما بعد كل فقد ذكره واما بعد اجمع فلم يذكره لكن لما كان اجمع بمعنى
كل فيتبعها اما يتبعه فكانه ذكره وما ذكره الشيخ من الحصر هو الصحيح
المشهور في تلك الالفاظ وقيل فيها غير ذلك وفي ترتيب بعضها مع
بعض كلام منتشر وخلاف يطلب من المطولات وتقول جاءني النسوة
كلهن جمع كتع بصع بتع قد اشار الى انه لابد في كل من ضمير مطابق للمؤكد
على ما فصلوه فرع وتوكيد التثنية بكلا اي المثنى من الطلاق والمصدر
على المفعول وتكون اي كلا مع غير المضمر بالالف المقصورة ابدا على صورة
واحدة في الاحوال الثلاثة من اوجه الاعراب فيعرب اعراب المثنى
تقول جاءني كلا الرجلين فجاء فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعو

[illegible]

به في محل نصب وكلاهما فاعل جا مرفوع به بضمة مقدرة على الالف
منع من ظهورها التعذر وهو مضاف والرجلين مضاف اليه مجرور
وعلامة جره اليا لانه ملحق بالمثنى ومررت بكلا الرجلين فمررت
فعل ماض وفاعل والبا حرف جر وكلا مجرور بها وعلامة جره كسرة
مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وهو مضاف وضمير المثنى
مضاف اليه في محل جر لانه مبني لا يظهر فيه اعراب ورايت كلا الرجلين
فرايت فعل ماض وفاعل وكلا مفعول به فهو منصوب بفتحة مقدرة
على الالف منع من ظهورها التعذر وهو مضاف والضمير بعده مضاف
اليه في محل جر لانه مبني واما مع المضمر فسيتم لقوله عن المضمر وهو الظاهر
فترفع بالالف وتنصب وتجر باليا كساير التثنية اي المثنى فتقول
في التمثيل جاني كلاهما فكلاهما فاعل مرفوع بالالف لانه ملحق بالمثنى
في الاعراب وهو مضاف وما بعده مضاف اليه في محل جر ورايت
كليهما فكليهما مفعول به فهو منصوب ونصبه اليا وهو مضاف وضمير
المثنى مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب ومررت
بكليهما فالبا حرف جر متعلق بمررت وكليهما مجرور بالبا وعلامة جره
اليا لانه ملحق بالمثنى وهو مضاف لضمير المثنى وهو مضاف اليه
في محل جر لبنائه وهذا كله في المذكر مضافا الى الظاهر تارة والى المضمر
اخرى وفي المونث تقول كلتا المراتين فتا زايدة على بنية الكلمة
قال ابن الحاجب في شرح المفصل كلتا عند سيبويه فعلى اصله كلو
ابدل الواو تا اشعارا بالتانيث ولم يكتف بالالف لانها تقلب يا اصلى
في نحو لك رايت المراتين كليتهما ومذهب بعض النحويين ان التا غير
عوض وان الالف لام وزنه فعتل انتهى تنبيه ما ذكره الشيخ
من تلك الامثلة بكلا وكلتا وان كان فيه تاكيد معنوي الا ان الاولى
فيما نحن بصدده ان يقال جاني الرجلان كلاهما وهكذا في المنصوب والمجرور
فتقول رايت الرجلين كليهما ومررت بهما كليهما وجاتني المراتان كلتاهما

الى اخر الامثلة فانه يجب في باب التاكيد الذي عقد له الباب اتصالها
بضمير المؤكد كما هو مقرر والامر فيه سهل فايدة قد يؤكد الاسم بتكرير
اللفظ اي باللفظ المذكور به اولا او بما رادف ذلك اللفظ نحو حقيق
جدير وقول الشيخ الاسم ليس بقيد كما هو ظاهر بل التوكيد اللفظي
يجري في الاسم كقولهم هذا رجل رجل فرجل الثاني تاكيد للاول ويجري
ايضا في الفعل نحو قولك قام قام زيد وقعد جلس زيد وفي الحرف
نحو نعم نعم ونعم جير في الجواب ويجري في الجملة نحو قمت قمت جلست
قعدت وقد يؤكد فعل باسم قال في شرح التوضيح نحو انزل نزال واقول
هو لا يخلو عن نظر فان اسم الفعل ليس لفظه لفظ الاول وليس مرادفا ف
للفعل الا على بعض الاقوال وقد سكت عن عكس ذلك وهو توكيد اسم
بفعل نحو نزال انزل وسكت ايضا عن توكيد جملة فعلية بجملة اسمية
نحو بعد زيد هيهات زيد وعكسه كعكس المثال المتقدم فليحرر وينبغي
من التامل في ذلك ان اللفظين اذا كانا متساويين في المعنى غير مراد فيه
بالمعنى المصطلح عليه ولفظهما مختلف نحو جاني انسان بشر مثلا فهل يكون
الثاني منهما توكيدا للاول ام لا يكون توكيدا بل يعرب بدلا او عطف
بيان وكذا ينظر في نحو قولك جاني انسان رجل فهل يصح ان يكون
رجل توكيد لفظي لانسان نظرا للمقصود المتكلم منه وان كان الانسان
يطلق على الانثى ايضا والحاصل ان قولهم في التوكيد اللفظي اعادة
اللفظ الاول بعينه او مرادفه هل المراد بالمرادفة المرادفة الاصطلاحية
او ما يشمل المساوي فان بعضهم يطلق عليه المرادفة ايضا وعبارة
ابن مالك في التسهيل هو اعادة اللفظ او تقويته بموافقه معنى فقد
عبر بالموافقة معنى ولم يعبر بالترادف وهو يصدق بالمساوي ويصدق
بعلم الجنس نحو اسامة مع المعرف بال الجنسية نحو جاني اسامة الاسد
فان الاسد المعرف بال الجنسية موافق بالمعنى لعلم الجنس من حيث المعنى
كما صرح به السعد وغيره بل قد يصدق بمدخول ال المشار بها الى
فرد ما نحو ادخل السوق مع النكرة نحو ادخل السوق سوقا واشتر

اللحم فيكون سوقا الثاني توكيدا للمعرف قبله لانه مو اخو له معنى فليتأمل
في ذلك مع مراجعة شرح التسهيل للدماميني فان عندي
خرما في النسخة التي بيدي والله اعلم ومنه المتبادر ان الضمير فيه
يرجع الى توكيدا لاسم بتكرير اللفظ الله اكبر الله اكبر وظاهر ان لفظ
الله الثاني تاكيد للفظ الله الاول وان لفظ اكبر الثاني تاكيد للفظ
اكبر الاول ولا يخفى ما فيه والظاهر انه من توكيد جملة اسمية بمثلها
كما ذهب اليه ابن جني وهو خلاف المشهور من ان الثاني لم يوت به
لتاكيد الاول بل لانشاء تكبير ثان بخلاف قوله قد قامت الصلاة قد
قامت الصلاة فان الجملة الثانية جرت مجرى التاكيد الخبر الاول
كذا قاله ابن هشام رحمه الله وقال الشارح

انا ابو النجم وشعري شعري الظاهر بل المتعين ان الشيخ انما قصد
التمثيل للتاكيد بقوله شعري شعري فانه الذي يظن انه تاكيد
لفظي لانه تكرير اللفظ الاول بعينه لا بقوله انا ابو النجم فانها
جملة اسمية مركبة من مبتدا وخبر لا يظن فيها انها من التاكيد اللفظي في
شيء كما هو ظاهر لعدم انطباق تعريف التاكيد اللفظي عليها ومع ذلك
قال بعضهم في شعري شعري انه ليس من التاكيد اللفظي وانما هو
مبتدا وخبر ايضا وان اتحد اللفظ فيهما فالمعنى مختلف اذ معنى الجملة
ان شعري الان هو شعري فيما مضى المعهود بالفصاحة ونحو ذلك فقد
تغاير المبتدا والخبر في تلك الجملة بهذا الاعتبار كما تغاير الشرط
والجزاء في قوله عليه الصلاة والسلام فمن كانت هجرته الى الله ورسوله
فهجرته الى الله ورسوله بالاعتبار كما هو مقرر في محله وقد
نوه الشيخ رحمه الله سبحانه على ذلك كما هو مقرر عادته الى العالم
بكل نحو بقوله والله اعلم خاتمة ونسال الله سبحانه حسنها تشتمل
على سوانح خطرت حين التسطير وفوائد يحتاج الى التحرير منها كما هو محرر
في تلك السوانح انهم صرحوا بان النفس والعين يؤكد بها المفرد والمثنى
والجمع وذلك بعمومه يقتضي تاكيد المفرد ليشمل اسما الله سبحانه فهل

يؤكد

يؤكد بها فيقال مثلا قال الله تعالى نفسه عينه او نفسه او عينه
او لا يقال ويكون ذلك التاكيد رافعا لتوهم تقدير مضاف
الى المؤكد نحو رسوله كما صرح به في قولهم جاء زيد نفسه من ان التاكيد
رافع لاحتمال تقدير مضاف نحو غلامه او رسوله نظرا الى قدرات
غلط من تقدير شيخنا رحمه الله ان التوكيد بالنفس والعين يكون
لرفع توهم مجاز الحذف او لرفع مجاز الاسناد العقلي والمجاز اللغوي
بان يطلق المتبوع على غيره بجوز العلاقة بينه وبين المتبوع وقصد
رفع التوهم على احدها قوله لا يعتبر تمرات ذلك منقولا في كلام
بعض المشايخ قال لما علم ان المجاز المرفوع يحتمل انه التجوز بحذف مضاف
وانه المجاز اللغوي في استعمال اللفظ في غير ما وضع له وانه المجاز العقلي
وهو الاسناد الى غير من هو له تعين بعض هذه الاحتمالات قصورا
وتقصيرا فلا تكن من الغافلين او المقصرين انتهى كلامه قلت
الظاهر والله اعلم انه يقال في ذلك احذر من عموم كلامهم لا ينفك
انه لك لا يتصور ذلك بل هو متصور فان خطاب الله سبحانه تارة
يكون من غير واسطة ملك كخطابه جبريل بالقرآن الذي نزل على محمد
صلى الله عليه وسلم وكخطابه له عليه الصلاة والسلام ليلة الاسرا
حين رجعه نبي امر الصلاة وسأل التخفيف فيها فاجابه وقال له
هن خمس لا يبدل القول لدي وتارة يكون خطابه بواسطة ملك كما هو
ظاهر وحيث كان الامر كذلك فتوهم تقدير المضاف موجود فاذا
اكد بالنفس او العين مثلا ارتفع ذلك التوهم ولا محذور في ذلك
فان قلت بل هناك محذور وهو ان اسما الله تعالى توقيفية
فلا يطلق عليه النفس والعين لعدم الورود قلت بل ورد اطلاق
النفس عليه تعالى من غير مشاكلة خلافا لمن قصر الاطلاق عليها كما
في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وكما في قوله صلى الله عليه وسلم
سبحانك لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فقد اطلقت
النفس عليه من غير مشاكلة فان قلت سلمنا ذلك في اطلاق النفس

تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك
وكا في قوله تعالى صح

عليه واما العين فلا تطلق عليه لانه يتبادر منها الجارحة المخصوصة
والله سبحانه منزه عن ذلك قلت قد ورد في القرآن العظيم واصنع الفلك
باعيننا فقد ورد اطلاقها في الجملة عليه تعالى وفي كلام بعض اهل التصوف
من العرش مسبول علينا وعين الله ناظرة الينا وحيث ورد اطلاقها عليه
فلا حرج بذلك المتبادر منها مع الورود لانا نرى ان بعض الاسما الواردة
قد يتبادر منها ما فيه ايهام خلاف الذات العلية ومع ذلك لا يمتنع
من اطلاقها عليه لورودها فان قلت لفظ العين الذي يوكد بها كناية
عن الذات ويحتمل ان العين الذي ورد اطلاقها عليه فيها مستعمل
بمعنى الذات قلت المرجع في ذلك الى كلام المفسرين للآية ولم
يتيسر الان المراجعة فليراجع التفاسير هذا ويقع ايضا كثيرا في كلام
العوام وغيرهم من اهل العلم قولهم في الدعا نظر الله تعالى اليكم
بعينه التي لا تنام او بعين عنايته فليحرر المقام ومن تلك الابحاث
ايضا انهم صرحوا بان كلا وكلتا لا يوكد بهما الا المثنى نحو جا الزيدان
كلاهما والمرأتان كلتاهما وشرطوا في ذلك ان يصح حلول الواحد محلهما فلا
يجوز على ما صححه ابن هشام ومن تبعه كثير من النحاة خلافا للجمهور في المسالة
ان يقال اختصم الزيدان كلاهما لانه لا يحتمل ان يكون المراد اختصم
الزيدان كلاهما لانه لا يحتمل فلا احتياج للتاكيد وشرطوا ايضا ان يكون
ما اسند اليهما غير مختلف المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما
بخلاف ما اذا كان متحد المعنى فانه يجوز وان اختلفا لفظا نحو
انطلق زيد وذهب بكر كلاهما كما جزم به ابن مالك ونازعه في ذلك
ابو حيان بانه يحتاج الى سماع العرب والذي يقتضيه القواعد المنع بانه
لا يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه انتهى واقول
قد صرحوا في باب النعت بانه اذا نعت معمول عاملين لما في المعنى واتحد
العاملان معنى وعملا فان النعت يكون تابعا للمنعوت في الرفع والنصب
والجر فيقال انطلق زيد وذهب عمرو العاقلان واكرمت زيدا وحدثت بكرا الكريمين
ومررت بزيد وجزت على عمرو الشريفين والى ذلك اشار ابن مالك في الالفية بقوله ونعت معمولي

وحيدي معنى وعملا اتبع بغير استثنا انتهى وهو كما ترى يشكل على قول
ابي حيان والذي تقتضيه القواعد المنع الخ فان سلم ابو حيان ما قاله
ابن مالك وغيره في مسالة النعت احتاج الى الفرق جلي بين البابين
فتامله واذا علمت ذلك فعلى هذا ان الشرطان يجريان في توكيد المثنى
بالنفس والعين حتى لا يقال اختصم الزيدان انفسهما او نفساهما او
انفسهم لانه لا يصح حلول المفرد محلها فلا يقال اختصم احد الزيدين لان
الاختصام لا يكون الا بين اثنين كما اعتمد ابن هشام في كلا وكلتا قلت
الظاهر ان اشتراط حلول الواحد محلها لا يجري في التاكيد بالنفس
والعين وسبب ذلك انهم قالوا ان التوكيد بهما لدفع توهم تقدير
مضاف الى المتبوع فاذا قلت جا الزيدان انفسهما مثلا كان
لرفع احتمال مجي غلاميهما او رسولهما او خبرهما وحيث كان الامر كذلك
جاز ان يكون المضاف الى المتبوع في ذلك لفظ مثنى لا مفرد فاذا
قلت اختصم الزيدان انفسهما يتوهم ان المضاف المحذوف غلاماهما
او رسولاهما فبذكر النفس او العين في هذا المثال يرتفع ذلك
التقدير وحينئذ فينبغي تعليل ابن هشام ومن تبعه لمنع اختصم الزيدان
كلاهما بقوله لان الاختصام انما يقع بين اثنين لان الاختصام
في التاكيد بالنفس والعين وقع بين اثنين على ذلك التقدير الذي
قررناه فيصح ذلك التركيب من غير ذلك المحذور الذي قرره
ابن هشام وغيره فان قلت هل يمكن ان يقال بذلك التقرير
في مسالة اختصم الزيدان كلاهما فيصح ذلك التركيب بنا على ان
المضاف المقدر مثنى فبذكر كلا وكلتا يندفع توهم تقديره فيصح اختصم
الزيدان كلاهما من غير محذور خلافا لابن هشام ووفاقا لما نقل عن
الجمهور من صحة التاكيد في اختصم الزيدان كلاهما قلت الظاهر
والله اعلم ان ذلك لا يصح وسبب ذلك ان الجمهور القائلين بصحة
ذلك التركيب قد عللوا صحته بان التاكيد قد يجي لمجرد التقوية

فليتأمل وأيضا ابن هشام ومن تبعه قالوا ان التاكيد بكلا وكلتا وكل
واخواته لدفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فلذلك شرطوا
في التاكيد بكلا وكلتا صحة حلول الواحد محلهما فمنعوا صحة اختصم
الزيدان كلاهما لعدم تلك الصحة لما تقدم ولانا في هذا التقرير
قول ابن هشام في متن التوضيح والالفاظ الباقية كلا وكلتا للمثنى
وكل وجميع وعامة لغيره يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف الى
متبوعهن ثم جاز جاءني الزيدان كلاهما او المرتان كلتاهما لجواز
ان يكون الاصل جاءني احد الزيدين او احدى المرتين كما قال تعالى
يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من احدهما وامتنع في الاصح
اختصم الزيدان كلاهما او المرتان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور
انتهى كلامه فانت تراه قد سوى بين كلا وكلتا وجميع وعامة
في ان التاكيد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف الى المتبوع وحيث
كان كذلك فينبغي المنع في مسالة اختصم الزيدان انفسهما كما امتنع
اختصم الزيدان كلاهما لاشتراكهما في تقدير مضاف كما يظهر من كلام
ابن هشام ووجه عدم المنافاة ان مولانا وشيخنا العلامة الفهامة
صالح البلقيني فهم ان المراد من قول ابن هشام السابق يؤكد بهن لرفع
احتمال تقدير مضاف الى متبوعهن خصوص لفظ بعض يعني وما هو في
معناه كاحد قال فلا يؤكد بتلك الالفاظ لرفع احتمال تقدير مضاف
غير ذلك نحو رسول الزيدين وحزبهم ونحو ذلك مما يرفع بذكر النفس
والعين انتهى ما حصلته من المباحثة معه في ذلك فرحمه الله سبحانه
وتعالى ونفعنا به وبركته والذي العارف بالله سبحانه الشيخ شهاب
الدين البلقيني ابنه رجوع الى ما نحن بصدده فنقول الحاصل من كلام
ابن هشام في توضيحه ان التاكيد بالنفس او العين ايهما يؤكد بها لرفع
تقدير مضاف قبل المتبوع وعبارته ولراي التاكيد سبعة الفاظ
الاول والثاني النفس والعين يؤكد بهما لرفع احتمال المجاز عن الذات

تقول

تقول جا الخليفة فيحتمل ان الجائي خبره او ثقله فاذا اكدت بالنفس
او العين او بهما ارتفع ذلك الاحتمال انتهى المراد نقله منه بحروفه وهو
كما ترى ظاهر في ان المرفوع بها المجاز بالحذف لا المجاز العقلي ولا المجاز
اللغوي وقد تقدم منا الكلام عليه وان النص على احد تلك الاحتمالات
تقصير فادح الى اخره ثم قال ايضا في التوضيح والالفاظ الباقية كلا
وكلتا للمثنى والجمع وكل وجميع وعامة لغيره يؤكد بهن لرفع احتمال
تقدير بعض مضاف الى متبوعهن ومن ثم جاز جاءني الزيدان او احدى
المرتين قال الى ان رجع عقب ذلك وانه اطلق المثنى واريد به واحد
الخ ما قال كما نقلناه عنه سابقا وهذا ظاهر مع قول شارحه
ايضا وانه اطلق المثنى واريد به واحد في ان المجاز المرفوع بكلا وكلتا
وما بعدهما هو المجاز اللغوي وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له للقرينة
مع علاقة مصححة للاطلاق فافترق التاكيد بالنفس والعين عن التاكيد
بكلا وكلتا وما بعدهما وهذا التقرير في كلام ابن هشام مؤيد
لما فهمه شيخنا العلامة صالح البلقيني كما سبق تقريره عنه خلافا لمن
طن من مشايخ شيخنا العلامة ابن قاسم انه لا فرق بينهما اذ كل من
النفس والعين وكلا وكلتا وما بعدهما لرفع توهم المضاف قبل
المتبوع كما قد يتوهم من عبارة ابن هشام بحسب بادي الراي وقد
علمت مما قررناه الفرق بينهما وهو ان النفس والعين يؤكد بهما لرفع
المجاز بالحذف وان كلا وكلتا وما بعدهما لرفع المجاز اللغوي وبينهما
بون عظيم ثم رايت الشيخ خالد في بحث توكيد النكرة قال ما نصه
ولا يجوز هذا اسد نفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك اذ
ليس من فوائد التاكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه
المجازي الا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك
بذلك واما جاء زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي
بخلاف هذا اسد نفسه فانه لرفع المجاز اللغوي كما قاله الموضح في الحواشي

كلاهما او المرتين كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاءني احد الزيدين صح

كيد

هو الشيخ العلامة عميرة

انتهى كلام الشيخ خالد رحمه الله سبحانه وهو وبه الحمد موافق لما قررناه فلا تغفل لكن قد تقدم ما نقلناه عن شيخنا ووجدته ايضا في تعليق بعض المشايخ من تلامذته ان التوكيد بالنفس والعين يكون لرفع احد المجازات كلا من غير قصر على احدها وهذا شيء خرج الى منازعة ابن هشام ومن تبعه والمهارة فيه على محرريه نعم بقي شيء اخر وهو ان ما صرح به ابن هشام ومن تبعه ان كلا وكلتا يؤكد بهما المثنى يخالفه ما صرح به المولى سعد الدين في مطوله من ان التاكيد بهما ليس لرفع الشمول لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لرفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال رفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او اعينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر محرز من باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان التوهم انما وقع فيه انتهى كلامه وفي ظني القوي ان العنبري وغيره نازع المولى سعد الدين في قوله لان المثنى نص في مدلوله الخ وحينئذ فالمسالة تحتاج الى مزيد تحرير اخر فعليك به مع التامل ومراجعة المطولات ومن تلك السوانح انه ان ابن هشام وغيره كالعلامة ابن الحاجب قالوا والعبارة لابن هشام في متن القطر ويكل اي ويؤكد بكل في القسم الثاني وهو توكيد الشمول ومثل كل جميع وعامة واخوات كل لغير المثنى ان تجزا بنفسه نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم او اجمعون او بعامله كبعت العبد كله او جميعه او عامته فان العبد يتجزا حكما بالنسبة الى بعض العوامل كبعت واشتريت بخلاف نحو جاء فلا يقال جاء العبد كله لعدم التجزي بذلك العامل انتهى من شرح القطر وعبارة التسهيل في ذلك المقام قريبة من عبارة ابن هشام ونصها ويجيء في الغرض الثاني اي وهو رفع ارادة الخصوص بما لذي اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه مضافا الى ضميره بلفظ كل وجميع وعامة انتهت واذ قد علمت هذا

النقل

النقل عن اولئك الائمة الاكابر فهل اذا قلت اشتريت الجارية نفسها او عينها مثلا يكون التاكيد فيه رافعا لتقدير مضاف محذوف كولدها مثلا او ثيابها فقط او يحتمل انه لرفع شراء النصف والربع مثلا كما في التاكيد بكل في نحو اشتريت العبد كله قلت يعلم جواب ذلك مما قدمنا نقله عن الشيخ خالد رحمه الله عن ابن هشام قريبا ومما نقلناه عن شيخنا فارجع اليه مع التامل وكذا الكلام في نحو اشتريت العبيد انفسهم فليعم بعض ندرات بخطي من تقرير شيخنا في درس الالفية ما صورته قوله يعني ابن مالك في الالفية وكلا اذكر في الشمول الخ اعلم ان كلا لا يؤكد بها الا ذو اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه ولو بعامله نحو اشتريت العبد كله لان الشراء يتجزأ فلو قلت اشتريت العبيد كلهم فهل التاكيد رفع احتمال التجزي بالعامل حتى يكون المعنى انه اشترى جميع اجزائهم او رفع احتمال التجوز عن الذوات نفسها حتى يكون المعنى انه اشترى الثلاثة مثلا لا اثنين ولا واحدا منهم قال بعضهم الظاهر احتمال الثاني لانه المتبادر قال شيخنا وفيه نظر انتهى ما وجدته بخطي من تقريره والظاهر انه اشار بقوله قال بعضهم الى الشيخ الرضي رضي الله عنه فاني بعد ذلك رايت المسالة في شرحه على الكافية فراجعه ان شئت فانه مفيد • **ايقاظ** لا باس بالنظر فيه وهو ان قول الامام ابن مالك في التسهيل كما سبق نقله ان كلا وجميع وعامة لا يؤكد بها الا ذو اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه هل الاضافة في قوله بعضها للاستغراق لانه مفرد مضاف فيعم كل بعض او الاضافة للجنس او العهد الخارجي او الذهني قلت الظاهر انه لا يصح ان يكون الاضافة في بعضها للاستغراق قطعا لانه يصير المعنى عليه يصح وقوع كل بعض موقعه وذلك يقتضي انه لا يصح التوكيد بكل ونحوها في قوله جاء الزيدون او القوم او الرجال مثلا اذ المراد ثلاثة افراد او اربعة او اكثر اذ لا يصدق على ذلك انه يصح وقوع كل بعض من تلك الامثلة

موقع المؤكد فلا يصح توكيده وكلامهم طافح بخلافه وصحة التوكيد في
تلك الامثلة والظاهر ايضا انه لا يصح ان تكون الاضافة للجنس او
العهد الخارجي او الذهني المشار به الى فرد ما على حد قولهم ادخل السوق
واشتر اللحم اي سوقا ما لانه يلزم عليه ايضا ان لا يصح التاكيد
في نحو جا القوم او الزيدون مثلا مرادا منه كل ثلاثة افراد لان جنس
البعض فيه لا يصح ان يقع موقع المؤكد لانه لا يخلو اما ان يكون فردا
او فردين وكل منهما لا يقع موقع المؤكد فلا يصح التوكيد بكل ونحوها
في ذلك وهكذا الكلام في ارادة العهد الخارجي والذهني نعم اذا
اردنا بالقوم او الزيدون مثلا ستة افراد او ثمانية صحت الاضافة
بالعناية لانه حينئذ يصدق عليه في الجملة انه يصح وقوع بعضها
موقعه فتدبر لكن يلزم على ذلك ان التوكيد بكل ونحوها يقتصر على
مثل ذلك العدد وكلام النحاة يخالفه نعم في كلام البدر ابن مالك
في شرح الالفية عند قول المتن واعزز بكلتا الخ ما يقتضي ان الجمع المؤكد
باجمعين لا بد ان يكون اجزاؤه منقسمة بحيث يصح توكيد كل منها على
انفراده فاذا قلت مثلا جا الزيدون واردت بهم اربعة او خمسة
امتنع ان يقال في تاكيد ذلك اجمعون ونحوه ولا يخلو عن نظر ظاهر
فليراجع وليحرر فانه قلت اذا لم يصح كون الاضافة في قوله يصح
وقوع بعضه للاستغراق ولا للجنس بنا على صحة ما سبق لك في النقد
فهل يصير كلام الامام ابن مالك ومن تبعه في ذلك لغوا لا افادة
له قلت الذي قام عندي الان ان قوله يصح وقوع بعضه موقعه
انما هو قيد في الحقيقة بالنسبة للمفرد لا للجمع الذي انبني ذلك
التقدير عليه وبيانه ان المفرد تارة يتجزا بسبب بعض العوامل كالبيع
والشرا والرؤية وتارة لا يتجزا بالعامل عرفا نحو جا العبد وزيد مثلا
فان نحو ذلك العامل لا يقتضي تجزيته حتى يؤكد بكل ونحوها فيقال
جا العبد كله وزيد اذ لا اجزا له حينئذ يصح وقوع بعضها موقعه لعدم

تجزيه

تجزيه عرفا بذلك العامل من يديه مثلا او راسه ودونه وهذا
بخلاف ما اذا كان العامل يقتضي التجزي كما تقدم نحو اشتريت
العبد كله فانه بسبب العامل ذو اجزا كالنصف والربع والثلث
والسدس ونحوها فانه يؤكد بكل ونحوها ويصدق عليه انه ذو اجزا
يصح وقوع كل منها موقعه فانك تقول اشتريت نصف العبد
كله اي لا ربعه ولا ثلثه مثلا وتقول اشتريت ربع العبد كله اي
لا ثمنه ولا جزءه وهكذا في كل جزء فرضته من اجزا العبد يصح
وقوعه موقعه وحينئذ فيصح فيه التاكيد بكل لاجل تجزيه بذلك
العامل بخلاف نحو قولك جا العبد كله وجا زيد كله فلا يصح فيه
التاكيد بكل لعدم تجزيه عرفا بذلك العامل وهو جا اذ هو لا يقتضي
تجزيه حتى يكون المعنى في جا العبد كله لا يده ولا راسه مثلا هذا
ما اختلج في ايضاح هذا المحل من هذا الضعيف ولم ار من نص عليه
وارجو من الله سبحانه صحته انه عليم خبير وما احسن قول العلامة
ابن الحاجب في كافيته في هذا المقام حينئذ حيث قال ولا يؤكد
بكل واجمع الا ذو اجزا يصح افتراقها حسا او حكما مثل اكرمت
القوم كله او اشتريت العبد كله بخلاف جا زيد كله انتهى قال
الجامي عقبه لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما انتهى وانت
اذا تاملت ذلك ادنى تامل اغناك عن تلك الاطالة السابقة
التي اوجبها السعي في فهم كلام الامام ابن مالك وما اجمله من العبارة
في هذه المسالك والله سبحانه اعلم بالصواب هذا وقد سلكنا الى
الاختصار وعدم الانتشار ولكن المؤمن حاج ولا حيلة في الاقدار
وربما توهمت ان جميع تلك السوانح والفوائد الاتية عقبها انشاء انها
مما لا يكاد ان توجد في سوق تباع وخصوصا عند فقرا الطلبة بخلاف
الايمة الكملة ومن تلك السوانح ايضا ان الامام ابن مالك ومن
تبعه عدوا من الفاظ التوكيد المعنوي المشهورة جميع وعامة ولم ادر

لفظة الطلاء حجي انهما اذا اجتمعا نحو جاء القوم جميعهم عامتهم ماذا يقدم
منهما على الآخر فهل يجب تقديم جميع على عامة كما يجب تقديم كل على
اجمع ام لا يجب ذلك قلت لم اجد لهم من جزم ووقوف على نقل
صريح في المسالة الا ان الظاهر انه يجب تقديم جميع على عامة فيقال
جاء القوم جميعهم عامتهم دون عكسه لوجهين الاول ان سيبويه لما ذكر
انها من الفاظ التوكيد وافقه المبرد على جميع وخالفه في عامة وفسرها
باكثر لا بجميع فعلى هذا يكون بدل بعض لافادة التخصيص لا التعميم
وحيث كان كذلك فيتقدم ما هو متفق على انه تاكيد واجب او
راجح الثاني ان جميع موافقة في الاشتقاق لاجمعين فيجب
تقديمها على توابعها هذا وغاية ما وقفت عليه في هذه المسالة قول
العلامة الدماميني في شرح التسهيل وعبارته مع المتن وجميع وعامة
يؤكد بهما ما يؤكد بكل قال المص يعني ابن مالك وذكرت مع كل جميعا
وعامة كما فعل سيبويه واغفلها اكثر المصنفين سهوا وجهلا
فيقال نحو القوم جميعهم وعامتهم كما يقال جاؤا كلهم والمعنى واحد
وفي الارتشاف ان المبرد يفسر عامة باكثر لا بجميع فخالف سيبويه في ذلك
فعلى هذا يكون بدل بعض لا توكيدا ويفيد تخصيصا لا تعميما انتهى
كلامهما وليس فيه تعرض للترتيب بينهما على مذهب سيبويه القائل
بانها للتاكيد واما على مذهب المبرد فيرجع الى مسالة ترتيب التوابع
اذا اجتمعت هل يجوز عنده تقديم البدل على التوكيد ام لا والمسالة
معتبرة بينهم فينظر مذهبه في ذلك ثم انه ينشا من كلامهما
اسئلة الاول هل اذا اجتمعا مع كل واجمع يقدمان على كل
واجمع وجوبا او يتاخران او يجوز توسطهما بينهما الثاني ان كلا واجمع
اذا لم يوجدا هل يجب تقديمهما على توابع اجمع وكل ام لا قلت
قد ذكر في شرح الكافية لابن الحاجب انهما بمعنى كل معنى واستعمالا

ومن

ومن ذلك يؤخذ انه يجب تقديمهما على التوابع فليحرر بالنقل الصريح
الثالث انهما اذا كانا بمعنى كل ويؤكد بهما ما يؤكد بكل فهل يؤخذ
منه انه يشترط في المؤكد بهما ان يكون ذا اجزاء يصح افتراقها
حسا او حكما كما تقدم وان يكون المؤكد بهما مثنى ام لا قلت
في جوابه الظاهر نعم كما هو ظاهر من كلام التسهيل **تنبيه** يتحصل
من كلامهم باختصار ان الجمع يؤكد بكل واجمع وما بمعناهما من جميع
وعامة مطلقا وان المفرد فيه تفصيل ان تجزا بعامله نحو اشتريت
العبد كله يؤكد بها وان لم يتجزا بعامله نحو جاء العبد كله او زيد
كله لا يجوز توكيده بها مطلقا لانه لا جزء له لا حسا ولا حكما لانه
لا يمكن انقسامه لا فرضا ولا عقلا ولا وهما على ما هو معتمد
في الاصول وهو اولى من التمثيل بنحو جاء زيد كله لانه يمكن الافتراق
فيه في الجملة فليتامل ولعلهم لم يتعرضوا له بالتمثيل لوضوح الامر
فيه في الجملة فليتامل ولعلهم لم يتعرضوا له بالتمثيل لوضوح الامر فيه
وعزة وجوده ولنكف عنان القلم عن الجري في ميدان تلك السوانح
والخواطر بما علمه بعض نفوس اهل الظواهر ونشرع في الكلام على
بعض فوائد نفيسة بهية لا غنى عنها لطالب العربية فنقول الفائدة
الاولى النفس والعين اذا اجتمعا مع كل واجمع واخواته هل يجب
تقديمهما عليها او يجوز تاخيرهما عنها او توسطها قلت قد صرح بعض
اهل المتون بتقديمهما على سبيل الوجوب وعبارته واذا اردت
الجمع بينها فالواجب ذكر النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اكتع
في الصحيح ثم ابتع انتهت ووجه ذلك ما قاله العلامة الرضي
بقوله اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة
للنفس ومعنى فيها فتقدم النفس والعين على صفتها اولى واما تقديم
النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيته حقيقة ولفظ
العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة واما تقديم الكل على

ت

ومن ذلك تعلم ان الجوهر الفرد
وسائر البسائط
لا يؤكد بجامع

اجمع فلكونها مدًّا او اتباع المشتق للجامد اولى واما تقديم اجمع على
اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم
اكتع في الصحيح على اخواته فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منها لانه
من قولهم حول اكتع اي تام وهذا المعنى خاف فيها الى هنا كلامه
كما نقله عنه الدماميني سقاه ربه تربته لزيادة فائدته وفي اخوات
اجمع كلام اخر لا نطيل به **تنبيه** قول الرضي وغيره واما تقدم كل
على اجمع لا ينبغي ان يفهم منه ان اجمع لا يؤكد بها الا بعد كل كما وقع فيه
بعضهم تبعا لابن هشام في مغنيه فان ذلك خطا من ابن هشام كما قاله
الدماميني قال تعالى ولو شاء لهداكم اجمعين ومثله في التنزيل
كثير وانما مراد الرضي وغيره انهما اذا اجتمعا يجب تقديم كل على
اجمع فلا تغفل ثم الحكم بالخطا على العلامة ابن هشام مما لا ينبغي
فان ما ذكره قال به الجمهور كما نقله السيوطي في جمع الجوامع و
شرحه وعبارته فيهما والجمهور على انه لا يؤكد به اي باجمع دون
كل اختيارا والمختار وفاقا لابي حيان جوازه انتهى ثم اعلم
ان هذا الكلام من الرضي وغيره لا يخلو عن شبهة وذلك انه
قد سبق لك ان النفس والعين يؤكد بهما المفرد والمثنى والجمع فقولهم
هنا بدا بذكر النفس والعين ثم بكل الخ يتعين ان يكون معناه اذا كانتا
موكدتين للجمع اذ لا ينافي الاجتماع مع كل واجمع اذا كان المراد منهما
مثنى او مفرد فانهما لا يؤكدان بكل واجمع كما هو ظاهر فان قلت
بل يتصور ذلك فيما اذا قلت جاء الزيدان والقوم او القوم والزيدان
فتقول نفسهما موكدا للزيدين وكلهم بعده موكدا للقوم قلت
هو محل نظر تام ولم لا يجوز توكيد كل منهما بجانبه وحينئذ فلا اصطحاب
اجتماع وظاهر كلام الرضي في تعليله السابق ان الموكد بالنفس والعين
وكل واجمع واخواته واحد لا متعدد كما فرضت المسالة فتامل فيه

بعد

بعد ان تستحضر ان التوكيد بالنفس والعين لدفع توهم مجاز الحذف
عند ابن هشام وابن مالك وان التوكيد بكل ونحوها لدفع المجاز
اللغوي كما تقدم وحرره وانظر ايضا فيما اذا اختلف العامل كما
اذا قلت جاء القوم وضربت القوم فهل تقول في التاكيد مع الاجتماع
انفسهم بالرفع تاكيد للقوم وكلهم بالنصب تاكيد للمفعول او كيف
الحال فعليك بتتبع النقل في ذلك وامثاله هذا وقد سكت
صاحب ذلك المتن وكذا الرضي في تعليله عن الترتيب بين التاكيد
بالنفس والعين اذا كان المراد منها اثنين مع التاكيد بكلا وكلتا
ويوخذ من تعليل الرضي تقديم النفس فتقول جاء الزيدان انفسهما
كلاهما وسكت ايضا عن التاكيد بها اذا كان المفرد والتاكيد بكل
لمفرد يتجزا عامله نحو اشتريت العبد كله نفسه فليحرر ايضا فربما
كانت هذه الخطرات مع عدم المراجعة للمبسوطات من المنقولات
وانما رقمناها لمجرد التذكير بقصد المراجعة ان تيسرت الفائدة
الثانية الترتيب بين التاكيد اللفظي والمعنوي وسياتي ان شاء الله
سبحانه الكلام فيه قريبا هذا الكلام على ترتيب التوابع الفائدة
الثالثة قد اختلفوا في العامل في التابع هل هو العامل في المتبوع
فاما الصفة والتاكيد وعطف البيان فمذهب سيبويه ان العامل
فيها هو العامل في المتبوع وذهب الاخفش الى ان العامل فيهما
معنوي وهو كونها تابعة وذهب اخرون الى ان العامل فيها نظير
العامل في المبدل منه متبوعها لا نفسه واما البدل فاكثر المتاخرين
على ان العامل فيه مقدر نظير العامل في المبدل منه ومذهب سيبويه والمحققين
ان عامله هو العامل في المبدل منه اذ المبدل منه في حكم الطرح فكان
عامل الاول باشر الثاني واما عطف النسق فالصحيح ان عامله هو عامل
المعطوف عليه بواسطة الحرف وقيل مقدر بعد العاطف وقيل حرف
العطف بالنيابة والكلام على هذه المذاهب فيه طول وثمرة ايضا لك

الاختلاف في عامل التوابع

قال الدماميني رحمه الله سبحانه الفائدة الرابعة ان كلا وما بعده
اذا اجتمعت فهل كل منها تاكيد لما قبله او جميعها تاكيد للمؤكد الاول
كالصفات المتتالية قال العلامة الدماميني قلت
فيه خلاف قال ابن الدهان اذا قلت جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون
ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد القوم واجمعون تاكيد كلهم وكذا
الباقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد
الاول كالصفات المتتالية انتهى كلامه وانظر كيف اقتصر على
نقل الخلاف على كل واجمع وتوابعه ولم يتعرض لذكر النفس والعين
فهل ذلك الخلاف يجري فيهما وانظر ايضا اذا اجتمعا مع كل واجمع
واخواته نحو جاء القوم انفسهم اعينهم كلهم اجمعون الخ فهل يقال
ان كلهم مثلا تاكيد لاعينهم واعينهم تاكيد لانفسهم وحرره الفائدة
الخامسة قال الامام السيوطي في الهمع ما نصه تنبيه خالف
التوكيد النعت في انه بالفاظ مخصوصة ووجوب ترتيبها اذا
اجتمعت وانه لا يجري على النكرة على راي الجمهور ولا على
محذوف على الاصح عند المتاخرين ولا على توكيد ولا يعطف وفي انه
لا يقطع الى الرفع ولا الى النصب انتهى بحروفه كما في النسخة التي
بيدي وانظر في قوله ولا على توكيد فان ظاهره ان النعت يجري
على التوكيد فيقال جاء القوم كلهم العاقلون اجمعون الخ فليحرر
وفي قوله ولا يعطف فلا يقال جاء زيد نفسه وعينه وجاء القوم
كلهم واجمعون وقد علله بقوله لاتحادهما في المعنى وذلك ان
نقول في ذلك التعليل نظر فقد صرحوا في باب العطف ان الواو
تعطف احد المترادفين على الاخر وذلك كقوله والفى قولها كذبا
ومينا والكذب والمين متحدان في المعنى ولم يمنع ذلك الاتحاد من
العطف فلم لا يجوز عطف الفاظ التوكيد على لفظ بعضها وان اتحد
معناها فلا بد في صحة عدم عطف بعضها على بعض من قيد اخر زايد على ذلك

التعليل ثم رايت بعضهم علل عدم العطف والقطع في الفاظ التوكيد
دون النعت بقوله انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف
مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح
او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التوكيد ليست مستقلة ...
مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم
والترحم فتقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشي على نفسه وقطع
الشي عن نفسه انتهى وهو اوضح في المعنى من تعليل الامام السيوطي مع كونه
لم يخلو عن نظر ايضا فتامل فيه ولو قال كما يلزم مقالة السعد في امثال
ذلك ان ذلك مناسبات تذكر بعد الوقوع فلا تقابل بالنقض
والرد لم يكن بعيدا ثم اعلم ان ما تقدم من امتناع العطف انما هو
في التاكيد المعنوي واما التوكيد اللفظي فقد يدخله العطف نحو قوله
تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وما ادراك ما يوم
الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين فان كان المؤكد جملة اسمية
او فعلية فالاكثر الاقتران بالعاطف وان لم يكن كذلك ففيه تفصيل
اخر ذكره في متن التوضيح لابن هشام رحمه الله سبحانه وفي شرحه للشيخ
خالد العاطف في ذلك ثم قال كما صرح به في الارتشاف انتهى وقد
رايت الرضي قد زاد على شرط الفا ايضا قال وقد يكون مع التاكيد
اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله
فلا يحسبن بخلاف التوكيد المعنوي ثم قال واما جواز العطف
في بعض التاكيد اللفظي بالفا او ثم فلا يجي في حروف العطف انتهى وعبارة
التسهيل في هذا المقام ووصل الجملتين بثم ان امن اللبس اجود من فصلهما
انتهى قال شارحه الدماميني عند ان شك ان ما تقدم وغيره
ما نصه وثم الداخلة في هذا المحل للتدريج في الارتقاء واحترز
بقوله ان امن اللبس ان يحصل لبس فيترك الحرف الفاصل حينئذ
نحو ضربت زيدا ضربت زيدا لانك لو اتيت بثم هنا لاوهم ان الثاني

عن الاول انتهى وظاهر كلام التسهيل اختصاص العاطف بثم كما قاله
ابو حيان كما سبق وكذا نقله ان رح عنه واقره ولم يتعقبه بكلام
العلامة الرضي وقد تعرض في التسهيل الكلام في الجملتين ولم يذكر
المفردين من حيث العطف وظاهره المنع بثم واما غيرها اولها فلم
اره صريحا فيهما وغاية ما وقفت عليه ان الواو تعطف احد المترادفين
على الاخر فلتحرر المسالة الفائدة السادسة ان التوابع اذا اجتمعت
يبدأ بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد اللفظي ثم المعنوي ثم بالبدل
ثم بالنسق اما تقديم النعت على بقية التوابع فلانه اكثرها استعمالا
واما تقديم عطف البيان على التاكيد فلانه لدفع احتمال خارج عن
ذاته واما تقديم اللفظي على المعنوي فلكراهة الفصل بين الالفاظ
المتحدة او التي في حكم الاتحاد بما ليس منها واما تقديم التاكيد
على البدل فلان مدلوله مدلول المتبوع بخلاف البدل فان مدلوله
في الحقيقة ليس مدلول متبوعه واما تقديمه على النسق فلان البدل
بينه وبين متبوعه نسبة معنوية بالكلية او البعضية او الاشتمال
والغلط نادر والمنسوق اجنبي من متبوعه انتهى من كلام العلامة
الدماميني ومثله في كلام غيره لكنه لم يفصح عن الترتيب بين التاكيد
اللفظي والمعنوي ومن شراح بعض الشواهد بالنظر بين التاكيدين اذا
اجتمعا فقال ولينظر اذا اجتمع التوكيد اللفظي والمعنوي ايهما المقدم
انتهى وقد علمت الحال فيه من كلام العلامة الدماميني السابق وكان
بعض الشارح لم يقف عليه فامر بالنظر فيه وقال بعض شراح الكافية
بعد ذكر رتبها وينبغي ان تقدم عطف البيان على الجميع لانه كاشف
للمتبوع فان سرد بعض التوابع يوفي بالباقي على الترتيب انتهى واعلم
ان الشيخ رحمه الله سبحانه لم يرتبها على هذا الترتيب في ذكرها بل قصد
تعدادها لا على وجه الترتيب واعرض عن ترتيبها اتكالا على المطولات

ولما فيه من الخلاف بينهم تنبيه قد ذكروا هذا الترتيب بين التوابع
نظرا الى مدلولاتها ولم ينظروا فيه الى عواملها المتقدم ذكرها وظاهر
كلامهم انه لا فرق في ذلك الترتيب بين كون التابع مفردا او جملة
او جارا ومجرورا ان تصور في كلها او بعضها فان النعت وكذا البيان و
والتاكيد اللفظي والبدل والنسق يكون كل منها مفردا تارة وجملة
اخرى وينبغي ان يقال ينبغي النظر في الابدال اذا اجتمعت وكذلك
في التوكيد اللفظي اذا كان بلفظ الاول ومرادفه عند اجتماعهما
نحو نعم نعم جير ونحو جاء زيد زيد زين العابدين مثلا فهل يقال
نعم جير نعم او زيد زين العابدين زيد فليحرر وقد صرحوا في النعت
انه اذا كان بمفرد وجار ومجرور وجملة يقدم النعت بالمفرد على
النعت بالجار والمجرور والجار والمجرور على النعت بالجملة كما في قوله
تعالى وقال رجل مؤمن من ال فرعون يكتم ايمانه وانظر هل ياتي
نظير ذلك في شيء من التوابع ام لا واستخرجه مع النقل الى هنا انتهى
ما اردناه من جمع تلك الفوائد النفيسة وقد ختم الشيخ رحمه
الله سبحانه تلك التوابع بالعطف وهو مؤخر عنها عند الترتيب كما
علمت مما سبق فقال النوع الخامس تابع بالعطف وحروف العطف
المشهورة عشرة ذكرها على سبيل التعداد جملة وسياتي الكلام على
معانيها فقال الواو والفا وثم وحتى كذا في النسخة التي بيدي وهو
من تصرف الكاتب على الشيخ فانه لم يتكلم عليها فيما بعد بل عدها فيما
سبق من الحروف وام واو ولا وبل وحتى ولكن واما بكسر الهمزة
وهي تمام العشرة وما ذكره الشيخ من ضبطها بكسر الهمزة هو اللغة
الفصحى فيها لغة اهل الحجاز وفتحها لغة قيس واسد وتميم وقد تبدل
ميمها يا مع كسر الهمزة وفتحها ففيها اربع لغات فاما الواو فشرع
في ذكر شيء من معاني تلك الاحرف لا على وجه الترتيب في عدها
كما ستراه فقال للجمع والاشتراك الجملة جواب اما وعطف الاشتراك

على الجمع لتقارنهما من حيث المعنى وان شئت قلت هي للجمع كما في معنى العامل
في المفردات وما في حكمها وللاشتراك في تحقيق المضمونين في الوجوب
اذا لم يكن ثم عامل ولا توجب الترتيب اي الترتيب بين المعطوف
والمعطوف عليه على الاصح ومقابل الاصح انها توجب الترتيب كما قاله
قطرب والربعي وهشام وثعلب وغيرهم قالوا لان الترتيب في اللفظ
يستدعي سببا والترتيب في الوجود صالح له فوجب الحمل عليه وهذا
النقل عمن ذكر من الائمة رد به على دعوى السيرافي وغيره اجماع
البصريين والكوفيين على انها لا تفيده ونقله ابن هشام عن الفرا
ايضا وارتضى عن الكسائي وابن درستويه ورده بلزوم التناقض
في قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة مع قوله في موضع
آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا والقصة واحدة انتهى وقال
ابن كيسان هي للمعية حقيقة واستعمالها في غيره مجاز وعكسه الرضي
فقال الحق ان نقول استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز وهي في
اصل الوضع للترتيب ولما الثاني فيه قبل الاول والاصل في الاستعمال
الحقيقة انتهى ولا يخفى عليك ان هذه دعاوي تكاد ان تكون
خالية عن دليل تقول انت في دليل الاصح جاء زيد وعمرو
الا ترى ان الواو في ذلك التركيب جمع اي الواو العاطفة
بينهما اي بين زيد وعمرو في المجي ولا يخفى عليك انه لا دليل في ذلك
على تلك الدعوى عند من نوع مثل ذلك واما الفا فتكون للترتيب
الزماني او الذكري كما بين في المطولات وللتعقيب
اي مع التعقيب بان يقع ما بعدها عقب ما قبلها على حسب
ما يقتضيه الحال فعطف التعقيب على الترتيب من عطف الخاص على
العام اذ لا يلزم من الترتيب التعقيب غالبا في العكس تقول
انت قولا موافقا لاستعمال اهل اللغة جاء زيد فعمرو ولا تقول
اختصم زيد فعمرو ولا ثم عمرو بخلاف وعمرو لان الواو كما تقدم لمطلق

الجمع

الجمع من غير ترتيب ثم اي الفا تدل على ان عمرا جا بعد زيد كذا في النسخة
التي بيدي ولعل النسخة الصحيحة عقب زيد لا بعد زيد اذ البعدية
لا يلزم منها التعقيب والامر فيه ظاهر واما ثم فهي كالفا اي في مطلق
الترتيب الا انها اكثر مهلة غير ايهام ان الفا يكون فيها مهلة وقد
قدم انها للتعقيب فلا مهلة فيها اصلا ويمكن ان الشيخ رحمه الله اشار
الى ان بعض امثلة الفا لا تخلو عن مهلة بحسب الظاهر نحو تزوج
زيد فولد له فسر بمثل هذه العبارة تقول جاني زيد ثم عمرو واما
لا فمعناها اخراج الثاني اي المعطوف عن دخوله في الاول اي في
حكم الاول الذي هو المعطوف عليه كما يشير اليه الشيخ رحمه الله سبحانه
تقول جاني زيد لا عمرو فجا فعل ماض والنون للوقاية واليا
مفعول به في محل نصب وزيد فاعل فهو مرفوع ولا حرف عطف
وعمرو معطوف على زيد فهو مرفوع مثله الا ترى انك اخرجت عمرا
بلا اي بهذا اللفظ من حيث دلالته على معنى النفي عن المجي متعلق
بقوله اخرجت واما بل فهي للاضراب عن الاول وهو المعطوف عليه
والاثبات للثاني وهو المعطوف تقول ما جاني زيد بل عمرو
اي جاني فقد اضربت عن المنفي بعينه عند الجمهور او اضربت عن النفي
عند المبرد قال الدماميني فان جعلنا الاضراب عن المجي المنفي
مثلا في قولك ما جاني زيد بل عمرو ثبت المجي للتابع بمقتضى الاضراب
وتقرر النفي على حاله للمتبوع لانه لم يصرف عنه وان جعلناه عن
نفي المجي كان بمثابة الاول فان جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه
كانه قيل ما جاني زيد بل جاني عمرو فالحاصل ان مذهب الجمهور ان
بل بعد النفي لتقرير ما قبلها على حاله وجعل ضده لما بعدها بناء على
الاضراب عن النفي ثم اعلم ان المبرد لا يوجب ما حكي عنه ان مذهبه
بل يجوز ان يكون المعنى عليه وان يكون على ما قاله الجمهور وعلى رايه
فيصح ما زيد قايما بل قاعدا او بل قاعد ويختلف المعنى مع النصب

يكون المعقود منفيا ومع الرفع يكون مثبتا انتهى كلامه وعبارة المغني
واجاز المبرد وعبد الوارث ان يكون ناقلة معنى النفي كا لنهي الى ما بعدها
وعلى قولهما فيصح ما زيد قايما بل قاعدا وبل قاعد ويختلف المعنى انتهى
المراد منه قال العلامة الدماميني في حاشيته عليه النصب لاجل
العطف على الجزو لا ايجاب لانها نقلت معنى النفي الى ما بعدها فكانه
قيل بل ما زيد قاعدا واما الرفع فعلى انها جعلت ضد النفي لما
بعدها فهو مثبت لكن لا يصح العطف على الجزء ضرورة انها لا تعمل عند
انتقاض النفي فيكون المرفوع بعدها خبر مبتدا محذوف اي بل هو
قاعد وحينئذ لا تكون عاطفة لوقوع الجملة بعدها انتهى كلامه تنبيه
ما نقله الدماميني فيما سبق عن الجمهور حيث قال فالحاصل ان مذهب
الجمهور ان بل بعد النفي لتقرير ما قبلها على حاله وجعل ضده لما
بعدها قد عزاه الرضي ومن تبعه لظاهر كلام ابن مالك حيث جعلها
كلكن قال وبه قال المبرد يعني ابن الحاجب الخ ما بينه واستظهر
خلافه وان ما قبلها في حكم المسكوت عنه كما في الاثبات فليراجع مع النظر
فيما حرره في المطول عن مذهب المبرد وغيره وقد اقتصر الشيخ رحمه
الله سبحانه في التمثيل على حالة النفي هنا تبعا لما فيه من الخلاف
المعنوي فيهم واما حالة الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو فبل فيه للاضراب
عن الحكم الاول واثباته للثاني بلا كلام فالمتبوع وهو زيد لم يحكم
عليه بشيء فيحتمل انه جاء او ما جاء والتابع وهو عمرو حكم عليه بالمجيء
قطعا قال الامام ابن مالك في الالفية
وانقل بها للثان حكم الاول • في الخبر المثبت والامر الجلي
ثم انظر ما المراد بالحكم الذي تنقله هل هو المحكوم به الثابت للمتبوع
كالمجيء مثلا في المثال السابق والقيام في نحو قولك قام زيد بل عمرو
فان كان هذا هو المراد كما يشعر به تقريرهم في هذا المقام فربما يشكل
عليه نحو زيد حجر بل شجر فان المحكوم به هو الحجرية وليست ثابتة للشجر نحو

هذا

هذا جاء بل حيوان ونحو هذا انسان بل جني او هذا حيوان بل انسان
ونحو ذلك وان كان المراد بالحكم النسبة الثبوتية فربما يصح مع قطع
النظر عن خصوص تعلقها بالمنتسبين فليحرر مع التامل فانه من الخطرات
ولعل في كلامهم ما يعين ذلك الحكم المنقول غير اني الى الان لم اتيسر
لم اقف عليه واما لكن المخففة اي النون واحترز بذلك عن لكن
المشددة النون فانها حرف استدراك ايضا لكنه ينصب الاسم
ويرفع الخبر كما تقدم نحو زيد شجاع لكنه بخيل او كريم لكنه جبان
وليست من حروف العطف الذي الكلام فيه فمعناها الاستدراك
قالوا وهو رفع ما يتوهم ثبوته او نفيه بعد النفي ومثله النهي
نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا قال الكوفيون
او ايجاب كبل لانها مثلها في المعنى نحو قام زيد لكن عمرو ومنعه البصريون
لانه لم يسمع فيتعين كونها حرف ابتدا بعده الجملة فيقال
لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو على انه معطوف خلافا للكوفيين
ويجوز على انها حرف ابتدا وهو مبتدا حذف خبره للقرينة وقد
اشار الشيخ بقوله بعد النفي الى شروط العطف بها وقد اقتصر فيها
على النفي ومثله كما تقدم لك النهي ويشترط ايضا ان يكون المعطوف
بها مفردا فان وليها جملة كانت حرف ابتدا لا عاطفة اي حرف
تبتدا بعده وتستانف وتقطع عما قبلها من حيث الاعراب سواء كانت
بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين او بدونها كقوله
انا ابن ورقا لا تخشى بوادرنا • لكن وقايعه في الحرب تنتظر •
قال بعض الشراح وقد يقال في تسمية كونها حرف ابتدا استيناف
الجملة التي بعدها مع انها قد تقع معطوفة بالواو قال ويمكن ان يقال
المراد بكونها حرف ابتدا مجرد انها غير عاطفة للجملة فلا ينافي ان الجملة
معطوفة بغيرها ومن الشروط ايضا ان لا تقترن بالواو ولكن الشيخ كانه
لم يعتمد هذا الاشتراط كما سياتي قريبا فان فيه خلافا واقوالا ثلاثة

على ما نقله بعض المشايخ منها نعرف احدها انه لا تكون عاطفة الا اذا لم
تدخل عليها الواو واليه ذهب الفارسي واكثر النحويين والثاني انها عاطفة
ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة لازمة وصححه ابن عصفور
والثالث وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها
عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو والثالث ان العطف بها وانت
مجرد في الاثبات بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها
حرف استدراك وليست عاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها
عطف مفرد على مفرد والمتبادر من قول الشيخ رحمه الله سبحانه وان سبقت
اختلت الواو فيه بلوا المذهب الثالث وهو مذهب ابن كيسان قال
تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله فما نافية وكان فعل
ماض ناقص ومحمد اسمها مرفوع بها وابا خبر كان منصوب بالالف لانه
من الاسماء الخمسة وهو مضاف واحد مضاف اليه مجرور بكسرة ظاهرة
وقوله من رجالكم جار ومجرور وقع صفة لاحد والكاف فيه في محل
جر لانه مبني باضافة رجال اليه ولكن حرف عطف معناه الاستدراك
ورسول اي من رسول الله قال الشيخ رحمه الله سبحانه معطوف على ابا اي
الواقع خبر كان المنصوب بالالف كما تقدم والمعطوف على المنصوب منصوب
مثله ولفظ الجلالة مضاف اليه وليس من المعطوف في شيء كما هو ظاهر في
امثال ذلك لظهور المراد واما او فتكون تارة للشك من المتكلم
وذلك بعد الخبر خاصة كما اذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي
منهما بعينه فتكون او فيه للشك واذا عرفته ولكن قصدت ابهام الامر
على السامع فهي للتشكيك كقوله تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا واذا
اردت بيان انواع الشيء كقولك الاسم معرب او مبني والكلمة اسم او فعل
او حرف فهي للتفصيل وعبر عنه بعضهم بالتقسيم وصار الشيخ الرضي بعد
ما ذكرنا ان او في الخبر لها ثلاثة معان الشك والابهام وبينهما بما
ذكرنا سابقا والتفصيل وبينه بقوله والتفصيل اذا لم تشك ولم

نقصد

نقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا
قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على انه عرض لا جوهر او على انه
لا هذا ولا ذاك انتهى ومنه تعلم ان ما ذكر لاو من تلك المعاني ليست
اقساما حقيقية بل امور اعتبارية راجعة الى قصد المتكلم على ان تلميذه
الدماميني قال في شرح التسهيل والتحقيق ان او موضوعة لاحد
الشيئين او الاشياء والشك والتشكيك والابهام وغيرها مما ذكر في هذا
المحل صفات للمتكلم باو وليست معاني لها بل المتكلم تارة يكون شاكا بكل
من الامرين ويكون غرضه تشكيك السامع فيكون تكلمه باو لكونه مبهما وتارة
يكون غير عالم به فياتي باو شاكا كما اذا قال جاءني احدهما يكون تكلمه
بالاحد كما ذكرنا ولا يقول احد ان احدا موضوع للدلالة على الشك
والابهام وان كان الذي يستعمله شاكا او مبهما وكذا الكلام في غيرها
مما ذكر انه معنى لاو انتهى بلفظه كما في النسخة التي بيدي ولقائل ان يقول
ما ذكره من ان او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء فانه هو التحقيق
مسلم قد صرح به الرضي والمولى سعد الدين قال في تلويحه الاباحة
والتخيير قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة او والتحقيق
ان كلمة او لاحد الامرين او الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب
محل الكلام ودلالة القرائن انتهى واما قوله في بيان ذلك ان الشك
والتشكيك والابهام صفات للمتكلم وليست معاني لاو الخ ما بينه
ففيه نظر لانه ان اراد بقوله ان تلك المعاني ليست معاني او على وجه الحقيقة
حتى يكون من المشترك فمسلم وان اراد ان تلك المعاني انما هي صفات
المتكلم ولا تكون معاني لاو على جهة المجاز فهو ممنوع فقد صرح الكمال
ابن الهمام بان الشك او التشكيك الناشئ عن المتكلم انما هو مدلول التزامي
عادي للكلام لا عقلا لامكان عدم اخطاره وبين ذلك بما يتحمله المقام
ثم رايت الرضي رضي الله عنه قد حرر المقام تحريرا شافيا فقال وينبغي
ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما النحو او الفقه لم يفهم

من او واما بل ليستا الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيد الاجتماع
من ما قبل العاطف وما بعده معا لان تعلم العلم خير فدلالة او واما
في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد
الشيئين او الاشيا على السوا وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من
قبل او واما بل من قبل اشيا اخر فالشك من قبل جهة المتكلم
وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى
ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث
لا يحصل به ذلك انتهى وقد عقب ذلك بالكلام على سائر اقسام الطلب
وجعل منها ما هو كالامر كالتحضيض والعرض ومنها ما ليس كذلك وبينه
بما لا مزيد عليه رحمه الله ثم امعن النظر في قوله وانما استفيد الاجتماع
من قبل العاطف وما بعده معا ولم يذكر مثل ذلك في التخيير ونحوه
فهل لذلك من سر ام هو مجرد تمثيل ويقال في غير الاباحة كذلك
وتامله ايضا مع قول المولى سعد الدين فيما سبق عن التلويح ان الاباحة
والتخيير قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة او والتحقيق
انه كلمة او الخ **استطراد** قد ذكرنا من ذلك سؤال لطيف سهل وهو ان
يقال ان صيغة الامر ترد لمعان كثيرة منها الارشاد كقولك لصاحبك
استشهد على دينك او خذ عليه رهنا ومنها التاديب كقولك لولدك الصغير
كل مما يليك او مما قدم ومنها التسوية نحو اصبروا او لا تصبروا ونحو ذلك
فهلا اضافوا الى صيغة الامر بمعنى الارشاد فقالوا او للارشاد او الى
صيغته بمعنى التسوية او بمعنى التاديب فقالوا او للتسوية او التاديب او نحو
ذلك ولم خصوا اضافتها او بالاباحة فان قلت هل مراد اهل اصول
الفقه بالاباحة التي اضافوا اليها كلمة او الاباحة الشرعية التي هي احد
اقسام الحكم الشرعي او ما يعمها وغيرها قلت قال الكمال ابن ابي
شريف في حاشيته على شرح جمع الجوامع ليس مراده الاباحة الشرعية لان
الكلام في معنى او بحسب العقل او بحسب العرف في اي وقت كان وعند

الفرق بين التخيير والاباحة

اي قوم كانوا انتهى قال شيخنا بعد نقله واقول على قياسه ليس المراد
التخيير الشرعي بل العقلي او العرفي فتمثيلهم بنحو تزوج هندا او اختها لمجرد
التوضيح او بناء على منع العقل الجمع للقطيعة او منع العرف لذلك انتهى كلامهما
رحمهما الله سبحانه ثم ما قاله الكمال تدرايته منقولا عن السمين ايضا
وعن السهيلي بالحرف وقد يشعر ذلك بان او موضوعة للاباحة بحسب
العقل او بحسب العرف وقد يلتزم ذلك وان كان هو خلاف التحقيق
ولا سيما عند اذ الحروف كلها موضوعة لمعان جزئية لا يفهم منها تلك
المعاني الا اذا ضمت الى غيرها الا ترى انهم قالوا الباء مثلا
للاستعانة ولا يفهم منها ذلك المعنى الا اذا ضمت الى غيرها نحو ذبحت
بالسكين وكتبت بالقلم فاضافة او الى الاباحة لكونها معناها واضافة
الفعل الى الاباحة لتعلق معنى ذلك الحرف الموضوع لها به فليتامل
فانه مما حظ لهذا الفقير حين التسطير وتارة تكون او للتخيير وتارة تكون
للاباحة وذلك بعد الطلب قال ابن هشام في التوضيح واما او
فانها بعد الطلب للتخيير نحو تزوج هندا او اختها او للاباحة نحو جالس العلما
او الزهاد والفرق بينهما امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير وجوازه
في الاباحة انتهى كلامه وهذا الفرق الذي فرق به قد اشار اليه الشيخ
الامام رحمه الله تعالى ليتبين ان هذين المعنيين لا يكونان بعد الطلب وتكون
للشك جاني زيد او عمرو اذا لم تعرف الجاي منهما بعينه واذا عرفته
ولكن قصدت الابهام على السامع فهي للتشكيك واذا اردت بيان
انواع الشي فهي للتفصيل وهذه المعاني الثلاثة انما تكون في الكلام
الخبري كما في كلام ابن هشام وتقدم ايضا عن الشيخ الرضي وقد اقتصر
الشيخ رحمه الله سبحانه على الشك ولم يذكر غيره اختصارا ولكنه ذكر
ما يقع بعد الطلب وهو التخيير والاباحة ولم يحذف منه شيا كما اشار اليه

قوله وفي التخيير اي وتقول في مثال التخيير كل السمك او اشرب اللبن
فكل فعل امر مبني على السكون والسمك مفعول به فهو منصوب بالفتحة
الظاهرة واو حرف عطف للتخيير بين اكل السمك وحده وبين شرب اللبن
وحده فليس لك ان تجمع بينهما اي بين اكل السمك وشرب اللبن لنهي اهل الطب
عن ذلك او اهل الشرع ان تحقق ضررا او غلب على ظنه تنبيه اذا
قلت كل السمك او اشرب اللبن او كل التمر فهل معناه انك لا تجمع بين
الثلاثة وتجوز لك ان تجمع بين اكل السمك والتمر دون شرب اللبن وان
تجمع بين شرب اللبن واكل التمر دون اكل السمك تحرره بالنقل وتقول
في الاباحة كل اللحم او الثريد فكل فعل امر مبني على السكون واللحم
مفعول به فهو منصوب بالفتحة الظاهرة واو حرف عطف معناه
الاباحة والثريد معطوف على اللحم فهو منصوب والعامل فيه كل ان كان
مسمى الثريد اللحم مع المرق وما وضع فيه من الخبز مثلا فان قلت يلزم
على ذلك عطف الكل على الجزء وهو ممتنع قلت لا نسلم امتناعه اذ
غايته ان يكون كعطف الخاص على العام وذلك جائز حتى باو وليس بعزيز
في كلامهم بخلاف العكس كما صرح به بعضهم قال تعالى والذين اذا فعلوا
فاحشة او ظلموا انفسهم وان كان الثريد اسم المرق اللحم فقط مع ما وضع
فيه من الخبز كان الامر فيه ظاهر فهل لك الجمع بينهما اي بين الثريد واللحم
وبذلك حصل الفرق بين كون او للتخيير او للاباحة بعد الطلب كما سبق
عن ابن هشام وتبعه غيره جازما به لكن عبارة ابن هشام في المغني في معاني
او الثالث اي من معانيها التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقيل ما يمتنع
فيه الجمع نحو تزوج هندا او اختها وخذ من مالي درهما او دينارا انتهى المراد
منه فانظر كيف ساق ما اقتضاه ذلك الفرق بقيل وعبارة المحقق المحلي
في شرح جمع الجوامع عقب قول المتن والتخيير نصها بين المعطوفين سواء امتنع
الجمع بينهما نحو خذ من مالي درهما او دينارا ام جاز نحو جالس العلماء او الزهاد
وقصر ابن مالك وغيره التخيير على الاول وسموا الثاني بالاباحة انتهى

كلامه

كلامه رحمه الله وقال الزركشي الظاهر انها قسم واحد لان حقيقة الاباحة
التخيير انتهى من شرح اللب لشيخ الاسلام واقول لعله لا يخلو عن نظر
تام لان التخيير لا يخرج عن عهدته الا بفعل البعض ولا كذلك الاباحة
فليحرر المقام واما ام فهي عديلة الاستفهام عما وقع فيه الشك اي في
تعيين المسؤول عنه واعلم ان ام لطلب التعيين بعد همزة داخلة على
احد المستويين في الحكم في ظن المتكلم نحو ازيد عندك ام عمرو اذا كنت عالما
بان احدهما عنده لا بعينه ولهذا يجاب بتعيين احدهما لا بعندي احدهما
لانه معلوم للسائل وعلامتها صحة الاستغناء عنها باي وتسمى حينئذ متصلة
لان ما قبلها وما بعدها لا يغني احدهما عن الاخر ويقال لها المعادلة
لمعادلتها الهمزة في افادتها الاستفهام وهذا مراد الشيخ بقوله فهي عديلة
الاستفهام اي معادلة له في افادة الاستفهام وقوله عما وقع فيه الشك
متعلق بقوله الاستفهام وليس المراد بالشك او الظن في هذا المقام المعنى
الاصولي لهما كما هو الظاهر وتسمى ايضا بذلك ان وقعت بعد همزة
التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر نحو ما ادري اقمت ام قعدت
سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فان وقعت ام بعد غير همزة
التسوية وهمزة يطلب بها وبام التعيين كانت منقطعة بمعنى بل مختصة
بالجمل نحو ام هل تستوي الظلمات والنور وقد تتضمن الاستفهام الحقيقي
نحو انها لابل ام شاء اي بل اهي شاء او الانكاري نحو ام له البنات ولكم
البنون اذ لو جعلت للاضراب المحض لزم المحال وقد ترد محتملة للاتصال
والانقطاع نحو ام تقولون على الله ما لا تعلمون وسميت منقطعة
لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها قوله
انت في مثال ام المعادلة لهمزة الاستفهام ازيد في الدار ام عمرو
اذا كنت عالما بان احدهما عنده قطعا ولكن لم تعرف عينه فتسال عنه
لتعيينه فالهمزة للاستفهام وزيد مبتدا مرفوع بالابتدا وفي الدار
جار ومجرور في محل رفع واقع موقع الخبر متعلق بمحذوف وجوبا وام

حرف عطف لطلب تعيين احد الامرين وعمرو معطوف على زيد فهو مرفوع
مثله وحينئذ فتكون الجواب عن هذا الاستفهام بالتعيين فتقول زيد
او عمرو ولا يقال في الجواب لا ولا نعم الا اذا كان المستفهم مخطئا في
دعواه ثبوت احد الامرين بما لاح من استفهامه بالهمزة وام فيقال
لا على سبيل الرد لما يتوهم من وقوع احد الامرين ويذكر بعد ذلك ما يرد
الى الصواب بنفي كلا الامرين ويبين انه اخطأ في دعواه ثبوت احدهما
انتهى من كلام الدماميني وفي عبارة بعض المحققين في هذا المقام نصها
والحاصل انه لا يستفهم بام المتصلة حتى يحصل عند السائل العلم بما سأل
عنه وهو ثبوت احد الشيئين لا بعينه فان قال لك السائل ازيد
عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان مخطئا في السؤال فتقول ليس زيد
ولا عمرو فتخبره انه غلط ولم يعلم ان احدهما عنده انتهى كما يشير لهذه
تعلق عنا لا الشيخ رحمه الله قال الشيخ الرضي اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى
ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء كان ام مع الهمزة بتأويل اي او المفرد
بعدها بتأويل المضاف اليه لاي فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك
ونحو افي السوق ام في الدار زيد بمعنى في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة
بينهما وليا لهما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار وأ لقيت
زيدا ام عمرا اجزنا احسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن انتهى وقال
تعالى ام خير ام قوم تبع استشهادا بالآية قرأنته على وقوع ام المعادلة
لهمزة الاستفهام وينظر معنى هذه الآية في التفسير واعرابها معلوم
بالمقايسة على ما قبلها ان كانت ام فيها متصلة واعلم ان ام المتصلة على
قسمين الاول منهما ان تكون مسبوقة بهمزة التسوية سواء وجدت لفظة
سواء ام لم توجد وهي الداخلة على جملة في محل المصدر وتكون الجملة
المسبوقة بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء
عليهم أدعوتموهم ام انتم صامتون ونحو ما ابالي ازيد قاعد ام قام وهذه
لا تستحق جوابا لان المعنى فيها ليس على الاستفهام وان الكلام معها خبري

قسمي ام المتصلة

يطلب بها وبام التعيين كما تقدم والثاني ان تكون مسبوقة بهمزة …

ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه ومختلفتين سواء عليهم …

يحتمل التصديق والتكذيب بخلاف القسم الاول وهو السابق في كلام
الشيخ رحمه الله سبحانه والى القسم الثاني اشار الشيخ بقوله وتقول
انت ممثلا لام المتصلة في التسوية بين الشيئين سواء عليه اقام ام قعد
فسواء خبر مقدم والهمزة في اقام يقال لها همزة التسوية وليست للاستفهام
وقام فعل ماض في تأويل المصدر مبتدأ مؤخر وام حرف عطف وقعد
فعل ماض معطوف على قام مؤول بالمصدر ايضا والتقدير قيامه وقعوده
سواء اي مستويان وبعضهم كان ان سواء مبتدأ وما بعده خبره وللشيخ
الرضي رضي الله عنه اعراب آخر في مثل ذلك دقيق وبالتأمل حقيق فليطلب
به وقال تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي الانذار وعدمه
سواء واعرابه يعلم مما تقدم وهو شاهد من القرآن العظيم لمجيء ام والهمزة
للتسوية بين الامرين بحيث تجردت الهمزة وام لمعنى الاستواء وانسلخ
عنها معنى الاستفهام تنبيه علم مما قررنا ان الشيخ رحمه الله سبحانه اشار
الى قسمي ام المتصلة ولم يتعرض لمقابلها وهو ام المنقطعة وهي ما عدا
المتصلة بقسميها وقدمنا شذرة من الكلام عليها فلا نعيده فان قلت
هل لذلك من ثمرة قلت نعم فان ام المنقطعة ليست عاطفة عند الجمهور
لانها مختصة بالجمل فلا تدخل على المفرد عاطفة له ولهذا قدروا المبتدأ في
قولهم انها لابل ام شاء اي بل اهي شاء لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف
الابتداء لا يدخل الا على الجمل فبطل ان تكون عاطفة عند الجمهور وادعى ابن
مالك انها تدخل على المفرد وحمل قولهم انها لابل ام شاء على النصب وهذا
لا يعرف الا من جهته قال الشيخ خالد ان سلم في التأويل يمكن بان تكون
متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة وانتصب شاء بمحذوف اي ام اري
شاء انتهى واما اما المعدودة من حروف العطف السابقة حالة كونها
بكسر الهمزة على ما هو الافصح وشد فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء
وسيأتي في كلامه قريبا اما بفتح الهمزة فتجري مجرى ام في الشك وغيره
مما تقدم بيانه والجملة جواب اما الا الظاهر انها للاستئناف المنقطع انها

اعرابات بعض الفرقة للتسوية وام للتسوية

مطلب اما

اي اما المكسورة تاتي قبل الاسمين اي المعطوف والمعطوف عليه فتؤذن
اي تعلم ومنه قول صاحب المنفرجة اشتدي ازمة تنفرجي قد اذن
ليلك بالبلج اي اعلم لذلك وها نحن نسال الله سبحانه الفرج عن المسلمين
مما وقع لهم في اواخر سنة احدى واربعين والف من خروج بعض الباغين
المارقين وخصوصا تغلبهم على اهل الحرمين الشريفين بقتل الانفس
ونهب الاموال والحكم لله الكبير المتعال بالشك في اول الكلام يعني
او غير الشك مما تقدم ولذلك اي الايذان كررت اي اما والمكرر
هو اما الاولى واما الثانية فكررتها فلا تغفل وقد يستغنى عن اما
الاولى واخر الجقيسة فيجيء زيد يقوم واما يقعد وقد يستغنى عن
اما الثانية بذكر ما يغني عنها نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت تنبيه
الظاهر من تعبير الشيخ رحمه الله سبحانه ان الضمير في قوله الا انها وفي
تاتي وتؤذن يرجع الى اما الاولى ولا ينبغي ان يكون في ذلك مرددا لان
اما الاولى ليست عاطفة باتفاق والكلام انما هو في حروف العطف فينبغي
ان الضماير ترجع الى ما لا يبعد كونها عاطفة ومثل ذلك سائغ في كلامهم
او يجعل في كلامه استخداما فليتامل تقول انت في التمثيل لاما
العاطفة رايت اما زيدا واما عمرا فـ اي فعل اما من واو فانما في محل
رفع واما الاولى حرف يجيء به في اول الكلام ليؤذن بمعنى اما الثانية
من الشك وغيره وقوله واما عمرا اي فيه حرف عطف اي بمجموعه وقيل
غير ذلك كما ياتي قال ابن الحاجب كما نقل عنه في شرح المفصل الدماميني
رادا على ابي علي حيث ذهب الى ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى
معللا ذلك بملازمتها الواو العاطفة غالبا ولا يدخل حرف عطف
على عاطف اخر فقال في الرد عليه لا نسلم اولا ان الواو في واما حرف
عطف داخل على اما بل نقول واما هو حرف عطف ولا بعد في ان تكون
صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر فيكون جامع
ايا ولو سلم فلا بعد في ان يكون دخل على اما لغرض جمع بينها وبين اما المتقدمة

ونكون

ونكون اما نفسها لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعد اما المتقدمة قال
وهذا هو الصحيح قال ابن هشام وعطف الحرف غريب انتهى كلام الدماميني
قال بعضهم والحق ان الواو وحدها هي العاطفة واما معينة
لاحد الشيئين انتهى وهذا لا يناسب كلام الشيخ رحمه الله سبحانه لانه
عد اما نفسها من حروف العطف هذا ولو قال قايل ان الواو في اما الثانية
زايدة لازمة لم يكن بعيدا غير اني لم ار من صرح به فليراجع المطولات
قال تعالى هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا واما الثانية حرف
عطف على شاكرا وقد انتصبا على الحال المقدرة من الهاء في هديناه وقال
الزمخشري يجوز ان يكونا حالين من السبيل اي سبيلا شاكرا واما سبيلا
كفورا وهديناه النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر مجازا انتهى
بخلاف اما بفتح الهمزة فانها اي اما المفتوحة وان كانت من حروف
العطف فلا بد لها من جواب لانها اي اما المفتوحة فيها معنى الشرط بيان لما
اقول مع قلة اطلاعي لم اقف على ان اما بفتح الهمزة من حروف
العطف وانما هي حرف شرط دايما وتفصيل غالبا وقد بسط الكلام عليها
صاحب المغني فراجعه مع حواشيه فعسى ان تظفر بقول ولو كان ضعيفا انها
قد تكون عاطفة فيصح كلام الشيخ رحمه الله سبحانه عليه تقول في التمثيل
اما زيد فقايم فاما حرف شرط او متضمن معنى الشرط كما في بعض العبارات
وزيد مبتدا مرفوع بالابتدا والفا فا الجواب وقايم خبر زيد وقد وقع
الفصل بين اما وجوابها في هذا المثال السابق بالمبتدا وهو جايز
وقد يفصل بينها وبين جوابها بالخبر نحو اما في الدار فزيد وزعم الصفار
ان الفصل به قليل ويفصل بينهما ايضا بجملة الشرط نحو فاما ان كان
من المقربين فروح وريحان الاية ويفصل بينهما ايضا باسم منصوب
لفظا او محلا معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفا ومن ذلك ما ذكره الشيخ
رحمه الله سبحانه حيث قال وقال الله تعالى واما ثمود فهديناهم
فاما حرف شرط وثمود بالنصب في قراءة بعضهم مفعول به لفعل محذوف

ما يفصل بين اما وجوابها

وجب التقدير بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه اي اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل قاله في المغني واما من قرأ بالرفع ففيه الفصل بالمبتدأ كالمثال الاول ويفصل ايضا بينهما باسم منصوب لفظا او محلا بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر ويفصل ايضا بينهما بظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه او للفعل المحذوف على كلام فيه ذكره صاحب المغني وذكر ما قدمناه من الست فواصل ايضا وان كررت اي اما المفتوحة الهمزة فاما هي لعطف كلام على كلام بالواو اقول قد علمت مما قررناه ان المكرر هو الاول وكيف هذا واو الشيخ قطعا ولا هو محل توهم وانما مراده والله اعلم المكرر به غيره وهو اما الثانية كما يعين ذلك قوله رحمه الله سبحانه فاما هي اي اما الثانية لعطف كلام على كلام بالواو اذ قوله بالواو يعين ان كلامه في اما الثانية وقد علمت اعرابي بجزي عن الوقوف على كونها عاطفة فمن عثر عليه فليعلمه فان من حفظ حجة على من لم يحفظ كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث وقد علمت الجواب ذلك من كلام المغني السابق وهو ان اليتيم مفعول به لما بعد الفاء وكذا السائل وكذا بنعمة ربك الجار والمجرور في محل نصب بحدث بخلاف ما تقدم فانه منصوب لفظا فلا تغفل واذا لم ترض بهذا فقل لا باس اراده بالاسناد وعاشر الحروف حتى تكون ناصبة وقد تقدم الكلام عليها تقول اكلت السمكة حتى راسها فالنصب عطفا على السمكة فتكون اي حتى كالواو العاطفة اشار به الى بعض شروط العطف بها وهو ان من شروطها ان يكون ما بعدها غاية لما قبلها قال ابن مالك في الفيته بعضا بحتى اعطف ولا تكون الا غاية الذي تلي

فرع لا يعطف اسم على اسم الا اذا اتفقا في الفعل المتبادر منه الفعل الاصطلاحي سواء كان ماضيا او غيره ويحتمل ان يريد به الفعل اللغوي حتى يشمل المصدر ونحوه كاسم الفاعل مما يعمل عمل الفعل

لكن

لكن يوضح الاحتمال الاول قوله نحو قام زيد وعمرو فان اختلفا اي الاسمان في ذلك الفعل بان لم يصح اتصاف كل منهما بمعنى ذلك الفعل لم يجز العطف فلا يقال مات زيد والشمس اذ الشمس لا توصف بالموت فان قلت لا نسلم ان الشمس لا توصف بالموت الا ترى الى قوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا فوصف البلدة بالموت فكذا الشمس توصف به قلت وصف البلدة بذلك ليس على وجه الحقيقة بل هو مجاز اذ الموت عدم الحياة عما من شانه ان يكون حيا فالتقابل بينه وبين الحياة تقابل العدم والملكة عند الحكماء على ما فيه وحينئذ فلا يوصف الجماد بالموت على وجه الحقيقة وهذا الكلام وان لم يناسب المقام اصلا الا انه تنبيه واحماض منه وربما اورث نشاطا وكذلك لا يعطف الفعل على الفعل الا اذا اتفقا اي في الزمان بان يتحد زمانهما سواء اتحد نوعهما بان كانا ماضيين او مضارعين او اختلف بان كان احدهما ماضيا والاخر مضارعا كما صرح به ابن هشام في توضيحه ومثله وسياتي قريبا نقل عبارته فلا يقال قام زيد ويقعد واما قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله فهو في المغني يراد على قوله الا اذا اتفقا ووجه ايراده عليه ظاهر بان الفعلين فيها لم يتفقا وقد دفع هذا الايراد رحمه الله سبحانه بقوله فالواو ليست اي الواو للعطف وانما هي واو الحال المعنى اي على كون الواو للحال ان الذين كفروا فيما مضى وهم الان يصدون عن سبيل الله اقول هذا الكلام يحتاج الى مراجعة التفاسير ولم يتيسر لي الان لتشتت البال والذي يحوك الان بذهني ان هذه الجملة المبدوة بالفعل المضارع المثبت لا تقترن بالواو قال الامام ابن مالك في الفيته رحمه الله سبحانه

وذات بدء بمضارع ثبت … حوت ضميرا ومن الواو خلت

تنبيه ما قررنا به كلام الشيخ رحمه الله سبحانه في معنى الاتفاق بين الفعلين هو ما في متن التوضيح وتبعه فيه بعض شراح الالفية وعبارة ابن

هشام في التوضيح ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما سواء
اتحد نوعهما نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه ونحو وان تؤمنوا وتتقوا
يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم او اختلفا نحو يقدم قومه يوم
القيامة فاوردهم النار ونحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا
من ذلك جنات تجري الاية انتهى وتمام الاية تجري من تحتها الانهار
ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض
لاتحاد زمانيهما في الاستقبال انتهى من الشرح واقول هذا
الاطلاق من العلامة ابن هشام لا يخلو عن اجمال ويحتاج الامر فيه
الى تفصيل وتقييد ليس هذا محله قالوا ولا يجوز عطف الفعل على الاسم
اقول لعل مراد الشيخ رحمه الله سبحانه بالاسم الذي لا يجوز
عطف الفعل عليه الاسم الذي لا يشبه الفعل اما لو كان الاسم المعطوف
عليه يشبه الفعل فيصح عطف الفعل عليه وربما يصرح بان هذا مراده
قوله عقب ما تقدم واما قوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم
صافات ويقبضن معطوف على صافات لكن بتاويل صافات بيصففن
لكن الشيخ رحمه الله قد جعل التاويل في الفعل لا في الوصف وهو صحيح
في مثل هذا المثال كما اشار اليه بقوله فتقديره صافات وقابضات
لان الفعل المستقبل مضارع اي يشابه اسم الفاعل في المعنى اي المعنى
المقصود من الفعل وهو الحدث لا في الدلالة على الزمان وان اوهمه
كلام الشيخ بتبادره مع انه لم يتحقق معنى اسم الفاعل كما هو مقرر حيث
قال لاشتراكهما اي الفعل المستقبل واسم الفاعل في الحال ولذلك اي
الاشتراك سمي مبني للمجهول وفيه ضمير مستتر نائب الفاعل وهو مفعول
اول وقوله مضارعا مفعول ثان يتعدى من غير واسطة وقد يتعدى
الى المفعول الثاني بواسطة كما في قولك سميت ابني بمحمد يعني مشابها
فنقول في بيان المشابهة رايت زيدا يصلي فجملة يصلي المشتملة على الفاعل
حال من زيد وتقول رايت زيدا مصليا فمصليا حال من زيد وهما اي يصلي

ومصليا

ومصليا بمعنى واحد والله اعلم اي عالم بكل شيء لا يخفى عليه شيء في الارض
ولا في السما وهو السميع العليم **تنبيهان** الاول ان الشيخ
رحمه الله سبحانه قد ذكر انه لا يجوز عطف الفعل على الاسم وقد علمت
مما قررناه ان ذلك واجب التقييد كما يعلم من كلامه وكلام غيره
من النحويين ولم يذكر الشيخ عكس ذلك وهو عطف الاسم على الفعل
والحكم فيهما واحد عندهم قال ابن مالك في الالفية
واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا
الثاني الظاهر من تقريرهم ان الفعل نفسه معطوف على الاسم
المشبه للفعل لا الجملة وان الاسم المشبه للفعل معطوف على نفس
الفعل لا على الجملة وقد عرض لي في ذلك شبهة وهو انا اذا قلنا
في مثال الشيخ السابق ان يقبضن المعطوف هو الفعل وحده على نحو
صافات لزم ان يكون الفعل وحده لا الجملة في محل نصب على
الحالية لانه معطوف على الحال والمعطوف على الحال حال مثله والظاهر
انهم لا يسمحون بذلك وان قلنا ان الذي في محل نصب انما هو الجملة
لزم التسمح في قولهم ان الفعل يعطف على الاسم ويلزم ايضا في نحو
قوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن حيث قالوا فيه ان اثرن معطوف
على قوله المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى ان يكون الفعل
وحده ان قلنا هو المعطوف في محل جر لانه معطوف على مجرور والمعطوف
على المجرور مجرور مثله وان قلنا ان المعطوف هو جملة اثرن لزم
ايضا ان الجملة في محل جر فليتامل ثم بعد ما عرض لي ذلك رايت
في كلام بعض المحققين ما حاصله انه يجوز عطف الفعل على اسم
الفاعل اي مثلا وعلى العكس اذا صح وقوع كل منهما موضع الاخر قال
فلا يجوز سيحدث زيد وضاحك لعدم صحة وقوع ضاحك موقعه
لاستلزامه دخول السين على اسم الفاعل ولا يجوز مررت بضاحك
ويحدث بعطف يحدث على ضاحك لاستلزامه دخول الباء على الفعل

بخلاف مررت برجل ضاحك ويتحدث فانه يجوز عطف يتحدث فيه على
ضاحك اذ لا مانع لصحة وقوع يتحدث موقع ضاحك انتهى فلنجرد
المسالة بثبات فانها لا تخلو عن شتات ولم ار من حررها بحيث
يزول ما فيها من النظر سوى ما قدمناه عن بعض المحققين فتامل
والله اعلم الباب السادس في بيان الاربعة
ابواب الخارجة عن الاعراب الذي هو تغيير اواخر الكلم لعامل الخ
او الاثر الذي يجلبه العامل على الخلاف في انه لفظي او معنوي وهي
اي الاربعة باب العدد وباب الجمع وباب التصغير وباب النسب
وقد ذكرنا ها في اربعة فصول الفصل الاول في بيان العدد اعلم
امرء بما يعلم صدر به الباب اهتماما بشانه ان للعدد اربعة
مراتب لفظا وعشرات ومئات والوف وما جاوزها فهو مكرر
كقولك الفين ثلاثة الاف ومائتين وثلثمائة ونحو ذلك د
والاحاد ما دون العشرة عندهم وعدد المذكر كرجال درس يوجد
يكون بالتاء ويجرد عنها بالتاء من الثلاثة الى العشرة وعدد المونث يكون
بغير التاء من الثلاثة الى العشرة والغاية داخلة فيقال ثلاثة
رجلا كذا في النسخة التي بيدي بنصب رجلا ولعله من تصرف الكا
فان مميز الثلاثة الى العشرة مجرور مجموع غالبا الا مع المائة
حيث تقع بعد الثلاثة ونحوها تقول ثلاث مائة درهم واربع
مائة دينار وهكذا فان المائة والحالة هذه تكون مفردا كما رات
وانما افردت المائة في الاعرف تخفيفا لثقلها بالتانيث والاحتياج
الى مميز بعدها وقد يقال ثلاث مئات وثلاث مئين وقد تخلف
قيد الجر فيكون منصوبا كما وقع في هذه النسخة لكنه كما قال الرضي ره
وغيره انه يجئ في الشعر قليلا وحينئذ فلا ينبغي ان تكون المعدود مؤنثا
وعشرة اثواب باثبات التاء في عشرة لان المعدود مذكر ومن هذا
يعلم ان الغاية في قوله السابق الى عشرة داخلة كما ذكرنا قال

النسخة الصحيحة ثلاثة رجال وقد سقط من بين الرجال ثلاثة في نسخة الكل

الله تعالى سبع ليال وثمانية ايام حسوما استدلالا على تلك القاعدة
من القران العظيم حيث ترك التاء من سبع لكون المعدود مؤنثا فان ليالي
جمع ليلة وهي مؤنثة وحيث اثبت التاء في ثمانية لكون المعدود مذكرا
فان ايام جمع يوم وهو مذكر ثم اعلم ان محل هذه القاعدة اذا ذكر
المعدود بعد العدد اما لو حذف المعدود جاز ترك التاء مع المذكر
ومنه الحديث واتبعه ستا من شوال اي ستة ايام فحذف المذكر لحذفه
وكذا لو ذكر المعدود مقدما على العدد تقول عندي رجال ثلاث
او ثلاثة وهي فائدة حسنة نبه عليها بعض شراح الكافية ناقلا لها
عن الامام النووي رحمه الله تعالى ونفعنا به انتهى واما العشرة
الى الالف فيضاف الى جمع القلة هكذا في النسخة التي بيدي ويغلب
على ظني القوي ان ذلك من تصرف الكاتب على الشيخ وان اصل نسخة الشيخ
رحمه الله سبحانه واما من ثلاثة الى عشرة فيضاف الى جمع القلة وحقيقة
المسالة باختصار ان مميز الثلاثة الى العشرة يكون مجرورا مجموعا جمع
قلة في الاكثر قال الامام ابن مالك في الفيته رحمه الله سبحانه
ونفعنا به ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما احاده مذكره
في الضد جرد والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الاكثر
وقد شرح ذلك ولده شرحا شافيا وقد بسط الكلام في هذا الباب
الامام ابن هشام وفصله تفصيلا تاما ما عليها فرحمهم الله تعالى
اجمعين واعاد علينا من بركاتهم ومددهم امين ثم ان الشيخ رحمه الله
سبحانه شرع في بيان جمع القلة التي يضاف اليها العدد بقوله نحو
افعلة وافعل ونحو فعلة دون فعال فهو داخل تحت قوله نحو وقد مثله
فيما ياتي وكان الشيخ اتى بنحو الخ الى قول الامام ابن مالك
افعلة افعل ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة
فقرن انت جمع الجمع اي اذا اردت ان تاتي بجمع بجعله مميز الثلاثة
وما بعدها الى العشرة فقرنه لهذا المراد فان رايته على احد تلك

لو حذف المعدود وكان معنا جاز ترك التاء مع المذكر

الاوزان المذكورة فاعلم انه جمع قلة وحينئذ تضيف العدد اليه
تقول خمسة اكلب فاكلب على وزن افعل فهو جمع قلة ولهذا اضاف
العدد اليه وثلاثة اجمال فاجمال على وزن افعال فهو جمع قلة ولهذا
اضاف العدد اليه وسبعة ارغفة على وزن افعلة فهو جمع قلة اضيف
العدد اليه وعشرة صبية على وزن فعلة جمع صبي وهو جمع قلة اضيف اليه
اسم العدد تنبيه محل الاضافة الى جمع القلة في الاكثر اذا لم
يهمل فان اهمل جمع القلة جيء بجمع كثرة نحو ثلاثة دراهم وخمس جوار
وقد يجاء بجمع الكثرة وان لم يهمل كقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة
قروء مع مجيء الاقراء واعلم ان الواحد والاثنان لا يضافان الى
المعدود ولكن يجعلان صفة له فتقول في المذكر المفرد جاءني رجل واحد
ورجلان اثنان في المثنى المذكر وفي المؤنث المفرد امراة واحدة وامراتان
اثنتان في المثنى المؤنث واما العشرات وما فوقها الى المائة لا تخلو هذه
العبارة عن نوع حزازة ولعل مراده ان يذكر في هذا البحث العشرات
اذا ركبت مع ثلاثة واخواته من حيث التمييز وغيره ويذكر حكمها اذا لم
تركب ويذكر حكم تمييز المائة وقد شرع في حكم العشرات من حيث البنا
فقال فتجعل العددين عند التركيب اسما واحدا وتبنيهما على الفتح على
كل حال من احوال الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر تقول
مثلا جاءني خمسة عشر رجلا ورايت خمسة عشر رجلا ومررت بخمسة
عشر رجلا الا اثنا عشر رجلا فستثنى من قوله وتبنيهما على الفتح في كل حال
ومثله اثنتا عشرة للمؤنث في ذلك الاستثناء فان اثنا تخلف عن
البناء ومثله عشر واثنتا عشرة امراة للزوم التثنية اذ اي لا اثنا عشر
رجلا تعارض البناء وجه الى الاصل فان الاصل في المثنى الاعراب وكذا
ماكان على صورته فان اثنا واثنتي ليس مثنى حقيقة على الاصح وانما جا
على صورته فرفع بالالف في حالة الرفع ونصب وجر بالياء كالمثنى
تقول في التمثيل عند تركيب العشرة مع احد عشر رجلا واحد عشر

كل

كل من جزئيه مبني على الفتح للتركيب مثلا في المذكر وتقول في المؤنث احدى
عشرة بتانيث الجزئين معا واذا اعدت المذكر الحقت الهاء باول
العقد وهو ثلاثة واخواته جريا على القاعدة فيه عند عدم تركيبه
واسقطتها من الثاني وهو عشرة ولم تجر بالعشرة على مقتضى القاعدة
عند افرادها وعدم تركيبها فتقول ثلاثة عشر رجلا وخمسة عشر
غلاما وتسعة عشر ثوبا وان اعددت المؤنث تذكر العدد المركب
وهو مقابل لقوله سابقا واذا اعددت المذكر عبر انه عكسا الاول
باذا وهنا بان والامر فيه سهل اسقط الهاء من الاول وهو الثلاثة
واخواتها وتثبتها في العقد والحقتها بالثاني وهو عشرة ويقال
لها العقد على عكس المذكر السابق فتقول في التمثيل ثلاث عشرة
امراة وخمس عشرة جارية وتسع عشرة سنة والحاصل ان الجزء الاول
من هذا المركب يجري على القاعدة من تجريدها التانيث مع المؤنث واثباتها
مع المذكر واما الجزء الثاني وهو العشرة فبالعكس ووجه ذلك انهم
انما حذفوا التاء من عشرة اذا كان المعدود مذكرا كراهة الجمع بين
علامتين بلفظ واحد فيما هو كشيء واحد وانما اثبتوها مع المؤنث كراهة
اخلاء المؤنث من علامة لا محذور في الحاقها وقيل في التوجيه غير
ذلك كما في المطولات فاذا بلغت العشرين استوى المذكر والمؤنث
في المعدود نحو عشرين رجلا وعشرين امراة وكذلك ثلاثون واربعون
الى المائة ولم يفرقوا بينهما بان يلحقوا التاء مع المؤنث ويجردونها
مع المذكر قيل في وجه ذلك لان الواو والنون والياء والنون
فيها شبيهتان بهما في نحو مسلمون ومسلمين الذي لا تلحقهما التاء
خشية التناقض فكذا لا تلحق ما اشبهه فرع اذا جاوز العدد العشرة
الى المائة شامل النيف من ثلاثة واخواته وشامل ايضا لاثني عشر في المذكر
واثنتي عشرة في المؤنث فيكون التمييز فيها ذكر كله مفردا منصوبا كما
اشار الى ذلك بقوله توحد فصل ما فوق العدد فاعلم وانما جعلناه

النيف والعقد

فاعلا بتوحد لمناسبة قوله ونصب وجعله مفعولا مبنيا على ان ع توحد بمعنى
الناصر ضميرا مستترا تقديره انت لا يخلو عن تكلف في اعراب قوله ونصب
تقديره ونصب هو اي المعدود على التمييز والجملة جواب اذا وذلك
نحو احد عشر كوكبا فاحد عشر مفعول به لرايت في الاية قبله في محل نصب
لانه اسم مبني الجزئين على الفتح فلا يظهر فيه اعراب وكوكبا تمييز مفرد
منصوب لفظا هذا في المذكر وتقول في المؤنث احدى عشرة امراة
كما تقدم واما قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فهو في المعنى اشارة
الى سوال مقدر تقديره انك قلت ان المعدود يوحد وينصب على
التمييز اي يكون مفردا منصوبا على التمييز وفي الاية الشريفة لم يوحد
بل جاء مجموعا منصوبا على التمييز فان الاسباط جمع سبط فاجاب عنه بقوله
بدل يعني ان اسباطا ليس تمييزا مجموعا بل هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل
من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة كما قاله الشلوبين
وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا لذكر العددان وقيل
اثني عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التانيث لان السبط مذكر
وقد صرح ابن مالك في التسهيل بالبدلية وزعم في شرح الكافية
انه لا حذف وان اسباطا تمييز وبينته بما هو مردود فلا نطيل به فلا
يرد على قوله يوحد المعدود وينصب على التمييز اه لانه ليس بتمييزه
منصوب بل هو بدل او عطف بيان عطف على قوله بدل وجملة بدل
او عطف بيان جواب اما وكان حقه ان ياتي بالفاء فيه كما هو الكثير المشهور
فيقول فهو بدل او عطف بيان اللهم الا ان يقال ان هناك قول مقدر
كما قيل به في قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون
شروطا ليست في كتاب الله الخ قال بعضهم والقول بالبدلية مشكل
على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفات
التنصيص على كمية العدد المركب وحمله على حذف العامل لا يحسن تخريج التنزيل
عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد

واسباط

جوز الفراء جمع التمييز فيما فوق العشرة

واسباط جمع انتهى وقد ذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الاية يشهد
له هذا واقول ينبغي ان يكون القول بانه عطف بيان ارجح من القول
بالبدلية تخلصا من ذلك الاشكال الذي يحتاج جوابه الى تكلف ولا شك
ان عطف البيان فيه قرب من التمييز الذي كان حقه ان يقع في هذا
الموقع مفردا منصوبا فليتامل ولما فرغ من بيان حكم تمييز العدد المركب
من كونه مفردا منصوبا شرع في بيان تمييز الماية فقال فاذا بلغ
العدد ماية اضيف الى واحد مفرد مجرور واما كان مجرورا بالاضافة
لامكان الاضافة وعدم مانعها وهو الاصل وطلب الخفة فلم وجب
واما الافراد مع ان القياس الجمع كما في ثلاثة دراهم فلانه عدد
في معناه كثرة فكرهوا جمع مميزه لئلا ينضم الثقل اللفظي الى الثقل
المعنوي واما قول الشاعر

اذا عاش الفتى مايتين عاما ... فقد ذهب المسرة والفتاء

فنادر فلا يرد نقضا على حد القاعدة والفتا بالمد الشباب وبالقصر
الشاب واما قوله تعالى ثلاث ماية سنين في قراءة من عدا حمزة
والكسائي فمحمول على ان سنين بدل من ثلاث ماية لا على انه تمييز والتمييز
مفرد محذوف اي مدة وكان شايعا في الجنس يعني ان الماية لها
شيوع فيحتمل ماية من الدراهم او من الاثواب او غير ذلك فميزناها
باضافتها الى تمييز مفرد لما تقدم كقولك ماية درهم فدرهم تمييز
مضاف اليه مميز شيوع تلك الماية وكذلك مايتا درهم وثلاث
ماية اي درهم الى تسعماية يشير بذلك الى ان تمييز الماية يكون
مفردا مجرورا ايضا في المائة لا فرق بين كون الماية المفردة
والمثناة والمجموعة اي من حيث المعنى والا فلا يقال ثلاث مئين فلا
يقال ثلاث ماية لان الماية مونثة فلا تلحق التاء في ثلاثة لانها
انما تلحق في المذكر واما ثلاثة الاف فلا تانيث فيه بل هو مذكر
وكانه يشير بهذا التفريع بالفاء الى قول بعضهم ان اعتبار لفظ المعدود

الفتا بالمد والقصر

اولى من اعتبار معناه في التذكير والتانيث يعني اذا كان المعدود مونثا
واللفظ الدال عليه مذكرا او بالعكس وهو ان يكون المعدود مذكرا واللفظ
الدال عليه مونثا ففيه وجهان وهما اعتبار اللفظ تارة واعتبار المعنى
تارة اخرى فلك اذا قصدت معدودا مذكرا ان تقول عندي ثلاث
انفس رعاية للفظ النفس لتانيثها وثلاثة انفس رعاية لمعناها لانه
مذكر بالغرض واذا قصدت المعدود المونث ان تقول عندي ثلاثة شخوص
رعاية للفظ الشخص لانه مذكر وثلاث شخوص رعاية لمعناه لانه مونث
بالغرض لكن رعاية لفظ المعدود اولى من رعاية معناه لانهم لما حكموا
على هذه الالفاظ بالتذكير والتانيث لم يعتبروا مدلولاتها الا ترى
انك تقول شخص حسن فتذكر باعتبار اللفظ لذلك وان كان للرجل
ويدل عليه قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم عليه السلام
انتهى من كلام الدماميني وظاهر كلام الشيخ رحمه الله سبحانه انه لا يجوز
ثلاثة مائة بالحاق التا الثلاثة سوا كان المعدود مذكرا ام مونثا
بل يجب ترك التا من ثلاثة لاضافتها الى المائة وهي مونثة كما قال
الشيخ رحمه الله سبحانه تقول ثلاث مائة رجل بترك التا من ثلاثة
نظرا الى ان لفظ مائة مونث يعني والمونث يجب حذف التا فيه نحو ثلاث
نسوة بخلاف المذكر كما تقدم فتامل فيه مع ما نقلنا عن الدماميني
وهو في كلام غيره ايضا من جواز رعاية اللفظ والمعنى كما تقدم ويمكن
ان يلتزم ما هو ظاهر كلام الشيخ رحمه الله سبحانه من وجوب ترك التا
عند كون المعدود مذكرا ويوجه بان لفظ مائة لما كان فيه التا الظاهرة
وهو ايضا في معنى الجمع قوي فيه جانب التانيث واذا اريد به مذكر فوجب
تجريده من التا كما تجرد مع المونث في نحو ثلاث نسوة ولو اتينا بالتا
في ثلاثة كان فيه صورة الجمع بين علامتي تانيث وهو ممتنع ويقال
ان ثلاثة بالتا القاعدة فيها ان تكون مع المذكر كما تقدم فاضافتها
الى المونث وهو مائة فيه منافرة وان اريد به مذكر في الجملة هذا

وان كان معناه مونثا
ونفس حسنة رامتها
فمعتبر مح

ماخطر عند التسطير وهو صحيح ان ساعده نقل ثابت في كلام نحرير ثم بعد
تسطير ذلك بحل هذا الوجه رايت في شرح المولى عصام على الكافية عند
قول المتن واذا كان المعدود مونثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان
ما نصه ورجح رعاية اللفظ وليس ثمانية رجل من هذا القبيل لان المميز
هو عقد المائة وهو مونث لا محالة انتهى وهو كما ترى نص في المسالة
فلا حاجة الى الجولان فيه بمجرد الفكر ولله الحمد استطراد مع الدماميني
قد نقل بعض شراح كافية ابن الحاجب بعد ان قرر ما قرره الدماميني كما
رايت من امالي العلامة ابن الحاجب على الكافية ما نصه فاما اذا قلت
ثلاثة شخوص وانت تعني المذكور وثلاث انفس وانت تعني المونث
فليس الاول لاثبات التا وليس الثاني لاخذها وليس مما نحن
فيه لتطابق اللفظ والمعنى على جهة واحدة وما نحن فيه مفروض في مخالفة
اللفظ للمعنى باعتبار التذكير والتانيث ولاجل ذلك ساغ الوجهان
نظرا الى اللفظ تارة والى المعنى اخرى انتهى بلفظه ثم شرع الشيخ رحمه
الله سبحانه في بيان تمييز الالف فقال فاذا بلغ العدد الالف يعني
ولو كانت مثنا او مجموعا نحو الفا رجل والاف رجل حكمت عليه بحكم الواحد
المذكر فان لفظ الالف مذكر كما صرحوا به بخلاف المائة فانها مونثة
كما تقدم فتقول ثلاثة الف واربعة الف الى عشرة الف فيجب
الحاق التا للثلاثة والعشرة لكون الف مذكرا كما يجب الحاقها في نحو
ثلاثة رجال وكذا تقول في الجمع ثلاثة الاف فان حكم الجمع حكم
مفرده في التذكير والتانيث فان قلت قضية قول الشيخ رحمه الله
سبحانه حكم الواحد ان تمييز الالف اذا كانت مجموعة نحو الاف يكون
مجموعا نحو الاف رجال كالتمييز في ثلاثة رجال والامر ليس كذلك
فقد قال العلامة ابن الحاجب في متن الكافية ومميز المائة والالف
وتثنيتهما وجمعه اي جمع الالف مخفوض مفرد انتهى قلت ليس الامر
كذلك وانما مراد الشيخ رحمه الله سبحانه بقوله حكم الواحد المذكر انك تاتي

بعد ان قرر ما قرره الدماميني
كما رايت عين امالي العلامة
ابن الحاجب صح

بالتاء في عدده كما تاتي بها في عدد المذكر نحو ثلاثة رجال وبرشدا لي الى
ذلك قوله مما تقدم فتقول ثلاثة الف واربعة الف الى اخره وقوله
كما يقال ثلاث مائة والله تعالى اعلم حيث ترك التاء في مائة لانها مؤنثة
كما تقدم في كلامه فان قلت فعلى هذا يكون الشيخ ساكتا عن حكم
تمييز الالف وهو الافراد والجر قلت يوخذ حكمه من التشبيه في قوله
كما يقال ثلاث مائة فان التمييز فيها مفرد مجرور كما تقدم الكلام
فيه وايضا قد اشتهر في المتون ان المائة والالف واحد من حيث الجر والافراد
كما في الكافية وغيرها تنبيه الظاهر انك تاتي بالتاء مع الالف
مطلقا سواء كان المعدود مؤنثا او مذكرا فتقول كما قال الشيخ رحمه
الله سبحانه ثلاثة الف امرأة او رجل وثلاثة الاف امرأة او رجال لان
الالف مذكر وليس ذلك مما يجوز فيه الوجهان اخذا من كلام العصام
فليحرر لكنه ظاهر من قوة كلامهم الفصل الثاني في بيان الجمع من حيث
تغيير صيغته وظاهر كلام الشيخ ان المراد بالجمع ما يشمل جمع التصحيح
بدليل انه جعل منه مسلم ومسلمين ولا بأس به غير ان كلام ابن هشام وغيره
انما جعلوا الاقسام في جمع التكسير خاصة وتبعه في ذلك الشيخ خالد في
شرح الاجرومية اعلم ان جميع الاسماء المجموعة على ثلاثة اضرب على
وجه الاجمال والاختصار والا فهي على ستة اضرب كما في التوضيح وغيره
وكان الشيخ رحمه الله سبحانه لاحظ في كونها ثلاثة الحصر العقلي واقول
يمكن حينئذ ادراج بقية الاضرب الثلاثة في كلام الشيخ بعناية الله
سبحانه وبركة المؤلف نفعنا الله به فاسمعه قال الشيخ رحمه الله احدها
اي الاضرب الثلاثة بزيادة الحروف المراد بها الجنس فيشمل زيادة حرف
واحد فقط ويشمل زيادة حرفين واما زيادة ثلاثة حروف فالظاهر
انه معطل مثل رجل ورجال فرجال الجمع زيد على مفرده حرف واحد وهو
الالف ورجل ورجلان جمع تكسير زيد فيه حرفان ومسلم ومسلمين جمع تصحيح
زيد فيه حرفان في حالة النصب والجر الياء والنون وفي حالة الرفع الواو

والنون وهذا المثال لم يمثل به ابن هشام وغيره في هذا المقام
لانهم فرضوا الكلام في جمع التكسير والشيخ رحمه الله لاحظ الحصر
العقلي فعمم وجعلوا بدله نحو صنو وصنوان فصنوان جمع تكسير
زيد فيه الالف والنون وهذا الضرب الذي ذكره الشيخ شامل
لما اذا كان بزيادة حرف فقط او حرفين وصحبه تغيير شكل نحو
رجل ورجال وشامل لما اذا كان بزيادة حرفين مع نقص حرف
وزيادة حرف مع تغيير شكل وقد مثلوه بغلام وغلمان فان غلمان
زيد في اخره الف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم
وهذا اللام في غلام وتبدل شكل بكسر فائه واسكان عينه وشامل
لما اذا كان بزيادة من غير تغيير شكل ومثلوه بصنو للمفرد
وصنوان للجمع قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلاثة
من اصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان
برفع النون بخلاف زيدون فان الواو فيه عوض عن الضمة والنون
عوض عن التنوين قاله الشيخ خالد رحمه الله فقد اشتمل هذا
الضرب في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه على ثلاثة اضرب كما ترى
الثاني اي الضرب الثاني بنقصان الحروف شامل لما اذا صحب
النقص تغيير الشكل كما قال مثل كتاب وكتب جمع كتاب نقص منه
الالف التي في مفرده وتغير فيه الشكل وهو كسر الكاف وفتح التاء في
المفرد وضمها مع التاء في الجمع وراكب وركب نقص منه الالف التي في
مفرده وتغير فيه الشكل بكسر الكاف في المفرد وسكونها في الجمع والتمثيل
به للجمع لا يخلو عن شيء كما هو ظاهر على مذهب الجمهور وصبور مفرد
على وزن فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل وصبر جمع على وزن فُعُل
بضمتين ومثله غفور وغفر وقد نقص منه الواو من المفرد مع تغيير
الشكل ايضا كما هو ظاهر ونخلة ونخل وتمرة وتمر وعلة وعلل وقد
تغير في هذه الامثلة الجمع بنقص حرف وهو التاء التي في مفرده ولم

وهو كسر الكاف وفتح التاء في المفرد
وضمهما مع التاء في الجمع وراكب
وركب نقص منه الالف التي
في مفرده وتغير فيه
الشكل صح

يتغير شكله وفي عد هذه الامثلة من الجمع نظر وانما قال هجا اسم جنس ده
جمعي يفرق بينه وبين واحده بالتا كما قال الشيخ رحمه الله سبحانه الفرق
بين الواحد وهو نخلة وتمرة ونملة والجمع وهو نخل وتمر ونمل بسكون
اوساطها بثبوت تا التانيث في المفرد وحذفها في مقابلة وقد مثل
ابن هشام رحمه الله لهذا القسم وهو النقص من غير تبديل شكل بما لوجه ده
تكسير تخمة بضم التا وفتح الخا المعجمة للمفرد وتخم لجمعه وبهذا التقدير
علمت ان الضرب الثاني في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه يشتمل على نوعين نوع
يصحبه تغيير شكل نحو كاتب وكتب ونوع اخر لا يصحبه تغيير شكل الاول
بل فيه نقص فقط نحو نخلة ونخل وقد علمت ان الضرب الثاني يشتمل
على ثلاثة فهذه خمسة فان قيل هذا الضرب الثاني يشمل نحو غلام ك الضرب الثاني
وغلمان ايضا وقد جعلته من الضرب الاول قلنا جعله من الضرب
الاول اولى لان النقص الذي فيه فيه نوع خفا على الطالب والحاصل انه
اما ان يكون من الضرب الاول او من الضرب الثاني فلا يخرج عن تلك
الاقسام ولا يصح جعله من كل منهما لما يلزم عليه من التكرار فافهم الثالث
من الضروب الثلاث تغيير الحركة اي فقط من غير زيادة حرف او
نقصه نحو جولق وجولق الواحد مضموم والجمع مفتوح وبهذا الضرب
مع ما سبق منه تقديره لكلام الشيخ رحمه الله سبحانه صارت الاقسام
ستة كما ذكرها صاحب التوضيح وغيره كابن مالك واعترض عليه بانه
لا تحرير في هذا التقسيم لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم
من باب نقص وتبديل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد
قاله المرادي قال الشيخ خالد في شرح التوضيح ويجاب عنه
بانه نظر الى ظاهر اللفظ وانه لا يرى تقدير التغيير كما يوخذ من كلامه
الاتي والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي
ما تقدم والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان انتهى ما قال رحمه الله سبحانه
وانما اطلنا الكلام في هذا المقام خشية ان بعض الطلبة يطيل الشأن

بلي

قال الشيخ العارف بالله سبحانه وتعالى ويقول كيف جعلها ثلاثة اضرب
والجماعة قد جعلوها ستة حتى في شرح الاجرومية من غير ان يلم بكلام
الشيخ رحمه الله وعدم معرفته بمقاصده وكان الشيخ والله اعلم لما راى
ما في تقسيم ابن مالك وابن هشام من الاشكال والجواب وزيادة الكلام
ترك ذلك كله ومال الى الحصر العقلي فحصر في الاسماء وجعلها ثلاثة
اضرب لا تخرج عنها من حيث العقل ولا باس بذلك بل هو اقرب
الى التمييز لخلوصه من الاشكال الواقع في ذلك التقسيم الذي ذكره
ابن مالك وابن هشام ثم رايت في كلام بعض المحققين من شراح الكافية
ما يقتضي ان جمع التكسير علم من بين حيث قال جمع التكسير ما تغير
فيه بنا واحده في غير الاخر اما زيادة او نقصان حقيقة او تقديرا
انتهى واشار بقوله تقديرا الى نحو فلك فان تغييره تقديري اذ
الحركات فيه غير الحركات في مفرده فلله در الشيخ فيما صنع نفعنا الله به
امين والله تعالى اعلم واعلم ان كل جمع لم يسلم فيه بنا مفرده الواحد يسمى
جمع التكسير نحو رجل ورجال وبيت وابيات ويقابله ان كل جمع سلم
فيه بنا مفرده الواحد يسمى جمع تصحيح نحو زيدون ومسلمون ومسلمات
وزينبات ولا يخفى عليك مناسبة هذه الجملة لما قبلها وعلى هذه
الكلمة تعود وترد وليس هذا محلها فروع ابنية الجموع القليلة
وهي من الثلاثة الى العشرة والغالبة داخلة تنقسم على ربعة اقسام
القسم
قسم الشيء مما اندرج تحته وكان اخص منه كالحيوان بالنسبة الى الجسم
وكالانسان بالنسبة الى الحيوان وجموع القلة مندرجة تحت مطلق
الجمع وهي اخص منه الاول افعل بضم العين اي هذه الكلمة جمع فعل
بفتح الفا وسكون العين اذا كان اسما لا صفة صحيح العين بخلاف ضخم فلا
يجمع على افعل لانه صفة واما قالوا اعبد جمع عبد لغلبة الاسمية كما قاله
ابن مالك وبخلاف صوت وبيت لاعتلال العين بالواو في الاول
والياء في الثاني وفعال اي وجمع فعال وهو الرباعي المؤنث بلا علامة

الذي قبل اخره مده الف او واو وفتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمكسور كذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو عقاب
طاير معروف ومثال ما قبل اخره يا نحو عين فتقول في جمعها اعنق
واذرع واعقب فخرج بالرباعي نحو دار ونار وخرج بالتانيث نحو حمار
وعود ورغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمده قبل اخره نحو
زينب واعلم ان الشيخ رحمه الله سبحانه ورسالة قد اختصر في هذا الباب
غاية الاختصار ولم يتعرض لشروط لما ان وضع هذه المقدمة
للمريدين ولو سلك فيها ذكر الشروط التي في المطولات لطال
عليهم وعسر على الطلاب تناولها وحفظها وها نحن نشير الى بعض
شيء منها بيسير حسب التيسير القسم الثاني افعال بفتح الهمزة وسكون
الفا من جموع القلة وهو جمع اسم ثلاثي لا يستحق افعل السابق كما
بينه صاحب التوضيح وغيره مما لا نطيل به تبعا للشيخ في الجملة وقد
اشار الشيخ الى ذلك بالامثلة حيث قال جمع فعل بفتح الفا والعين
وفعل بفتح الفا وكسر العين وفعل بفتح الفا وضم العين وفعل بكسر الفا
وفتح العين نحو جمل واجمال ونجد وانجاد وعضد واعضاد وعنب
واعناب لف ونشر مرتب وهذه المفردات لا تجمع على افعل السابق
لانتفاء شرطه فيها الثالث من جموع القلة افعلة بفتح الهمزة وكسر العين
وفتح اللام وهي اي افعلة جمع فعال بفتح الفا وكسر العين تقول
في الامثلة على الترتيب السابق متاع مفرد وامتعة جمعه وغراب
مفرد وجمعه اغربة ومثال مفرد وجمعه امثلة ورغيف مفرد وجمعه
ارغفة هذا ما اقتضاه كلام الشيخ رحمه الله سبحانه على وجه الاختصار
وفيه تفصيل مذكور في الكتب الكبار الرابع من جموع القلة فعلة بكسر
اوله وسكون ثانيه جمع فعال بضم اوله وفعيل بفتح اوله وكسر ثانيه وذلك
نحو غلام مفرد وجمعه غلمة وصبي مفرد وجمعه صبية هذا ما اقتضاه
كلام الشيخ رحمه الله سبحانه وفي التوضيح وشرحه للشيخ خالد ما نصه
الرابع من ابنية القلة فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه ولم يطرد في شيء

وفعال بضم الفاء وفعال بكسر الفاء وفعلان بفتح الفاء ع

من

من الابنية بل هو محفوظ في ستة اوزان فعل بفتحتين نحو ولد وفتى وفعل
بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو ثنى
بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كهدى حكاه الفارابي الامر الذي
يعاد مرتين وفي الحديث لا ثنى لا ثنى في الصدقة اي لا تؤخذ في السنة
مرتين والثنى ايضا الثاني في السادة وهو الثنيان بضم المثلثة
وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قاله ابن مالك وفعال
بفتح اوله نحو غزال وفعال بضم اوله كغلام وفعيل بفتح اوله وكسر
ثانيه نحو صبي وخصي وخليل تقول في جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة
وثيرة وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية وخلدة والى ذلك اشار الناظم
بقوله وفعلة جمعا بنقل يدري ولعدم اضطراده قال ابو بكر
ابن السراج هو اسم جمع لا جمع انتهى من متن التوضيح ممزوجا بشرحه ولا
يخفى ما في هذه الظاهرة لكلام الشيخ رحمه الله سبحانه ثم قال الشيخ فهذه
ابنية جموع القلة من الثلاثة الى العشرة والغاية داخلة تقول
مثلا لها رايت ثلاثة اكلب على وزن افعل واربعة اجمال على وزن افعال
وخمسة اغربة على وزن افعلة وعشرة صبية على وزن فعلة واما
ابنية الجموع الكثيرة فقد عدها في التوضيح ثلاثة وعشرين وموضوعه
للعدد الكثير واربعة للقلة فالجملة سبعة وعشرون وقد وافقه الشيخ
في عد القلة اربعة وخالفه في جمع الكثرة حيث قال وهي ثمانية اقسام
الاول فعول بضمتين وهو اي فعول جمع فعل بفتح اوله وسكون ثانيه
ويشترط ان تكون صفة ليست واوا فخرج عنه نحو حوض فلا ينقاس فيه
فعول وشذ في فوج فووج ويجمع ايضا على الناس ولذا يجمع على فعل مكسور
الفا نحو حمل بالمهملة وحمول وضرس وضروس وكذا مضموم الفا نحو جند
وجنود وبرد وبرود لان ثلاثة من ضمن العام يطرد فيها فعول
قد بينها في متن التوضيح فراجعه لا طلاع عليه فليرجع اليه وينبغي هذا
الضبط مع ما ياتي في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه فهو مما يكتب ولا يعقل

فتامل مع ملاحظة ما فيه من الشروط وفعل بفتح الفا والعين يجمع على
فعول قال ابن هشام ويحفظ فعول في فعل بفتحتين اسما كاسد واسود
ونجز بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع نجوز والنجز ايضا
الحزن والجمع اشجان وندب بفتح النون والدال المهملة والبا الموحدة
الخراو اثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب انتهى مع الشرح
مثاله قلب على وزن فعل مفتوح الفا ساكن العين وهو مفرد والجمع
قلوب واسد بوزن فعل بفتحتين واسود جمعه ونمر ونمور هذا المثال
في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه لم يتقدم له ميزان ولعل الكاتب اسقطه
وكان الظاهر وفعل بفتح الفا وكسر العين فيكون نمر مثالا له قال الشيخ
خالد عقب قول متن التوضيح ونحو نمر على القياس وهو نمور ونمر اي
بضمتين على غير القياس الخ ما نصه فيتحصل في جمعه اربعة اوزان واحد قياسي
وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهو نمار وانمار ونمر انتهى ومع ذلك يكون
الشيخ رحمه الله سبحانه قد اخل بحسب الظاهر بقسم رابع مطرد وهو مضموم
الفا ساكن العين نحو جند فانه يجمع على جنود وبرد يجمع على برود ولعل وجه
اسقاطه ان هذا القسم وهو مضموم الفا ساكن العين لما كان يستثنى منه
امور لا يجمع على فعول كالمضاعف بانه لا يجمع على فعول كمد بضم الميم مكيال
معروف فانه يجمع على امداد لا على فعول وغير ذلك مما استثنوه منه مما
فيه انتشار لا يليق بهذه المقدمة اسقطه الثاني فعال بكسر الفا جمع
فعل بفتح العين وفعل بفتح الفا وضم العين وفعل بفتح الفا وسكون
العين ونحو ذلك من مفرد يجمع على فعال بكسر الفا قال في التوضيح فعال
بكسر اوله وهو يكون لثلاثة عشر وزنا وعدها وشرط في بعضها
شروطا تعلم بالوقوف عليها مثاله جمل على وزن فعل بفتح الفا والعين
مفرد وجمال على وزن فعال بكسر اوله جمعه وضبع بوزن فعل بفتح الفا
وضم العين هذا المناسب لكلام الشيخ ليكون تعداد الامثلة على طبق
الموازين السابقة واما ان كان يكون الا يكون مثل نمر فيكون قد

كو

كو والمثال وهو من مناسب فليحرر وضباع بوزن فعال بكسر الفا جمعه وجحر
بوزن فعل بفتح اوله وسكون ثانيه مفرد وجحار بوزن فعال بكسر اوله
جمعه الثالث فعل بضمتين جمع فعيل بفتح الفا وكسر العين صفة وفعيلة
بفتح الفا وكسر العين مطلقا اسما نحو صحيفة كما سياتي او صفة نحو نجيبة
وفعول بفتح الفا وضم العين بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر بخلاف
حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه اتى بثلاثة
امثلة على طبق تلك الموازين مرتبة فقال نحو نذير بوزن فعيل مفرد
ونذر جمعه على وزن فعل بضمتين صفة وصحيفة على وزن فعيلة مطلقا
سواء كان اسما كما مثل الشيخ او صفة نحو نجيبة وصحف جمعه على وزن فعل
بضمتين ورسول على وزن فعول مفرده ورسل على وزن فعل بضمتين جمعه
هذا ما تقتضيه عبارة الشيخ رحمه الله سبحانه ولكن في متن التوضيح وشرحه
فعل بضمتين وهو مطرد في شيئين احدهما في وصف على فعول بفتح الفا بمعنى
مفعول انتهى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما
بمعنى مفعول انتهى المراد نقله منها فليتامل فيه مع تمثيل الشيخ برسول
ورسل ويتنظر ايضا في اقتصار الشيخ على تلك الموازين الثلاثة والحال
انها لا تنحصر فيها كما بينه ابن هشام وابن مالك مما لا نطيل به الرابع
فعل بكسر الفا وضمها انظر الحكمة في ضبط هذا الميزان دون ما قبله من الموازين
وما بعده الا في السادس كما سيجي قريبا وقوله بكسر الفا اي وفتح العين كما
يوخذ من مثاله الاتي وقوله وضمها اي الفا مع فتح العين كما يوخذ من
مثاله ايضا الاتي وكانه ترك ضبط العين اتكالا على شهرة تلك الامثلة
الاتية في قوله نحو نعمة مفرد على وزن فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه ونعم
جمعه على وزن فعل بكسر الفا وفتح العين وكسرة مفرد كنعمة وكسر جمعه
كنعم فهما مثالان لمكسور الفا ومثل لمضموم الفا ومفتوح العين بقوله وغرفة
مفرد على وزن فعلة مضموم الفا ساكن العين وغرف بوزن فعل بضم الفا
وفتح العين وكبرى مفرد على وزن فعلى بضم الفا وسكون العين وكبر

جمعه على وزن فُعَل بضم الفاء وفتح العين قال تعالى انها لاحدى الكبر

استدلالا على مجي كبر جمع كبرا من القران العظيم هذا تقرير كلام الشيخ على

حسب ظاهره وهو محتاج الى تتمة تعلم من المطولات ثم نبهه ثم بعد

الشيخ رحمه الله سبحانه فهذا الرابع كما عبر به في قوله وجمعه فعلا الخ وكان

ترك ذلك اختصارا واتكالا على وضوح الامثلة ولما فيه من الكلام الطويل

الخامس فُعْل بضم اوله وسكون ثانيه وهو اخف الاوزان لكونه ثلاثيا

مجردا ساكنا لوسط قال ابن هشام وهو جمع لشيئين احدهما افعل

مقابل فعلا احمر او ممتنعه مقابلته لها لمانع خلقي نحو اكمر وادر غلاف

نحو ادلى بكبر الالية فان المانع تخلف له الاستعمال والثاني فعلا مقابل

افعل نحو حمرا او ممتنعة مقابلته لها لمانع خلقي كرتقا وعقلا بخلاف نحو عجز

الا للكبير العجيزة انتهى وفي الشرح معاني تلك الالفاظ فمن رامه

فليراجعه وقصدنا من نقل ذلك التنقل لوقوف على معنى كلام الشيخ رحمه الله سبحانه

وحيث علمت ذلك علمت ان الشيخ قد اشار الى الشيئين اللذين يجمعان على فعل

بضم اوله وسكون ثانيه حيث قال جمع احمر مفرد على وزن افعل ويجمع

على فعل تقول حمر بضم الحاء وسكون الميم وتقول في نحو ابيض بيض بكسر

الاول تصحيحا للعين لئلا تنقلب الياء واوا ووزنه فعل بالضم على الاصل لان فعل

بكسر وقد اشار الامام ابن مالك الى ذينك الشيئين اللذين يجمعان

على فعل بقوله فعل لنحو احمر وحمرا واصفر على وزن افعل مفرد ويجمع على

فعل وصفرا على وزن فعلا مفرد ويجمع على فعل تقول في جمع ذلك

اي المذكور حمر بوزن فعل كما تقدم فهو بضم الحاء وسكون الميم وصفر

بضم الصاد وسكون الفاء السادس فِعلان بضم الفاء وكسرها اي مع سكون

العين قال في التوضيح فعلان بضم اوله وسكون ثانيه ويكثر في ثلاثة

في اسم على فَعل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمثال لرد ظهران وبطن

وبطنان وفَعَل بفتحتين صحيح العين كذكر وذكران وجذع او على فعيل

كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان وكثيب وكثبان وفعل فعلان بضم

وجمع على وزن فعلان بفتح الفاء وسكون العين [illegible] وجمع على فعل

قف
على جمع زقاق

الفاء في فاعل نحو راكب وركبان وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران

جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا صفة لا يجمع على فعلان

وفي فعال بضم الفاء زقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقان باد غام عينه

في لامه لزوال المانع من التقاء المثلين وعن عيسى بالكسر وعن الحفوظ

بالقليل ولم يخالف الاستعمال الا في جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بما على انه

صفة انتهى من متن التوضيح ممزوجا ببعض الشرح وقال ايضا في التوضيح

في فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه ويطرد ايضا في الفاظ اربعة اسم على

فعال بضم الفاء كغلام وغلمان وغراب وغربان او على فُعَل بضم اوله وسكون

ثانيه كصرد لطائر معروف وصرد لطائر معروف ومردان وجرد

بالجيم والراء والدال نوع من الفيران والجمع جردان او فعل بضم اوله وسكون

ثانيه حال كونه واوي العين كحوت وحيتان وكوز وكيزان او على فعل

بفتحتين كتاج وتيجان وساج وسيجان وخال وخيلان وهي التقطه

المخالفة لبقية لون البدن وجار وجيران ونار ونيران وقاع وقيعان

والالف في الجمع منقلبة عن واو لانه حال فانه منقلبة عن ياء والخال

اخو الام منقلبة عن واو وجمعه اخوال وقل فعلان في نحو صنو وصنوان

انتهى ما ذكرنا انتهى مع الشرح جمع اي فعلان بضم الفاء وكسرها فعل نحو حلقان

كذا في النسخة التي بيدي فحرر معناه ووزن المفرد وحردان جمع على وزن

فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه ومفرده جرد على وزن فعل بضم اوله

وسكون ثانيه وهو بالجيم والراء والدال نوع من الفيران ومثله صرد

لطائر وصردان وغلمان جمع بوزن فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه

كما تقدم ومفرده غلام على وزن فعال بضم اوله هذا ظاهر كلام

الشيخ رحمه الله سبحانه وانت لا يخفاك ما في حصر فعلان على ما ذكره

الشيخ من غاية الاختصار اذا نظرت الى ما نقلناه عن التوضيح وتاملته

وما تاملته ومن اجل ذلك نقلنا كلامه برمته كي تقف منه على

حقيقة الحال ولا اظن الا ان كاتب النسخة تصرف في نسخة الشيخ

رحمه الله بخطه او ان الشيخ املى هذه المقدمة على بعض المريدين فلم يجد لما املاه عليه فكتب على العجل وقلبه على وجل والله تعالى يعلم العالم بحقيقة الحال ومن اجل ذلك كتب اردت ترك الكلام عليها والتمام ورايت من الشيخ نفعنا الله به اشارة بالتمام في المنام فقوي عزمي على التمام وقد حصل لي بشرحها فوايد ونقول مما ظفرت بها من الشايخ حال الاشتغال والحمد لله على كل حال السابع اي من ابنية جموع الكثرة فاذا الكلام الان فيها واما جمع القلة فقد تقدمه وحصر سيدنا الامام ابن مالك وابن هشام في اربعة اوزان وليس منها ما ذكره بقوله ما يكون بالتا اي مع الالف ما اسم موصول بمعنى الذي جزء من قوله السابع ويكون بالتا صلة الموصول لا محل لها من الاعراب تقول في شجرة بالتا مفرده شجرات جمع بفتح الجيم فان فعلة مثلث الفاء اذا كانت عينه صحيحة بفتح عينها في الجمع او تحرك عينها بحركة الفا على تفصيل ليس هذا محله وفي جمع جفنة جفنات وحمل العين اذا كانا اسمين تبقى عينه على السكون بخلاف ما صفتين وصحفة مفرد وصحفات جمع وسرادقات قال الدماميني اسم الجنس المذكر يجمع جمع تكسير والجمهور على عدم اطراده كحمامات وسرادقات خلافا للفرا في اطراده انتهى كلامه ورمضانات قال السيوطي في كتاب الشماريخ في علم التاريخ ما نصه ورمضان مشتق من الرمضا وهو شدة الحر وجمعه رمضانات وارمضة ورماض انتهى بلفظه واقول ان كان اسم رمضان علم على جنس فجمعه بالالف والتاء مشكل فليحرر امره وشوالات جمع شوال اسم للشهر قال الامام السيوطي فيه جمع شواويل وشواول وشوالات انتهى فيفيد ما تقدم في رمضان فليحرر وجمادات قال الامام السيوطي ايضا في ذلك الكتاب بعينه ما نصه جمادي جماديات قال الفرا كل الشهور مذكرة الا جمادين تقول جمادي الاولى والاخرى انتهى واقول حينئذ حيث كانت الشهور كلها مذكرة فيكون جمعها بالالف والتا على غير القياس

كذلك وجمع جوز وحصاة حصيات وحصا كان يسكن ... والد ومعادن صفين

الا

الا ما استثناه وهو جمادي فيكون جمعه بالالف والتا على القياس فاحفظه وتقول ايضا من ضمن ذا درج اي كما جمعت صحيفة على صحفات تقول في جمع صحيفة صحايف وفي جمع رسالة رسايل وفي جمع مزمار مزامير وفي جمع ملحفة ملاحف وفي الضفدع ضفادع وفي جمع الخنفس خنافس والكل ظاهر وهذه الجملة في الحقيقة من الاستطراد فان الكلام هنا مما يكون بالتا فتناسب بذكرها فيما تقدم الان من اي من اقسام جموع الكثرة فواعل جمع فاعل نحو كاهل اسما تقول في جمعه كواهل ويطرد ايضا في وصف لمونث كحايض وطالق او لغير عاقل كصاهل وشاهق وشذ في العاقل كفارس وفوارس وناكس ونواكس وهوالك ويتعين ايضا مما يطرد جمعه على فواعل امور فيطرد في فاعلة اسما او صفة كناصية وكاذبة وخاطئة وفي فوعل نحو جوهر وكوثر ويطرد ايضا في فوعلة كصومعة وزوبعة وفي فاعل بالفتح كخاتم وقالب وفي فاعلا كناصبا وراهطا فهذه ما ذكره الشيخ يطرد في فواعل جمعا لها كما صرح به ابن هشام في توضيحه تقول في جمع فاعل على فواعل ناظر مفرد على وزن فاعل ونواظر جمعه والظاهر ان المراد به نحو ناظر العين مما لا يعقل واما الناظر على الوقف فلا يجمع على فواعل كما علم من كلام ابن هشام وكلام ابن مالك في الالفية حيث قال وشذ في الفارس مع ما ماثله واما لو كان الناظر على الوقف امراة فيجمع على فواعل جمع لما تقدم عن ابن هشام ان فاعله يطرد جمعه على فواعل اسما كان او صفة ومثل هذا الكلام في شاهد المحكمة لا يطرد جمعه على فواعل بخلاف المراة الشاهدة فانها تجمع على فواعل لما تقدم وكذا شواهد اللغة كالنحو وغيره مما يذكر فيها فانها لغير العاقل نحو كاهل فيقال في جمع شاهد منها شواهد كما هو جار على السنة العلماء ومن ذلك تعلم ان قول بعض شراح الكافية في لفظ عوامل انه جمع عاملة لا عامل معللين ذلك بان فاعلا لا يجمع على فواعل ليس في محله لان عامل وصف لا يعقل وقد تقدم انه يجمع مطردا وانما الشاذ اذا كان لمن يعقل

فاحفظه فانه قد خطر في هذا المحل وقد صرح به بعض مشايخنا تبعا للعيني
وارجو من الله سبحانه ان لا يكون فيه خلل تنبيه قد تقدم ان فواعل
يطرد في وصف المؤنث او في وصف لغير العاقل كصاهل وشذ فواعل من
وصف على فاعل لمذكر عاقل كفوارس جمع فارس فهل التقييد بالوصف
فيهما معتبر حتى لو كان اسما لمؤنث كان سميت امراة بصاهل لا يطرد وحتى
لو كان اسما لعاقل نحو خاطر علما على رجل لا يكون شاذا اخذا من قولهم
صفة لعاقل هذا مما لم اره الان فليحرر ولي ظن ان بعضهم تعرض له
تقول ايضا في التمثيل حاجز وصف مفرد لما لا يعقل وحواجز جمعه
خاتمة حسنة ان شاء الله تعالى في جموع الصفات الفاعل يجمع
على الفاعلين جمع تصحيح وهو خاص بالمذكر العاقل مع شروط اخر قد تقدم
الكلام فيها فلا نعيده في الاغلب والفعال بضم اوله وتشديد ثانيه
وهو لوصف مذكر على فاعل صحيح اللام كصائم وقائم وقارئ وقيل
وندر فعال في جمع فاعلة كما بينه ابن هشام قال وندر فعال في فاعل
المعتل بالواو والياء كغزاء جمع غاز وشراء جمع شار والاصل غزاو وشراي
قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة انتهى من الشيخ خالد
رحمه الله مع المتن بنوع اختصار والفعلة بفتحتين قال ابن هشام
في التوضيح فعلة بفتحتين وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو
كامل وكملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة وبار وبررة قال في الشرح في
التسهيل وبررة جمع بر على غير القياس فلم يذكر بحترزات قوله لوصف مذكر الخ
فراجعه ان شئت ويكفي هذا المقدار في شرح كلام الشيخ رحمه الله سبحانه
تقول في التمثيل كافر وصف مفرد لمذكر عاقل صحيح اللام وكافرون
جمعه جمع تصحيح لمذكر عاقل وقد ادرج هذا الجمع في هذا الباب الشيخ رحمه الله
والجماعة انما تكلموا على جمع التكسير في هذا الباب وقدموه كما سبق الكلام فيه
وكفرة بوزن فعلة ومفرده كافر وبقي مثال اخر تركه الشيخ او اسقطه
الكاتب وهو كفار بوزن فعال بضم اوله وتشديد ثانيه والامر في ذلك

سهل

سهل فان قلت قد اقتصر الشيخ رحمه الله سبحانه في جموع الصفات على فاعل
والحال ان جموع الصفات لا تنقصر عليه فقد امثلة المبالغة نحو ضراب
صفة وليس على وزن فاعل ويجمع وكذلك اسم المفعول نحو مضروب وافعل
التفضيل ونحو ذلك **قلت** نعم الامر كما ذكر ويمكن الجواب عن ذلك بان
يقال ليس في كلام الشيخ ما يفيد الحصر فان قوله الفاعل مبتدا وخبره
محذوف تقديره منها ونظير ذلك ما وقع في عبارة الامام النووي حيث
قال في منهاجه وسننه اي الوضوء السواك وكذا قد اعترض عليه
بان هذه الجملة تفيد الحصر والسنن ليست محصورة فيما ذكره واجيب
عنه بما سبق منا فعليك بالتامل في عبارة الشيخ رحمه الله سبحانه وعدم المسارعة
الى الاعتراض قبل تاملها فان لحوم العلماء وخصوصا العارفين منهم مسمومة
لان شمها مرض ومن اكلها مات نفعنا الله سبحانه بهم وحشرنا في زمرتهم امين
امين **الفصل الثالث** من الاربعة ابواب الخارجة عن الاعراب
من الباب السادس وكان مقتضى الظاهر من تعبير الشيخ بالابواب لا بالفصول
والامر في مثله سهل لا يؤاخذ به في بيان **التصغير والنسبة** عطف على التصغير
اي في بيان كيفية التصغير وفي باب النسبة اي الصيغة من حيث كونها على
ثلاثة احرف او ازيد منها **التصغير** اي صيغه وموازينه ثلاثة فعيل نحو فليس
تقول في فعيل بضم وفتح ثانيه والاتيان بياء التصغير بعده ساكنة وفعيعل
بضم اوله وفتح ثانيه وبعده ياء التصغير ساكنة وما بعدها مكسور نحو
دريهم بوزن فعيعل وفعيعيل بضم اوله وفتح ثانيه وبعده ياء التصغير
ساكنة وما بعدها مكسور بعده ياء تحتيه ووزن الشيخ رحمه الله سبحانه
تعالى للتصغير بهذه الامثلة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد
اللفظ تقريبا وليس بجار على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن احيمر
ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنه التصريفي افيعل ومفيعل وفعيلل
واصل هذه الابنية الثلاث فعيل تتمة هذه الاوزان من وضع
الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت

معاملة الثلاثي نحو درهم ودينار فان قلت النون الاولى من
دنينير ليست في مكبرة قلت اصل دينار دنار بتشديد النون ابدلت النون
الاولى حينئذ فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها
ثم شرع الشيخ رحمه الله سبحانه في تفصيل ذلك فقال الاسم اخرج به الافعال
والحروف فلا تصغر الا شذوذا وقد يجي على خمسة انواع جمع نوع وهو مذكر
فلذلك لحقت التاء في عدده تصغير الاسم الثلاثي وتصغير الاسم الرباعي
وتصغير الاسم الخماسي وتصغير المبهمات وهي اسماء الاشارة كما ياتي في
الكلام عليها في محله وتصغير جمع التكسير النوع الاول من الانواع الخمسة
تصغير الثلاثي نحو عبد ثلاثي وعبيد تصغيره على وزن فعيل السابق
وتمر وتمير مثل عبد وعبيد وفي فوق تقول في تصغيره فويق تقلب الفه
باواو فاء في يا التصغير وفي طوطي بادغام يائه في يا التصغير وفي جدي
جديي كذلك بالادغام هذا اذا كانت تلك الامثلة ونحوها من الثلاثي
المذكر فان كان مؤنثا فتصغيره كذلك من غير الحاق التاء في اخرها واذا كانت مؤنثة
لحقتها التاء كما يؤخذ ذلك من مفهوم قول الشيخ رحمه الله سبحانه واذا
كان الاسم المؤنث على اكثر من ثلاثة احرف فافهم انه اذا كان الاسم على
ثلاثة احرف وهو مؤنث فان التاء تلحقه عند تصغيره ما لم يحصل هناك
لبس وذلك نحو دار وسن وعين واذن فتقول في تصغيره دويرة وسنينة
وعيينة واذينة وهذا الحكم فيما سمي به بعد التسمية فيقال لمن اسمه اذن
اذينة وعيينة بن حصن ولا فرق في هذا الثلاثي بين ان يكون على
ثلاثة احرف في الاصل والحال كما في تلك الامثلة او في الاصل دون
الحال نحو يد بخلاف ما اذا حصل هناك لبس نحو بقر وشجر من اسماء الاجناس
فلا تلحقه التاء فيما ذكر فلا يقال في تصغيرها شجيرة وبقيرة ليلا يلتبس
بالمفرد المصغر ولا في نحو خمس وست من اسماء العدد خميسة وسديسة ليلا
يلتبس بالعدد المذكر المصغر وشذ ترك التاء في تصغير حرب ودرع وعرب
بفتح العين والراء المهملتين ونعل بفتح النون ونحوهن مع انها مؤنثة ولا لبس

لم تدخل

لم تدخل الها الجملة جواب اذا كان الاسم في التصغير لان الحرف
الرابع قائم مقام الها فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستثقال
وشذ اجتلاب التاء في تصغير وراء وامام وقدام مع زيادتهن على
الثلاث فلا يقال الها للتفريع على ما قبله في عقرب اذا اردت
تصغيره عقيربة بالها لانه مؤنث زائد على ثلاثة احرف ومثله
زينب وسعاد فلا يقال في تصغيرهما زيينبة ولا سعيدة بالها لتجاوزهما
ثلاثة احرف الثاني من الانواع الخمسة تصغير الاسم الرباعي تقول
مثلا في جعفر المذكر جعيفر على وزن فعيعل وفي قلفل قليفل على
وزن فعيعل ايضا كما يات الثالث تصغير الاسم الخماسي وفيه
فروع كثيرة في المطولات لا ينبغي هنا الاطالة بها تبعا للشيخ
رحمه الله نحو قولك في سفرجل سفيرج بحذف الاخر وبعضهم يحذف اللام ومنهم
من لا يحذفها قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم
ويجوز ان تعوض عنه يا ساكنة فتقول سفيريج وفي مصباح مصيبيح
بقلب الالف يا وفي قنديل قنيديل وفي عصفور عصيفير بقلب الواو
يا وفي سكين سكيكين وفي سلطان سليطين بقلب الالف يا ومثله
سرحان بكسر السين للذئب وهكذا في كل ما كان على خمسة احرف
اخره الف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى لانهم
جمعوا ذلك على فعالين فقالوا سلاطين وسراحين ونحوهما في التكسير
والتصغير اخوان وفي حضرموت حضيرموت وفي بعلبك بعيلبك
وهكذا التركيب المزجي العددي ولا فرق في تركيب المزجي بين ان يكون
علما او غير علم ولا فرق فيه بين ان يكون المتصغر فيه على لغة من اعربه
وهو ظاهر او من بناه ولا بين ان يكون مختوما بويه كسيبويه او لا
كما صرح به ابن هشام ونحو ذلك اي المذكور كله ولا ينبغي قصره على
امثلة التركيب المزجي فقط الرابع من الانواع الخمسة تصغير المبهمات
تقول في ذا اسم اشارة للمفرد المذكر وهذا مثل ما قبله من عبد

منها التنبيه اذا صغر تهاذيا وهذيا معمول القول فنبقي الحرف الاول
منها على فتحة وتاتي بيا التصغير ساكنة مدغمة في اليا المنقلبة عن الف
ذا وتزيد الفا في الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول واصله ذييا بثلاث
ياات اولاها عين الكلمة وثانيها يا التصغير وثالثها لام الكلمة
فاستثقلوا ثلاث مع زيادة الالف في اخره فحذفت اليا الاولى لان
يا التصغير يجي لها لمعنى فلا تحذف وهذا التعريف انما يتمشى على مذهب
البصريين القائلين بان ذا ثلاثي الوضع وان الفه منقلبة عن يا وعينه
يا محذوفة واما على قول الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على
حرف واحد فلا يجي ذلك في التثنية اي وتقول في تصغير المثنى المذكر هذيان
وفي تثنية المؤنث وقس على ذلك من اسما الاشارة اولا ما تقول في تصغير
اولى باقبا او لسه على ضمه في حال التكبير وبالقصر في لغة من قصره وبضم
التميميون بالمد في لغة من مده وهم الحجازيون فهذه الخمسة كلمات
في اسما الاشارة الاربعة الاولى التي اتى بها الشيخ رحمه الله سبحانه
صريحا والخامسة وهي اولى في جمع المذكر والمؤنث التي اشار اليها بقوله
وقس على ذلك قال العلامة ابن هشام ما معناه ان المسموع من
تصغير اسما الاشارة خمس كلمات وعد هذه الاربعة المذكورات السابقة
وزاد عليها اولى فصار المسموع في تصغيرها خمس كلمات ثم قال ولا يصغر
ذي اي من اسما الاشارة اتفاقا للالباس اي بتصغير ذا قال الشيخ خالد
في شرح التوضيح عقب ذلك ويشكل عليه تصغيرهم عمرو وعمر على عمير مع الالباس
انتهى وقد سمعت الجواب عن نحو ذلك من تقرير شيخنا العلامة احمد بن
قاسم في درسه تصغير عمرو وعمر على عمير من باب الاجمال لا من باب اللبس
والفرق بين الاجمال واللبس ان الاجمال لا يتسارع الذهن فيه الى غير
المراد بل يتوقف واما اللبس فيتسارع الذهن فيه الى خلاف المراد وات
في الاشارية فقال ابن هشام عقب قوله السابق في ذي ولا تصغير في
الاشارية للاستغنا بتصغير تا خلافا لابن مالك انتهى تنبيه

وهيا ان يا اثنا ارافهما على فتحه وادغام
يا التصغير فيما بعدها ولم يعوض بالالف
بعد النون للطول بالزيادة فيلزمه
التثنية صح

بحذ

يحتمل ان قول الشيخ رحمه الله سبحانه وتعالى وقس على ذلك اشار به
ايضا الى تصغير الموصول قال ابن هشام والمسموع فيه خمس كلمات وهي الذي
للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنث وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع
المذكر الذين والاولى كما فسره بذلك الشارح الشيخ خالد رحمه الله
لكن لما ترك البيان اقتصر على الذين وادرج الاولى في كلامه فيلزم
عليه ان الكلمات ست لا خمس قال والمدار فيه اي اولي على السماع ولعل
الشارح ظفر به فادرجه تحت قوله وجمع المذكر فليحرر ولا تصغر
المضمرات من الاسما الظاهر ان التقييد بالاسما للبيان الواقع لا للاحتراز
عن شي اذ المضمرات لا تكون الا اسما البتة بقطع النظر اي قطعا من
غير خلاف وذلك لغلبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها لانها لا تقع صفات
ولا موصوفات بخلاف اسما الاشارة والموصولات فانه وان كان فيه
من حيث ان لا يصغر لغلبة شبهها بالحرف لكنها لما تصرفا تصرف الاسما
المتمكنة وصفها والوصف بها وتثنيتها وجمعها اجريا مجراها في التصغير
دون ذلك فالمسموع منها عشرة كلمات نحو انت ضمير المخاطب بفتح انت
وللمخاطبة بكسرها وهو ضمير الغايب ودخل في قوله نحو هي وهما ونحوهما
وانتن وانتما وانتم ونحوهما وامس ليس من المضمرات في شي كما قد يتوهم
بليد وانما هو من الظروف وهو معطوف على قوله المضمرات ثم في محل
رفع بتصغر وكذا معطوف على امس وهو ظرف ايضا وكذا قوله والبارحة
وعند واين ومتى اسمي استفهام وهما متوغلان في شبه الحرف والاستمرار
فلا يصغران ايضا وكيف كذلك واسما ايام الاسبوع كالاحد والسبت
ونحوهما وشهور السنة لا يصغر شي منها واعلم ان الظاهر ان جملة لا يصغر شي
منها خبر عن قوله واسما ايام الاسبوع وما عطف عليه فتكون جملة
مستقلة ويحتمل ان الجملة خبر عن امس وما بعده وحينئذ فلا حاجة الى ذكر
عطف امس وما بعده على قوله المضمرات كما سبق منا والامر في ذلك
سهل حيث علم مراد الشيخ رحمه الله فائدة جامعة لاكثر ما قاله الشيخ

قال الامام السيوطي رحمه الله في شرح التسهيل لابي حيان لا تصغر الاسما المصغرة
ولا المشبهة لها ككميت ونحوه ولا غير وسوى بمعنى غير ولا البارحة ولا امس
وغد وعصر بمعنى عشية ولا حسبك ولا الاسما المختصة بالنفي ولا الاسما الواقعة
على معظم شرعا كاسما الله تعالى ولا الاسما الكائنة بمعنى التصغير ككبير وجسيم
ولا كل وبعض ولا اي ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة ولا الاسما
المحكية ولا اسما شهور السنة كالمحرم وصفر ونحوهما ولا اسما الاسبوع كالسبت
والاحد ونحوهما على مذهب سيبويه واختاره ابن كيسان ومذهب
الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغير ايام الاسبوع وزعم بعض النحويين
انه يجوز التصغير في النصب ويبطل في الرفع واجاز المازني تصغيرهما
في الرفع والنصب انتهى تنبيهان الاول ان تصغير المبهمات ليس على تصغير
تلك الاوزان الثلاث التي ذكرها كما يعلم مما قدمناه وقوله وتصغير
الاسما على خمسة انواع الخ لم يذكر ما هو ثنائي الوضع كما اذا سميت بكي ولو
وهي مثلا والعدد لم في تركه عوضه بسبب التسمية مع رجوعه الى الثلاثي
كما في المطولات الثاني انه سياتي في باب النسب انه ينسب الى صدر
العلم المركب تركيب اسناد نحو تابط شرا والى صدر المركب تركيب مزج
والى صدر المضاف الا ان كان المركب الاضافي كنية كابي بكر او كان معرفا
صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانك تحذف صدره وتنسب
الى عجزه ولم يتيسر لي الان الوقوف على وجه التمام في تصغير ذلك وكيفيته
فان رمته فعليك بالمطولات او مراجعة الثقات والذي وقفت
عليه من ذلك ان عجز المضاف كعبد شمس وعجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك
لا يصغران ويصغر صدرهما فتقول عبيد شمس وبعيلبك كما هو مصرح به
في متن الالفية والتوضيح النوع الخامس تصغير جموع التكسير اعلم
ان جموع القلة السابقة واسم الجمع كقوم ورهط واسم الجنس كما قاله
ابو حيان تصغر على لفظها واما جموع الكثرة فلا تصغر مثالها على لفظها
بل يرد في التصغير الى الواحد او الى جمع قلة ان كان له جمع قلة على ما سيأتي

وزعم بعض النحويين انك اذا
قلت اليوم الجمعة واليوم السبت
فرفعت اليوم جاز تصغير
الجمعة والسبت والا نصبته
لم يجز تصغيرهما صح

بيانه

بيانه ثم يصغر وقد اشار الشيخ رحمه الله سبحانه الى شي من ذلك اشارة خفية
قد لا يهتدي اليها طالب فقال مثلا نحو كلاب جمع كلب من جموع الكثرة
ورجال جمع رجل من جموع الكثرة فتقول اذا اردت تصغيرهما اجيمل فرد
جمع الكثرة وهو رجال الى جمع قلته وهو اجمل ثم تصغره وان شئت رددته
الى مفرده فتقول رجيل لكن النسخة التي بيدي كما ترى بالالف فالانسب
ان ترده الى جمع القلة وهو اكلب مثل ما سبقه وتقول في جمع مساجد
جمع مسجد للكثرة ومصابيح جمع كثرة ايضا لمصباح اذا اردت تصغيرهما
فتردهما الى الواحد ثم تجمعه بالالف والتا لانها لمذكر لا يعقل
كدريهمات وكذا ان كان لمونث كما في جويريات جمع درهم وجارية مصغرين
مسيجدات ومصيبيحات مصغرين على المحل السابق وتقول في تصغير
السنين والارضون الملحقين بجمع المذكر السالم سنيات واريضات
مقولا لقول والله اعلم وهذا الكلام على لغة من اعربهما بالواو واليا ولا
تقول سنيون لان اعرابه بالواو والياء انما كانت عوضا من اللام واذا
صغرت رددت اللام فلو بقي اعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع
العوض والمعوض منه وكذا الارضون لا يقال في تصغيره الا اريضات
لان اعراب جمع ارض بالواو والياء انما كان تعويضا من التاء فان حق المونث
الثلاثي ان يكون بعلامة ومعلوم ان تصغير الثلاثي المونث يرد ذا
علامة فلو اعرب بالواو والياء لزم المحذور المذكور ومن جعل اعراب
سنين على النون قال في تصغير سنين على مذهب من يرى اصله
سنيي بيائين اولاهما زائدة والثانية بدل من واو الكلمة ثم ابدلت
نونا فكانه لو صغر سنين لحذف اليا الزائدة وابقى الثانية موضع اللام
كذا اذا صغر سنينا معتقدا كون النون بدلا من اليا الاخيرة معاملة
الكلمة بما كان يعاملها لو لم يكن بدلا وان جعل سنونا علما وصغر فلا يقال
الا سنيون رفعا وسنيين جرا ونصبا برد اللام ومن جعل لامها ها
قال سنيهون والله اعلم انتهى من شرح الالفية للاشموني رحمه الله وقال

أيضا قبل ذلك ما فيه إيضاح وتفصيل لما أجمله الشيخ رحمه الله معتمدا
على مجرد الأمثلة مما نصه والحاصل أن من قصد تصغير جمع من جموع
الكثرة رده إلى واحده وصغره ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكر
يعقل كقولك في غلمان غليمون وبالألف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر
لا يعقل كقولك في جوار ودراهم جويريات ودريهمات وإن كان لما
قصد تصغيره جمع قلة جاز أن يرد إليه مصغرا كقولك في فتيان فتية
انتهى وفي الهمع للإمام السيوطي معنى ذلك بزيادة أيضا رحمهما الله سبحانه
وتعالى الفصل الرابع من الباب السادس المشتمل على أربعة أبواب
كما عبر به الشيخ فيما سبق وقد تقدم منها ثلاثة وهذا المذكور هنا
هو الرابع آخرها وتقدم أنه كان مقتضى الظاهر التعبير عنها بالأنواع
والأمر فيه سهل ومحل بسط هذا الفصل وما قبله إنما هو كتب التصريف
المطولة لكن الشيخ أحب أن لا تخلو مقدمته من الإشارة إلى ذلك
تبعا لصنيع الإمام ابن مالك وغيره في بيان النسب هذا هو الأعرف
في ترجمة هذا الباب ويسمى أيضا باب الإضافة وقد سماه سيبويه
بالتسميتين وابن الحاجب بباب النسبة والغرض منه أن يجعل المنسوب
من آل المنسوب إليه أو من أهل تلك البلدة أو الصنعة ويحدث للنسب
ثلاث تغييرات الأول لفظي وهو ثلاثة أشياء ياء مشددة آخر المنسوب
وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها والثاني معنوي وهو صيرورته اسما
لما لم يكن له والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة
في رفعه المضمر والظاهر باطراد وقد أشار الشيخ رحمه الله سبحانه إلى التغيير
اللفظي فيه بقوله إذا نسبت شيئا إلى شيء سواء كان من فعل أو غيره
زدت في آخره ياء مشددة وكسرت ما قبلها لمناسبتها وقد يعرض في الاسم
قبلها تغييرات مذكورة في المطولات من أرادها فليرجع إليها والنسب
مبتدأ وقوله على وجهين ويجوز نصبها في موضع الخبر مسموع ومقيس
بالجر على البدلية من وجهين ويجوز رفعها على تقدير مبتدأ محذوف

أي

أي أحدهما مسموع والآخر مقيس فالمسموع نحو قولهم في العالية علوي وإلى
الشتاء شتوي قد مثل في التوضيح الخارج عن القياس ثم قال شارحه
وذلك ستة أقسام أحدها بالتخفيف فقط كقولهم أموي بالفتح إلى أمية
قال والرابع أي من الأقسام بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوي وشتاء
وشتوي وخريف وخرفي بفتح فسكون وخرفي بفتحتين انتهى وإلى الروح
روحاني وإلى الرب رباني وإلى اللحية لحياني لعظيم اللحية ومثله شعراني
وجماني ورقباني لعظيم الشعر والجمة والرقبة ومن ذلك أيضا فوقاني
وسفلاني وتحتاني نسبة إلى فوق وسفل وتحت قاله طاهر بن أحمد
القزويني وإلى الرازي هكذا في النسخة التي بيدي ولعل النسخة
الصحيحة وإلى الري وفي التوضيح وشرحه والسادس أي من تلك الأقسام
التشعيث بالزيادة والحذف نحو رازي نسبة إلى الري وهكذا في كلام
غيرهما أيضا من شراح الألفية وغيرها وإلى الحاطاني كذا صورته
في النسخة التي بيدي وفي التوضيح وشرحه وكان القياس أن يقال
في النسبة إلى طيئ بتشديد الياء والهمزة طيئي بحذف الياء الثانية فقط
ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية وهي الأولى ألفا على غير
قياس لأنها ساكنة فقالوا طائي ولو قيل حذف الياء الأولى الساكنة وقلب طائي
الياء الثانية المتحركة ألفا كان أطلب على القياس انتهى وإلى اليمن
يماني بغير تشديد وشذ أيضا صنعاني في النسبة إلى صنعاء اليمن وبهراني
في النسبة إلى بهراء اسم قبيلة قضاعة فأبدلوا من الهمزة النون لأن الألف
والنون تشابهان ألفي التأنيث ومن العرب من يقول صنعاوي بالواو
على القياس وأما المقيس أي الوجه الثاني من وجهي النسب فكقولهم
في النسبة إلى زيد زيدي فتلحق آخره ياء النسبة المشددة وتجعل الإعراب
جاريا عليها وهكذا في كل اسم ثلاثي صحيح الآخر من غير تغيير فيه كما أشار
إلى ذلك بالأمثلة بقوله وإلى خالد خالدي وإلى أسد أسدي وفي
النسبة أي وكقولهم في النسبة وقد فصل ذلك عما قبله من الأمثلة

ولم يعطفه عليها لانه نوع اخر من الاسم لا اسم خاص يسمى به وهو اسم الجنس الجمعي
الى التمر الذي هو اسم جنس تمري والى الشعر شعري بمثل سابقه والى الثعلب
ثعلبي ليس اسم جنس وانما هو من افراد الجنس الدال عليه قال ابن مالك
وهكذا ثعالة للثعلب اي علم جنس عليه ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه اشار
الى نوع اخر من الاسما الثلاثية المعتلة الاخر وكيفية النسبة اليه فقال
وتقول في النسبة الى الرحا رحوي فتقلب الفه واوا وان كان اصلها
اليا واعلم انه حيث وقعت الالف ثالثة في اخر الاسم قلبت واوا كان
اصلها الواو نحو العصا او اليا نحو الرحى او كانت اصلية نحو متى كما صرح
به وعلله الجاربردي وجزم بما لا نطيل به وفي هذا الكلام نوع تقييد
لما هو مشهور بينهم من ان النسب وكذا التصغير كل منهما يرد الشي الى اصله
وفي النسبة الى العصا عصوي الكلام فيه كسابقه ثم اشار الشيخ رحمه
الله سبحانه الى كيفية النسبة الى نوع اخر من الاسما وهو ما كان على وزن فعيلة
بفتح اوله وكسر ثانيه قال في التوضيح وشرحه الثاني مما يحذف ليا
النسب يا فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفا تضعيفها
كحنيفة وصحيفة بحذف منه تا التانيث اولا ثم تحذف اليا ثانيا فرقا
بين المذكر الصحيح اللام والمونث ثم تقلب الكسرة فتحة فتقول حنفي
وصحفي وشذ قولهم في النسب الى السليقة وهي الطبيعة سليقي ولا يجوز
حذف اليا في نحو طويلة لان العين معتلة ولا يجوز الحذف في جليلة لان
العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيستثقل ولو ادغموا لزم زيادة
التغيير مع اللبس انتهى المقصود نقله منه بنوعه وتقول في النسب
الى حنيفة حنفي مما كان على وزن فعيلة مفتوح الاول مكسور الثاني
كما تقدم حنفي والى ربيعة ربعي وتقول في النسبة الى جهينة بضم اوله
وفتح ثانيه جهني فتحذف اليا وهذا نوع اخر غير النوع الذي قبله
كما هو ظاهر قال في التوضيح وشرحه الثالث مما يحذف ليا النسب
يا فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان لا تكون العين مضعفة كجهينة

وقريظة

وقريظة بالمثالة فتحذف تا التانيث اولا ثم تحذف اليا فتقول جهني
وقرظي وشذ قولهم في النسبة الى ردينة ردي رديني باثبات اليا ولا يجوز
ذلك الحذف في نحو قليلة بضم القاف لان العين مضعفة الخ ما ذكر
رحمهما الله سبحانه ثم شرع الشيخ رحمه الله سبحانه في نوع اخر وهو المقصور
وكيفية النسبة اليه فقال وتقول في النسبة الى عيسى عيسوي تقلب
الفه واوا والحاق يا النسبة في اخره وكسر ما قبلها والى موسى موسوي الكلام
فيه كسابقه وفي يا دبوي تقلب الف التانيث واوا والحاق يا النسب
في اخره مع كسر ما قبلها هذا ما اقتضاه كلام الشيخ رحمه الله سبحانه بحسب
الظاهر فان اردت الوقوف على حقيقة هذه الامثلة الثلاث
فهو يتوقف على ما قيل في حكم الالف الرابعة في اخر الاسم اذا كان ثاني
كلمتها ساكنا كما في تلك الامثلة وها انا اذكر لك ما فيه من النقل
لتعلم منه حقيقة الحال في تلك الامثلة فاقول اذا كان ثاني
ما فيه الالف ساكنا فيجوز فيه قلب الالف واوا تشبيها بالف ملهى
ويجوز فيه الحذف تشبيها بتا التانيث والارجح في التي للتانيث كحبلى
الحذف والارجح في التي للالحاق كعلقى وفي المنقلبة عن اصل كملهى القلب
والقلب في ملهي ونحوه مما الفه منقلبة عن اصل ارجح منه في نحو علقى مما
الفه للالحاق والحذف بالعكس فالحذف في نحو علقي ارجح منه في نحو ملهي
لان حذف الزائد ارجح من حذف الاصلي هذا حاصل ما صرح به ابن هشام
في توضيحه وعبارة العلامة الجاربردي في شرح الشافية وان لم تكن
الالف يعني الرابعة منقلبة فاما ان يكون الحرف الثاني من الاسم
الذي هو فيه ساكنا او متحركا فان كان ساكنا كحبلى فيجوز فيه الحذف
لزيادتها وقلبها واوا تشبيها بملهي وقلبها واوا مع زيادة الالف
قبلها تشبيها بالالف الممدودة كصحراوي انتهى المراد نقله منه بحروفه
وانت لا يخفاك عدم تعرضه للترجيح الذي الهمه ابن هشام واذا
استقر ذلك في صحيفة ذهنك واتقنته فلنرجع الى الكلام على خصوص

تلك الامثلة في كلام الشيخ فنقول ان عيسى اخره الف وبا في الحرف
فيه ساكن وقد قال فيه ابن فلاح اليمني في شرح الكافية يحتمل ان يكون
فعلى من العيس وهو البياض والالف للتانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة او انها
للالحاق فلا ينصرف معرفة وينصرف نكرة انتهى وحينئذ فان قلنا ان الفه
للتانيث فيترجح فيه حذف الالف من غير قلب كحبلى كما قاله ابن هشام
كما سبق نقله عنه فنقول فيه عيسي بحذف الالف من غير قلبها واوا وان
قلنا ان الالف فيه للالحاق فيترجح فيه قلب الالف واوا كما صرح
به ابن هشام فنقول فيه عيسوي كما سلكه الشيخ وعلى ما قاله العلامة
الجاربردي يجوز فيه الامران ويجوز فيه وجه اخر ثالث وهو قلب
الالف واوا مع زيادة الف قبلها فنقول فيه عيساوي تشبيها بالالف
الممدودة كصحراوي فقد تحصل فيه ثلاثة اوجه فاحفظ وبقي الكلام
على لفظ موسى فنقول فيه قال العلامة الجاربردي فيه ان موسى
الحديد مفعل من اوسيت اي حلقت والكوفيون يقولون فعلى من ماس
يميس اي يتبختر والاول اولى لان نسبته الى الحلق اكثر منها الى التبختر
الى ان قال واما موسى اسم رجل فقال ابو عمرو بن العلا هو مفعل يدل
على ذلك انه ينصرف في النكرة وفعلى لا ينصرف على كل حال وكان
الكسائي يقول هو فعلى انتهى ما اردنا نقله منه وحينئذ فيتحصل منه
ان موسى الحديد وزنه مفعل فالفه اصلية وحينئذ فالارجح فيه قلب
الالف واوا كما يوخذ من كلام ابن هشام السابق ومن كلام غيره ايضا
فنقول فيه موسوي كما سلكه الشيخ رحمه الله سبحانه وان قلنا
انه فعلى كما يقوله الكوفيون فالفه للتانيث فيجوز فيه الوجهان والارجح
فيه الحذف لان الفه للتانيث كما يوخذ ايضا من كلام ابن هشام السابق
واما موسى اسم رجل فعلى كلام ابي عمرو انه مفعل يكون الفه اصلية فيكون
الارجح فيه القلب فنقول فيه موسوي كما سلكه الشيخ رحمه الله سبحانه وعلى
كلام الكسائي القائل بانه فعلى فتكون الفه للتانيث والارجح فيما كان الفه

للتانيث

للتانيث الحذف فنقول فيه موسي بحذف الالف من غير قلب فاحفظه
وبقي الكلام على دنيا فنقول فيه ان الفه للتانيث واما دنيا بالتنوين
منونا فحيث كانت الفها للتانيث فقد تقدم لك ان الارجح
فيها الحذف كحبلى وقضيته ما سبق عن العلامة الجاربردي انه يجوز في
دنيا ان تقلب الفها واوا ويزاد قبلها الف فنقول دنياوي كصحراوي
ادي وهو صحيح مصرح به ايضا في خصوص لفظ دنيا قال بعض شراح
الالفية وقالت العرب في النسبة الى حيا حياوي والى دنيا دنياوي
وفرقوا بزيادة هذه الالف بين هذه الالف والالف المنقلبة
عن اصل كذا قال سيبويه انتهى فيتحصل لنا في دنيا ثلاثة
اوجه فليتامل هذا ما تيسر جمعه في تلك الكلمات الثلاث مستندا
فيه الى ما تقدم نقله عن الامام ابن هشام والعلامة الجاربردي
ثم بعد سطر ذلك رايت في كلام بعضهم ما نصه عيسى عليه الصلاة
والسلام قال الجوهري اسم عبراني او سرياني والجمع عيسون بفتح
السين ورايت العيسين ومررت بالعيسين واجاز الكوفيون ضم
السين قبل الواو وكسرها قبل اليا ولم يجزه البصريون والنسبة
اليه عيسوي تقلب الواو يا وان شئت حذفتها فقلت عيسي انتهى ثم
شرع الشيخ رحمه الله سبحانه في بيان النسبة الى ما فيه تا التانيث
فقال وتقول في النسبة الى طلحة ونحوه من كل ما فيه تا التانيث
طلحي بحذف تا التانيث والى الكوفة كوفي والى البصرة بصري اي
بفتح الباء واما بكسرها فنسبة الى البصرة بفتح الباء هو شاذ كما قاله ابن
هشام وكذلك من الشاذ دهري بضم الدال للشيخ الكبير والعياش
فتحها نسبة الى الدهر مفتوحا ثم اخذ الشيخ رحمه الله سبحانه يتكلم على بيان
النسبة الى المركبات بعد ذكر النسبة الى المفردات فقال وتقول
في عماد الدين وفخر الدولة وتاج الملك من كل مركب اضافي علما او صار
علما بالغلبة عمادي وفخري وتاجي مقولا لقولي يعني اذا اردت النسبة

صحيح نسبة دنياوي

بصري

الى هذا المركب الاضافي فتنسب الى صدره لا الى عجزه الا ان كان ذلك المركب الاضافي كنية كابي بكر وام كلثوم او كان معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانك تنسب الى عجزه فتقول بكري وكلثومي وعمري وزبيري كذا قاله ابن هشام وقال عقبه وربما الحق بهما ما خيف به اللبس كقولهم في عبد الاشهل اشهلي وفي عبد مناف منافي انتهى قال الشيخ خالد في شرح التوضيح بعد هذا الكلام السابق من ابن هشام رحمه الله والحاصل ان المركب الاضافي ينسب الى عجزه في ثلاثة مواضع احدها ما كان كنية الثاني ما تعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر انتهى المراد منه • وقد اشار الشيخ رحمه الله سبحانه الى ذلك الاستثناء الذي ذكرناه بقولنا الا اذا كان المركب الاضافي كنية الخ بقوله ونقول في النسبة الى ابي بكر ونحوه كابي عمرو وابي سعيد وابي الاسعاد وابي الاكرام من كل كنية مصدرة باب او ام قال بعضهم او ابن او بنت بكري مثلا فتقول فتنسبه الى عجزه دون صدره ومثل الكنية في ذلك ما كان معرفا صدره بعجزه كابن عمر فينسب الى عجزه دون صدره والى ذلك اشار الشيخ رحمه الله سبحانه بقوله والى ابن الزبير اي وتقول في النسبة الى ابن الزبير زبيري فتنسبه الى عجزه دون صدره ثم اشار الشيخ رحمه الله سبحانه الى نوع اخر من النسبة الى المركب وهو المركب تركيب مزج كبعلبك ومعدي كرب بقوله والى حضرموت اي وتقول في النسبة الى حضرموت مما هو مركب تركيب مزج حضرمي فتنسب الى جزئيه بان تبني منه اسما على فعلل وتنسب اليه كما فعل الشيخ رحمه الله سبحانه وهذا قول في المركب المزجي وهو مما اختلف فيه كلام الامام ابن مالك وابن هشام رحمهما الله سبحانه قال الشيخ خالد في شرح التوضيح في النسب الى المزجي خمسة أوجه أحدها ما ذكره الموضح تبعا للناظم في الاقتصار

في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني ان ينسب الى عجزه فتقول بكي وكربي واختاره الجرمي الثالث ان ينسب اليهما معا مزالا تركيبهما فتقول بعلي وبكي ومعدي كربي واختاره ابو حاتم واخرون وانشد عليه السيرافي

تزوجتها رامية هرمزية • بفضلة ما اعطى الامير من الرزق •

فنسبها الى رام هرمز بلدة من نواحي خوزستان الرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول بعلبكي ومعدي كربي الخامس ان يبنى من جزئي المركب اسما على فعلل وتنسب اليه قالوا في النسب الى حضرموت حضرمي انتهى كلامه رحمه الله سبحانه وعلى هذا الاخير مشى الشيخ رحمه الله سبحانه تنبيهات

من المهمات الاول قد علمت مما قررناه في المركب المزجي انه ينسب الى صدره ومثله المركب العددي نحو خمسة عشر واخواته اذا جعل علما اما اذا لم يجعل علما فلا ينسب لا الى صدره كما صرح به الجاربردي وغيره لوجهه وهذا بخلاف التصغير في المركب العددي فانه يصغر صدره سواء اكان علما او باقيا على اصله قال الجاربردي فتقول خميسة عشر سواء اردت العدد او سميت وفي اثنا عشر واثنتي عشرة ثنيا عشر وثنتيا عشرة انتهى المراد منه ومثل المركب المزجي نحو لولا وحيثما ونحوهما مسمى بها على ما فصله ابن هشام وغيره الثاني ان الشيخ رحمه الله سبحانه لم يتعرض لكيفية النسبة الى المركب الاسنادي نحو تابط شرا وشاب قرناها وقد صرح فيه ابن هشام وغيره بانه ينسب الى صدره كالمركب المزجي وعبارته في التوضيح فصل ينسب الى صدر المركب ان كان التركيب اسناديا كتابطي وبرقي في تابط شرا وبرق نحره او مزجيا كبعلي ومعدي اي معدوي في بعلبك ومعدي كرب انتهى المراد منه • وهذا بخلاف تصغيره فانه لا يصغر المركب تركيب اسناد اصلا بل يمتنع تصغيره مطلقا لا في صدره ولا عجزه لكنهم عللوا ذلك بانه مبني وقال ابن هشام ولا يصغر غير المتمكن الا اربعة افعل في التعجب والمركب المزجي كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما واما من اعربهما فلا اشكال انتهى المراد منه بلفظه • واقول قد صرح

السيد الجرجاني في حاشية المتوسط بان المركب الاسنادي كتأبط شرا وشاب
قرناها معرب تقديرا فهل يقال والحالة هذه انه يصغر لكونه معربا
املا وظاهر اطلاقهم في هذا الباب انه لا يصغر كما صرح به غير واحد
فليحرر امره الثالث ان الامام ابن هشام تبعا للامام ابن مالك قال
والعبارة لابن هشام في التوضيح فصل ينسب الى صدر المركب اذ كان
المركب اسناديا كتأبطي وبرقي في تأبط شرا وبرق نحره او مزجيا كبعلي
ومعدي او معدوي في بعلبك ومعدي كرب او اضافيا كامرئي ومروي
في امرئ القيس الا ان كان الاضافي كنية كابي بكر وام كلثوم او معرفا
صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانك تنسب الى عجزه فتقول
بكري وكلثومي وعمري وربما الحق بهما ما يخاف فيه اللبس كقولهم في عبد
الاشهل اشهلي وفي عبد مناف منافي انتهى كلامه قال شارحه والحاصل
ان المركب الاضافي ينسب الى عجزه في ثلاثة مواضع احدها ما كان كنية
الثاني ما تعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف فيه اللبس من حذف
عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر انتهى المراد
منه بحروفه وحينئذ فاقول ان نحو عبد الرحمن وعبد الله وعبد
الصمد وعبد المعطي وعبد ربه وعبد العال وهكذا كل علم صدره بلفظه
عبد هل تكون النسبة فيها الى العجز كما قالوا في عبد مناف انه ينسب الى
عجزه ولو نسب الى صدره وهو لفظ عبد وقالوا عبدي لالتبس بالنسبة
الى عبد غير مناف ام تكون النسبة الى عبد الصمد مثلا عبدي لالتبس
بالنسبة الى عبد المعطي عند النسبة الى صدره ولا يختص هذا الكلام بما
صدره عبد بل نحو زين العابدين وشهاب الدين وبدر الدين وتاج
العارفين اذا وقعت النسبة فيها الى الصدر حصل اللبس ايضا الا ترى
الى تاج العارفين لو نسبنا الى صدره وقلنا تاجي التبس بالنسبة الى تاج
الملك فان النسبة له كما قاله الشيخ فيما سبق تاجي وكذا الكلام في
نحو زين العابدين ان نسبنا الى صدره وحذفنا عجزه التبس بالنسبة الى

وتلك الامثلة الى الصدر وان لزم فيها اللبس فاذا اذا علمنا بالنسبة ...

الصدره وكذا يلتبس نحو عبد الكعبة ونحوه مما صدره عبد ونسبنا الى الصدره ...

تحص

شخص مسمى بزين وكذا ان نسبنا الى عجزه وحذفنا صدره وقلنا عابدي التبس
بالنسبة الى شخص مسمى بعابدين او نحوه فان قلت نختار في تلك الامثلة
ونحوها النسبة الى الصدر واللبس فيها يندفع بمعونة قرائن الاحوال عند المخاطبة
قلت هلا قالوا ذلك في نحو عبد مناف وتركوا النسبة فيه الى العجز
اتكالا على القرائن بل نسبوا الى عجزه دفعا للبس ولم يعولوا فيه على القرائن
كما يشهد لذلك قول سيبويه سألت الخليل عن قولهم في عبد مناف
منافي فقال اما القياس فكما ذكرت لك الا انهم قالوا منافي خوف
اللبس انتهى ولو كانت القرائن كافية في دفع اللبس لكان الخليل اجاب
سيبويه بذلك بل عدل عن الحكاية بالقرائن في دفع اللبس واجابه بانهم
قالوا منافي خوف اللبس هذا وغرضي من هذه الاطالة التي هي خير من
تركها والبطالة تحرير ضابط لخوف اللبس الذي بسببه ينسب الى العجز لا الى
الصدر لتعلم حقيقة الحال في النسبة الى تلك الامثلة المشهورة بين الناس
وهم عنها غافلون ثم بعد تسطيري ذلك وتحريره على ذلك الوجه رايت
في كلام بعضهم بعد ان نقل المسألة قال ما نصه قال سيبويه وسألت
الخليل عن قولهم في عبد مناف منافي فقال اما القياس فكما ذكرت لك
الا انهم قالوا منافي مخافة الالتباس يعني الالتباس بعبد الدار لان ابن
في مراعاة هذا اللبس فرقتين فمنهم من يقيف ذلك على السماع كابن ابي
الربيع ويجعل منافيا وما جاء نحوه شاذا ومنهم من يقيسه وهو مذهب الناظم
يعني ابن مالك كما رايت وهو ظاهر كلام سيبويه لانه لما ذكر كلام الخليل
في منافي قال هو او الخليل ولو فعل ذلك بما جعل اسمان شيئين جاز كراهية
الالتباس هذا نصه واليه ذهب السيرافي والشلوبين وابن عصفور وجماعة
انتهى بحروفه من كلام الشاطبي فلينظر فيه حق التامل حتى يتضح لك تحرير
المسألة ومن كلام الشاطبي ايضا وكذلك لو سميت رجلا بغلام زيد تعليقا
او لبا تقول فيه غلامي وفي صاحب عمرو علما كذلك صاحبي وامثال ذلك
والنسبة الى الاول الذي هو الصدر وحذف الثاني هو القياس الخ ما ذكر

وعلى الجملة لم يتضح عندي حكم هذه المسألة كل الاتضاح مع تصريحهم
في كثير من الامثلة بانه ينسب فيها الى العدد مع وجود اللبس كما تقدم
لك في تاج الملك وتاج العارفين فانه يقول في النسبة اليهما
تاجي ولم يعتبروا فيه اللبس على انه لو نسب في مثل هذه الصورة الى
الجزء حصل اللبس ايضا فلابد من العود الى تحرير المسألة ومما يقال
ان ذلك ليس من باب اللبس بل هو من باب الاجمال كما قالوا في تصغير
عمرو وعمر وعلي عمير ونحو ذلك وهو جائز عندهم بخلاف اللبس فانه
لا يجوز او ان ذلك اللبس يندفع بقراين الاحوال عند الخطاب
ولا يخفاك ما فيه والله اعلم بالصواب الرابع في الكلام على ما يتعلق
بنسبة الشيخ المولف نفعنا الله به فان الداير على السنة كثير من الاماثل
والعوام الشعراوي بالواو بعد الالف وعلى السنة قليل من الافاضل
شعراني بالنون بعد الالف ويوجه ذلك بانها نسبة جرت على
خلاف القياس كما قالوا في النسبة الى الروح روحاني والى صنعا
صنعاني والى الرب رباني كما صرح به الشيخ وجزم وانا اقول وانا على
اضطراب فيما فيه اجول اما قول الاكثر شعراوي بالواو بعد الالف
بعدها يا النسبة فالظاهر انه خطا منهم ان كان منسوبا الى الشعر الذي
هو اسم جنس جمعي لشعرة او منسوبا الى شعرة ايضا فان النسبة الى شعر شعري
وكذا النسبة الى شعرة فان تاوها تحذف في النسبة اليها كمرة ما فيه
تحو طلحة فاطمة واما قول بعضهم شعراني بالف بعد الراء ونون بعدها
يا النسبة فهو مقصور على السماع فلا يقاس عليه فصحته تتوقف على ان شعراني
بخصوصه ورد عن العرب والامر كذلك فقد قالوا شعراني لكثير الشعر
لكن افادني بعض اخواننا في الله تعالى ان المراد شعر الراس وحينئذ فلا
يكون شعراني من الخطا في شي وقد ذكر لي بعض الاماثل ايضا ان الشيخ
نفعنا الله به يكتب في مولفاته شعراني بالالف والنون فالتمسك بذلك
احرى فصاحب البيت ادرى وقد سمعت من بعض اقارب الشيخ رحمه الله سبحانه

شعراني / شعراوي

ان

ان الشيخ منسوب الى ساقية قرية صغيرة قريبة من مصر تسمى بساقية ابي
شعرة بالتحتانية فاذا كان منسوبا الى الجزء الثاني من الكنية كما هو القياس فيها
فقد علمت ان النسبة الى شعرة بالها شعري فلا يقال بناء على ذلك شعراني
ولا شعراوي نعم اذا كان الجزء الثاني من الكنية بمنزلها بل بالالف صحت
النسبة اليه فيقال شعراوي كما قالوا في جبلي في احد اجدهم جلاوي لكن
ذلك يتوقف على ثبوت شعرا بالالف بمنزلها في كلامهم ولم اقف عليه
الان هذا وقد اوقفني بعض الاماثل على عبارة نقلها من القاموس
وصورتها شعران بالفتح رمث اخضر يضرب الى الغبرة وجبل قرب
الموصل من اعمر الجبال بالفاكهة والطيور وقال فيه ايضا في فصل
الراء من باب الثاء المثلثة الرمث بالكسر مرعى الابل ومرعى من الحمض
وشجر يشبه الغضا انتهى فيحتمل على بعد ان يكون الشيخ رحمه الله سبحانه
من ذلك الجبل وانهم نزلوا به او بذلك الرمث واقاموا به فنسبوا
اليه وحينئذ فيقال في النسبة شعراني بالالف بعدها نون ويا النسبة
من غير توقف وقصر على السماع هذا ما حضر عندي الان في نسب الشيخ رحمه
الله سبحانه ونفعنا به ثم بعد سنين كثيرة لك على وجه النظر والتمني رايت
بخط الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به اول كتابه الاخلاق ما نصه
بحروفه وبعد فيقول الفقير المحتاج الى عفو ربه القدير
عبد الوهاب ابن احمد بن علي الشعراني نسبة الى قرية من قرى مصر اسمها
ساقية ابي شعرة انتهى كلامه وقد اتضحت نسبته بذلك ومما تقدم
منا في الرد وكان قبل الوقوف على خط الشريف ثم رايت ايضا بخطه
اتصال نسبه الشريف الى سيدنا الامام علي رضي الله عنه وكرم وجهه
على ظهر مولفه المسمى باليواقيت والجواهر في بيان عقايد الاكابر تاليف
كاتبه عبد الوهاب بن احمد بن علي بن احمد بن محمد بن موسى بن محمد المكي
ابي عبد الله سلطان تلمسان في عصر الشيخ ابي مدين التلمساني وينتهي
نسبنا الى الشيخ السيد محمد بن الحنفية بن الامام علي بن ابي طالب رضي الله

هذه انتهى بحروفه كما ترى من اسقاط الف ابن تارة وذكرها اخرى وهو
جايز كما نبهنا عليه في شرحنا هذا فيما سبق خاتمة الكتاب الظاهر
ان الاضافة في خاتمة الكتاب على معنى اللام لانها من اجزايه اجزا اتمت
قال صاحب اللباب مع شرحه للسيد اي الاضافة في بعض القوم وبد زيد
بمعنى اللام لصحة لعدم صحة اطلاق اسم القوم على بعضه انتهى المراد نقله منه
ويحتمل انها على معنى في واما احتمال كونها بمعنى من البيانية كما في خاتم
حديد فلا يخلو عن نظر وليس هذا محل بيانه لما فيه من الطول فذكره
وما فيه من اختلاف الاصطلاح يعدهما من الفضول وهي اي خاتمة
الكتاب حاوية لجميع ما في الكتاب الظاهر من هذا التعبير انها خارجة عن
مسمى الكتاب عند الشيخ رحمه الله سبحانه والذي في كلام غير واحد
من المصنفين انها من مسمى الكتاب حيث يقولون ان الكتاب يشتمل
على مقدمة ومقاصد وخاتمة اما المقدمة فكذا واما المقاصد
فكذا واما الخاتمة فكذا ونحو ذلك والامر في ذلك سهل جدا لانه
اي الكتاب كله بالنصب تاكيد للضمير المنصوب بان وجملة قوله يرجع اليها
اي الى الخاتمة خبران في محل رفع لمن حسن تامله واما من لم يحسن تامله
فقد يتوقف في الرجوع اليها او يقول قد ذكر الشيخ رحمه الله سبحانه
في الكتاب كما تقدم الفصل الثاني في بيان الجمع والفصل الثالث في بيان
التصغير والفصل الرابع في بيان النسب وشي من ما ذكر في تلك الفصول
ليس يرجع الى شي من تلك الاقطاب الثلاثة التي ذكرها بعد
في قوله اعلم يا اخي صدر هذا البحث بالامر بالعلم لزيادة الاهتمام
بشانه لكونهما معا تجمع ما في الكتاب ان كلام العرب وهم جيل معروف
من اولاد اسماعيل وقد تقدم لنا الكلام فيهم كله بالنصب تاكيد لاسم ان
وجملة قوله يدور على ثلاثة اقطاب خبر ان في محل رفع والاقطاب
جمع قطب وهو معروف عند اهل الفلك والظاهر ان في كلام الشيخ شي
من انواع الاستعارات فقد يقال انه شبه كلام العرب بالنجوم مع الاهتدا

بها كما ان كلام العرب يهتدى به الى فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله
عليه وسلم وحذف المشبه به وهي النجوم واثبت للمشبه شي من اللوازم وهو
الدوران فهذه استعارة بالكناية يتبعها استعارة تخييلية على حد قوله

واذا المنية انشبت اظفارها ● الفيت كل تميمة لا تنفع ●

وقد يقال ان في قوله اقطاب استعارة تصريحية بان شبه كلام
العرب بالاقطاب السماوية من حيث الانتفاع بها على وجه مخصوص ثم
اطلقها على كلام العرب كما اطلق الاسد على الرجل الشجاع في قولنا رايت
اسدا في الحمام فان قلت لا بد في الاستعارة من قرينة معنوية او لفظية
تدل على استعمال المشبه به في المشبه وهي موجودة في قولنا رايت اسدا في الحمام
فان في الحمام قرينة تلك الاستعارة منبهة على ان المراد بالاسد الرجل
الشجاع فاين هنا قرينة استعمال الاقطاب في كلام العرب قلت
يحتمل ان تلك القرينة هي ما ذكره بقوله وهي اي الاقطاب الفاعلية
والمفعولية والاضافة فتدبره فيما ظهر لنا الان ولا يمنعك ان تقرير
كلام الشيخ رحمه الله سبحانه بطريق من البيان غير ما قررناه فانه على محل
والقلب في وجل فان قلت اليا في قوله الفاعلية والمفعولية هل هي
يا النسبة ام يا المصدرية قلت قد اختلف الناس في ذلك فقال
بعضهم انها يا النسبة اي الاشيا المنسوبة الى الفاعل والمنسوبة الى المفعول
ولم يقل والاضافية باليا لانه ليس هناك شي يكون منسوبا اليها وقدر ذلك
السيد الشريف ثم قال ما يحصله والصواب ان اليا فيهما يا المصدرية اي كون
الشي فاعلا وكون الشي مفعولا واما الاضافة فهي مصدر لم يحتاج
الى اليا والمراد بها كون الشي مضافا اليا انتهى ملخصا ورتبة الفاعل ينبغي
وما الحق به التقدم اي على سائر المفعولات كالمفعول له ونحوه والحال والتمييز
وغيرها لان قربه للفاعل للفعل اكثر من قرب سائر المفعولات للفعل كالحال
ونحوها فان الفعل لا يبعد بدونه سائر المفعولات قبل وكونه موجبا للفعل
غالبا قال صاحب المتوسط وانما قلنا غالبا لان في كل بيجو قرب زيد

وليفيد دوان في

وهي زيد ولم اضرب زيدا فانه ليس يوجد لهذه الاشياء بخلاف ما يرى لانها
المنوية فانها لا توجد للفعل اصلا انتهى وقد يخرج عن رتبة التقديم
لعارض كما تقدم بيانه ورتبة المفعول اي وما الحق به التاخر
اي عن الفاعل وقد يعرض ما يقتضي تقدمه كما سبق والمضاف يكون
بينهما ظاهر بين الرتبتين على معنى انه تارة تكون رتبته التقدم وتارة
تكون رتبته التاخر وان شئت قلت معنى كونه بينهما انه تارة يكون فاعلا
وتارة يكون مفعولا كما قد يرشد الى ذلك قوله فيما سياتي مثال كون المضاف
واسطة الخ فليتامل مع الامعان فان الظاهر من كلام الشيخ ان القطب
الثالث هو الاضافة بمعنى المضاف لا المضاف اليه وكلام الجاهد كابن
الحاجب وغيره يقتضي بل يصرح بانه المضاف اليه لا المضاف فان ابن الحاجب
لما قال في الكافية الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم
الاضافة قال شراحها اي علم كون الشيء مضافا اليه لا علم كونه مضافا
وعبارة البدر بن مالك في شرح الالفية المعاني التي تجيء في الاسم بالاعراب
ليانها ثلاثة اجناس معنى هو عمدة في الكلام لا يستغنى عنه كالفاعلية
وله الرفع ومعنى هو فضلة يتم الكلام بدونه كالمفعولية وله النصب ومعنى هو
بين العمدة والفضلة هو المضاف اليه نحو غلام زيد وله الجر انتهى كلامه
وهو يفيد ان الذي بين الفاعلية والمفعولية انما هو المضاف اليه لا المضاف
كما هو ظاهر كلام الشيخ رحمه الله سبحانه لكن رايت في كلام بعضهم بعد ان نقل
عبارة البدر ابن مالك السابقة عقب قوله فيها ومعنى هو بين العمدة
والفضلة وهو المضاف اليه ما نصه لانه اي المضاف اليه يقع تارة
في جزء العمدة نحو جاء غلام زيد واخرى في جزء الفضلة نحو رايت غلام زيد
وح فافهم معنى قول الشيخ رحمه الله سبحانه اولا والاضافة اي كون
الشيء مضافا اليه فانه يقال في المضاف مضاف اليه كما هو معروف في المسالة
من اقوال ثلاثة مقدرة او ان نسخة الشيخ او المضاف اليه يكون بينهما
وقد سقط من قلم الكاتب لفظة اليه وح فكلام الشيخ رحمه الله سبحانه موافق

لا المضاف ومعنى قوله بينها
والمضاف يكون بينهما
اي بين المضاف اليه

لما يقتضيه كلام الجاهد من ان القطب الثالث هو المضاف اليه لا المضاف
كما قد يتبادر الى ذهن من لم يمعن النظر في كلامه ويوافقه ايضا قوله فيما سياتي
مثال كون المضاف اي المضاف اليه واسطة ضرب غلام زيد جارية بكر لما تقدم
لك قريبا فتلك ان معنى البينية اي الواسطة ان المضاف اليه يقع في حيز
العمدة تارة وفي جزء الفضلة تارة اخرى ومثال الشيخ رحمه الله كذلك
فان زيدا في قوله ضرب غلام زيد في جزء العمدة وهو غلام لانه فاعل وبكر
وقع في جزء الفضلة وهو جارية لانها مفعولة به وهو فضلة ومما يوضح
هذا التقرير الحاصل ببركة الشيخ نفعنا الله به قوله فيما سياتي القطب
الثالث الاضافة وكل مجرور عائد اليها الخ فافهم هذا وما قررناه
في معنى الواسطة بينهما الظاهر انه غير متعين ويمكن ان يقال المراد بها ان
المضاف اليه تارة يكون نفسه فاعلا وتارة اخرى يكون مفعولا كما في
اضافة المصدر الى فاعله تارة والى مفعوله اخرى فتدبره واستحق
الفاعل يعني وما قام مقامه وما الحق به الضمة لانها اي الضمة اخت
الواو وهي اي الواو من الشفة لا الضمة اذ لا مخرج لها معين بل تابعة
لما هي منه كما صرح به بعضهم وعبارة بعضهم فالواو من بين الشفتين
والامر فيه سهل والمضاف اي اليه بدليل قوله الكسرة اذ المضاف
من غير صلة لا يستحق الكسرة بل يجري على حسب العوامل الداخلة عليه
لانها اي الكسرة اخت الياء وهي اي الياء لا الكسرة كما تقدم من وسط الحلق
واستحق المفعول الفتحة اعاد العامل في المفعول لبعده وتركه في المضاف
لقربه وايضا كيلا يتوهم ان المفعول معطوف على قوله المضاف فليتامل
بالتلطف لانها اي الفتحة اخت الالف وهي اي الالف لا الفتحة كما تقدم
من اقصى الحلق مثال كون المضاف اي اليه واسطة بين الفاعل والمفعول
ضرب غلام زيد جارية بكر وقد تقدم بيان الواسطة في هذا المثال
فلا نعيده واما ما ذكرناه من تخريج بيان الواسطة فلا يلائم كلام الشيخ
رحمه الله سبحانه وان كان صحيحا في نفسه فيما يظهر والله اعلم هذا ظاهر كلام

كلام الشيخ رحمه الله سبحانه واقول هذا التعليل الذي ذكره الشيخ لاستحقاق
الفاعل الضمة والمضاف الكسرة والمفعول الفتحة بقوله لانها اخت
الواو الخ لم يتضح لي معناه كل الايضاح اما اولا فقد قصر الاستحقاق على
الحركات الثلاثة وعبارة بعضهم وانما اختص الفاعل بالرفع والمفعول
بالنصب والمضاف اليه بالجر وعلله بغير ما علل به الشيخ رحمه الله فلم
يقصر الاختصاص على الضمة والفتحة والكسرة كما صنع الشيخ والامر
في ذلك سهل لا يؤاخذ به لان الاقتصار على تلك الحركات لكونها
الاصل وغيرها من علامات الرفع نايب عنها واما ثانيا فقوله
لانها اخت الواو وهي من الشفة الخ فيقال عليه لا دخل لكونها اخت
الواو الخ في الاستحقاق المعلل على انا لا نسلم الاختية فقد قال
ابن الدهان في الغره انما كانت الحركات ثلاثة لان الحروف التي
هي اصولها ثلاثة الالف ومخرجها من اقصى الحلق فاخذت الفتحة
منها والياء من وسط اللسان فاخذت الكسرة منها والواو من بين
الشفتين فاخذت الضمة منها انتهى فانظر كيف جعل الحروف
اصول الحركات وهذا لا ينافي الاختية بل قد يفيد البنتية لانها
ناشية عنها ومتولدة منها وقال الرضي اعلم ان الحركات في
الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده
بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بجزء الياء وفتحه الاتيان ببعض
الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات
لكنك لما كنت تاتي عقب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي
الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون
الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها
معه لا بعده بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وجد بعدها حرف المد صار
حرف مد تاما انتهى كلامه عفى الله عنه فانظر كيف جعل الحركات ابعاض
الحروف وذلك لا ينافي كون الحركات اخوات كما عبر به الشيخ رحمه الله

سبحانه وقال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف النحاة في الحركات
الثلاث ايها ماخوذة من حروف المد واللين ام لا فذهب الاكثرون
الى ان الفتحة من الالف والضمة من الواو والكسرة من الياء اعتمادا على
ان الحروف قبل الحركات والثاني ماخوذ من الاول وذهب بعض كهم بين
الى ان هذه الحروف ماخوذة من الحركات الثلاث الالف من الفتحة
والواو من الضمة والياء من الكسرة اعتمادا على ان الحركات قبل الحروف
واستدل على ذلك ثم قال وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه
الحروف ماخوذة من الحركات ولا الحركات ماخوذة منها اعتمادا
على ان احدهما لم يسبق الاخر وصححه بعضهم انتهى كلامه وليس فيه
ما يفيد ان الحركات اخوات اصلا نعم قد يتخيل في الاقوال الثلاث
ان الحركات مع الحروف اخوات بمنزلة توأمين حصلا معا من الصوت
وهو تخيل بعيد جدا هذا والشيخ رحمه الله سبحانه واسع الاطلاع جدا
ولعله وقف على التعبير بالاختية في كلام بعضهم وفي الحقيقة الامر
في ذلك جلل وليس فيه خلل وانما ذكرنا ما ذكرنا تشحيذا لاذهان
الطلاب والله اعلم بالصواب القطب الاول صفة القطب
الذي هو مبتدا وخبره قوله الفاعلية وقد تقدم لك ان الياء في
الفاعلية والمفعولية ياء المصدر لا ياء النسبة تنبيه قد قدمنا ان
في القطب استعارة تصريحية فان قلت الاستعارة التصريحية
لا يجمع فيها بين المشبه والمشبه به قلت لا نسلم ان في هذه العبارة
جمع بينهما على انا لو سلمناه كان محل المنع اذا كان على وجه ينبي عن التشبيه
اما اذا لم يكن الامر كذلك كما هنا فلا مانع منه كما صرح به المولى سعد
الدين في قول الشاعر

لا تعجبوا من بلا غلالته ۰ قد زر ازراره على القمر ۰

فارجع اليه ان شئت التحرير وكل مرفوع لفظا او تقديرا او محلا
عايد اليها اي الى الفاعلية وذلك اما لكونه اي المرفوع فاعلا

اصطلاحا او مشابها للفاعل ثم شرع في بيان هذين القسمين بالامثلة
معقدما عليه تعريف الفاعل بقوله والفاعل كل اسم اسند اليه الفعل
اي على وجه مخصوص كما تقدم والمراد بالفعل ما يشمل شبهه او المراد الحدث
على ما مر وذلك نحو قولك قام زيد فقام فعل ماض وزيد فاعله
وطاب الخبز وطاب فعل ماض والخبز بالخا المعجمة المفتوحة والبا الموحدة
كذلك والرا المهملة ويحتمل انه بضم الحا وسكون البا وبالزاي المعجمة
والامر سهل ولم يضرب عمرو فلم حرف نفي وجزم ويضرب مضارع مجزوم بلم
وعمرو فاعل يضرب وقد تقدم الكلام على التعريف مفصلا بما فيه ودخل
في ذلك يحتمل انه دخل في تعريف الفاعل على نوع من التكلف كما هو راي
الزمخشري فانه يسمي نائب الفاعل فاعلا ويحتمل وهو الاولى ان المراد
انه دخل في المشابه للفاعل مفعول ما لم يسم فاعله لانه اقيم مقام الفاعل
وكذلك اي اقامته مقام الفاعل ارتفع كما يرتفع الفاعل كقولك
ضرب عمرو فضرب فعل ماض مبني على الفتح لما لم يسم فاعله وعمرو نايب
الفاعل وسيق الخبز مثال ثان لنايب الفاعل من المعتل ونحوهما اي و
هذين المثالين من كل فعل ثان مبني للمجهول ومثلها المضارع المبني للمجهول
ودخل في ذلك اي في المشابه للفاعل ايضا اي كما دخل نايب الفاعل
فيه وفيه شاهد لما سبق لنا من قرب الاحتمال الثاني في العبارة التي
بل تكاد ان تتعين المبتدا فاعل ودخل لانه اي المبتدا كما هو المتبادر لكن
حينئذ يقرا قوله حب عنه بضم الحا المهملة وتشديد البا الموحدة ويحتمل
ان الضمير في قوله لانه راجع الى الفعل اي لان الفعل وحينئذ فيقرا خبر
عنه بفتح الخا والبا من غير تشديد كالفاعل فان الفعل كذلك لم خبر
عنه في المعنى ومثاله نحو قام زيد فعل وفاعل وخرج عمرو مثله والفعل
فيهما في المعنى خبر عن الفاعل فهما من حيث المعنى متساويان ومن حيث التركيب
اللفظي متغايران كما اشار الى ذلك بقوله الا ان خبر المبتدا ان كان
لجزئيا هو الاصل والغالب الكثير يكون بعده اي غالبا كما هو متقرر وقد

يتقدم

يتقدم وذلك عكس الفاعل فان جزءه المعنوي الذي هو المسند لا يكون الا قبله
كما تقدم من مثاله لان الفاعل الذي هو مسند اليه لا يتقدم على المسند كما هو
مذهب البصريين واذا كان الحال ما ذكر فتقول مثلا الكون خبر
المبتدا بعده زيد قايم فزيد مبتدا وقايم خبره وهو بعده وعمرو خارج و
كذلك ودخل فيه اي في المشابه للفاعل ايضا اي كما دخل ما قبله فيه اسم
كان واخواتها فانها ترفع الاسم ويسمى المرفوع اسمها اصطلاحا وهو يشبه
الفاعل فيسمى فاعلا مجازا هذا عند البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى
انها لا تعمل في المرفوع اصلا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها
وخالفهم الفرا في ذلك فذهب الى انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل
واتفقوا على نصبها الجزء الثاني وسياتي الكلام فيه في القطب الثاني ومثال
ذلك نحو قولك كان زيد قايما فكان فعل ماض ناقص وزيد اسمها شبيه
بالفاعل وقايما خبرها نصبا فيما مضى فاعلمت على وجه النظر في حاصل المعنى
كان مفعولا فقمت مقام اسم كان مضاف الى قوله قولك فاعلا ما عملت
عمل مثله عمل الافعال التامة المتعدية الى واحد فترفع المبتدا الذي هو
شبيه بالفاعل لها وتنصب اي لفظ كان الخبر الذي هو شبيه بالمفعول هذا
مذهب البصريين وهو الصحيح فقيل كان زيد قايما فزيد مرفوع بها على التشبيه
بالفاعل وقايما منصوب بها على التشبيه بالمفعول وذلك كما قيل في الفعل
التام المتعدي الى واحد ضرب زيد عمرا فضرب رفع زيدا على الفاعلية
المشبه لها مرفوع كان وعمرا منصوب على المفعولية المشبه لها منصوب كان
وانما رفعت كان ونصبت لانها فعل ناقص مثل ضرب اي يشبهه في اقتضائه
مرفوع ومنصوب ولما كان هذا التشبيه بينهما ليس من كل وجه والا لم يكن
التشبيه اشار الشيخ رحمه الله سبحانه الى الفرق بينهما بقوله وان كانت
اي كان تدل على الزمان اي الماضي وقد تستعمل في الاستمرار نحو وكان الله
غفورا رحيما وكان ربك قديرا دون المعنى اي الحدث وهذا احد
قولين فيها والقول الاخر وصححه بعضهم انها تدل على الحدث والزمان ومن
ثم يتعلق بها الجار والمجرور كما هو مبسوط في المطولات وضرب المشبه به

يدل على المعنى اي الحدث والزمان معاً دلالة مطابقة عليهما وعلى احدهما
بدلالة التضمن ويدل على ان الفاعل ايضا بطريق الالتزام على ما فيه
ما هو مقرر عندهم ودخل في ذلك ايضا اي فيما يشبه الفاعل خبر ان واخواتها
نحو ان زيدا قائم لان الاسم يشبه المفعول والخبر يشبه الفاعل اي يشبهه صورة
لا معنويا ويشهد لذلك قول ابن الحاجب في كافيته خبر ان واخواتها هو
المسند بعد دخول هذه الاحرف انتهى فانت تراه قد جعل الخبر مسندا الى
اسمها وحينئذ فهو لا يشبه الفاعل الذي هو مسند اليه من حيث المعنى فتامل
ثم راجعت شرح الرضي غفر الله له ورايته قد بسط الكلام على المسألة بغاية
التحقيق والذي يخصنا منه الآن انه قال ان المبتدا يشبه الفاعل لكونه
مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه
لكون عاملها اي ان واخواتها مشابها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه
على مرفوعه تنبيها بفرعيته العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة يشبه
خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد
تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول
وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابه للمفعول
بكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمدة ما علم كانت
او لا والنصب علامة الفضلات مفعولية كانت او لا فلا يحتاج الى تشبيه
هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها
واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة
فتقول ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجي فيها عاملت
رفعا ونصبا مثله الخ ما ذكر رحمه الله سبحانه وقد سقنا هذه الجمل منه بلفظها
لكن من نسخة سقيمة فليصحح الفاظها لما فيها من زيادة او نقصان لكلام الشيخ
فاني كنت قد توقفت فيه وفي الحقيقة مثل هذه الامور حكم ومناسبات
تذكر لما حكم به العرب من الرفع والنصب والجر ونحو ذلك بعد الوقوع والا
فالعرب موكولون الى اختيارهم ولا حجر عليهم فيما ينطقون به وقال
بعضهم عند ذلك يحتمل انه اشار به الى مذهب الكوفيين القائلين على ان تلك

الاحرف

الاحرف لا تعمل في الخبر شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها
وهو المبتدا وبنا على ذلك لا يكون الخبر من المشبه بالفاعل ولا الاسم العاملة
فيه اتفاقا من التشبيه بالمفعول ويحتمل انه اشار بذلك الى ما سبق عن الرضي
من التحقيق ومن ان الحق ان الرفع علامة العمدة والنصب علامة الفضلة
وحينئذ فلا حاجة الى تلك التنبيهات ويحتمل انه اشار بذلك الى هذين
وغيرهما مما لا يعلمه الا الله سبحانه عالم الخفيات والظاهرات تنبيهان
الاول قد علمت من كلام الرضي السابق ان هذه الامور المرفوعة انما يحتاج
فيها الى التشبيه بالفاعل على قول من قال كابن الحاجب ان الرفع علم الفاعلية .... والنصب علم المفعولية صح
واما على قول من يقول ان الرفع علامة العمدة والنصب علامة الفضلة
فلا حاجة في تلك الامور الى التشبيه بالفاعل على ما حققه الرضي الثاني
ان الشيخ رحمه الله سبحانه لم يذكر مما يشبه الفاعل اسم كان واخواتها ولا اسم
ما الحجازية ولا اسم لا النافية ولا اسم لات ولم يذكر خبر المبتدا وهو حقيق
بالذكر عند ذكر المبتدا للملازمة بينهما وقد تعسف في الجواب عن ذلك
والله اعلم ان مراد الشيخ باسم كان اسم جميع النواسخ الرافعة لاسمها على
وجه الكناية او يقال ان عبارة الشيخ رحمه الله لا تقتضي الحصر فانه قال
ودخل في ذلك الخ او انه اشار الى دخولها بقوله وقال بعضهم
عند ذلك فلا تقصير من الشيخ رحمه الله سبحانه بل التقصير ممن لم يتامل كلامه
حق التامل نفعنا الله به ثم شرع في بيان القطب الثاني بقوله القطب
الثاني في المفعولية قد تقدم الكلام على معنى القطب الاول واعرابه
وهذا نظيره فلا نعيده وكل منصوب عائد اليها اي الى المفعولية اما
لكونه اي المنصوب مفعولا او مشابها للمفعول او مشابها للمشابه للمفعول
اقول لم يذكر الشيخ رحمه الله سبحانه هذا القسم الاخير في القطب
الاول كان يقول فيه او مشابها للمشابه للفاعل فهل ذلك لعدم تاتيه
فيه او لعله بطريق المقايسة على ما هنا او حذفه لمجرد الاختصار قلت
بل يتاتي فيه ايضا فقد علمت من كلام الرضي السابق ان خبر لا التبرئة

بشبه حزان المشبهه للفاعل وكذا ما الحجازية فان اسمها مشبه لا اسم ليس المشبه
للفاعل وكذلك ان النافية ونحو ذلك فلينتأمل قال واما المفعول فيكون على
خمسة اقسام الاول من الاقسام الخمسة وهو مبتدا وخبره قوله مفعول به
وقد تقدم الكلام على مرجع الضمير في قوله به ونظيره فلا نعيده وهو اي
اي المفعول به ما اي لفظ وقع به اي عليه اي على معناه الفعل اي الحدث
وانما قدرنا ما بقولنا لفظ لان المفعول به وغيره اسما في الاصطلاح للفظ
وقد تطلق ويراد بها المعنى ويمكن ارادته ايضا هنا المسند اي ذلك
الفعل الى الفاعل وذلك نحو ضرب زيد فزيدا مفعول به لضرب وقد
وقع الحدث على معناه من الفاعل الثاني من الخمسة اقسام مفعول فيه وهو اي
المفعول فيه ما اي لفظ وقع الفعل اي الحدث فيه اي في معنى ما ويمكن ان يكون
في الكلام نوع من الاستخدام فخره ويسمى اي ما وقع فيه الفعل ظرفا فالمفعول
فان لقوله يسمى والاول نايب الفاعل مستتر فيه وهو على قسمين الاول
ظرف زمان ومثله بقوله نحو صمت اليوم فاليوم ظرف زمان والثاني
ظرف مكان ومثله عاطفا له على الاول بقوله وجلست عندك فعندك
ظرف مكان وهو اي الظرف مطلقا منصوب لفظا او تقديرا او محلا
بنزع الخافض هذه العبارة في كلامهم مشهورة ولكنها لا تخلو عن نوع من
المسامحة والمساهلة فان الناصب للظرف انما هو الفعل وشبهه كما بينو
وقد تاولها من العبارة بعض المتاخرين بان الباء في قوله بنزع الخافض باء
السببية والسبب اعم من العامل كما قيل الثالث من الاقسام الخمسة المفعول
له وهو ما وقع الفعل لاجله وبسببه ويعلم معناه بطريق المقايسة على ما قبله
في الجملة وقد قال السيد وهذا ما قال المفعول له سبب حامل للفاعل
على الفعل وينقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالضرب للتاديب
الثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود والاول يكون بحسب تعقله علة للفعل
وبحسب وجوده في الخارج معلولا له والقسم الثاني يكون بحسب وجوده
في الخارج علة للفعل انتهى كلامه رحمه الله سبحانه وقد اهمل الشيخ الى ذينك

التمييز

التمثيل بالمثال فقال جيتك ابتغا الخير وضربت خوف الاسد اي ضربت لاجل
خوف من الاسد قال الرابع من الاقسام الخمسة مفعول معه وهو اي المفعول
معه ما اجتمع مع الفاعل على الفعل يعلم معناه مما قدمناه في الجملة لكن قوله
الشيخ رحمه الله سبحانه مع الفاعل ليس بقيد كما قد يتوهم فقد يكون المفعول
معه مع الاجتماع بالمفعول وذلك نحو قولك كفاك وزيدا درهم وقد مثل
الشيخ رحمه الله سبحانه لاجتماعه مع الفاعل بقوله نحو قولك استوى الما
والخشبة منصوب على انه مفعول معه وقد اجتمعت مع الما الذي هو فاعل
على الفعل وقد تقدم منا الكلام على هذا المثال فانه لا يخلو عن شبهة
كما يعلم مما قدمناه الخامس من الاقسام الخمسة وهو تمامها مفعول مطلق
وهو المصدر ويسمى مصدرا مطلقا لانه المفعول الحقيقي الذي احدثه
الفاعل واوجده بجملته يعني غالبا والا فبعض من المصادر لا يوجدها
الفاعل ولا يحدثها نحو مات موتا وعمي عمى وطال ونحو ذلك من العدميات ..... والملكات الغريزية التي لا اختيار للعبد لاحداثها صح
وايجادها وذلك كالما الذي يصدر عنه الابل الظاهر انه تنظير يعلم منه
وجه التسمية بالمصدر ولا يخفى ما فيه من الخفا وقد يرد على ذلك الحقا الذي
فيه قول العلامة ابن فلاح اليمني واختلف في اشتقاقه اهل المصرين فذهب
اهل البصرة الى ان الفعل مشتق منه وذهب اهل الكوفة الى انه مشتق
من الفعل حجة البصريين من ادبعة اوجه احدها ان المصدر الموضع الذي يصدر
عنه الابل فهذا الما وقوله صدورها فسمي مصدرا لان الفعل صدر عنه
باشتقاقه منه وكذلك اسم الفاعل والمفعول ولو كان كما زعموا سمي صادرا
والفعل مصدرا لان المصدر محل الصدور وهو الفعل عندهم فان قيل
لم لا يكون سمي مصدرا لان اسم الفاعل والمفعول صدرا عنه وان المصدر
بمعنى الصادر او بمعنى المفعول لانه صدر عن الفعل مثل ركب بمعنى مركوب
وشرب بمعنى مشروب او المصدر ما حصل به الصدور لان المصدر عنه
حصل الصادر او انه سمي مصدرا لانه ذو صدور او ان لفظ المصدر علم له
والعلم لا يفيد الاشتقاق البتة او ان المطلوب من الاشتقاق ان وضع

فالما فاعل استوى والواو واو المعية والخشبة صح

لفظ المصدر اسبق ام وضع لفظ الفعل وذلك مقام عقلي فكيف يجوز التعويل
فيه على مجرد اللفظ ويجاب عن الاول انه لا قايل بالفرق بينهما وبين الفعل
في الاشتقاق وعن الثاني وَالثالث ان الاصل في الكلام الحقيقة وحمله بليهما
يلزم منه الاشتراك والمجاز والاصل عدمها وعن الرابع انه يلزم منه
تخليط اسم المكان بالفاعل وعن الخامس انه يلزم منه ان يسمى الفاعل مفعلا
لانه ذو فعل وعن السادس انه يلزم من كونه علما النقل والاشتراك وكلاهما
على خلاف الاصل وعن السابع انه لا يمكن اثبات هذه المطالب بالادلة
اليقينية بل المقصد المحتوي فيها ما يعيد الظن قد حصل نموا ما من في
بيان الحجج الثلاثة للبصريين ثم ذكر بعد ذلك حجة الكوفيين من ثلاثة
اوجه وبينها ثم ردها ثم قال واذا تقرر مذهب البصريين علم ان المصدر
مرتجل غير مشتق وان الفعل مشتق وان وضع المصدر متقدم على وضع الفعل
انتهى بحروفه من غير تصرف فيه وان كان فيه ما يقبل المناقشة لكن الغرض
قد تحصل منه في ايضاح كلام الشيخ رحمه الله سبحانه ومن المنصوب العايد
الى المفعولية المتعجب اي المتعجب منه وذلك كقولك ما احسن زيدا فعل
احسن الذي هو فعل ماض على الاصح ضمير مستتر وجوبا يعود ذلك الضمير
الى ما ومحل ما اي لفظ ما فيما احسن زيدا مرفوع بالابتدا وهي نكرة تامة
عند سيبويه بمعنى شي وسوغ الابتدا بها تضمنها معنى التعجب ويحكى عن الكسائي
انها لا موضع لها من الاعراب ولا يخفى ما فيه وعلى كونها في محل رفع بالابتدا
وهو الصحيح يكون جملة احسن زيدا خبرها والعايد الضمير المستتر في احسن
وزيدا مفعول به وهو المتعجب منه المنصوب على المفعولية ومعنى قول الشيخ
انه عايد الى المفعولية انه من عود ما هو كالنوع الى ما هو كالجنس ومن عود
الجزئي الى كليه فتدبر ومنه ايضا اي ومن العايد الى المفعولية على ما تقدم
فيه المنادي اي المنصوب لفظا او محلا وذلك نحو يا عبد الله ويا رجلا
عاقلا ونحوهما اي عبد المضاف الى الله ورجلا الموصوف بعاقلا منادىان
منصوبان بفعل مضمر وجوبا يقوم اي المنادي اي حرفه مقامه اي مقام

ذلك الفعل المضمر ويمكن ان يكون سقط من قلم الكاتب لفظ حرفه بعد
قوله يقوم او مقامه والمعنى ظاهر وما افاده الجار لا يرد لانه التقدير
للفعل المضمر انادي مضارع نادى وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره انا
عبد الله فعبد منادى منصوب لفظا لاضافته الى الجلالة الكريمة
والناصب ذلك الفعل المضمر وادعو رجلا عاقلا فرجلا منادى منصوب
لفظا بذلك الفعل المضمر وعاقلا صفته منصوب مثله وقد مثل الشيخ
رحمه الله سبحانه الفعل المضمر هنا بقوله ادعو وفي المثال الاول قدره
بانادي تفننا في العبارة واشارة الى ما عناه قد يتوهم من انه يجب
الاقتصار في الفعل المقدر على مادة انادي تنبيه هل حرف النداء
قايم مقام الفعل وحده او مقام الفعل والفاعل قلت هل حرف
النداء قايم مقام الفعل وحده او مقام الفعل والفاعل قلت قال
الرضي والاستثناب المنادي عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل
المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته واجاز المبرد
نصب المنادي على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال
امالة الفعل فلا يكون اذا من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به
بما ملواجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادي احدى
جزيي الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند
المبرد حرف النداء ساد مسد احد جزءي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر
ولا مانع من دعوى سده مسدهما والمفعول به هنا على المذهبين واجب
الذكر لفظا او تقديرا اذ لا بد من المنادي انتهى بلفظه وقد لخصه
الجامي غير انه لم يذكر قول الرضي ولا مانع من دعوى سده مسدهما ولعله
لا يرتضي هذا البحث منه تكملة لم يقل الشيخ التقدير يا انادي عبد
الله ويا ادعو رجلا عاقلا كما صنع الزمخشري حيث قال فكانك قلت
يا اريد زيدا فجمع في التقدير بين الفعل ويا لما ان العلامة الاندلسي

ثم مادة انادي انسب من غيرها وقد قدره
سيبويه فعلا الا ان يكون عنده فجمع بين يا وانا
ولكن ذكرا عن مفخر الحسين وانما ذكر الجاري
ان المتكلم قال ادعا ونحوه فاحوا
الفاعل حرفا المضمر وياسقام
الفعل على ما تقدم انتهى
قاله الاندلسي

قال ان ذلك سهو من الزمخشري فان الفعل لو ظهر لما ذكر معه يا فاب
ولعله قصد ابقا معنى الندا مع ظهور الفعل فانك لو اظهرت الفعل وحذفت
يا خرج عن معنى الندا وصار الى الخبر وايضا لو قال ادعو لاحتمل ان يكون
الان يدعو وان يكون سيدعو وهذا مثل سيبويه فقال الاصل يا اياك
اعنى فجمع بين يا واعني ولكن ذكر اعني مؤخرا احسن وانما ذكرهما ليري
ان المتكلم في حال دعا وندا ثم اقاموا الظاهر مقام المفرد ويا مقام
الفعل على ما قلنا انتهى كلامه رحمه الله سبحانه والشيخ قد تبا بعد عن
عبارة الزمخشري اولا لما يدل عليه فقال التقدير انادي عبد الله الخ
وثانيا كما سياتي في قوله تقديره ياك الخ فلله دره من امام لم الحاطة
بمواقع الكلام كانه عنده على طرف الثمام وما كان من المنادى مفردة
اي معرفة قبل الندا نحو يا زيد او بعده به نحو يا رجل لمعين فلا ترد النكرة
غير المقصودة فافهم والمراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس مضافا ولا
شبيها به فمبنى جزما مرفوع به وداخلة الفا لعموم ما نحو الذي يا تي
فله درهم وقوله على الضم متعلق بمبنى وذلك نحو يا زيد فزيد منادى
مفرد مبني على الضمة الظاهرة وقد تكون الضمة مقدرة نحو يا فتى
ويا سيبويه وانما نص على الضمة لانها الاصل وكذا يبنى على ما نايب
عنه كالالف في المثنى والواو في الجمع نحو يا زيدان ويا زيدون فالاول
مبنى على الالف والثاني على الواو والحاصل انه يبنى على ما يرفع به
لو كان معربا وبيانه اي بيان كونه مبنيا على الضم هذا هو ظاهر العبارة
ويشهد له قوله فيما سياتي بنى على الضم ان يحق المنادى اي المفرد المعرفة
كما قدمناه ان يكون ضميرا لانه مخاطب بالندا كما المخاطب بالضمير المنصوب
في نحو قولك ادعوك مثلا وفرع على هذا البيان قوله فقولك
يا زيد تقديره ياك بالكاف ولعله لم يقل يا اياك نظرا لما قال بعضهم
ان اصله ادعوك او اناديك فحذف الفعل ووضع الاسم الظاهر موضع الكاف
اوبنا على القول بان الضمير في نحو اياك هو الكاف فاقتصر عليه وقد علمت

فيا

فيما سبق ان سيبويه قال ان الاصل يا اياك اعني ولكل وجهة فتدبر
فلما وضع الاسم اي المفرد المعرفة المتمكن وخصته للتقييد بالمتمكن لان غير
المتمكن نحو يا سيبويه ويا خدام لا يبنى على الضم ويخالفه قول الامام ابن مالك
في العمدة وانو انضمام ما بنوا قبل الندا الا ان يكون مراد الشيخ
رحمه الله سبحانه بقوله بنى على الضم اي الضم الظاهر كما مثل او المقدر كما في فتى
ومثل الضم نايبه كما تقدم ولا يسلم ان الاسم المبني قبل الندا نحو سيبويه
مبنى على ضم مقدر في اخره لانه مبني في الاصل فلا حاجة الى تقدير بنا
اخر كيلا يجتمع في الاسم الواحد بناان وان كان احدهما اصليا والاخر
عارضا فتامله فعسى ان تجده منقولا لبعضهم وذلك البنا على الضم
نظير حرف الغاية لا يخفى عليك ما فيه من المسامحة فان الغايات
اسما لا حروف او ان الحروف قد تطلق على الاسما كما قيل في نحو الم
لا اقول الم حرف بل الف حرف وميم حرف كما بين في محله وذلك النظير
نحو قولك من قبل بضم اللام ضمة بنا ومن بعد بضم الدال كذلك لحذف
المضاف اليه ونية معناه تنبيه قد يخفى على بعض الطلبة وجه
هذا النظر والمشابهة بين المنادى المفرد وبين الغايات وقد بينه
الايمة منهم الامام ابن ابان في شرح الفصل فقال بعد ان قرر علة
بنا المنادى بانه شبهه بالضمير لفظا ومعنى وبين ذلك بما نصه وخص
بالضمة تنبيها على قوته وتمكنه في الاصل اذ الغرض انه لا [illegible] على ذلك والضمة
اقوى الحركات وهي علامة العمدة لا الفضلات وقيل المنادى يدخله
الفتحة اعرابا والكسرة بنا اذا اضيف الى المتكلم فاعطى المفرد الضمة
لتكمل الحركات ويكون ذلك جبرا له عما دخله من الوهن بالبنا وقيل شبه
بقبل وبعد في ذلك لانهما يبنيان عند القطع عن الاضافة وينصبان اذا
اضيفا او نكرا والمفرد كذلك انتهى سقناه برمته لنبرا من عهدته
وغرضنا منه قد تم بقوله وقيل شبه بقبل وبعد الخ وقد استفدنا
من كلامه ايضا ان الكلام في مقامين المقام الاول في علة بنا المنادي

بانها شبيهة بالضم لفظا وحقيقة وبين ذلك بما نصه وحصول الضمة يكتنفها على
قوته وتمكنه في الاصل اذ الغرض الدلالة على ذلك والضمة اقوى
الحركات وهي علامة العمد لا الفضلات وقبل المنادي بدخله الفتحة
اعرابا والكسرة بنا اذا اضيف الى المتكلم فاعطى المفرد الضمة لتكمل الحركات
ويكون في المطلقة وهي شبيهة بالضمة والمقام الثاني في حرف ذلك البنا على
خصوص الضمة لا غيرها من الحركات ومثل ما استفدناه من كلامه مصرح
به في كلام غيره وحينئذ فنقول ان قول الشيخ رحمه الله سبحانه فلما وضع الاسم
المتمكن موضع الكاف بني على الضم لا يخلو عن تامل بان وضع الاسم المتمكن
موضع الكاف علة لمطلق البنا لا للبنا على خصوص الضم وقد علمت علة البنا
على خصوص الضم مما نقلناه سابقا عن ابن اياز فعليك بالتامل وان كان
هو امر سهل لا يؤاخذ به الشيخ في هذه المقدمة الموضوعة للمريدين اتكالا
على توقيف المشايخ المعلمين ثم بعد تسطير ذلك رايت في بعض شروح الكافية
ما نصه واما على مذهب جمهور النحويين ففيه ثلاثة اسئلة احدها
لم بني واجاب عنه بوجهين شبهها انه اشبه المضمر والثاني فلم بني على
الحركة واجاب عنه بوجهين احدهما ان الاسم المنادي قد يكون قبل اخره
ساكن نحو زيد فلو بني على السكون لالتقا الساكنان في بعض الصور والثاني انها
لان له اصلا في التمكن لانه كان معربا فبني على حركة تفضيلا له على ما ليس له
اصل في التمكن والثالث لم كانت الحركة ضمة واجاب عنه بثلاثة اوجه
منها لتدل الضمة بقوتها على زيادة التنبيه على تمكنه واما لا رجل فكانت
فتحة للثقل بالتركيب الى ان قال في الثالث من الاوجه انه يكسر اذا اضيف
الى يا المتكلم وينصب مع غيرها فضم في الافراد ليكمل له الحركات كما فصل
في قبل وبعد لاشتراكهما في الغاية انتهى ملخصا ما يحتاج اليه منه ومنه
ايضا اي المنصوب العايد الى المفعولية الاغراء والتحذير نحو قولك
للرجل مثلا الطريق الاسد مثلا لان يتعين الثاني منهما ان يكون للتحذير
والاول يحتمل الاغراء والتحذير وقد تقدم الكلام عليهما فلا نعيده ومنه

اي التحذير قوله تعالى ناقة الله وسقياها فتقديره ذلك خل الطريق
في الاول واحذر الاسد في الثاني واحذر ناقة الله في الثالث ايقاظ
ما النكتة في كلام الشيخ رحمه الله سبحانه حيث افرد الطريق مع ان ابن الحاجب
كررها في الكافية وكرر الاسد فاستخرجها ان كنت من اهلها ومنه ايضا
اي من المنصوب العايد الى المفعولية المستثنى اي المنصوب كما هو ظاهر نحو
جا القوم الا زيدا فجا فعل ماض مبني على الفتح والقوم فاعل مرفوع
بالضمة الظاهرة والا حرف استثنا قيل انه عامل النصب في زيد وليس
هذا القول ولا غيره مناسبا لتقدير كلام الشيخ رحمه الله وانما المناسب
او المتعين في كلام الشيخ ان يكون الناصب لزيدا فعلا محذوفا كما هو احد
الاقوال في ناصب المستثنى كما انا دليل ذلك وبيانه بقوله اي استثني
زيدا وهذا القول عليه المبرد والزجاج فيما نقله السيرافي وقد اختاره السيوطي
هو اي المستثنى ملحق بالتمييز من حيث المعنى لان فيه بيانا تعدياتهم في الجملة
كما في التمييز لانك اخرجته اي المستثنى اي زيدا من القوم قبل الحكم ثم حكمت
فلا تناقض في الاستثنا كما قيل وهو بحث طويل الذيل ليس هذا محله
وصار اي المستثنى او زيدا مميزا لمبهم اي القوم اي لم يكن الحكم المنصب على المستثنى
منه منصبا عليه بل ثبت له ضد ذلك الحكم او صار مسكوتا عن حكمه على ما فيه
من الخلاف ويمكن ان يقرر كلام الشيخ هنا بعبارة اخرى وهي ان يقال
محصل معنى قولك قام القوم الا زيدا الحكم بالقيام على القوم الخارج منهم
زيدا فهناك من حيث المعنى جمل متعددة كما ان التمييز على تقدير من في الجملة
ولا شك في هذه وان شيت قلت كل من المستثنى والتمييز فيه بيان
لما اريد بما قبله فان الدرهم مثلا في قولك عندي عشرون درهما الدرهم
مبين لما اريد بالعشرين فانها كانت محتملة لغير الدراهم وكذلك الا
زيدا في قولك قام القوم الا زيدا فانه مبين لان المراد بالقوم ما لا يشمله
من حيث الحكم فتدبر هذا ما ظهر من التقرير في بيان تلك الجملة التي ذكرها
الشيخ والله سبحانه اعلم بحقيقة مراده والى هنا انتهى ما اراد الشيخ عده

من المنصوب العائد الى المفعولية ولم يعدّهما الاختصاص نحو نحن العرب أقرى
الناس للضيف ولا مفعولي ظننت وعلمت قلت قد تقدم ما يفهم منه
الاعتذار عن ذلك في المرفوعات بطريق المقايسة ولا يقال هنا في الاعتذار
عن ذلك في المرفوعات بنظر ان تلك الامور المذكورة لم يعدها الشيخ
هنا لدخولها في المفاعيل الخمس السابقة لانا نقول ان سلم ذلك في مفعولي
ظن وعلم فلا يتمشى في باب الاختصاص لانه اسما خاصا كباب التعجب والنداء
والتحذير والاغراء لم يدرجها الشيخ في تلك المفاعيل الخمس بل افردها
عنها بعودها الى المفعولية فليكن الامر كذلك في باب الاختصاص ونحوه
مما له اسم خاص نحو اللهم الا ان يقال باب الاختصاص له شبه قوي في بعض
صوره بباب النداء فاكتفى عنه بباب النداء فتأمله ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه
شرع يتكلم على بيان المشابه للمفعول فقال وأما المشابه للمفعول اي به
فكخبر كان واخواتها واسم ان واخواتها وقد تقدم شرح ذلك قريبا فارجع
اليه ومنه اي المشابه للمفعول التمييز وذلك كقولك فلانة احسن الناس
وجها ففلانة مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة من غير تنوين لانه كناية عن علم المؤنث
فهو ممنوع من الصرف واحسن افعل تفضيل خبر فلانة فهو مرفوع وهو مضاف
والناس مضاف اليه وجها تمييز للنسبة فهو منصوب بأحسن على الاصح على
التشبيه بالمفعول كما صرح به الشيخ في قوله فالوجه مشابه للمفعول
وكذلك نحو حسن به او عندي عشرون درهما فدرهما مشابها كالضاربين
زيدا اي للمفعول اسم الفاعل ودخل تحت قوله نحو تمييز المفرد نحو منوان
سمنا فانه مشبه بضاربان زيدا وراقود خلا فانه مشبه بضارب زيدا
تنبيه الظاهر من تقرير كلام الشيخ رحمه الله التسوية بين التمييز في
قوله فلانة احسن الناس وجها وبين التمييز في قوله عشرون درهما وان
كلا منهما وقع فيه التشبيه قصدا ابتداء وفي كلام بعضهم ان عامل التمييز
على ضربين احدهما فعل او شبهه من الصفات ويقال له تمييز الجملة والنسبة
نصب هذا العامل على التشبيه بالمفعولية لان الفعل لازم فاشبه المتعدي

في موضع منصوب بعد النسبة كضرب زيد عمرا وحسن وجها كضارب
زيدا وحسن زيد وجها كضرب زيد عمرا او الثاني بمميز المفرد وذلك
المفرد المميز هو الناصب للتمييز قال السيوطي رحمه الله مميز
المفرد ينصبه مميزه كعشرين مثلا في عشرين درهما ورطل وقفيز وذراع في
رطل زيتا وقفيز برا وذراع ثوبا وجاز لمثل هذه ان تعمل وان كانت
جامدة لانها عملت على طريق التشبيه واختلف البصريون في الذي
شبهت به فقيل باسم الفاعل في طلبها اسما بعدها وقيل بافعل من في
طلبها اسما بعدها على طريق التبيين ملتزما فيه التنكير قال ابو حيان وهو
اقوى لان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا ويعمل في النكرة والمعرفة انتهى
ملتقطا وقال ايضا مميز ناصب الجملة قولان اصحهما ما فيها من فعل وشبهه
لوجود ما اصل العمل له وعليه سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي
وصحح ابن عصفور ان العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل
ولا الاسم الذي يجري مجراه كما ان مميز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب
عن تمامه انتهى كلامه وقد يفهم منه ذلك ان التشبيه انما وقع ابتداء وقصدا
في عامل المميز ينسحب اليا ثم يسري منه الى التمييز والامر في ذلك سهل لكن
ينبغي النظر في ثمرة هذا الاختلاف في التشبيه وقد قدمنا لك عن
الرضي ان الحال كذا التمييز والمستثنى المنصوب مشابه للمفعول لكونها فضلات
بلا انتساب وقال هنا فاذا استتم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا استتم
بالفاعل فشابه به التمييز الذي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم
كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام الخ
ما قال وهذا كله في تمييز المفرد فتامله مع ما نقلناه عن السيوطي رحمه الله
سبحانه وهذا كله في مثل شرح هذه المقدمة يعد من التطويل غير اني قصدت
به التحصيل حالا مخافة من لا يحضرني مالا وفي الحقيقة ضياع الزمن في
تحصيله خير من اهماله ويقال للتمييز مفعول فيه لم اعثر لعله اطلاقي على هذا
التعبير ولو تحققت انه من تعبير الشيخ رحمه الله سبحانه كان يمكن الجواب في

في فهم معناه وقد يحتمل ان الكاتب تصرف على الشيخ رحمه الله سبحانه بغيره واصله
منه وحينئذ فيقال انما سمي مفعولا منه لان الغالب في التمييز ان يكون في
معنى من وقد يتخيل على بعد فيقال ان التمييزية الحقيقة اخص من المميز
فانك مثلا اذا قلت عندي عشرون رجلا اخص من عشرين لشيوعه
في الرجال وغيرهم والعام يتحقق في الخاص ويوجد فيه فيقال حينئذ
مفعول فيه ومثل ذلك لا مزيد عليه الا ان ثبتت صحة هذه النسخة من كلام
الشيخ رحمه الله سبحانه ونفعنا به ومنه اي من المشابه للمفعول ايضا اي كما
ان ما قبله مشابه له لكن ما قبله مشابه للمفعول به الحال نحو قولك جاءني
زيد راكبا مشابه للمفعول فيه من اجل ان المختار في الظرف النصب اي النصب
بدليل ما سياتي في قوله لكن لا يخفى ان الحال اضعف نصبا من المفعول
اي فيه لان الكلام فيه لا ان العامل فيها اي الحال الفعل الذي لا يتعدى
الى مفعول اي قد يكون الامر كذلك والا فقد قال السيوطي في الاشباه
جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال الا كان واخواتها وعسى على الاصح فيهما
انتهى واقول على سبيل الاستطراد لعل مراد السيوطي رحمه الله بجميع
العوامل اللفظية عوامل الافعال وشبهها والا فقد قال في الهمع وقال
ابو حيان الصحيح ايضا ان ليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظروف
الى ما ذكره رحمه الله سبحانه فليتامل ويقال للحال مفعولا عليه هذه العبارة
لم اقف عليها لعلة اطلاعي والشيخ رحمه الله واسع الاطلاع في العلوم
الظاهرية والباطنية ولكن مقتضى ما ذكره ان يقال لها المفعول عليه لانها مشبه
به ويمكن توجيه ما قاله بان قولنا جاء زيد راكبا معناه جاء على هيئة الركوب
او على حالة الركوب وحينئذ فيقال فيه مفعولا عليه ولا يخفى ما فيه تنبيه
ما ذكره الشيخ من ان الحال منصوب على التشبيه بالمفعول فيه هو احد اقوال
في المسالة قد ذكرها الامام السيوطي رحمه الله في الهمع وكذا غيره واصحابنا
للسيوطي قال اختلف في نصب الحال فقيل نصب المفعول به وقيل نصب
التشبيه بالمفعول وهو الارجح وقيل نصب الظرف لان الحال يقع فيها الفعل

اذ

كان رجلا بحج

اذ المجيء في وقت الضحك او الاسراع مثلا فاشبهت ظروف الزمان ورد بان
الظرف اجنبي من الاسم والحال هي الاسم الاول انتهى تذكرة قد علمت من كلام
الشيخ رحمه الله سبحانه ان التشبيه تارة يكون تشبيهها بالمفعول به وتارة يكون
بالمفعول فيه وقد يجول في الخاطر سؤال وهو ان يقال لم لا التشبيه يكون بالمفعول
من اجله او بالمفعول معه او بالمفعول المطلق وقد قام عندي في الجواب عنه
ان التشبيه يكون بالمفعول المطلق كما يؤخذ من كلام بعضهم ثم رايت ما يحالفه
في كلام ابن اياز حيث قال تنبيه الاكثرون يقولون مشبه بالمفعول به
فيخصون المشبه دون المفاعيل الباقية قال بعضهم لان اصل المفاعيل
او هو شريك الفاعل وغيره ليس كذلك وعندي ان الاولى ان يقال قد
ذكروا ان الاعراب دخل للفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف واسما
حصل اللبس بين الفاعل والمفعول به لا بين الفاعل وغيره من المفاعيل الا
ترى انك اذا قلت ضرب زيد عمرو وسكونها لم يدر من الفاعل منهما لاسيما
وتقديم المفعول جائز فاذا اعرب زال الاحتمال وارتفع الاشكال ولا كذلك
وجدت مع الفاعل باحد المفاعيل الاخر قال واذا ثبت ذلك فالنصب
انما كان للمفعول به واخواته محمول عليه فكان التشبيه به اولى انتهى بحروفه
وهي فائدة حسنة وان كانت سهلة وانظر قوله الاكثرون يقولون
مشبه بالمفعول به فقد يفهم منه ان غير الاكثر يقول غير ذلك وقد يخطر بالبال
ان يقال في التوجيه غير ما ذكره وهو انهم قالوا ان الفعل المتعدي يتوقف
تعلقه على تعلق المفعول به فهو من هذه الحيثية شديد التعلق بالفعل فكانه
اصل لبقية المفاعيل فوقع التشبيه به دونها ولهذا اذا اجتمع مع غيره من
المفاعيل وكان الفعل مبنيا للمجهول كان الاولى والمتعين اقامة المفعول
به دون غيره على ما هو مقرر ومثل هذه النكات انما يتعرض لها النقاد
المحافظة على تثبيت كلام العرب وانه لا يخلو عن محسنات في الجملة والا فهي
ليست عللا حقيقية حتى يقتصر عليها الا ترى ان المحقق الرضي قد يعرض في
بعض الاماكن عن تلك المناسبات التي يذكرونها ويخترع ما هو انسب منها

وقد سبق لك عند ابن جعل كلا من الحال والتمييز والاستثناء المنصوب
مشابه للمفعول في كونه فضلة واستراح من تكلف المشابهة بغير ذلك وقال
في نحو هذين التمييز انه يشبه الفعل واعرض عن كونه يشبه اسم الفاعل او
افعل من كما تقدم لنا نقله وامثال ذلك في كلامه كثير غفر الله تعالى
امين رجوع الى قول الشيخ رحمه الله سبحانه ان الحال مشابه للمفعول فيه
من اجل ان المختار في الظروف الخ فاني رشحته على وجه التدبيج والشك
ولم يتضح لي معناه كل الايضاح فان قوله لا يخفى ان الحال اضعف نصبا
من المفعول اما ان يريد بالمفعول فيه المفعول فيه الذي كلامه فيه واما
ان يريد بالمفعول الذي ليس الكلام فيه وكل منهما لا يبعد وعن شبهه فيه
فاما ان اراد الاول فلا يصح تعليل ضعف النصب في الحال بقوله لان
العامل فيها الفعل الذي لا يتعدى الى مفعول فان المفعول فيه ينصبه
الفعل المتعدي والقاصر وكذلك الحال كما تقدم نقله عن السيوطي
فهما متساويان بالنسبة الى العامل نعم اذا اخذنا بظاهر عبارة الشيخ
وهو ان نصب الحال لا يكون الا بالفعل القاصر صح تعليله بذلك فان
بعضها على الفعل القاصر يضعف النصب فيها بالنسبة الى المفعول فيه فانه
لا يقتصر على القاصر بل يتعدى الى الفعل المتعدي واما اذا اراد بالمفعول
في كلامه المفعول به وهو بعيد جدا من عبارته فان قلنا بظاهر عبارة
الشيخ رحمه الله سبحانه ان العامل في الحال انما هو الفعل القاصر الذي
لا يتعدى الى المفعول بخلاف المفعول به فان نصبه لا يكون الا بالفعل المتعدي
اتجه على ذلك تعليل ضعف نصب الحال لان عاملها ضعيف بالنسبة الى
عامل المفعول به فانه قوي بل قد يقال وان لم نقل بظاهر عبارة الشيخ
رحمه الله سبحانه بل قلنا ان الحال ينصبها القاصر والمتعدي والمفعول
به لا ينصبه الا المتعدي يتجه ان نصب الحال اضعف من نصب المفعول به
وذلك لاختصاصه بالعامل القوي بخلاف الحال لا يختص بالعامل
القوي بل ينصبها العامل الضعيف والقوي فتامله وتامل ايضا قوله

الشيخ

الشيخ في تعليل المشابهة للمفعول فيه بقوله من اجل ان المختار في الظروف المتمحض
ثم استدرك على ذلك بقوله لكن لا يخفى الخ وحرره فانه لا يخلو عن
خفاء ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه لما فرغ مما هو عايد الى المفعولية وعبر
عنه في صدر كلامه بانه مشابه للمفعول وعد من ذلك التحذير والاغراء
ونحوهما مع انها مفعولات الا انه لما كان لها اسم خاص وافردت بابواب
واحكام جعلها مشابهة للمفعول والامر فيه سهل شرع يتكلم على المشابه
للمشابه للمفعول فقال وأما المشابه للمشابه للمفعول فكقولك
في نفي الكل لا رجل في الدار العامل في الرجل اي رجل من الرجال كما هو
ظاهر لا اي هذا اللفظ وهو خبر عن قوله العامل وهي ملحقة اي لا
بان المشددة المكسورة لانها اي لا نقيضتها وذلك اي بيان كونها
نقيضتها لان حرف لا يقتضي النفي وحرف ان يقتضي الاثبات والشيء
يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره حملا لاحد الطرفين على الاخر لتلازمهما
في الذهن فاذا اعطى احدهما حكما اعطي الاخر اللازم مثله واستشكل بنحو
ان زيدا لم يقم واجيب عنه في محله فوجب ان تنصب اي لا الاسماء المفردة
محلا على الصحيح كما تنصبها اي ان وكان مقتضى لا لحاق بان ان يكون اسمها
معربا لفظا كما يكون مع ان لكن قد عارض اعرابه ما اشار اليه الشيخ بقوله
وانما بني الاسم اي المفرد بخلاف المضاف والشبيه بالمضاف فانه منصوب
معرب على ما تقرر في بابها لانه اي لا اسم المفرد جواب لقول القائل هل من
رجل في الدار فقول في الجواب لا من رجل في الدار فلما حذف من اي لفظ
تضمن الكلام اي تضمن لا اسم الواقع في الكلام معنى الحرف اي الذي هو من الدالة
على الاستغراق والحروف كلها مبنية فكذا ما تضمنته وقيل في وجه البناء
وجه اخر وهو تركيبها مع اسمها كما قال في بيانه الرضي مع حرف لا مشبه
بخمسة عشر وحضرموت ونحوهما كثلاثة عشر ونفطويه وسيبويه ونحوهما
من كل اسمين قيل فيهما ان علة بنائهما التركيب ولهذه العلة اي تركيبها
مع اسمها امتنع التنوين المنافي لان التنوين والتركيب الموجب للبناء وهذا

القسم يعود الى المفعول به فانهم اقول قول الشيخ رحمه الله سبحانه بالبهم يعود
هذا القسم الى المفعول به وما ذاك الا لما فيه من الخفا والذي يظهر لان
في توجيهه امثال لا امر للشيخ بالبهم ان قول الشيخ رحمه الله يعود الى المفعول
به على حذف مضاف اي يعود لما شابه المفعول به وبيان ذلك ان ان ادوات
النافية للجنس قد ذكر الشيخ انها ملحقة بان المؤكدة وقد تقدم في ان اوكذا
ان اسمها يشبه المفعول به فلا النافية اسمها مشبه به ومشبه المشبه مشبه
بالواسطة فلا حاجة الى عدا سم لا من مشابه المشابه لكن هذا التوجيه لا يخلو
عن نظر لما صرح به الامام السيوطي من ان التمييز ضعيف لكونه لحماسه
رتبه من الفعل لان النصب فيه على التشبيه بالفعل من وافعل من تشبيهه بالصفة
المشبهة وهي باسم الفاعل وهو بالفعل انتهى والشيخ قد جعل التمييز فيما
سبق شابها للفعل ولم يقل فيه انه يعود الى المفعول به فانهم وقد يقال
في الجواب عن ذلك انه لما كثرت الوسائط فيه لم يقل فيه انه يعود الى
المفعول به بخلاف لا فان اسمها يشبه اسم ان واسم ان يشبه المفعول به كما
تقدم تقريره فهو يشبه مفعول الفعل بواسطة واحدة فجعله مما يرجع
الى المفعول به ولا كذلك التمييز وفيه ما فيه ثم رايت في كلام بعضهم
ان اسم لا يشبه المفعول ولم يذكر الواسطة لكن الحمل عليه لا يناسب كلام
الشيخ رحمه الله سبحانه وتعالى تنبيه ظاهر كلام الشيخ التسوية بين
التمييز في المثال الاول في الاسمه وهو ثلاثة احسن الناس وجها وبين
التمييز في المثال الثاني وهو عشرون درهما مع ان هناك فرقا بينهما
كالاثر الذي سابقا لكن تزيدك فايدة وهو ان التمييز بعد افعل التفضيل
كما في المثال الاول فاعل في المعنى اما حقيقة او مجازا وهو من تمييز الجملة
فيما نقله ابو حيان عن النحويين منكرا على الامام ابن مالك حيث جعله
تمييزا من المفرد وفي تمييز الجملة قولان اصحهما ان ما فيه من فعل وشبهه لوجود
ما اصل العمل له وعليه سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي وصحح
ابن عصفور ان العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا

الاسم

الاسم الذي جرى مجراه كما ان تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن
تمامه انتهى من كلام السيوطي رحمه الله سبحانه وهو في كلام غيره ايضا ثم شرع الشيخ
رحمه الله سبحانه يتكلم على القطب الثالث وهو خاتمة الاقطاب الثلاثة التي
قال فيها ان كلام العرب كله يرجع اليها لمن حسن تامله فقال القطب الثالث
الاضافة ليس المراد بها كون الشيء مضافا بل اراد بها كون الشيء مضافا اليه
كما تقدم تقريره بما لا مزيد عليه ويدل له قوله وكل مجرور عائد اليها المجرور
انما هو المضاف اليه واما المضاف فعلى حسب عوامله والاضافة اي المضاف اليه
المجرور تنقسم باعتبار المضاف الى ثلاثة اقسام جمع قسم وتقدم ان قسم
الشيء ما اندرج تحت ذلك الشيء وكان اخص منه وان قسيم الشيء ما كان مباينا
لذلك الشيء ومندرج تحت المقسم وهذا المعنى قد يعسر تطبيق كلام الشيخ
عليه الا بنوع كلفة والظاهر ان الشيخ قصد بهذا التقسيم مجرد الضبط للتقريب
على الطلاب كما نقرره ان شاء الله سبحانه الاول من الثلاثة اقسام اضافة
اسم الى اسم الظاهر ان الشيخ اراد بالاسم في هذا القسم ما دل على مجرد الذات
بدليل مقابلته في القسم الثاني بالظرف وفي القسم الثالث بالمعنى وذلك
نحو دار زيد وغلام عمرو فقد اضاف دار وهو اسم دال على مجرد الذات
الى زيد لذلك وكذا الكلام في قوله غلام عمرو ان قلنا ان غلام غلب
عليه الاسمية فتامل والثاني من الاقسام الثلاثة اضافة ظرف سواء كان
ظرف زمان او مكان الى اسم ان اردنا بالاسم هنا الاسم الدال على مجرد
الذات المقابل للظرف والمعنى نحو عند ربك فعند ظرف مكان مضاف
الى الرب جل وعلا والكاف مضاف اليه وتحت زيد فتحت ظرف مكان
مضاف الى زيد وفوق سطح ففوق ظرف مكان مضاف الى سطح ويوم
الجمعة فيوم ظرف مكان مضاف الى الجمعة اشكل نحو ثم حينئذ تنظرون
ونحو يومئذ تحدث اخبارها فان مثل ما ذكر فيه اضافة ظرف لكن ليس
الى اسم بالمعنى الذي فرضناه وانما هو من اضافة ظرف الى ظرف ويشكل
ايضا نحو قد اذ هدانا الله ونحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانما ذكر

القسم والتقسيم

من اضافة الظرف لكن لا الى الاسم بالمعنى الذي ذكرناه فان قلت مراد الشيخ رحمه الله سبحانه بالاسم في هذا القسم اعم من ان يكون دالا على مجرد الذات فقط او على غيره فيشمل تلك الصور المورد كلها قلت مع كونه خلاف الاسلوب يصير ساكتا عن عكس هذا القسم وهو اضافة اسم الى ظرف وحينئذ فلا تكون القسمة حاصرة نحو مالك يوم الدين بناء على ان يوم ظرف ونحو مكر الليل كذلك اي مكر في الليل كما صرح به بعضهم وبعضهم جعل الاضافة فيه بمعنى اللام وجعل الظرف مفعولا به على السعة في الكلام وكذا نحو مصادر من ما كان صفة مضافة الى غير الفاعل والمفعول به فان مصادر مضاف الى الظرف وقد لا يكون كذلك اذا كان المراد لزم اختصاصا بالمضاف فتامل لان تقال هذا القسم الذي سكت عنه داخل في قوله في القسم الثالث وهو قوله والثالث اضافة معنى الى الاسم لانا نقول يعارض ذلك قوله رحمه الله سبحانه وذلك اي اضافة معنى الى الاسم ما تحصل لا بحروف المعاني فان تلك الامور التي ذكرناها في القسم الذي سكت عنه الشيخ حاصلة بغير احرف المعاني الظاهرة التي اشار اليها بقوله نحو خرجت من البصرة الخ فان قلت مراد الشيخ رحمه الله سبحانه باحرف المعاني ما هو اعم من الظاهرة والمقدرة قلت هو في غاية الاشكال لانه ان اراد بقوله معنى في قوله في القسم الثالث اضافة معنى الفعل بدليل قوله ما تحصل الا بحروف المعاني نحو خرجت الخ لم يصح ذلك التعميم في الحرف بكونه ملفوظا به او مقدرا واشكل ايضا حمله فيما ذكر من الاضافة اذ الفعل لا يضاف ولا تقتضي لم يضاف الجار والمجرور يقال له مضاف اليه اصطلاحا وحينئذ فلم يكن هذا القسم فيها القسمين السابقين وان اراد الشيخ بالمعنى في ذلك القسم ما دل على الحدث اعم من ان يكون فعلا او شبهه قلنا هو ايضا مشكل فان شبه الفعل على قسمين قسم منها يقدر فيه الحرف وذلك فيما اذا كانت اضافة معنوية كاسم الفاعل المراد به الماضي وافعل التفضيل وقسم اخر لا يقدر فيه الحرف وذلك فيما اضافته لفظية كاسم الفاعل المراد به الحال

والاستقبال

والاستقبال فلا يصح التعميم في كلام الشيخ في الحرف فان قلت قد ذهب بعضهم الى ان الاضافة اللفظية تتقيد بحرف فيصح التعميم قلت نعم يصح التعميم غرابة مع مخالفة الجمهور في الاضافة اللفظية ربما اقتضى ان القسمين الاولين لا يقدر فيهما الحرف وبالجملة فهذا القسم الثالث لا يصح ان يكون مباينا من كل وجه للقسمين السابقين كما هو شان الاقسام بعضها مع بعض بل لا يصح ان يكون مندرجا تحت المقسم غير ان اهل هذه الصناعة يتساهلون في امثال ذلك والشيخ رحمه الله سبحانه انما وضع هذه المقدمة بقصد الطلبة المريدين لا بقصد الافاضل الماهرين الناقدين ونحن انما ذكرنا مثل تلك الابحاث في هذه المقدمة كي تكون مع شرحها مفيدة للطالبين وتذكرة للافاضل الماهرين الناقدين ثم شرع الشيخ رحمه الله سبحانه في تمثيل حروف المعاني الذي لا يحصل ذلك المعنى المضاف الا بها فقال نحو خرجت من البصرة الى الكوفة فخرجت معنى مضاف على ما قال الشيخ اي اضافة لغوية لا اصطلاحية اذ من المعلوم المقرر ان الفعل لا يضاف بل ولا يضاف اليه ومن البصرة جار ومجرور مضاف اليه اضافة لغوية لا اصطلاحية والى الكوفة كذلك وفي الدار زيد وعلى السطح عمرو فقد اضيف فيه المعنى وهو الاستقرار الذي تعلق به الجار والمجرور الى زيد وكذا الكلام في قوله وعلى السطح عمرو ومع زيد سيف كذا في النسخة التي بيدي وانت لا يخفى عليك ان مع ليست من حروف المعاني فان كانت نسخة الشيخ كذلك فيجاب عنه بانه جعلها من حروف المعاني على وجه التغليب او ان الحرف قد يطلق على الاسم فمن لابتداء الغاية والى للانتهاء هذا في المثال الاول وفي للظرفية في المثال الثاني وعلى للاستعلاء في المثال الثالث ومع للمصاحبة في المثال الرابع هذا اي ما ذكر في الاقطاب الثلاثة التي يدور عليها كلام العرب قياس اي مقياس يقاس به جميع ابواب النحو الا ظهر ان المراد بالنحو هنا

مسائله بواحد اطلاقات النحو كسائر اسما العلوم فان قلت كيف
قال الشيخ رحمه الله سبحانه هنا هذا قياس جميع ابواب النحو وفيما تقدم
قال ان كلام العرب كله يدور على ثلاثة اقطاب مع ان تلك الاقطاب
الثلاثة انما هي متعلقة بالاسما لاعربل ولا بكل الاسما فان اسما
الافعال والاصوات من الاسما على الصحيح وليست داخلة في تلك
الاقطاب فلم يدر عليها كلام العرب كله بل بعضه وهو كلامهم بالاسما
فلم يكن مقياسا لجميع ابواب النحو اذ من ابوابه الافعال وكلام العرب
فيها يدور على ثلاثة اقطاب القطب الاول الفعل الماضي وما يتعلق
به القطب الثاني فعل الامر وما يتعلق به القطب الثالث الفعل
المضارع وما يتعلق به وحاصل السوال ان كلام العرب كله لا يدور
على تلك الاقطاب الثلاثة لاختصاصها بالاسما وبقي من كلامهم الافعال
وهي تدور على ثلاثة كما تقدم وان جميع ابواب النحو لا ترجع الى تلك
الاقطاب اذ منها الافعال وهي مبوب لها في النحو فلم رجوعها اليها
قلت في الجواب والله سبحانه اعلم بالصواب ان تلك الاقطاب
الثلاثة التي ذكرها الشيخ رحمه الله سبحانه اخذها من كلام ابن الحاجب
ومن تبعه حيث قال الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم
الاضافة وقد ذكر ابن الحاجب الافعال بعد ذلك ولم يتبعه في ذلك
وكانه اكتفى بذكرها بما تقدم في الجملة او ترك اقطاب الافعال اختصارا
واهتماما بشان الاسما من حيث ان الكلام يتركب منها فقط واما الافعال
فلا يتركب منها الا بواسطة من الاسما اليها وان الافعال لم يكن
لها احكام مستقلة جامعة لانواع كما في الاسما فان الفاعلية تعني جامع
لانواع متعددة كما بينه الشيخ رحمه الله سبحانه تركها او ان اقطاب الاسما
التي ذكرها تستلزم اقطاب الافعال اذ الفاعل ونحوه يستلزم فعلا
قام به او اوجده والمفعول كذلك فاكتفى بذكر اقطاب الاسما ولم
يذكر اقطاب الافعال لذلك الاستلزام فجعل كلام العرب كله يدور

على اقطاب الاسما وانها على قياس جميع ابواب النحو وليعرف لك مما يحفظ
لا دولي لانها م عند التامل في الكلام وهذا المعنى الاخير مناسب لقول
الشيخ رحمه الله سبحانه فامتحن بذلك المذكور من الاقطاب المذكورة
في الخاتمة ما شئت من ابواب النحو الجار والمجرور بان لما تجد
بالجزم جواب الامر فتحكم به الجزاء احيا مفعولا بان تجد والاول
الحا وقوله لها هذه الخاتمة الا الا ظهر ان المراد بالخاتمة هنا المعنى
ويحتمل خلافه بالتاويل فتدبر ثم ان الشيخ رحمه الله سبحانه ختم
كلامه مفوضا علمه فيه وفي غيره الى من اتقن كل شي واحكم فقال والله
تعالى اعلم اي من كل عليم بكل شي جزي او كلي موجود او معدوم ممكن
او محال على وجه التفصيل لا الاجمال خلافا لبعض فرق الضلالة
وزعم بعض الحنفية انه لا ينبغي ان يقال ذلك فيما مطلقا وقيل
للاعلام بختم الدرس ورد بما فيه نوع طول ومحصله انه لا ايهام فيه
بل فيه غاية التفويض المطلوب وفي حديث البخاري في باب العلم في
قصة موسى مع الخضر صلى الله على نبينا وعليه وعلى سائر الانبيا والمرسلين
والهم اجمعين ما يدل له بل القران العظيم شاهد صدق عليه قال الله
تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته وقال قل الله اعلم بما لبثوا وقد
قال علي كرم الله وجهه وابردها على كبدي اذا سئلت عما لا اعلم ان
اقول الله اعلم ولا ينافيه ما في البخاري ان عمر سال الصحابة رضي الله عنهم
اجمعين عن سورة النصر فقالوا الله اعلم فغضب وقال قولوا نعلم او لا
نعلم وفي رواية انه قال لمن قاله مرة قد تيقنا ان كنا لا نعلم
ان الله يعلم لما قاله بعضهم من انه يتعين حمله على انه فهم جعل الله الجواب
بذلك ذريعة الى عدم اخباره عما سئل عنه وهو يعلم واقول
قد يوخذ من كلام هذا البعض تاييد ما قيل عن الحنفية انه ينبغي
ان لا يقال ذلك للاعلام بختم الدرس حذرا عن التفويض اليه تعالى
ولم وجه قوي يعلم من كتب فقه الحنفية وانه هيبة في من قصد تزويج

بضاعته بالسبع وذكر بعدها لذلك التسبيح او التهليل والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم ونحو ذلك فانه مما لا ينبغي كما بينوه نعم يزيد ما انتظر
فيما قصد بقوله والله اعلم عند ختم الدرس للاعلام بالختم والتفويض
فليحرر من كتب الفقه وحسبنا الله ونعم الوكيل الكلام على هاتين الجملتين
امر مشهور في المطول وحواشيه وكذلك حواشي شرح العقائد للسعد
مسطور فمن اراد فليرجع اليه فان المعول عليه ولكن هنا فائدة حسنة
وهي ان هاتين الجملتين قيل انهما اسم الله الاعظم من جملة اقوال فيه
والصحيح انه الحي القيوم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قيل
انها كنز من كنوز الجنة او مفتاح كنز او غير ذلك مما ورد في فضلها وقد
قال صلى الله عليه وسلم اكثروا من قول لا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم فانه يدفع تسعة وتسعين داء ادناها الهم والهم ضرب من الجنون
وعن مكحول من قالها كشف الله تعالى عنه سبعين بابا من الضر ادناها
الفقر نقله التتائي في شرحه على رسالة المالكية ورايت في بعض المجاميع
من قالها كل يوم مائة مرة لم يفتقر ابدا وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين قد قدمنا ان الحمد لله
الكلام على جملة الصلاة وعلى جملة الحمد وما يتعلق بهما من الانشائية
والخبرية بما لا يوجد بمجموعه في كتاب فارجع اليه وعض بالنواجذ عليه فانه
في ظني من المفردات والنفائس المستجدات والله سبحانه اعلم بالصواب
واليه المرجع والماب ولكن هذا آخر ما جرى به قلم البيان في هذا الميدان
معترف الفرسان واني لمعترف بالعجز الكلي عن سبقهم بل عن مساواتهم
وانما جرت مع ذلك لنا التجري والضعف في سبيلهم قصدا الى التمسك بتراب
نعالهم مع رجائي من الله سبحانه وتعالى الكريم ان يلحقني بهم ولو على وجه
التبعية لهم فهم القوم كما قيل بهم وقد حصل ولله تعالى الحمد بعض
من ذلك المرجو في شرحي لهذه المقدمة ببركة مؤلفها العارف بالله سبحانه
المستغني به عمن سواه سلطان العارفين مربي المريدين المطلع بطريق

الكشف

الكشف على احوال المتقدمين والمتاخرين العالم الكامل القطب الرباني
الشيخ الاوحد عبد الوهاب الشعراني فجاء شرحها ولله تعالى الحمد ببركة
مؤلفها كامل المعاني رصين المباني ولم يسبقني احد الى شرحها فانا ابو
عذرتها واول من فض ختامها على تلك الطريقة والسابق الى فتح اكمام
تلك الحديقة مع ما ابتليت به من تشتت البال من مفارقة المشايخ والاخوان
١٠٤٢ وعدم من اذاكره من الاصحاب اولئك ابائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير
المجامع ومع كلال الفكر بترادف الانكاد واي انكاد مفتتة الاكباد
وخصوصا في هذا الزمان سنة اثنين واربعين والف الشبيهة بيوم الحشر
والمعاد وعدم المادة طبق المراد ومع ذلك فقد اعانني الله سبحانه عليه وبذلت
جهدي فيه فقد نبهت فيه على ما عساه ان يرد على الفاظ تلك المقدمة
من الاعتراضات واجبت عنها بما فتح الله به بحيث لم يبق فيها شيء الا
نزرا يسيرا من الشبهات وقد نبهت عليها اثناء التقريرات وقررت ما فيها
من القواعد وبينت ما اشار اليه من المقاصد وكلت مفصلها ووضحت
مشكلها وكشفت معضلها فاضفت الى ذلك ما سنح لهذا الفكر القاصر
والنظر الفاتر واسندت المنقول الى اربابها خشية عليها من سراقها وخصوصا
في مثل هذا الزمن الذي غلب على طبع اهله ذلك مع القبح والفساد
والنكر بما ليس لهم ولا يستحيون من الناس ولا يخشون رب العباد واما
ما ظهر لنا من الابحاث فقد ميزته غالبا بقصد ان ينظر فيه الافاضل
الكرام اهل المعارف والاخيار فما راوه صوابا فهو من فيض المبدا الفياض
وما ظنوه خطا فاسال فضلهم ان لا يبادروا فيه الى الانكار بل عليهم
امعان النظر ومراجعة بعض اولي الافكار ليقضي فيه بما هو الحق فان الانسان
من حيث هو انسان عرضة للخطا والنسيان وبالتحقيق تظهر مراتب
الرجال لا بالانتساب الى الاباء ولا بالدعاوي الباطلة وكثرة الاموال
واعلم يا اخي اني انما شرعت في شرح هذه المقدمة بسؤال بعض الاعزة
على الاحباب كما تقدم التنبيه عليه في اول الكتاب ولا جلست اهلا

لشرحها لما فيها من صعوبة الوضع والثالث لانها غير جارية على اسلوب
المقدمات المشهورات ولكن الحمد سبحانه وتعالى فقد رايت في شرحها شيئا
عظيما كثيرا من الخيرات بتذكر بعض ابحاث عن المشايخ كانت في مظنة
الفوات وبوقوفي على غرايب من المنقولات لم اقف عليها في الكتب المتداولة
بين الطلبة المشهورات ولا اعد ذلك الا من مزيد الفتح مع لمحة
من لحظات مؤلفها صاحب الكرامات نفعنا الله تعالى به ومدنا من انفاسه
ومزيد هباته امين والله سبحانه اسال وبنبيه سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم اتوسل ان يجعل هذا الشرح خالصا لوجهه الكريم وموجبا للفوز
بجنات النعيم وان يعم النفع به مشرقا ومغربا للمستفيدين الطالبين وان
ياخذ بيدنا يوم تزل الاقدام في ذلك الموقف العظيم يوم لا ينفع مال
ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم وان يفعل ذلك بمشايخنا واصحابنا
واحبابنا واولادنا وان يوفقهم للاشتغال بما يحبه ويرضيه والحرص
على ذلك الشرح مع تفهم ما فيه ونلتجي الى الله تعالى في قبول ذلك
منا ونستعيذه من علم لا ينفع وقلب لا يخشع وبصر لا تدمع وعمل لا يرفع
ودعوة لا تستجاب اللهم بانك قد قلت وقولك الحق وانت الملك
ادعوني استجب لكم وقد دعوناك كما امرتنا فاستجب منا كما وعدتنا يا رب
العالمين وانزل الرحمة والرضوان والخيرات الحسان على قبر مولانا سيدنا
وقدوتنا الى الله تعالى مؤلف هذا الكتاب ملاذ اهل العرفان واجعلنا
تحت لوايه يوم تزاحم الاقدام وادخلنا ومشايخنا وذوينا والدينا
وذريتنا واكابرنا معه دار السلام انك بالاجابة جدير وعلى كل شي
قدير نعمك البداية واليك النهاية رب ظلمت نفسي ظلما كثيرا
فاغفر لي انك غفور رحيم واعف عن عثراتي الواقعة في ذلك
الشرح وغيره انك ذو الفضل العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله
وازواجه واصحابه وجميع الانبيا والمرسلين والملايكة المقربين وال
كل والتابعين وتابعيهم باحسان الى يوم الدين سبحان ربك رب

العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم
الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكان الفراغ من تسويده
ونسال الله تعالى القدرة على تبييضه يوم السبت اخر النهار خامس محرم
الحرام سنة ثنتين واربعين والف احسن الله ابتداءها واوساطها وختامها
واصلح ولاة امورها ولطف بالرعية وازال عنهم ما يكرهون بجاه
افضل الصلاة الانبيا والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى ساير الانبيا
والمرسلين والملايكة المقربين وال كل والصحابة اجمعين والتابعين
وتابعيهم باحسان الى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم الجليل تعالى عز وجل

وجل اضعف عباد الله الباري مؤلفه
الشيخ احمد بن محمد الغنيمي
الخزرجي الانصاري
لطف الله به
وبذويه

(في الحاشية: بلغ ... عشرين محرم ١٠٥٠ ... تام)

وهكذا امور الدنيا لها اول واخر يوم ... المبارك حادي عشرين محرم
وكان الفراغ من نسخة هذا الكتاب نفعنا الله به وبمؤلفه وشارحه
في الدنيا والاخرة الفقير الحقير المعترف بالذنب والتقصير احمد بن حسن
الشرنبلي المالكي مؤدب الاطفال
بمكتب السلطان قايتباي
بالجامع الازهر
طاب ثراه
امين

استكتبت هذا الكتاب المشتمل على الاسرار الدقيقة والفوايد الحاوي اصناف المباحث اللطيفة والقواعد
حال نيابتي بالباب الكامبحر المحروسة ثم قابلته قدر الطاقة والامكان بعون الله الملك
المنان مع نسخة المكتوبة من خط مولفها طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه
سنة احدى وخمسين والف وانا الفقير الى من تربه القدر
والراجي شفاعة خير البشر يوم تحيرت عقول اهل المحشر بهول
السقر حبيب الفرد الصمد شفيع المذنبين
محمد صلى عليه الواحد الاحد
ابو الخير محمد بن مصطفى
البوابادي عفا
عنهما الملك
الهادي

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بالراغب
وكفى عبده ١١٧٥